



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة والنحو

مَوْقِفُ الْفَارِسِيِّ مِنْ آرَاءِ الْجَرْمِيِّ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ

رِسَالَةٌ مُقَدِّمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا

تَخَصُّص: نَحْوٌ وَصَرْفٌ

إِعْدَادُ الطَّالِبَةِ:

سُوَيْدَةُ عَلِيٍّ الْحَرْثُومِيَّ

الرقم الجامعي: ٤٢٩٨٠٢٩٧

إِشْرَافُ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ:

شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النَّجَّارِ

١٤٣٣هـ - ١٤٣٤هـ

صلى الله عليه وسلم

إهداء

أهدي هذا العمل العلمي الذي أرجو أجره وثوابه من الله عزّ وجلّ إلى:
روح أخي الطاهرة عبد الله غفر الله له وأسكنه فسيح جناته.

الباحثة

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية.

اسم الباحثة: سويدة علي حسن الحرتومي.

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة آراء الجرمي النحوية والصرفية وموقف الفارسي منها، مع بيان آراء النحاة والمفسرين.

هدف الرسالة: الكشف عن أثر آراء الجرمي النحوية والصرفية في شخصيّة الفارسي، سواء كان الأثر إيجابيًا أو سلبيًا.

فصول الرسالة: جاءت فصول الرسالة في أربعة فصول، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويقفوها خاتمة وفهارس فنيّة.

التمهيد: يتضمن نبذة موجزة عن كل من العلمين.

الفصل الأول: موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية في العامل، ويضم ٣٠ مسألة.

الفصل الثاني: موقف الفارسي من آراء الجرمي في التراكيب، ويضم ٢٤ مسألة.

الفصل الثالث : موقف الفارسي من آراء الجرمي الصرفية، ويضم ٢٦ مسألة.

الفصل الرابع: موقف الفارسي من آراء الجرمي في الأصول النحوية.

الخاتمة: تضم نتائج البحث، وفهارس فنية تكشف النقاب عن مسائله.

منهج الرسالة: وصفي يعتمد على جمع وتصنيف المسائل وترتيبها إلى جانبين: نحوي وصرفي، ويتكون الجانب النحوي من قسمين هما: النظر في آرائه في العامل ثم في التراكيب، ومناقشة المسائل بذكر آراء النحاة والمفسرين، مع إيضاح رأيي في أغلب الأحيان.

نتائج الرسالة: أثبتت الدراسة أن المسائل النحوية والصرفية التي وافق فيها الفارسي الجرمي أكثر من التي عارضه فيها، وكذا اهتمام الفارسي بالتعليل والتحليل و الاستطراد حيناً آخر - فمن النادر أن نجد مسألة قياسية بدون تعليل أو تحليل - بخلاف الجرمي الذي يميل إلى التيسير في مسأله.

Abstract

The title of the study: the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's Syntactic and morphological views.

Researcher: Suedah Ali Hassan Alhartomi.

Degree: Master.

The theme of the study: Studying the syntactic and morphological views of Al-Jermi and clarify the attitude of Alfarsi, grammarians and interpreters from those views.

Goal of the study: revealing the positive or negative impact of Al-Jermi's views on the character of Alfarsi.

The Chapters of the study: the study consist of an introduction and a preface, followed by four main chapters and ended with a Conclusion and indexes.

The preface: including a brief review for each scholar.

Chapter I: consist of thirty debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's syntactic views about the factor.

Chapter II: the consist of twenty four debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's syntactic views about the structure.

Chapter III: consist of twenty six debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's morphological views.

Chapter IV: consist of the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's views about the syntactic originals.

The Conclusion: includes the Results of the research, and artistic indexes reveals the accountability.

The method of the study : it is descriptive depends on the collecting and classifying the debates into two sections; a syntactic and morphological. the syntactic section divided into two parts; highlight his views about the factor then the structure, and discussing the debates through motioning the opinion of the other grammarians and interpreters , and most of the time clarify my opinion about them.

The results of the study: The study proved that the number of the agreement in syntactic and morphological debates between the two scholars are more than the disagreement ones . Also, Confirmed the interesting of Alfarsi about reasoning, analysis and digressions, unlike Al-Jermi who tends to facilitation in his debates.

الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ

أشكر الله عزَّ وجلَّ الذي منَّ عليَّ بفضلِهِ ووفَّقني إلى إتمام هذه الرسالة، فله الحمد وله الشكر حمداً وشكراً لا منتهى لحده.

وبعد شكر الله أجد لزماً أن أسجل الشكر لمن يستحق ذلك:

- لوالديَّ الغاليين، ولأخي أحمد، ولأختيَّ الكريمتين، و لثامر و إبراهيم ورهام وريفان.
- لمنسوبي جامعة أم القرى وعلى رأسها مدير الجامعة معالي الأستاذ الدكتور: بكري بن معتوق عساس، وللقائمين على كلية اللغة العربية، وعلى رأسها عميد الكلية الأستاذ الدكتور: صالح بن سعيد الزهراني، وعميد الكلية سابقاً الأستاذ الدكتور: عبد الله القرني، ورئيس قسم الدراسات العليا: الأستاذ الدكتور: محمد بن علي الدغيري.
- للأستاذ الدكتور: شريف عبد الكريم النّجار الذي تفضل عليَّ بعد الله باختيار فكرة موضوع الرسالة، والإشراف عليها، وقد غمرني بفضلِهِ، وأخلاقه العالية، وتعامله النبيل، فله مني جزيل الشكر سائلة المولى عزَّ وجلَّ أن يجعله ذخراً لطلبة العلم، وأن يديم عليه طمأنينته ورضوانه.
- للأستاذ الدكتور: عيَّاد بن عيّد الثُّبَيْتي، والأستاذ الدكتور: طارق محمد النّجار على تفضلهما وقبولهما مناقشة الرسالة فلهما مني جزيل الشكر.
- للكلية الجامعية بالليث وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، وعلى رأسهم رئيسة القسم الأستاذة الفاضلة: سوسن كمال، ووكيلة القسم حالياً الأستاذة: مواهب مجذوب، وسابقاً الأستاذة: حاجة آدم على ما قدموه من تسهيلات لإكمال دراستي. وللأستاذة: زينب حميد.
- لرفيقات دربي صديقاتي المخلصات، ريم، ورحمة، وصالحه، وطرفة، ومزينة، ومباركة.

- وإلى كل من ساهم بدعاء أو نصيحة، أسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيهم عني أوفر الجزاء وأكمله، إنه ولي ذلك وهو القادر عليه، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا وحبيبنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد كان أسلافنا من علماء اللغة أعمق فكراً وأبعد نظراً حينما توافروا على العناية بالنحو ووضع أصوله وقواعده، صوناً للألسنة عن الوقوع في الخطأ، فوضعوا لهذا العلم دعائم محكمة، وتتبعوا المسائل، وجمعوا ما هو مفترق، وأوضحوا ما هو مُشكل مستغلق، فما بذلوه من جهد لا نجد له مثيلاً في تراث أي أمة من الأمم.

فما آل إلينا من تراث، جدير بأن نقف أمامه وقفة إجلال وإكبار...

فبفضل الله ثم صبرهم وذكاء فطرتهم، حفظوا لنا لغتنا وأدبنا وحضارتنا... لكن بعض مؤلفات العلماء عنت عليها أيدي الزمان وعدت من المفقودات مع أنها تُعدُّ من نفائس ما خُطَّ وُكِّتَبَ، ومنها كتاب "الفرخ" مختصر سيبويه لصالح بن إسحاق الجرمي المتوفى (٢٢٥هـ)^(١) الذي قال عنه أبو علي الفارسي: "قلَّ من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة"^(٢).

وقد وصفه الخطيب البغدادي قائلاً: "كان فقيهاً عالماً بالنحو، واللغة، ديناً ورعاً حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، قدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه"^(٣).

وكان أبو علي الفارسي يعرض آراءه وآراء غيره من العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم بفكر ثاقب وعقلية تنظيرية، ويتضح ذلك جلياً حينما يعرض المسائل، فنجد تارة

(١) ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦).

(٢) ينظر: نزهة الألباء، ص ١١٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة (٨/٢).

يؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه من آراء، وتارة أخرى يؤيد الكوفيين، وثالثة يذكر الرأي وينفرد به معتمداً في ذلك على السماع المتمثل بالاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، والشعر ورواياته، وكذلك على القياس المرتبط ارتباطاً وثيقاً باللغة التي تصور ما يخطر في الفكر من المعاني مستعيناً في ذلك بالأدلة العقلية، مُوثّقاً أقواله بالأقيسة النحوية، ولا يستغني في تأييد كلامه بذكر أقوال النحاة السابقين .

وليس ذلك بغريب على الفارسيّ فقد كان إمام وقته، وقد شهد له بتلك المنزلة جمع غفير من تلامذته فقالوا: أبو علي الفارسي "فوق المبرد، وأعلم منه"^(١) .

وكان عضد الدولة إذا افتخر بالعلم والمعلمين يقول: "معلمي في النحو أبو علي الفارسي الفسوي"^(٢)، أو يقول: "أنا غلام أبي علي النَّحْوِيّ الفسوي في النحو"^(٣).

وامتدحه أبو العلاء المعري بقوله: "فلا تُعْنِتُوا هذا الشيخ فإنه يُمُتُّ بكتابه في القرآن المعروف بـ(كتاب الحجة)"^(٤)، وقال عنه دارسه الدكتور شلبي: "ويكفيه ما انتهى إليه حكم أبي العلاء، وهو حكم ترضى حكومته"^(٥).

هذا بعض ما قيل من أقوال القدماء في أبي عليّ من آراء توضح منزلته وتبين ما يَكُنُّهُ هؤلاء من ثناء عليه وإجلال له.

من أجل هذا وذاك وقع الاختيار بمساعدة الدكتور الفاضل: شريف النجار على أن يكون موضوع بحثي:

"موقف الفارسي من آراء الجرمي النحويّة والصرفيّة".

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٨٥).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١/ ٣٠).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٨٥)، الحجة للقرء السبعة (١/ ٣٠).

(٤) ينظر: رسالة الغفران، ص ٢٥٥، وينظر أيضاً: الإيضاح للفارسي، ص ١٦، ١٧.

(٥) ينظر: أبوعلي الفارسي، ص ١٤٦، وينظر أيضاً: الإيضاح للفارسي، ص ١٧.

وذلك للكشف عن جانب لم يتناوله أحد من قبل - فيما أعلم - ألا وهو التعرف على أثر آراء الجرمي النحويّة والصرفيّة وموقف الفارسيّ منها؛ وذلك لأن الباحثين الذين سبقوني إلى دراسة هاتين الشخصيتين لم يتناولوا هذا الجانب بالدراسة، وإنما تناولوا جوانب أخرى مهمة.

أ- فالدراسات التي تناولت أبو عمر الجرمي قبل بحثي :

أولاً: رسالة ماجستير بعنوان: "أبو عمر الجرمي حياته وجُهوْدُه في النّحو" للأستاذ الدكتور: محسن العميري. جامعة الملك عبد العزيز، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ثانياً: رسالة ماجستير بعنوان: "المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيويه - جمعاً ودراسة". تقديم: علي بن موسى بن محمد شبير. جامعة الإمام سعود، عام ١٤٢٥هـ.

ب- أما الفارسيّ فالدراسات التي تناولته قبل بحثي هذا ما يأتي :

أولاً: "أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو". تأليف الدكتور : عبد الفتاح إسماعيل شلبي. مكتبة نهضة مصر ومطبعتها/الفجالة - ١٣٧٧هـ. والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه، نوقشت بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) عام ١٣٦٦هـ - ١٩٥٧م.

ثانياً: "أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية". تأليف الدكتور: علي جابر المنصوري. الطبعة الأولى، بغداد عام ١٩٨٧ م .

ثالثاً: "أبو علي النحوي صرفياً " . رسالة دكتوراه. كلية تربية ابن رشد (جامعة بغداد). تقديم: بتول عباس الوائلي. إشراف الدكتور: هاشم طه شلاش / ٢٠٠١ م .

رابعاً: "مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات، العسكرية، الإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعصديات". وهي رسالة ماجستير. تقدمت بها: بلسم

عبد الرسول وحيد علي الشيباني إلى مجلس كلية التربية في جامعة بغداد. إشراف الدكتور: علي جميل السامرائي، والدكتور: حسين علي عزيز الموسوي . (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

خامساً: "أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني".

وهي أطروحة تقدم بها رحيم جمعة علي الخزرجي. إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، إشراف الدكتور: مهدي صالح سلطان الشمري. (رجب ١٤٢٦ هـ - آب ٢٠٠٥ م).

وقد دفعني إلى كتابة هذا الموضوع الأمور الآتية:

فبعد أن عُرِضَ عليَّ الموضوع من قبل الدكتور قمت بالبحث والاستقصاء فوجدت في كتب الفارسيِّ مادة علمية جديرة بالدراسة لما تحويه من آراء لعلماء شتى ومن بينهم الجرمي. فعزمت علي المضي في دراسة هذا الموضوع:

أولاً: أهمية الفارسي ومكانته في النحو والصرف، وقد صدق الخطيب البغدادي حينما وصف كتبه بقوله: بأنها "عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها"^(١).

ثانياً: إعجابي بالمنهج الذي اتبعه الفارسي، حيث يبدو أنه كان منطقيًا وذوًا في اختياره للقياس الأفضل، فقد قال عنه ابن جني بعد أن نقل بعض تخريجاته: "ولله هو وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقًا له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً علَّله، ساقطةً عنه كُلفه، وجعله همّه وسدَمه...."^(٢).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢٨٥/٧).

(٢) ينظر: الخصائص (١/ ٢٢٧).

ثالثًا: الكشف عن أثر آراء الجرمي في شخصيّة الفارسي النحويّة والصرفيّة، فقد نقل الفارسي عنه ما يزيد عن ثمانين موضعًا، فلا بدّ أنّ له أثرًا في شخصيته، سواء كان الأثر إيجابًا أو سلبيًا.

رابعًا: إبراز آراء الجرمي، وبيان مكانته النحويّة، فهو شخصية أخذت دورًا كبيرًا في الدرس النحوي في القرن الثالث الهجري، وهو ممن يقف بموازة المازني والمبرد، وغيرهما.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يَنْتَظِمَ في مقدمة، ثم تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة: تناولت فيها موضوع البحث، مع عرض موجز للدراسات السابقة له، مع ذكر دوافع البحث وخطته.

التمهيد: اشتمل على العناصر الآتية:

ترجمة موجزة لأبي عُمر الجرمي (حياته وآثاره) تناولت فيها:

(اسمه ونسبه وكنيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته).

ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي: (حياته وآثاره) تحدثت فيها عن:

(اسمه ونسبه وكنيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته).

وكان لابد من الحديث عن هذه العناصر قبل الشروع في عرض موقف الفارسي من آراء الجرمي النحويّة والصرفيّة.

أما الفصول الأربعة التي تضمنها البحث فهي على النحو الآتي:

الفصل الأول:

موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية في العامل.

الفصل الثاني:

موقف الفارسي من آراء الجرمي في التراكيب.

الفصل الثالث:

موقف الفارسي من آراء الجرمي الصرفية .

الفصل الرابع:

موقف الفارسي من آراء الجرمي في الأصول النحوية.

أما الخاتمة: ذكرت فيها أهم ما توصّلت إليه من نتائج، وذيّلت البحث بفهارس تكشف النقاب عن مسائله، اشتملت على فهرس لآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال، والأبيات الشعرية، ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

وبالنسبة للمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فهو منهجٌ وصفيٌ يعتمد

على ما يأتي:

١. استقصاء جميع آراء الجرمي المبثوثة في كتب الفارسي.
٢. تصنيفها وترتيبها إلى جانبين: نحويّ وصرفيّ، وقسمت النحويّ قسمين، وهما النظر في آرائه في العامل ثم في التراكيب.
٣. التعقيب بإيراد رأي الفارسي.
٤. قمت في أثناء دراستها بعرض آراء النحاة والمفسرين، وأوضحت رأيي في المسألة في معظم الأحيان.
- ٥ - قمت بتخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية مع ضبطها بالشكل، وتخرج القراءات.
- ٦ - قمت بتخريج الأبيات الشعرية من مصادرها النحوية.

و تنوعت مصادر البحث ومراجعته ما بين قديم وحديث وفي مقدمة تلك المصادر والمراجع ما يأتي:

١. كتب التراجم والطبقات، وتراجم النحاة وطبقاتهم بخاصة، وتقتصر أهميتها على التمهيد.
٢. مصنفات الفارسي.
٣. كتب النحويين والصرفيين.
٤. كتب اللغة والمعاجم.
٥. كتب التفسير.
٦. لم يغفل البحث الكتب الحديثة، إضافة إلى مراجع ومصادر أخرى تتضح - بإذن الله - خلال كتاباتي لهذا البحث .

وفي الختام: يبقى هذا العمل جهداً بشرياً يعتريه كثير من التقصير والنقص والزلل، فما كان فيه من أمور كانت صواباً فهو بتوفيق الله - عزّ وجلّ - الذي أحمدته عليه، وما كان غير ذلك فعذري أنني لم أقصد إليه، ولكنني بشر أخطئ وأصيب . وما توفيقني إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد:

١- أَبُو عُمَرَ الْجَرَمِيُّ (حياته وآثاره).

٢- أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (حياته وآثاره).

أولاً: أبو عمر الجرمي

اسمه ونسبه وكُنْيته

هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، يكنى بـ "أبي عمر"^(١).

وقد اختلف المترجمون في القبيلة التي ينسب إليها "أبو عمر" فكل واحدة يقال لها جَرم:

فقليل له: الجرمي؛ لأنه كان ينزل في قبيلة من جَرم، فنسب إليها.

وقيل: إنه مولى جَرم بن ريان^(٢)، وهي من قبائل اليمن.

وقيل: إنه مولى بجيلة بن أنمار بن خثعم^(٣). "وفي بجيلة جَرم بن علقمة بن أنمار"^(٤).

و قد توقف ابن خلكان عند هذه القبائل، فقال: "ولا أعلم إلى أيها ينسب أبو عمر المذكور، ولم يكن منهم وإنما نزل فيهم فنسب إليهم"^(٥).

(١) ينظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص ٨٤، والفهرست للنديم، ص ٦٢، وتاريخ بغداد (٣١٤/٩)، والأنساب للسمعاني (٢٣٤/٣، ٢٣٥)، نزهة الألباء، ص ١١٤، ومعجم الأدباء (١٤٤٢/٤)، وإنباه الرواة (٨٠/٢)، وفيات الأعيان (٤٨٥/٢)، بغية الوعاة (٨/٢)، شذرات الذهب (١١٥/٣).

(٢) هو "جرم بن ريان بن عمران بن الحاف بن قضاعة". ينظر: الأنساب للسمعاني (٢٣٣/٣). وفي نزهة الألباء، ص ١١٤، ومعجم الأدباء (١٤٤٢/٤)، وبغية الوعاة (٨/٢) مولى جرم بن زئان.

(٣) ينظر: إنباه الرواة (٨٠/٢)، الأنساب للسمعاني (٢٣٥/٣)، وفيات الأعيان (٤٨٦/٢)، الفهرست، ص ٦٢، تاريخ بغداد (٣١٤/٩).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان (٤٨٦/٢)، الأنساب للسمعاني (٢٣٣/٣).

(٥) ينظر: وفيات الأعيان (٤٨٦/٢)، وينظر أيضاً: أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، ص ٧ [رسالة ماجستير].

مَوْلَدُهُ وَنَشَأُهُ:

وَلِدَ ونشأ بالبصرة، وأخذ يعكف على حلقات البصريين فتعلم عن شيوخها النحو واللغة، لقي يونس، ولم يلق سيويه، لكنه أخذ عن الأخفش كل ما عنده^(١).

"ويزعم بعض الرواة أنه هو وزميله المازني خَشِيا بعد وفاة سيويه وحمل الأخفش لكتابه أن يدعيه لنفسه، وكان الجرمي موسراً، فعرض عليه شيئاً من المال ليقراً هو وصاحبه عليه الكتاب، وأجابه إلى طلبه، فأخذ الكتاب عنه وأشاعاه في الناس"^(٢).

"قدم أصبهان مع فيض بن محمد عند منصرفه من الحج فأعطاه يَوْمَ مقدمه عشرين ألف درهم، وكان يعطيه كل سنة اثني عشر ألف درهم"^(٣).

ثم "نزل بغداد في أوائل العقد الأول من القرن الثاني للهجرة، واختلف إليه الطلاب يحاضروهم في كتاب سيويه ويملي عليهم بعض مصنفاته، وظل بها إلى وفاته...."^(٤).

شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ:

أ- شيوخه

أخذ الجرمي النحو عن جماعة من علماء عصره ومنهم: يونس، وأبو الحسن الأخفش، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وطبقته^(٥).

(١) ينظر أخبار النحويين البصريين، ص ٨٤، وإنباه الرواة (٢/ ٨٠)، والمدارس النحوية، ص ١١١، ١١٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٨٩.

(٢) ينظر: المدارس النحوية، ص ١١٢.

(٣) ينظر: ذكر أخبار أصبهان (١/ ٣٤٧، ٣٤٦)، وينظر أيضاً: إنباه الرواة (٢/ ٨٢)، المدارس النحوية، ص ١١٢.

(٤) ينظر المدارس النحوية، ص ١١٢.

(٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٨٤، الفهرست للنديم ص ٦٢، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤)، نزهة الألباء، ص

١١٤، معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٣)، إنباه الرواة (٢/ ٨٠)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥)، بغية الوعاة (٢/ ٨).

ب. تلاميذه

خير من قام بجمع تلاميذ الجرمي الأستاذ الدكتور: محسن العميري^(١)، ومن أشهرهم: أبو محمد التّوّزي^(٢)، وأبو عثمان المازني، وأبو إسحاق الزيادي^(٣)، وأبو العباس المبرّد، وأبو خليفة الجمحي^(٤)، وغيرهم.

مكانته العلميّة:

كان الجرمي عالماً باللغة العربية حافظاً لها، فقد انتهى إليه علم العربية في زمانه، وكان فقيهاً محدّثاً، حيث قال: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، فقليل له: وكيف ذاك؟ قال: أنا رجل مكثّر من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني القياس، وأنا أقيس الحديث، وأفتي به"^(٥).

قال المبرّد: "كان الجرمي أثبتّ القوم في (كتاب سيبويه)، وعليه قرأت الجماعة، وكان عالماً باللغة، حافظاً لها، وله كتب انفراد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وله كتاب في السيرة عجيب"^(٦).

(١) ينظر: أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، ص ٣٨ - ٤٩ [رسالة ماجستير].

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد، مولى لقريش. قال السّيرافي: "وقرأ التّوزي كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمي". ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٩٥، وبغية الوعاة (٢/ ٦١). مؤلفاته: "كتاب الخيل"، "الأمثال"، "الأضداد". توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٦١).

(٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر المعروف بأبي إسحاق الزيادي. قال عنه ياقوت: (كان نحوياً لغوياً راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعيّ وأبي عبيدة ونظرائهما". من مصنفاته: كتاب "النقط والشكل"، و"تنميق الأخبار"، و"شرح نكت كتاب سيبويه"، وغيرها. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. ينظر معجم الأدباء (١/ ٦٧، ٦٨)، بغية الوعاة (١/ ٤١٤).

(٤) هو الفضل بن الحُبّاب أبو خليفة الجمحي. "كان أحد أصحاب الحديث، واسع الرواية. ولي قضاء البصرة، وكان من عُلّم الشعر واللغة بمكان عال. وكان أهل الحديث يأتونه يقرءون عليه، فإذا أتاه أهل اللغة تحوّل إليهم، وترك أهل الحديث وقال: هؤلاء غثاء" ينظر: إنباه الرواة (٣/ ٥)، بغية الوعاة (٢/ ٢٤٥).

(٥) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٣).

(٦) ينظر: إنباه الرواة (٢/ ٨١)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦)، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤، ٣١٥).

وقال عنه أيضًا: "كان أبو عمر الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني، وكان المازني أحد منه" ^(١).

وقال الفارسي: "قل من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة" ^(٢).

ووصفه الخطيب قائلًا: "كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، ديناً ورعاً حسن المذهب، صحيح الاعتقاد" ^(٣).

مؤلفاته:

للجرمي مؤلفات كثيرة ما تزال مفقودة - فيما أعلم -، وإنما جاء ذكرها في كتب التراجم، وطبقات النحويين واللغويين وهي كتاب "القوافي"، و"التثنية والجمع"، و"الأبنية"، و"العروض"، و"تفسير غريب سيبويه"، و"الأبنية والتصريف"، و"الفرخ" ^(٤)، و"مختصر نحو المتعلمين" ^(٥) وجاء اسمه عند بعضهم بـ"المختصر في النحو" ^(٦). وله أيضًا كتاب "التنبية" ^(٧)، وكتاب "السير" ووصف بأنه عجيب ^(٨)، وله أيضًا "شرح كتاب العين" ^(٩)، وغيرها.

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٨٤، وفي نزهة الألباء، ص ١١٤، ١١٥، وإنباه الرواة (٨١/٢) (أخذ منه).

(٢) ينظر: نزهة الألباء، ص ١١٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة (٨/٢).

(٤) ينظر: الفهرست للنديم، ص ٦٢، معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٤)، إنباه الرواة (٨٢/ ٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، بغية الوعاة (٩/ ٢).

(٥) ينظر: الفهرست للنديم، ص ٦٢، إنباه الرواة (٨٢/ ٢).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤)، الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٣٤)، معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٤)، إنباه الرواة (٨٠/ ٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، بغية الوعاة (٩/ ٢).

(٧) ينظر: بغية الوعاة (٩/ ٢)، هدية العارفين (١/ ٤٢٢).

(٨) ينظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٣٥)، إنباه الرواة (٨١/ ٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، بغية الوعاة (٩/ ٢).

(٩) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٢٢).

وَفَاتِهِ:

اتفق المؤرخون على أن وفاته كانت سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم^(١).

(١) ينظر: نزهة الألباء، ص ١١٧، الكامل في التاريخ (٦ / ٦٤)، إنباه الرواة (٢ / ٨١)، وفيات الأعيان (٢ / ٤٨٦)،
النجوم الزاهرة (٢ / ٢٩٦)، بغية الوعاة (٢ / ٩).

ثانيًا: أبو علي الفارسي

اسمه ونسبه وكُنْيته:

هو "الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي"، ويكنى بـ "أبي علي"^(١).

أبوه فارسي، وأمّه عربية سدوسية - بفتح السين - من سدوس شيبان من ربيعة الفرس^(٢).

مَوْلده ونَشأته:

ذكر ابن خلكان بأنه ولد في سنة ثمان وثمانين ومائتين^(٣)، وأيده ابن العماد الحنبلي^(٤)، لكن أكثر المؤرخين لم يذكروا السنة التي ولد فيها^(٥).

وكانت ولادته بمدينة "فَسَا" بفارس، والتي ينسب إليها أحيانًا فيقال: "أبو علي الفسوي"^(٦).

وأما عن نشأته في فارس فلم يذكر المؤرخون شيئًا عنها عدا الإشارة إلى مولده في مدينة "فَسَا"^(٧).

(١) ينظر: ترجمته في الفهرست للنديم، ص ٦٩، تاريخ بغداد (٧/ ٢٨٥)، نزهة الألباء، ص ٢٣٢، معجم الأدباء (٢/ ٨١١)، إنباه الرواة (١/ ٣٠٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٨٠)، بغية الوعاة (١/ ٤٩٦)، شذرات الذهب (٤/ ٤٠٧)،

التكملة ص ١١، المسائل البغداديات، ص ١٦، وأبو علي الفارسي، ص ٥٢.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٦، معجم الأدباء (٢/ ٨١١)، التكملة، ص ١١، ١٢.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٨٢)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ١٧.

(٤) ينظر: شذرات الذهب (٤/ ٤٠٩)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ١٧.

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٧.

(٦) ينظر السابق، معجم البلدان (٤/ ٢٦١) مادة "فسا"، التكملة، ص ١٢.

(٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٩.

وقد انتقل إلى بغداد سنة ٣٠٧هـ^(١)، فأخذ يعكف على حلقات البصريين مثل الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، وغيرهم، كما عكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة أبي بكر بن الخياط^(٢)، وأكب على حلقات أبي بكر بن مجاهد^(٣) تلميذ ثعلب وشيخ القراء في عصره، ومضى يخالط سابقينهم في كتاباتهم متمثلاً ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة^(٤).

وقد كان مطلعاً على أشعار العرب و أمثالهم وأقوالهم، عالماً بعاداتهم، وعادات الفرس، كما كان له أيضاً علم بالأخبار الأدبية^(٥).

ثم غادر العراق - تاركاً في أغلب المدن التي تنقل بينها أثراً لغوياً يحمل أسماءها: فله البغداديات، والبصريات، وغيرهما^(٦) - متوجّهاً إلى حلب سنة ٣٤١هـ^(٧)، فأقام عند سيف الدولة بن حمدان^(٨)، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبّي مجالس^(٩)، وأخذ يتجول بين مدن الشام فظهرت أسماء بعض هذه المدن على كتبه كالمسائل الحلبية، والدمشقية^(١٠).

(١) ينظر: وفيات الأعيان (٨٠/٢).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط. أخذ عنه الزجاجي والفارسي. من مصنفاته: "معاني القرآن"، و "النحو الكبير" وغيرهما. توفي سنة عشرين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٨/١).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس المعروف بابن مجاهد. كان شيخ القراء في وقته، وكان ثقة مأموناً. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (٣٥٢ - ٣٥٥).

(٤) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، ص ٩٢، ٩٣، المسائل البغداديات، ص ١٩.

(٦) ينظر: التكملة، ص ١٢.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان (٨٠/٢).

(٨) هو علي بن عبد الله بن حمدان بن حمدون التّغلبّي المعروف بسيف الدولة. كان كثير الجهاد، عارفاً بالأدب والشعر. توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. ينظر: شذرات الذهب (٢٩٣/٤، ٢٩٠).

(٩) ينظر: وفيات الأعيان (٨٠/٢).

(١٠) ينظر: التكملة، ص ١٣.

ثم عاد إلى بغداد سنة ٣٤٦هـ، وظل بها حتى عام ٣٤٨هـ^(١)، ثم انتقل إلى بلاد فارس فصحب عضد الدولة، وتقدم عنده، فارتفع شأنه، وعلت منزلته حتى قال عضد الدولة: "أنا غلام أبي علي القسوي في النحو"^(٢). فصنف له الفارسي كتاب "الإيضاح"، و"التكملة"^(٣).

وقد انتصر عضد الدولة على ابن عمه فدخل بغداد، فتبعه الفارسي، واشتهر ذكره في الآفاق^(٤).

كان ميسور الحال في آخر حياته حتى قيل: إنه "أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد، فكان ثلاثين ألف دينار"^(٥).

شُيُوخُه وَتَلَامِيذُه:

أ. شيوخه

تتلمذ الفارسي على جماعة من شيوخ عصره، فأخذ عنهم العربية ومنهم^(٦): أبو إسحاق الزجاج، والأخفش الصغير، وأبو بكر بن السراج، وابن الخياط، وأبو بكر بن دريد^(٧)، وأبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر مبرمان^(٨).

(١) ينظر التكملة ص ١٣.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٨٠/٢)، تاريخ بغداد (٢٨٥/٧)، نزهة الألباء، ص ٢٣٢، معجم الأدباء (٨١٢/٢).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٨٠/٢).

(٤) ينظر: التكملة، ص ١٣.

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٠، ٢١، التكملة، ص ١٤-١٦.

(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. ولد بالبصرة، طلب الأدب والنحو واللغة، وكان حافظاً لأشعار العرب. توفي

سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (١٩١/٢ - ١٩٣).

(٨) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل النحوي العسكري المشهور بمبرمان. أخذ عنه النحو الفارسي، وأبي سعيد

السيرافي. توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة. ينظر: إنباه الرواة (١٨٩/٣).

ب .تلاميذه

قدم لنا الفارسي تراثاً ضخماً في مختلف علوم العربية فأخذ عنه جماعة من الطلبة، استضاءوا بمنهجه، وأصبحوا أئمة في العربية ومنهم: ابن جني، وأبو نصر الجوهري، وأبو الحسن الربيعي^(١)، وأبو الحسين محمد بن الحسين ابن أخت الفارسي^(٢)، وغيرهم^(٣).

مكانته العلمية:

تبوأ أبو علي مكانة أدبية علمية لم يكن يصل إليها لولا غزارة علمه، واتساع معارفه، وتشعب ثقافته، فكان موسوعة علمية عربية في عصره، فاشتهر ذكره في الآفاق، وهذه الشهرة جاءت من نواح ثلاث^(٤):

١. تلاميذه: وقد سبق أن أشرت إلى بعض منهم على سبيل المثال لا الحصر.
٢. كتبه ومسائله: " من أسباب شهرة أبي علي كتبه ومسائله، حيث اهتم بها دارسو العربية منذ عهد أبي علي، فقد اشتغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس والشرح والاختصار، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق"^(٥).

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وعن الفارسي مدة طويلة. له من التصانيف: كتاب في التحو حسناً جداً يقال له " البديع" قام بشرح كتاب " الإيضاح" للفارسي، وشرح "كتاب الجرمي". توفي سنة عشرين وأربعمائة. ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الفارسي. أخذ علم العربية عن خاله أبي علي. توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. ينظر: إنباه الرواة (٣/١١٦ - ١١٨)، بغية الوعاة (١/٩٤).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢١، ٢٢، التكملة، ص ١٦، ١٧، نزهة الألباء، ص ٢٣٢.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢١.

(٥) ينظر السابق، ص ٢٢، ٢٣.

٣. توثيق العلماء له: وهو من أسباب شهرته، فلم يكن في زمانه مثله في النحو. قال أبو طالب العبدى^(١): "ما كان بين سيويه وأبي علي أفضل منه"^(٢). وأثنى الخطيب على كتبه قائلاً: "وصنف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق"^(٣).

وقال أبو البركات الأنباري: "وعلت منزلته في النحو، حتى فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد"^(٤).

مؤلفاته:

ترك لنا أبو علي الفارسي تراثاً ضخماً يمثل في مؤلفاته فبعضها وصل إلينا، وبعضها ما يزال مفقوداً وإنما جاء ذكرها في كتب التراجم، وطبقات النحويين واللغويين، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الكتب التي وصلت إلينا اكتفاءً بما أثبتته السابقون قبلي لدراسة هذه الشخصية^(٥):

"الحجة في علل القراءات السبع"، و"الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم"، و"المسائل البغداديات أو المشكلة"، و"المسائل الحلبيات"، و"المسائل الشيرازيات"، و"المسائل المنثورة"، و"المسائل البصرييات"، و"المسائل العسكرية"، و"المسائل العضديات"، و"التعليقة على كتاب سيويه"، و"التكملة"، و"شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى بـ"إيضاح الشَّعر"، وورد باسم آخر وهو "كتاب الشَّعر"، و"مقاييس المقصور والممدود"، و"أقسام الأخبار في المعاني".

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدى. من أفاضل أهل العربية، أخذ عن السيرافي والفارسي، والرَّماني. ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٤٦، ٢٤٧، بغية الوعاة (١/ ٢٩٨) وله من التصانيف: "شرح الإيضاح"، و"شرح كتاب الجرمي". توفي سنة ست وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٩٨).

(٢) ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٣٢، المسائل البغداديات، ص ٢٣.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٨٥)، وينظر أيضاً: المسائل البغداديات، ص ٢٣.

(٤) ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٣٢، وينظر أيضاً: المسائل البغداديات، ص ٢٣.

(٥) منهم الدكتور: علي جابر المنصوري محقق كتاب "المسائل العضديات"، والدكتور: كاظم بحر المرجان محقق كتاب "التكملة"، وصلاح الدين السنكاوي محقق كتاب "المسائل البغداديات".

وَفَاتِهِ:

اختلف المؤرخون في سنة وفاته، والرّاجح أنه توفي سنة ٣٧٧هـ ببغداد^(١)، وقيل قبل سنة ٣٧٠هـ^(٢)، وقيل سنة ٣٧٦هـ^(٣).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢٨٦/٧)، نزهة الألباء، ص ٢٣٣، إنباه الرواة (٣٠٩/١)، وفيات الأعيان (٨٢/٢)، المسائل البغداديات، ص ١٨.

(٢) ينظر: الفهرست للنديم، ص ٦٩، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ١٧.

(٣) ينظر: الكامل في التاريخ (٤٢٩/٧)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ١٧.

الفصل الأول

موقف الفارسي من آراء الجرمي
النحويّة في العامل

المسألة الأولى

[في نصب الخبر مقدمًا في " ما "]

قال الجرمي في كتابه:

"إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدمًا، نحو: (ما مُنْطَلِقًا زَيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"^(١).

ذكر الفارسي في (البغداديات)^(٢) أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما) في نحو: (ما قائمًا زَيْدٌ)؛ لأنه لا يبلغ من قوّته أن يُتَّسَع فيه بتقديم الخبر، كما يُتَّسَع في (ليس) الأصل لذلك إذا قُدِّم الخبر في (ما) على المبتدأ رَجَعَ إلى الأصل وهو الرفع.

وقال في (إيضاح الشعر) مستشهدًا على نصب خبر (ما) مُقَدِّمًا بقول بعض البغداديين^(٣):

أما والله عالم كل غيبٍ وَرَبَّ الْحِجْرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ

لو أنك يا حسينُ خُلِقْتَ حُرًّا وما بالحرِّ أنت ولا الخليقِ

" فإنه يكون شاهدًا على ما حكاه أبو عُمر من نصب خبر ما مُقَدِّمًا "^(٤).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢)

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤، ٥٩٥

(٣) البيتان من الوافر وهما في إيضاح الشعر، ص ٤٨٢ منسوبان إلى بعض البغداديين، وذكر الفراء في معانيه (٤٤/٢) البيت الثاني وصدره بقوله: أنشدتني امرأة من غَيٍّ، برواية:

أما والله أن لو كنت حُرًّا وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ

وهما بلا نسبة في الإنصاف (٢٠٠/١)، وشرح الحمل لابن عصفور (٥٩٥/١) برواية (ولا القمين) بدلًا من (العتيق)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٥٦/١)، ومغني اللبيب (٣٣/١).

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٨٢، ٤٨٣.

دراسة المسألة:

"ما" حرف نفى يليها الاسم والفعل، فكان القياس فيها أن لا تعمل، لعدم اختصاصها^(١)، لكن لما كان لها شبهان: شبه عام، وشبه خاص عملت، فمن راعى فيها الشبه العام لكونها تليها الأسماء والأفعال لم يُعملها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاص أعملها، وهم الحجازيون^(٢)، وإنما عملت عندهم مع أنها حرف غير مختص؛ لأنها شابهت "ليس" في شيئين:

أحدهما: كونها لنفي الحال غالبًا كـ (ليس).

وثانيهما: لدخولها على الجملة الاسمية^(٣).

وقد اختلف النحاة في إعمالها أو إهمالها حيث ذهب جمهور النحاة إلى أنه إن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها؛ لأن من شروط إعمالها أن لا يتقدم خبرها^(٤)، خلافًا لمذهب الفراء فقد اختلف النقل عنه فقليل: إنه أجاز تقدم الخبر ونصبه كما في نحو: (ما قائمًا زيد)^(٥). وفي روايته لقول الشاعر^(٦) [من الوافر]:

وما بالحرّ أنت ولا العتيق

دليل على جواز النصب وليس بقوي^(٧)، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب^(٨).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٣، ٣٢٢/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩١/١).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩١/١).

(٣) ينظر: الجنى الداني، ص ٣٢٣، ٣٢٢.

(٤) ينظر السابق، ص ٣٢٣.

(٥) ينظر السابق، ص ٣٢٤، التذيل والتكميل (٢٦٦/٤)، المجمع (١١٣/٢).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٤/٢)، (١٩٢/٣).

(٨) ينظر: الجنى الداني، ص ٣٢٤.

وذكر الجرمي أن أناساً قد رَووا عن العرب إعمال (مَا) مع تقدم الخبر^(١)، وحكى " ما مُسيئاً من أعتب "^(٢) وهي لُعْيَة^(٣)، ولم يُحفظ ذلك إلا في قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٤) [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فالشاهد في قوله: (ما مِثْلُهُمْ بَشَرٌ)، وفيه خلاف بين النحاة في توجيهه، سيأتي ذكره — إن شاء الله تعالى — في موضعه .

وفي قول الآخر^(٥) [من الرجز]:

نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهُمَا نَجْرَانُ

أما إذا دخلت الباء على خبر (ما) ففيها خلاف أيضاً، سيأتي بيانه في موضعه — إن شاء الله —.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢).

(٢) وهو كلام يجري مجرى المثل الآتي: (مَا أَسَاءَ مَنْ أَعْتَبَ) " يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخبر أنه سَيُعْتَبُ ". ينظر: جمع الأمثال للميداني (٢٨٨/٢).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، والجنى الداني، ص ٣٢٣، الهمع (١١٣/٢).

(٤) البيت للفَرَزْدَقِ في ديوانه، ص ١٦٧، والكتاب (٦٠/١)، والمقتضب (١٩١/٤)، شرح الكتاب للسرياني (٣٢٩/١)، المسائل البغداديات، ص ٢٨٥، المسائل المنشورة، ص ١٨٣، الإغفال (٤٦١/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٥/١)، شرح الكافية للرضي (١٨٨/٢)، التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، الجنى الداني، ص ٣٢٣، مغني اللبيب (٣٦٣/٢)، (٦٠٠)، الهمع (١١٣/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٦/١).

(٥) وهو قول رؤبة في المسائل المنشورة، ص ١٨٤ برواية: بجران ما مثلهما بجران . وبلا نسبة في المسائل الحلبيات، ص ١٩٤، وبلا نسبة أيضاً في تذكرة النحاة، ص ٤٦٦، وتام البيت:

رؤبة والعجاج أورثاني بجران ما مثلهما بجران

والظاهر من البيت أنه لولد رؤبة، وبلا نسبة أيضاً في التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، والهمع (١١٣/٢) برواية: بجران إذ ما مثلهما بجران.

قال سيبويه: " فإذا قلت: ما منطلقُ عبدُالله، أو ما مُسيءٌ من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدّمًا مثله مؤخرًا، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبد الله على حدّ قولك: إنّ عبد الله أخوك، لأنّها ليست بفعل"^(١). فسيبويه ههنا لا يجيز النصب إن تقدم الخبر؛ وذلك لأنّها حرف لا يبلغ من قوتها أن تكون بمنزلة ما شبهت به وهي "ليس"^(٢).

ومن منع النصب إن تقدم خبر (ما) المبرّد^(٣)، والسيراfi^(٤)، والفارسي في أحد قوله حيث ذكر أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما) في نحو: "ما قائمًا زيد"^(٥).

أما قولُ الفرزدق^(٦):

فأصبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعَمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فقد استدل به المجوزون على جواز نصب خبر "ما" مقدّمًا، وذهبوا إلى أن الرواية بنصب مثلهم. أما الجمهور فكانوا يابون ذلك، ولا يقرون الاستشهاد به، وخرّجوه على الوجوه الآتية:

أولاً: قال سيبويه بعد أن أنشد قول الفرزدق: " وهذا لا يكاد يُعرف "^(٧)، فهو شاذ^(٨).

ثانيًا: نقل أبو حيان عن الفراء فقال: " قال الفراء وقد أنشد بيت الفرزدق: في هذه

المسألة وجهان: إن شئت نصبت مثلاً لأنها خبر، وإن شئت نصبتها كنعت النكرة إذا تقدم،

(١) ينظر: الكتاب (٥٩/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٨/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٨/١).

(٣) ينظر: المقتضب (١٩٠/٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٣/١).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤، ٥٩٥.

(٦) سبق تخريجه .

(٧) ينظر: الكتاب (٦٠/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٩/١).

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٧/١).

وإن شئت رفعتها"^(١).

ثالثاً: ذهب المبرد إلى أن الرفع في قول الفرزدق في (ما مثلهم بشر) هو الوجه، أما النصب فقال فيه: " وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلطٌ بين. ولكنَّ نصبه يجوز.... " ^(٢) فذكر ما ذهب إليه شيخه المازني.

ثم قال ابن ولاد^(٣) في بيان رأي المبرد: " وليس هذا موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير، ومن نصب الخبر مؤخرًا رفعه مقدماً، ولكنه نصبه على قوله: فيها قائماً رجلاً"^(٤)، وهذا قول أبي عثمان المازني^(٥).

ف (مثلهم) منصوب على أنه حال، والخبر مضمّر وهو العامل فيها^(٦)، والتقدير: وإذ ما في الوجود مثلهم بشر^(٧). وذكر السيوطي أن هذا مذهب الجمهور^(٨).

وردّ عليه ابن ولاد محتجاً لسيبويه حيث قال: " قول محمد: (وليس هذا موضع ضرورة)، لا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب والمحاكاة في مثل هذا على العرب، أن يقول لهم: لم أعريتكم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذب سيبويه في روايته.... وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

(٢) ينظر: المقتضب (١٩١/٤).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد. له من التصانيف: "المقصود والممدود"، و"انتصار سيبويه على المبرد". توفي سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٣٨٦/١).

(٤) ينظر: الانتصار، ص ٥٤.

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: المقتضب (١٩٢، ١٩١)، وينظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١).

(٨) ينظر: الهمع (١١٣/٢).

غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة.

فأما قوله: والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرًا فكيف ينصب مقدّمًا؟ فليس ذلك بحجة؛ لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويُخالفها؛ ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد^(١).

وقال الفارسي: " وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير لو قال قائل فيه: إِنَّهُ بعيدٌ؛ لأنّ العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل مضمرة إذ لا تعمل مظهرًا، إذا تقدّمها ما تعمل فيه، مثل: قائمًا فيه رجل، لكان قولاً^(٢)، والتقدير عند الفارسي: إذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم^(٣).

وكذلك ابن عصفور فقد ردّ رأي المبرّد والمازني قائلاً: إن معاني الحروف لا تعمل مضمرة^(٤)، وكذا قال ابن هشام: إن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة^(٥).

ورده ابن مالك بأن الحال فضلة، فالكلام يتم بدونها، أما " مثلهم " هنا لا يتم الكلام بدونها، فلا تكون حالًا، وإذا انتفت الحالية تعينت حينئذٍ الخبرية^(٦).

وذكر أبو حيان أن هذا القول ضَعْف من وجهين، أحدهما: أن حذف خبر (ما) لا يحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على "ليس" فكما أن حذف الخبر في باب "ليس" قبيح، فكذلك أيضًا قبيح في باب "ما".

(١) ينظر: الانتصار، ص ٥٤، ٥٥.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٦.

(٣) ينظر السابق، المسائل المنتورة، ص ١٨٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٣).

(٥) ينظر: خزانة الأدب (٤/١٣٦).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٦).

والوجه الآخر: أن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة^(١).

رابعاً: فصل السيرافي القول في هذا البيت، مورداً الحجج لسيبويه، مبيناً أوجه نصب (مثلهم) في قول الفرزدق، قال: "حكى سيبويه أن بعض الناس نصب (مثلهم)، وجعله على وجه الخبر في هذا البيت. ثم استبعد، وقال: (هذا لا يكاد يعرف)"^(٢)، وذكر السيرافي أنه حكى ما سمع إلا أن التأويل في هذه الرواية يوجب جواز "ما قائماً زيد" وهذا بعيد جداً^(٣).

ثم قال: "فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير، لأنه يرفع مقدماً ومؤخراً، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدماً ومؤخراً. فاستعمل لغتهم فأخطأ"^(٤).

وقد نسب الفارسي هذا القول لأبي بكر بن السراج^(٥) فقال: "وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أن القائل لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعملها لها... فعَلِط. وهذا قول قريب. وكيف كان الأمر فهو نادر قليل"^(٦). في حين نسبه أبو حيان لأبي علي الرندي^(٧).

ثم بين السيرافي أوجه نصب مثلهم، قال: "وفي نصب (مثلهم) وجهان آخران:

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٩/١).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق، وينظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١)، المسائل البغداديات، ص ٢٨٦، التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٦، والتعليق على الكتاب (٩٧/١).

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

هو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي. من مؤلفاته: "شرح الجمل للزجاجي". توفي سنة عشر وستمائة.

ينظر: البلغة، ص ٢٢٠، ٢٢١.

أحدهما: أن يكون تقديره، وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم فيكون (بشر): مبتدأ، (ومثلهم) نعتاً له، و(في الدنيا): هو الخبر، فلما قدمت (مثلهم)، نصبته على الحال^(١)، وهذا ما ذهب إليه المبرّد والمازني - كما أسلفت - .

والثاني: أن يكون (مثلهم) منصوباً على الظرف كأنّه قال: " وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر، كما تقول: (وإذ ما فوقهم بشر) أي فوق منزلتهم بشر وإذ ما دونهم على الظرف"^(٢).

وقيل: إن هذا مذهب الكوفيين حيث جوّزوا انتصابه على الظرف^(٣)، وفي الأصل صفة لظرف، والتقدير: وإذ ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثمّ حذف الموصوف والمضاف، وأقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما^(٤).

وردّه ابن عصفور ؛ لأنه لا يحذف الموصوف إلّا إذا كانت الصفة خاصة، أو يتقدم ما يدل على المحذوف، و(مثل) هنا ليست من الصفات الخاصة^(٥).

وردّ أيضاً قول من قال: إن البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط.... فقال: " وهذا باطل، لأنّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته"^(٦).

وقال ابن مالك: " إن الفرزدق كان له أصداد من الحجازيين والتميمين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوافر

(١) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٣٢٩/١)

(٢) ينظر السابق (٣٢٩/١، ٣٣٠).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٨٨/٢).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٤/١).

(٥) ينظر السابق ، والتذييل والتكميل (٢٦٨/٤).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

الدواعي على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميمين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده^(١).

خامساً: أنشد الفارسي هذا البيت في موضعٍ شاهداً على نصب خبر "ما" مقدماً كما نصبه مؤخراً للضرورة؛ "لأنَّ أحدَ المعنيين وإنَّ كانَ قد قاومَهُ الاتِّساعُ الذي ذكرناه من تقديم الخبر، فلم يَطلُب البتَّة من الكلام، كما يَطلُب في نقضِ النفي"^(٢).

سادساً: رأي الأعلام: يرى أن نصب (مثل) هنا ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلك أحداً، فنفيت الأحديّة، احتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فإذا نصبت مثلك، ورفعت أحداً، كان الكلام مدحاً؛ فلذلك نصب مثلهم في هذا البيت^(٣).

ردّ هذا القول ابن عصفور، وذلك "لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح"^(٤)، وكذا ابن هشام، حيث قال: "وفيه نظر؛ فإنّ السياق يعيّن الكلام للمدح"^(٥).

سابعاً: قيل إن (ما) هنا لم تعمل شيئاً، و(مثلهم) في موضع رفع مبتدأ، وبني على

الفتح؛ لأنه مضاف إلى مبني^(٦) ونظيره قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٧)،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٦).

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٥٩٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٣)، التذييل والتكميل (٤/٢٦٨)، خزانة الأدب (٤/١٣٤).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٣)، والتذييل والتكميل (٤/٢٦٨).

(٥) ينظر: خزانة الأدب (٤/١٣٥).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٤/٢٦٨)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٤)، أوضح المسالك (١/٢٨٢)، خزانة

الأدب (٤/١٣٦).

(٧) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) فيمن فتحهما^(٢). وصححه ابن عصفور^(٣).

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في "مثل" لمخالفتها للمبهمات، لكونها تثني وتجمع

كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٤)^(٥).

ثامناً: ذهب أهل الكوفة إلى أن (مثل) هنا ظرف بمنزلة "بدل"، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بقول المهلب بن أبي صفرة: "ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيّهس لأني لو رأيتهم يتسامون لقلت لعلهم يتسامون لإوذاً".

وقالوا إن المعنى: "أنه لا يسره أن يكون له ألف فارس بدل بيّهس لشجاعته وإقدامه في الحروب"^(٦).

وردّ ابن عصفور هذا القول موضحاً بأنه لا حجة فيه، وذلك "لأن العرب إذا قالت: مررتُ برجالٍ مثلك، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ كلّهم كلّ واحدٍ منهم مثلك. والآخر: أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ كلّهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيّهس، يعني أنه لا يسره أن يكون له ألف فارس كلّهم إذا اجتمعوا مثل بيّهس وحده، لأن شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة؛ لأنه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم"^(٧).

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٩٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٢٨٢/١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٤/١)، التذييل والتكميل (٢٦٨/٤).

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٣٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٥١٧/٢)، خزانة الأدب (١٣٧/٤).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١، ٥٩٤).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٤/١).

** **

وقد اختلف النحاة في دخول الباء على الخبر، فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير، حينما ينصب الخبر، ولا يجوز دخولها مع التقديم، ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً^(١).

ففي قَوْل الشاعر^(٢) [من الوافر]:

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق

قال الفرّاء: "فأدخلتِ الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت ولم يَقْوِ النصب لقلة هذا"^(٣).

وبَيّن الفارسي أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق النصب^(٤)، فهذا البيت يُعَدُّ شاهداً ودليلاً على ما حكاه الجرمي من نصب خبر (ما) مُقَدِّماً، وَمَنْ دَفَعَ ذلك أمكن أن يقول: إِنَّ الباء دخلت على المبتدأ، وحمل (ما) على أنها تميمية، مُوضِّحاً بأن مما يقوي كون (ما) حجازية أن "أنت" أَخَصُّ من الحُرِّ، فهو أولى بأن يكون الاسم، ويكون الحرّ الخبر^(٥).

فأبو علي يرى أن دخول الباء على خبر (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز^(٦)، ووافقه الزمخشري^(٧) خلافاً لمذهب الأخفش الذي أجاز دخولها على (ما) التميمية^(٨).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٥).

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢/٤٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٥، ٣٥٦).

(٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٨٢، ٤٨٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٨).

(٧) ينظر: المفصل، ص ١٠٣، شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٨).

(٨) ينظر: خزانة الأدب (٤/١٤١).

قال ابن مالك: إن ما زعمه الفارسي والزمخشري في كون الباء مخصوصة بالدخول على خبر (ما) الحجازية ليس صحيحاً؛ لعدة وجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد (ما)، كقول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَيَسِّرٍ

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً؛ ولذلك دخلت على خبر لم أكن ولم تدخل على خبر كنت، وإذا ثبت أن المسوِّغ لدخولها إنما هو النفي، فلا فرق حينئذٍ بين منفي منصوب ومنفي مرفوع المحل.

والثالث: أنه قد ثبت دخول الباء بعد بطلان العمل، وبعد هل^(٢)، كقوله^(٣) [من المتقارب]:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

الشاهد فيه: (ما إن أبو مالك بواه) حيث زادت الباء في خبر "ما" النافية المكفوفة بأن اتفاقاً، وهذا يدل على أنه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر ما الحجازية^(٤).

واختار ابن عصفور^(٥)، وكذا البغدادى^(٦)، زيادتها في خبر (ما) على اللغتين.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٢٧٠، الكتاب (١/٦٣)، شرح الكتاب للسرياني (١/٣٣٦)، النكت (١/١٩٩)،

شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٨)، خزانة الأدب (٤/١٤٢)، وبلا نسبة في الجمع (٢/١٣٠).

(٢) ينظر هذه الوجوه في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٨).

(٣) البيت للمنتحل الهذلي في خزانة الأدب (٤/١٤٦)، ولذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب (٤/١٤٩)، (١٥٠)

برواية: وما إن أسيد أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قواه

وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٧، ٣٦٨)، الجمع (٢/١٢٧)، شرح الأشموني على الألفية (١/٢٦٤).

(٤) ينظر: خزانة الأدب (٤/١٤٦).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٥).

(٦) ينظر: خزانة الأدب (٤/١٤١).

ويرى الأشموني: أنَّ ما زعمه الفارسي والزخشي مردود، مُدَلَّلًا على صحة رأيه بأن سيبويه قد نقل ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم، فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك^(١). بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنَّ الفارسي في أحد قوليهِ موافقٌ للجرمي فيما رواه عن العرب من نصب الخبر مقدمًا في "ما"، والرفع أجود. وقد استدل الفارسي بقول بعض البغداديين^(٢) [من الوافر]:

وما بالحرِّ أنت ولا الخليق

ليدلل على رأي الجرمي . وفي قول آخر منع تقديم خبر (ما) على اسمها مقتفياً هُذَي جمهور النحاة، حيث أوضح أنَّ ما ورد في قول الفرزدق ضرورة، وهذا خلاف مذهب الجرمي حيث روى عن بعض العرب النصب، وبين أنَّ الرفع أكثر، وهو الأجود.

وأرى أنَّ ما استدل به الفريق الجيز، لا يصلح أن يكون موضعًا ليقاس غيره عليه، ولعل السبب يكمن في أنه ربما صدر من الفرزدق - نصب مثلهم - وغيره بالخطأ، فالألسنة البشرية غير معصومة من الزلل، أو أنه من خطأ الرواة.

أمَّا ما استشهد به الفارسي ليدلل على صحة ما ذهب إليه الجرمي من نصب خبر (ما) مقدمًا فأرى أنَّ حروف الجر ، وكذا الظرف يُتَّسَع فيهما ما لا يُتَّسَع في غيرهما.

أمَّا ما ذكره الفارسي ومن وافقه من أنَّ الباء مخصوصة بالدخول على (ما) المجازية فأرى أنه لم يوفق من وجهة نظري؛ لأنَّ الباء تزداد في خبر (ما) على اللغتين، ويدلُّ على ذلك السماع، والقياس، والإجماع. أمَّا السماع فلوجوده في أشعار بني تميم ونثرهم. وأمَّا القياس،

(١) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٢٦٣).

(٢) سبق تخرجه.

فلأن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا، لا لكونه منصوبًا، ويدلُّ على ذلك دخولها بعد (هل) ، وبعد (ما) المكفوفة. وأمّا الإجماع " فنَقَلَهُ أبو جعفر الصَّقَّار^(١)"^(٢) .

هذا والله تعالى أعلم.

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري المشهور بالصَّقَّار . شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا ، توفي بعد الثلاثين وستمائة . ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٥٦) .

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

المسألة الثانية

[في تقديم خبر إنَّ - الجار والمجرور - على اسمها]

قال الجرمي: إذا قلت: "إنَّ في الدارِ قائماً أخواك" فـ"في الدار" الخبر^(١).

قال الفارسي: ووجه ما قاله الجرمي "أنه علقه بشيءٍ محذوف دل عليه (في الدار)؛ لأنه أراد: (إن زيدا مستقر في الدار) فحذفه ودل الظاهر عليه"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قولهم: "إنَّ في الدارِ قائماً أخواك" ونحوه، فمنهم من أجاز هذا القول، ومنهم من لم يجزه، لعلَّ نذكرها في موضعها - إن شاء الله تعالى - .

أولاً: مذهب المجوزين لـ "إن في الدار قائماً أخواك" .

ذهب إلى إجازة هذا القول ونحوه البصريون، قال أبو علي: قال الأخفش: فقد قال أصحابنا - يعني البصريين - : "إنَّ فيها جالساً أخواك"، على أن "فيها" متعلقة بجالس وليست خبراً لـ "إن"^(٣) .

ونقل ابن السراج عن الأخفش فقال: "أقول: (إن في الدار جالساً أخواك) فأنصبُ (جالساً) (بان) وأرفعُ (الأخوين) بفعلهما واستغنى بهما عن خبر (إن)، كما أقول: (أذهب أخواك) فأرفعُ (أذهب) بالابتداء وأخواك بفعلهما واستغنى عن خبر الابتداء؛ لأن خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام"^(٤).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٧١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٩/١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٢٣٦/١).

ووافق الجرمي الأخفش في جواز هذا التركيب لكنهما اختلفا في إعراب الظرف، فهو عند الجرمي خبر (إن)، أما عند الأخفش فالظرف ليس خبراً، إنما هو متعلق باسم الفاعل، والخبر عنده مفقود سدّ مسدّه فاعل اسم الفاعل، والظاهر أن الفارسي وافق الأخفش في ذلك فقال: "إذا قلت: (إن في الدار قائماً أخواك) تنصب (قائماً) بـ (إن) ويرتفع الأخوان بفعلهما ويسدان مسد خبر (إن) فيكون (في الدار) ظرفاً للقيام"^(١).

ويرى الجرمي أن قوله: "في الدار" هي الخبر^(٢)، وخرّج الفارسي قوله بـ "أنه علقه بشيء محذوف دل عليه (في الدار)؛ لأنه أراد: (إنّ زيداً مستقر في الدار) فحذفه ودل الظاهر عليه"^(٣).

ثانياً: مذهب المانعين لـ "إنّ في الدار قائماً أخواك".

ذهب إلى هذا المذهب أبو عثمان المازني^(٤)، وأبو بكر بن السراج^(٥)، فإنهما لا يجيزان نصب "قائماً" بـ "إنّ" في نحو "إنّ في الدار قائماً أخواك"^(٦).

وذكر أبو علي علّة عدم إجازتهما لهذا القول، ونحوه فقال: "...لأن (إن) لما نصبت (قائماً) احتاجت إلى مرفوع لأنها مشبّهة بالفعل، فلما كان الفعل لا يستغني بالمنصوب عن المرفوع، فكذلك لا يستغني بمنصوبها عن مرفوعها. لا يشبه هذا الابتداء وذلك أن المبتدأ إنما هو مرفوع بغير عامل، فإذا أنت جئت له بما يسد مسد خبره جاز"^(٧).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٧١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٧١، المسائل البصريّات (١/٣٢٩).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٧١.

(٦) ينظر السابق ص ٧١.

(٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٧١، ٧٢.

وقال في موضع آخر: "فَإِنْ قُلْتُ: فهل يجوز أن أقول عند أبي عثمان: إِنَّ فِيهَا جَالِسًا أَخَوَاكَ، أو: إِنَّ جَالِسًا فِيهَا أَخَوَاكَ فَأَجْعَل (فيها) في موضع خبر (إِنَّ) ليكون في موضع فاعلها، فيزول ما من أجله لم يُجْزَأ أَبُو عُثْمَانَ ذَلِكَ؟".

[فإننا] قد قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ قَبِيحٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ إِذَا صَارَ كَالْفِعْلِ قَبَحٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِي عَلَيْهِ كَالْفِعْلِ.

فإن قلت: إنه هنا إذا جرى على (إِنَّ) كان معتمدًا، كما أنه إذا جرى على همزة الاستفهام وحرف النفي كان معتمدًا، وَيُحْسَنُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَمِلَتْ فِيهِ (إِنَّ) وَهِيَ مِمَّا تَخْتَصُّ بِالْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ/ فهو الوجه^(١).

بعد عرض المسألة تبين لدي أنّ الفارسي وافق الجرمي في جواز التركيب في قولهم: "إِنَّ فِي الدَّارِ قَائِمًا أَخَوَاكَ" واختلف معه في إعراب الظرف، فهو عند الجرمي خبر (إِنَّ)، وخرّج الفارسي قوله بأنه علقه بشيء محذوف دل عليه الظاهر، فالظرف ليس خبرًا عند الفارسي، إنما هو متعلق بالقيام، والخبر هو الفاعل الذي سد مسده، والأخذ بهذا الرأي أولى من الرأي القائل بعدم جواز نصب "قائمًا" بـ"إِنَّ"؛ لأن الأكثرين عليه، وموافقهم أولى.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) المسائل البصريّات (١/٣٢٩).

المسألة الثالثة

[في وقوع "أن" بعد "ليت" و "لعل"، و "كأن" و "لكن"]

"حكى أبو عُمَرَ أن أبا الحسن أجاز (ليت أنك ذاهب)، و(لعل أنك ذاهب)، و(كأن أنك ذاهب)"^(١)، و"لكن أنك ذاهب"^(٢).

قال أبو عمر: "وهذا ضعيف"^(٣)، وقال في موضع آخر: "هذا رديء في القياس"^(٤)؛ "لأنها إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه (ليت)"^(٥) قال: وقد سُمع هذا في (ليت)"^(٦).

قال أبو علي: "ووجه قول أبي الحسن عندي أن (أنّ) وإن لم يبتدأ به، ولم يكن إلّا مبنياً على شيء فإنه لما تقدمت (ليت) جاز ذلك فيه، ألا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت متقدمة عليها، والاسم بعدها مرتفع بالابتداء، ولولا تقدّم (لولا) لم يجوز أن يبتدأ بعدها، فكما جاز أن يبتدأ (أنّ) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه، وإن لم يجوز أن يبتدأ به أولاً، كذلك جاز أن تقع بعد (ليت) وإن لم يجوز أن يبتدأ بها أولاً، بل ذلك في (ليت) أولى؛ لأنه عامل فيها ومغير، وليس لـ(لولا) في (أنّ) عمل"^(٧).

(١) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١، والمسائل المنثورة ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٨.

(٣) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٥) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١، والمسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٦) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١.

(٧) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١، ٢٥٢، والمسائل المنثورة، ص ١٨٨.

وخرّج قول الأخفش في تجويزه وقوع "أن" بعد "كأن" بـ"أنها لما ضُمَّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال ذلك الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان"^(١).

وقال في موضع آخر: "وهو في (كأنّ) قبيح، وذلك أن (كأن) هي (أن) هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه، فكأنه إذا قال: (كأنّ أنّك) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح"^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحويين على أنه لا يجوز دخول "لعلّ" و "كأنّ" و "لكنّ" على (أنّ) إلّا بفصل، حيث ذهب سيبويه إلى "أنّه لا يجوزُ شيءٌ من هذا، إلّا بفصل أخبارها بينها وبين (أنّ) إلّا ما جاء في لَيْتَ، فتقول: إنّ عِنْدِي أنّك فاضل، وَكَأَنَّ في نفسي أنّك عالم، وكذا باقيها"^(٣). وقد وافقه أكثر النحاة، وسيُبيّن ذلك في موضعه — إن شاء الله تعالى —.

وقال في (الكتاب) ما نصّه: "واعلم أنه ليس يحسن أن تلي (إنّ) (أنّ) ولا (أنّ) (إنّ). ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفتُ أنّك منطلقٌ في الكتاب. وإمّا قُبِحَ هذا ههنا كما قُبِحَ في الابتداء"^(٤).

وقد خالف الأخفش في هذا فأجاز دخول "لعلّ" و "كأنّ" و "لكنّ" على "أنّ" بلا فصل^(٥).

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٨٧/٣)، خزانة الأدب (٢٤٤/١٠).

(٤) ينظر: الكتاب (١٢٤/٣).

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨، ٢٣٥، والمسائل الحلبيات، ص ٢٥١، التذييل والتكميل (١٥٤/٥)، ارتشاف

الضرب (١٢٨٦/٣).

وذكر الزمخشري^(١)، وابن مالك^(٢)، والرضي^(٣) عنه أنه أجاز قياس "لَعَلَّ" على "لَيْتَ" في هذه المسألة، ولم يذكروا "لَكِنَّ" ولا "كَأَنَّ".

أمّا ما ذُكِرَ في "لَيْتَ" في نحو: "لَيْتَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ" فقد أجاز أكثر النحاة ذلك بلا فاصل، ومنهم سيبويه الذي ذكر أن "لَيْتَ" تدخل على "أَنَّ" فَتَسُدُّ مَسَدَّ اسْمِهَا وخبرها^(٤)، ووافقه الفراء^(٥)، وعَلَّلَ ذلك بقوله: "جاز ذلك لأنَّ معناها: وَدِدْتُ وَسَدَّتْ (أَنَّ) وصلتها مَسَدَّ اسم (لَيْتَ) وخبرها، كما سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي (ظَنَّ)"^(٦).

وكذا الأخفش فقد أجاز وقوع "أَنَّ" بعد "لَيْتَ"^(٧) كما أسلفت، وخبرها – أي لَيْتَ – محذوف^(٨).

وأجاز الفارسي ما ذهب إليه الأخفش قال في (المسائل المنثورة)^(٩): "والوجه فيما قاله أبو الحسن أن هذه الحروف فيها معاني الأفعال، وإذا كان فيها معاني الأفعال جاز أن تقع على (أَنَّ) لما فيها من معاني الأفعال فهذا هو الوجه".

(١) ينظر: المفصل، ص ٣٦٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٢١).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٣٣٥).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٢٨٦)، الجني الداني، ص ٤٠٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٣٣٤).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٥/١٥٦).

(٧) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٢٥١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٢٨٦)، الجني الداني، ص ٤٠٨.

(٩) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٣٥.

هذا تسويغ ما قال الأخفش وفيه نظر، فهو تسويغ عقلي صرف يمكن تضعيفه بأن الأفعال (غير القلبية) لا يصح دخولها على (أن) فلا تقول: كان أن زيداً قائم. وجاز في القلبية لأنها تعمل في اسمين (جملة اسمية) تُسَدُّ مسد معموليها.

وعلل الفارسي ذلك بقوله في موضع في (ليت) آخر: "وجه قول أبي الحسن عندي أن (أن) وإن لم يبتدأ به، ولم يكن إلا مبنياً على شيء فإنه لما تقدمت (ليت) جاز ذلك فيه"^(١)؛ "ألا ترى أنك تقول: (لولا أنك جئتني) ولو حذف (لولا) لم يجز أن تبتدئ بـ(أن)، وجاز أن تفتحها لما اعتمدت على (لولا)، وكذلك (أن) لما كانت معتمدة على غيرها جاز إدخالها"^(٢).

وكذا الزمخشري فقد أجاز دخولها على (أن) فقال: "وتقول: ليت أن زيداً خارج وتسكت كما تسكت على: ظننت أن زيداً خارج"^(٣).

وقال ابن يعيش في تفسير ذلك: "تقول (ليت أن زيداً خارج)، وتكتفي بـ(أن) مع صلتها عن أن تأتي بخبر (ليت)؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر، كما كانت (ظننت) وأخواتها كذلك، فجاز أن تقول: (ليت أن زيداً خارج)، كما تقول: (ظننت أن زيداً خارج)، ولا تحتاج إلى خبر؛ لأن الصلة قد تضمنت الاسم والخبر، كما لم تحتاج إلى ذلك المفعول الثاني وقياس مذهب الأخفش وتقديره مفعولاً ثانياً من (ظننت) أن تُقدَّر في (ليت) خبراً، ولا يجوز (ليت أن يقوم زيد) وتسكت، حتى تأتي بخبر، فتقول: (ليت أن يقوم زيد خير له)؛ لأنها إنما تدخل على الفعل، وتعمل فيه، ولا تدخل على المبتدأ والخبر"^(٤).

(١) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٢٥١، ٢٥٢.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٨، المسائل الحلييات، ص ٢٥٢.

(٣) ينظر: المفصل، ص ٣٦٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٦٩).

وقال ابن الحاجب: "فتدخلها على أنّ المفتوحة وتسدّ مسدّ ما يحتاج إليه من اسمها وخبرها كما سدّت في قولك: ظننت أنّ زيدًا خارج"^(١).

ومن أجاز ذلك أيضًا ابن مالك^(٢)، وقد قبل في هذه المسألة دخولها على "أنّ" بلا فاصل لورود السماع به كثيرًا، ومنه قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

فيا ليت أنّ الظّاعنين تلقّوا ما بي من جوى وغرام

أما الجرمي فقد ضعف هذا في موضع^(٤)، وقال في موضع آخر: "هذا رديء في القياس"^(٥)، وعُمل ذلك؛ بأنها "إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه (ليت)"^(٦)، ثم ذكر أنه قد سمع في (ليت)^(٧).

وقال أبو حيان: "ودخول (ليت) على (أنّ) شاذ في القياس، لكنه كثير في السماع"^(٨). وكذا ابن عقيل ذكر أيضًا أن وقوع أن بعد ليت شاذ، ولولا السماع لم يُقل^(٩).

أما وقوع أن بعد "لعل"، و "كأن"، و "لكن"، فقد أجمع النحاة على منع هذا إلّا بفاصل، خلافاً للأخفش الذي أجاز ذلك بلا فاصل^(١٠).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١٩٩/٢).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/١).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/١)، التذييل والتكميل (١٥٥/٥)، الجنى الداني، ص ٤٠٨، وشفاء العليل (٣٧٠/١)، المساعد (٣٣٠/١).

(٤) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥، التذييل والتكميل (١٥٤/٥).

(٦) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١، المسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٧) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (١٥٦/٥).

(٩) ينظر: المساعد (٣٣٠/١).

(١٠) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١، المسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥، التذييل والتكميل (١٥٦/٥، ١٥٧)، ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣).

وقد ارتضى ما ذهب إليه الفارسي حيث قال: "لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على (أنّ) لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بها، إذ قد صار قبلها شيء تعتمد عليه"^(١).

وذكر أن وجه الجواز الذي ذهب إليه أبو الحسن في "كأنّ" "أنّها لما ضُمَّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين، وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان"^(٢).

ومن منع ذلك سيبويه الذي ذهب إلى أنه لا يجوز شيء من هذا إلا بفواصل^(٣)، وكذا الجرمي الذي قال عن عدم الفصل بين (لعلّ) و (كأنّ) و (لكنّ) وبين أخبارها بفواصل: "وهذا ضعيف"^(٤) ووصفه في موضع آخر بأنه رديء في القياس^(٥)؛ لأن هذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره، وأن لا يبتدأ بها^(٦).

وقال الفارسي في أحد قوليّه: "وهو في (كأنّ) قبيح، وذلك أن (كأنّ) هي (أن) هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه، فكأنه إذا قال: (كأنّ أنّك) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح"^(٧).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨.

(٢) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٨٧/٣)، وخزانة الأدب (٢٤٤/١٠).

(٤) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٥١.

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨، ٢٣٥، والتذييل والتكميل (١٥٤/٥).

(٦) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٣٥، ١٨٨، المسائل الحليّات، ص ٢٥١، التذييل والتكميل (١٥٤/٥).

(٧) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨.

وقال ابن يعيش: "ولا يحسن وقوع (أَنَّ) المشددة بعد (لَعَلَّ) إذ كانت طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمرٌ مشكوكٌ في وقوعه، و(أَنَّ) المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين"^(١).

وقال ابن الحاجب: "وليس بالجيد إذ ليس معه إلا مجرد القياس، واللغة لا تثبت قياسًا، فإن زعم أنها مثلها فليجز لکنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ ولا محيز له"^(٢).

وذكر ابن مالك أن الأخفش قد عامل "لَعَلَّ" معاملة "لَيْتَ" في الدخول على "أَنَّ" بلا فاصل، "فيقال: لعل أنَّ الله يرحمنا، ورأيه في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزداد عليه دون سماع"^(٣).

وذكر الرضي أن ما أجازته الأخفش من قياس "لَعَلَّ" على "لَيْتَ"، وذلك في مجيء "أَنَّ" المفتوحة بعدها، لم يثبت^(٤).

وقال أبو حيان: "ولا يجوز دخول (لَعَلَّ) على أَنَّ، فتقول: لَعَلَّ أَنَّ زيدًا قائمٌ، ولا على كَأَنَّ فتقول: كَأَنَّ أَنَّك ذاهبٌ، ولا على لَكِنَّ فتقول: لَكِنَّ أَنَّك منطلقٌ"^(٥).

بعد عرض المسألة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "أَنَّ" لا تقع بعد "لَعَلَّ" و "لَكِنَّ" و "كَأَنَّ" و "لَيْتَ" وما ورد من ذلك فهو ضعيف رديء في

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٧١/٤).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢٠١/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٢١/١)، وينظر أيضًا: التذيل والتكميل (١٥٧/٥).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٥/٤).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٢٤٤/١٠).

القياس، لكنه سمع في "لَيْتَ". وقد جَوَّز الفارسي ذلك، وذكر في موضع آخر أنه بعد "كَأَنَّ" قبيح.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من عدم إجازة وقوع أَنَّ بعد "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" و "لَكِنَّ" إلَّا بفواصل، هو الصحيح. أما وقوع "أَنَّ" بعد "لَيْتَ" فهو جائز لورود السماع به.

هذا والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة

[حكم إبدال "أن" الثانية من الأولى]

قال الجرمي في (أن) الثانية:

في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَتَتْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْهُ بَعْدَهُ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) إنها مكررة للتأكيد^(٤).

قال أبو علي: لا تخلو "أن" الثانية في الآيات السابقة، من أن تكون بدلاً من الأولى أو تكون مكررة للتأكيد وطول الكلام، أو تكون زائدة غير معتد بها، كما في قوله: ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ﴾^(٥)، أو تكون مرتفعة بالظرف^(٦).

(١) سورة المؤمنون الآية: ٣٥. وفي قراءة عبد الله بن مسعود "أيعدكم إذا متم" بحذف "أنكم" الأولى. ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦).

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٦٣. قرأ الجمهور بفتح (فأن له)، وقرأ ابن أبي عبيدة بكسر الهمزة في (فإن له) حكاهما عنه أبو عمرو الداني، وهي قراءة محبوب عن الحسن ورواية أبي عبيدة عن أبي عمرو. ينظر: البحر المحيط (٦٦/٥).

(٣) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤. قرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة الأولى والثانية في "أنه"، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية، و قرأت فرقة بكسر الأولى وفتح الثانية ومنهم الأعرج. ينظر: البحر المحيط (١٤٤/٤)، الدر المصون (٦٥٠/٤).

(٤) ينظر: الإغفال (٢/ ٤٥٠، ٤٥٣)، المسائل المثورة، ص ١٨٢، ١٨٣، التعليقة على الكتاب (٢/ ٢٤٥)، المسائل البصريات (٦٧٣/١، ٦٧٤).

(٥) سورة النساء: من الآية: ١٥٥، وسورة المائدة : من الآية: ١٣.

(٦) ينظر: الإغفال (٢/ ٤٤٩-٤٦٨)، المسائل البصريات (١/ ٦٦٨-٦٧٨).

وسياقي الحديث - بإذن الله - عن رأيه بصورة مفصلة مبينة وجهة نظره، وموقفه من عبارات الأئمة النحاة - ومن بينهم الجرمي - والمفسرين في ثنايا حديثي عن المسألة.

دراسة المسألة:

اختلفت آراء العلماء في حكم إبدال (أَنَّ) الثانية من الأولى في الآيات الآتية:

١- في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(١).

٢- وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٢).

٣- وفي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣). على مذاهب:

أولها: مذهب الخليل وسيبويه

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (أَنَّ) الثانية مُبدلة من الأولى في آيتي المؤمنين (٣٥)، والتوبة (٦٣)، ففي الآية الأولى كأنه قال: "أيعدكم أنكم مخرجون إذا مِتُّم"، وذلك أريد بها، ولكن قُدِّمت أَنَّ الأولى لِيُعْلَمَ بعد أي شيء يكون الإخراج^(٤).

(١) سورة المؤمنين الآية: ٣٥.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.

(٣) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤.

(٤) ينظر: الكتاب (١٣٢/٣، ١٣٣).

ثم قال سيبويه: "وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ

مُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَتَتْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾^(١)، ولو قال: (فإنّ) كانت عربيّة جيّدة"^(٢).

وقد عقب النحاة والمفسرون على هذا المذهب فأشار المبرّد إلى أن قول سيبويه ليس بالقوي^(٣)؛ لأنه كان يأبى البدل؛ لكونه من غير مستقبل؛ إذ لم يذكر خبر (أنّ) الأولى^(٤).

وقال أبو سعيد السيرافي: "وظاهر كلام سيبويه أنه جعل (أنكم) الثانية بدلاً من (أنكم) الأولى في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ.....﴾ وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم، وقوله: ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾ ليس باسم تام؛ لأنه لم يأتِ (لأنه) بخبر، وتام الاسم (بأن واسمها وخبرها)، والذي عندي: أنه لا بدل في هذه الآية...."^(٥).

أما الفارسي فقد أوضح أن كون الثانية بدلاً من الأولى لا يجوز عنده، وذلك لأمرين:

أحدهما: "إمّا أن تُبدَلَ (أنّ) من (أنّ) وحدها من غير أن تتمّ بصِلَتِهَا"، فهذا الأمر لا يجوز؛ "لأنّها قبل أن تتمّ بصِلَتِهَا حرفٌ، ولم نَرَهُمْ أبدلوا الحرفَ من الحرفِ، كما أبدلوا الاسمَ من الاسم، والفعلَ من الفعل، فقد بطلَ أن تكون (أنّ) بدلاً من (أنّ) على هذا الوجه".

ثانيهما: "إمّا أن تُبدَلَ (أنّ) من (أنّ) بعد تمامها بصِلَتِهَا، وهذا لا يجوز أيضاً؛ لأنّ صِلَةَ الأولى في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ﴾ لم تتمّ، وإمّا تتمّ اسمًا إذا استوفت صِلَتِهَا تامّةً، وصِلَتِهَا تكون اسمًا مع خبره، "وقوله: ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾ لا يكون خبراً لاسم (أنّ)، كما لا يجوز أن

(١) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب (١٣٣/٣).

(٣) ينظر: المقتضب (٣٦٠/٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦)، روح المعاني (٣١٧/١٨).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/٣).

يكون خبراً له قبل دخول (إنّ)....؛ لأنّ الظرف من الزمان لا يكون خبراً عن الجئت، فكذلك لا يجوز أن تكون (إذا) خبراً لاسم (أنّ) من قوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾، فقد ثبت أن ﴿أَنْتُمْ﴾ الأولى لم تستوفِ صلتها، وإذا لم تستوفِ صلتها، لم يجز البدل منها^(١).

كما لا يجوز إبدال (أنّ) الثانية من الأولى في الآية (٦٣) من سورة التوبة؛ "لأنّ الشرط والجزاء خبر (أنّ) الأولى ولم يجرى جزء الشرط بعد، فإذا لم يجرى جزؤه لم يتم، وإذا لم يتم لم يصح البدل منه"^(٢).

وأيضاً لا يجوز أن تكون "فأنته" الثانية بدلاً من الأولى في الآية (٥٤) من سورة الأنعام؛ "لأن (من) لا تخلو من أن تكون بمنزلة الذي، أو جزء، وعلى أيّ الوجهين كانت فلا تكون وحدها خبراً ل(أنّ)؛ لأنها ليست إيّاها في المعنى"^(٣).

فبهذه الأدلة التي قدمها الفارسي ثبت لديه أنّه لا يجوز أن تكون (أنّ) بدلاً من الأولى في واحدة من الآي الثلاث^(٤).

وقال ابن عطية: في قول سيبويه: إنّ (فأنّ) في قوله: ﴿فَأْتِ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٥) بدل من الأولى: "هذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفى، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد إذ لم يتم جواب الشرط، وتلك الجملة هي الخبر، وأيضاً فإن الفاء تمنع البدل، وأيضاً فهي في معنى آخر غير الأول فيقلق البدل، وإذا تلطّف للبدل فهو بدل الاشتمال"^(٦).

(١) ينظر: الإغفال (٤٥١/٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريّة (٦٧٤/١)، والإغفال (٤٥٢/٢).

(٣) ينظر: الإغفال (٤٥٢/٢).

(٤) ينظر: السابق

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٥٤/٣).

كما بين أبو البقاء العكبري بأن إبدال (فَأَنَّ) من الأولى ضعيف لوجهين:

"أحدهما: أَنَّ الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكمُ بزيادتها ضَعِيف .

والثاني: أَنَّ جعلها بدلاً يُوجبُ سقوطَ جواب (مَنْ) من الكلام"^(١).

وقد عقب أبو حيان بقوله: قيل (فإنه) بدل من (أنه) _ في الآية (٥٤) من سورة

الأنعام _ "وليس بشيء؛ لدخول الفاء فيه، ولخلو (مَنْ) من خبر أو جواب"^(٢).

ثانيها: مذهب الأخفش:

كما هو صريح من كلامه في (معانيه) أن "أَنَّ" بدل من الأولى، حيث قال في أثناء

كلامه على "أَنَّ" و "أَنَّ" في سورة البقرة: "أما قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ

تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(٣) فالآخرة بدل من الأولى"^(٤). وهو موافق لسيبويه في ذلك.

وأورد الفارسي عنه مذهباً آخر حيث قال: إن (أَنَّ) الثانية مرتفعة بالظرف^(٥). فيكون

تقدير الآية حينئذٍ على قول أبي الحسن: "(أيعدكم أنكم إذا متم يوم الجمعة إخراجكم) فيكون

(إذا متم) متعلقاً بالإخراج، والإخراج رفع به، فيكون (أنكم مخرجون) رفع بالظرف كما تقول:

يوم الجمعة القتال"^(٦).

وقيل عن رأى الأخفش: إنه ذهب "إلى أن (أنكم مخرجون) مقدر بمصدر مرفوع

بفعل محذوف تقديره يحدث إخراجكم، فعلى هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبراً

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ١٨٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/١٤٤).

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/١١١)، وينظر أيضاً: الإغفال (٢/٤٥٠) "الحاشية".

(٥) ينظر: الإغفال (٢/٤٥٠).

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٢.

لأنكم، ويكون جواب إذا ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المحذوف هو خبر (أنكم) ويكون عاملاً في إذا^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

"فقله (أنه) بدل من قوله (الرحمة)، أي: كَتَبَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ، وقوله (فإنه) على الابتداء، أي: فله المغفرة والرحمة فهو غفور رحيم، وقال بعضهم: فإنه أراد به الاسم، وأضمر الخبر، أراد: فَإِنَّ^(٣).

وقد عقب النحاة على هذا المذهب فالمبرد يرى في قوله: ﴿أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] أن ارتفاعه بالظرف حسن جميل^(٤).

أما رآيه في تفسير الأخفش قوله تعالى: ﴿فَأَن تَلَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣] فقال فيه: قال الأخفش: "المعنى فوجوب النار له ثم وضع (أن) في موضع المصدر"^(٥).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] فالمعنى: "فوجوب الرحمة له"^(٦).

(١) ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦)، روح المعاني (٣١٧/١٨).

(٢) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٧٥/٢، ٢٧٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٣٥٧/٢).

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر السابق.

وقد ذكر المبرِّد أن هذا "قول ليس بالقوي، لأنه يفتحها مبتدأً، ويضمّر الخبر" ^(١).

وقد بيّن الفارسي أن تقدير أبي الحسن للآية (٣٥) من سورة المؤمنون، "أَيَعِدْكُمْ أَتُكْمِ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجُكُمْ وَأَنَّهُ مَرْتَفَع بِالظَّرْفِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيَعِدْكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِخْرَاجُكُمْ فِيهِ مِنْ التَّحْزِينِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ لَ (إِذَا) بِجَوَابٍ، وَلَيْسَ (إِذَا) كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي جَوَاباً" ^(٢).

أما (أَنَّ) في الآيتين ^(٣) فإِذَا تَكُونُ مَرْتَفَعَةً بِظُرُوفٍ مُضْمَرَةٍ ^(٤)؛ لِأَنَّهُ "لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الظَّاهِرِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ مَا قَبْلَ الْفَاءِ بِمَا بَعْدَهَا" ^(٥)، وَإِذَا "بِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ، وَلَا يَكُونُ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْفَاءِ" ^(٦).

وقد بيّن في ثنايا كلامه أن "لارتفاع الاسم بالظرف المضمر في الآيتين مزية في الحسن لطول الكلام" ^(٧). من أجل هذا "حُذِفَتْ مِنْ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لَطُولُ الْكَلَامِ، وَحَسُنَ حَذْفُهَا لِذَلِكَ، كَمَا حَسُنَ حَذْفُ اللَّامِ مِنْ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ^(٨) لَطُولُ الْكَلَامِ". فيكون تقدير: ﴿فَأَتَتْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣] "فَلَهُ وَجُوبُ نَارِ جَهَنَّمَ"، وتقدير ﴿فَأَنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام/ ٥٤] "فَلَهُ غُفْرَانُهُ".

(١) ينظر: المقتضب (٣٥٧/٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٦٧١/١، ٦٧٢).

(٣) الآية (٦٣) من سورة التوبة، الآية (٥٤) من سورة الأنعام.

(٤) ينظر: الإغفال (٤٦٠/٢).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: الإغفال (٤٦١/٢، ٤٦٢).

(٧) ينظر السابق (٤٦١/٢).

(٨) سورة الشمس: الآية ٩. الأصل: (لقد) فحذفت اللام لطول الكلام. ينظر: الإغفال (٤٦٠/٢).

أما جعلها خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وحذفُ المبتدأِ سائغ، فكان تقديرُهُ: " فأمْرُهُ، أو فشأنُهُ، أو جزاؤُهُ أنَّ له نارَ جهنَّمَ "، وقد بيّن الفارسي أن حملَهُ على هذا أسوُغ^(١).

ثالثها: مذهب الفراء، والجرمي، والمبرد

ذهبوا جميعًا إلى أن (أنَّكم) الثانية كررت للتأكيد.

فالفراء في (معانيه) قال في أثناء كلامه عن الآية (٣٥) من سورة المؤمنين: " أعيدت (أنكم) مرتين ومعناها واحد. إلا أن ذلكَ حَسُنَ لما فرقتَ بين (أنكم) وبين خبرها بإذا"^(٢).

وذكر الجرمي: " أنها مكررة ووجه التكرير أنه أعمل (يعدكم) في (أنكم إذا متم)، وجعلها مكررة مثل قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ثم قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾^(٣) لما طال الكلام تكرر، وحسن التكرير مع طول الكلام ليكون تنبيهًا عن الأول، فيكون هذا تكريرًا كما كان " فلما جاءهم ما عرفوا" تكريرًا"^(٤). وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتَوْا لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٥) كرر (أنَّ) للتراخي^(٦).

وقد نقل قوله المبرد في (المقتضب) قال: "فالتقدير: - والله أعلم - فله نار جهنم، ورُدَّتْ (أنَّ) تأكيدًا. وإن كسرهما كاسرٌ جعلها مبتدأة بعد الفاء؛ لأنَّ ما بعد فاء المجازاة ابتداء، كقوله

(١) ينظر: الإغفال (٢/٤٦٠، ٤٦١).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٣٤).

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٨٩.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٢.

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٧٣)، المسائل المنثورة، ص ١٨٢، ١٨٣.

عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(١) ف (إِنَّ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُثِّرَتْ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء^(٢).

وقد تبعه المبرّد حيث قال: "فكرت الثانية تأكيداً، ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(٣) فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية"^(٤).

"ونظير تكرير (أَنَّ) ها هنا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٥) وقوله عز وجل: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٦) وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٧) "^(٨).

وقد عقب النحاة على هذا المذهب ومنهم الفارسي، فقد أوضح أن ما ذهب إليه أبو عمر وأبو العباس لا يجوز عنده؛ "لأنّهُ لا يخلو من أن يقع التّكريرُ للتّأكيد في (أَنَّ) وحدها دون صِلَتِهَا، أو يقع التّكريرُ فيها مع صِلَتِهَا، ولا يجوزُ أن يكونَ التّكريرُ في (أَنَّ) وحدها دون صِلَتِهَا".

(١) سورة الجمعة: من الآية: ٨.

(٢) ينظر: المقتضب (٣٥٦/٢، ٣٥٧).

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.

(٤) ينظر: المقتضب (٣٥٦/٢).

(٥) سورة هود: من الآية: ١٩. وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.

(٦) سورة الحشر: من الآية: ١٧.

(٧) سورة هود: من الآية: ١٠٨.

(٨) ينظر: المقتضب (٣٥٦/٢).

ويدلُّك أيضًا على امتناع جواز تكريرها بغير صِلَتِهَا أنَّها للتأكيد، فكما لا يتكرَّر حرفان للتأكيد، ولا تجتمع "أَنَّ" مع "إِنَّ" المكسورة، كذلك أيضًا يكون اجتماعها وتكرُّرها مع المفتوحة أبعد.

وأما تكرُّرها مستوفية لِصِلَتِهَا وغير مجرَّدةٍ ممَّا يُكَمِّلُهَا فبعيد أيضًا في الآي الثلاث؛ لأنَّ (أَنَّ) الأولى لم تستوفِ صِلَتِهَا في واحدةٍ منها.

فأما تشبيه أبي العباس تكرير "أَنَّ" في هذه الآية بقوله: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(١) ، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٣) فلا يُشَبِّهُ تَكَرَّرُ "أَنَّ" في الآي تَكَرَّرُ "هم"؛ لأنَّ "هم" الأول اسمٌ مقدَّم تامٌّ، ثم كُرِّرَ كذلك، وليست "أَنَّ" في الآي على هذا؛ لأنها غير تامَّة بِصِلَتِهَا في المواضع الثلاثة. وكذلك قوله: (في النار) وفي الأخرى (في الجنة) كلُّ واحدٍ منهما في موضع مفرد تامٍّ، وغير متعلِّق بما بعده في الآيتين جميعًا.

فأما قوله: ﴿فِيهَا﴾ في الآيتين جميعًا فمتعلِّقٌ باسم الفاعل، ومنصوبٌ الموضع به، فقد تبيَّن أنَّ شيئاً ممَّا شُبِّهَ تَكَرُّرُهُ بـ (أَنَّ) لا يشبهها، ولا يجب أن يكون حُكْمُ (أَنَّ) في التَّكْرِيرِ وجواز ذلك فيها حُكْمُ ما في هذه الآي التي تلاها أبو العباس^(٤).

وقد أيدَ بعضُ النحاة هذا المذهب حيث ذكر الزمخشري قول المبرِّد فقال: "ثني (أَنْتُمْ) للتوكيد وحسن ذلك؛ لفصل ما بين الأول والثاني بالظرف، ومخرجون: خبر عن الأول، أو

(١) سورة هود: من الآية: ١٩، وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.

(٢) سورة الحشر: من الآية: ١٧.

(٣) سورة هود: من الآية: ١٠٨.

(٤) ينظر: الإغفال (٢/٤٥٣ - ٤٥٥).

جعل: ﴿أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾: مبتدأ، و ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾: خبراً، على معنى: إخراجكم إذا متم، ثم أخبر بالجملة عن إنكم^(١).

قال أبو حيان في (البحر المحيط)^(٢): "وهذا تخرج سهل لا تكلف فيه". ثم قال الرّمحشري: "أو رفع ﴿أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ بفعل هو جزاء للشرط؛ كأنه قيل: إذا متم وقع إخراجكم"^(٣). والثاني هذا يمكن قبوله لقربه.

أما الرضي فقال: "أما قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(٤) فقوله (مخرجون) خبر (لأنكم) الأولى، و(أنكم) الثانية مُعَادَة لتأكيد الأولى، لما تراخى ما بينها وبين الخبر؛ كما كرر (فلا تحسبنهم) لما تراخى ما بين مفعولي (لا تحسبن) في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٦)، وهذا قول الجرمي "وبين الرضي أنه هو الحق"^(٧).

(١) ينظر: الكشف (٢٣٠/٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦).

(٣) ينظر: الكشف (٢٣٠/٤)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (٣٧٤/٦).

(٤) سورة المؤمنون الآية: ٣٥.

(٥) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٨.

(٦) سورة هود: من الآية: ١٩، وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٦٤/٤، ٣٦٥).

رابعها: مذهب الزجاج

حيث قال في (أنكم) في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(١). ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: "... وموضع (أن) الثانية عند قوم كموضع الأولى، وإنما ذُكرت تأكيداً فالمعنى على هذا القول: أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ إِذَا مِتُّمْ.... هذا على مذهب سيبويه".

والثاني: "أن تكون أن الثانية وما عملت فيه في موضع رفع ويكون المعنى أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إخراجكم إذا مِتُّم، فيكون أنكم مخرجون في معنى إخراجكم، كأنه قيل: أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إخراجكم وقت موتكم وبعد مَوْتِكُمْ، ويكون العاملُ في (إذا) إخراجكم، على أن (إذا) ظرف، والمعنى أنكم يكونون إخراجكم إذا مِتُّم". وهو أجود من القول الثالث.

والثالث: "أن يكون (إذا) العاملُ فيها (مِتُّم)، فيكون المعنى إنكم متى مِتُّم يقع إخراجكم، فيكون خبر إنَّ مُضْمَرًا" ثم قال: "والقولان الأولان جيّدان"^(٢).

وقد ردّ الفارسي على أقواله الثلاثة حيث قال:

أمّا قوله: وموضع "أن" الثانية عند قوم كموضع الأولى، وإنما ذُكرت تأكيداً، وما ذكره من أنه مذهب سيبويه، فالذي قاله سيبويه في الآيتين أنه بدل، وقد نسب أبو إسحاق قول أبي عُمَرَ وأبي العباس إلى سيبويه في ذلك، "وأبو العباس يذهب فيه إلى أنّه للتكرير، ويضعف قول سيبويه في ذلك"^(٣).

(١) سورة المؤمنون الآية: ٣٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١١/٤، ١٢)، وينظر أيضاً: الإغفال (٤٤٨/٢، ٤٤٩).

(٣) ينظر الإغفال (٤٦٤/٢).

وأما ما حكاه أبو إسحاق في قول من قال: إِنَّهُ مَرْتَفَعٌ بِالظَّرْفِ من تمثيله معنى ذلك بقوله: (أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِخْرَاجُكُمْ) إِذَا مُتُّمْ، فيكون: ﴿أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ في معنى: إِذَا مُتُّمْ إِخْرَاجُكُمْ، وَأَنْتُمْ وَقت موتكم (إِخْرَاجُكُمْ)، "فتمثيلُ سَوْءٍ لا يليقُ ذِكْرُهُ بتعليم أن الإخراجَ مَرْتَفَعٌ بِالظَّرْفِ؛ لأنه تَخَيَّلُ ارتفاعَهُ بفعل، ولكن ينبغي أن يُقالَ في ذلك: إِنَّ ﴿أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ بمعنى الإخراج، فكأنه قال: أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مُتُّمْ إِخْرَاجُكُمْ، وَأَنْتُمْ وَقت موتكم إِخْرَاجُكُمْ". فـ "إِذَا" في الآية، ينبغي أن يكون العامل فيها "كائنًا" أو: "واقعًا" أو ما أشبه ذلك، ثُمَّ يُحذفُ الخبرُ للدلالة عليه، ثُمَّ يُقَدَّمُ الظَّرْفُ الذي قد كان قامَ مَقَامَ الخبرِ، فيرفعُ الظَّاهِرَ، فالعامل فيها النَّصَبُ في الحقيقة هو ذلك المحذوفُ المقدَّرُ خبرًا لا "الإخراجُ"؛ لأن الإخراجَ مُحْذَرٌ عنه يحتاج إلى ما يكون خبرًا له. ثم قال: فلا يجوز عندي قول أبي إسحاق: العامل في "إِذَا" الإخراج لهذا^(١).

وأما قول أبي إسحاق: "والوجهُ الثَّالثُ: أن تكونَ (إِذَا) العاملُ فيها (مُتُّمْ) فيكونُ المعنى: أَنْتُمْ متى مُتُّمْ يَقَعُ إِخْرَاجُكُمْ"، فقد بيَّن الفارسي أن هذا القول فاسدٌ جدًّا؛ "وذلك أن (إِذَا) لا يجوزُ أن يَعْمَلَ فيها (مُتُّمْ)؛ لأنَّها مضافَةٌ إليه، والمضافُ لا يَعْمَلُ في المضافِ إليه"^(٢).

خامسها: مذهب النحاس والزمخشري:

ذهب النحاس إلى أن (فَأَنَّهُ) - في الآية (٥٤) من سورة الأنعام - "عطف على الأولى وتكرير لها لطول الكلام"^(٣).

(١) ينظر السابق (٤٦٤/٢ - ٤٦٦).

(٢) ينظر: الإغفال (٤٦٧/٢).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢٩٧/٢)، البحر المحيط (١٤٤/٤).

وقال الزمخشري: يجوز أن يكون: (فأن له): - في الآية (٦٣) من سورة التوبة - "معطوفاً على أنه، على أن جواب: (من) محذوف تقديره: ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله يهلك فأن له نار جهنم"^(١).

ردّ على قول النحاس أبو علي حيث قال: "ذلك لا يجوز لأن (من) لا يخلو أن تكون موصولة بمعنى الذي فتحتاج إلى خبر أو تكون شرطية فتحتاج إلى جواب، وإذا جعلنا (فأنه) تكريراً للأولى عطفاً عليها بقي المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جواب"^(٢).

وقال أبو حيان: "وهم النحاس فرعم أن قوله (فإنه) عطف على (أنه) وتكرير لها لطول الكلام، وهذا كما ذكرناه وهم؛ لأن (من) مبتدأ سواء كان موصولاً أو شرطاً، فإن كان موصولاً بقي بلا خبر، وإن كان شرطاً بقي بلا جواب"^(٣).

وقد ردّ أيضاً على الزمخشري حيث قال: "وهذا الذي قدره لا يصح لأنهم نصوا على أنه إذا حذف الجواب لدلالة الكلام عليه كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم، فمن كلامهم: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، وهنا حذف جواب الشرط وفعل الشرط ليس ماضي اللفظ ولا مضارعاً مقروناً بلم، وذلك إن جاء في كلامهم فمخصوص بالضرورة، وأيضاً فتجد الكلام تاماً دون تقدير هذا الجواب"^(٤).

سادسها: مذهب من قال إن (أنّ) الثّانية زائدة غير مُعْتَدٍ بها

لم أقف على من ذكر زيادتها في هذا الموضع فيما رجعت إليه من كتب المتقدمين من النحاة والمفسرين.

(١) ينظر: الكشف (٦٣/٣).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٢٩٧/٢). لم أجده في كتب أبي علي.

(٣) ينظر: البحر المحيط (١٤٤/٤).

(٤) السابق (٦٦/٥).

قال الفارسي: "وأما كونُ (أنَّ) في هذه الآي زائدةً غيرَ معتدِّ بها، كما في قوله: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّثْقَهُمْ﴾^(١) فلم يُقُلْ أحدٌ فيها ذلك، ولا يجوزُ أن تكونَ كذلك؛ لأنَّها مع ما بعدها من الصَّلَةِ اسمٌ، فإذا كان كذلك وَجِبَ أن يُكَمَّلَ بما يُكَمَّلُ به سائرُ الموصولات من الصَّلَةِ، فإذا أُكْمِلَ به لم يَجُزْ أن يكونَ غيرَ مُعْتَدٍّ به؛ لأنه لم يَحِى في الأسماء شيءٌ زائدٌ غيرُ مُعْتَدٍّ به لا موضعٌ له من الإعراب أو لم يُعَرَّبَ في نفسه إلَّا (هو) التي للفصل، وهذا الاسمُ الموصولُ لا يشبهه"^(٢).

بعد مناقشة المسألة تبينَ لديَّ أنَّ الفارسي وقف موقفاً مخالفاً من الأئمة النحاة — ومن بينهم الجرمي — والمفسرين، إذ أنه لم يرتضِ قول سيبويه في كون (أنَّ) الثانية بدلاً من الأولى، ولا بما ذهب إليه الجرمي والمبرد في كونها للتأكيد، ولا بكونها زائدة حيث قال: لا يجوزُ حملُ (أنَّ) على شيءٍ من هذه الوجوه الثلاثة في الآي فيثبت حينئذٍ أنها مرتفعة بالظرف^(٣).

وأرى أن ما ذهب إليه الفارسي فيه دعوى حذف الناصب للظرف والغفلة عن أنَّ هذا الظرف يحتاج إلى جواب، فما ذهب إليه الجرمي والمبرد أحسن وأولى، وما ذهب إليه سيبويه جَيِّد.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) سورة النساء: من الآية: ١٥٥، سورة المائدة: من الآية: ١٣.

(٢) ينظر: الإغفال (٤٥٥/٢).

(٣) ينظر السابق.

المسألة الخامسة

[في حكم رفع المضارع المتصرف بعد (أن) المخففة من الثقيلة]

قال أبو عمر: "ولا يجوز الرفع بعد (أن) إلا أن يكون بعدها السين أو سوف أو (قد) أو (لا) وإذا لم يكن بعدها هذه الأشياء لم يجز فيها الرفع؛ لأن هذه (أن) الشديدة مخففة"^(١).

قال الفارسي: "و(أن) الشديدة لا تلي إلا الأسماء، وكذلك إذا خففت، وليست بمنزلة (إن) ألا ترى أنك تقول: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾^(٢) وذلك أن (إن) للتأكيد، وإذا كانت للتأكيد جاز أن يؤكّد بها الأفعال كما يؤكّد بها الأسماء، و(أن) ليست كذلك، فلما لم تكن كذلك لم يكن بُدُّ من أن تحول بينها وبين الفعل بهذه الحروف لتكون عوضاً عما منعته. ألا ترى أنه قد يجوز في الكلام إذا طال ما لم يجز فيه إذا لم يطل، وذلك قولك: (ما أعلم أن فيها إلا زيداً) ولا يجوز (ما أعلم أن إلا زيداً فيها) فقد علمت أن الكلام إذا طال جاز فيه ما لم يجز فيه إذا لم يطل، وكذلك لا تقول: (قام هند) وإذا حلت بينه وبين هذا بشيء جاز، فكذلك ها هنا"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الرفع بعد (أن) المخففة من الثقيلة بلا فصل بينها وبين خبرها بواحد من الفواصل الآتية كـ "السين" و "سوف"، و "قد" في الإيجاب، و "لا" في النفي وما أشبهه وذلك إذا لم يكن خبرها فعلاً جامداً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٤٢.

(٢) سورة الفرقان: من الآية: ٤٢.

(٣) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٤٣، وينظر أيضاً: الحجة للقرءاء السبعة (٣/٢٥٠).

(٤) سورة النجم: الآية: ٣٩.

أو للدعاء نحو: "أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ"^(١)، فإنه لا يشترط الفصل فيهما حينئذٍ، بل لا يحتاج إليه، وللنحاة في ذلك مذاهب:

أولها: فمنهم من قبح عدم الفصل وضعفه كسيبويه حيث قال في أحد قوليهِ: "والدليل على أنهم إنما يحذفون على إضمار الهاء، أنك تستقبح: قد عرفت أن يقول ذاك، حتى تقول أن لا، أو تُدخِلَ سوف أو السين أو قد"^(٢).

وله قول آخر، قال في موضع ثانٍ: "واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذاك حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتُدخل لا؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من (أنه) فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدرُوا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخِلوا قد ولا السين"^(٣).

قال السيرافي في تفسير ذلك: "وضعيف في الكلام أن تقول: (قد علمت أن تفعل) لأن الأصل: علمت أنك تفعل ذاك، ولو قلت: (علمت أن تفعل ذاك) لم يجز؛ لأن الفعل لا يلي (أن) و (إن) المشددين، فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل، فإذا عوضوا سهل ذلك إذ قد وجد بعض ما يحذف، إذا كان في الكلام عوض منه جاز وإن لم يكن لم يجز"^(٤).

وقال أبو حيان: "وقال بعض شيوخنا: إنه يجوز في ضعيف من الكلام حذف قد والسين وسوف في الإيجاب"^(٥).

(١) من أمثلة الكتاب (١٦٧/٣، ١٦٨).

(٢) ينظر: الكتاب (١٦٥/٣).

(٣) ينظر السابق (١٦٧/٣).

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (٤٠٨/٣).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٤/٥).

ثم قال: و"قال بعض أصحابنا: تضعيف سيبويه إنما هو ضعف قياس، ولم يجرى في كلامهم إلا ضرورة"^(١).

وذكر الشاطبي أن سيبويه ضعفه ولكن لم يمنعه، "فعدم الفصل إذاً جائز، لكن الفصل أقوى منه"^(٢).

ثانيها: ذهب بعضهم إلى أنه يجوز الرفع بلا عوض ك (الفرء) الذي قال: "ولو رُفِعَ الفعلُ في خبر أنْ بغير لا كان صواباً: كقولك: حَسِبْتُ أنْ تقولُ ذلك، لأن الكاف تحسُّنٌ مع أنَّ فتقول: حَسِبْتُ أنَّكَ تقولُ ذاك"^(٣).

"وحكى المبرّد عن البغداديين: أردتُ أنْ يقومَ زيدٌ، بلا عوض"^(٤).

ثالثها: ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز الرفع بعد (أنْ) إلا بعوض، ومنهم الجرمي الذي ذكر أنه لا يجوز الرفع إلا بعد أن تأتي بـ"السين" أو "سوف" أو "قد" أو "لا"، وعَلَّل ذلك؛ لأن هذه (أنْ) الشديدة مخففة^(٥).

وقال الفارسي في توجيهه كلام الجرمي: "و(أنْ) الشديدة لا تلي إلا الأسماء، وكذلك إذا

خففت، وليست بمنزلة (إنْ)، ألا ترى أنك تقول: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾^(٦) وذلك أنَّ (إنْ) للتأكيد وإذا كانت للتأكيد جاز أن يؤكد بها الأفعال كما يؤكد بها الأسماء،

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٤/٥).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤٠٣/٢).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٥/٥)، ارتشاف الضرب (١٢٧٧/٣).

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٤٢.

(٦) سورة الفرقان: من الآية: ٤٢.

و(أنّ) ليست كذلك فلما لم تكن كذلك لم يكن بُدُّ من أن تحول بينها وبين الفعل بهذه الحروف لتكون عوضاً عما منعتها^(١).

وبين ابن السّيد البطليوسي أنه إذا ولي (أن) الفعل ارتفع ولزمها العوض بما حذف^(٢)، وأطلق الزمخشري اللفظ فقال: " والمفتوحة يعوّض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين"^(٣).

وذكر ابن يعيش أن ما قاله فيه تفصيل؛ لأن (أن) إما أن يليها اسم أو فعل، فإن يليها اسم، فلا تحتاج إلى العوض؛ لأن التعويض إنما يكون إن يليها فعل، "كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مُثَقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسم"^(٤).

وبين الأنباري أن (أن) لا تُخَفَّفُ من غير واحد من هذه الأحرف الأربعة؛ "لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق (أن) من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم، وذلك لأن (أن) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف، ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم"^(٥).

وذكر ابن عصفور أنه لا يجوز فيها إلا الأعمال لبقائها على اختصاصها بالأسماء^(٦)، ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلا في الضرورة الشعرية^(٧).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٤٣.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٣٣٠.

(٣) ينظر: المفصل، ص ٣٥٣، ٣٥٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٥٠، ٥٥١).

(٥) ينظر: الإنصاف (١/٢٠٤، ٢٠٥).

(٦) ينظر: المقرب (١/١١٠).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٣٧).

وقال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا: لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو قليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه"^(١).

وقد دعاهم إلى التزام الفصل بينها وبين خبرها إذا كان فعلاً متصرفاً وغير دعاء أمران:

أولهما: أن يكون هذا الفصل إمّا عوضاً مما فقدته من حذف الاسم^(٢)، وإما عوضاً عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها^(٣).

وثانيهما: مخافة التباسها بأن المصدرية^(٤).

رابعها: ذهب بعضهم إلى أن الأحسن الفصل، كابن الشجري الذي ذكر أن الأحسن عندهم الفصل^(٥)، والأبدي^(٦).

وزاد ابن مالك على ما ذكره النحويون من فواصل "لو" مبيناً بأنه قليل ذكرها^(٧).

وقد فسّر ابنه ذلك فقال: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أن) الخفيفة، وبين الفعل بـ (لو)"^(٨).

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٤/٥، ١٦٥).

(٢) ينظر: غُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٧٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٥١/٤).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٥١/٤)، الحجة للقراء السبعة (٢٥٠/٣).

(٤) ينظر: غُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٧٢/١).

(٥) ينظر: أمالي الشجري (١٥٦/٣).

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (١٠٣٣/١) [رسالة دكتوراه].

وهو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الأبدي، يكنى بـ (أبي الحسن). "قال في تاريخ غرناطة: كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم". توفي سنة ثمانين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٩٩/٢).

(٧) ينظر: ألفية ابن مالك، ص ٢٢، وينظر أيضاً: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ١٣١، شرح التصريح على التوضيح (٣٣٢/١).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ١٣١، وينظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح (٣٣٢/١)، المقاصد الشافية (٤٠٦/٢).

وذكر المرادي أن المراد من قول ابن مالك^(١):

..... وقليلٌ ذكرُ لَوْ

هو قلة ذكرها في كتب النحو، وليس المقصود قلة استعمالها في كلام العرب^(٢)، وإلى هذا ذهب الشاطبي مبيناً ورودها في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾^(٣)، ومن بحث وجد من ذلك كثيراً^(٤).

بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن (أنّ) إذا خففت ووليها فعل متصرف غير دعاء فلا يجوز الرفع بعدها إلا بفصل من الفواصل السابقة الذكر، وهذا هو المذهب الصحيح لورود السماع به، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٥).

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: ألفية ابن مالك، ص ٢٢، وينظر أيضاً: شرح ابن الناطم على الألفية، ص ١٣١، شرح التصريح على التوضيح (٣٣٢/١).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٥٤١/١).

(٣) سورة سبأ: من الآية: ١٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤٠٧/٢).

(٥) سورة المزمل: من الآية: ٢٠.

المسألة السادسة

[حكم كون فاعل نعم علما أو مضافاً إلى علم]

قال الجرمي:

"فيما قرئ علينا بالبصرة في الفرخ: (نعم عبْدُ الله زَيْدٌ) يريد: نعم العَبْدُ لله"^(١).

قال الفارسي:

"إن (عَبْدَ الله) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد به العلم أو غيره، فإن أراد العَلَمَ لم يجز، وإن أراد غير العلم فإنه ينبغي أيضاً ألا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوز (نعم غُلَامٌ زَيْدٌ أَنْتَ)؛ لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن العَلَمَ كذلك. فإذا كان الأمر على هذا لم يجز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمري لو كان اللفظ كذلك لَمَا كان في جوازه لَبْسٌ، إلا أنني لست أعلم - في الوقت - شيئاً مضافاً إلى معرفة يُنَوَّى به الانفصال، ويقدر فيه اللام والألف. فإذا لم يثبت هذا لم تجز المسألة"^(٢).

دراسة المسألة:

أجمع عامة النحويين على منع كون فاعل (نعم) مضافاً إلى علم أو علماً^(٣)، ففي الغالب فاعل (نعم) ظاهر وهو إما أن يكون معرفاً بالألف واللام^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿نعم المولى﴾

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٣٣).

(٢) ينظر السابق (٢/٨٣٣، ٨٣٤).

(٣) ينظر: المساعد (٢/١٣٢، ١٣٣)، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٥٣).

(٤) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤١)، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٢)، المساعد

(٢/١٢٥)، شرح ابن عقيل (٣/١٣١)، والجمع (٥/٢٩).

وَنِعَمَ النَّصِيرُ ﴿١٦﴾، وإما أن يكون مضافاً إلى المعرف بهما مباشراً^(١٦)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١٧)، وإما بواسطة، ويكون مضافاً إلى المضاف للمعرف بهما^(١٨)، نحو قول الشاعر^(١٩) [من الطويل]:

فنعَم ابنُ أختِ القومِ غيرِ مكذَّب زهيرُ حسامٌ مُقرَّدٌ من حمائل

وقد يكون فاعل (نعم) ضميراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز^(٢٠)، نحو قول الشاعر [من البسيط]^(٢١):

لِنِعَمَ مَوْئِلاً المولى إذا حُدِرَتْ بأساءُ ذى البغى واستيلاءُ ذى الإحنِ.

وجاء الجرمي فوقف موقفاً مخالفاً لقول عامة النحاة، فقد أجاز أن يكون فاعل (نعم) مضافاً إلى علم أو علماً^(٢٢)، قال: "نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدٌ" يريد: نِعَمَ الْعَبْدُ لِلَّهِ^(٢٣)، ف (عبد الله) عنده مرفوع بـ (نعم)، و (زيد) المخصوص بالمدح^(٢٤)، قياساً على ما ورد من ذلك كما في قوله صلى

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٤٠، وسورة الحج: من الآية: ٧٨.

(٢) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦، شرح التسهيل لابن مالك (٣٤١/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٤٢/٤)، المساعد

(٢٠٥/٢)، الهمع (٢٩/٥)، شرح ابن عقيل (١٣١/٣).

(٣) سورة النحل: من الآية: ٣٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤١/٢)، التسهيل، ص ١٢٦، ارتشاف الضرب (٢٠٤٢/٤)، الهمع (٢٩/٥).

(٥) البيت لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، في المقاصد النحوية للعيني (٨٢/٣). وبلا نسبة في شرح التسهيل

لابن مالك (٣٤٢/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٤٢/٤)، (٢٠٤٣)، المساعد (١٢٥/٢).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤١/٢)، وشرح ابن عقيل (١٣٢/٣).

(٧) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٢/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٤٩/٣)، وشرح ابن

عقيل (١٣٢/٣).

(٨) ينظر: المساعد (١٣٢/٢)، (١٣٣).

(٩) ينظر: المسائل البصريات (٨٣٣/٢).

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٥٣/٤).

الله عليه وسلم، قال: "نعم عبدُ الله خالد بن الوليد"^(١)، وقول بعض العبادلة: "بئس عبد الله أنا إن كان كذا وكذا"، وقول سهل بن حنيف - رضي الله عنه -: "شهدتُ صَفيْن، وبئست صَقُون"^(٢).

أما الفارسي فقد أوضح - كما أسلفت - بأن ما ذهب إليه الجرمي لا يجوز، سواء أراد به العلم أو غيره، مبيِّناً أنه لا يجوز نحو: (نَعَمْ غلام زَيْدٍ أَنْتَ)؛ "لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن الْعَلَمَ كذلك".

ثم قال: "فإذا كان الأمر على هذا لم يجوز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمري لو كان اللفظ كذلك لَمَا كان في جوازه لَبْسٌ، إلا أنني لست أعلم في الوقت شيئاً مضافاً إلى معرفة يُنَوَّى به الانفصال، ويقدر فيه الألف واللام، فإذا لم يثبت هذا لم تجز المسألة"^(٣).

أما ابن مالك فقد خَرَّج قول ابن مسعود رضي الله عنه أو غيره من العبادلة: (بئس عبد الله أنا إن كان كذا)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"^(٤)، على حذف التمييز، ويكون نَعَمْ وبئس مسندين إلى ضميرين، وعبد الله مبتدأ وهو المخصوص، وأنا وخالد بدلان^(٥)، كما ذكر هذا ابن عقيل قال: وهو مع هذا أيضاً شاذ وذلك لحذف التمييز^(٦).

(١) أخرجه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي (٦٨٨/٥)، "باب مناقب لخالد بن الوليد رضي الله عنه". وينظر أيضاً: جامع الأصول في أحاديث الرسول (١٠٣/٩) رقمه ٦٦٥١.

(٢) ينظر: المساعد (١٣٢/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٥٢/٤، ٢٠٥٣).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٣٣/٢، ٨٣٤).

(٤) سبق تحريجه.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٥٢/٤، ٢٠٥٣).

(٦) ينظر: المساعد (١٣٣/٢).

وقد ذكر الرضي أنه "شاذ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرّف الجنسي؛ وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان^(١) من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال"^(٢).

وكذلك السيوطي فقد أوضح بأنه شاذ لكونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره، وإن كانت فيه "أل" لأنه من الأعلام^(٣).

إذن: ما ذكر فهو مؤول على حذف التمييز، وحذف التمييز شاذ فلا يحمل عليه، أما قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) [من الرمل]:

بِئْسَ قَوْمٌ اللَّهُ قَوْمٌ طُرِفُوا فَقَرُّوا جَارَهُمْ لَحْماً وَحِرْ

الشاهد في قوله: (بئس قوم الله): حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الجلالة (الله)، وذلك لا يجوز؛ لأن شرط فاعلِ بئس إذا كان ظاهراً أن يكون معرفاً بآل أو مضافاً إلى المعرف بها، فيحمل على الضرورة^(٥).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان مصيباً فيما ذهب إليه، ويبدو أن اعتماده على التعليل، منحت رأيه القوة والرصانة، مما يدل على دقته في التفكير والاستنباط،

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. أخذ عن أبي العباس المبرد وثعلب. كان إماماً في العربية. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. ينظر: البلغة، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٣/٤).

(٣) ينظر: الهمع (٤٠/٥).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني على الألفية (٢٧٩/٢)، وبلا نسبة أيضاً في ارتشاف الضرب (٢٠٤٧/٤) برواية:

بِئْسَ عَمَرُ اللَّهِ قَوْمٌ طُرِفُوا فَقَرُّوا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَحِرْ

وفي (٢٠٥٣/٤) برواية:

بِئْسَ قَوْمٌ اللَّهُ قَوْمٌ طُرِفُوا

وبلا نسبة أيضاً في الهمع (٣٣/٥، ٤٠).

(٥) ينظر: المقاصد النحوية للعبني (٩١/٣، ٩٢).

فلم يرتضِ قول الجرمي من كون فاعل (نِعَمَ) مضافاً إلى علم أو علماً، شأنه في ذلك شأن عامة النحاة، وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السابعة

[في حكم جعل (ما) فاعلاً لـ (نعم) و (بئس)]

أجاز الجرمي أن تكون "ما" فاعلاً لـ "نعم" و "بئس" بدليل قول الفارسي:

"فإذا اعتبرت أنَّ (ما) اسم مفرد، كما أنَّ (الرَّجُل) اسم مفرد وأنتَ قد يدُلُّ على الكثرة كما تدُلُّ أسماءُ الأنواع عليها، ولهُ واحد من لفظه منكور، كما أنَّ لأسماء الأنواع أحاداً من ألفاظها منكورة، جازَ عندي أن تكونَ فاعلَ (نعم) و (بئس) وأظنُّ الجرمي، أيضاً قد أجازَ ذلك"^(١).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في (ما) إذا جاءت بعد (نعم) و (بئس)، فمنهم من أجاز أن تكون فاعلاً لهما، ومنهم من منع ذلك، ولكل فريق حجته وأدلتها، معتمدين في ذلك على السماع نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٢)، ومستنديين على القياس، قال ابن مالك: "وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفة تامّة...."^(٣).

ويمكنني دراسة هذه المسألة من جانبين:

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٥١.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١. اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ "فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل (فَنِعْمًا) بكسر النون، والعين ساكنة. وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش (فَنِعِمَّا هِيَ) بكسر النون والعين. وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي (فَنِعْمًا هِيَ) بفتح النون وكسر العين، وكلهم شدّد الميم". ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣٩٦/٢).

(٣) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦.

أولهما: إذا ولي (ما) اسم ففيها ثلاثة أقوال:

أولها: أن تكون (ما) معرفة تامة فاعلاً للفعل^(١).

وذهب إلى هذا القول سيويه قال: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: (إني ممّا أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسماً، ومثله ذلك: (غسلته غسلًا نِعْمًا، أي: نِعَمَ الغسل)"^(٢).

واتفق الكسائي مع سيويه في هذا الرأي، نقل قوله الفراء قال: "أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعت (ما) كأنه قال: بئسما ما صنعت"^(٣)، ثم قال الفراء: "فهذا قوله وأنا لا أجيزه"^(٤)، فمعناه: بئس الشيء ما صنعت، ف (ما) الموجودة هي الفاعل عنده، وأما الأخرى المقدرة فهي مبتدأ، وهذا هو معنى ما نقله الفراء عن الكسائي، فمذهبه كمذهب سيويه، إلا أن المحققين من أصحاب سيويه يجعلون التقدير: (نعم الشيء شيء ما صنعت)^(٥).

ومن أجاز هذا القول أيضاً الفراء في أحد قوليه^(٦)، والجرمي^(٧)، والمبرد أيضاً، حيث قال: "ومن ذلك قولهم: دققته دقاً نِعْمًا، أي نعم الدق"^(٨)، وابن السراج^(٩)، والسيوافي أيضاً حيث

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والجنى الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٦/٢)، والهمع (٣٩/٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٧٣/١)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والجنى الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٦/٢).

(٧) ينظر: المساعد (١٢٦/٢).

(٨) ينظر: المقتضب (١٧٥/٤)، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والجنى الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٦/٢)، والهمع (٣٩/٥).

كان كلامه موافقاً تماماً لكلام سيويه قال: "وقد جاءت (ما) غير موصولة في الخبر كقولك: (غسلته غسلاً نعمًا) يريد: نعم الغسل، فجعل (ما) بمنزلة الغسل ولم يصلها".

ثم قال: "ومن ذلك قول العرب: (إني مما أن أصنع)، أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام إني من الأمر صني كذا ... وكذا ...؛ فالياء اسم (إن) و (صنعي) مبتدأ، و (من الأمر) خبر صنعي والجملة، في موضع خبر (إن) ^(١)".

وأيضاً ممن جوّز ذلك الفارسي ^(٢)، و أبو الحسن بن خروف قال: "وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو دقته دقا نعماً" معتمداً على كلام سيويه، قال سيويه: "أي نعم الدق" ^(٣).

وقد اختار هذا القول ابن مالك ^(٤)، موضحاً أموراً تقوي تعريف (ما) بعد نعم، أولها: كثرة الاختصار عليها في نحو: (غسلته غسلاً نعمًا) ^(٥) أما النكرة فلا يقتصر عليها إلا في النادر كقول الراجز ^(٦) [من الرجز]:

تقول عرسي وهي لي في عومره
بئس امرأ وإنني بئس المرء

ثانيها: أنها ليست تمييزاً؛ لأن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز و (ما) المذكورة مساوية للمضمّر في الإبهام فلا تصلح أن تكون تمييزاً.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (٣٥٦/١، ٣٥٧)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والمساعد (١٢٦/٢)، والهمع (٣٩/٥).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢).

(٤) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦، وينظر أيضاً: الجني الداني، ص ٣٣٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢)، وينظر أيضاً: المساعد (١٢٦/٢)، الهمع (٣٨/٥).

(٦) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها فهو بلا نسبة في الاشتقاق (١٥/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٢)،

٣٤٦، شرح ابن عقيل (١٣٣/٣)، شرح الأشموني على الألفية (٢٨٣/٢)، غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

(٢٧٦/٣).

ثالثها: كون "ما" في نحو: (مما أن أصنع) مجرورة بحرف مخبر به وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة، و (ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين حينئذ كونها معرفة وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له^(١).

** ** *

ومنهم من قال: إن (ما) موصولة بمعنى الذي، فاعل ل(نعم) و(بئس)، وهو أحد أقوال الفراء^(٢)، والفرسي^(٣).

موقف النحاة من هذا القول:

لم يجز هذا القول ابن مالك^(٤)، وابن عصفور فقد ذكر في (شرح الجمل) أن من أجاز كون (ما) موصولة فاعلاً ل (نعم) و(بئس) قد استدل على جوازه بالقياس والسماع: أمّا القياس فعلى أنها في معنى ما فيه الألف واللام، وأمّا السماع فقد استدل بقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾^(٥)، ثم قال: "وهذا الذي استدل به لا حجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعم وبئس على حسب ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن، وأمّا السماع فمؤول"^(٦).

أمّا الرضي: فقد ضعف هذا القول — أي كون (ما) موصولة بمعنى الذي — قال: "ويضعفه: قلة وقوع (الذي) مصرّحاً به، فاعلاً لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في:

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٥، ٣٤٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٧)، وينظر أيضاً: شرح الكافية للرضي (٤/٢٥٠)، والتسهيل، ص ١٢٦، المساعد (٢/١٢٦).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٢٥٠)، التسهيل، ص ١٢٦، المساعد (٢/١٢٦).

(٤) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦.

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٦٠١).

(فنعما هي)؛ لأن (هي) مخصوص، أي نعم الذي فعله: الصدقات، وكذلك قولهم: (دَقَّقْتَهُ دَقًّا نَعِيمًا) ^(١).

وهو عند ابن عقيل غير مطرد لا يتأتى إلا بتكلف، قال: "وهو غير مطرد في مواضعها، فلا يتأتى ذلك في: بئسما زيد ونحوه إلا بتكلف وخروج عما استقر من القواعد، والظاهر أنهما لا يقولان هذا في مثل ذلك" ^(٢).

أما قولي سيبويه والكسائي: في أن (ما) معرفة تامة، وهو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، و "هي" المخصوص فقد عقب على قوليهما الرضي قائلاً: "ويضعفه: عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة، أي بمعنى (الشيء) في غير هذا الموضع، إلا ما حكى سيبويه أنه يقال: (إني ممّا أفعل ذلك)، أي: من الأمر والشأن أن أفعل ذلك، قال: وإن شئت قلت: (إني ممّا أفعل) بمعنى: ربّما أفعل" ^(٣).

** ** *

ثانيها: أن تكون (ما) تمييزاً نكرة غير موصوفة، ويكون الفاعل مضمراً، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم ^(٤).

نقل ابن عقيل عن الكسائي والفرّاء والجرمي وابن كيسان أنهم أجازوا هذا القول في "ما" ^(٥)، وذهب إلى هذا القول الفارسي في أحد قوليه ^(٦) قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا﴾

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤).

(٢) ينظر: المساعد (١٢٧/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٣/٤، ٢٠٤٤)، والجنى الداني، ص ٣٣٧، ٣٣٨، والجمع (٣٩/٥).

(٥) ينظر: المساعد (١٢٧/٢).

(٦) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).

الصَّدَقَتْ فَنِعِمَّا هِيَ ^ط (١). أن في (نِعَمَ) ضمير الفاعل و (ما) في موضع نصب وهي تمييز للفاعل المضمر، والتقدير: نعم شيئاً إبدأؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح، وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (ضمير الصدقات) (٢).

وبين الزمخشري أن (ما) في قوله: (فَنِعِمَّا) تمييز وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة، والفاعل مضمر (٣)، ووافقه ابن يعيش على ذلك (٤).

كما ذكر ابن عصفور أن (ما) في قوله: (فَنِعِمَّا) "بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز و(هي) خبر ابتداء مضمر، وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعته" (٥).

وقيل: هو مذهب البصريين (٦)، كما زعم بعض المغاربة (٧)، والحق أنه ليس هو مذهب جميعهم، بل طائفة منهم (٨).

وردّ هذا القول جمع من النحاة، منهم ابن مالك، فقد ذكر أن (ما) مساوية للمضمر في الإبهام فلا تصلح أن تكون تمييزاً (٩).

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٩٩/٢).

(٣) ينظر: المفصل، ص ٣٢٧، وينظر أيضاً: التسهيل، ص ١٢٦، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩٨/٤).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٠١/١).

(٦) ينظر: الجني الداني، ص ٣٣٨.

(٧) ينظر: المساعد (١٢٧/٢).

(٨) ينظر: الجني الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٧/٢).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢).

*** ** **

ثالثها: أن تكون "ما" مركبة مع الفعل، فلا مَوْضِع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها فاعل، قال ذلك قوم منهم الفراء^(١)، فظاهر كلامه أن (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) مع (حَبَّذا)، فلا موضع لها من الإعراب، ثم قال: "وسمعت العرب تقول في (نعم) المكتفية بما: بئسما تزويجٌ ولا مهر، فيرفعون التزويج بـ (بئسما)"^(٢).

*** ** **

ثانيهما: إن ولي (ما) فعل، فقد اختلف النحاة والمفسرون فيها: أها موضع من الإعراب أم لا^(٣)؟ في نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٤).

ذكر الفراء في (المعاني) أن (ما) لا موضع لها من الإعراب، حيث قال: "فإذا جعلت (نعم) صلة لـ (ما) بمنزلة قولك: (كُلِّمًا) و (إنما) كانت بمنزلة (حَبَّذا) فرفعت بها الأسماء؛ من ذلك قول الله عز وجل ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾"^(٥) رفعت (هي) بنعمًا"^(٦).

قال النحاس: هذا القول "لا يجوز؛ لأنه يُبْقِي الفعل بلا فاعل، وإنما تكون (ما) كافة في الحروف نحو إنما وربما"^(٧)، ونقل عنه ابن عطية قولاً آخر، قال الفراء: "بئسما بجملته شيء

(١) ينظر: الجني الداني، ص ٣٣٨، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٤)، والمجمع (٥/٣٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٨).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١/٤٧٢).

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٩٠. "وبئس" أصله "بئس" سهلت الهمزة ونقلت إلى الباء حركتها، ويقال في "بئس" "بيس" إتباعاً للكسرة. ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨).

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٧).

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٢٤٧).

واحد ركب كحبدًا"^(١)، قال ابن عطية: وفي هذا القول اعتراض لأنه يبقى الفعل بلا فاعل، و "ما" إنما تكف أبدًا حروفًا"^(٢).

في حين ذهب جمهور النحاة والمفسرين أن لها موضعًا من الإعراب، ومن ثمّ اختلفوا في هذا الموضوع، ففيها عشرة أقوال، وهي على النحو الآتي:

أولها: أن موضع "ما" رفع على أنها فاعل (بئس) وهي معرفة تامة والمخصوص بالذم محذوف، والفعل صفة له، وهذا مذهب سيبويه^(٣). والتقدير: "بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم"^(٤).

وقيل هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه^(٥)، وعزي هذا القول إلى الكسائي^(٦).

ثانيها: أن "ما" نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف^(٧)، وقد قاله الأخفش^(٨)، فالفعل (اشتروا) على هذا صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، وهذا المحذوف هو (المخصوص) وفاعل بئس مضمّر فيها، و(أن يكفروا) بدل من ذلك المحذوف فهو في موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أن يكفروا^(٩).

(١) ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١/٤٧٢)، وروح المعاني (١/٤٣٧).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١/٤٧٣)، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٤)، الجنى الداني، ص ٣٣٨، روح المعاني (١/٤٣٧).

(٤) ينظر: البحر المحيط (١/٤٧٣).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٤)، والمساعد (٢/١٢٧).

(٦) ينظر: البحر المحيط (١/٤٧٣)، وروح المعاني (١/٤٣٧).

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٣، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٤)، الجنى الداني، ص ٣٣٨، المساعد

(٢/١٢٨).

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٣.

(٩) ينظر السابق، البحر المحيط (١/٤٧٢)، روح المعاني (١/٤٣٧).

ثالثها: أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة ل(ما)، والمخصوص محذوف^(١)، وفي الآية الكريمة المخصوص بالذم (أن يكفروا)^(٢).

قال الأخفش: إن موضع "ما" نصب على التمييز، والجملة بعدها في موضع نصب

على الصفة، والفاعل مضمّر مفسر ب(ما)، التقدير: "بئس هو شيئاً اشتروا به أنفسهم"^(٣)، وبه قال الفارسي في أحد قوليه^(٤)، واختاره الزمخشري^(٥).

رابعها: أن (ما) موصولة بمعنى الذي، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف^(٦)، وفي الآية الكريمة المخصوص (أن يكفروا)^(٧)، وهذا رأي الكسائي^(٨) والفرّاء^(٩) فيما نقل عنهما، وجوزه الفارسي في أحد قوليه على أن يكون (اشتروا) صلة ل(ما) وأن موضع (ما) رفع ب (بئس)^(١٠).

ثم ضرب مثلاً توضيحياً بيّن فيه جواز ما ذهب إليه حيث قال: وهذا القول عندي جائز، "كما أنّ (الرجل) في: (نعم الرجل زيد، مرفوع ب (نعم) لا أعلم شيئاً يمنع من إجازة ذلك، ويدلّ على جواز ذلك وأنّ الغرض أن يكونَ فاعلُ هذا الفعلِ مبهماً وإن لم يكنْ فيه ألفٌ ولا مَ كَوْنُ الأسماءِ المضافةِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ فاعلةً لهذا الفعلِ نحو: (نعم غلامُ الرجل)، وما أشبه ذلك من المضافِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ، فإذا جازَ دخولُها على اسم غير

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤، ٢٠٤٥)، والجني الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٨/٢).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٤٧٢/١)، روح المعاني (٤٣٧/١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤٧٢/١)، وروح المعاني (٤٣٧/١)، المحرر الوجيز (١٧٨/١).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤٧٢/١)، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).

(٥) ينظر: الكشف (٢٩٧/١)، البحر المحيط (٤٧٢/١)، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤)، والجني الداني، ص ٣٣٨، والمساعد (١٢٨/٢).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤).

(٨) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١).

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤)، البحر المحيط (٤٧٣/١).

(١٠) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٥١، ٢٥٢، وينظر أيضاً: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤)، البحر المحيط

(٤٧٣/١)، ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤)، روح المعاني (٤٣٧/١).

(ما) لا أَلَفَ ولا لَامَ فيه جاز أيضاً دخولها على (ما) وَكُونُ (ما) مبنية عليه، وإن لم يكن فيها أَلَفٌ ولا لَامٌ^(١).

ونسب ابن عطية هذا القول إلى سيبويه، والتقدير: "بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا"^(٢). قال أبو حيان: هذا "وهم على سيبويه"^(٣).

خامسها: أن (ما) مَوْصُولَةٌ وهي المخصوص، و (ما) أخرى تمييز محذوف^(٤)، وهو قول الفراء^(٥)، وتقدير الآية على هذا القول: بئس شيئاً الذي اشتروه.

سادسها: أن (ما) موضعها نصب على التمييز، ثم (ما) أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لها^(٦)، وهذا ما ذهب إليه الكسائي^(٧)، فالمخصوص بالذم (ما) المحذوفة الموصولة والتقدير: "بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم"، والجملة بعد (ما) المحذوفة صلة لها فلا محل لها من الإعراب وأن يكفروا على هذا القول بدل، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف^(٨).

سابعها: أن (ما) مصدرية^(٩)، وهي وما بعدها في موضع رفع^(١٠)، والتقدير: "بئس اشتراؤهم"، وهذا ما ذهب إليه الكسائي^(١١).

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨)، وينظر أيضاً: البحر الحيط (١/٤٧٣)، روح المعاني (١/٤٣٧).

(٣) ينظر: البحر الحيط (١/٤٧٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، الجني الداني، ص ٣٣٩، المساعد (٢/١٢٨).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٧) وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥).

(٦) ينظر: البحر الحيط (١/٤٧٢)، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، والجني الداني، ص ٣٣٩، والمساعد (٢/١٢٨)، روح المعاني (١/٤٣٧).

(٧) ينظر: البحر الحيط (١/٤٧٢)، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، روح المعاني (١/٤٣٧).

(٨) ينظر: البحر الحيط (١/٤٧٢).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، البحر الحيط (١/٤٧٣)، الجني الداني، ص ٣٣٩، المساعد (٢/١٢٨).

(١٠) ينظر: البحر الحيط (١/٤٧٣).

(١١) ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨)، البحر الحيط (١/٤٧٣)، روح المعاني (١/٤٣٧).

واعترض ابن عطية على هذا القول، والسبب في ذلك أن "بئس" لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير^(١).

ورد أبو حيان قول ابن عطية فقال: "وما قاله لا يلزم إلا إذا نص على أنه مرفوع ببئس، أما إذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل بئس مضمراً والتمييز محذوفاً لفهم المعنى، التقدير: بئس اشتراء اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض، لكن يطل هذا القول الثاني عود الضمير في به على (ما)، و(ما) المصدرية لا يعود عليها ضمير لأنها حرف على مذهب الجمهور، إذ (الأخفش) يزعم أنها اسم"^(٢).

ثامنها: أن "ما" فاعلة موصولة، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص^(٣)، هذا ما ذكره ابن مالك، وتكون على هذا الوجه عند الفراء وأبي علي الفارسي^(٤).

تاسعها: أن "ما" كافة لـ "بئس"، كما كَفَّتْ "ما" قلّ، فصارت بذلك تدخل على الجملة الفعلية^(٥)، قال الرضي: "إنما جاز أن يُكفَّ نعم وبئس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما ومشابھتهما للحرف" ثم قال: أما قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٦) فإنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ^(٧).

(١) ينظر: المحرر الوجيز (١/١٧٨)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١/٤٧٣)، روح المعاني (١/٤٣٧).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١/٤٧٣)، وينظر أيضاً: روح المعاني (١/٤٣٧).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٢)، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، والجنى الداني، ص ٣٣٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٢)، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، الجنى الداني، ص ٣٣٩.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٧١.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٢٥٠).

عاشرها: أن (ما) نكرة موصوفة مرفوعة بـ (بئس)^(١)، و(اشترؤا) صفتها، و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم^(٢).

وقد ذكر المرادي أن المشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول^(٣).

بعد مناقشة المسألة، وعرض أقوال العلماء، تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً لما ذكره الجرمي من أن "ما" تقع فاعلة بـ "نعم" و "بئس"، حيث لم أجد أحداً يمنع إثباتها فاعلاً لـ (نعم) وهي معرفة تامة، أو موصولة والمخصوص محذوف، أو موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، أو نكرة موصوفة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥)، الجني الداني، ص ٣٣٩، التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٣.

(٣) ينظر: الجني الداني، ص ٣٣٩.

المسألة الثامنة

[في الاشتغال]

"قال الجرمي فيما قرئ علينا من كتابه - أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ - قال: لا يجوز عندي إلا الرفع، وقال في قولهم: (أَزَيْدٌ قَامَ) يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل، قال: لأنه لا يدل على الرفع بالفعل شيء"^(١).

قال الفارسي في تفسير قوله: "كأنه يريد أن اللفظتين في الارتفاع بالفعل والارتفاع بالابتداء سواء، وإذا كان كذلك لم يرفعه به، لأنك لم تصل إلى ما أردته، فإذا كان فعله وغير فعله سواء تركته على ما كان عليه قبل دخول حرف الاستفهام.

ويقوي قول الجرمي أن (قَامَ) لا يجوز أن يعمل في (زَيْدٍ) متقدماً رفعا على وجه، وليس هذا حقَّ المُفسِّر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول مثل: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ) لو حذف الهاء لقلت: (أَزَيْدًا ضَرَبْتِ).

فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زَيْدٌ قَامَ) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: أَرَيْدُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ، ف (زَيْدٌ) لا يَعْمَلُ فيه في هذه المسألة فعلٌ يفسره ما في الصلة؛ لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك (أَزَيْدٌ قَامَ)"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟" على مذاهب، فمنهم من رجح في "زَيْدٍ" الرفع على الابتداء، ومنهم من رجح النصب بإضمار فعل، وذهب جماعة منهم إلى أنه لا خلاف في المسألة بين النحويين، وكلا المذهبين متمم للآخر.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٠).

(٢) ينظر السابق.

أولها: مذهب سيويه ومن وافقه

قال سيويه: "وتقول: (أأنت عبد الله ضربته)، تُجرّبه ها هنا مجرى (أنا زيد ضربته)؛ لأنّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثمّ ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى، إلّا أنك إن شئت نصبته كما تنصب: (زيداً ضربته)، فهو عربيّ جيّد، وأمره هاهنا على قولك: (زيد ضربته)"^(١).

فارتفاع الضمير الواقع بعد همزة الاستفهام، وكذا "عبد الله" راجح عند سيويه، و تابعه الجرمي حيث قال: "لا يجوز عندي إلا الرفع"^(٢).

ويقويه قول السيرافي: "اعلم أن سيويه ومن ذهب مذهبه: إذا حال بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره باسم آخر، ولم يكن من سببه، جعل ذلك الاسم الحائل بينهما مخرجاً للاسم الذي بعده عن حكم الاستفهام الذي من أجله يختار النصب فيه بإضمار فعل، فلم يجز النصب في (عبد الله) إذا قلت: (أأنت عبد الله ضربته؟)، لأن (عبد الله) لم يل حرف الاستفهام كما وليه في قولك: (أعبد الله ضربته؟)، وحال (أنت) بين ألف الاستفهام وبين (عبد الله)، فصار (عبد الله) كأنه مبتدأ ليس قبله حرف استفهام كقولك: (عبد الله ضربته). ومن قال: (عبد الله ضربته) في الابتداء، وليس بالاختيار، قال هاهنا: (أأنت عبد الله ضربته) وإن لم يكن الاختيار على تقدير: (أأنت ضربت عبد الله ضربته) كما تقول: (عبد الله ضربته) على تقدير: (ضربت عبد الله ضربته)، ويجب على مذهب سيويه أن ترفع (أنت) بالابتداء لا غير في هذا الموضع"^(٣)، وكذا قال الأعلم^(٤).

(١) ينظر: الكتاب (١٠٤/١)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٤١٨/١، ٤١٩).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٠/٢).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤١٩/١).

(٤) ينظر: النكت (٢٣٤/١).

وذكر الفارسي أن الوجه في قول سيبويه أن النصب لا يكون من حيث كان قبل الفصل في "أَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟"، وأن هناك ثلاثة أوجه تُضَعَّفُ عمل الفعل:

أحدها: أن الفعل إذا تقدم معموله عليه كان عمله فيه أضعف، بدليل قولك: "زَيْدٌ ضَرَبْتُ" ولو أخرت لم يجز ذلك.

ثانيها: أن الفعل يَضْعُفُ عمله في الفاعل إذا تقدمه، فلا يُرْفَعُ الْفَاعِلُ في "زَيْدٌ قَامَ" بـ (قَامَ)

ثالثها: أن الفصل بين العامل والمعمول مما يَضْعُفُ به عملُ العامل في معموله^(١).

فالفارسي هاهنا يُرجح الرفع بالابتداء، مُقتفياً هَدي سيبويه، وأنصاره.

وقد اختار الرفع أيضاً جمع من النحاة مقتفين هَدي سيبويه، كأبي العلا إدريس^(٢)، وابن مالك^(٣)، والرضي^(٤)، وابن هشام^(٥)، والأشْمُوني^(٦)، وغيرهم كثير.

ثانيها: مذهب الأخفش ومن وافقه

قال أبو الحسن الأخفش: "أَنْتَ عبد الله ضربته" النصب أجود؛ لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل، إذ كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت)

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٠، ٩٠١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٦/٣٤٣).

هو أبو العلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي. قال ابن الزبير عنه: "نحوي أديب مقرر، روى عن أبي جعفر ابن يحيى القرطبي، وسكن سبته، وأقرأ بها، وكان مشكوراً في أدبه وفضله". توفي سنة سبع وأربعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٣٦).

(٣) ينظر: التسهيل، ص ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٧٤، ٧٥).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٤٤٧، ٤٤٨).

(٥) ينظر: أوضح المسالك (٢/١٦٥).

(٦) ينظر: شرح الأشْمُوني على الألفية (١/٤٣٢).

ساقطاً على (عبد الله)، وكأنه في التقدير: (أضربت أنت عبد الله ضربته) ^(١)، وكذا قال المبرّد ^(٢).

وذكر أبو القاسم الزجاجي أنه في هذا الباب يختار النصب إن سبق باستفهام أو أمر أو نهي ... وإن اشتغل الفعل عنه بضميره ^(٣).

وقد خطأ بعض النحويين أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه، كابن ولاد الذي احتج لسيبويه وذلك في ردّه على المبرّد حينما قال في "أَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ": إنه "ينبغي له هاهنا أن يُضمَر فعلاً يرتفع به (أنت) ويكون ناصباً لزيد، فليس يلزمه هذا؛ لأنّ الكلام مبني من جملتين، والجملة الأخرى مبنية من اسم وفعل، والأولى التي فيها حرف الاستفهام ليست مبنية من اسم وفعل، وإتّما يكون ما قال في الجملة إذا كانت من اسم وفعل، نحو قولك: زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ، وإذا أتيت بحرف الاستفهام كان أولى أن يليه الفعل، فإذا قلت: لزَيْدٌ أبوه قائمٌ، أو زَيْدٌ قائمٌ أبوه، ثم أتيت بحرف الاستفهام، لم يكن هاهنا شيءٌ هو أولى بأن يلي حرف الاستفهام ومثّل ذلك: (أأنت زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟) لأن (أنت) ابتداءً وخبره الجملة، وهي الابتداء الثاني وخبره، فلم يقع الفعل مبنياً على (أنت)، فيكون الألف بالفعل أولى، إتّما يكون به أولى إذا كان خبراً عن الاسم الذي يليها، فأما إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أخرى فليس الأمر على ذلك، وإلى هذا ذهب سيبويه ^(٤).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٢٠/١)، الرد على النحاة، ص ١٠٤، الانتصار، ص ٦٤، إصلاح الخلل، ص ١٢١، وشرح الكافية للرضي (٤٤٨/١).

(٢) ينظر: الرد على النحاة، ص ١٠٤، الانتصار، ص ٦٤.

(٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٣٩.

(٤) ينظر: الانتصار، ص ٦٤.

وزعم أبو بكر بن طاهر^(١) أن امتناع ما أجازته الأَخْفَش هو من أجل أنك إذا "رفعتَ (أنت) بفعل مضمر يفسّره الفعل المتصل بسببه - وهو التاء - فقد تَجَوَّزْتَ به الأمر المتوسّع فيه بأن فسّرتَ به فعلاً يعمل فيه مع بُعده منه ووقوع الفصل بينهما، وهم إنّما تسامحوا في ذلك حين الاتصال" وذلك في نحو قولك: "أعبدُ الله ضربَ أخوه زيداً"^(٢).

وزعم ابن مضاء أن امتناع ما أجازته الأَخْفَش إنّما هو من أجل أن التفسير لا يَفُوى على أن يصير (ضريته) مفسّراً لعامل يطلب معمولين ملفوظاً بهما، وهما: عبد الله و أنت^(٣).

واعترض قوله ابن خروف بأن قال: "وكذلك هو التفسير أبداً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أعبدَ الله ضريته؟ فتقدر له فعلاً، يعمل في فاعِلٍ وفي المفعول المنطوق به"^(٤).

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنه ليس هذا مثل ذلك، فالمعمولان في "أعبدَ الله ضريته؟" منطوقٌ بهما، بينما في "أأنت عبد الله ضريته" لم يُلفظ بالمعمول الواحد إلا حين لفظت بالعامل، ولم يكونا ملفوظاً بهما حتى يفتقرا إلى ما يفسّر عاملهما"^(٥).

ثالثها: ذهب جماعة من النحويين أنه لا خلاف بين سيويه، والأَخْفَش

ذكر الأستاذ أبو علي الشلوين بأنه لا خلاف بينهما، وإنما منع سيويه من الذي ذهب إليه الأَخْفَش مادامت (أنت) مبتدأ، وكذلك كان يقول الأَخْفَش لو سئل عنه، فأما إذا

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالحدّث. قال ابن الزبير عنه: "نحويٌّ مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه". توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٢٨).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٦/٣٣٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٦/٣٣٨).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر السابق.

كانت (أنت) فاعلاً بالفعل الذي يفسره (ضربته) المتصل بسببيه فسيويه لا يُنكره، ولا يَمنع منه^(١).

وقال أبو الحسن الأُبَدي: "وهذه المسألة نسبها بعضُهم إلى الخلاف بينهما فيها. وقال آخرون لا خلاف بين سيويه والأخفش، ولكنهما مقصدان، فإن أدخلت الهمزة على قولك: أنت زيدُ ضربته؟ فتختار الرفع في (زيد) ويكون أنت مبتدأ، وإن أدخلت الهمزة على قولك: أنت زيداً ضربته؟ في حال نصبك لزيد، فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعاً بإضمارِ فعلٍ يفسره الفعلُ المضمرُ الناصبُ لزيد، فيكون تقديرُ الكلام: أَضْرَبْتُ ضَرَبْتُ زيدا ضربته، إلا أن الأخفش يختارُ هنا النَّصْبَ لأجلِ تقدُّمِ الاستفهامِ وليس بصوابٍ. وظاهرُ لفظِ سيويه أنه لا يجوزُ عنده في: أَنتَ إلا أن يكونَ مرفوعاً بالابتداء لا بإضمارِ الفعلِ...."^(٢).

وبين ابن عقيل أنه لا خلاف بين سيويه وأبي الحسن الأخفش، فسيويه لم يذكر هاهنا ما قاله الأخفش "اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يُختار معها الفعل في نحو: أزيداً ضربته؟ فسكت عن هذا الوجه في نحو: أنت زيد ضربته؟ اتكالا على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه"^(٣).

** ** *

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٤٠/٦).

(٢) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (٩٣٨/١، ٩٣٩)، [رسالة دكتوراه]، وينظر أيضاً: ينظر: التذييل والتكميل (٣٣٩/٦).

(٣) ينظر: المساعد (٤٢٠/١).

واختلفوا في "أَزَيْدٌ قَامَ؟" ففيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه ومن وافقه

قال سيبويه: "واعلم أن حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قامَ وأين زيدٌ ضربته، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم" ^(١).

وهذا اختيار الجرمي في قولهم: "أَزَيْدٌ قَامَ" فهو عنده يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل؛ لأنه لا يدل على الرفع بالفعل بشيء ^(٢).

وقال الفارسي: "ويقوي قول الجرمي أن (قامَ) لا يجوز أن يعمل في (زَيْدٍ) متقدماً رفعاً على وجهه، وليس هذا حقّ المفسّر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول مثل (أَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ) لو حذف الهاء لقلت: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ)، فإذا لم يكن هذا الشرط في (زَيْدٌ قامَ) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: أَزَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ،" ^(٣).

وكذا الرضي حيث كان موافقاً لما ذهب إليه سيبويه والجرمي، حيث قال: إن "زيداً" في قولهم: "أَزَيْدٌ قامَ" مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى؛ لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسّراً، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً" ^(٤).

(١) ينظر: الكتاب (١٠١/١).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٠/٢)، شرح الكتاب للسيراقي (٤٢٠/١)، شرح الكافية للرضي (٤٤٧/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١٦/١).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٠/٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٤٧/١).

ثانيها: مذهب الأخفش

ذهب إلى أن "زيدًا" في نحو: "أَزَيْدُ قَامَ" مرفوع بفعل مقدر مفسّر بالظاهر، والتقدير: "أقام زيدٌ قَامَ"^(١).

ثالثها: مذهب من جَوَز الرفع بالابتداء وبإضمار فعل، والرفع بإضمار فعل أحسن

وقد اختار هذا المذهب جمع من النحاة منهم ابن يعيش الذي أوضح أن رفعه بالابتداء حَسَنٌ لا قُبْحٌ فيه؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، ولكن المختار أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، يدل عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل، كان حمْلُهُ على الأصل أولى^(٢).

وكذا ابن أبي الربيع حيث بيّن أنه يجوز الأمران، والرفع بإضمار فعل أحسن؛ لأن الاستفهام مُشَبَّهٌ بحروف الشرط، وحروف الشرط لا يقع بعدها إلا الفِعْلُ^(٣).

وتابعهم أبو حيان حيث أوضح أن المختار حَمْلُهُ على إضمار فعل^(٤)، وهو الراجح في الإعراب^(٥).

بعد عرض أقوال العلماء، وبيان مناقشتها تبين لدي صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه وتبعه الجرمي، ووافقه الفارسي على ذلك من أن قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟"، و"أَزَيْدُ قَامَ" يترجح فيهما الرفع بالابتداء على الإضمار بالفعل لثلاثة أمور: أولهما: أن الاستفهام بالهمزة يقع بعدها المبتدأ والخبر فهي أم الباب والأعم والأقوى تصرفاً.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (١/٤٢٠)، وشرح الكافية للرضي (١/٤٤٧).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١٦).

(٣) ينظر: البسيط (٢/٦٣٢).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٢).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٦/١٨٣).

ثانيهما: أنه لا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف^(١).

ثالثهما: لسلامة أقوالهم مما وُجِّه إليه رأي الأخفش ومن وافقه وذلك في قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ
ضَرَبْتَهُ؟".

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١٧، ٢١٦).

المسألة التاسعة

[في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى]

قال الجرمي: "قال أبو زيد: تزوجت امرأة وبامرأة"^(١).

وقال أيضاً: "ليس ذهب الشام مثل دَخَلْتُ البيت"^(٢).

قال الفارسي: "حُكي عن يونس أن العرب لا تقول: (تزوجت بها)، إنما يقولون:

تزوجْتُها، وحمل يونس قوله: ﴿وَزَوَّجْنَهُمْ بِمُحْوَ عَيْنٍ﴾^(٣) على قرناهم، والتنزيل يدل على ما

قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب/٣٧] ولو

كان على (تَزَوَّجْتُ بها) لكان (زَوَّجْنَاكَ بها)". ثم قال: "ولا يبعد أن يكون قوله: (زَوَّجْنَاكَهَا) على أنه حذف الحرف فوصل الفعل"^(٤).

وقال الفارسي: فأما قوله: "ليس ذهب الشام مثل دَخَلْتُ البيت، فليس كما قال؛ لأن

الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أفعُد في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سيويه قد حمَلَهُ على الاختصاص، وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قَامَ) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعني ذَهَبْتُ الشام، ودَخَلْتُ البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٤)، وفي الحجة للقرء السبعة (٤/٣٢٧) نُقِلَ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ تَمِيمٌ.

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (١/٦٠)، وفي المسائل البغداديات، ص ٥٤٩ "أبو عمرو" والظاهر أنه تحريف.

(٣) سورة الدخان: من الآية: ٥٤.

(٤) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤/٣٢٧).

للاتساع، والأصل ذلك، فَدَخَلْتُ غير متعد، كما أن ذَهَبْتُ غير متعد، والبيت مختص وقد تُعَدَّى إليه، والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعد أن خلافه غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تُعتبر أمثالها....

وأيضاً فإن مصدره (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة^(١).

دراسة المسألة:

ذهب كثير من النحاة إلى أن الفعل (تَزَوَّجْتُ) مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، خلافاً ليونس فقد حكى "أن العرب لا تقول تزوجت بها، إنما يقولون: تزوجتها، وحمل يونس قوله: ﴿وَزَوَّجْنَهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(٢) على قرأهم^(٣).

وعقب الفارسي على ما قاله فقال: "والتنزيل يدل على ما قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب/٣٧] ولو كان على تزوجت بها لكان زَوَّجْنَاكَ بها^(٤).

وحكى الجرمي عن أبي زيد أنه قال: "تزوجت امرأة، وبامرأة^(٥). وفي (الحجة)^(٦) نُقِلَ أَنَّ ذلك لغة تميم.

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١، ٦١)، المسائل البغداديات، ص ٥٤٩، ٥٥٠.

(٢) سورة الدخان: من الآية: ٥٤.

(٣) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٢٧/٤).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٩١٤/٢).

(٦) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٢٧/٤).

ثم عقب الفارسي فقال: "ولا يبعد أن يكون قوله: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعل"^(١).

ونقل أبو حيان عن العرب بأنهم أوردوا من الأفعال المسموعة التي تحفظ، ولا يقاس عليها زواجه. فيقال: "زوجته بامرأة وامرأة". وقد سمع حذف حرف الجر في قوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾^(٢). وكذا ابن هشام فقد ذكر أيضاً بأن (زَوْج) من الأمثلة التي تتعدى تارة بحرف الجر وتارة بنفسه^(٣).

** ** *

أما قولهم: "ذهبت الشام" و "دخلت البيت" فقد اختلف النحاة فيهما أهمما من الأفعال المتعدية، أم من غير المتعدية؟ وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب لهما بغير حرف جر في كثير من المواضع^(٤)، ففيه الأقوال الآتية:

أولها: النصب على الظرفية

ذهب سيبويه^(٥) والمحققون^(٦) إلى نصب "البيت" و "الشام" في المثالين السابقين على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص، حيث قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام،

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤/٣٢٧).

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٣٧.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل (٧/١٩، ٢٠)، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٩)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٤/١٧٣٦).

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٦٧، ٣٨٧.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/١٦٢).

(٦) ينظر: الهمع (٣/١٥٣)، ارتشاف الضرب (٣/١٤٣٦).

(٧) ينظر: الهمع (٣/١٥٣).

يشبّهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهب الشام: دخلت البيت^(١).

وفسر ابن السراج معنى قول سيويه فقال: إنه "قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهب إلى الشام ودخلت في البيت"، لكن حذف حرف الجر اتساعاً^(٢)، ثم ذكر أن "دخلت البيت" غير متعد^(٣)، وكذا قال الفارسي واحتج بأن نقيض "دخلت" غير متعد كذلك "دخلت"، وأيضاً فإن مصدره على "فُعول" وهو مما لا يتعدى^(٤).

ومن قال بالنصب على الظرفية أيضاً الفراء فقد زعم أن العرب أدخلت على أسماء الأماكن والبلاد عدة أفعال وهي دخلت، وذهب، وانطلقت السوق، وانطلقت الشام، وانطلقت السوق^(٥).

وعقب أبو حيان على ما حكاه الفراء فقال: "وهذا شيء لم يحفظه سيويه، ولا البصريون"^(٦) ثم قال: "والفراء ثقة فيما نقله"^(٧).

ثانيها: النصب على المفعول به

ذهب الأخفش إلى أن "البيت" ينتصب انتصاب المفعول به مع "دخلت"^(٨)، والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها نحو: (دخلت المسجد) و(دخلت

(١) ينظر: الكتاب (٣٥/١)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسرياني (٢٧١/١).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١٦٢/١).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٥٥٠، التعليقة على الكتاب (٦١/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٦/٣)، الجمع (١٥٣/٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٤٣/٣)، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (١٤٣٦/٣)، الجمع (١٥٣/٣).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٦/٣)، التذييل والتكميل (٣٧/٨)، وينظر أيضاً: الجمع (١٥٣/٣).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٣٧/٨)، وينظر أيضاً: الجمع (١٥٣/٣).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٥/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٢٨/١)، الجمع (١٥٣/٣).

الحَمَام)، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه؛ لذلك فالبَيْتُ بعد (دخلت) - عنده - منصوب على حدّ انتصابه بعد (هَدَمْتُ)، ولم يجعل: (دخلتُ البيت) من قبيل (ذهبتُ الشام)، لقلّته^(١)، ووافقه الجرمي^(٢)، والمبرد^(٣).

ثالثها: الفعل مما يتعدى مرة بنفسه ومرة بحرف الجرّ

نسب النحاة للأخفش^(٤) والجرمي^(٥) رأيًا آخر وهو أن (دخلت) ممّا يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجرّ تقول: (دَخَلْتُ البيتَ)، وَ (دَخَلْتُ في البيتِ)، ووافقه المبرد^(٦) حيث ردّ على سيبويه قائلًا: بأن (ذهبتُ الشام) ليست مثل (دخلتُ البيتَ)؛ لأن "كلّ ما كان مثل (البيت) فهو بيت، وليس كلّ ما كان مثل (الشام) فهو شام"^(٧).

ولم يرتض النحاة هذين القولين، وهو كون (البيت) مفعولاً به، و (دخل) تارةً يتعدى بنفسه وتارةً بحرف الجرّ؛ لأن الأكثرين ذهبوا إلى أن (دخلت) فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجرّ إلا أنه حُذِف اتساعًا^(٨).

وردّ السيرافي^(٩) والأعلم^(١٠) قول الجرمي، فذكر السيرافي أن الأمر ليس على ما قاله الجرمي "والدليل على أن (دَخَلْتُ) لا يتعدى، وأن (دَخَلْتُ البيتَ) قد حذف منه حرف الجرّ وهو يُزَاد قولك: (دَخَلْتُ في الأمرِ)، و (دَخَلْتُ في كلامِ زَيْدٍ)، ولا يجوز: (دَخَلْتُ الأمرَ) ولا

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٢٨/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٥/٣)، أمالي ابن الشجري (١٣٨/٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٣٣٧/٤).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٥/٣).

(٥) ينظر: النكت (١٦٩/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).

(٦) ينظر: المقتضب (٣٣٧، ٣٣٨/٤).

(٧) ينظر: الانتصار، ص ٤٦ هامش (٥)، وص ٤٧، وينظر أيضًا: النكت (١٦٨/١) مع هامش (٢٠).

(٨) ينظر: أسرار العربية، ص ١٨١.

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).

(١٠) ينظر: النكت (١٦٩/١).

(دَخَلْتُ كَلَامَ زَيْدٍ)، فعلمت بهذا أنهم تَوَسَّعُوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط، وتركوا غيرها على القياس^(١).

ثم قال السيرافي: "ومما يدل على أن الدخول هو نقيض الخروج، والخروج لا يكون إلاّ بحرف جرّ، كقولك: (خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ).

ومما يدل على ذلك أيضاً أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه، وهذا الانتقال إنما هو شيء تفعله في نفسك وتصيرُ به إلى المكان الثاني، والانتقال لا يتعدّى إلاّ بحرفٍ" وأشار إلى أن هاتين العلتين كان ابن السراج يحتج بهما^(٢).

وقد عقب السيرافي^(٣) والأعلم^(٤) على ما قاله الراد - المبرد - على سيويه من أن "ذهبت الشام" ليست مثل "دخلت البيت" من قبل أن الشام اسم لموضع بعينه بينما البيت يطلق على كل مكان كان مَبْنِيًّا فهو أعم، حيث قالوا: لم يذهب سيويه حيث ذهب هذا القائل، وإن كان مصيباً فيه؛ "لأنّ سيويه إنّما أراد أن يُرَيْنَا أَنَّ (ذهبت الشام) شاذّ، والأصل فيه استعمال حرف الجرّ كما أنّ دخلت البيت كذلك وإن كان البيت أعمّ من الشام"^(٥).

ولم يرتض الفارسي أيضاً ما ذهب إليه الجرمي، واحتج لمذهب سيويه^(٦)، وقد سبق أن أشرت إلى ما قدمه من أدلة.

وأوضح ابن عصفور فساد ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، ومن الأدلة التي قدمها والتي تدل على فساد مذهبه: "أنّ (دخلت) تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أنّ

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: النكت (١٦٨/١).

(٥) ينظر السابق (١٦٨/١، ١٦٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١، ٦١)، المسائل البغداديات، ص ٥٤٩، ٥٥٠.

الفرق بين الظرف وبين المفعول به أنَّ المفعول به محل للفعل خاصة نحو: ضربتُ زيداً، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو: قمتُ خَلْفَكَ، فالخلف محلّ للقائم وقيامه، فكذلك دخلتُ يتعدى إلى ما بعده على أنَّه ظرف؛ لأنَّك إذا دخلت البيت فاليبت محلّ للدخول والداخل^(١).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنَّ الجرمي قد استدلل بما حكاه عن أبي زيد من أن "زَوَّجَ" من الأفعال السماعية تتعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجرّ، ويبدو أن الفارسي موافق لما ذهب إليه حيث ذكر أنه لا يبعد أن يكون ﴿زَوَّجَنَكَهَا﴾ على حذف حرف الجرّ.

أما قولهم: "دَخَلْتُ الْبَيْتَ"، و "ذَهَبْتُ الشَّامَ" فقد استضاء الفارسي برأي سيبويه الذي عرضت له فيما أسلفت من الحديث من أن حرف الجرّ حُذِفَ اتساعاً، واحتج بقوله: "والأصل دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فُعُولٍ وَأَنَّكَ قَدْ تَنَقَّلْتَهُ بِالْهَمْزَةِ فَتَقُولُ: أَدْخَلْتُهُ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فَتَقُولُ: دَخَلْتُ بِهِ. وَأَنَّ مِثْلَهُ وَخِلَافُهُ غَيْرُ مُتَعَدِّينَ، فَخِلَافُهُ خَرَجْتُ، وَمِثْلُهُ غُرْتُ"^(٢). مخالفاً للجرمي فيما حكاه من أن "ذَهَبْتُ الشَّامَ" ليست مثل "دَخَلْتُ الْبَيْتَ".

وأرى أن "البيت"، و"الشام" كلمات منصوبة على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص، وقد قال به أكثر أئمة النحاة، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٢٨، ٣٢٩).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٥٤.

المسألة العاشرة

[في التنازع]

قال الجرمي: "لا يجوز هذا الباب وهو باب (ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا) إلا فيما كان مستعملًا بحرف عطف، قال: فأما ما عدا ذلك فلا يجوز، قال: وقوله^(١): (عَوَّدَ أَنْ تَنْطِقَ بِالْحَقِّ شَفَقَاكَ) ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفئك أن تنطقا بالحق فأخرت الشفتين فرفعتهما"^(٢).

قال الفارسي محتجًا عليه: وقوله تعالى: ﴿ءَاثُوْنِيْ اُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٣) يشهد عليه، ألا ترى أنه قد أعمل الثاني ولم يعمل الأول، وليس هنا حرف عطف، وحكى أيضًا أن الخليل والبصريين يختارون إعمال الثاني، ثم ذكر أن الكوفيين يختارون إعمال الأول^(٤).

ثم قال: "والآية تشهد عليهم كما تشهد على الجرمي، ألا ترى أنه أعمل فيها الثاني وليس فيها حرف عطف.

فإن قلت: ف(عَوَّدَ) يقتضى شيئًا يعمل فيه، وإذا أعملت الثاني لم يعمل (عَوَّدَ) في مفعول.

قيل: (ضَرَبْتُ) أيضًا يقتضى معمولًا فإذا قلت: (ضَرَبْتُ وَ ضَرَبْتُ زَيْدًا) حذفت المفعول؛ لدلالة الثاني عليه، فكذلك حذفت المفعول من (عَوَّدَ) لدلالة الثاني عليه"^(٥).

(١) الظاهر لي أن هذا ليس جزءًا من بيت شعر وإنما هو قول منثور، لم أجد نسبته. وهو في المسائل البصريات (٩١٩/٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢، ٩٢٠).

(٣) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٩٢٠/٢).

(٥) ينظر السابق.

دراسة المسألة:

اتفق النحويون على جواز إعمال أيّ من العاملين في هذا الباب، لكن اختلفوا في أولوية الإعمال، وفي اشتراط عطف ثاني العاملين على أولهما، وفي هذه المسألة رأيان:

أولاً: عدم اشتراط العطف في باب التنازع، وفيه مذهبان:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون^(١) وعلى رأسهم سيبويه إلى اختيار إعمال الفعل الثاني منهما^(٢)، ولم يشترطوا ومن وافقهم العطف في هذا الباب، خلافاً للجرمي الذي ادعى اشتراط ذلك، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى. واحتجوا على أن الاختيار إعمال الثاني من غير تقييد بما ورد في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٣)، وتعدّ هذه الآية من أشهر أمثلة النحاة في هذا الباب، ولم يكن هناك حرف عطف، وقد أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطراً) أي آتوني قطراً أفرغه عليه^(٤).

وكذلك قوله: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَءُوا كِنْيَةً﴾^(٥)، فقد أعمل الفعل الثاني ﴿أَفْرَءُوا﴾ في لفظ

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٦٣/١)، المقتضب (٧٢/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٦/١)، شرح الحمل

لابن عصفور (٦١٣/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٠٤/١)، الإنصاف (٨٣/١)، شرح شذور الذهب ص ٤٣١.

(٢) ينظر: الكتاب (٧٣/١)، (٧٤).

(٣) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

(٤) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة (١٧٨/٥)، الإيضاح للفارسي، ص ١٠٣، المقتصد في شرح الإيضاح (٣٣٨/١)، (٣٣٩)،

التفسير الكبير للرازي (١٥٥/٢١)، البحر المحيط (١٥٥/٦)، الدر المصون (٥٤٩/٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٨/١).

(٥) سورة الحاقة: من الآية: ١٩.

المعمول ﴿كَنِيَّةً﴾^(١)، ولم يكن هناك حرف عطف.

وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ﴾^(٢). "ف﴿الْكَلَّةِ﴾ متعلق ب﴿يُفْتِيكُمْ﴾ على إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني"^(٣).

وكذا الشعر ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) [من الرمل]:

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِي هُمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ

الشاهد في قوله: (أبكيهم إذا خفَّ القطِينُ)، حيث أعمل الفعل الثاني وهو قوله: (خفَّ) في (القطِين) وليس بمعطوف بالواو.

ثانيها: مذهب الكوفيين

ذهبوا إلى اختيار إعمال الأول^(٥) ولم يشترطوا العطف في هذا الباب، ومن الشواهد الشعرية التي احتجوا بها على أن الاختيار إعمال الفعل الأول والتي لم يجر فيها حرف عطف قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) [من الوافر]:

(١) ينظر: روح المعاني (٧٥/٢٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٨/١، ٢٠٩).

(٢) سورة النساء: من الآية: ١٧٦.

(٣) ينظر: الدر المصون (١٧١/٤)، البحر المحيط (٤٢٢/٣).

(٤) البيت بلا نسبة في المقرب (٢٥١/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦١٦/١)، والتذيل والتكميل (٩٧/٧)،

(١٢٤)، وتذكرة النحاة، ص ٣٥١، وشرح التسهيل لناظر الجيش (١٧٨١/٤).

(٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١١١، الإنصاف (٨٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٦/١)، شرح الجمل

لابن عصفور (٦١٣/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٠٤/١).

(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص ٤٤١، والتمام في تفسير أشعار هذيل، ص ٧٧، وأما ابن الشجري (٢٦٩/١)، وفي

المقاصد الشافية (١٧١/٣)، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور (٦١٥/١)، والتذيل والتكميل (٩٥/٧، ١٢٤)،

وتذكرة النحاة، ص ٣٥٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش (١٧٨١، ١٧٨٠/٤).

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيمًا أن يكون أفاد مالا

الشاهد في قوله: (ولم أمدح لأرضيه... لئيمًا)، فقد أعمل الفعل الأول وهو قوله: (أمدح) في (لئيمًا) ولم يكن هناك حرف عطف.

ثانيًا: اشتراط العطف في التنازع في نحو: (ضربني و ضربت زيدا)

ذهب الجرمي إلى اشتراط العطف في التنازع فقال: "لا يجوز هذا الباب وهو باب (ضربني و ضربت زيدا) إلا فيما كان مستعملاً بحرف عطف، قال: فأما ما عدا ذلك فلا يجوز، قال: وقوله: (عَوَّدَ أَنْ تَنْطِقَ بِالْحَقِّ شَفَتَاكَ)، ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفتيك أن تنطقا بالحق فأخرت الشفتين فرفعتهما"^(١).

وتابعه في ذلك البغدادي^(٢) فيما نقله ابن الدهان^(٣).

فما قالاه مردود بما ذكر من الآي التي تؤكد صحة ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم اشتراط العطف في هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿عَاثُوْنِيْ اُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٤) فقد سبق أن أشرت إلى أنه أعمل العامل الثاني وهو "أُفْرِغْ" في لفظ المعمول "قِطْرًا" وليس بمعطوف بالواو، فهذه الآية وغيرها من الآي السالفة الذكر تؤكد بطلان ما ذهب إليه الجرمي^(٥)، والبغدادي^(٦)

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

(٢) لعله شيخ ابن الدهان المعروف بابن البناء البغدادي، الحسن بن أحمد بن عبد الله الفقيه الحنبلي. له من التصانيف: "شرح إيضاح الفارسي". توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٩٥، ٤٩٦).

(٣) ينظر: تذكرة النحاة، ص ٣٤٢.

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدهان، أخذ عن مشايخ عصره. كان يقال: النحويون ببغداد أربعة (الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان). توفي سنة تسع وستين وخمس مائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٥٨٧).

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

(٦) ينظر: تذكرة النحاة، ص ٣٤٢.

اللدان اشتراطا حرف العطف في باب التنازع، وعدم إجازة ما عدا ذلك، وكذا تشهد على بطلان ما ذهبوا إليه الأبيات الشعرية.

وأما ما ذكره الجرمي من قولهم: "عَوَّدَ أَنْ تَنْطِقَ بِالْحَقِّ شَفَتَاكَ". فهو يرى أنه "ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفتيك أن تنطقا بالحق فأخرت الشفتين فرفعتهما"^(١).

ردَّ عليه الفارسي بأنه ليس كذلك وإنما أعمل الثاني ولم يعمل الأول وقد حذف المفعول من "عَوَّدَ" لدلالة الثاني عليه، وهو مثل ضَرَبْتُ إِذَا قُلْتُ: "ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ" حذف المفعول الأول، لدلالة الثاني عليه^(٢).

بعد عرض مذاهب النحاة وبيان حججهم، تبين لدي صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين، ووافقهم الفارسي من أن المختار في باب التنازع هو إعمال الثاني، وأنه ليس هناك تقييد لذلك باشتراط العطف في هذا الباب، خلافاً للجرمي الذي ادعى اشتراط ذلك، والذي لم يرتضِ قوله الفارسي، مقتنياً هُذَيَّ جمهور النحاة، محتجاً عليه بأدلة من السماع ويكفي أن يكون كتاب الله خير شاهدٍ، وأقوى دليلٍ، فهو الأسلوب الأولى والأخرى أن يُتبع.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

(٢) ينظر السابق (٢/٩٢٠).

المسألة الحادية عشرة

[في العامل والمصدر]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: ناصب (سماوة) في قول الشاعر^(١) [من الرجز]:

طَيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَرْلَفًا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ.....

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه منتصب بالمصدر، فقال: (طَيَّ اللَّيَالِي) (سماوة)^(٢).

وقد اكتفى الفارسي في (المسائل المنشورة)^(٣) بذكر ما قاله النحاة، ولم يُدِلْ برأيه في المسألة، وسيأتي ذكر أقوالهم - إن شاء الله تعالى - .

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في العامل في المفعول المطلق من مصدر وما جرى مجراه في مثل قول

العجاج، وفيه قولان:

(١) الرجز للعجاج في ديوانه، ص ٣٧٣، ٣٧٤، وتام الأبيات:

نَاجَ طَوَاوَةَ الْإِيْنِ مِمَّا وَجَفَا

طَيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَرْلَفَا

سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى اخْفَوْفَا

وهو بنسبة في الكتاب (٣٥٩/١)، مجاز القرآن (٣٠٠/١)، الكامل (١٩٧/١)، (١٠٠٢/٢)، المسائل المنشورة، ص ٨،

شرح الكتاب للسيرا في (٢٤٦/٢)، النكت (٣٩٠/١)، الإفصاح للفارقي، ص ٢٩٥، المحرر الوجيز (٢١٢/٣). وبلا

نسبة في الانتصار، ص ١٠٣، المسائل البصريات (٤٩٤/١).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٤٩٤/١، ٤٩٥).

(٣) ينظر: المسائل المنشورة ص ٩، ١٠.

أحدهما:

أورد سيبويه في كتابه في (باب ما يتنصب فيه المصدر المشبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره) عدة أبيات منها قول العجاج السابق، ومنها قول رؤبة^(١) [من الرجز]:

لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَ سَنَقْ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِلْسَّبَقِ

الشاهد فيه نصب "تضميرك"، وقال فيه: "وإن شئت كان على: أضمرها، وإن شئت كان على لَوَّحَهَا؛ لأنَّ تلويحه تضمير"^(٢).

ف "سماوة" في قول العجاج عنده مصدر لا فِعْلَ له من لفظه، وهو بمنزلة لَوَّحَهَا تَضْمِيرُكَ، فتكون منصوبة بإضمار فعلٍ، كأنه قال: سَمَا سَمَاوَةٌ إِذْ أَضْمَرَ مِنْ لَفْظِهِ، أما إذا أَضْمَرَ من غير لفظه، فكأنه قال: صَيَّرَهُ سَمَاوَةَ الْهَلَالِ^(٣).

وقال الفارسي: "فأما سيبويه فإنه قال: لما قال: ناج طواه الأين طي الليالي علم أنه ينحل كما تنحل سماوة الهلال، وهي أعاليه، فكأنه أراد: لما طواه الأين طي الليالي جعله سماوة الهلال"^(٤).

وقد أحسن الأعلام في (تحصيل عين الذهب) حيث قال: "الشاهد في قوله: (طَيَّ الليالي)، ولهذا ذكره سيبويه ولم يَقْصِدْ فيه ما قَصَدَ في الذي قَبْلَهُ من أن يَجْعَلَهُ على

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص ١٠٤ برواية:

لَوَّحَ مِنْهُ بَعْدَ بُذْنٍ وَسَنَقْ تَلَوِيحُكَ الضَّامِرَ يُطَوِّى لِلْسَّبَقِ

وبنسبة في الكتاب (٣٥٨/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٦/٢)، النكت (٣٩٠/١). وبلا نسبة في الانتصار، ص ١٠٤

(٢) ينظر: الكتاب (٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٦/٢، ٢٤٧)، النكت (٣٩٠/١، ٣٩١).

(٤) ينظر: المسائل المثورة، ص ٩.

إضمار فعلٍ من غير لفظه كما تأوّل عليه مَنْ غَلَطَه، ونَسَبَ إليه أنه استشهد بنصبِ سَماوَةٍ على المصدر المُشَبَّه به وسَماوَةٌ كلُّ شيءٍ أعلاه، ونَصَبَها بالطِّي نَصَبَ المفعول به^(١).

ثانيهما:

ما قاله الجرمي من أن "سماوة" منتصب بالمصدر "طي الليالي" فهي مفعول به^(٢)، وكذا قال أبو عثمان المازني^(٣)؛ "لأن: المعنى طواه الأين طي الليالي سماوة الهلال، فنصب (سماوة) بهذا الظاهر الذي في البيت"، ويكون "طي" مصدر و "الليالي" فاعله وهو مضاف إليها، و "سماوة" الهلال مفعولاً لهذا المصدر^(٤)، وتبعهما المبرّد^(٥)، وهو قول كلِّ نحويٍّ يرجع إلى معرفة^(٦).
قال الفارسي فيمن قال هذا القول؛ "فكانه قال: أين طواه طي الليالي سماوة ... فنصب سماوة بالطي لا بفعل مضمر"^(٧).

احتجاج النحاة:

فللمُخْتَجِّ لسيبويه أن يَرُدَّ على المازني، ومن وافقه بأنه "لو كان سَماوَةٌ يَعْمَلُ فيه طي الليالي لكان حقُّ الكلام أن يقول: سماوة القمر؛ لأنَّ الليالي تُنْقِصُ القمرَ حتى يصيرَ هلالاً، ولا يقال: إنَّ الليالي تُنْقِصُ الهلالَ"، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج في ردّه على المازني^(٨)، وكذا

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥)، الإفصاح للفارقي، ص ٢٩٦.

(٣) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ١٤٥، الانتصار، ص ١٠٣، شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٤٦)، النكت

(٣٩٠/١، ٣٩١)، الإفصاح للفارقي، ص ٢٩٦.

(٤) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢٩٦.

(٥) ينظر: الكامل (١/١٩٨).

(٦) ينظر: الانتصار، ص ١٠٣.

(٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٩، ١٠.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٤٧)، النكت (١/٣٩١).

قال الفارقي^(١) حينما نقل قول بعض أصحابه بأن قول المازني فاسد؛ لأنه لا يقال "هلال" إلا في أول الشهر، ثم أوضحوا صحة ما قاله سيبويه، من أنه منصوب بإضمار فعل؛ لأنه قال: "ناج طواه الأين" دل على أنه أضمره فصيرّه مثل سماوة الهلال، فهو قول يصح في أول الشهر وآخره، وليس كما زعم المازني من أنه منصوب بـ "طي"؛ لأن الهلال يزيد والقمر ينقص^(٢).

وللمُحتَجِّ للجرمي والمازني ومن وافقهما أن يقول: "قد يُنسَبُ الفِعْلُ إلى الاسم في منتهاه، وإن كان الفعل قد وَقَعَ قَبْلَ ذلك.

ومن ذَلِكَ قول القائل: نَسَجْتُ الثوبَ، والثوب لا يُنْسَجُ إنما يُنْسَجُ الغزلُ فإذا انتهى صار ثوباً"^(٣).

فعلى هذا يجوز أن يكون احقَّقَفَ للجمل الناجي الذي طواه الإعياء، ويجوز أن يكون للهلال^(٤).

ودافع ابن ولاد عن سيبويه، موضحاً بأن ما قاله المبرّد حين ذهب إلى أن قوله: "طواه الأين، معناه أضمره وأنخفه فجعله سماوة الهلال، مثل سماوة الهلال...." من تأويل المبرّد والمازني وليس من قول سيبويه، وإنما أخطأ الاثنان في التأويل عليه.

ثم قال: "وليس ما ذهب إليه سيبويه هو ما ظنّا، والدليل على ذلك أنّ سماوة الهلال اسمٌ وليس بمصدرٍ، والباب مبني على المصادر، ألا ترى أنّ ترجمته: هذا بابٌ ينتصب فيه المصدر المشبه به، وسماوة الهلال ليس بمصدر، وإنما هو اسمٌ. المصدر المشبه به في هذه الأبيات طي الليالي، وسماوة الهلال منصوبة بـ (طي) كما قال لا كما ادّعى على سيبويه، ألا ترى أنه لما

(١) هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي. من مصنفاته في النحو: "شرح اللمع" لابن جني، و "الألغاز". توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة. ينظر: البلغة، ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٤٧)، والنكت (١/٣٩١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٤٧، ٢٤٨)، والنكت (١/٣٩١).

قال: ناج طواه الأيئ، أراد كطي الليالي سماوة الهلال، وطَي الليالي مصدر مشبه به؛ لأنَّ كاف التشبيه تدخل فيه، والذي أوقع لهما الغلط أنَّ المصدر أعني طَي الليالي - جاء على لفظ الفعل، فظنَّا بذلك أنه لم يُرده، وإِنَّمَا أراد سماوة الهلال، وسماوة الهلال اسمٌ وليست بمصدر^(١)، وبَيَّن أنَّ سيبويه إِنَّمَا جاء بهذه الأبيات مستشهدًا لما يكون على الفعل لا على الحال، كما في نحو قوله^(٢):

تضميرك السابق يُطَوَّى للسَّبَقِ.....

وقوله^(٣) [من الرجز]:

طَيَّ الليالي زُلْفًا فَرُفًا.....

"وإنَّما جاء بهذا ليدلَّ على أنه لا يكون حالًا، إذ كان مضافًا إلى معرفة، فمنه ما جاء مصدره على لفظ الفعل، ومنه ما جاء على غير لفظ الفعل، فغلط من هاهنا"^(٤).

ثم ذكر ابن ولاد دليلًا يوضح خلاف ما ظنَّه المبرِّد، وهو قول سيبويه: "وقد يجوز أن تُضمِرَ فعلاً آخر كما أضمرت بعد (له صوت) يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولًا عليه صار بمنزلة: له صوت^(٥) "^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبَيَّن لدي أنَّ الفارسي في قَوْل الشاعر^(٧) [من

الرجز]:

(١) ينظر: الانتصار، ص ١٠٣، ١٠٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: الانتصار، ص ١٠٤.

(٥) ينظر: الكتاب (٣٥٩/١)، وينظر أيضًا: الانتصار، ص ١٠٥.

(٦) ينظر: الانتصار، ص ١٠٥.

(٧) سبق تخريجه.

طَيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَزُلْفًا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقُوقَهَا

لم يوضح رأيه فيها، وقد اكتفى في هذه المسألة بذكر أقوال النحاة في حين أن الجرمي قد أدلى برأيه في هذه المسألة - كما أسلفت - من أن "سَمَاوَةَ" في البيت منتصب بالمصدر الظاهر وهو "طَيَّ اللَّيَالِي". والأخذ بهذا الرأي أفضل؛ لأنه لا يؤدي إلى التكلف في التأويل والتقدير.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: [ناصب المصدر في "ذَهَبَ انطلاقاً"]

ذهب الجرمي في قولهم: " (ذَهَبَ انطلاقاً) إلى أنه منتصب بهذا الظاهر"^(١).

في حين نقل الفارسي رأي سيويه في العامل في هذا المصدر فقال: "وجه قول سيويه أن هذا الظاهر لا يعمل فيه ولا يكون مصدرًا له كما لا يكون محمولاً على فعل فاعل آخر"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في ناصب المصدر في قولهم: "ذَهَبَ انطلاقاً" على قولين:

أحدهما: بأنه منصوب بإضمار فعل، مثل قولهم: "تَبَسَّمتُ وميضَ البرقِ"، فكأنهم قالوا: "أَوَمَضْتُ وميضَ البرقِ"، فهو إذن مثل قول سيويه^(٣)، قال السيرافي: "اعلم أن مذهب سيويه أنه إذا جاءَ بالمصدر بفعلٍ ليس من حروفه كان بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدرِ"^(٤).

والقول الآخر: أنه منصوب بهذا الظاهر، مثل: "تَبَسَّمتُ) قد نابَ عنْ أومضت وميض البرق؛ فكأنه قال: تبسمت تبسُّمًا مثلَ وميض البرقِ"^(٥)، وهو مذهب الجرمي^(٦)، وكذا المازني^(٧)، والمبرد^(٨)، والسيرافي^(٩)، وبعض المتقدمين والمتأخرين^(١٠).

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٥)، النكت (١/٣٩٠)، المقاصد الشافية (٦/٢٢٢).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٤).

(٥) ينظر: السابق (٢/٢٤٥).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٦/٢٢٢).

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٥)، المقاصد الشافية (٣/٢٢٩).

(٩) ينظر السابق.

(١٠) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٢٢٩).

يقول السيرافي: "والذي عندي أنَّه يجوز أن ينتصب المصدر بالفعل الذي هو من غير لفظه كقولنا: قعد زيدٌ جُلُوسًا حسنًا، وقعد زيدٌ جلوسَ عمرو، تريد قعودًا مثلَ جلوسِ عمرو، وفي ذلك دليلان:

أحدهما: ما لا يختلف فيه أهلُ اللغة أنه قد يجيء المصدرُ من لفظ الفعل المتروك وليس بمبنيٍّ من بنية الفعل، فلا يكونُ بينه وبين الذي هو من بنيته فرقٌ كقول الله تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(١)....

والدليل الآخر: أنا إذا قلنا قعد زيدٌ جُلُوسَ عمرو، فالتقدير: قعد زيدٌ جُلُوسًا مثل جُلُوسِ عمرو ثم حُذِفَ المنعوتُ والمضافُ.

وقولنا: مثل جُلُوسِ عمرو مَعْنَى صَحِيحٌ مَعْقُولٌ صَحَّتْهُ فَإِذَا حُذِفَ مِثْلُ وَصَلَ الفعل إلى المصدر الذي هو الجُلُوسُ فصار منصوبًا بقعد^(٢).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي في قولهم: "ذَهَبَ انْطِلَاقًا" قد اكتفى بنقل الخلاف، في حين أن الجرمي قد أدلى برأيه في المسألة من أن "انْطِلَاقًا" منتصب بـ "ذَهَبَ"، والأخذ بهذا الرأي هو الأنسب، لبعده عن التكلف في التأويل والتقدير. هذا والله تعالى أعلم.

(١) سورة المزمل: من الآية: ٨.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٥، ٢٤٦)، وينظر أيضًا المقاصد الشافية (٣/٢٢٩، ٢٣٠).

المسألة الثالثة: [فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل]

قال أبو عمر: "كان سيبويه يجيز فيما كان نكرة أن يكون منصوبًا على الحال، وإنما أجاز ذلك لأن الحال تكون نكرة، ولا تكون حالًا إلا وقبلها جملة. وأما قوله: (له صوت صوت حمار) فجملة من فعل وفاعل، فلذلك أجاز نصبه على الحال.

وإذا كان معرفة لم يجز إلا على المصدر، إذا قلت: له صوت صوت الأسد أو (له نوح نوح الحمامة) لم يكن النصب على الحال؛ لأن الحال لا تكون مضافة إلى ما فيه الألف واللام"^(١). ولعل كلام الجرمي ينتهي إلى هنا وما بعده للفارسي حيث قال: "وإذا كان كذلك فالأجود أن يكون نصب الجميع على المصدر في المعرفة والنكرة"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل، وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: قول سيبويه والجرمي

قال سيبويه: (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره)، "وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخ الثَّكَلَى

فإنما انتصب هذا لأنك مررتُ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تجعل الآخرَ صفةً للأول ولا بدلًا منه، ولكنك لما قلت: له صوتٌ، علم أنه قد كان ثمَّ عملٌ، فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوتُ، فحملت الثاني على المعنى"^(٣).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: الكتاب (٣٥٥/١، ٣٥٦)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٢/٢، ٢٤٣).

ثم قال: "فإن قلت: صوت حمارٍ فألقيت الألف واللام فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتَجعل صوت حمارٍ مثلاً عليه يُخْرِجُ الصوتُ أو حالاً"^(١).

وقال أيضاً: "وإذا كان معرفةً لم يكن حالاً وكان على فعلٍ مظهرٍ إن جاز أن يعمل فيه، أو على مضمرٍ إن لم يجز المظهر"^(٢).

وعلل الجرمي إجازة سيويه نصبه على الحالية بأن "الحال تكون نكرة، ولا تكون حالاً إلا وقبلها جملة". فقله: " (له صوت صوت حمار) فجملة من فعل وفاعل، فلذلك أجاز نصبه على الحال".

وإذا كان معرفة كقولك: "له نوحٌ نوح الحمام" لم يجز إلا على المصدر، ولم يكن النصب على الحال؛ وذلك لأن الحال لا تكون مضافة إلى ما فيه الألف واللام^(٣).

وقال ابن عقيل: "ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرةً كصوت حمار أن ينتصب على المصدر وعلى الحال. وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعين فيه المصدرية، والتقدير على المصدرية: يصوتُ صوت حمارٍ أو صوت الحمار، وعلى الحالية: يُبْدِيهِ أو يخرجُه صوت حمارٍ"^(٤).

الثاني: رأي السيرافي

ذكر أبو سعيد السيرافي في نصبه وجهين:

أحدهما: "يجوز أن يكون انتصابُهُ بفعلٍ يدلُّ عليه لَهُ صَوْتُ، لأنَّ لَهُ صَوْتُ يدلُّ على أَنَّهُ يُصَوِّتُ وينوبُ عَنْهُ؛ فكأنه قال: مررت بِرَجُلٍ فإذا هو يصوتُ صوت حمارٍ، ويكون (صَوْتُ حِمَارٍ) على هذا التقدير منصوباً بالمصدر إن شئت، وإن شئت على أنه حال، وفي كلا الأمرين

(١) ينظر: الكتاب (٣٥٦/١).

(٢) ينظر السابق (٣٦٠/١).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١١.

(٤) ينظر: المساعد (٤٧٦/١، ٤٧٧).

في (صَوْتِ حِمَارٍ) معنى التشبيه، فإن كان على المصدر فتقديره: مَرَزْتُ به فإذا هو يُصَوِّتُ تصويئًا مثل صَوْتِ الحِمَارِ،

وإن كان حالًا فتقديره: فإذا هو يُصَوِّتُ مُشَبِّهًا صَوْتِ حِمَارٍ و مُخْرِجًا مثل صَوْتِ حِمَارٍ، أو ممثلاً صَوْتِ حِمَارٍ.

ثانيهما: "ويجوز أن يَكُونَ نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، ويكون ذلك الفعل على وجهين:

يجوز أن يكون من لفظ الصَوْتِ.

ويجوز أن يكون من غير لفظه.

فإن كان من لفظه فتقديره: فإذا له صوت يُصَوِّتُ صَوْتِ حِمَارٍ، فيكون نَصْبُ (صَوْتِ حِمَارٍ) على هذا التقدير بالمصدر إن شئت، وإن شئت بالحال جميعًا.

وإن كَانَ الفِعْلُ الذي تقدِّره من غير لفظه نَصَبْتُ صَوْتِ حِمَارٍ عَلَى الحَالِ لا عَلَى المَصْدَرِ، فيَكُونُ تقديره: مَرَزْتُ به فإذا لَهُ صوتٌ يَخْرِجُهُ مُشَبِّهًا صوتَ حِمَارٍ ومُثْلُهُ مُشَبِّهًا صوتَ حِمَارٍ أو ما جَرَى هذا المَجْرَى^(١)، وكذا قال الأَعلَم^(٢)، وابن يَعِيشَ^(٣).

ثم قال السيرافي: "وإن كَانَ معرفةً لم يَجُزْ أن يكونَ صفةً للنكرة كما لم يَكُنْ حالًا، لا تُقُولُ: لَهُ صوتٌ صَوْتِ الحِمَارِ، و خَوَارُ خَوَارِ الثورِ إذا أَرَدْتَ الصِّفَةَ، وإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ في البَدَلِ"^(٤)، وخالفه ابن يعيش في إذا كان المصدر معرفة كقولك: "له صراخٌ صراخُ الثَّكَلَى" فقد جَوَّزَ في نصبه الوجهين السابقين^(٥).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٣).

(٢) ينظر: النكت (١/٣٨٨، ٣٨٩).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٨٣، ٢٨٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٤٨).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٨٤).

الثالث: رأي الفارسي

قال الفارسي: الأجود أن يكون نصب الجميع في الأمثلة السابقة - على المصدر في المعرفة والنكرة^(١).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي -الذي اقتفى هُدي سيبويه- فيما ذهب إليه من أن "صَوْتُ الحِمَار" في قولهم: "لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الحِمَار" إذا كان معرفة لم يجوز فيه إلا النصب على المصدرية، أما إذا كان نكرة فقد أجاز سيبويه والجرمي النصب على الحالية ، بينما ذكر الفارسي أن النصب على المصدرية إذا كان نكرة أو معرفة أجود.

وأرى بجواز النصب على المصدرية والحالية إذا كان نكرة، أما إذا كان معرفة فإنه يتعين فيه النصب على المصدرية.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١١.

المسألة الرابعة: [نصب (أَيْمًا) ورفع في قولك: "لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتُ"]

قال الجرمي في: "لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتُ"، وفي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١) [من الرجز]:

..... أَيْمًا ارْزِدْهَافٍ

فالأحسن النصب^(٢).

قال الفارسي: "كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنْ ذَا وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ، كَمَا أَنَّ الْكَلَامَ فِي قَوْلِهِ (لَهُ صَوْتُ) قَدْ تَمَّ، فَكَمَا أَنَّ الْأَكْثَرَ هُنَا النِّصْبُ مَعَ جَوَازِ أَنْ تَحْمَلَ (صَوْتُ حِمَارٍ) عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ مَعْنَى مِثْلٍ، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى هَذَا، فَكَذَلِكَ فِي (أَيْمًا ارْزِدْهَافٍ) وَنَحْوِهِ"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب (أَيْمًا) أو إتياعه في قوله: "لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتُ"، وقول رؤية^(٤) [من الرجز]:

..... فِيهِ ارْزِدْهَافٌ أَيْمًا ارْزِدْهَافٍ

أيهما أرجح؟.

(١) هذا بيت من أرجوزة لرؤية بن العجاج في ديوانه، ص ١٠٠ وتامه:

قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخَالُفِ فِيهِ ارْزِدْهَافُ أَيْمًا ارْزِدْهَافِ

وينسب في الكتاب (٣٦٤/١)، شرح الكتاب للسيباني (٢٥١/٢)، النكت (٣٩٣/١)، سر صناعة الإعراب (١٨٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٠٩/٥)، شرح التسهيل لابن مالك (١١٩/٢) (١٩٥/٣)، شرح الكافية للرضي (٣٢٢/١)، التذيل والتكميل (٢١٩/٧)، خزانة الأدب (٤٢/٢، ٤٣). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٤٩٥/١).

والازدهاف: الاستعجال والتفحُّم. ينظر: اللسان (٧١/٧) مادة (زهف).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٤٩٥/١).

(٣) ينظر: السابق (٤٩٦/١).

(٤) سبق تخريجه.

فقد ذكر ذلك سيبويه في (باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً وذلك إذا كان الآخر هو الأول)، حيث قال: "ومثل ذلك: له صوتٌ أيّما صوتٍ، وله صوتٌ مثْلُ صوتِ الحمارِ؛ لأنَّ أيّاً والمثْلُ صفةٌ أبداً. وإذا قُلْتُ: أيّما صوتٍ، فكأنّك قلت: له صوتٌ حسنٌ جدّاً، وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك، فأَيُّ و مثْلُ هما الأولُ. فالرفع في هذا أحسن؛ لأنّك ذكرت اسمًا يحسن أن يكون هذا الكلام منه"؛ ولذلك حُمِلَ عليه^(١).

وقد فسّر السيرافي هذا القول فقال: "معنى قول سيبويه: يعني هو هو، وهو يستعمله في بعض كلامه، يريد أن قولك: (له صوتٌ) أيّما هو الأوّل، و صوتٌ مثل صوتِ الحمارِ، مثل: هو الأوّل.

وأراد أن يُفَرِّق بين هذا وبين قوله: له صوتٌ صوتِ حمارٍ؛ لأنّ صوتِ حمارٍ ليس بالصوتِ الأوّل، ولم يظهر لفظٌ مثل فيختار فيه الرفع"^(٢).

ثم قال سيبويه: "وإن قلت: له صوتٌ أيّما صوتٍ، أو مثْلُ صوتِ الحمارِ، أو له صوتٌ صوتًا حسنًا جاز، زعم ذلك الخليل رحمه الله، ويقوّي ذلك أن يونس وعيسى جميعًا زعما أنّ رؤيةً كان يُنشد هذا البيت نصبًا:

فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافٌ^(٣).

فحمله على الفعل الذي ينصب صوت حمارٍ؛ لأنّ ذلك الفعل لو ظَهَرَ نصب ما كان صفةً؛ لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات، كأنه قال: تَزْدَهفُ أيّما ازدهافٍ، ولكنّه حذفه؛ لأنّ "له ازدهاف" قد صار بدلًا من الفعل^(٤).

(١) ينظر: الكتاب (٣٦٣/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٥٠/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٦٤/١).

(٤) ينظر السابق .

قال السيرافي في تفسير ذلك: أجاز سيويه النصب في (له صَوْتُ أَيْمًا صَوْتُ)، و (له صَوْتُ مثل صَوْتُ الحمار)، أو (له صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا) ، "وإنما جواز هذا على الحال، أو على المصدر بإضمار فعل؛ لأنَّ في قوله: (له صَوْتُ) دلالة على التصويت، فأجاز الخليل النصب لهذا المعنى...."^(١)، ونصب "أَيْمًا" في رجز رؤية إنما على تقدير تَزْدَهِفُ أَيْمًا ازدهاف، وقد دلَّ على الفعل قوله: "فيها ازدهاف" فصار بذلك بدلًا منه^(٢).

وقد اقتفى أبو حيان هَذِي سيويه، مُبينًا أن الرفع هو المختار، والنصب جائز في نحو: "لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتُ" والتقدير: "يُصَوِّتُ أَيْمًا صَوْتُ"^(٣).

وزعم الجرمي أن النصب أحسن^(٤)، ويكون على إضمار فعل، ففي قول رؤية قال: "ولا يجوز نصبه بازدهاف؛ لأن المصدر لا يعمل في المصدر"، وإنما على إضمار تَزْدَهِفُ^(٥).

قال أبو علي: الأكثر النصب مع جواز حمله على الأول؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه معنى مثل، فلم يُحْمَلْ على هذا في "أَيْمًا ازْدَهَاف" ونحوه^(٦).

أمَّا ابن مالك فقد ضَعَّفَ النصب، ورجح الإتيان، إذا وقعت صفة المصدر موقعه نحو: "له صوت أيُّ صوت"، ولو نصب لجاز على تقدير: يصوت أي تصويت، ونحو ذلك قول رؤية: "أَيْمًا ازدهاف".

ثم قال: "ولا يغني المصدر الذي تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل، فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥١).

(٢) ينظر السابق (٢/٢٥٢)، والنكت (١/٣٩٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٧٧).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥).

(٥) ينظر: حزانة الأدب (٢/٤٢).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٦).

مصدري وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو: هو مصوّت تصويت حمار^(١).

ويرى الرضي^(٢)، وكذا البغدادي^(٣) أنّ النصب في غاية الضعف؛ لأنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، "والوجه الإتيان في مثله، وهو رفعه صفةً لازدهاف، لكنّه حملة على المعنى"، فإذا قال فيها ازدهاف، فكأنه قال: "تردهف أيّما ازدهاف"^(٤).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبينّ لدي أنّ الفارسي التمس وجهًا لاختيار الجرمي النصب من كونه أحسن وأكثر في قولهم: "لَهُ صَوْتُ أَيُّمَا صَوْتٍ"، وكذا قول رؤية^(٥) [من الرجز]:

فيه ازدهافٌ أيّما ازدهافٍ

ولكنه لم يُصَرِّح بموافقته. وأرى أن الرفع على الإتيان أرجح.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١١٩/٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٢٣/١).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (٤٢/٢).

(٤) ينظر السابق.

(٥) سبق تخريجه.

المسألة الثانية عشرة

[في بيان سبب عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل]

قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سير عليه مخافة الشر، ولم يجز في ذا غيره، كما لا يجوز إلا دحل البيت؛ لأن معناه في البيت، فلما حذفت (في) رفعت، ولو جاز (سير به المخافة) لم يكن إلا رفعا"^(١).

قال الفارسي: "لم يمتنع (مخافة الشر) ونحوه من أن يقوم مقام الفاعل أن التقدير فيه التنكير كالحال والتميز -؛ لأنه يكون معرفة ونكرة... وإنما امتنع أن يقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول [له] فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يُقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مُقَامَ الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه.

ألا ترى أن الفعل يبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يُقم مقام الفاعل.

فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يُقام المفعول له مقام الفاعل، كما جاز أن يقام المفعول به مقامه"^(٢).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٣/١)، الأصول في النحو (١٩٧/١).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٤/١-٢٢٩).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة جميعًا على عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل، لكنهم اختلفوا في علة ذلك على مذاهب:

أولها: مذهب سيويه، ومن وافقه

ذهب سيويه في (باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذْرُ لوقوع الأمر) يعني المفعول له إلى إجازة مجيئه نكرة ومعرفة، ولا يكون في موضع فاعل، حيث قال: وحسن في هذا الباب الألف واللام؛ "لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالًا، ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعًا يُبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ"^(١)، وكذا ابن السراج^(٢)، والسيراfi^(٣)، والزمخشري^(٤)، وغيرهم، فإنهم يجيزون الأمرين معًا.

فعلة امتناع كون المفعول له نائبًا للفاعل عند سيويه ومن وافقه أن المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحال فيلزم تنكيهه، فلو أقمته مقام الفاعل خرج عن بابيه، ولم يكن هناك دلالة تدل عليه؛ لأنه علة وعُذْرُ لوقوع الأمر؛ لذلك لم يجز النحويون أن يقال: (سِيرَ بزيد حَذَارَ الشَّرِّ) ونحوه، بخلاف الظروف فقد "أقاموها مقام الفاعل على السعة ولم يُتَّسَعِ في المفعول له هذا الاتساع فيخرج عن بابيه بإقامته مقام الفاعل"^(٥).

(١) ينظر: الكتاب (٣٦٧/١، ٣٧٠).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١٩٧/١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٥٦ / ٢، ٢٥٧).

(٤) ينظر: المفصل، ص ٧٧.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٥٦ / ٢، ٢٥٧).

ثانيها: مذهب الجرمي، والرياشي^(١)

قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سِيرَ عليه مَخَافَةُ الشَّرِّ ولو جاز (سِيرَ بِهِ المخافة) لم يكن إلا رفعاً"^(٢).

ونُقِلَ عن الجرمي أنه يقول: "إن ما يسمّى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً، فيلزم تنكيره"^(٣).

ووافق الرياشي فقال: "فكأن مخافةً وما أشبهه لم يجز إلا نكرة فأُخْرِجَ مُخْرِجَ ما لا يقوم مقام الفاعل نحو الحال والتمييز ولو جاز لما أشبهه (مَخَافَةُ الشَّرِّ) أن يقوم مقام الفاعل لجاز (سِيرَ بِزَيْدٍ رَاكِبٌ) فأَقَمْتُ (راكِبًا) مقام الفاعل.

و (مَخَافَةُ الشَّرِّ) - وإن أضفته إلى معرفة بمنزلة مثلك وغيّرَكَ وضارِبَكَ غداً - نكرة"^(٤).

فعلة امتناع كون المفعول له نائباً للفاعل عند الجرمي والرياشي أن المسمى مفعولاً له يلزم تنكيره فهو كالحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل قد يضمّر، والمضمّر معرفة؛ لذلك لم يجز إقامته مقام الفاعل ولم يصح ذلك فيه"^(٥).

(١) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي. كان عالماً لغوياً، ومن مصنفاته: "كتاب الخيل"، و "كتاب الإبل"، و "ما اختلف أسماءُه من كلام العرب". توفي سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٧).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٢٣)، الأصول في النحو (١/١٩٧).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٥٠٩).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٢٤)، وفي الأصول في النحو هذا القول تنمة قول أبي عُمر الجرمي (١/١٩٧).

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/١٢٥).

موقف النحاة من هذا المذهب:

قال أبو بكر بن السراج: "وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي في قوله: مخافة الشر ونحوه (حال) أقبح الخطأ؛ لأن باب (لكذا) يكون معرفة ونكرة وهذا خلاف قول سيبويه؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضافه أو تدخله الألف واللام كمجره في سائر الكلام؛ لأنه لا يكون حالاً"^(١).

وقد أورد النحاة أبياتاً شعرية تؤكد مجيء المفعول له معرفة ونكرة، مما يدل على بطلان ما زعمه الجرمي والرياشي من أن المسمى مفعولاً له هو حال فلذلك يلزم تنكيهه، ومنها قول العجاج^(٢) [من الرجز]:

يَزَكُّ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ مَخَافَةً وَ زَعَلَ الْمُجُبورِ

والهُولُ من تَهْوُلِ الهُبورِ

فالشاهد فيه: مجيء المفعول له هاهنا نكرة ومعرفة، فالنكرة قوله: "مَخَافَةً"، والمعرفة قوله: "زَعَلَ الْمُجُبورِ" وهو معرف بالإضافة، و "الهَوْلُ" معرف بأل معطوف على "كلّ عاقر" ولذلك نُصِبَ^(٣).

فلا يكونان حالين كما ذكر الجرمي، ولا يطرد له ذلك، قال الرضي: "إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدَّرين قبلهما، أي زَعَلًا زَعَلَ المجبور ومهولًا الهول"^(٤).

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/١٩٧)، المسائل البصريات (١/٢٢٤).

(٢) هذا من أرجوزة للعجاج وهو من شواهد الكتاب (١/٣٦٩)، وفي ديوانه، ص ١٩٢، المفضل، ص ٧٧، شرح المفضل لابن يعيش (١/٤٥٢)، شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٥٥)، النكت (١/٣٩٦)، شرح الكافية للرضي (١/٥١١)، خزانة الأدب (٣/١١٤، ١١٥). وبلا نسبة في الإيضاح للفارسي، ص ١٧٠، شرح الكافية للرضي (١/٥٠٩)، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ١٠٦.

(٣) ينظر: شرح المفضل لابن يعيش (١/٤٥٥)، خزانة الأدب (٣/١١٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٥٠٩).

ثالثها: مذهب الفارسي

بيّن الفارسي أن المفعول له لم يَقم مقام ما لم يُسم فاعله لكون التقدير فيه التنكير؛ إذ أنه يكون نكرة ومعرفة، "وإنما امتنع أن يَقم مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، إنما هو مفعول [له]، فهو علّة للفعل وغرض له، وإنما يَقم المفعول به مُقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه.

ألا ترى أن الفعل يُبنى له كما يُبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يَقم مقام الفاعل" (١).

ولخص الإمام الشاطبي كلام الفارسي في المقاصد الشافية فقال: "فأما المفعول له فلا انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، وإنما هو علّة للفعل، فامتنع أن يُقام - وهو كذلك -، كما امتنع الظرف أن يَقم (وهو ظرف) وإنما تمكن المفعول به في الإقامة لما تقدّم، وأيضًا فالمصدر يُضاف إليه ولا يُذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يُذكر المفعول به، وليس المفعول له كذلك. فلمّا لم يكن مثله في هذه المناسبات وغيرها لم يجز أن يُقام" (٢).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن المفعول له لم يَقم مقام ما لم يُسم فاعله لكون التقدير فيه التنكير، وإنما لثلاث علل ذكرها الفارسي - وقد سبق الإشارة إليها - منفردًا برأيه الخاص في المسألة حيث لم يسبقه أحد من النحاة إليها. وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٢٤-٢٣٠).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣/١٠).

المسألة الثالثة عشرة

[في وقوع المصدر ظرفاً]

قال أبو عمر في قولهم: "أَحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟" و "أَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ": "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفاً؛ لأنه قليل الاستعمال، وإنما جاء في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهاً من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل (أَحَقُّ) نصبًا بالمصدر كأني قلت: (أَحَقُّ حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)...."^(١)

قال: "ولا يجوز (يومَ الجمعة أَنَّكَ ذَاهِبٌ) لأنه كان يكون العامل فيه ما بعد (أَنَّ) وما بعد (أَنَّ) لا يعمل فيما قبلها؛ فلذلك لم يجز"^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

أَحَقُّ بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ وَعِيدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ؟

قال أبو عمر: "قد وجدت له وجهاً ولا أحمله على الظرف؛ لأن هذا ضعيف، فكأن تقديره: (أوعيدكم إياي وسط المجالس حقاً)؟ فيكون الوعيد رفعاً بالابتداء، وما بعد خبره و (حقاً) نصب بالمصدر"^(٤).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٤.

(٢) ينظر السابق، ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) البيت للأسود بن يَعْفَرُ في الكتاب (١٣٥/٣)، شرح الكتاب للسيراfi (٣٥٦/٣)، النكت (٧٨١/٢)، تحصيل عين الذهب، ص ٤٣٥، أمالي الشجري (١٩٧/٣)، شرح الجزولية للأبزي (١٠٦٧/١) [رسالة دكتوراه]، خزانة الأدب (١/٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٥)، (٢٧٦/١٠). وبلا نسبة في المسائل المنثورة، ص ١٨٥، المسائل العضديات، ص ١٩٥، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٥٢٥/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١)، (٣٤٦/٤). وفي البيت رواية أخرى "تَهْدُكُمْ" بدلاً من "وعيدكم".

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٥.

قال أبو علي: "إذا قَالَ: (أَحَقًّا أَتَّكَ ذَاهِبٌ) فَلَا يَحُلُو أَنْ تَنْصِبَ حَقًّا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، أَوْ مُصَدَّرٌ، فَإِنْ نَصَبْتَهُ نَصْبَ الْمَصَادِرِ وَجَبَ أَنْ تَفْتَحَ أَنَّ الَّتِي بَعْدَهَا بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمُصَدَّرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحَقُّ ذَهَابَكَ حَقًّا، وَإِذَا نَصَبْتَهُ نَصْبَ الظَّرْفِ فَكُسِرُ إِنَّ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الظَرْفَ لَا نَاصِبَ لَهُ، وَمَا بَعْدَ أَنَّ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ"^(١).

وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي (التذكرة): وَقَدْ أَجْرَى الْجُرْمِي هَذَا الْبَيْتَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أَنْشَدَهَا سَيَبُويَه "عَلَى أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَأَنْ مَا بَعْدَ الْمَصْدَرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ، فِيمَا أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ وَإِمَّا أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِي الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الَّذِي أَجَازَهُ جَائِزٌ غَيْرٌ مَمْتَنِعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ كُنْتُ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ عَنْهُ فَقُلْتُ: مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْفِعْلِ؟ فَأَجَازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في وقوع المصدر ظرفًا في نحو: "أَحَقًّا أَتَّكَ ذَاهِبٌ": فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ هَذَا الْوَجْهَ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ انْتِصَابَهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ لَوُقُوعِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أولهما: مذهب القائلين بأن "أَحَقًّا" ظرف

وهو مذهب سيبويه^(٣) والجمهور^(٤)، حيث قال سيبويه: "(هذا باب من أبواب أَنْ تَكُونَ

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٤٨).

(٢) ينظر: خزانة الأدب (١/٤٠٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/١٣٤، ١٣٥، ١٣٦)، المسائل المنشورة، ص ١٨٤، مغني اللبيب (١/٥٥)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٧١).

(٤) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٧١)، والمقاصد النحوية للعيني (٢/٥٠).

أَنَّ فِيهِ مَبْنِيَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا) وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَالْحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ. وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبِرْتَ فَقُلْتَ: حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَالْحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَكَذَلِكَ أَكْبَرُ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ،

وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ فَقُلْتُ: مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: أَحَقُّ إِنَّكَ ذَاهِبٌ عَلَى الْقَلْبِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا، وَإِنَّكَ ذَاهِبٌ الْحَقُّ، وَ إِنْ أَتَيْتَكَ مِنْطَلِقُ حَقًّا؟ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ إِنْ؛ لِأَنَّ إِنْ لَا يُتَبَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ) تَرِيدُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ...^(١).

ثم قال: "زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر^(٢):

أَحَقُّ بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

فَزَعِمَ الْخَلِيلُ: أَنَّ التَّهْدُّدَ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ: الرَّحِيلِ بَعْدَ غَدٍ، وَأَنَّ أَنْ بِمَنْزِلَتِهِ، وَمَوْضِعُهُ كَمَوْضِعِهِ"^(٣).

وَقَدْ أَجَازَ الرِّفْعَ فِي هَذَا، وَكَذَا كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَهُوَ جَيِّدٌ قَوِيٌّ، وَقَالَ: "وَذَلِكَ أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَأَكْبَرُ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، تَجْعَلُ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ"^(٤).

وَزَعِمَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ أَنَّ الْخَلِيلَ "رَفَعَ (أَنْ) بِالظَّرْفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَعْنِي: (أَفِي حَقِّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ) وَفِي أَكْثَرِ ظَنِّي أَنَّكَ ذَاهِبٌ لِلضَّرُورَةِ كَمَا يَرْفَعُ بِالظَّرْفِ الْمَضْمَرُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرٌ عِنْدَكَ)"^(٥).

(١) ينظر: الكتاب (١٣٤/٣، ١٣٥)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيراfi (٣٥٦/٣).

(٢) سبق تخرجه.

(٣) ينظر: الكتاب (١٣٥/٣، ١٣٦)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيراfi (٣٥٦/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (١٣٧/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيراfi (٣٥٧/٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٦٠/٣)، والنكت (٧٧٦/٢).

وقد استشكل النحاس ما قاله الخليل في أنَّ التهذد هاهنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ... إلخ، فقال: "وهذا مشكل، وسألت عنه أبا الحسن فقال: لأنك تقول أحقًا أن تهذدوا، وكذا أحقًا أنك منطلق، قال: فحقًا عنده ظرف كأنه قال: أفي حق انطلاقتك؟ قال: وحقيقته أضمن حق أنك منطلق؟...." (١).

وذكر أبو سعيد السيرافي (٢)، وكذا الأعلام (٣) أن "أحقًا أنك ذاهبٌ" ونحوه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: الرفع على الابتداء والخبر، وتقديره: "أحقُّ ذهابك".

وثانيهما: النصب على تقدير الظرف، ورفع أن والتقدير: "أفي زمن حق أنك ذاهب".

وقد عقبا على ما زعمه المبرّد من أن الخليل رفع "أن" بالظرف في "أفي حق أنك ذاهب" .. إلخ، حيث قالوا: "أما رفع المضمر بالظرف فصحيح وأما رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل، وأظن أن الذي دعا أبا العباس إلى حكاية هذا عن الخليل أنه: لما ذكر: (أفي حق أنك ذاهب)، (وفي ظني أنك ذاهب) قال عقبه: وصارت (أن) مبنية عليه كما تبنى الرحيل ...

وقد استعمل سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليس بعامل فيما بني عليه كما قال: (أنّ) مبنية على (لولا)، وإنما ذلك على جهة تقديمها وحاجتها إلى ما بعدها" (٤).

ونقل البغدادي عن أبي علي أنه قال في (التذكرة): إن سيبويه قال: "غير ذي شك أنه خارج، وقولهم: غير ذي شك، فيه دلالة على جواز نصب حقًا على الظرف؛ ألا ترى أنه إنما

(١) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٢/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٩/٣).

(٣) ينظر: النكت (٧٧٥/٢، ٧٧٦).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٠/٣)، والنكت (٧٧٦/٢).

أجاز تقديمه حيث كان غير ذي شك بمنزلة حقاً وفي معناه؛ فلولا أن حقاً في معنى الظرف عندهم لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه، إذ العامل إذا كان معنى لم يتقدم عليه معموله؛ فلولا أن حقاً بمنزلة الظرف لما تقدم على العامل فيه وهو معنى، ويؤكد ذلك أيضاً قولهم: أكبر ظني أنك منطلق، فإجراؤهم إياه مجرى الظرف يدل على أن حقاً أيضاً قد أجرى مجرى الظرف، إذ كانا متقاربي المعنى^(١).

وقال ابن الشجري في (أماليه)^(٢): "فلك في (أن) مذهبان: فمذهب سيبويه والأخفش والكوفيّين رفع (أن) بالظرف، وكل اسم حدث يتقدمه ظرف يرتفع عند سيبويه بالظرف، ارتفاع الفاعل، وقد مثل ذلك بقوله: غداً الرحيل، وأحقاً أنك ذاهب؟ والحق أنك ذاهب؟ قال: حملوه على: أفي حق أنك ذاهب؟...."

فهذا أحد المذهبين، والمذهب الآخر مذهب الخليل، وذلك أنه يرفع اسم الحدث بالابتداء، ويُجر عنه بالظرف المتقدم....".

ثم قال: "وأقول: إن اعترض معترض، وقال: كيف تحكمون على (أن) المفتوحة بالابتداء، والعرب لم تبتدئ بها.

فالجواب: أنهم لم يبتدئوا بها لئلا يُعرّضوها لدخول (إن) المكسورة عليها، وإذا كانوا قد كرهوا دخول المكسورة على لام التوكيد؛ لأنهما بمعنى واحد، فكراهيتهم لدخولها على (أن) مع تقارب لفظيهما واتفاقهما في العمل والمعنى أشد...^(٣).

وقال ابن مالك في أحد قوليّه: "وإذا وليت أن حقاً فتحت؛ لأنها مؤولة هي وصلتها

(١) ينظر: خزانة الأدب (١/٤٠٣).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٩٦، ١٩٧).

(٣) ينظر السابق (٣/١٩٧، ١٩٨).

بمصدر مبتدأ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به^(١).

وكذا ابن هشام قال: "وأن وصلتها مبتدأ: والظرف خبره"، مبيناً أن قول سيبويه هو الصحيح^(٢).

ويؤيد صحة ما ذهب إليه سيبويه، ومن اقتفى هديه من انتصاب "أحقاً" على الظرفية، أنهم ربما نطقوا بـ "في" داخله عليه، ومنه قول أبي زيد الطائي^(٣) [من الوافر]:

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُم بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

ثانيهما: مذهب القائلين بأن "أحقاً" مصدر

هو مذهب الجرمي، فـ "أحقاً" عنده في نحو: "أحقاً أنك ذاهبٌ" منتصب بالمصدر كأني قلت: "أحقَّ حقاً أنك ذاهبٌ"، وقد ضَعَفَ ما ذهب سيبويه إليه ومن وافقه في كون المصدر ظرفاً، وعَلَّلَ ذلك بأنه قليل الاستعمال، وما ورد ذكره فإنما جاء في مسائل شاذة^(٤).

وكذا "أحقاً" في بيت الأسود بن يَغْفَر، حيث قال: "قد وجدت له وجهًا ولا أحمله على الظرف؛ لأن هذا ضعيف، فكأن تقديره: (أوعيدكم إياي وسط المجالس حقاً)؟ فيكون الوعيد رفعاً بالابتداء، وما بعده خبره و (حقاً) نصب بالمصدر"^(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٤/١)، وينظر أيضاً: التذيل والتكميل (٨٦/٥).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٥٥/١).

(٣) البيت لأبي زَيْدٍ الطائي في ديوانه، ص ١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٦٠/٣)، خزانة الأدب (٢٨٠/١٠)، ٢٨١،

٢٨٢، لسان العرب (١٧٠/٧) (مادة سرس). وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي (٣٤٦/٤)، وشرح الجزولية للأبدي

(١٠٦٨/١) [رسالة دكتوراه]، شرح التصريح على التوضيح (٣٠٩/١)، ارتشاف الضرب (١٣٩٠/٣).

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٤.

(٥) ينظر السابق، ص ١٨٥.

وُثِّلَ عن المبرِّد أنه قال: "(حَقًّا) مصدرٌ لِحَقَّ محذوفًا، وأن وصلتْها فاعل" ^(١).

وقد أشار أبو علي إلى وجهي النصب في "أَحَقًّا":

أحدهما: أن يكون ظرفًا وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

وثانيهما: أن يكون مصدرًا، ويجب حينئذٍ فتح أن التي بعدها بالفعل النَّاصِبِ

للمصدر ^(٢).

وكذا ابن مالك فقد جَوَّز في أحد قوليه النصب على المصدر فقال: "ويحتمل عندي أن

يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، وأن في موضع رفع بالفاعلية
...." ^(٣).

ويؤكد ذلك نقل ابنه عن أبيه إجازة ذلك ^(٤)، وذكر العيني. أنه نسب ابن الناظم ذلك

لوالده، لعدم اطلاعه على النقل من المبرِّد ^(٥).

موقف النحاة:

نقل البغدادي عن النحاس أنه قال: "وسمعت أبا الحسن يقول: "نظرت في (أحقًا)

فلم أجد يصح فيه إلا قول سيبويه: على حذف في ". أراد كما نقل البغدادي الردَّ على

الجرمي ^(٦).

(١) ينظر: مغني اللبيب (٥٥/١)، حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني (٤١٥/١)، خزانة الأدب (٤٠٢/١)، شرح التصريح على التوضيح (٣٠٩/١)، ارتشاف الضرب (١٣٩١/٣)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١٧٢/١).

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ١٢١.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٥٠/٢).

(٦) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٢/١، ٤٠٣).

وقال الفارسي: "فعلى قول أبي عمر يكون (أنّ) في موضع نصب بالمصدر"^(١)، وذكر أنه مذهب بعض المتأخرين من النحويين^(٢)، فالقياس لا يمنع ذلك إلا أن ذلك يصير من القياس المرفوض، فسيبويه لم يذهب إليه ولم يأخذ به. وما ورد عن العرب من إنشادهم (تهدّدكم) في بيت الأسود بن يعفر، وكذا جميع ما جاء في هذا الباب بالرفع دليل على أن الرفع هو الأسبق في الاستعمال^(٣).

وردّ أبو حيان ما قاله أصحاب هذا المذهب، مبيّنًا أن المذهب الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه^(٤)، قال في (التذيل والتكميل)^(٥) ما نصه: "وما ذهب إليه المصنف^(٦) من جواز انتصاب (حقًا) نصب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، و (أنّ) في موضع رفع على الفاعلية لا يجوز؛ لأنه ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا: الحقّ أنّك ذاهب؟ فدلّ على أنه منصوب على الظرف، وما بعده مبتدأ، وكأنه قال: أفيما يحقّ هذا؟....".

وذكر البغدادي أن ما قاله الجرمي من أن "أحقًا" في بيت الأسود بن يعفر، ونحوه إنما هو على التقديم والتأخير، ولا يكون ظرفًا كما قال سيبويه؛ لأن الظرف لم يجرى مصدرًا في غير هذا. "وهذا الذي قاله قبيح من جهة أن ما ينتصب لدلالة الجملة عليه متقدم"^(٧).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٤.

(٢) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٩٥.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٩٠، ١٣٩١).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل (٨٧/٥).

(٦) ابن مالك.

(٧) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٣/١).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان مجيزاً لما ذهب إليه الجرمي من أن "أَحَقًّا" ونحوه محمول على المصدر، لكنه لم يُضَعِّفْ النصب على الظرفية على نحو ما ذهب إليه الجرمي، بل أشار إلى جواز هذا الوجه، وقد فاته إجازة الرفع هاهنا.

وأرى أن المذهب الصحيح هو مذهب سيبويه؛ ومن اقتفى هُديّه من انتصاب "أَحَقًّا" على الظرفية مع أنّه مصدرٌ، "لِمَا بَيَّنَّ الْفِعْلُ وَالزَّمَانُ مِنَ الْمُضَارَعَةِ، فَكَأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْوَقْتِ وَإِقَامَةِ الْمَصْدَرِ مَقَامَهُ...."^(١)، والرفع على الابتداء جيّد هاهنا.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٤٣٥.

المسألة الرابعة عشرة

[في الظرفية المكانية]

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: [في (محلة) و (حلة)]

قال أبو عمر الجرمي: "هو في حلّ بني فلان، وفي محلّهم"^(١).

قال أبو علي: "فهذا يدل على أنها في (حلة الغور) ظرف، وحلّ وحلة واحدة، ورأيت القطريلي^(٢) حكى عن ثعلب بيت الكتاب:

— كأن الثريا حلة الغور مُنْخُل^(٣).

قال أبو علي: "وهذا لا ينبغي؛ لأنه كالصفة تتقدم على الموصوف"^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحاة على أن "حلة الغور" ظرف، خلافاً لمن ادعى غير ذلك، وسيأتي بياضهم إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٠/١).

(٢) هو أبو علي الحسين بن أحمد بن محمد القطريلي. حدّث عن ثعلب، وابن شقير. وهو من المعاصرين لأبي علي الفارسي. ينظر: تاريخ بغداد (٧/٨)، الأنساب للسمعاني (١٠/١٩١).

(٣) هذا عجز بيت وصدّره:

سَرَى بعدما غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا

وهو بلا نسبة في الكتاب (٤٠٥/١)، المسائل البصريات (٥٠١/١)، إيضاح الشعر، ص ٣٨٤، تحصيل عين الذهب، ص ٢٣٥، النكت (٤٢٢/١).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٠/١، ٥٠١).

قال سيويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت): "وسمنا بعض العرب يُنشد كذا"^(١):

سَرَى بعدما غَارَ الثُّرَيَّا بعدما كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلٌ

أي قَصَدَه، يقال هو حِلَّةُ الغور أي قَصَدَه، سمنا ذلك ممن يوثق به من العرب"^(٢).

ف"حِلَّةُ الغور" عنده - كما ذكر الفارسي - منصوبة على الظرفية عَمِلَ فيه ما في "كَأَنَّ" من معنى الفعل، والخبر مُنْخَلٌ"^(٣).

ونقل الفارسي عن الجرمي أنه قال: "هو في حَلِّ بني فلان وفي مُحَلَّتِهِمْ"^(٤)، ثم قال بعد أن نقل قوله: "فهذا يدل على أنها في (حِلَّةُ الغور) ظَرْفٌ، وحَلٌّ وحِلَّةٌ واحد"^(٥)، والتقدير: "كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْغَوْرِ فوق مُنْخَلٌ، فَحَذَفَ المضاف، والخبرُ مُنْخَلٌ، أي: دَوَّهَا مُنْخَلٌ"^(٦).

ومن قال أيضاً بنصب "حِلَّةُ الغور" على الظرفية السيراني ذاكراً أنها بمنزلة المذهب"^(٧)، وكذا الأعلام قال: "حِلَّةُ الغور بمنزلة قَصَدَه وهو مأخوذ من حَلَّ يَحِلُّ ومنزلته بمنزلة المحل والمحلُّ بمنزلة المذهب"^(٨).

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الكتاب (٤٠٥/١).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٨٤، ٣٨٥.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٠/١).

(٥) ينظر: السابق.

(٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٨٤.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيراني (٢٩٤/٢).

(٨) ينظر: النكت (٤٢٣/١).

وصرّح في موضع آخر بأنّ "حِلَّة الغور" منصوبٌ على الظرفية المكانية^(١)، وهي الرواية الصحيحة.

وهناك من النحاة من ادعى خلاف ذلك كأبي الحسن الذي نُقِل عنه أنه قال: بأنها "صفة منصوب ينتصب على الحال"^(٢).

وروى القُطْرُبِيُّ عن ثعلب بيت الكتاب^(٣):

كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْغُورِ مُنْخُلٌ

على أن "حَلَّتْ" فعل^(٤)، وذكر الفارسي في موضع آخر أنه قد أنشد بذلك البغداديون على أنها في موضع نصب على الحال^(٥).

وقد أنكر الفارسي هذه الرواية قائلاً: "وهذا لا ينبغي؛ لأنه كالصفة تتقدم على الموصوف"^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال بعض النحاة تبينّ لدي أنّ الفارسي كان موافقاً لما ذهب إليه الجرمي من أن "حِلَّ" وكذا "حِلَّة" تنتصب على الظرفية، وهي الرواية الصحيحة. هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٢٣٥.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٨٥.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٠، ٥٠١) مع الهامش.

(٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٨٥.

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠١).

المسألة الثانية: [في جنابتي]

قال أبو عمر الجرمي: "خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا وَ جَنَبِي أَنْفَهَا"^(١).

قال أبو علي الفارسي: "وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا أَسْمَاءَ مَخْصُوصَةً اسْتِعْمَالَ الظُّرُوفِ، وَ حُكْمٌ ذَلِكَ أَنْ يُحْفَظَ وَ لَا يُقَاسُ، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا....."^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قول العرب: "هما خطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا"، ففيه مذهبان:

أولهما: مذهب سيويه ومن وافقه

ذهب سيويه^(٣) والجرمي^(٤) إلى أن "جَنَابَتِي" من الظروفِ المبهمة، قال في (الكتاب) ما نصه: "ويقال: هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا يَعْنِي الْخَطَّائِنِ اللَّذِينَ اكْتَنَفَا جَنَبِي أَنْفَ الظُّبِيَّةِ"^(٥)، وفي (لسان العرب)^(٦) بعد أن ذكر ابن منظور^(٧) قول سيويه، قال: "كذا وقع في كتاب سيويه ووقع في الفرخ: جَنَبِي أَنْفَهَا".

(١) ينظر: المسائل البصريات (٥٠١/١).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٦٢، وينظر أيضاً: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٤/١).

(٣) ينظر: التذيل والتكميل (٣٢/٨)، ارتشاف الضرب (١٤٣١/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (١٩٩٧/٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٩٩٦/٤)، المسائل البصريات (٥٠١/١)، اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".

(٥) ينظر: الكتاب (٤٠٥/١)، وينظر أيضاً: اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".

(٦) ينظر: اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".

(٧) هو جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، المعروف بابن منظور. اختصر "تاريخ ابن عساكر". توفي سنة

إحدى عشرة وسبعمائة. ينظر: شذرات الذهب (٤٩/٨).

وبين ابن مالك أنواع ما يصلح للظرفية القياسية وذكر منها "ما دل على مسمى إضافي محض، أي على مسمى لا تعرفه حقيقة بنفسه، بل بما يضاف إليه"، وذكر منها جنابتي في قول العرب: "هما خطان جنابتي أنفسهما"^(١).

قال أبو حيان: "(و جنابتي) من الأسماء غير الظروف، جعل ظرفاً لأنَّ جانب أنف الظلية ليس بمكان، كما أنَّ خدها ليس بمكان؛ ألا ترى أنك لا تقول: رأيت خالاً خدَّ زيد، فكان ينبغي ألاَّ يقال جنابتي، لكن حظه الحفظ، فهو مما نصبتة العرب على الظرف، وهو مبهم؛ لأنه بمعنى ناحية، وناحية مبهم وإن أضيف إلى معرفة"^(٢).

وكذا الشاطبي فقد ذكر أنها من الظروف المبهمة^(٣).

ثانيهما: مذهب الفارسي

ذهب إلى أن "جنابتي" من الأسماء المخصوصة المستعملة استعمال الظروف وحكم ذلك أن يُحْفَظَ ولا يُقَاسُ عليه^(٤).

وقال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ الأُمَكِنَّةَ المخصوصةَ أصلُها أن يتعدى إليها الفعلُ غير المتعدى بحرف الجرِّ، فإن جاء شيءٌ من ذلك بغير حرف الجرِّ، فعلى أنَّه حُذِفَ اتِّسَاعاً، وذلك يُسَمَّعُ لا يُقَاسُ عليه في حال الاختيار" وذكر منها "هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنفَهُمَا، التَّقْدِيرُ: في جَنَابَتِي أَنفَهُمَا"^(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٥٢/٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٣٣/٨).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٢٩٧/٣).

(٤) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٦٢، وينظر أيضاً: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٤/١)، التذيل والتكميل

(٣٢/٨)، ارتشاف الضرب (١٤٣٢/٣).

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٦/١).

قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا: والذي غلّط الفارسي في جعل "جَنَابَيَّ أَنْفَهَا" من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف، "هو أنَّ الموضع الذي تقع عليه جَنَابَةُ الأنف صغير ضيق، فتوهم لذلك أنه من قبيل المخصوص المحصور، والصحيح أنه من قبيل الاسم المبهم لأنه يقع على صَفْح الأنف وعلى ما اتصل به بغير تراخٍ أو بتراخٍ يسير، وليس له حد محقق ينتهي إليه، وإذا كان كذلك فهو من قبيل المبهم"^(١).

بعد عرض المسألة تبين لدي أنَّ الفارسي كان مُخَالَفًا للجرمي - الذي اقتفى هُدي سيوييه - فيما ذهب إليه من أن (جَنَابَيَّ) ظَرْفٌ مُبْهَم المكان والمسافة معا، فلا تعرف حقيقته إلا بما يضاف إليه^(٢). في حين عدّها الفارسي من الأسماء التي جُعِلَتْ ظَرْفًا مختصة - وهي عكس المَبْهَمَة - بغير قياسٍ فتحفظ.

وأرى أن المذهب الصحيح هو مذهب سيوييه، والجرمي، ومن وافقهما، وهو كونها من الظُّرُوف المَبْهَمَة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٢/٨).

(٢) ينظر: الهمع (١٥١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١٥٢/٢).

المسألة الثالثة: [قريباً منك وبعيداً]

قال أبو عمر: "مَا أَنْتَ بِعَالِمٍ وَلَا قُرَابُهُ ذَاكَ أَي قَرِيبًا.

وقال: تقول: إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا، وَإِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا.

قال: ولا يتمكن (بَعِيدًا مِنْكَ) في الظرف؛ لأن الذين يقولون: (بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ) لا يقولون: (بُعْدَكَ زَيْدٌ) ^(١).

قال أبو علي: "كَأَنَّ الْبَعِيدَ لَمْ يَتِمَّكَنْ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدَى لَهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَا بُعِدَ عَنْهُ فِي الْعَالَمِ فَهُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا حَدُّ الظُّرُوفِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ مَبْهَمَةً قَرِيبَةً مِنْ ذِي الظَّرْفِ نَحْوَ خَلْفَ وَالْجِهَاتِ الْآخَرَ، وَجَازٍ فِي (بَعِيدٍ) أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَتَنْزِيلِهِمْ إِيَّاهَا مَنْزِلَةً نَقِضَتْهَا وَهِيَ قَرِيبٌ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا - وَإِنَّمَا جُوزُوا فِيهَا ذَلِكَ لِأَجْلِ النَّقِیْضِ - لَمْ يَجْزِ كَوْنُ (بُعْدٍ) ظَرْفًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ (قُرْبَكَ) ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتْرَكُونَ الْإِجْرَاءَ مَجْرَى النَّقِیْضِ كَالطَّوَى وَالشَّبَّعِ وَالسَّقْفِ وَالْحِلْمِ" ^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على جعل "إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا"، و"إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا" ظَرْفًا، أَمَا "إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدًا" فَقُلٌّ مِنْ عَدِّهَا ظَرْفًا، أَمَا "إِنَّ بُعْدَكَ زَيْدًا" فَلَمْ يَجْزِهِ أَحَدٌ، لِعِلَّةٍ سَوْفَ أَذْكَرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٢/١).

(٢) ينظر السابق (٥٠٣/١).

قال سيويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت): "ومن ذلك قول العرب: هم قُرْبَتِكَ أي قُرْبِكَ، يعنى المكان، وهم قُرْبَتِكَ في العلم، أي قَرِيبًا منك في العلم، وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حِذاءه، وإِزاءه...."^(١).

وقال في موضع آخر: "وتقول: إنَّ قَرِيبًا منك زيدًا، إذا جعلت (قريبًا منك) موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: إنَّ قَرِيبًا منك زيدٌ"^(٢).

قال السيرافي في شرح هذه العبارة: "أي أن في مكان قريب منك زيدًا، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت إن قريبًا منك زيدًا، أردت من القرابة أو القرب كأنك قلت: إن رجلاً قريبًا منك زيدٌ"^(٣).

ثم قال سيويه: "والوجه إذا أردتَ هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنَّه اجتمع معرفة ونكرة"^(٤).

قال ابن الشجري في تفسير هذه العبارة: "وأقول: إنه أجاز قولك: إنَّ قريبًا منك زيدٌ، على أنك جعلتَ قريبًا هو زيدًا، واستضعفه؛ لأنك جعلتَ اسمَ إنَّ نكرة، وخبرها معرفة؛ فلهذا قال: والوجه إذا أردتَ هذا أن تقول: إنَّ زيدًا قريبٌ منك، وإنما استجاز إنَّ قريبًا منك زيدٌ، لاتصال (منك) بقريب، فقد حصل له باتصال (منك) به شيءٌ من التخصيص، فقُرِبَ بذلك من المعرفة"^(٥). ثم قال سيويه: "وإن شئت قلت: إنَّ بعيدًا منك زيدًا. وقَلَّمَا يكون (بعيدًا منك) ظرفًا وإنما قلَّ هذا لأنَّك لا تقول إن بُعْدَكَ زيدًا وتقول إن قُرْبَكَ زيدٌ"^(٦).

(١) ينظر: الكتاب (١/٤١١، ٤١٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/١٤٢)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٢/٥٨٧).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٧٠).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/١٤٢)، ينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٢/٥٨٧).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٨٧).

(٦) ينظر: الكتاب (٢/١٤٣)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٢/٥٨٧).

قال ابن الشجري في تفسير ذلك: "وأقول: إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا، تقديره: في قُرْبِكَ، ولم يُجْز: إن بُعْدَكَ زَيْدًا، لأنهم لم يُصَرِّفُوا البُعْدَ تصريفَ القُرْبِ، فيقولوا: إن في بُعْدِكَ زَيْدًا"^(١).

ثم ذكر سيبويه علّة قلة استعمال البعيد للظرف بخلاف القريب فقال: "فالدُّنُو أشدُّ تَمَكُّنًا في الظَّرْفِ مِنَ البُعْدِ"^(٢).

قال السيرافي^(٣)، وكذا الأعلام^(٤) في تفسير ذلك: "إنما صار الدنو أشد تمكّنًا؛ لأن الظروف موضوعة على القرب أو على أن تكون ابتداءها من قرب، فأما الموضوع على القرب فـ (عند) و (لدى) وما كان في معناهما كقولك: (زيدٌ عندك)، وأما ما لا يكون ابتداءه من قرب فالجهات المحيطة بالأشياء كخلف وقدام ويمنة ويسرة وفوق وتحت؛ لأنّا إذا قلنا زيدٌ خلف عمرو فهو مطلوب خلفه من أقرب ما يليه إلى ما لا نهاية له، والبعد لا نهاية له، ولا حَدٌّ لأوله معلوم، كعلم حدود الجهات الست، ويقوى ويكشفه أنّا إذا قلنا: (قريبك زيدٌ) طلبه المخاطب فيما قرب منه، وذلك ممكن مفهوم، وإذا قلنا: (بعدك زيدٌ) لم يكن ذاك فيه".

ومن اقتفى هَدْيَ سيبويه الجرمي فقد أجاز ظرفية "إن قريبًا منك زَيْدًا، وإنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا"، ثم قال: "ولا يتمكن (بعيدًا مِنْكَ) في الظرف؛ لأن الذين يقولون: (بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ) لا يقولون: (بُعْدَكَ زَيْدٌ)"^(٥).

وكذا أبو علي قال: "وتقول: هو قريبك وقربتك فتنصبه لأنه ظرف، و(قريبًا منك) تجعله ظرفًا لأنه مبهم"^(٦).

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥٨٨/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (١٤٣/٢)، ينظر أيضًا: النكت (٥١٧/١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٧١/٢).

(٤) ينظر: النكت (٥١٨/١).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٢/١).

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٦.

وقال: "كَأَنَّ الْبَعِيدَ لم يتمكن في الظرف؛ لأنه لا مدى له، ألا ترى أن كل ما بَعُدَ عنه في الْعَالَمِ فهو بَعِيدٌ عنه، وليس هذا حد الظُّرُوفِ" (١).

ثم ذكر أنه إنما جَوَّزَ في "بعيد" أن يكون ظرفًا حملاً على نقيضتها وهي "قريب" (٢)، كـ "أَيَّ" حينما حملت على نقيضها وهو "كل" (٣)، "فلما لم يكن الأصل فيها أن تكون ظرفًا، - وإنما جوزوا فيها ذلك لأجل النقيض - لَمْ يَجْزُ كَوْنُ (بُعْدٍ) ظرفًا...." (٤).

وذكر ابن جني من الظروف المكانية المبهمة قُربك، وقربا منك، وأنا قريبًا منك، ولم يذكر بعيد منك ولا بُعْدك دلالة على عدم اعتبارها ظروفًا (٥).

وذكر أبو حيان أن مُمَّا ينتصبُ ظرفًا بمعنى (قريب) الظرف: نحو قُرَابَتِكَ وهو أبلغ من (قريباً) (٦).

وبيّن الشاطبي بأن من الظروف المبهمة التي ينتصب فيها على الظرفية: (هو قُربك)، و(هو قريبًا منك)، و(بعيدًا منك)، وما أشبه ذلك (٧). وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال بعض من النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من استعمال "قرب"، "وقريباً" للظرف، وعدم إجازة "بعد" وهو مذهب جمهور النحاة، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٣).

(٢) ينظر السابق، المسائل المنشورة، ص ٢٧.

(٣) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٧.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٣).

(٥) ينظر: اللمع في العربية، ص ٤٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٤٣٣).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٢٩٧، ٢٩٨).

المسألة الخامسة عشرة

[في انتصاب "أول" على الظرفية].

أجاز أبو عمر الجرمي في "أول" في قَوْل الشاعر^(١) [من الكامل]:

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتْيَةً

انتصابه على الظرف، "وقوله (أي: الحربُ فُتْيَةً إذا كانت في ذلك الحين)، إنما مثَّله هذا التمثيل ليُعلم أن ما تعلق به الحال معمول (فُتْيَةً) دون (الحرب)؛ لأن إيقاعه بعده كأنه أشد إيضاحًا بهذا المعنى وأبين"^(٢).

قال الفارسي: "فإن قلت: لا يدل قوله (أي: الحرب فُتْيَةً إذا كانت في ذلك الحين) على أن (أول) ينتصب عنده على الظرف؛ لتمثيله إياه بما هو ظرف.

قيل: لما نصَّ عليه بعدُ، ولأنَّ قوله (في ذلك الحين) وإن كان فيه ما يكون ظرفًا، فإنه لا يمتنع أن يقع حالًا، والحال تمتنع أن تقع ظرفًا"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في توجيه قول الشاعر^(٤):

(١) تمام البيت:

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِزَيْنِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ

البيت لعمرو بن مَعْدِي كَرَبَ في ديوانه ص ١٥٤، وفي الكتاب (٤٠١/١) والنكت (٤١٩/١). وبلا نسبة في الجمل في النحو للفراهيدي، ص ١٥١، برواية: "تسعى بزَيْنِهَا"، والمقتضب (٢٥١/٣)، شرح الكتاب للسيراقي (٢٩٠/٢)، شرح أبيات سيوييه للنحاس ١٠٨، المسائل الحلييات، ص ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، المسائل المنثورة، ص ٣٣، ٣٤، التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ٦٧، الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١، ارتشاف الضرب (٢٣٤٤/٥).

(٢) ينظر: المسائل الحلييات، ص ١٩١.

(٣) ينظر السابق، ص ١٩١.

(٤) سبق تخريجه.

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِزَرْهَا لِكُلِّ جَهْلٍ

على عدة وجوه، ذكر سيبويه ثلاثة أوجه، وزاد بعض النحويين وجهًا رابعًا سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الوجه الأول: قال سيبويه بعضهم يقول:

* الحرب أول ما تكون فتية *

يرفع الحرب، وأول، وفتية، "أي الحرب أولها فتية ولكنه أنت الأول، كما تقول: ذهب بعض أصابعه"^(١).

الوجه الثاني: قال سيبويه بعضهم يقول:

* الحرب أول ما تكون فتية *

يرفع الحرب، وفتية، ونصب أول، "أي إذا كانت في ذلك الحين"^(٢).

والوجه الثالث: قال الخليل وسيبويه وبعضهم يقول:

* الحرب أول ما تكون فتية *

يرفع الحرب، وأول، ونصب فتية، "كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية"^(٣).

والوجه الرابع: زاده بعض النحويين وهو:

(١) ينظر: الكتاب (٤٠١/١، ٤٠٢)، وينظر أيضًا: المسائل الحلبات، ص ١٨٩، شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٩٠)، والإفصاح للفارقي، ص ٣٢١، النكت (٤٢٠/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٩٠)، المسائل الحلبات، ص ١٩٠، والإفصاح للفارقي، ص ٣٢١.

(٣) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي، ص ١٥١، والكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسرياني (٢/٢٩٠)، المسائل الحلبات، ص ١٩١، الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١، ٣٢٢.

* الحرب أول ما تكون فُتية *

برفع الحرب، ونصب أول وفُتية^(١)، أي "الحرب إذا كانت فتية أول ما تكون"^(٢).

فمن رفعها جميعاً فإنه جعل "الحرب" مبتدأ أولاً، و "أول" مبتدأ ثانياً، و "فتية" خبر وكان حقه أن يكون أول فتى؛ لأنه خبر أول، وأول مذكر، ولكنه حملة على المعنى؛ لأن الفتية هي من أحوال الحرب وأول حال من أحوالها، وذلك نحو قولك: بعض أحوالها، فأنت المضاف لتأنيث المضاف إليه^(٣).

وزاد الفارسي جواباً آخر لجواز كون "فتية" المؤنثة خبراً لـ "أول" المذكر حيث قال: "الجواب في ذلك أي رددته على المسألة، كما يقال للرجل: (أنت مُرِيَّة) على طريق التشبيه"^(٤).
و "أول وخبره" جملة وقعت خبراً عن "الحرب" والتقدير: "الحرب أول كونها فتية" والمعنى "الحرب أولها فتية"^(٥).

أما من رفع "الحرب" و "فتية" ونصب "أول" فإنه جعل "الحرب" مبتدأ، و "فتية" خبر له، و "أول" ينتصب من وجهين:
أحدهما: الحالية.

والوجه الآخر: الظرفية^(٦).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٩١)، والإفصاح للفارقي، ص ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٩٠)، المسائل المنشورة، ص ٣٤، المسائل الحلييات، ص ١٨٩، ١٩٠، النكت

(٤/١)، الإفصاح، ص ٣٢١.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٤.

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١.

(٦) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١.

ومن أجاز انتصابه على الحالية سيبويه حيث قال: "ومن رَفَعَ الْفُتْيَةَ وَنَصَبَ الْأَوَّلَ عَلَى الْحَالِ قَالَ: الْبُرُّ أَرْخَصَ مَا يَكُونُ قَفِيزَانٍ"، والتقدير عنده: "الحربُ فُتْيَةٌ إذا كانت في ذلك الحين"^(١).

وكذا الفارسي أيضًا حيث قال: " (أَوَّلَ مَا تَكُونُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ، وَالتَّحْدِيدُ عَنْدهُ: الْحَرْبُ إِذَا كَانَتْ أَوَّلَ مَا تَكُونُ فُتْيَةً، وَ (إِذَا) تَتَعَلَّقُ بِ (فُتْيَةٍ)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي تَعْمَلُ فِيهِ...."^(٢) وإنما جاز تعلق الظرف بـ "فُتْيَةٍ"؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ^(٣).

ثم قال: "ويدل على انتصابه على الحال أن الأسماء التي لا تكون ظروفًا تقع ههنا وتنتصب على الحال، فكما ينتصب ما يكون غير ظرف على الحال، كذلك ينتصب ما يكون ظرفًا عليها، وتقديره إذا انتصب على الحال: الحربُ مَبْتَدَأٌ فُتْيَةً"^(٤).

ومن أجاز أيضًا جعل "أول" حالًا الفارقي في أحد قوليهِ، والتقدير: "في حال كونها"، ثم قال: وإن كان حالًا فهو زيادة في الخبر^(٥).

أما انتصاب "أول" على الظرفية فهو ما أجازهُ الجرمي، وقوله " (أَي: الْحَرْبُ فُتْيَةٌ إِذَا كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْحِينِ)، إِنَّمَا مَثَلُهُ هَذَا التَّمْثِيلُ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْحَالُ مَعْمُولٌ (فُتْيَةً) دُونَ (الْحَرْبِ)؛ لِأَنَّ إِيقَاعَهُ بَعْدَهُ كَأَنَّهُ أَشَدُّ إِضَاحًا بِهَذَا الْمَعْنَى وَأَبِين"^(٦).

(١) ينظر: الكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: المسائل الحلييات، ص ١٩٠.

(٢) ينظر: المسائل الحلييات، ص ١٩٠.

(٣) ينظر السابق، ص ١٩٣.

(٤) ينظر السابق، ص ١٩٠، ١٩١.

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١.

(٦) ينظر: المسائل الحلييات، ص ١٩١.

وقد عقب الفارسي فقال: "فإن قلت: لا يدل قوله (أي: الحرب فُتِيَّةٌ إذا كانت في ذلك الحين) على أن (أول) ينتصب عنده على الظرف؛ لتمثيله إياه بما هو ظرف.

قيل: لما نصَّ عليه بعدُ، ولأنَّ قوله (في ذلك الحين وإن كان فيه ما يكون ظرفًا، فإنه لا يمتنع أن يقع حالًا، والحال تمتنع أن تقع ظرفًا"^(١).

ومن أجاز أيضًا انتصابه على الظرفية السيرافي فكأنه قال: "الحرب فُتِيَّةٌ في أول ما تكون" وحذف في^(٢)، والأعلم^(٣)، وكذا الفارقي في أحد قوليه حيث قال: إن قدرت ظرفًا فهو زيادة في البيان^(٤).

أما من رفع "الحرب" و "أول"، ونصب "فُتِيَّةٌ" فإنه جعل "الحرب" مبتدأ، و "أول" مبتدأ ثانٍ، "وفتية" حال سدَّ مسدَّ الخبر^(٥)، و "أول" والحال في موضع خبر لـ "الحرب"^(٦)

قال سيبويه: "ومن نصَّب الفُتِيَّةَ ورَفَعَ الأوَّل قال: البُرُّ أرْخَصُ ما يكون قَفِيْزَيْنِ"^(٧).

قال الفارسي: في نصب "فُتِيَّةٌ" عدة أوجه:

أولهما: نصب "فتية" على الحال، وسد الحال مسدَّ الخبر، والتقدير: "أول ما تكون إذا وقعت فُتِيَّةٌ".

ثانيهما: أنك أردت نصبه على الحال من "يكون" و "تسعى" خبر المبتدأ.

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٩١).

(٣) ينظر: النكت (١/٤٢٠).

(٤) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢١.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/٢٥٢)، الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٦) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٧) ينظر: الكتاب (١/٤٠٢).

ثالثهما: أن تكون "فتية" بدل من "تسعى" تريد "تسعى فتية" فيكون حالاً مقدماً^(١).

قال الأعلم: إن "أول" بدل من الحرب، وفتية منصوبة على الحال كأنه قال: "الحرب أول ما تكون إذا كانت فتية"^(٢).

فإن قلت: هلا جاز كون "فتية" المؤنثة حالاً لـ "أول" المذكر؟

قال المبرّد: "فأما تصديره (فتية) حالاً لأول، أول مذكر، وفتية مؤنثة - فلأن المعنى

مُشتمل عليها. فخرج هذا مخرج قول الله عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٣)؛ لأن (مَنْ) وإن كان مُوحَّد اللفظ. فإنَّ معناه هاهنا الجُمع"^(٤).

والتقدير: (الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية)^(٥)

قال الفارسي: "قوله (كأنه قال: الحرب أولها إذا كانت فتية) إنما أضاف الأول إلى الضمير لتعلم بذلك أنه ليس لـ (تكون) من قوله (أول ما تكون) عمل في (فتية)؛ ألا ترى أن الضمير المضاف إليه (أول) لا يجوز أن يعمل في حال، فكما لم يعمل في الحال هذا الضمير، فكذلك إذا أظهر ما هذا الضمير في موضعه لم يعمل فيها، وإذا لم يعمل (تكون) في هذه الحال كان (أول) في قولك: (الحرب أول ما تكون فتية) مرتفعاً بأنه مبتدأ ثانٍ، وهو عبارة عن حدث؛ لأنه مضاف إلى حدث هو بعضها، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون ظرف الزمان

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٤.

(٢) ينظر: النكت (١/٤٢٠).

(٣) سورة يونس: من الآية: ٤٢.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/٢٥٢).

(٥) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي، ص ١٥١، والكتاب (١/٤٠٢).

خبراً عنه، وإذا صار خبراً عنه أضيف إلى الفعل المنتصب عنه (فُتِيَّةً) على الحال، ثم حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه، وكان الأصل: الحربُ أولُها إذا كانت فُتِيَّةً^(١).

وقال الفارقي: الناصب لـ "فُتِيَّة" كان التامة المحذوفة لا هذه الناقصة ذات الاسم والخبر، وقد حذف الزمان والجملة بعده وهو: "إذا كانت" وأقيمت الحال مقامه^(٢).

أما من رفع "الحرب" ونصب "أول" و "فُتِيَّة" فإنه جعل الحرب مبتدأ، و "أول" ظرفاً، و "فُتِيَّة" خبر تكون عند السيراني^(٣)، وعلى التفسير الأول من الحال عند الفارسي^(٤)، وكذا عند الفارقي فهي منصوبة على الحال^(٥).

وقد جعل السيراني "تسعى" خبر "الحرب"^(٦)، في حين جعل الفارقي الحال "فُتِيَّة" في موضع خبر "الحرب". والتقدير: "الحرب إذا كانت فُتِيَّةً أول ما تكون"^(٧).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان مجيزاً لما ذهب إليه الجرمي من انتصاب "أول" على الظرفية، في قول عمرو بن مَعْدِي كَرَب^(٨) [من الكامل]:

الحربُ أول ما تكون فُتِيَّةً

فيمن رفع "الحرب" و "فُتِيَّة" ونصب "أول"، وكذا يجوز فيه وجه آخر كما ذكر ذلك سيبويه، والفارسي، ومن وافقهما وهو انتصابه على الحالية.

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيراني (٢/٢٩١).

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٤.

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيراني (٢/٢٩١).

(٧) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٣٢٢.

(٨) سبق تخرجه.

المسألة السادسة عشرة

[في الاستثناء]

قال أبو عمر: قول سيبويه: لو كان "ما أتاني القوم إلا عبدُ الله" من قِبَل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(١) يعني: أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعة، أو قليلًا من كثيرٍ فهو نصبٌ، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ^(٢).

وقال: "وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فهي نفيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحدًا جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا) فينصبوا"^(٣).

قال أبو علي الفارسي: في قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٤): "كأنَّ قومًا من قدماء النحويين قالوا: إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيٍّ أو من موجب كقولك في المنفي: (ما أتاني القومُ إلا زيدًا)، وفي الموجب: (أتاني القومُ إلا زيدًا)، فهم يسوون - من قبل أن الاستثناء من جماعة - بين المنفي والموجب، وبين ما يجوز أن يكون المستثنى فيه بدلًا مما قبله، وبين ما لا يجوز، إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خرَّجها عليهم الرفع...."^(٥).

وقال: "الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال والأقيس، فقوّته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، و: ما أتاني إلا زيدٌ؛ واحدٌ

(١) سورة النور: من الآية: ٦

(٢) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١٧٠/٣).

(٣) ينظر: السابق.

(٤) سورة النور: من الآية: ٦

(٥) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٤/٢، ٤٥).

فكما اتفقوا على: (ما أتاني إلا زيد) على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزلة ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ....^(١).

وقال أبو عمر في "ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا: "يجوز الرفع من وجه بعيد، قال ألا ترى أنك تقول: (ما ضربت أحدًا) فأنت لم تضرب أحدًا"^(٢).

قال أبو علي الفارسي: "يجوز الرفع، ووجه تجويزه أن تبدله من المضمرة الذي في (يقول ذاك) لأنه - وإن كان مضمراً - ففيه نفي في المعنى، فمن حيث كان نفياً في المعنى جاز ذلك. والوجه ألا يجوز على ما قال سيبويه"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تبعية المستثنى للمستثنى منه في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا

أَنْفُسُهُمْ﴾^(٤)، وفي قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ"، ونحوه، وفيه مذهبان:

أحدهما: مذهب البصريين ومن تبعهم

ذهب البصريون^(٥) وعلى رأسهم سيبويه^(٦) إلى رفع "أَنْفُسُهُمْ" في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ

لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور/٦] ونحو ذلك على البدلية.

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٦٨/٣).

(٢) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٦٠.

(٣) ينظر السابق.

(٤) سورة النور: من الآية: ٦

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٢١٢/٨)، والمساعد (٥٦٠/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٢١٢/٨)، والمساعد (٥٦٠/١).

قال سيبويه: "وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه (ما أتاني القوم إلا عبد الله)، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: (ما أتاني أحد)، كما أنه لا يجوز (أتاني أحد)، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(١) ولكان ينبغي له أن يقول: (ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد)؛ لأنه ذكر واحدًا"^(٢).

ويرى سيبويه أن المستثنى في قولهم: "ما أتاني أحد إلا زيد" بدل من الاسم الأول "أحد" فكأنك قلت: "ما أتاني إلا زيد"^(٣)، وروى في موضع آخر عن يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: "وما أتاني أحد إلا زيداً" بالنصب^(٤).

وقال الجرمي: بعد أن نقل قول سيبويه: لو كان "ما أتاني القوم إلا عبد الله" من قبل الجماعة، "يعني أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعة، أو قليلًا من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ"^(٥)، وقد فسّر الفارسي قول الجرمي فقال: "كأن قومًا من قدماء النحويين قالوا: إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفي أو من موجب...."^(٦).

وقال الجرمي: "وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فهي نفي الناس كلهم لأن أحدًا جماعة، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحد إلا زيدًا فينصبوا"^(٧).

(١) سورة النور: من الآية: ٦

(٢) ينظر: الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢).

(٣) ينظر السابق (٣١١/٢).

(٤) ينظر السابق (٣١٩/٢).

(٥) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١٧٠/٣).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٤/٢، ٤٥).

(٧) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١٧٠/٣).

وقد أورد المبرد قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور/٦] فقال: "أَنْفُسُهُمْ" بدل من "شُهَدَاءُ"؛ لأن "لهم" الخبر، ثم قال: "ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح، ولم يكن أجود الوجوه؛ لأنَّ شهداء نكرة، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أنفسهم — كان جيِّداً"^(١).

وقد أجاز الوجهين البدل والنصب في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ"، والبدلُ أحسن، لأنَّ الفعلَ الظاهرَ أولى بأنَّ يَعْمَلَ من المختَزَلِ الموجودِ بدليل^(٢).

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب "أَنْفُسُهُمْ": إنَّ الرفع فيه على البدلية، والنصب على الاستثناء وعلى خبر يكون^(٣).

وقال السيرافي: "وإنما اختير البدل؛ لأن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وفي البدل

فَضْلٌ موافقة ما قبل (إلا) لما بعدها في اللفظ"، ويقويه قراءة القراء بالرفع في قوله تعالى:

﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤)، وقرأ القراء ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥) (٦).

وقال الفارسي: الرفع في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ" أقيس وأكثر في الاستعمال، وقوَّته من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، و(ما أتاني إلَّا زيدٌ) واحد فكما اتفقوا

(١) ينظر: المقتضب (٤٠٦/٤).

(٢) ينظر: الكامل (٦١٣/٢).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٢٩/٣).

(٤) سورة النساء: من الآية: ٦٦. اختلف القراء في قوله: "إِلَّا قَلِيلٌ" فقرأ ابن عامر "قَلِيلًا" بالنصب، وكذا هو في مصاحف أهل الشام ومصحف أنس بن مالك، وقرأ الباقر بالرفع. ينظر: التفسير الكبير للرازي (١٠ / ٤٨١).

(٥) سورة النور: من الآية: ٦

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥١/٣).

على: (ما أتاني إلا زيد) على الرفع، فكذلك يجب أن يكون قولهم: (ما أتاني أحدٌ إلا زيد) بمنزلة وبمعناه^(١).

"ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة، فيُذَكَّرُونَ حملاً على المعنى، ولا يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر، قال^(٢):

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

فكما أجروه على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التانيث، كذلك أجروه عليه في نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيد)، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء

أما من نصب "زيد" فقال: (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً) فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب^(٣).

ومن أجاز الوجهين في نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا زيد" واختار البدل الزمخشري^(٤)، وكذا ابن يعيش حيث أوضح أن في البدل فضل مشاكلة ما بعد "إلا" لما قبلها لذلك فهو أولى^(٥)،

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٦٨/٣)، وينظر أيضاً: التفسير الكبير للرازي (١٤٨/١٠).

(٢) البيت من بحر الطويل لذي الرمة في ديوانه، ص ٣٤١ برواية:

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ

وهو بنسبة في المحتسب (٢٠٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/٢)، وتذكرة النحاة، ص ١١٣. وبلا نسبة في الحجة

للقرء السبعة (١٦٨/٣، ١٦٩)، شرح ابن عقيل (٣٧٤/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣٩٩/١).

النحز - بفتح فسكون -: الدفع والنخس والضرب والسوق الشديد، والأجراز: جمع جرز، وهي الأرض التي لا نبات فيها، وغروضاها: جمع غرض، وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرّج، والجراشع: جمع جرشع، وهو المنتفخ الجبين. ينظر: اللسان (١٢٢/٣، ١٢٥) مادة "جرز" و "جرشع"، و (٣٦/١١) مادة "غرض"، و (٢٠٩/١٤) مادة "نحز".

(٣) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٦٨/٣، ١٦٩).

(٤) ينظر: المفصل، ص ٨٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢).

ووافقه ابن مالك حيث رجح الإتيان على النصب^(١).

واختار أبو حيان^(٢) وابن عقيل^(٣) الرفع على البدلية في "أَنْفُسُهُمْ" حيث أوضحا بأنه بدل بعض من كل لم يؤت بالضمير معه إلا قليلاً كما في الآية السالفة الذكر ، وحذفه إن حذف قليل، وعلّة ذلك لقوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه بالأداة.

ثانيهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أنه تابع على العطف لا على البدلية^(٤)، ومنهم الكسائي^(٥)، والفراء^(٦) الذي اشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه فقال: "وإنما يرفع ما بعد إلا بإتيانه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد؛ كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك"^(٧).

وقد احتج أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب لرأي الكسائي والفراء قائلاً: "فكيف

يكون بدلاً والأول منفي وما بعد (إلا) موجب؟"^(٨).

وقال السيرافي محتجاً لمذهب سيبويه: "فالجواب عما قاله أحمد بن يحيى: أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا: (ما أتاني أحد) فالرافع (لأحد) هو (أتاني) أيضاً فكل واحد من (أحد) و (زيد) يرتفع بـ (أتاني) إذا أفرد به"^(٩)، "وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٦/٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٢١٢/٨-٢١٤).

(٣) ينظر: المساعد (٥٦٠/١).

(٤) ينظر: التذيل والتكميل (٢١٢/٨)، المساعد (٥٦٠/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥٠/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢)، التذيل والتكميل (٢١٢/٨).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٤/١) (٢٩٨/٢، ٢٩٩)، وينظر أيضاً: التذيل والتكميل (٢١٢/٨، ٢١٤)، شرح

الكتاب للسيرافي (٥٠/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢)، التسهيل، ص ١٠٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٤/١) (٢٩٨/٢، ٢٩٩).

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢).

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥١/٣)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢).

لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب^(١)، ونقله ابن مالك ثم عقّب عليه بقوله: "قلت: ولقوّي العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف؛ لأن نفي الكرم واللّبابة إثبات لصدّيهما، وليس لصدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه، فإنّ جَعَلَ (زيد) بدلاً من (أحد) إذا قيل: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ يلزم منه عدم النظير، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، والأمر في (زيد) و (أحد) بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلاً، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه وإن جُعِلَ معطوفاً لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات، بل يكون نظيراً لمعطوف (بلا) و (بل) و (لكن)، فكان جَعْلُهُ معطوفاً أولى من جَعْلِهِ بدلاً"^(٢).

وقد رُذِّ مذهب الفراء بالسماع والقياس:

أما السماع: فقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: "ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً"، "وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً"^(٣): بالنصب^(٤)، فهذا القول يُبطلُ ما ذهب إليه الفراء، فرأيه في هذه المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود^(٥).

أما القياس: فإن الاستثناء فيه من نكرة، ولا حجة للفراء حينئذٍ؛ "لأن النصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جُعِلَ بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء"^(٦).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢١٤٢/٥، ٢١٤٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢١٤٣/٥، ٢١٤٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٣١٩/٢)، وينظر أيضاً: شفاء العليل (٥٠٠/١)، التذييل والتكميل (٢١٥/٨)، شرح للتسهيل لابن مالك (٢٠٥/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٥/٢).

(٥) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (٢١٥/٨).

كما رُذِّ مذهب العطف بوجهين:

أحدهما: بأن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: (ما قام إلا زيد)، وحروف العطف لا تلي العوامل^(١).

وثانيهما: بـ "أنها لو كانت عاطفة لعطفت في الإيجاب كما عطفت في النفي، وهذا لا يلزم؛ لأنَّ لبعض الحروف خصوصيات في العطف، فهذه (لا) يعطف بها في الإيجاب، ولا يعطف بها في النفي، وهذه لكن، يُعطف بها في النفي، ولا يُعطف بها في الإيجاب"^(٢).

أما قولهم: "ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيدا"

قال سيويه: "وتقول: ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا، لا يكون في ذا إلا نصب، وذلك لأنَّك أردت في هذا الموضع أن تُخبر بموقع فعلك ولم ترد أن تُخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيدا، ولكنَّك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا"^(٣).

ومن قال أيضاً بأنه لا يكون في "زيد" إلا نصب لا غير، المبرّد^(٤)، وابن السراج^(٥)، والسيراfi^(٦)، والأعلم^(٧)، وكذا الرضي الذي قال: لا يجوز فيه الرفع، وجعله بدلاً من الضمير

(١) ينظر: التذيل والتكميل (٢١٤/٨)، والمساعد (٥٦١/١).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٢١٤/٨).

(٣) ينظر: الكتاب (٣١٣/٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٤٠٣/٤).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٢٧٠/١).

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٥٣، ٥٤/٣).

(٧) ينظر: النكت (٦١٦/١).

الذي في يقول^(١)، وقد أجمعوا على أن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول غير منفي هنا، لذلك لا يجوز فيه إلا النصب لا غير^(٢).

خلافاً للجرمي الذي أجاز الرفع ولكن من وجه بعيد، فحينما تقول: "ما ضربت أحداً" فأنت لم تضرب أحداً^(٣).

وكذا الفارسي فقد أجاز الرفع، ووجه تجويزه إياه إبداله من الضمير الذي في يقول ذاك؛ لأنه - وإن كان مضمراً - ففيه نفي في المعنى؛ لذلك يجوز الرفع حينئذٍ، ثم قال: والوجه ألا يجوز على ما قاله سيويه^(٤).

ولم يرتض جمهور النحويين الرفع في هذا المثل وقالوا: ليس فيه إلا النصب - كما أسلفت - .

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة، تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه إلا في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيد".

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥)، ذكرنا قول قوم من النحويين، ويبدو أنهما كانا يريان أن الوجه في هذه الآية الرفع، وأرى أن المذهب الصحيح في الآية، هو مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم بأن الرفع فيه على البدلية لسلامته مما وُجّه إليه مذهب من أجاز فيه الرفع على العطف لا البدل، وهو مذهب الكوفيين.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩٢/٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٤٠٣/٤)، الأصول في النحو (٢٧٠/١)، شرح الكتاب للسيراfi (٥٤/٣)، النكت (٦١٦/١)، شرح الكافية للرضي (٩٢/٢).

(٣) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٦٠.

(٤) ينظر السابق.

(٥) سورة النور: من الآية: ٦

أما قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ" يفهم من كلام الجرمي أن الوجه في "زيدٍ" النصب، في حين الفارسي الوجه عنده الرفع، وهو الأقيس، معتمداً في إبراز ما ذهب إليه على القياس، مُدعماً إياه بتوثيقه بالأقيسة والقواعد والأحكام.

وأرى أنه يجوز فيه الأمران الرفع و النصب، والرفع أحسن وأقوى.

أما قولهم: "ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً"، فقد أجاز الفارسي والجرمي في "إلا زيداً" الرفع، ولكن الجرمي أجازته من وجه بعيد، خلافاً لمذهب جمهور النحويين الذين يقولون: ليس في "إلا زيداً" إلا النصب.

وأرى أن المذهب الصحيح في هذا المثال هو مذهب جمهور النحويين؛ لأن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول ليس بمنفي، ولا يجوز البدل من الضمير المستكنّ فيه؛ لأنه موجب^(١).

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: النكت (٦١٦/١).

المسألة السابعة عشرة

[خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ"ما" فعل أو حرف، أو ذات وجهين]

قال الفارسي: قال الجرمي: " (جَاءَني الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ) فيجر (زَيْدًا) وإن جئت بـ (ما) " ^(١).

ثم قال الفارسي: "لا أدري أجازته أم رواه، ووجهه أنه جعل (ما) زائدة كما يجعلها زائدة في غير هذا الموضع" ^(٢).

دراسة المسألة:

تدخل "خلا" في الأساليب النحوية الاستثنائية الثابتة المسكوكة وذلك لورودها في أشعار العرب، وقد اختلف النحاة فيها إن سبقت بـ (ما)، هل تُعدُّ حرفًا فتجر ما بعدها، أو فعلاً فت نصب ما بعدها؟ ففيه مذهبان:

أحدهما: مذهب جمهور النحويين

فالجمهور على أنها فعل، ولذا لا يكون ما بعدها إلا منصوباً ^(٣)؛ لأن (ما) فيها مصدرية، فلا تكون صلتها إلا فعلاً، وموضع (ما) والفعل نصب، بلا خلاف. لكن اختلفوا في محل انتصابه: فقال السيرافي: "وهو مصدر موضوع موضع الحال، وجاز وقوع ما المصدرية مع صلتها موضع الحال إجراء لها مجرى المصدر الذي هي في تقديره، كما وصف بها في قولك:

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٧٤).

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٥٣٤)، التذيل والتكميل (٨/٣١٥)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/٦٨٥).

مررتُ برجلٍ ما شئتُ من رجلٍ، إجراء لها مجرى المصدر الموصوف به في نحو قولك: مررت برجلٍ عدلٍ^(١).

وقال ابن خروف: "و (ما) في (ما عدا)، و (ما خلا) مصدرية في موضع نصبٍ على الاستثناء، ويجوز أن تكونَ (ما) مع (خلا) زائدة، وخفضُ ما بعدها يجعلها حرفاً مع (ما)"^(٢).

وزعم أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: "جاءني القومُ غير زيدٍ"، فـ "ما" وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلا كما أن غيراً كذلك^(٣).

قال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه السيرافي بدليل أنها لا يُفَرِّغ لها الفعل، لا يقال: ما جاءني ما خلا زيداً، ولو كانت بمنزلة غير لجاز ذلك فيها كما يجوز في غير، فلما التزمت العرب فيها أن تكون في موضع نصب دلَّ ذلك على أنها موقع الحال، ولما كانت (ما) مصدرية لم يكن بدُّ من أن يكون لهذا المصدر موضع من الإعراب"^(٤).

وقيل: موضع (ما خلا) نصب على الظرف، فمعنى (قام القومُ ما خلا زيداً)، أي: وقتَ خُلُوهُم^(٥).

ثانيهما: مذهب الكسائي، والجرمي، ومن وافقهما.

أجاز الكسائي الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) على جعل (ما) زائدة^(٦)، وكذا

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨)، الجني الداني، ص ٤٣٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (٩٦٢/٢).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨)، المساعد (٥٨٤/١).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، والجني الداني، ص ٤٣٨، ومغني اللبيب (١٣٤/١).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، شرح ابن عقيل (٤٩٠/٢)، الهمع (٢٨٧/٣).

الجرمي^(١)، وأبو علي الفارسي^(٢)، وابن جني فيما نقل عنه^(٣)، والرعي^(٤).

ولم يرتضِ ابن مالك كون (ما) زائدة وخلا حرف جر، وقد أوضح أن هذا القول فيه

شدوذ؛ لأنّ "ما" إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه نحو: ﴿فِيمَا

رَحْمَةٍ ۖ ﴿وَعَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٥) و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٦)﴾.

وقد تبع ابن هشام شيخه أبا حيان وقد بيّن سبب عدم رضاه قائلاً: إن القول بزيادة

"ما" إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع، فإن كانوا

قد قالوه قياساً فذلك القياس فاسد؛ لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده، وإن قالوه سماعاً

فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه^(٨).

قال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا: النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن

كان ذلك منه قياساً فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكى ذلك فهو

شدوذ"، ثم قال: "والجرمي حكاه عن العرب"^(٩).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢)، التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، المساعد (٥٨٤/١)، شرح ابن عقيل

(٢) (٤٩٠/٢)، شفاء العليل (٥١٠/١)، الهمع (٢٨٧/٣).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٣، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، المساعد (٥٨٤/١)، الهمع (٢٨٧/٣).

(٤) ينظر: الهمع (٢٨٧/٣).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، المساعد (٥٨٤/١)، الهمع (٢٨٧/٣).

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٥٩.

(٧) سورة المؤمنون: من الآية: ٤٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٩/٢).

(٩) ينظر: مغني اللبيب (١٣٤/١).

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨).

وقد أشار عبد القادر البغدادي في (الخزانة)^(١) إلى أن ما المصدرية إن اتصلت بـ "خلا" فإن المختار النصب، والجُرُّ قليل.

بعد عرض أقوال العلماء ومناقشتها تبين لدي أن ما حكاها الجرمي عن العرب يُعدُّ سماعًا يُؤخذ به، وقد ذُكر في أكثر من موضع أن الجرمي حكى ذلك عن العرب^(٢)، وقد وافقه الفارسي، وكذا ابن جني، والربيعي - كما أسلفت - .

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: خزانة الأدب (٣/٣١٤).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٨/٣١٧)، شرح ابن عقيل (٢/٤٩٠) والمساعد (١/٥٨٤).

المسألة الثامنة عشرة

[في الحال إذا قلت: "ادخلوا الأول فالأول"]

ذهب أبو عمر إلى أنك إذا قلت: "ادخلوا الأول فالأول" فإنه يجوز فيه الرفع على البدل^(١).

قال أبو علي: إذا قلت: "(ادخلوا، فالوجه النصب، أراد: (منفردين) والرفع لا يجوز، قال: لأن الأمر لا يكون للمواجه وتذكره، محال أن تقول: (ادخل زيد) أو (ادخل الرجل) فلما كان هذا غير جائز لم يجز".

ثم قال: الوجه عند الجرمي أنه أراد: "(ليدخل الرجل) فجعل (ادخلوا) دلالة على (يدخل) واستعمله على المعنى"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعراب "الأول" إذا قلت: "ادخلوا الأول فالأول"، على مذهبين:

أحدهما: مذهب عيسى بن عمر، ومن وافقه

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر أنه كان يقول: "ادخلوا الأول فالأول" برفع "الأول" على البدل من الواو؛ لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى^(٣)، ووافقه الجرمي^(٤)، وكذا المبرد حيث

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٨.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: الكتاب (٣٩٨/١)، المقتضب (٢٧٢/٣)، شرح الكتاب للسيباني (٢٨٨/٢)، التعليقة على الكتاب (٢١٣/١).

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٨.

قال: "ولا أراه إِلَّا جائزًا على المعنى؛ لأنَّ قولك: (ادخل) إنما هو: (لِتَدْخُلْ) في المعنى"^(١).
وأيضًا الرضي فقد أجاز في أحد قوليه إتباعه ما قبله على البدل^(٢).

موقف النحاة:

لم يرتض هذا المذهب أكثر النحاة كسيبويه الذي لم يُجْز في "الأوّل" غير النَّصْبِ^(٣)—
وسياقي بيان قوله في موضعه إن شاء الله تعالى - ، وعِلَّة ذلك أنَّ "لفظ الأمر للمواجه، لا
يجوز أن يُعرى من ضمير، وإذا أُبدل الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه، ألا ترى أنه لا يجوز:
ادخلا الزيدان، ولا ادخلوا غلمان زيد، فتبدل من ضمير الاثنين والجماعة المخاطبين لأننا لا
نقول: ادخل غلمان زيد، فإذا أُبدلنا فقد أبطلت الواو"^(٤).

وقال المبرّد: "فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع؛ لأنَّ البدل لا يكون من
المخاطب؛ لأنَّك لو قدّرتَه بحذف الضمير لم يجز"^(٥).

وقال الفارسي: لم يجز كونه بدلًا؛ "لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز أن يرتفع به
الاسم الظاهر"^(٦).

وخرّج أبو حيان الرفع بأنه ليس على كونه بدلًا، بل على إضمار فعل دلّ عليه الأول
والتقدير: ليدخل الأول فالأوّل^(٧).

(١) ينظر: المقتضب (٢٧٢/٣)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢١٣/١).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢١/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٩٨/١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨٨/٢).

(٥) ينظر: المقتضب (٢٧٢/٣).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢١٣/١).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٥/٣).

ثانيهما: مذهب سيويه ومن وافقه

قال سيويه في (باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام): "فإن قلت: ادخلوا، فأمرت بالنصب الوجه، ولا يكون بدلًا؛ لأنك لو قلت ادخل الأول فالأول أو رجل رجل، لم يجز، ولا يكون صفة؛ لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به"^(١).

قال أبو سعيد السيرافي في شرح هذا القول: "حق الصفة أن تكون تحلية في الموصوف في حال الإخبار عنه إذا كان معرفة كقولك: العاقل والأحمق، فإذا قيل: ليدخل العاقل، فالعاقل معروف في وقت الأمر، ولا يجوز أن تقول: ليدخل الأول إلا أن يكون اسمًا لواحد قد استحقه، هذا هو القياس.

وقد اتسعوا في مثل هذا فأمرؤا بالفعل الذي يستحق فاعله به صفة ما، وأوقعوا تلك الصفة عليه قبل وقوعه منه على معنى ما تكون فيه فيقولون: ليدخل الأول، ومعناه: ليدخل رجل من القوم إذا دخل صار الأول فهذا المفروض فيه، فسموه بالأول قبل استحقاقه على هذا المعنى، ومن أجل هذا المعنى جاز أن تجعل (الأول فالأول) حالًا، لأنه ليس بصفة مستقرة كالعامل^(٢) وأنها نصبت أولًا في ترتيب الفعل إذا سبق فيه فأشبهه النكرات"^(٣)، وكذا قال الأعلام^(٤)، وقد اقتفى هذي سيويه أكثر النحويين. فالنصب على الحال في هذا المثال هو

(١) ينظر: الكتاب (٣٩٨/١).

(٢) الصواب "العاقل".

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨٧/٢).

(٤) ينظر: النكت (٤١٧/١، ٤١٨).

منهجهم، ولا سبيل للرفع عند أكثرهم، كأبي علي الفارسي^(١)، وابن مالك والتقدير عنده: ادخلوا مرتبين^(٢)، وكذا ابن هشام^(٣).

والتقدير عند الشاطبي: "ادخلوا مُرتَّبَيْنَ واحدًا فواحدًا"^(٤)، وكذا قال الأزهري^(٥)، وغيرهم كثير.

وقد أشار محمد محي الدين عبد الحميد إلى أن النحاة في تأويلهم لقولهم: "ادخلوا الأوّل فالأوّل" مختلفون، ولا شك أن تأويل من قال بأنه مؤول بالنكرة أي ادخلوا مُرتَّبَيْنَ أقرب مسلكًا للدلالة على المعنى الذي يريده المتكلم بهذا الكلام^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان معارضًا لما ذهب إليه الجرمي من أن "الأوّل" في قولهم: "ادخلوا الأوّل فالأوّل" يجوز رفعه على البدل، وخرج قوله بالحمل على المعنى. والأحسن الأخذ برأي سيوييه، والفارسي، ومن وافقهما من أن "الأوّل" وصف مُعرّف بالألف واللام وقع حالًا ولا يكون بدلًا، والألف واللام هاهنا زائدة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٣).

(٣) ينظر: أوضح المسالك (٢/٣٠٣).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٤٣٤).

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/٥٧٩).

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهري، المصري، الشافعي. له من التصانيف: "المقدمة الأزهرية في علم العربية"، و"الألغاز النحوية"، و"التوضيح وهو شرح لأوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك"، وغيرها. توفي سنة خمس وتسعمائة. ينظر: معجم المؤلفين (١/٦٦٨).

(٦) ينظر: غُدَّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٣٠٣).

المسألة التاسعة عشرة

[في وَحْدَه]

قال أبو عمر: "وَ (وَحْدَه) منصوب إلا في ثلاثة مواضع: نَسِجٌ وَحْدَه^(١)، وَجُحَيْشٌ وَحْدَه^(٢)، وَ عُيَيْرٌ وَحْدَه^(٣)، وحكى أن بعضهم يقول: جُحَيْشٌ وَحْدِهِمْ.

وفُسر (جُحَيْشٌ) و (عُيَيْرٌ) بأنهما اللذان يَسْتَبْدَان بالأمر، ولا يكون عندهما غَنَاءٌ^(٤).

قال أبو علي: "إنما نصبوا (وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد: أفردته إفرادًا ولم يقصد إلى الأفراد فلذلك نصب، إذ لم يستعمل إلا كذلك وقصدت به إليه.

فإذا أضفته وقلت: نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده جررت؛ لأن هذا ليس بموضع المصدر، وإنما أردت: عيير نفسه وجحيش نفسه ولم ترد به جحيش وعيير؛ فلذلك أضفته.

ولم يثن ويجمع؛ لأنه في موضع المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع؛ فلذلك لم يثن ولم يجمع، وإنما لم يثن المصدر ولم يجمع لأنه اسم يؤدي غرضاً من الجنس، فإذا كان عبارة عن

(١) هذا القول من أمثال العرب، يقال في مدح الرجل، وأصله أَنَّ الثوبَ إذا كان رفيعاً فلا ينسج على منواله معه غيره، فكأنه قال: نسيج إفراده. ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، اللسان (٢٤٢/١٤) مادة "نسج".

(٢) هذا القول من أمثال العرب، فـ"جُحَيْشٌ" تصغير جحش وهو: ولد الحمار وهذا يقال في ذم الرجل، "وهو الذي ينفرد فيما يخصه بفعله ولا يُخالط أحداً في رأي ولا معونة...." ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢).

(٣) هذا القول من أمثال العرب، فـ"عُيَيْرٌ" تصغير "عَيْرٌ" وهو الحمار وهذا يقال في ذم الرجل الذي لا يُخالط أحداً في رأي. ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، مجمع الأمثال للميداني (١٣/٢).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٤٢٩/١).

الجنس لم يجوز أن تثنيه أو تجمععه؛ لأنه يستغرق به جميع ما تريد أن تذكره، فاستغنيت عن ذلك^(١).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن (وَحْدَهُ) منصوب أبدًا إلا في مواضع متعددة - سيأتي بيانها في موضعها إن شاء الله تعالى - ، لكنهم اختلفوا فيه أهو منتصب على الحال، أم على الظرف، أم بمضمر، أم لا فعل له؟ على مذاهب:

أولها: مذهب الخليل وسيبويه

ذهب الخليل "إلى أَنَّهُ اسْمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال"^(٢)، وكذا سيبويه^(٣)، حيث قال في (باب ما يجعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي يليه): "وذلك قولك: مررتُ به وَحْدَهُ، ومررتُ بهم وَحْدَهُمْ، ومررتُ برجل وَحْدَهُ"^(٤). ثم قال: "وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثَّلَ نَصَبَ وَحْدَهُ وخمستهم، أَنَّهُ كقولك: أفردتهم إفرادًا، فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام"^(٥).

وقد أشار تقي الدين السبكي^(٦) في رسالة اسمها [الرُّفْدَةُ في معنى وحده] إلى أن "وحده" منصوب على الحال عند جمهور النحويين، لكن اختلف هؤلاء إذا قلت: "رأيت زيدًا

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢، ٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٦/٣)، الأشباه والنظائر (١٧٢/٧)، الجمع (٢٠/٤).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٦٦/٣)، شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار

(٢/٧٧٤) [رسالة دكتوراه]، الأشباه والنظائر (١٧٢/٧)، الجمع (٢٠/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٧٣/١).

(٥) ينظر السابق (٣٧٤/١).

(٦) هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، تقي الدين، شيخ الإسلام، وأوحد المجتهدين. صنف نحو مائة وخمسين كتابًا، منها "تفسير القرآن"، و"شرح المنهاج" في الفقه، وغيرها. توفي سنة خمس وخمسين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٧٦/٢، ١٧٧).

وحده، فالأكثر يقدرون في حال إيجادي له بالرؤية، ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل^(١)، ومنهم الخليل^(٢)، وسيبويه^(٣).

ثم قال تقي الدين: "المبرّد يقدره في حال أنه مُفَرَّدُ بالرؤية، ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول"^(٤).

"ومنع أبو بكر بن طلحة^(٥) من كونه حالاً من الفاعل^(٦)، وقال: إنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي"^(٧).

ورجح ابن عصفور مذهب سيبويه وذلك؛ "لأنّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول"^(٨).

ثانيها: مذهب يونس وهشام

ذهب يونس في أحد قوليهِ إلى أن "مررتُ به وَخَدَهُ"، معناه على حيالهِ في موضع الظرف، وإذا كان الظرفُ صفةً أو حالاً قُدِّرَ فيه (مُسْتَقَرٌّ) ناصِبٌ للظرف، ومستقرُّ هو

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (١٧٢/٧).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٦/٣).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٢/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٦٦/٣)، شرح الأشموني على الألفية (٨/٢).

(٤) ينظر: قول المبرّد في الأشباه والنظائر (١٧٢/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (١٦٢/٢)، ارتشاف الضرب

(١٥٦٦/٣)، شرح الأشموني على الألفية (٨/٢).

(٥) هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي. المعروف بابن طلحة. قال ابن الزبير عنه: "كان إماماً

في صناعة العربية، نظاراً عارفاً بعلم الكلام وغير ذلك". توفي سنة ثمان عشرة وستمائة بإشبيلية. ينظر: بغية الوعاة

(١٢١/١).

(٦) ينظر قول ابن طلحة في الأشباه والنظائر (١٧٢/٧)، ارتشاف الضرب (١٥٦٦/٣)، شرح الأشموني على الألفية

(٨/٢).

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر (١٧٢/٧).

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٣/٢).

الأول^(١)، فهو بمنزلة عنده^(٢)، وذهب إلى هذا هشام بن معاوية في أحد قوليه^(٣).

وحكي من كلام العرب: "جلسنا على وحدثنا"^(٤).

وأجاز يونس قولاً آخر وهو أن "وحدثه" إذا قلت: "مررتُ به وحدثه" فهو عنده بمنزلة متوحدًا ومنفردًا ويجعل المروء به^(٥).

ولهشام بن معاوية قول آخر وهو: أن يكون وحده منصوبًا بفعل مضمر وذلك في نحو "زُيد وحده"^(٦).

وأما قول يونس في أن "وحدثه" منتصب انتصاب الظروف، فهو بمنزلة "عنده" لم يرتضه النحاة، ونذكر منهم ابن عصفور الذي بين فساد ما ذهب إليه، موضحاً علّة ذلك بأنّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس^(٧).

وكذا أبو عبد الله الفخّار^(٨) الذي بين ضعف ما ذهب إليه يونس؛ لبعد معنى الظرفية فيه^(٩)، وغيرهما.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٦٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، الكتاب (٣٧٨/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٧٧/١)، (٣٧٨).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٧/٣)، الهمع (٢٠/٤)، الأشباه والنظائر (١٧٣/٧).

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر (١٧٣/٧).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٦٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٧/٣)، الأشباه والنظائر (١٧٤/٧).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٩/٢).

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، المعروف بابن الفخّار. "كان فاضلاً تقيّاً متعبداً، عاكفاً على العلم، ملازماً للتدريس، إمام الأئمة من غير مدافع مبرزاً أمام أعلام البصريين من النحاة". توفي سنة أربع وخمسين وسبع مائة.

ينظر: بغية الوعاة (١٧٤/١)، (١٧٥).

(٩) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخّار (٧٧٥/٢) [رسالة دكتوراه].

ثالثها: مذهب الزجاجي والفارسي

ذهب الزجاجي إلى أن "وحده" منصوبٌ أبدًا على المصدر، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، ولكن يُثَنَّى المضمَر المتصل به ويُجْمَع ويُؤَنَّث ويُذَكَّر^(١).

وكذا الفارسي حيث قال: "إنما نصبوا (وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد: أفردته إفرادًا ولم يقصد إلى الأفراد فلذلك نصب...."، وإنما أراد "أن يجعل المرور خالصا له فيكون في تقدير المصدر"^(٢).

وذهب أبو الفتح^(٣)، وابن يعيش^(٤) إلى أنه مصدر أوحده، جاء على حذف الزوائد، فهو على هذا القول مصدر في موضع الحال.

وردَّ ابن عصفور هذا المذهب موضحًا فسادَه، مبيِّنًا علَّةَ عدم اعتبار "وَحْدَهُ" مصدر، ولا بكونه على حذف حروف الزيادة ؛ لأنه لو كان مصدرًا لتصرف فكان يكون فاعلاً ومفعولاً وهو لا يتصرف^(٥).

رابعها: مذهب الكوفيين

ذهبوا إلى "أن انتصاب (وحده) على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو ، في المعنى، ضدّ (معًا) في قولك: جاءوا معًا"^(٦).

فعلى هذا فإن "وحده" منصوبٌ أبدًا إلا في مواضع معينة، فإنه يضاف إليه فيُخَفَّضُ.

(١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢ مع هامش رقم (٧).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٦٩٦/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٢).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٠/٢).

وقد ذكر الخليل أن نصب "وَحْدَه" أولى في مواضع أربعة، "إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَضَافَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: هُوَ نَسِيجٌ وَحْدِهِ، وَهِيَ نَسِيجَةٌ وَحْدِهَا، وَهِنَّ نَسَائِجٌ وَحْدِهِنَّ؛ وَهُوَ الرَّجُلُ الْمَصِيبُ الرَّأْيَ. وَكَذَلِكَ قَرِيعٌ وَحْدِهِ...، وَهُوَ الَّذِي لَا يَقَارِعُهُ فِي الْفَضْلِ أَحَدٌ"^(١).

وحكى في موضع آخر: "يَخْفِضُونَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِمْ: جُحَيْشٌ وَحْدِهِ، وَغُيَيْرٌ وَحْدِهِ، بِالْكَسْرِ"^(٢).

وذكر الجرمي^(٣)، وكذا المبرد^(٤)، والزجاجي^(٥)، والسيرافي^(٦)، والفارسي^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وأبو عبد الله الفخار^(٩)، وغيرهم ثلاثة مواضع يخفضون فيها "وحده" وهي قولهم: "نَسِيجٌ وَحْدِهِ" و "جُحَيْشٌ وَحْدِهِ" و "غُيَيْرٌ وَحْدِهِ".

وحكى الجرمي أيضًا أن بعضهم يقول: "جُحَيْشٌ وَحْدِهِمْ"^(١٠)، بينما الرضي ذكر ستة مواضع جاء فيها "وَحْدَه" مجرورًا وهي: "قَرِيعٌ وَحْدِهِ"، و "نَسِيجٌ وَحْدِهِ"، و يقال: "فلان جُحَيْشٌ وَحْدِهِ، وَغُيَيْرٌ وَحْدِهِ، وَرُجَيْلٌ وَحْدِهِ"، وقيل: "جاءَ عَلَى وَحْدِهِ"^(١١).

(١) ينظر: كتاب العين (٤/٣٥٠، ٣٥١).

(٢) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي، ص ١٤٠.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٩).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/٢٤٢).

(٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٨٩.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٦٥).

(٧) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٩).

(٩) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢/٧٧٥) [رسالة دكتوراه].

(١٠) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٩).

(١١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٢٠).

بعد مناقشة المسألة، وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن "وَحْدَه" منصوبٌ إلّا في ثلاثة مواضع وهي "نَسِيحُ وَحْدِهِ"، و"عَيَّيْرُ وَحْدِهِ"، و"جَحْيَشُ وَحْدِهِ" فإنه يضاف إليه فيخفّض. والأحسن الأخذ بهذا الرأي ولم يتضح لي وجه إعراب (وحده) إذا كان منصوباً عند الجرمي.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة العشرون

[في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في قولهم: "قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"^(١)]

قال أبو عمر في (الفرخ): "قَوْلُهُ (قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ) يرفع وينصب مثل خَمْسَتِهِمْ وثَلَاثَتِهِمْ، قال: وَكِلَاهُمَا جَيِّدَانِ كَثِيرَانِ"^(٢).

قال الفارسي: "وأما أتوا خمستهم ومررت بهم ستتهم إلى العشرة، فمن نصب قصد إلى أنهم أتوا هم لا غير، فوجهه إلى وجه من التخصيص. أي: مررت بهم لا بغيرهم، ومن جره جعله بمنزلة كلهم ولا يكون فيه تخصيص لهم من غيرهم.

وكذلك مررت بهم قَضَّهُمْ بقضيضهم تريد: بعضا على بعض وإذا نصبته خصصته كتخصيص الأول"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في قولهم: "قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ" على مذاهب:

أولها: مذهب يونس

زعم يونس أن (قَضَّهُمْ) و(خَمْسَتَهُمْ) صفات في الأصل^(٤)، كقولك: جميعاً

(١) ورد هذا القول في أمثال العرب "جاء القَوْمُ قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ" أي: كلهم. ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/١٦١).
القض: الحصى الكبار، والقضيض: الحصى الصغار. وقولهم: "جاءوا قَضَّهُمْ بقضيضهم" أي يجمعهم الكبير والصغير.
ينظر: اللسان (١٢/١٢٩) مادة "قَضَّض".

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٧، ٤٢٨).

(٣) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٣، ٤.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل (٩/٤٣، ٣٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٦٩، ١٥٦٨)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢٢٦٣).

وعامة^(١)، فتكون حالاً بنفسها والإضافة غير محضة^(٢).

قال أبو حيان: "و رُدُّ بأنه لا يكون صفة إلا نكرة"^(٣).

ثم قال في بيت الشماخ^(٤) [من الطويل]:

أَتَتْنِي تَمِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبِقَاعِ سِبَاهَا

"فهو من الانْقِضاض، أي: أَتَوْنِي انْقِضَاضَهُمْ، أي: مُنْقَضِّين، وهو كالجَمَاءِ في أنه مأخوذ من الانْقِضاض لا مشتق للصفة، وهو بمنزلة جُهْدِي في أنه للفاعل"^(٥).

ثانيها: حكى سيبويه^(٦) والسيراfi^(٧) وابن يعيش^(٨) عن العرب أنها تستعمل (قَضَّهُمْ) على وجهين:

أحدهما: منهم من ينصبه على الحال، على أنه اسم واقع موقع المصدر، وهذا المصدر واقع موقع الحال: أي "مررتُ بهم انْقِضَاضًا"، كقولك: "مررت به وَخْدَةً".

(١) ينظر: الكتاب (٣٧٧/١)، الأصول في النحو (١٥٧/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٩/٣)، التذيل والتكميل (٤٣/٩)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢٦٣/٥).

(٣) ينظر: التذيل والتكميل (٣٩/٩)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢٦٣/٥).

(٤) البيت للشَّماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه، ص ٢٩٠، الكتاب (٣٧٤/١)، الأصول في النحو (١٥٧/١)، شرح

الكتاب للسيراfi (٢٦١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، التذيل والتكميل (٤٢/٩)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢٦١/٥)، اللسان (١٢٩/١٢) مادة "قَضَضَ"، وفي النكت (٤٠٠/١)، قال الأعلام: "هذا البيت منسوب في النسخ إلى الشماخ وهو لأخيه مُرَزَّد". والرواية في الديوان "وجاءَتْ سُلَيْمٌ". وجاء في بعض المصادر برواية "أَتَتْنِي سُلَيْمٌ".

(٥) ينظر: التذيل والتكميل (٤٢/٩)، ارتشاف الضرب (١٥٦٩/٣).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٧٤/١، ٣٧٥)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (١٥٦٩/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش

(٢٢٦٤/٥، ٢٢٦٥).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٦١/٢).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/٢).

ثانيهما: ومنهم من يجعله بمنزلة كلهم، فيجريه على وجوه الإتياع لما قبله، من الرفع والنصب والجر.

ثم قال سيبويه بعد إنشاد بيت الشماخ^(١) [من الطويل]:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا

"كأنه قال: انقضاضهم، أي انقضاضاً، ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفراداً تمثيلاً لأنَّه إذا قال: قَضَّهم فهو مشتقُّ من معنى الانقضاض؛ لأنَّه كأنه يقول: انقضَّ آخرهم على أولهم"^(٢).

ومثله ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة فالحجازيون ينصبونه على الحال، "وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأول: إن كان جرّاً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً"^(٣).

ونقل الفارسي عن الجرمي بأنه يرفع وينصب "قَضَّهم" مثل ثلاثتهم وخمستهم^(٤)، "يعني على أنه بدل من المرفوع قبله إن كان رفعاً وفي حالة النصب يكون من المصادر الموضوعة موضع الأحوال"^(٥).

وقد اقتفى ابن عقيل هُدي سيبويه فيما نقله عن العرب من إعرابهم قَضَّهم بالرفع والنصب: الرفع على التوكيد، والنصب على الحال^(٦).

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الكتاب (٣٧٤/١، ٣٧٥)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢٦٥/٥).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٧٣/١، ٣٧٤).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٤٢٧/١، ٤٢٨).

(٥) ينظر: هامش المسائل البصريات (٤٢٨/١).

(٦) ينظر: المساعد (١٣/٢).

ثالثها: مذهب سيويه والمبرد

نقل الميداني^(١) عن سيويه أنه قال: "ويجوز قَضُّهُمْ بالنصب على المصدر"^(٢).

وذهب المبرد أيضاً إلى النصب على المصدرية بتقدير فعل من لفظ قَضُّهُمْ وخَمْسَتُهُمْ^(٣).

قال أبو حيان في (قَضُّهُمْ): "وَحُكِّي لَهُ فِعْلٌ قَالُوا: قَضَضْتُ عَلَيْهِمُ الْخَيْلَ إِذَا جَمَعَتْهَا عَلَيْهِمْ"^(٤).

وقد عقب أبو حيان على ما قاله المبرد من تقدير فعل من لفظ خَمْسَتُهُمْ، فتقول: "مررتُ بالقوم فَخَمَسْتُهُمْ" فقال: "وهذا تكلف لم يُنطق به"^(٥).

رابعها: في "خمسَهم" مذهب آخر، فقد ذهب جماعة إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، كما قال يونس — كما أسلفت — في "مررت بزيد وحده"^(٦).

وقال أبو حيان: "والدليل على صحة هذا المذهب ما روى الكسائي أن العرب تقول: القومُ خَمَسْتُهُمْ وخَمْسَتُهُمْ، وكذلك عَشَرْتُهُمْ وعَشْرَتُهُمْ، فمن رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصب نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل على أنه ليس بحال؛ لأن قولك زيدٌ جالساً لا يجوز"^(٧).

(١) هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالميداني. قرأ على أبي الحسن الواحدي. له من التصانيف: "الأمثال"، و "الهادي"، وغير ذلك. توفي سنة ثمان عشرة وخمسمائة. ينظر: البلغة، ص ٨٢.

(٢) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/١٦١).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/٢٣٩، ٢٤٠)، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٣/١٥٦٩، ١٥٦٨)، التذييل والتكميل (٣٩/٤٣، ٤٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٥٦٩)، التذييل والتكميل (٩/٤٢).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٩/٣٩)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢٢٦٣).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٩/٣٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٦٨)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢٢٦٣).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٩/٣٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٦٨).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما نقله عنه من رفع ونصب "قَضَّهم" فهو مثل: "خَمَسَتْهم وثَلَاثَتْهم" ولعل الأخذ بهذا الرأي أولى. هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الحادية والعشرون

[في الفصل بين أفعال التفضيل و (من)]

أنشد أبو زيد^(١):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ: يَا لَا

قال أبو عمر: كان أبو الحسن يزعم أن قوله: "فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ" لا يجوز في الكلام؛ لأنَّ "مِنْكُمْ" من صلة "خَيْر" ^(٢).

قال الفارسي: "والقول في ذلك: أُنْكَ إِذَا قَدَّرْتَ (نَحْنُ) ابتداءً و (خَيْرٌ) خبره لم يجز في الكلام ذلك؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بالأجنبيّ منهما، وإنْ قَدَّرْتَ ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلت (نَحْنُ) مرتفعاً به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعل في هذا كالاتداء، لأنَّ الفاعل بمنزلة جُزء من الفعل؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ) إذا رفع (الكحل) ب (أحسن) ولو رفع فقال (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) فرفع (الكحل) بالابتداء لم يجز الفصل بينهما بالابتداء كما أجاز الفصل بينهما بالفاعل.

وقد يمكن أن تكون (نَحْنُ) التي بعد (خير) تأكيداً للضمير الذي في (خير)، وأن يكون

(١) البيت لزهير بن مسعود الضبي كما في النوادر، ص ١٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٥٩٥)، وخزانة الأدب (٦/٢، ١٣). ونسبه أبو بكر بن الأنباري في الزاهر (١/٢٣٦)، والشاطبي في المقاصد الشافية (١/٦٠٣) إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع، وكذا في اللسان (١٣/٢٥٨) مادة "لوم". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص ٣٠٢، ٣١٩، المسائل البغداديات، ص ٤١٥، والخصائص (١/٢٢٧)، (٢/٥٥٤)، (٣/٧٨٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٤)، (٢٦٥)، (٣/٢٦٩)، شرح الكافية للرضي (١/٣١٠)، التذيل والتكميل (٣/٢٧٤)، المساعد (١/٢٠٧)، شرح ابن عقيل (١/١٥٤)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢/٨٦٤)، الهمع (٣/٧٤). وقال أبو زيد في (النوادر)، ص ١٨٥ البيت لـ "زُهَيْرُ بْنُ مَسْعُودٍ الضَّبِّيُّ أَوْ سُؤَيْدٌ".

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٠٢.

(خير) خبراً لمبتدأ محذوف هو (نحن)، فلا يكون حينئذ أيضاً فصلاً بأجنبي^(١).

دراسة المسألة:

يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر قياساً بشروط وضعها النحاة:

١- أن يكون الظاهر مفضلاً على نفسه باعتبار كونه في محلين مختلفين.

٢- أن يكون قبل الظاهر ضمير يعود على موصوف بأفعل، وبعده ضمير المرفوع.

٣- أن يتقدم الجملة نفي^(٢).

٤- أن يكون مرفوعه أجنبياً^(٣).

نحو: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين يزيد" ففي هذا المثال، وأشباهه يرفع الظاهر عند جميع العرب^(٤)، "وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله"^(٥) ثم قال الرضي: "وليس ذلك بمشهور"^(٦).

وقد ورد رفع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، ومما ورد منه قول الشاعر^(٧) [من الوافر]:

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٠٢، ٣٠٣، المسائل البغداديات، ص ٤١٥، ٤١٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٣٣٥/٥)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/٢، ٣٩٤)، أوضح المسالك (٢٩٧/٣)،

٢٩٨، شرح التصريح على التوضيح (١٠٤/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣١١/٢).

(٣) ينظر: أوضح المسالك (٢٩٨/٣)، شرح التصريح على التوضيح (١٠٤/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣١١/٢).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٩٤٣/٣)، ارتشاف الضرب (٢٣٣٥/٥، ٢٣٣٦).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٦٤/٣).

(٦) ينظر السابق.

(٧) سبق تخرجه.

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثْبُوبُ قَالَ: يَا لَا

فهذا البيت فيه إشكال:

نقل أبو عمر عن أبي الحسن عدم إجازة الرفع في (خَيْر)؛ لأنه اسم تفضيل و (مِنْكُمْ) متمم لمعنى اسم التفضيل فهما ككلمة واحدة، حيث قال: كان أبو الحسن، يزعم أن قوله "فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ" لا يجوز في الكلام؛ لأن (مِنْكُمْ) من صلة (خَيْر)^(١).

قال الفارسي: "والقول في ذلك: إنك إذا قَدَّرْتَ (نَحْنُ) ابتداء و (خَيْرٌ) خبره لم يجز في الكلام ذلك؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بالأجنبيّ منهما. وإن قَدَّرْتَ ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلت (نَحْنُ) مرتفعاً به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعل في هذا كالا ابتداء؛ لأنّ الفاعل بمنزلة جزء من الفعل...."^(٢).

ثم قال: "وقد يمكن أن تكون (نَحْنُ) التي بعد (خير) تأكيداً للضمير الذي في (خير)، وأن يكون (خير) خبراً لمبتدأ محذوف هو (نَحْنُ)، فلا يكون حينئذ أيضاً فصلاً بأجنبي"^(٣)، وتبعه في هذا القول ابن خروف^(٤)، وأوله السيوطي أيضاً هذا التأويل^(٥).

وقال ابن مالك: "فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون (خير) خبراً مقدماً، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نَحْنُ) مرتفعاً بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه"^(٦).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٠٢.

(٢) ينظر السابق، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٣) ينظر السابق، ص ٣٠٣، وينظر أيضاً: مغني اللبيب، ص ٤٤٥، خزانة الأدب (٩/٢، ١٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص ٤٤٥، التذييل والتكميل (٣/٢٧٥)، المقاصد الشافية (١/٦٠٣).

(٥) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٥٩٦).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٥).

وقال ابن هشام: هذا البيت مشكل؛ "لأن قوله (نحن) إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعال في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجني بين أفعال ومن" (١).

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي موافق للجرمي فيما نقله عن أبي الحسن في توجيهه عدم إجازة الرفع في (خَيْرٍ)؛ لأنَّ (مِنْكُمْ) متمم لمعنى اسم التفضيل فهما ككلمة واحدة.

حيث فسّر أبو علي عدم إجازة ذلك فذكر أنه لا يجوز جعل (خَيْرٍ) خبراً مقدماً، و (نَحْنُ) مبتدأ؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله وهو (عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ) بفاصل.

ثم ذكر أنه يؤول إما على أن يكون (خَيْرٍ) مبتدأ، و (نَحْنُ) فاعل سد مسد الخبر، وإما أن يكون (خَيْرٍ) خبراً لمبتدأ محذوف و هو (نَحْنُ)، و (نَحْنُ) المذكورة تأكيد للضمير الذي في (خَيْرٍ)، والأخذ بهذا التأويل هو الأنسب.

فهذا البيت تخريجه مشكل؛ لأن النحاة وضعوا ضوابط يرفع فيها أفعال التفضيل الظاهر وهو ما يسمى بمسألة (الكحل)، وهنا رفع الظاهر في غير هذه المسألة، فأرى أنه ضرورة فلا يقاس عليه، فجمهور النحاة لو لم يرفعوه بالظاهر، ورفع على أن أفعال التفضيل مبتدأ خبره (نَحْنُ) أو العكس لأدى ذلك إلى الفصل بينهما بأجنبي وهذا لا يجوز؛ لأنهما ككلمة واحدة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: مغني اللبيب، ص ٤٤٥.

المسألة الثانية والعشرون

[في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي]

قال الجرمي في: " (هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ) تحمله على المعنى"^(١)، أي: نصب "دِرْهَمًا" بالحمل على المعنى.

وكذا الفارسي قال: وعندي أن الدرهم في قولهم: "هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ" محمولٌ على أعطى؛ "لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعل؛ فإنما جُعِلَ معطٍ بمنزلة أعطى"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب "دِرْهَمًا" في قولهم: "هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا" على مذهبين:

أحدهما: مذهب الجمهور

ذهب الجمهور إلى أنَّ "دِرْهَمًا" منصوبٌ بفعل مضمر يُفسَّرُه اسمُ الفاعل "مُعْطِي" والتقدير: "هذا مُعْطِي زَيْدٍ أَعْطَاهُ دِرْهَمًا أَمْسٍ"^(٣). وهذا رأي أكثر النحاة كالجرمي^(٤)، وابن السراج^(٥)، والفارسي^(٦)، وابن مالك^(٧)، وابن النازم^(٨)، وغيرهم كثير.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢).

(٢) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة (٣٦٣/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٤/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢)، شفاء العليل (٦٢٧/٢)، وعُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٣١/٣).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١٢٥/١)، وينظر أيضاً: المسائل البصريات (٥٤١/١).

(٦) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة (٣٦٣/٣)، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢)، وينظر أيضاً: المساعد (١٩٨/٢).

(٨) ينظر: شرح ابن النازم على الألفية، ص ٣٠٧.

ثانيهما: مذهب السيرافي ومن وافقه

وذهب السيرافي إلى خلاف ذلك، فقد جَوَز نصب "دِرْهَمًا" باسم الفاعل نفسه وإن كان في معنى الفعل الماضي^(١)، مُعلِّلاً جواز ذلك بأنه "اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام؛ ولأن ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه، - والارتباط إما بالإضافة وإما بنصبه إياه، - امتنعت بالإضافة لأن شيئًا واحدًا لا يضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه"^(٢).

وكذا الأعلام^(٣)، وابن أبي العافية^(٤)، وأبو جعفر بن مضاء^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وأبو علي الشلوين^(٧)، وقد اختار هذا المذهب أيضًا ابن عصفور مبيّنًا أنه هو الصحيح^(٨)، وغيرهم كثير.

واحتجّوا على صحة ما ذهبوا إليه بقولهم: "هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا أمْسٍ" ألا ترى أنه لو "كان الثاني ينتصب بإضمار فعل؛ لكنت في الأوّل مقتصرًا على مفعول واحد، وهو ما

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٠/٢)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢)، شرح ابن النازم على الألفية، ص ٣٠٧، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، وعُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٣١/٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، والمساعد (١٩٨/٢).

وهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، قال عنه ابن الزبير: "كان شيخًا فقيهاً، جليلاً أديباً بارع الأدب، عارفاً بالعربية واللغة، ذاكرًا لها...". توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٥٤، ١٥٥/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٤).

(٧) ينظر: التوطئة، ص ٢٦٢، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، والمساعد (١٩٨/٢).

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٥٢/١).

أضيف إليه اسمُ الفاعل، وذلك لا يجوز"^(١)، لامتناع الاختصار على أحد المفعولين في باب ظننت^(٢).

وقد رُدَّ ما ذهبوا إليه، حيث قال ابن مالك مُعقِّبًا على ما ذهب إليه السيرافي من أن اسم الفاعل اكتسب بالإضافة إلى الأوَّل شبهًا بمصحوب الألف واللام، بأن ما قاله ضعيف، وعُلِّلَ ذلك بأن "عمل ذي الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك، وأما الارتباط بزائد على المضاف إليه فيكفي فيه شعور الذهن به"^(٣).

أما قولهم: "هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا أمسٍ" فقد قال فيه ابن مالك: "فليس إلا حذف أول مفعولي ظن المدلول عليه بظان، وذلك شبهه بحذف ثاني مفعولي ظن المحذوف في: أزيدًا ظننته فاضلاً، وأما (ظان) فليست إضافته على نية العمل، فيطلب مفعولاً ثانيًا، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد، وكاستعماله غير مضاف نحو: (هذا ظان أمس زيدًا فاضلاً)، على نصب زيد وفاضل بظن مدلولاً عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه...."^(٤).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل الماضي في نحو قولهم: "هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ"، واقتضى بعد الإضافة مفعولاً؛ فإنه ينتصب بإضمار فعل دلَّ عليه اسم الفاعل المذكور، وهو مذهب الجمهور، وهو المذهب الصحيح في نظري؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل الماضي لا يعمل عمل الفعل.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٤)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق.

المسألة الثالثة والعشرون

[في لات]

إذا قلت: "لات حين مناص" ^(١).

وقول الشاعر ^(٢):

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

قال أبو عمر الجرمي: "لات: جعلت حرف جر" ^(٣).

قال أبو علي: "وفي هذا إشكال، وهو أن حرف الجر لا يتعلق بشيء في هذا البيت، وحروف الجر لا بد لها من أن تتعلق بشيء" ^(٤).

دراسة المسألة:

يمكنني دراسة هذه المسألة من ثلاثة جوانب:

أولاً: اختلاف النحاة في عمل (لات) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص/٣]، ففيه أربعة مذاهب وهي على النحو الآتي:

(١) ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: الآية ٣] قرأ الجمهور بفتح التاء ونصب النون في (ولات حين). وقرأ أبو السمال (ولات حين) بضم التاء ورفع النون. وقرأ عيسى بن عمر (ولات حين) بكسر التاء وجر النون خبر بعد (لات). ينظر: البحر المحيط (٣٦٧/٧).

(٢) البيت منسوب لأبي زُبَيْدٍ الطائي في ديوانه، ص ٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٢٠/٤)، إعراب القرآن للنحاس (٤٥٢/٣)، الكشف (٢٤١/٥)، الإنصاف (١٠٩/١)، تذكرة النحاة، ص ٧٣٤، والمقاصد النحوية للعيني (٤٨٦/١)، وبلا نسبة في معاني القرآن للقرطبي (٣٩٨/٢)، معاني القرآن للأخفش (٤٥٣/٢)، المسائل المنثورة، ص ١٠٦، الخصائص (٥٥٥/٢)، ارتشاف الضرب (١٢١٢/٣)، مغني اللبيب (٢٥٥/١)، (٦٨١/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٢٧٠/١).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٠٦، ١٠٧.

(٤) ينظر السابق، ص ١٠٧.

أولها: أنها تَعْمَلُ عَمَلُ لَيْسَ وهذا هو مذهب الجمهور^(١).

يقول سيوييه إمام النحاة: كما شُبِّهَتْ (لات) بـ (ليس) "في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون لات إلا مع الحين، تُضْمَرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنه مفعول به"^(٢).

ويُفهم من كلام سيوييه هذا أنك إذا قلت (لات حِينَ مناصٍ) أو (لات حِينَ فرار) فبعد "لات" اسم مرفوع بـ "لات" و "حين" خبر ذلك الاسم، وهو منصوب، وجعلت "لات" رافعة لذلك الاسم المحذوف، وناسبة للخبر، كما ترفع "ليس" الاسم وتنصب الخبر، وحملت "لات" على "ليس"؛ لاشتراكها في النفي، ولا تُظْهر بعد لات الاسم والخبر جميعاً^(٣).

ثانيها: أن لات حرف جر وهذا رأي الجرمي^(٤).

وقد وُجِّهَ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالخفض على وجهين:

أحدهما: "أنَّ (لات) بمعنى (غير) وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادوا حينًا غير حينٍ مناصٍ، ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو كانت بمعنى (لا) صفة لزم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ"^(٥).

الثاني: "أنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف"^(٦)، حيث قال الزمخشري: "نزل قطع المضاف إليه من مناصٍ؛ لأنَّ أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين؛ لاتحاد المضاف

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغني اللبيب (٢٥٤/١)، الجمع (١٢٢/٢)، خزانة الأدب (١٧٤/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/١، ٣٢٥).

(٤) ينظر: المسائل المثورة، ص ١٠٧.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل (٢٩٥/٤).

(٦) ينظر: التذيل والتكميل (٢٩٥/٤).

والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن^(١).

قال أبو حيان: ما علل به الزمخشري بعيد جداً^(٢).

ثالثها: أن لات لا تعمل شيئاً، قال الأخفش: " (لات) لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل في شيء رفعت أو نصبت^(٣).

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قال: إنها لا النافية للفعل وزيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب كما في الآية وبعدها فعل مقدر عامل فيه أي ولا ترى حين مناص^(٤).

رابعها: أنها تَعْمَلُ نصباً عمل لا التي للنفي العام وهو عمل إن^(٥)، وقد زيدت عليها التاء فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم^(٦). وهذا قول آخر للأخفش^(٧) والكوفيين^(٨).

*** **

(١) ينظر: الكشف (٢٤٢/٥)، وينظر أيضاً: مغني اللبيب (٢٥٥/١)، التذيل والتكميل (٢٩٥/٤).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٢٩٥/٤).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٧/١)، ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغني اللبيب (٢٥٤/١).

(٤) ينظر: روح المعاني (٢١٨/٢٣).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغني اللبيب (٢٥٤/١)، خزانة الأدب (١٧٣/٤).

(٦) ينظر: روح المعاني (٢١٨/٢٣).

(٧) ينظر: مغني اللبيب (٢٥٤/١)، ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، خزانة الأدب (١٧٣/٤).

(٨) ينظر: خزانة الأدب (١٧٣/٤).

ثانيًا: اختلاف النحاة في معمول (لات) على مذهبين:

فالأول: يُظهر كلام سيويه أن (لات) مختصة بالحين وذلك في قوله: "ولا يجاوزُ بها هذا الحين رفعت أو نصبت" ^(١).

وهذا يعني أن "(لات) لا تستعمل إلا مع (الحين)، أظهرت الحين بعدها مرفوعا أو منصوبا، وهي العاملة" ^(٢).

وهناك خلاف في النقل عن الفراء ففي شرح الرضي يرى أن لات "تكون مع الأوقات كلها" ^(٣).

بينما أورد أبو حيان خلاف ذلك حيث قال: "فَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالْحَيْنِ" ^(٤).

وبين ابن هشام في (مغني اللبيب) ^(٥) بأنه "قرئ (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ) بخفض الحين، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفًا جازًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن مذ ومنذ كذلك".

وأشار البغدادي في (الخزانة) ^(٦) أن الفراء "لم يقيّد معمول لات بشيء، سواء كانت جارة أو عاملة عمل ليس".

أما الثاني: فقد ذهب الفارسي إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه ^(٧)، وقال به جماعة من النحاة ومنهم ابن مالك ^(٨).

(١) ينظر: الكتاب (٥٨/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٦/١، ٣٢٧).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٩٦/٢).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، وينظر أيضًا: مغني اللبيب (٢٥٤/١).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٢٥٥/١)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٨٣/٤).

(٦) ينظر: خزانة الأدب (١٨٧/٤).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغني اللبيب (٢٥٤/١).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١).

قال الفارسي: "إذا قلت: (لات حين مناص) فنصبت التقدير: ([لات] الحين حين مناص) والرفع إذا قلت: (لات حين مناص) مرتفعة بالابتداء، والخبر مضمرة وتقديره: (لنا) ودخلت (لات) للنفي"^(١).

ومثال إعمالها في مرادف الحين قوله^(٢) [من الكامل]:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَ لَا تَ سَاعَةً مَنَدَمَ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمُ

الشاهد في قوله: (وَلَا تَ سَاعَةً مَنَدَمَ)

حيث عملت (لات) فيما رادف لفظ الحين من أسماء الزمان وهو الساعة، فعلم أنها تعمل في الحين وما رادفه وهو المذهب الصحيح^(٣).

وفيه شاهد آخر: حيث زادت التاء بعد (لات) التي بمعنى ليس، والجملة حال، والمعنى (ندموا وقت لا ينفعهم الندم)^(٤).

*** ** **

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٠٦.

(٢) البيت لمحمد بن عيسى التميمي. وقيل: مهمل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية للعيني (١/٤٨٠)، أو لرجل من طيء في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦١)، خزنة الأدب (٤/١٧٥)، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب (٣/١٢١١)، شرح ابن عقيل (١/٢٤٨)، المجمع (٢/١٢٢)، شرح الأشموني على الألفية (١/٢٦٩)، خزنة الأدب (٤/١٨٧).

(٣) ينظر: منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل (١/٢٤٩).

(٤) ينظر: المقاصد النحوية للعيني (١/٤٨١، ٤٨٠).

ثالثًا: تخریجات النحاة وتوجيهاتهم

قال الفراء أنشدني بعضهم^(١) [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

"فخفَضُ (أَوَانٍ) فَهَذَا خَفُضٌ"^(٢).

ف "لات" عند الفراء عاملة الجر، "وكلمة (أوان) مجرورة بالكسرة الظاهرة، وتنوينها تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة"^(٣).

وقد قال بهذا الرأي أيضًا غير الفراء الجرمي، نقل قوله الفارسي^(٤)، ويبدو أن الفارسي لم يرتضِ ذلك القول، حيث وقف منه موقفًا سلبيًا موضحًا رأيه في المسألة، قائلًا: إن حروف الجر لا بد أن تتعلق بشيء، وحرف الجر في هذا البيت لا يتعلق بشيء^(٥).

وقد أورد البغدادي في (الخزانة)^(٦) قولًا يعارض الفارسي فيما ذهب إليه حيث قال: إنَّ "لنا حروفَ جرٍّ لا تتعلَّقُ بشيء، منها لولا في نحو قوله: لولاي ولولاه، فليكن هذا منها".

وخرَّج الأخفش البيت على أنه جرٌّ "أوان" وحذف وأضمر الحين، وأضافه إلى

"أوانٍ؛ وذلك لأن "لات" لا تكون إلا مع الحين"^(٧).

(١) سبق تخریجه.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٩٨/٢).

(٣) ينظر: الانتصاف، من الانصاف (١٠٩/١).

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٠٧.

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: خزانة الأدب (١٨٧/٤).

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٤٥٤/٢).

وَنُقِلَ عن المبرّد أنه قال: "الوجه في هذا البيت وهو قوله: (ولات أوان) أوان: هاهنا مبنية؛ لأن (أوان) تضاف إلى المبتدأ والخبر، فكأنك حذفته منه المبتدأ والخبر، فنونت ليعلم أنك قد اقتطعت الإضافة"^(١).

وقد عقب على هذا القول ابن جني في (الخصائص)^(٢)، حيث قال: "وتأول أبو العباس قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلَحْنَا وَ لَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

(أي إبقاء) على أنه حذف المضاف إليه أوان، فعوّض التنوين منه، على حدّ قول الجماعة في تنوين إذ، وهذا ليس بالسهل، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ، فأما (أوان) فمعرب ويضاف إلى الواحد".

كما ذكر قوله في (سر الصناعة)^(٣) مبيناً عدم قبوله هذا القول، ذاكراً السبب الذي دعاه إلى عدم الرضى عنه حيث قال: ذهب أبو العباس "إلى أن كسرة أوانٍ ليست إعراباً ولا علماً للجر، ولا أن التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن (أوان) بمنزلة (إذ) في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة نحو قولك: جئتكَ أوانَ قام زيد، وأوانَ الحجاج أمير، أي: إذ ذاك كذاك، قال: فلما حُذف المضاف إليه (أوان) عوّض من المضاف إليه تنويناً. والنون عنده كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال إذ، فلما لقيها التنوين ساكناً كسرت النون لالتقاء الساكنين، كما كُسرت الذال من إذ لالتقاء الساكنين". فابن جني لم يرتضِ هذا القول، وعلّل ذلك بأن أواناً قد يُضاف إلى الآحاد، وغير ذلك.

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٠٧.

(٢) ينظر: الخصائص (٥٥٥/٢)، وينظر أيضاً: خزنة الأدب (١٨٥/٤).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (٥٠٩/٢، ٥١٠)، وينظر أيضاً: خزنة الأدب (١٨٥/٤، ١٨٦).

وأشار ابن يعيش إلى أن قول المبرد ضعيف؛ لأن "أوانًا" من أسماء الزمان تضاف تارة إلى الجملة، وتارة إلى المفرد، ويبيّن أن الذي دعاه إلى هذا القول أنه رآه مخفوضًا، وليس قبله ما يوجب خفضه، فتخيّله لذلك^(١).

وقال ابن هشام: أجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: أنه على إضمار من الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله^(٢):

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّتْ

فيمن رواه بحر رجل، والثاني: أن الأصل "و لا تَ أوانٌ صلح" ثم بنى "أوان" وذلك لقطعه عن الإضافة، فبناؤه إما على الكسر تشبيها له بِنَزَالِ وزنا، وإما على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين، والتنوين للضرورة^(٣).

وقد نقل قول الزمخشري وهو: إن التنوين للتعويض^(٤) كيومئذٍ، منتقداً لهذا القول قائلاً:

"ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه"^(٥).

وقد بيّن البغدادي رأيه في قول ابن هشام حينما قال: "وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما على إضمار من...."، حيث قال: "هذا الجواب فاسد؛ لأنّ تقدير من يقتضى أن لا

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥٦/٥، ١٥٧).

(٢) البيت لعمر بن قعّاس المرادي في خزانة الأدب (٥١، ٥٢/٣، ٥٣)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢١٤/١، ٢١٥) وفيه لعمر بن قنعاس. وبلا نسبة في الكتاب (٣٠٨/٢)، المسائل المثورة، ص ١٠٥، شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٣١٨/٣)، (١٧٥٨/٤)، ومغني اللبيب (٢٥٥/١).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٢٥٥/١).

(٤) ينظر: الكشف (٢٤٢/٥). نقل قوله ابن هشام في مغني اللبيب (٢٥٥/١).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٢٥٥/١).

يكون لها معمول، وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة. والجواب إنّما هو لبيان عملها^(١).

بعد عرض المسألة تبين لدي أنّ الفارسي كان معارضاً لقول الجرمي من أن (لآت) حرف جرّ، ويتضح ذلك في رده عليه حيث استشكل ما قاله.

كما يظهر لي أنّ الجرمي حينما قال هذا القول كان معتمداً على أمرين:

أحدهما: ورود قراءة قرآنية تؤيد ما ذكره، وهي قراءة عيسى بن عمر، وهو من نحاة البصرة، ومن الأئمة الذين يتقبل منهم، حيث بذل جهداً في التلقي والضبط. حيث قال سيبويه: إن "القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة السُّنَّة"^(٢).

ثانيهما: كونها لغة لقوم من العرب حيث كانوا ينفضون بها، كما ورد ذلك في قول أبي زيد الطائي، ولكنها قليلة^(٣).

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: خزانة الأدب (١٨٧/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (١٤٨/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥٧/٥).

المسألة الرابعة والعشرون

[وصف موصوفين مع اختلاف العامل، والعامل في الصفة]

قال أبو عمر الجرمي: "يجوز أن تتبع الموصوفين وإن اختلف العاملان قال: لأن الإعراب قد اتفق، والصفة تتبع الموصوف، وإنما كانت تتبعه من حيث كان، رفعًا أو نصبًا، ولا تعتبر بذلك العوامل؛ لأن العامل إنما هو عامل في الاسم، وإذا كان هذا هكذا جاز أن يتبعها الوصفان وإن اختلف العاملان؛ لأن الصفة إنما ارتفعت لأنها صفة"^(١).

قال الفارسي: "كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونه وصفًا، كما ذهب إليه أبو الحسن، وإذا كان كذلك فاختلاف العوامل غير مؤثر [في] اتحاد العامل"^(٢).

وقال في موضع آخر: "إذا اختلف العاملان في الاسمين لم يجز أن تجمع بين وصفيهما"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حكم الإتيان إذا لم يتحد العاملان في الجنس في نحو: "جاءني زيد وهذا عمرو المحسنان" و "رأيت زيدًا وإن في الدار عمرًا الجالسين"، ففيه مذهبان:

أحدهما: مذهب جمهور النحويين

ذهب الجمهور إلى منع الإتيان إذا لم يتحد العاملان في الجنس^(٤)، "إذا قلت: (جاءني زيد وهذا عمرو المحسنان) و (رأيت زيدًا وإن في الدار عمرًا الجالسين) فهذا لا يجوز عند

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤، ٥٥، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤، والمسائل البصريات (٢/٧٧٩).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨).

الخليل^(١)، قال سيبويه: "لأن العامل عند الخليل في هذا الاسم خلاف العامل في الاسم الآخر، والصفة هي مثل الموصوف، فمن حيث اختلف العاملان لم يجوز أن يجمع بين صفتيهما لأن العامل في المرفوعين بمنزلة الجر والرفع في اختلافهما، وإذا كان هذا هكذا فقد علم أن هذا لا يجوز"^(٢).

ووافقهما الفارسي في منع الجمع بين وصفيهما إن اختلف العاملان في الاسمين^(٣). وكذا ابن عصفور^(٤)، والأبدي^(٥)، والشاطبي^(٦)، وغيرهم.

ثانيهما: مذهب الأخفش، والجرمي، وغيرهما

جوز الأخفش "الإتباع إذا اتحد العمل، لا جنس العامل، وتقارب المعنى"^(٧).

وتابعه الجرمي فقد جوز الإتباع^(٨)، حيث قال: "يجوز أن تتبع الموصوفين وإن اختلف العاملان قال: لأن الإعراب قد اتفق، والصفة تتبع الموصوف، وإنما كانت تتبعه من حيث كان، رفعاً أو نصباً، ولا تعتبر بذلك العوامل، لأن العامل إنما هو عامل في الاسم. وإذا كان هذا هكذا جاز أن يتبعها الوصفان وإن اختلف العاملان؛ لأن الصفة إنما ارتفعت لأنها صفة"^(٩).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤.

(٢) ينظر السابق، وينظر أيضاً: الكتاب (٥٩/٢، ٦٠).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤، المسائل البصريات (٧٧٩/٢).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٣/١، ٢١٤).

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (٥١٩/١) [رسالة دكتوراه].

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥٨/٤، ٦٥٩).

(٧) ينظر: الجمع (١٨٠/٥).

(٨) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤، شرح الجزولية للأبدي (٥١٨/١) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور

(٢١١/١)، المقاصد الشافية (٦٥٨/٤).

(٩) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٥٤، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية (٦٥٨/٤).

قال الفارسي: "كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كوثها وصفاً، كما ذهب إليه أبو الحسن، وإذا كان كذلك فاختلاف العوامل غير مؤثر [في] اتحاد العامل"^(١).

و ردَّ هذا المذهب النحاة كابن عصفور^(٢)، والأبدي^(٣)، والشاطبي^(٤)، وسبب ذلك "أن النعت داخل في معنى المنعوت، ... فإذا قلت: قام زيدُ العاقلُ، فالعاقلُ فاعل في المعنى، كأنك قلت: قامَ العاقلُ، فإذا قلت: هذا زيدُ وقام عمروُ العاقلانِ، على الإتيان، لكان العاقلانِ خبراً من حيث هو نعت للخبر ومخبراً عنه من حيث أنه نعت للفاعل، والفاعل مخبر عنه، واسم واحد لا يكون خبراً مخبراً عنه في حال واحدة"^(٥).

"وتوهم الجرمي أن منع ذلك إنما هو من طريق أن عاملين لا يعملان في معمول واحد، وتقرر عنده أن العامل في النعت إنما هو التبع كما نذهب نحن إليه، فأجاز الإتيان وإنما الامتناع عندنا لما ذكرت"^(٦).

** ** *

اختلفَ في العامل في الصفة، قيل: هو العامل في الموصوف وهو مذهب الجمهور^(٧)،

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢١٣، ٢١٤).

(٣) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (١/٥١٩) [رسالة دكتوراه].

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨، ٦٥٩).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢١٣، ٢١٤)، شرح الجزولية للأبدي (١/٥١٩) [رسالة دكتوراه]، المقاصد الشافية (٤/٦٥٨، ٦٥٩).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢١٤)، شرح الجزولية للأبدي (١/٥١٨، ٥١٩) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٩٢٦).

ونُسب إلى سيبويه^(١)، فهم لا يجيزون الإتياع إذا كان العامل أكثر من واحد، واتفق إعرابهما في نحو: "جاءني زيدٌ وهذا عمروُ المحسنان" - كما أسلفت - .

وقيل: العامل فيها كونها صفة وذهب إلى هذا الأخفش^(٢)، والجرمي حيث قال: وكان الخليل يكره الإتياع في: "هذا رجلٌ"، وجاءني عمروُ الظريفان" و "مررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمروِ المحسنين"، "وهو جائزٌ؛ لأن الرفع للصفة أنها صفةٌ لرفعٍ رفعته، والجرُّ لأنها صفةٌ لجرٍّ جرّته، والنصبُ لأنها صفةٌ لنصبٍ نصبتَه، فلما كانت العلة فيه واحدة أجريت كذلك"^(٣).

قال الفارسي: "وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر[في] اتحاد العامل"^(٤).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه إذا اختلف العاملان في الاسمين جاز الجمع بين وصفيهما.

وأرى أن ما ذهب إليه الفارسي من عدم إجازة الجمع بين نعني الاسمين إذا اتفق إعرابهما ولم يتحد العاملان فيهما هو المذهب الصحيح؛ لسلامته مما وُجّه إليه مذهب الأخفش والجرمي.

وأيضًا الفارسي لم يأخذ بقول الجرمي من أن العامل في الصفة كونها وصفًا، وقال: إذا صحَّ أن العامل كونها وصفًا فإن ذلك جائز.

وأرى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف هو القول الأنسب؛ لأنه غيرُ جائزٍ أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين^(٥).

(١) ينظر السابق .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨)، أسرار العربية، ص ٢٩٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٨).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٦٥٩).

المسألة الخامسة والعشرون

[في عطف الجملة الاسمية على الفعلية]

حكى الجرمي أن سيبويه يختار " (قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا ضَرَبَتْهُ) كما يختار (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ) ، قال: وغيره يختار الرفع في الأول"، ثم رجح ما قاله سيبويه^(١).

وقال أبو علي الفارسي: "حُكِمَ المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه.... فإذا جاءت الجملة مركبة من فعلٍ وفاعلٍ، ووقعت بعدها جملة يجوز أن يُبتدأ بها نحو (زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ) فالاختيار فيها أن تُحْمَل على فعلٍ مُضْمَرٍ، وينصب الاسم به ليقع العطف في جملة مُشَاكِلَة للجملة الأولى في أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره"^(٢).

دراسة المسألة:

الذي عليه أكثر جماهير النحاة أنه إذا عطفت جملة اسمية على فعلية في نحو: " قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ" فالمختار النصب؛ لأن التناسب بين الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما^(٣)، ويجوز الرفع.

قال سيبويه في (باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل): "وذلك قولك: رأيتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ، ورأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به، وإنما أُختِيرَ النصبُ ههنا لأنَّ الاسم الأوَّلَ مبنى على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنى على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٩٤، ١٣٠٩)، وينظر أيضاً: الكتاب (١/٨٨).

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (١/١٢٢)، وينظر أيضاً: المسائل الشيرازيات (١/٣٠٥)، والمسائل العضديات،

ص ٧٢ - ٧٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٢/٤٨٥).

الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه ما قُرِبَ جَوَازُهُ منه^(١).

وحكى الجرمي أن سيبويه يختار النصب في نحو: "قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا ضَرْبُهُ" مثلما يختاره في "ضَرْبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلْمُهُ" وهو الراجح.

وذكر أن غيره يختار الرفع في "وعمرُ ضربته"^(٢)، وليس كذلك بل الاختيار عند أكثر النحاة في هذا المثال النصب ويجوز الرفع - وسيأتي بيانه في موضعه - .

وقال السيرافي: "اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة كلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى، فعطفتها على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل، وسواء ذكرت في الفعل الأول منصوبًا أو لم تذكره، كقولك: (قام عبد الله وزيدًا كلمته)، على تقدير: وكلمت زيدًا كلمته؛ لأن الغرض أن يجمع بين الجملتين في تقديم الفعل، لا في لفظ النصب أو غيره"^(٣)، وكذا قال الأعلام^(٤).

فإن قال قائل: "إذا قلنا: (قام زيد وعمرًا كلمته)، ليس الاختيار في الاسم النصب؛ لأنه لا منصوب قبله"^(٥).

رد السيرافي قائلًا: "فلو كانت العلة ما زعمه هذا الزاعم واجبًا، من عبدة المنصوب في الجملة الأولى، للزمه ما قال سيبويه ألا ينصب بعد (مررت بزيد)، وليس في الدنيا عربي إلا وهو

(١) ينظر: الكتاب (٨٨/١)، (٨٩).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٨٩٤/٢).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٤/١).

(٤) ينظر: النكت (٢٢٢/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٠٢/١)، النكت (٢٢٨/١).

يُجري (مررت بزید) مجرى (لقيت زيداً)^(١).

وقد نسب الأعلام هذا القول لسيبويه^(٢)، وليس كذلك بل هو قول السيرافي.

وقد اختار الزجاجي^(٣)، والفارسي^(٤)، وكذا الزمخشري^(٥). وذكر ابن مضاء أن المختار في نحو: "ضربت زيداً وعمراً أكرمته" نصب، ولكن ليس بفعل مضمّر دل عليه المذكور كما ذهب إليه النحويون، وإنما بالفعل المذكور (أكرمته) ؛ لأنه كان يأبى التقدير، وأجاز الرفع بالابتداء^(٦).

ومن اختار النصب أيضاً ابن عصفور^(٧)، وابن مالك^(٨)، والرضي^(٩)، وابن هشام^(١٠)، والشاطبي^(١١)، والأشموني^(١٢)، وغيرهم كثير.

ويقوي ما قاله النحاة في ترجيح النصب على الرفع ما ورد في القرآن الكريم وهو

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٠٢/١).

(٢) ينظر: النكت (٢٢٨/١).

(٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٤٠.

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢/١)، المسائل الشيرازيات (٣٠٥/١)، المسائل العضديات، ص ٧٤.

(٥) ينظر: المفصل، ص ٦٦.

(٦) ينظر: الرد على النحاة، ص ١٠٦.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٦٦/١، ٣٦٧).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٣/٢).

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٥٧/١).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٥/٢)، وأوضح المسالك (١٦٨/٢).

(١١) ينظر: المقاصد الشافية (٩٥/٣، ٩٨، ١٠٠).

(١٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٤٣٣/١).

كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(١).

فقد ذهب سيبويه^(٢)، وأصحابه البصريين^(٣)، ومن وافقهم كالزجاج^(٤)، والزجاجي^(٥)، والسيرافي^(٦)، والفارسي^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وغيرهم إلى اختيار نصب في (الظالمين) على إضمار فعل يفسره ما بعده، تقديره: "وَيُعَذَّبُ الظَّالِمِينَ".

وجوز الفراء الأمرين فقال: "نصبت الظالمين؛ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعدّ.

ولو كانت رفعا كان صوابا، كما قال: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾^(٩) (١٠).

وروي عن الأصمعي أنه قال: "سمعت من يقرأ (وَالظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) بالرفع"^(١١).

قال ابن جني في قراءة من قرأ (وَالظَّالِمُونَ) بالواو: "هذا على ارتجال جملة مستأنفة، كأنه قال: الظالمون أعدّ لهم عذابا أليما، ثم إنه عطف الجملة على ما قبلها. وقد سبق الرفع

(١) سورة الإنسان الآية: ٣١. اختلف القراء في ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾، قرأ الجمهور "وَالظَّالِمِينَ" نصبا بإضمار فعل يفسره ما بعده، وتقديره: وَيُعَذَّبُ الظَّالِمِينَ، وقرأ عبد الله بن مسعود "وللظالمين" بلام الجر، أي: وأعدّ للظالمين. ينظر: البحر المحيط (٣٩٣/٨)، وقرأ عبد الله بن الزبير، وأبان بن عثمان، وابن أبي علبه "والظالمون". ينظر: البحر المحيط (٣٩٣/٨)، المحتسب (٣٤٤/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٨٩/١)، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس (١٠٩/٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦٤/٥).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٤٠.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٦/١).

(٧) ينظر: المسائل العضديات، ص ٧٣، المسائل الشيرازيات (٣٠٥/١).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٠٥/١).

(٩) سورة الشعراء الآية: ٢٢٤.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٠/٣)، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس (١٠٩/٥)، مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢).

(١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١١٠/٥)، مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢)، أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).

إلى مبتدئها"^(١).

أما ما أجازَه الفراء، وما رواه الأصمعي من أن (الظَّالِمِينَ) مرفوعة بالابتداء فقد ردّه الزجاج من وجهين:

أحدهما: مخالفته للمصحف^(٢)، وكذا ذكر مكّي^(٣)، وأيضًا ابن الشجري^(٤) الذي يبدو أنه كان ينقل عن مكّي.

وثانيهما: أن البصريين يختارون النصب في مثل ذلك، وإن كان يجوز الرفع فيه على الابتداء، ثم قال: "فلا يختارون للقرآن إلّا أجود الوجوه، وهذا مع موافقة المصحف"^(٥).

أما ما ذكره الفراء من أن الرفع في الظالمين بمنزلة الرفع في قوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] فقد ردّه بأن هذا ليس مثل ذلك؛ "لأن (والظالمين) قبله فعل عمل في مفعول، فعطف الجملة على الجملة، وقوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾ قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء) والنصب هو الوجه في (والظالمين)...."^(٦).

(١) ينظر: المختسب (٣٤٤/٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦٤/٥).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢).

هو أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد القيسي النحوي المقرئ. كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية، كثير التأليف. له من التصانيف: "إعراب القرآن"، و"الموجز في القراءات"، و"الهداية في التفسير". توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢٩٨/٢)، معجم المفسرين، (٦٨٤/٢).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦٤/٥).

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢)، إعراب القرآن للنحاس (١٠٩، ١١٠)، أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).

ومما يدل على ترجيح النصب أيضاً قول الشاعر^(١) [من المنسرح]:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَدِي، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالمَطَرَا
الشاهد في قوله: "والذئب أخشاه".

فقد أورده سيبويه^(٢)، وكذا الزجاجي^(٣)، والسيراfi^(٤)، والأعلم^(٥)، وغيرهم على أن الذئب منصوب بفعل مضمر، والتقدير: "وأخشى الذئب أخشاه"، واختار ذلك؛ لأن قبله فعل وهو "أصبحت".

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة، تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً لما ذهب إليه الجرمي من ترجيح النصب في نحو: "قام زيدٌ وعمراً كلمته"، وهو الاختيار الصحيح؛ لورود السماع به، وأكثر جماهير النحاة عليه.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) البيتان للزبيح بن ضبُع الفَزَارِيِّ أحدَ المعمرين عاش أربعين وثلثمائة سنة أدرك الإسلام، ولم يسلم. ينظر: خزانة الأدب (٣٨٤/٧). وهو بنسبة في الكتاب (٨٩/١، ٩٠)، الجمل في النحو للزجاجي، ص ٤٠، شرح الكتاب للسيراfi (٣٨٦/١، ٣٨٧)، النكت (٢٢٣/١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٧١. وبلا نسبة في المسائل العضديات، ص ٧٣، والرد على النحاة، ص ١٠٧، والبسيط (٦٥٤/٢).
(٢) ينظر: الكتاب (٨٩/١، ٩٠).
(٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٤٠.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٨٧/١).
(٥) ينظر: النكت (٢٢٣/١).

المسألة السادسة والعشرون

[في عطف الفعل على الاسم بالواو]

قال الشاعر^(١) [من الطويل]:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَعْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقُؤُولِ

الشاهد في قوله: "ويغضب" حيث جَوَّز فيه شيخنا الفارسي الرفع والنصب^(٢)، وسيأتي ذكر قوله مفصلاً إن شاء الله تعالى.

وذكر الجرمي في كتابه (الفرخ) كما نقل ذلك عنه الفارسي، بيتا يلي هذا البيت وهو بيت ذي الرمة وهو قوله^(٣) [من الطويل]:

فإنك من عشرٍ وعشرٍ مُنَاخَةٌ إلى بابه أو تهلكي في الهوالك

قال الفارسي: "فذكر هذا البيت بعقب البيت المتقدم، وذلك أنه أراد فإنك مُنَاخَةٌ أو تهلكي وكان (تهلكي) فعلاً، فلما عطفه على (مُنَاخَةٌ) أضمر (أن) فكان التقدير: (فإنك

(١) البيت لكعب الغنوي وهو شاعر إسلامي، وهو من شواهد الكتاب (٤٦/٣). شرح الكتاب للسيراي (٢٣٧/٣) النكت (٧١٩/١)، المفصل، ص ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٤/٤)، أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١)، خزانة الأدب (٥٧٢/٨، ٥٧٣). وبلا نسبة في المقتضب (١٩/٢)، المسائل المنثورة، ص ١٤٩، إيضاح الشعر، ص ٤٦٤، التعليقة على الكتاب (١٦٣/٢)، المنصف (٥٢/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١٥٧/٢)، شرح الكافية للرضي (٧٦/٤).

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٥٠، إيضاح الشعر، ص ٤٦٥.

(٣) البيت لذي الرمة، ص ٤١٣، برواية:

وإنك في عزٍّ وعَيْنٍ مُنَاخَةٌ لَدَى بَابِهِ أَوْ تَهْلِكِي فِي الْهُوَالِكِ

وفي رواية أخرى: *وَأَنْتَ فِي عَشْرِ وَعَشْرِ مُنَاخَةٌ*

وفي المسائل المنثورة، ص ١٥٠.

مناخة أو هلاك) أو (ذات هلاك)؛ لأنه يقال: (ناقة ذات هلاك) فلما جمع بينهما هذا الوجه من أنه عطف فعل على اسم أضمر (أن) وقدر تقدير المصدر^(١).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الفعل المضارع بعد حروف العطف كـ "الواو" و "أو" وغيرهما، في قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَعْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

فمنهم من أجاز في الفعل المعطوف الرفع والنصب، ومنهم من اقتصر فيه على الرفع، وأبان بأنه الأجود والحسن، وفيه الآراء الآتية:

أولاً: رأي سيبويه، والجرمي، والزجاج، والفارسي.

قال سيبويه: "وسمعنا من يُنشد هذا البيت من العرب.... والرفع أيضاً جائز حسن.... و يَعْضَبُ معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي"^(٣).

وذكر الجرمي في كتابه (الفرخ) بيتاً يلي بيت كعب الغنوي، وهو قول ذي الرمة^(٤) [من الطويل]:

فإنك من عشرٍ وعشرٍ مُناخَةٌ إلى بابه أو تهلكي في الهوالك.

نقله الفارسي - كما أسلفت - وبين ما أراده الجرمي من هذا، وهو شاهد على وجه النصب في البيت السابق.

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: الكتاب (٤٦/٣)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسرياني (٢٣٧/٣، ٢٣٨).

(٤) سبق تخريجه.

فالجرمي هنا يؤكد على جواز النصب، ووجه النصب عنده أنه لما كان (تَهْلِكِي) فعلاً وهو المعطوف، والمعطوف عليه مناخة وهو اسم، وأراد العطف على الاسم، ولا يستقيم حينئذٍ إلا أن يضم (أَنْ)؛ لأن (أَنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر؛ لذلك أضم (أَنْ) وقدر تقدير المصدر، والتقدير: "فإنك مناخة أو هلاك"، أو "ذات هلاك"^(١).

وقال أبو إسحاق الزجاج في بيت كعب الغنوي: "النصب بمعنى وَغَضَبَ أي دون غضب صاحبي. والرفع على أن يكون داخلاً في صلة الذي، كأنه قال: والذي يغضب منه صاحبي"^(٢).

وقال الفارسي في (يغضب) ضربان: "إن جعلتها داخلةً في الصلة كانت مرفوعة؛ لأنه لا شيء يُحمل عليه فيُنْتَصَب، فإذا عطف لم يخرجها من الصلة، وحمل الكلام على المعنى، كأنه قال: وما أنا للذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بِقَوْلٍ، فإذا دَخَلَ (يغضب) في الصلة عطف المضارع على اسم الفاعل، وكلُّ واحد من المضارع واسم الفاعل يُعْطَفُ على الآخر لتشابههما

وموضع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصب للعطف على خبر (ليس)، والضمير الذي هو (منه) يعود على اسم (ليس)، والمقول حينئذ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتماله أن يكون القول وغيره، وليس كالْعَضَب، فإذا أُخْرِجَ (يغضب) من الصلة أضم (أَنْ) لعطفه إياها على الشيء، كأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نفعي وَلِعَضَبِ صاحبي بِقَوْلٍ، وَالْعَضَبُ لا يقال، ولكن التقدير: وَلِقَوْلِ غضبِ صاحبي، فتضيف القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب"^(٣).

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب (٥٦٩/٨)، ٥٧٠.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٦٥، ٤٦٦، وينظر أيضاً: المسائل المنشورة، ص ١٥٠، التعليق على الكتاب (١٦٣/٢).

فأما الوجه الأول الذي ذكره أبو علي وهو جعله (يغضب) عطفاً على (نافعي)^(١) فقال فيه ابن الحاجب: لا يستقيم ذلك لأمر معنوي، وهو أنه يصير المعنى: لا ينفعني ولا يغضب صاحبي، وليس الغرض كذلك، وإنما الغرض نفي النفع عنه، وإثبات الغضب للصاحب لينفيه المتكلم عنه^(٢).

وقال الرضي: ما قاله أبو علي، ليس بشيء، وهو ضد المقصود؛ لأن المعنى "ما أنا بقوول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي، أي: لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي"^(٣).

أما الوجه الآخر الذي ذكره أبو علي وهو جعله (يغضب) المنصوب معطوف على (الشيء) وهو المنعوت^(٤)، مقتفياً هذّي سيبويه، وكذا قال ابن الحاجب^(٥)، وغيره من النحاة، فقال فيه الرضي: "فيه نظر، لأن الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقوول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام. ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ (منه)"^(٦).

ثانياً: رأي المبرّد.

قال المبرّد: "فإنّ الرفع الوجه؛ لأنّ (يغضب) في صلة الذي؛ لأنّ معناه الذي يغضب منه صاحبي".

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٦٥.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٥/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٦/٤).

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٦٥، والمسائل المنشورة، ص ١٥٠.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٥/١).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٧/٤).

وردَّ على سيبويه في تقديمه النصب على الرفع، قائلاً: "وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة".

وبيّن المبرّد أنَّ من أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفاً على الشيء، وهذا جائز؛ لأن (الشيء) منعوت، لكنَّه وجه بعيد. فالتقدير: "وما أنا للشيء الذي هذه حاله، ولأنَّ يُغْضِبُ صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه؛ لأنَّه ليس يقول الغضب إنما يقول ما يُوجِبُ الغضب. ومثل هذا يجوز"^(١).

وقد نسب له الرضي كلاماً آخر ثم ردَّ عليه، قائلاً: "وإذا نصبته^(٢) فهو على الصِّرف^(٣)، قال المبرّد: لا يجوز ذلك، لأن مراد الشاعر: الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله"

ثم قال الرضي: "الذي قاله، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصِّرف في سياق قوله: ليس نافع؛ لأنه يكون المعنى، إذن، لا أقول قولاً، لا يجمع النفع وغضب صاحبي، وأمّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو: ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وذلك إمّا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما"^(٤)

وقد انبرى جمع من النحاة بالدفاع عن سيبويه، والرد على المبرّد، كالسيرافي^(٥)، والأعلم^(٦)، وابن يعيش^(٧)، حيث أجمعوا على أنه لم يُقدِّم النصب على الرفع؛ لأنه هو المختار عنده، وإنما قدّمه لما بنى عليه الباب من النصب بإضمار (أن)، دون الرفع، وبينوا أن الرفع في هذا البيت أوجه لوجهين:

(١) ينظر: المقتضب (١٩/٢).

(٢) أي الفعل "يُغْضِبُ".

(٣) واو الصِّرف اصطلاح كوفي أي: "واو المعية".

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٦/٤).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٠/٣).

(٦) ينظر: النكت (٧١٩/١، ٧٢٠).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٥/٤).

أحدهما: لأنه وجه ظاهر الإعراب، قريب التناول، صحيح المعنى.

والوجه الآخر: أن النصب متأول، ومعناه على ظاهره غير صحيح؛ لأنك تعطفه على الشيء، وليس بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه، فإذا عطفته عليه صار في موضع خفض باللام، فيصير التقدير: ما أنا لغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مقولاً، فيفتقر حينئذٍ إلى التأويل، وهو "ما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول"^(١).

ثالثاً: رأي النحاس.

قال أبو جعفر النحاس: "أنه نصب ويغضب لأنه جواب نفي"^(٢).

رابعاً: رأي ابن الحاجب.

أنكر ابن الحاجب أن تكون الواو في (ويغضب) واو الجمع^(٣)، مبيناً أنها للعطف، فقال: ذكر الزمخشري أنها واو الجمع^(٤) "وإن لم يكن في الحقيقة مما هو فيه؛ لأن الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وإنما هي واو العطف لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الأصلي...."^(٥).

ثم قال: فأما الرفع فله وجه واحد "وهو أن يكون معطوفاً على الجملة التي هي: ليس نفعي، داخلاً في حكم الصلة؛ ولذلك احتيج فيه إلى مضمّر يعود إلى الموصول وهو الهاء في (منه)". مبيناً بأنه الأقوى^(٦).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (٣/٢٤٠)، النكت (١/٧١٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٥).

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ١٦٢.

(٣) الواو الدالة على المعية.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/٣٠٤).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٨).

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/٣٠٥).

أما النصب فقد سبق أن أشرت إلى رأيه في ذلك وهو جعله (يغضب) معطوفاً على قوله (للشيء)^(١)، مقتنياً هُذي سيبويه والفارسي، ومن وافقهما.

خامساً: رأي ابن عصفور والرضي.

قال ابن عصفور: نصب الشاعر بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر، ويُجَرَّج ذلك من وجهين:

أحدهما: "أن اسم الفاعل الذي هو نفعي دليل على المصدر وكأنه قال: ليس فيه نفع مع غضب صاحبي منه".

والوجه الآخر: "أن تكون (ليس) دليلاً على المصدر بمعناها كأنه قال: الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه"^(٢).

وقال الرضي: يجوز في (يغضب) الرفع والنصب، أمّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعني قوله: ليس نفعي.

أمّا نصبه فهو على الصّرف^(٣)، خلافاً لابن الحاجب الذي ذكر أنها واو العطف، وليست واو الصّرف "أي المعية"^(٤)— كما أسلفت - .

بعد مناقشة المسألة وبيان آراء النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما نقله عنه من إجازة النصب في (أَوْ تَهْلِكِي) في قَوْلِ ذِي الرِّمَّة:

فَإِنَّكَ مِنْ عَشْرِ و عَشْرِ مُنَاخَةٍ إِلَى بَابِهِ أَوْ تَهْلِكِي فِي الْهَوَالِكِ

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٧/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٦/٤).

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨/٢).

بأن مضمره وعطفها بـ (أو) على مُنَاخَةٍ، وإنما أضمر (أن) وقُدِّرَ تقدير المصدر ؛ لأنه لا يستقيم عطفُ فعلٍ على اسمٍ.

ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَعْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقُؤُولِ

وجوز الفارسي وجهًا آخر وهو الرفع على أن يكون (وَيَعْضَبُ) معطوفًا على (نَافِعِي) داخلاً في حكم الصلة، وأرى بجواز الأمرين، والرفع أجود.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السابعة والعشرون

[في حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين]

ذهب الجرمي إلى أن قَوْلَ الشَّاعِرِ^(١) [من المتقارب]:

ولا قاصِرٌ عنك مأمورها

وقَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) [من الطويل]:

صحاحًا ولا مستنكرًا أن تُعَقِّرَا

"هُمَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ"^(٣).

قال أبو علي: "ولو قال قائل في إنشاد من أنشد:

..... ولا مُسْتَنَكِرًا أن تُعَقِّرَا

(١) تمام البيت:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهُيْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وقبله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وهو قول الشاعر الأعور الشَّيْثِي وهو من شواهد الكتاب (٦٣، ٦٤/١)، الانتصار، ص ٥٥، شرح الكتاب للسيراfi (٣٣٧/١)، الإفصاح للفارقي، ص ٢١٥، النكت (٢٠٠/١)، وخزانة الأدب (١٣٦/٤). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٨٥٧/٢)، المقتضب (١٩٦/٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٥/١، ٣٧٢)، مغني اللبيب (٤٨٧/٢).

(٢) تمام البيت:

وَمَا كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا

البيت للناطقة الجعدي في ديوانه، ص ٨٤، وهو من شواهد الكتاب (٦٤/١)، الأصول في النحو (٤٥٤/١)، و الإفصاح للفارقي، ص ٢١٩، النكت (٢٠٣/١). وبلا نسبة في المقتضب (١٩٤/٤)، المسائل البصريات (٨٦١/٢)، إيضاح الشعر، ص ٥٤، شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢/١، ٣٧٣). وقد جاء في بعض المصادر برواية: فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢، ٨٦١).

إلى هذا الوجه لكان قياسَ هذا القول^(١).

فالوجه الذي يريده أبو علي أنه مجرور بباء مقدرة، والتقدير: "ولا بمُسْتَنَكِرٍ" دل عليها قوله: "فليس بمَعْرُوفٍ".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في كلمتي (قاصرٍ) و (مستنكرٍ) في بيتي الأعرار الشَّيِّ، والنابعة الجعدي إذا جُرَّ على مذاهب، ولكل حجته وأدلته.

أولها: مذهب من يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضمّر الجار فيما أوهم ذلك^(٢)، وإليه ذهب سيويه^(٣)، وجماعة سيأتي ذكرهم.

قال سيويه في قول (الأعرار الشَّيِّ): "وقد جرّه قومٌ، فجعلوا المأمورَ للمنهي، والمنهيُّ هو الأمرُ لأنّه من الأمرِ وهو بعضُها، فأجراه وأنّته"^(٤).

فسيويه يجوز الجر ليس على مذهب من يرى العطف على عاملين مختلفين، وإنما على معنى الإقحام فجعل الهاء والألف في "مأمورها" يعود إلى "المنهي" وإن كان مذكراً فهو مضاف إلى مؤنث، لأن منهي الأمور من "الأمر"^(٥)، ففي قوله: "ليس بآتيك منهيها، كأنّه قال: ليس بآتيك الأمرُ"^(٦).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٤.

(٢) ينظر: المقتضب (١٩٥/٤) هامش (٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٦٤/١).

(٤) ينظر: السابق، وينظر أيضاً: الأصول في النحو (٤٥٥/١)، شرح الكتاب للسرياني (٣٣٨/١).

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٧.

(٦) ينظر: الكتاب (٦٥/١)، وينظر أيضاً: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٧.

وحمله على قول الأعشى^(١) [من الطويل]:

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فأنت الفعل (شرقت)؛ لأنه جعل (صدرًا) مقحمًا، فكأنه قال: (شرقت القناة من الدم)؛ لأن صدر القناة من القناة، وهذه اللفظة لا يصح إقحامها إلا أن تكون الذي أقحمت به غير منفكة عنه، ولا منفصلة منه، وكذا (منهي الأمور) لا ينفك منها، كـ (صدر القناة)^(٢).

وكذلك احتج بقول النابغة في الجر: فقال: "وقد يجوز أن يُجرَّ ويحمّله على الردّ ويؤنث لأنه من الخيل"^(٣)، كما قال ذو الرُّمّة^(٤) [من الطويل]:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

الشاهد في قوله: "تسفعت" حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله "مَرُّ" مذكر؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "الرياح"^(٥).

قال السيرافي: والسبب يكمن في عدم إجازته العطف على عاملين مختلفين؛ لأن "حرف العطف يقوم مقام العامل ويغني عن إعادته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قام زيد وعمرو)

(١) البيت للأعشى في ديوانه، ص ١٩٢، وهو من شواهد الكتاب (٥٢/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٣١٤/١)،

الإفصاح للفارقي، ص ٢١٧، واللسان (٦٦/٨) مادة "شرق". وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٧/٢)، الخصائص (٥٨١/٢)، الجمع (٢٧٩/٤).

(٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٧.

(٣) ينظر: الكتاب (٦٤/١)، وينظر أيضاً: الأصول في النحو (٤٥٦/١).

(٤) البيت في ديوانه، ص ٦١٦ برواية "رويدا" بدلاً من "مَشَيْنَ"، وهو من شواهد الكتاب (٥٢/١)، ٦٤-٦٥ الأصول في النحو (٤٥٦/١)، ومعجم مقاييس اللغة، ص ٤٦١ مادة "سفه"، وشرح الكتاب للسيرافي (٣١٥/١).

وبلا نسبة في المقتضب (١٩٧/٤)، والخصائص (٥٨٢/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٩٨/٢)، واللسان (٢٠٤/٧) مادة "سفه".

(٥) ينظر: منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل (١١/٣).

كان بمنزلة قولك: (قام زيد. قام عمرو)، فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعًا وجرًا، لم يجوز أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين^(١).

وكان الفارسي يضمن الجار - فهو الوجه الذي يقيسه - فيما توهم فيه العطف على عاملين، وذلك لتقدم ذكره^(٢)، وكذا ابن مالك، قال في قولي الأعور الشَّيِّ، والنابعة الجعدي: "وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير"^(٣)، وأيضًا ابن عصفور فكان ممن يمنع العطف على عاملين فصاعدًا، قال: لا يجوز نحو: "مرَّ زيدٌ بعمرو وبكر خالد"، فتعطف بكرًا على عمرو وخالدًا على زيد؛ لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب (مرَّ) العامل في (زيد)، ومناب (الباء) العاملة في (عمرو).

ويكون التقدير: ومر بـ بكر خالد، فتكون الواو حينئذٍ تعطي معنيين وهذا لا يجوز؛ لأن الحرف الواحد لا يدل في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد^(٤).

موقف النحاة مما احتجَّ به سيبويه:

قال المبرِّد: أمَّا الذي تأوله سيبويه في قول النابعة فبعيد، "فإنَّ الرَّدَّ غير الخيل، والعَقْرُ

راجع إلى الخيل"^(٥) في قوله^(٦):

..... ولا مُسْتَنَكِرٌ أَنْ تُعَقَّرَا

(١) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (٣٣٨/١، ٣٣٩).

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٣/١).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٥/١).

(٥) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٤)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (٤٥٧/١).

(٦) سبق تخريجه.

"فليس بمتصل بشيء من الرد، ولا داخل في المعنى"^(١).

وأما قوله^(٢):

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيَهَا

"فهو أقرب قليلاً، وليس منه؛ لأنّ المأمور بَعْضُهَا، والمنهيّ بَعْضُهَا، وقُرْبُهُ أَنَّهُمَا قَدْ أَحَاطَا بِالْأُمُورِ"^(٣).

فالمرّد^(٤)، وتابعه ابن السراج^(٥) يوافقان سيبويه في امتناع العطف على عاملين ويخالفانه في إبطال الإقحام.

قال ابن هشام: ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله^(٦) [من المتقارب]:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

"لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ فليس مِنْهِيَهَا بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد

(١) ينظر: المقتضب (٤/٢٠٠)، وينظر أيضاً: الأصول في النحو (١/٤٥٧).

(٢) سبق تحريجه.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/٢٠٠)، وينظر أيضاً: الأصول في النحو (١/٤٥٧).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/١٩٥)، وينظر أيضاً: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/٤٥٣، ٤٥٤)، وينظر أيضاً: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٨.

(٦) سبق تحريجه.

على المنهيات، لدخولها في الأمور"^(١).

ثانيها: مذهب من يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً

ذهب إلى هذا المذهب الأخفش وجماعة من البصريين^(٢)، واختاره الجرمي^(٣)، والزجاج^(٤)، ونسب النحاس إجازة ذلك إلى جماعة من النحاة وعبارته "فمن قال هذا سيويه و الأخفش و الكسائي والفراء"^(٥).

واحتج الأخفش بالأدلة الآتية:

أولاً: بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ^(٤) وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٥) [الجنات: ٣-٥]^(٦).

(١) ينظر: مغني اللبيب (٢/٤٨٧، ٤٨٨).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٣٩)، النكت (١/٢٠١)، المقتضب (٤/١٩٥).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٥٧، ٨٦١).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٤٣٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/١٤٠).

(٦) ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ، ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ، قرأ حمزة والكسائي، بالكسر فيهما. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بالرفع فيهما، فالرفع على وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إنّ) وما عملت فيه، فيحمل الرفع على الموضع. والوجه الآخر: أن يكون مُسْتَأْنَفًا على معنى: وفي خَلْقِكُمْ آيات، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٦/١٦٩). والنصب على وجهين: أحدهما: العطف على الأول، وَضَعَفَ عند النحويين لأن فيه عطف على معمولي عاملين على (إنّ) وهي تنصب، وعلى (في) وهي تخفض. والوجه الآخر: أن تبدل (الآيات) الثانية من الأولى، ويُعْطَفُ بالثالثة على الثانية. ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص ٣٢٥.

فعلى مذهبه الآية فيها عطف على عاملين وهو جائز وذلك في قراءة بعض الناس لقول

الله عز وجل ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ﴾^(١) " فجر (الآيات) وهي في موضع نصب"^(٢).

ثانيًا: بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

[سبأ/٢٤]

وقال: إن (في ضلال) معطوف (على هدى)، "فقد شَرَكْتُ (أَوْ) بينهما في (إنّ)

واللام، فكما شَرَك حرف العطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملة، والأخرى غيرُ عاملة، يجوز أن يُشَرَك في كلمتين كلتاها عاملة"^(٣).

ثالثًا: احتجَّ بِنَيْتِي الأعور الشَّيِّي، والنابعة الجعدي، وقد نقل قوله جمع من النحاة ومنهم

السيرافي حيث قال: "كان الأخفش يجيز (ولا قاصرٍ عنك مأمورها)، (ولا مُستنكرٍ أن تُعقِّر)،

وإن لم يكن (مأمورها) من سبب منهيها، ولا (عَقْرُها) من سبب رَدِّها؛ لأنه يجيز (ليس زيد

بقائم ولا قاعدٍ عمرو) عطفًا على عاملين"^(٤).

وقد غلَط سيبويه في إنكاره العطف على عاملين مُبينًا أنه جائز^(٥).

(١) سورة الجاثية: من الآية: ٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/٤٥٦، ٤٥٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) ينظر: البسيط (١/٣٥٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٤٢).

(٥) ينظر السابق.

موقف النحاة ممّا احتجّ به الأخفش ومن وافقه:

أولاً: كان سيبويه ممن منع العطف على معمولي عاملين، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾^(١)، فقد خرّج الآية على وجهين كما ذكر ذلك الزمخشري:

أحدهما: أن يكون على إضمار (في) وذلك لتقدمه في الآيتين قبلها، ويعضد هذا النقل قراءة ابن مسعود^(٢) "وفي اختلاف الليل والنهار"^(٣).

والثاني: انتصاب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير، ورفعها بإضمار هي^(٤).

أما بيتا الأعور الشنّي والنابعة الجعدي فقد سبق أن أشرت إلى تخريج سيبويه لهما، فكان من المانعين للعطف على معمولي عاملين، وقد نقل بعض النحاة عنه خلاف ما ذكر كالنحاس حيث نسب له إجازة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وكذا إلى جماعة كالكسائي والفرّاء^(٥).

ثانياً: قال المبرّد: إن قول الأخفش في الآيتين السابقتين على أنهما عطف على معمولي عاملين غير جائز عندنا، موضحاً بأن جرّ (آيات) قراءة لبعض الفرّاء^(٦)، وهي في موضع نصب

(١) سورة الجاثية: من الآية: ٥٠.

(٢) ينظر: الكشف (٤٨١/٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٤٥/٣)، والكشاف (٤٨٠/٥).

(٤) ينظر: الكشف (٤٨١/٥).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٤٠/٤).

(٦) ينظر: الكامل (٣٧٥/١، ٣٧٦)، المقتضب (١٩٥/٤).

فَحَمَلَهَا عَلَى (إِنَّ) وَعَطَفَهَا بِالْوَاوِ، وَعَطَفَ اخْتِلَافًا عَلَى (فِي)، ثُمَّ قَالَ: "وَلَا أَرَى ذَا فِي الْقُرْآنِ جَائِزًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ ضَرُورَةٍ"^(١).

وَأَمَّا بَيْتُ الْأَعْوَرِ الشَّيْءِ، وَالنَّابِغَةُ الْجَعْدِي، فَـ "لَيْسَ بِجَوَازِ الْخَفْضِ عِنْدَنَا إِلَّا عَلَى عَامِلَيْنِ فِيمَنْ أَجَازَهُ"^(٢).

ثَالِثًا: بَيَّنَّ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّ (آيَاتِ) إِنَّمَا أُعِيدَتْ لِلتَّأْكِيدِ وَحَسَنَ مَا طَالَ الْكَلَامُ فِي (آيَاتِ) الْأَخِيرَةِ هِيَ الْأُولَى^(٣)، ثُمَّ قَالَ: "فَالْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ خَطَأٌ فِي الْقِيَاسِ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَوْ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ لَجَازَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ...."^(٤).

قَالَ الْفَارَقِيُّ: "وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ وَأَبُو بَكْرٍ يَقُولَانِ: (لَا يَكُونُ الْجَرُّ فِي بَيْتِ الْأَعْوَرِ إِلَّا بِالْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ)، وَلَا يَرِيَانِ الْإِقْحَامَ وَلَا الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ، فَيُؤَافِقَانِ سَبِيوِيَهَ فِي امْتِنَاعِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ وَيُخَالِفَانِهِ فِي إِبْطَالِ الْإِقْحَامِ وَيُؤَافِقَانِ أَبَا الْحَسَنِ فِي أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْجَرِّ غَيْرِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، وَيُخَالِفَانِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ"، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِي^(٥).

رَابِعًا: قَالَ السِّيرَافِيُّ: مَا احْتَجَّ بِهِ الْأَخْفَشُ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ حُجَّةٌ عَلَى سَبِيوِيَهَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَخَلِيفَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾^(٦). فَإِنَّ (الْآيَاتِ) الْمَعَادَةَ فِيهَا أُعِيدَتْ لِلتَّأْكِيدِ الْآيَاتِ الْأُولَى وَهِيَ هِيَ^(٧).

(١) ينظر: الكامل (٣٧٦/١).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٤)، وينظر أيضاً: الأصول في النحو (٤٥٧/١).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٤٥٩/١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٤٥٩/١)، وينظر أيضاً: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٦) سورة الجاثية: من الآية: ٥.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٠/١).

أما ما قدره الأخفش في قوله تعالى: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، وكان التقدير: "إنا أو إياكم لعلى هدى وإنا أو إياكم لفي ضلال مبين"، وقال: "فحذف إن واللام من قوله: (أو في ضلال مبين) وهذا لا حجة له فيه؛ لأن قوله: (أو في ضلال مبين) ليس فيه معمول إن منفي، فيكون عطفاً على (إن)، و(اللام) في قوله عز وجل: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٢) غير عاملة، فاحتججه بهذا بعيد"^(٣).

أما ما ذكره المبرد بأن من جرّ (آيات) فقد عطف على عاملين، وهي قراءة فقد غلط، وليس كذلك بل أيضاً من رفع (آيات) ، فإما أن يعطفها على موضع (إن) أو يقطعها من الكلام الأول، فإن عطفها على موضع (إن) ، فقد عطفها على عاملين أحدهما موضع (إن)، والآخر (في) ، وإن كان مقطوعاً من الكلام الأول، وجب أن يذكر حرف الجر في "اختلاف الليل والنهار"، فلا يجوز أن تقول: "اختلاف الليل والنهار" وأنت تريد في؛ لأنه مستأنف ليس قبله ما يعطف عليه^(٤).

خامساً: ذكر الفارسي أنه يجوز أن يقدر (في) في قوله: ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ...﴾^(٥)، وإن كانت محذوفة من اللفظ في حكم المثبت فيه، وذلك أن ذكره قد تقدم في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾^(٦)، وقال في موضع آخر: ذهب بعض المتقدمين من

(١) سورة سبأ: من الآية: ٢٤.

(٢) سورة سبأ: من الآية: ٢٤.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٣/١).

(٤) ينظر السابق (٣٤٣/١، ٣٤٤).

(٥) سورة الجاثية: من الآية: ٥.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١٧٠/٦).

البصريين إلى جرّ اختلاف ب (في)^(١)، وكذا ابن مالك حيث بيّن أن (في) الجارة محذوفة مدلول عليها بالمتقدمة، وليس من قبيل العطف على عاملين^(٢).

أما بيت النابغة فقد سبق أن أشرت إلى تخريج الفارسيّ له، حيث يبدو أنه لم يكن مجيزاً للعطف على عاملين، وكذا ابن مالك حيث أوضح أنه إذا كان خبر ليس مجروراً بالباء جاز جرّ الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة وهو كثير كما في بيتي الأعور الشّي، والنابعة الجعدي، وليس من قبيل العطف على عاملين^(٣).

سادساً: قال ابن هشام: إن (آياتِ الثالثة) في قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

...﴾^(٤). قد أجيب عنها بثلاث إجابات:

أحدهما: أن (في) مقدرة في الآية فالعمل لها^(٥)، وهذا ما ذكره الفارسي^(٦)، فعلى هذا تكون الواو نائبة مناب عامل واحد وهو إما الابتداء وإما (إن).

ثانيهما: انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما تكون (في) غير مقدرة.

ثالثهما: خاص بقراءة النصب وهو أنه على إضمار (أن) و (في)^(٧).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٣/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢/١، ٣٧٣).

(٤) سورة الجاثية: من الآية: ٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٧/٢).

(٦) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٧٠/٦).

(٧) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٧/٢).

ثالثها: مذهب من يدفع الجر ولا يجيزه^(١)

ففي قول الأعور الشَّيْ^(٢) [من المتقارب]:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهَيْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وقول النابغة الجعدي^(٣) [من الطويل]:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقِّرَا

من النحويين من يدفع الجر ولا يجيزه كالمبرّد حيث قال: "وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباء و (ليس)، فكأنك قلت: زيد في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ"^(٤).

وقد بيّن الفارقي سبب عدم إجازة أصحاب هذا المذهب للجرّ، ففي قول الأعور الشَّيْ قال: "لأنه إنما يتوجه بالعطف على خبر ليس وهو قوله: (بأتيك) ولا يجوز أن تعطف على خبر (ليس) وفيه الباء خبراً بعده؛ إلا أن يكون ذلك الخبر عن شيء من سبب اسم (ليس) وتعتبره بواحدة: وهو أن تحذف خبر ليس وتقيمه مقامه، فإن صحّ أن يكون خبراً عن اسمها صحّ أن يعطف على خبره ويكون مجروراً مثله، وذلك نحو قولك: (ليس زيد بقائم ولا قاعد غلامه) فتجر (قاعد) لأنه خبر عن (الغلام) و (الغلام) من سبب زيد لاتصاله بضميره؛ ولو قلت: (ليس زيد بقاعد غلامه) صحّ الكلام وصار قولك: (بقاعد) خبراً عنه وفعلاً لغلامه"^(٥).

(١) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المقتضب (٤/١٩٥).

(٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٦.

وفي بيت الأعور الشَّي لا يصح؛ لأن اسم ليس (منهي) وهو مذكر مضاف إلى ضمير الأمور، وخبره (بآتيك) ، فإذا قلت: "فليس منهي الأمور بآتيك، ولا قاصر عنك مأمورها" لم يجز الجر؛ لأنها ليست من سببه، إذ ليس متصلًا بضميره، وإنما هو متصل بضمير (الأمور) ، ولو كان قلت: "ولا قاصر عنك مأموره" لصح الكلام إذا الهاء في (مأموره) ضمير مذكر يعود إلى (المنهي) فصارت الجملة من سببه^(١).

رابعها: مذهب من جوّز العطف في صورة معينة ومنعه في صورة أخرى

ذهب إلى هذا المذهب الأعلام الشنتمري فذكر أن قوله: "ليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها" بمنزلة قولك: "ليس بقائم زيد ولا خارج عمرو"، وهو في هذه الصورة جائز لاستواء آخر الكلام وأوله من تقديم الخبر على المخبر عنهما.

ولو كان تأليف البيت: "ليس منهيها بآتيك ولا قاصر عنك مأمورها" فهو بمنزلة قولك: "ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو" لم يجز؛ لأن خبر الأول وقع مؤخرًا فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرًا طلبًا للاستواء آخر الكلام وأوله، وكذا القول في بيت النابغة الجعدي^(٢).

ومن جوّز اطراده في صورة معينة دون غيرها أيضًا ابن الحاجب^(٣)، والرضي^(٤)، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما ذهب إليه من إجازة العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقًا.

(١) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٩٠، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٣٤٧/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٢٦، ٤٢٧)، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٣٤٧/٢، ٣٤٨).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٤٧/٢، ٣٤٨).

وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه والفارسي ومن وافقهما من منع العطف على معمولي عاملين مختلفين وإضمار الجار فيما توهم ذلك. والأخذ بهذا المذهب أولى وأنسب؛ لأن الأكثرين عليه، وموافقتهم أولى.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثامنة والعشرون

[عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف].

قول الجرمي:

حُكِيَ أَنَّ أبا عُمَرَ "كان يذهبُ إلى أَنَّ الفاء وسائر حروف العطفِ هي الناصبةُ للفعلِ بمنزلة (أَنَّ) "^(١).

قال الفارسي:

الفاء والواو و أو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أَنَّ)، كما أن ما بعد (حتى) في الغاية، واللام في النفي موضع إضمار (أَنَّ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أَنَّ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أَنَّ)، فلا تظهر (أَنَّ) معهن كما لا تظهر معها، لا تقول: مَا تَأْتِيَنِي فَأَنْ تُحَدِّثَنِي، كما تقول: مَا كَانَ زَيْدٌ لَأَنْ يَفْعَلَ إِذَا أَرَادَ لِيَفْعَلَ، وليست هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل؛ لأن امتناع دخول حروف العطفِ عليها إذا انْتَصَبَ الفِعْلُ بعدها دليل على أنها ليست الناصبة للفعل، إذ لو كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، كما دخلت على واو القسم لما لم تكن حرف عطف وَكَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ الْجَارَةِ^(٢).

دراسة المسألة:

اختلفت آراء النحاة في عامل النصب بعد حروف العطف على أقوال، ففي (الفاء والواو) خمسة أقوال - بينما (أو) فيه ثلاثة أقوال فقط - وهي على النحو الآتي:

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٥٩/٢).

(٢) ينظر السابق (١٥٨/٢، ١٥٩).

القول الأول:

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء^(١) في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بإضمار أن وجوباً^(٢)، وكذلك الواو أيضاً، فقد ذكر ابن مالك النصب بعدها في الأمر والنهي والنفي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني^(٣).

وقد علق أبو حيان على ذلك قائلاً: "ولا أَحَقُّظُ النصبَ جاءَ بَعْدَ الواو في الدعاء ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقَدَّم على ذَلِكَ إِلَّا بِسَمَاعٍ"^(٤).

والعلة بإضمار (أن) دون سائر الحروف أمران:

أحدهما: إنَّ (أن) هي الأصل في العمل، وذلك لشبهها بـ (أنّ) المشددة، فوجب أن يكون المضمر (أن) وذلك لقوتها في بابها، وأن يكون ما حُمِّل عليها يلزم موضعاً واحداً، ولا يتصرف.

الأمر الآخر: أن لها من القوّة والتصرف ما ليس لغيرها، وذلك أنّه يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنّها لا يليها إلّا المستقبل، فلمّا كان لها من التصرف ما دُكِّر، جعلت لها مزيّة على أخواتها بالإضمار^(٥).

(١) المقصود بها "فاء السببية".

(٢) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، المساعد (٨٤/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٨/٣)، (٣٥٩).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٨٠/٤).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣١/٤).

وإلى هذا القول ذهب سيويه و وافقه البصريون، حيث قال: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنئ على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك"^(١).

وقد تبعه المبرّد حيث قال: "اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل؛ كما تعطف في الأسماء تقول: أنت تأتيني فتكرمني؛ كما تقول: أنا آتيك ثم أكرمك، هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمل عليه فحمل الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أن) وذلك قولك: ما تأتيني فتكرمني"^(٢).

وكذلك الواو أيضاً، غير أن معنى كل منهما مختلف، يقول سيويه: "اعلم أن الواو وإن جرت هذا الجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان"^(٣)، ألا ترى قول الأخطل^(٤) [من الكامل]:

لا تنه عن خُلُقٍ وتأتني مثله عازٌّ عليك إذا فعلت عظيم

الشاهد فيه نصب "وتأتني" بإضمار أن.

"فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعن النهي والإتيان، فصار تأتني على إضمار أن"^(٥).

(١) ينظر: الكتاب (٢٨/٣).

(٢) ينظر: المقتضب (١٤/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٤١/٣).

(٤) البيت من شواهد الكتاب وقد نسبه للأخطل (٤١/٣، ٤٢)، وأيضاً في شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٨/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣٦/٤)، وفي الهمع لأبي الأسود الدؤلي (١٢٦/٤، ١٢٧)، ولالأخطل أو للمتوكل الليثي أو لسابق البربري أو للطرماح، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي في خزنة الأدب (٥٦٤ - ٥٦٧)، وفي المقاصد النحوية للعيبي قاله أبو الأسود الدؤلي وذكر أن من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ (٣٥٨/٣)، وفي الجمل في النحو للفراهيدي نسبه للمتوكل الكنائي، ص ٩٥، ٩٦.

(٥) ينظر: الكتاب (٤٢/٣).

القول الثاني:

إن النصب بعدهما هو بهما أنفسهما، وذهب إلى هذا القول الكسائي ومن وافقه من أصحابه^(١)، والجرمي^(٢)، وهو ظاهر كلام أبي القاسم الزجاجي حيث قال: "عَلِمَ أَنْ (الواو) تنصب الفعل المستقبل إذا أردتَ بها معنى غير معنى العطف"^(٣).

ففي كتابه الموضوع في (معاني الحروف)^(٤)، قسم الواوات فيه أقسامًا، ثم قال: وتكون صرفًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥) [من الكامل]:

لَا تَنَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

قال البطلوسي: هذا صريح مذهب الكوفيين؛ لأنهم يسمون هذا الواو التي تنصب الفعل المستقبل بعدها واو الصرف، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، فينتصب بمخالفة الأول، وكذلك أيضًا الفاء في نحو: (ما أنت بصاحي فأزورك)، و أو في نحو قولك: (لألزمك أو تقتضيني حقي)، فالنصب عندهم بهذه الحروف بأعيانها دون إضمار (أن)، و وافقهم على ذلك الجرمي^(٦).

وقد تبعهم ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) داعيًا إلى إلغاء التقدير، حيث يفهم من قوله: إن الفاء و الواو هي الناصبة للفعل، وأنه لا داعي للتقدير، مبيّنًا أن المحذوفات في صناعتهن ثلاثة أقسام: ومنها مضمّر إذا أظهر تغير الكلام عما كان قبل إظهاره، كعامل

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٨)، والمساعد (٣/٨٤).

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/١٥٩)، ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٨)، والمساعد (٣/٨٤).

(٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٨٧، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص ٢١٦.

(٤) ينظر: حروف المعاني، ص ٣٦-٣٩، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص ٢١٦.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢١٦.

النصب في الفعل المضارع بعد الفاء و الواو^(١)، وموضحًا في ثانيا حديثه أن الذي دعا إلى هذا التكلف والتقدير قولهم: إن كل منصوب لا بد له من ناصب، وإن لم يكن هذا الناصب المذكورًا فلا بد حينئذٍ من تقديره^(٢).

وقد بيّن سيبويه ومن تبعه من النحاة بطلان ما ذهب إليه هذا الفريق.

وسوف أذكر هنا بعض أقوال هؤلاء النحاة بإيجاز.

فسيبويه ذكر في كتابه ما نصه "ولو كانت الفاء و الواو و أو يتصبن لأدخلت عليهن الفاء و الواو للعطف...."^(٣).

وكذلك المبرّد فقد بيّن بطلان ما ذهب إليه الجرمي واحتج بما احتج به سيبويه^(٤).

وقد نقل ابن يعيش قوله حيث قال: "لو كانت ناصبة بأنفسها؛ لكانت ك (أن)، وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أن)، فكان يلزم أن يجوز عنده أن يُقال: (ما أنت بصاحبي فأحدثك، و فأكرمك) لأن الفاء هي الناصبة...."^(٥).

كما أكد ذلك الفارسي - كما ذكرت آنفاً - حيث قدم من الحجج ما أفسد به قول الجرمي^(٦)، ويبدو أن اهتمامه بالتعليل وتوثيق كلامه وتدعيمه بالأمثلة والقواعد والأحكام، واعتماده على العرض الدقيق والتحليل، جعلت رأيه يتسم بالقوة والرصانة والوضوح، وليس ذلك بغريب عليه.

(١) ينظر: الردّ على النحاة، ص ٧١-٧٣.

(٢) ينظر السابق، ص ٢٢.

(٣) ينظر: الكتاب (٤١/٣).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢٢٩/٣).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣٣/٤).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٥٨/٢، ١٥٩).

كما أكدَّ بطلان ذلك أيضًا الأنباري^(١)، وكذلك ابن عصفور فقد أشار إلى أن هذا القول (فاسد)^(٢)، وكذلك ابن مالك^(٣)، وغيرهم كثير.

القول الثالث:

ذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف حيث قال: " (الفاء) تنصب في جواب الستة؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله لما قيل: لا تظلمي فتندم، دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُرِكَت والأسد لأكلك، من قيل أن الأفعال فروع الأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل يوجب النصب، كان ذلك قائماً صحيحاً في الفرع"^(٤).

وهذا هو قول بعض الكوفيين، فقد ذكر الأنباري ذلك حين قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض – ينتصب بالخلاف"^(٥).

وقال في موضع آخر: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك (لا تأكل السمك وتَشْرَب اللبن) منصوب على الصرف"^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢، ٥٥٩).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٠/٣).

(٤) نقل رأي الفراء السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه (٢٢٨/٣، ٢٢٩)، وابن السّيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل،

ص ٢١٦، ٢١٧، وابن يعيش في شرحه للمفصل (٢٣٢/٤).

(٥) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢).

(٦) ينظر السابق (٥٥٥/٢).

والخلاف الذي يوجب النصب في الأسماء عندهم أشياء منها: "نصب الظرف بعد الأسماء. كقولك: زيد خلفك، وزيد عندك، لما خالف (خلفك) و (عندك) ما قبلهما انتصبا بالخلاف".

ومنها ما قاله الفراء وأصحابه: "لو تُركت والأسد لأكلك، (الأسد) منصوب على الخلاف في (التاء)، لأنه لا يصلح أن يُقال: لو تركت وترك الأسد،" (١).

وبين السيرافي (٢)، والبطلوسي (٣)، بأن احتجاج الذي احتج للخلاف بأنه لا يصلح أن يقال: لو تركت وترك الأسد من قبل أن الأسد لا يقدر عليه فيمسك أو يترك ركيك جدًّا، وفي كتاب (إصلاح الخلل) ما نصه (ضعيف جدًّا)؛ لأن الخلاف إذا كان من أجل أن الأسد لا يقدر عليه فيمسك، فهو أيضًا لا يقدر عليه إذا قلنا: لو ترك زيد والأسد.

وقد بين الأنباري أيضًا أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب (٤).

وأشار ابن عصفور إلى فساد هذا القول (٥)، كما أشار المرادي إلى ذلك أيضًا؛ "لأن الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها" (٦).

الخلاصة:

فالنحاة وعلى رأسهم سيبويه ومن تبعه، لا ينكرون كون الثاني مُخالفًا للأول، وإنما ينكرون أن يكون (النصب) بنفس الخلاف دون عامل نصب (٧).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٩/٣)، وإصلاح الخلل، ص ٢١٧.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٩/٣).

(٣) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢١٧، ٢١٨.

(٤) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).

(٦) ينظر: الجنى الداني، ص ١٥٥.

(٧) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢١٨.

هذه الأقوال الثلاثة - السابقة الذكر - جارية في عامل النصب في الفعل بعد (أو) أيضًا.

القول الرابع:

قاله أحمد بن يحيى المعروف بـ (ثعلب): "مِنْ أَتَّهَمَا نَصَبًا، لِأَتَّهَمَا دَلَا عَلَى شَرْطٍ، لِأَنَّ مَعْنَى هَلْ تَزُورُنِي فَأُحَدِّثُكَ: إِنْ تَزُرْنِي أُحَدِّثُكَ، فَلَمَّا نَابَتْ عَنِ الشَّرْطِ ضَارَعَتْ (كَيَّ)، فَلَزِمَتْ الْمُسْتَقْبَلُ، فَعَمَلَتْ عَمَلِ (كَي) ^(١)".

القول الخامس:

"ما ذهب إليه هشام من أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعْطَفْ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَمْ يَدْخُلْهُ الرِّفْعُ، وَلَا الْجَزْمُ؛ إِذْ مَا قَبْلُهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ هَذِينَ، وَ لَمَّا لَمْ يَسْتَأْنَفْ بَطَلَ الرِّفْعُ أَيْضًا، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَقِمَّ رَفْعُهُ، وَلَا جَزْمُهُ لَانْتِفَاءِ مُوجِبِيهِمَا لَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا النِّصْبُ" ^(٢).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن الفاء وسائر حروف العطف ناصبة للفعل بنفسها.

وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه، والفارسي، ومن وافقهما من أن عامل النصب في الفعل المضارع بعد حروف العطف ينتصب بإضمار (أن)؛ وذلك لقوة الأدلة والحجج والبراهين التي قدموها لبيان بطلان ما ذهب إليه الجرمي ومن وافقه من أن حروف العطف ناصبة بنفسها، وكذلك الفراء ومن وافقه من أن عامل النصب بالخلاف.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٨)، الجمع (٤/١٣٠)، المدارس النحوية، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٩)، الجمع (٤/١٣١، ١٣٠).

المسألة التاسعة والعشرون

[في حتى^(١)]

قسم الجرمي (حتى) ثلاثة أقسام، بدليل قول الفارسي: "وجدت الجرمي قد قسم (حتى) الثلاثة الأقسام التي قسمتها أنا"^(٢).

وقال في موضع آخر: اعلم أن حتى على ثلاثة أضرب:

أحدها : أن تكون جارة نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣). وهذه الجارة هي تنصب الأفعال بعدها بإضمار (أن) والفعل و (أن) المضمر معها في موضع جرّ ب (حتى).
والآخر: أن تكون عاطفة في نحو قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) [من الكامل]:

وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا

(١) فيها ثلاث لغات: (١) إبدال الحاء عيناً لغة هذيل، وقرأ عبد الله بن مسعود ﴿لَيْسَ حُنْتُ عَنْ حِينَ﴾ [يوسف/٣٥]، فكتب إليه عمر "إن الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قريش، فلا تقرأهم بلغة هذيل". ينظر: المساعد (٢/٢٧٥)، والجمع (٤/١٦٧، ١٦٨)، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٦). (٢) إمالة ألفها، وهي لغة يمنية. (٣) وهي حتى المشهورة. ينظر: الجني الداني، ص ٥٥٨، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٦). (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٨٩). (٣) سورة القدر: من الآية: ٥. (٤) تمام البيت:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا

وهو من شواهد الكتاب (١/٩٧)، ونسب إلى ابن مروان النحوي، ونسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٦/٢٦٩٨) إلى مروان بن سعيد النحوي لا إلى ابن مروان النحوي، وكذلك في بغية الوعاة (٢/٢٨٤) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلب، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. وذكر محقق (الكتاب) عبد السلام هارون أن الصواب هو مروان النحوي. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني (١/٣٧٠) للمتمسك، جرير بن عبد المسيح الضبي. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٦، ٢١٦)، الجني الداني، ص ٥٤٧، ٥٥٣، مغني اللبيب (١/١٢٤، ١٣٠). الجمع (٤/١٧١).

ف (حتى) هنا عاطفة، والدليل على ذلك أنها لو كانت جارةً لانخفض الاسم بعدها، ولم يُعطفَ على ما قبلها، ولم يشركه في إعرابه فلمَّا شَرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها ثبت أنَّها عاطفة.

والثالث: أن تكون داخلية على الجُمْل ومنصرفًا بعدها الكلام إلى الابتداء كأمَّا وإذا ونحوهما، وذلك نحو قوله^(١) [من الطويل]:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

ف (حتى) ليست عاطفةً لدخول حرفِ العطفِ عليها ولا جارة لارتفاع الاسم بعدها^(٢).

دراسة المسألة:

(حتى) "حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جرّ، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن يكون بمعنى الفاء"^(٣).

القسم الأول: أن تكون حرفًا جازًا، وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، وأقسام مجرورها، وشروطه، واختلاف النحاة في دخول مجرورها فيما قبله.

(١) تمام البيت:

مَطْوُوثٌ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

لامرئ القيس في ديوانه، ص ١٦١، الكتاب (٢٧/٣)، الجمل في النحو للزجاجي، ص ٦٧، التعليقة على الكتاب (١٤٩/٢)، النكت (٧٠٨/١، ٧٠٩)، (١٠٢٦/٢)، تحصيل عين الذهب، ص ٣٩١، ٥٤٤، المفصل، ص ٣٣٨، البسيط (٩٠٤/٢)، معني اللبيب (١٢٧/١). وقد جاء في بعض المصادر برواية: "سَرِيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ عَزِيَّتُهُمْ"، وفي رواية: "تَكِلَ مَطِيَّهِمْ".

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٢/١-٦٩٠)، الإغفال (٧٩-٧٢/٢)، الإيضاح للفارسي، ص ٢٠٣-٢٠٥.

(٣) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٢.

أولاً: مذاهب النحاة:

أ- مذهب البصريين: أنها جارة بنفسها^(١)، ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، و (أن) مع الفعل في موضع جرّ بـ(حتى)، ويظهر ذلك جلياً في قول سيويوه في (باب الحروف التي تُضمّر فيها أن)^(٢).

وقال في موضع آخر: "اعلم أنّ حتى تنصب على وجهين:

فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرّث حتى أدخلها، كأنك قلت: سرّث إلى أن أدخلها، فالنصب للفعل ههنا هو الجارّ للاسم إذا كان غايةً، فالفعل إذا كان غايةً نصب، والاسم إذا كان غايةً جرّ، وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر فإن يكون السّير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كئي التي فيها إضمار أن وفي معناها، وذلك قولك: كلّمته حتى يأمر لي بشيء"^(٣).

وقال المبرّد: "اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن)؛ وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها...."^(٤).

وأكد ذلك الفارسي حيث ذكر أن (حتى) جارة ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، وأن معها في موضع جرّ بـ (حتى)^(٥).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّ (حتى) الناصبة للفعل بإضمار (أن) هي نفسها الناصبة بنفسها عند الكوفيين، وهم قد اختلفوا مع البصريين في هذا الموضع فالكوفيون يرون

(١) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٢، ارتشاف الضرب (١٧٥٢/٤).

(٢) ينظر الكتاب (٥/٣، ٦).

(٣) ينظر السابق (١٦/٣، ١٧).

(٤) ينظر: المقتضب (٣٨/٢).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٢/١)، الإغفال (٧٢/٢)، الإيضاح للفارسي، ص ٢٠٣-٢٠٤.

أنها تعمل النصب بنفسها، والبصريون يرون أنها تعمل النصب بإضمار (أن) حتى إنهم جعلوا ذلك من الأصول المرفوضة.

وقال السيرافي: إن (حتى) هي الخافضة، "ويدل على أنها هي الخافضة قولهم: حَتَّامٌ وَحَتَّامَةٌ وأصلها حتى ما، وما للاستفهام ولا تسقط عنها الألف إلا أن يدخل عليها خافض، فعلم بذلك أن حتى خافضة"^(١)، وذهب إلى هذا القول الأنباري^(٢)، وغيرهم كثير.

ب - مذهب الكوفيين

اختلف الكوفيون في الجر ب (حتى)، فذهب الكسائي إلى "أن جر ما بعدها بإلى، لا بحتى"^(٣). وذهب الفراء إلى أنها "تخفض لنيابتها عن (إلى) وربما أظهروا (إلى) بعدها، قالوا: (جاء الخبر حتى إلينا)، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما"^(٤).

وقد عقب النحاة على ما ذهب إليه الكوفيون وخاصة الكسائي، حيث بين السيرافي أن ما ذكره الكسائي من إضمار (إلى) بعد (حتى) شيء منكّر لا يُعرف^(٥)، فلا يجوز ما ذهب إليه وذلك لبعده في التقدير، وإبطال معنى (حتى)؛ لأن موضع (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها، وإنما حتى اختصته من بين الجملة؛ لأنه يُستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة^(٦).

وأما ما ذهب إليه سيبويه فلا يخرج عن قياس النحو، وعن المتناولات العربية^(٧).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٣).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٠١/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٤).

(٤) ينظر: الجنى الداني، ص ٥٤٢، ارتشاف الضرب (١٧٥٢/٤).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٣).

(٦) ينظر السابق (٢٠٩/٣).

(٧) ينظر السابق (٢١٠/٣).

قال الأنباري: إن ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد، ثم ذكر ما ذكره السيرافي^(١).

وقال ابن يعيش ما ذكره الفراء من أن (حتّى) تخفض لنيابتها وقيامها مقام إلى "وهو قولٌ واهٍ فيه بُعْدٌ؛ لأنه يؤدّي إلى إبطال معنى (حتّى)"^(٢).

ثانيًا: أقسام مجرورها:

لـ (حتّى) الجارة قسمان عند البصريين أحدهما: أن يكون اسمًا صريحًا^(٣) كقوله تعالى: ﴿فَذَرَّهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٤).

وقد اشترط ابن مالك في جرّها الاسم الصريح، إما "أن يكون ما بعدها جزءًا لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره نحو: (ضربت القوم حتى زيد)؛ فزيد جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره وهو مضروب انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده".

ثم قال: "ويجوز كون تالي المصرح منتهى عنده؛ لا به، كما يجوز مع (إلى) فإنهما سواء في صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به وللانتهاء عنده".
"وإما كبعض...."^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف (٦٠٠/٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٧/٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٤)، الجنى الداني، ص ٥٤٢.

(٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٥٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، (٣٦).

ثانيهما: أن يكون مصدرًا مؤوَّلًا من (أن) والفعل المضارع، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١) ^(٢).

وقد زاد ابن مالك قسمًا ثالثًا وهو: أن يكون مصدرًا مؤوَّلًا من أن لازمة الإضمار

وفعل ماضٍ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾^(٣) ^(٤).

ولم يرتضِ قوله جمع من النحاة، منهم أبو حيان قال: ووهم في هذا ابن مالك؛ لأن

حتى هاهنا ابتدائية، و (أن) غير مضمرة بعدها^(٥).

كذلك ابن هشام قال: "ولا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلفٌ إضمار من غير

ضرورة"^(٦).

ثالثًا: شروط مجرورها:

لمخفوضها شرطان، أحدهما: أن يكون ظاهرًا لا مضمّرًا، وهذا مذهب سيبويه وجمهور

البصريين^(٧)، قال سيبويه في (باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر): "واستغنوا عن

الإضمار في (حتى) بقولهم: (رأيتهم حتى ذاك)، وبقولهم: (دَعُهُ حتى يوم كذا وكذا)، وبقولهم:

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢١٤. قرأ نافع وَحَدَّه برفع اللام في (حتى يَقُولُ الرسولُ). وقرأ الباقر بنصب اللام في (حتى يَقُولُ الرسولُ)، والكسائي كان يقرأها دهرًا رفعًا ثم رجع إلى النصب وروي ذلك عن الفراء. ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٠٥/٢، ٣٠٦).

(٢) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٢، ٥٤٣، شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣).

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ٩٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، وينظر أيضًا: الجني الداني، ص ٥٤٣.

(٥) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٣، الهمع (١٧٠/٤).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (١٢٩/١)، وينظر أيضًا: الهمع (١٧٠/٤).

(٧) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٣، مغني اللبيب (١٢٣/١).

(دَعُهُ حَتَّى ذَاكَ)، و بالإضمار في إلى إذا قال: (دَعُهُ إِلَيْهِ)؛ لأن المعنى واحد^(١).

وأجاز المبرّد والكوفيون أن تجر المضمر^(٢) فتجره متكلمًا، ومخاطبًا وغائبًا^(٣) قياسًا على قوله^(٤) [من الوافر]:

قَالَ، وَاللَّهِ لَا يُلْقِي أَنَا نَسْ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ

آراء العلماء في جرّها للضمير:

أخذ ابن السراج بمذهب سيوييه فقال: "والقول عندي ما قاله سيوييه: لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع"^(٥).

واختاره الفارسي وبيّن "أن حتى الجارة لم تضاف إلى مضمر نحو (حَتَّاكَ) و (حَتَّاهُ) حيث لم تتمكن تمكن (إلى) كما لم تضاف الكاف الجارة إلى المضمر في (كَكَ، وَكِي)"^(٦).

وبيّن الرضي أن ما ذهب إليه المبرّد شاذ^(٧).

واستشكل أبو حيان قول من قال إنها تجر المضمر حيث قال: "ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلّها، قال: ولا ينبغي القياس على (حَتَّاكَ) في هذا

(١) ينظر: الكتاب (٣٨٣/٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤)، الجنى الداني، ص ٥٤٣، مغني اللبيب (١٢٣/١).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤).

(٤) البيت بلا نسبة في المقرب (١٩٤/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٤/١)، شرح الكافية للرضي (٢٧٧/٤)، ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤، ١٧٥٦)، الجنى الداني، ص ٥٤٣، ٥٤٤، خزانة الأدب (٤٧٤/٩)، وقد جاء في بعض المصادر برواية: *فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ*

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣٨٠/١).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٧/١)، الإغفال (٧٦/٢).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٧/٤).

البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر"، ثم قال: "وانتهاء الغاية في (حتاك) هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع"^(١).

وبينّ البغدادي أن الأحسن أن يُقال (ضرورة) بدلاً من (شاذ)، فإنه لم يرد في كلام منشور، ثم قال: "ولم يظهر لي معنى الغاية في حتى هنا"^(٢).

دخول مجرورها فيما قبلها:

اشترط في مجرورها أن يكون آخر جزء أو ملاقيًا آخر جزء، فمثال كونه آخر جزء "أكلت السمكة حتى رأسها".

ومثال كونه ملاقيًا آخر (سرت النهار حتى الليل)، ولا يجوز: (سرت البارحة حتى ثلثها) أو نصفها^(٣).

قال الزمخشري: إنه "يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه"^(٤).

ردّ عليه ابن مالك قائلاً: غير لازم كونه آخر جزء أو ملاقيًا آخر جزء، واستدل بقول الشاعر^(٥) [من الخفيف]:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَتُوسًا^(٦)

(١) ينظر: الهمع (١٦٦/٤).

(٢) ينظر: خزانة الأدب (٤٧٤/٩).

(٣) ينظر: الجنى الداني، ص ٥٤٤، مغني اللبيب (١٢٣/١).

(٤) ينظر: المفصل، ص ٣٣٨.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣)، ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤)، الجنى الداني، ص ٥٤٤، مغني اللبيب (١٢٣/١)، المساعد (٢٧٤/٢)، الهمع (١٦٥/٤)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٧٠/١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣).

قال أبو حيان مُعَقِّبًا على قول ابن مالك: وهذا الذي نقله الزمخشري هو قول أصحابنا، وما استدلل به ابن مالك لا حجة فيه^(١)؛ "لأنَّه لم يَتَقَدَّمِ العاملُ فيها حتَّى ما يكون ما بعدها جزءًا له في الجملة المغيَّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثَّل به أصحابنا"^(٢).

وقال ابن هشام: توهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلَّا الزمخشري، واعترض عليه بهذا البيت، وهو قول المغاربة وغيرهم^(٣).

ثم بيَّن أن ما ذكره "ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به"^(٤).

اختلاف النحاة في دخول مجرورها فيما قبلها:

اختلف النحاة في دخول مجرور (حتَّى) فيما قبلها على أقوال:

صرَّح سيبويه بأن ما بعد (حتَّى) داخل فيما قبلها، ولا بد، لكنَّه لم يمثل إلَّا بما هو بعض^(٥)، قال: "واتفقوا على أنَّها إذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها، و أنَّها لا يعطف بها إلَّا حيثُ يجر ولا يلزم العكس، وعلى أنَّه إذا لم يكن ما قبلها ما يُعْطَفُ عَلَيْهِ لم يَجْزُ إلَّا الجر"^(٦).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤)، وينظر أيضًا: الهمع (١٦٥/٤).

(٢) ينظر: الهمع (١٦٥/٤).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١٢٣/١).

(٤) ينظر السابق (١٢٤/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤، ١٧٥٥)، الجنى الداني، ص ٥٤٦.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤).

قال الفراء، والرماني^(١): "تَدْخُلُ ما لم يكن غير جزء نحو قولهم: إِنَّهُ لَيَنَامُ حتى الصباح"^(٢).

وأشار جمع من النحاة بأنه داخل كالمبرد^(٣)، والسيرافي^(٤)، وأبي علي^(٥)، وكذلك الزمخشري قال: "من حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها"^(٦)، وغيرهم.

وقال ابن مالك: إن " (حتى) لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده"^(٧)، أي يجوز أن يكون داخلاً فيما قبلها، ويجوز أن يكون غير داخل^(٨).

قال الرضي: "ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب"^(٩)

القسم الثاني: أن تكون عاطفة

وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، وشروطها.

أولاً: مذاهب النحاة

أ - مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه العطف بها^(١٠).

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني. كان إماماً في العربية. أخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دُرَيْد. له من التصانيف: "التفسير"، و"شرح أصول ابن السراج"، و"شرح سيبويه"، وغيرها. توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٨٠/٢، ١٨١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤)، الجني الداني، ص ٥٤٥، ٥٤٦.

(٣) ينظر: المقتضب (٣٨/٢)، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤)، الجني الداني، ص ٥٤٥.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٧/٣).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤)، الجني الداني، ص ٥٤٥.

(٦) ينظر: المفصل، ص ٣٣٨.

(٧) ينظر: التسهيل، ص ١٤٦، وينظر أيضاً: الجني الداني، ص ٥٤٥.

(٨) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٥، شرح الكافية للرضي (٢٧٤/٤).

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٥/٤).

(١٠) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٦.

قال سيويه: "ومما يُختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمَّ قولك: لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه، وضربتُ القومَ حتَّى زيدًا ضربتُ أباه، وأتيتُ القومَ أجمعين حتَّى زيدًا مررتُ به، ومررتُ بالقوم حتَّى زيدًا مررتُ به، فحتَّى تجرى تجرى الواو وثُمَّ، وليست بمنزلة أمّا لأنّها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتدأ"^(١).

ولم يُمثّل الفارسي في العطف إلّا بصورة النصب مقتفياً هُدي سيويه وذلك في نحو قولك: (ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا)^(٢) "ثمَّ عضد ذلك بالنقل؛ لئلا يمنع المخالف هذه الصورة، فقال: وقد رواه سيويه وأبو زيد وغيرهما، وكذلك رواه يونس"^(٣).

ولعل السبب يكمن في تحقق العطف بـ (حتّى) في حالة النصب لا غير؛ لأنك إذا قلت: " (قديم القوم حتّى زيد) فإنّه لا يتحقّق ههنا العطف لاحتمال أن تكون حرف ابتداء، وهو أحد وجوهها، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك إذا خفضت ربّما يُتوهم فيها الغاية على نحو قوله: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^{(٤)(٥)}.

ثم بيّن ابن يعيش أن "في الجملة (حتّى) غير راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكّنة فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءًا من الأول، فهو داخلٌ في حكمه؛ لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك"^(٦).

(١) ينظر: الكتاب (٩٦/١).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٠٤، وينظر أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش (١٥/٥).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥/٥).

(٤) سورة القدر: من الآية: ٥

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥/٥).

(٦) ينظر السابق (١٥/٥، ١٦).

أما مذهب الكوفيين فهم يقولون: إن (حتى) ليست عاطفة ويعربون ما بعدها على إضمار عامل^(١).

ثانيًا: شروط المعطوف بـ (حتى)

أولًا: أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه، فمثال كونه بعضًا: (قدم الحجاج حتى المشاة)، ومثال كونه كبعض: (قدم الصيادون حتى كلابهم)^(٢)، وقد يكون المعطوف بـ (حتى) مباينًا فيقدر بعضيته بالتأويل^(٣)، كقول الشاعر^(٤) [من الكامل]:

والزاد حتى نعله ألقاها

الشاهد في قوله: "حتى نعله ألقاها"، فمن نصب النعل فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون حتى حرف عطف بمعنى الواو^(٥)، فعطف بها النعل وليست بعضًا لما قبلها، وخُرج ذلك بالتأويل^(٦)، والتقدير: "ألقي ما يثقله حتى نعله"^(٧).

والآخر: أن تكون (حتى) "حرف ابتداء تقطع الكلام عما قبله، وتنصب الفعل بإضمار فعل دلّ عليه (ألقاها)، كأنه قال: (حتى ألقى نعله ألقاها)، على حدّ (زيدًا ضربته)"^(٨).

ويروى بالجر والرفع^(٩).

(١) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٦، مغني اللبيب (١/١٢٨)، الهمع (٥/٢٦٠).

(٢) ينظر: الجني الداني، ص ٥٤٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٦)، الجني الداني، ص ٥٤٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٧١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٦).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٦)، الجني الداني، ص ٥٤٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٧١).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٦).

"فمن جرّها جعلها غايةً، وكان (ألقاها) تأكيداً"^(١).

"وأما من رفع (النعل) فبالابتداء، و (ألقاها) الخبر، فهو معتمد الفائدة"^(٢).

قال ابن مالك: "والمعتمد عليه فيما يصح عطفه بحتى أن يصح استثناءه بإلا، فيصح: (أعجبني الجارية حتى حديثها)، كما يصح: أعجبني الجارية إلا حديثها، ويمتنع: (أعجبني الجارية حتى ابنها)، كما يمتنع: (أعجبني الجارية إلا ابنها)"^(٣).

وأكد هذا ابن هشام قال: والضابط "أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع"^(٤).

ثانياً: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوي^(٥)، ونقله ابن هشام في (المغني) ثم علق بقوله: لم أقف عليه لغيره^(٦).

ثالثاً: أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأقل^(٧).

رابعاً: أن يكون المعطوف اسماً^(٨)، فلا تعطف الجمل؛ لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، فلا يتأتى ذلك إلا في المفردات، ثم بيّن ابن هشام أن هذا هو

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٧١).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٥، ٢١٦).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٧)، وينظر أيضاً: الهمع (٥/٢٥٩).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي. المعروف بابن البرذعي. كان إماماً في العربية، عاكفاً على التعليم. له من التصانيف: "المسائل النخب"، و"الإفصاح بفوائد الإيضاح"، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح"، وغيرها. توفي سنة ست وأربعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٢٦٧، ٢٦٨).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٧)، وينظر أيضاً: الهمع (٥/٢٥٩).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢١٥)، الجنى الداني، ص ٥٤٨، مغني اللبيب (١/١٢٧).

(٨) ينظر: أوضح المسالك (٣/٣٦٤).

الصحيح^(١)، ثم قال: "وزعم ابن السّيد في قول امرئ القيس^(٢):

سريت بهم حتى تكِلْ مطيهم وحَتَّى الجياد ما يقدن بأرْسَان.

فيمن رفع (تكِل) أن جملة (تكِل مطيهم) معطوفة بحتى على سريت بهم^(٣).

خامساً: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارة نحو: "مررت

بالقوم حتى يزيد"، ثم اختلف النحاة في هذه الإعادة^(٤):

قال ابن الخباز^(٥): "وجب إعادة الجار لأن المعطوف عليه مضمّر مجرور، وقد حصل من

ذلك الفرق بين العاطفة والجارّة"^(٦).

قال ابن عصفور: "الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة، وإذا

عطفت على مجرور أعدت الجار نحو: (مَرَرْتُ بهم حتى يَزِيدَ)، فإن كانت الجارّة لم تحتج للباء"^(٧).

قال ابن مالك: "لزم إعادة الجار ما لم يتعيّن العطف"^(٨) حيث قيد ما اطلقه ابن

الخباز^(٩)، بقوله: (إن لم يتعيّن العطف) "وجب نحو: (اعتكف في الشهر حتى في آخره) وإن

(١) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٧)، وينظر أيضاً: الهمع (٥/٢٥٩).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٧، ١٢٨)، الهمع (٥/٢٥٩، ٢٦٠).

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور، المعروف بابن الخباز. له من التصانيف: "النهاية في النحو"، و"شرح ألفية ابن معط". توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٣٠٤)، وقيل: توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة. ينظر: البلغة، ص ٧٣.

(٦) ينظر: توجيه الهمع، ص ٢٤٤، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٠)، مغني اللبيب (١/١٢٧، ١٢٨).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٠).

(٨) ينظر: التسهيل، ص ١٧٦.

(٩) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٨).

تعينت له فلا؛ لحصول الفرق نحو: (عجبت من القوم حتى بنيتهم) ^(١).

وقال الرضي: "وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعاً لتوهم كونها جارة" ^(٢).

الخلاصة:

العطف بـ (حتى) قليل، من أجل هذا أهل الكوفة ينكرونه ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك)، و (رأيتهم حتى أباك)، و (مررت بهم حتى أبيك) على أن (حتى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل ^(٣).

القسم الثالث: حتى الابتدائية

سوف أتحدث في هذا القسم عن أقوال النحاة فيها، واختلافهم في محل الجملة الواقعة بعدها، وشروط رفع الفعل بعدها.

أولاً: أقوال النحاة

قال سيوييه: "واعلم أنَّ حتى يُرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: سرْتُ حتى أدخلها، تعني أنَّه كان دخولٌ متَّصِلٌ بالسير كاتِّصاله به الفاء إذا قلت: سرْتُ فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: (هو يدخلُ) و (هو يضربُ)، إذا كنت تُخبر أنَّه في عمله، وأنَّ عمله لم يَنْقَطِعْ، فإذا قال: حتى أدخلها فكأنه يقول: سرْتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخولُ متَّصِلٌ بالسير كاتِّصاله بالفاء، فحتى صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنَّها لم

(١) ينظر: الجمع (٢٦٠/٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٦/٤).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١٢٨/١)، الجمع (٢٦٠/٥).

تجىء على معنى (إلى أن)، ولا معنى (كَي)، فخرجت من حروف النصب كما خرجت (إذن) منها في قولك: (إذن أظنك).

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السَّيْرُ قد كان وما أشبهه، ويكون الدخولُ وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرتُ حتى أدخلها ما أُمْنَعُ، أي حتى أُنِّي الآن أدخلها كيفما شئتُ^(١).

وبين المبرّد أن الرفع يقع بعدهما على وجهين لكنهما يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما: "وذلك قولك سرت حتى أدخلها، أي: كان مني سيْرٌ فدخولٌ، فأنت تخبر أنّك في حال دخول اتّصل به سيْرُك". والوجه الآخر: "أن يكون السبب مُتَقَدِّمًا غير متّصل بما تُخبر عنه، ثمّ يكون مؤدّيًا إلى هذا، كقولك: (مرض حتى لا يرجونه)، أي: هو الآن كذلك، فهو منقطع من الأول، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله. فذلك قولي: يرجعان إلى شيء واحد"^(٢).

وبين الفارسي أن (حتى) تكون داخلية على الجمل وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، مستشهداً بأمثلة توضح ابتدائية (حتى)، مبيّناً أن (حتى) ليست عاطفة إن دخل عليها حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، بل ينصرف الكلام حينئذٍ إلى الابتداء. كما في قوله^(٣) [من الطويل]:

وحتى الجياد ما يُقَدَّنَ بأرسان^(٤)

(١) ينظر: الكتاب (١٧/٣)، (١٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٣٩/٢)، (٤٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٣/١)، (٦٨٦)، الإغفال (٧٣/٢)، (٧٦).

وقال الأندلسي^(١) في (حتّى): "يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية، إمّا في التّحقير أو في التّعظيم" كما في بيت الفرزدق^(٢) [من الطويل]:

فيا عَجَبًا حتّى كُليْبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعٌ^(٣).

على أن (حتّى) فيه ابتدائية، وفائدتها في هذا البيت التحقير^(٤).

ثانيًا: اختلاف النحاة في محل الجملة الواقعة بعد (حتّى) الابتدائية:

زعم الزجاج، وابن دُرستويه^(٥) أنهما في محل جر بـ(حتّى)، خلافا لغيرهم^(٦).

وقد بيّن الفارسي أن (حتّى) في قوله: (وحتّى الجيادُ ما يُقَدَّنَ بأَرْسَانٍ) لا تكون جازّة، وتكون الجملة في موضع جر؛ لأنّ الجمل إنّما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت في موضع المفردة صفات لها، أو أخبارًا أو أحوالًا، وليس هذا من مواضع المفردة، فإذا لم تضاف

(١) هو القاسم بن أحمد بن الموفق أبو محمد الأندلسي اللوزي، الملقب بـ "علم الدين" له من التصانيف: "شرح الفصل"، وكتاب في "شرح قصيدة الشاطبي"، و"شرح مقدمة الجزولي". ينظر: معجم الأدباء (٢١٨٨/٥، ٢١٨٩).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٣٦١، برواية (فَيَا عَجَبِي) بدلًا من (فيا عَجَبًا)، الكتاب (١٨/٣)، تحصيل عين الذهب، ص ٣٨٩، النكت (٧٠٢/١)، البسيط (٩٠٢/٢)، مغني اللبيب (١٢٩/١)، خزانة الأدب (٤٧٦/٩)، وبلا نسبة في الإغفال (٧٣/٢)، المسائل البصريّات (٦٨٣/١).

(٣) ينظر: رأي الأندلسي في خزانة الأدب (٤٧٥/٩، ٤٧٦).

(٤) ينظر: خزانة الأدب (٤٧٥/٩).

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرستويه. كان شديد الانتصار للبصريين، أخذ عن المبرّد وعن الدار فُطَني. له من التصانيف: "الإرشاد في النحو"، و"شرح الفصيح"، و"المقصود والممدود". توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٣٦/٢).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (١٣١/١)، الجني الداني، ص ٥٥٢.

(حتّى) إلى المضمر الذي هو اسم، ولم يتعد عملها الأسماء المظهرة كانت من أن تعمل في الجمل أبعد؛ لأن الاتساع في إقامة الجملة مقام المفرد أشد منه في إقامة المضمر مقام المظهر^(١).

ثم قال: "ومع هذا فإنّك لو حكمت في موضع الجملة بالجرّ لمكان (حتّى) لما منعك ذلك من تعليق حرف الجرّ، وحروف الجرّ لا تُعلّق، ألا ترى أنّك لا تجد حرفاً من حروف الجرّ في موضع داخلاً على جملة كائنة في موضع جرّ؛ لأنّ في ذلك تعليق حرف الجرّ، وحروف الجرّ لا تُعلّق في موضع"^(٢).

قال ابن الخباز مُعلّقاً على قول الزجاج: إنه "يُفْضَى إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل، وذلك غير معروف"^(٣).

وأشار المرادي إلى أن قول الزجاج ضعيف، فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب^(٤).

ثالثاً: شروط رفع الفعل بعد (حتّى):

لا يرتفع الفعل بعد (حتّى) إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون حالاً أو مؤوّلاً بالحال، فالأول نحو: (سرت حتى أدخلها الآن)، و (مرض حتى لا يرجونه)^(٥).

أما المؤوّل بالحال وهو أن يكون ما بعد حتى لم يَقَعْ، لكنك متمكّن من إيقاعه في الحال وذلك نحو: (سرت حتى أدخل المدينة)، أي: فأنا الآن متمكّن من دخول المدينة لا

(١) ينظر: المسائل البصريّة (٦٨٧/١)، الإغفال (٧٦/٢)، (٧٧).

(٢) ينظر: الإغفال (٧٧/٢)، المسائل البصريّة (٦٨٧/١).

(٣) ينظر: الجني الداني، ص ٥٥٢.

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، مغني اللبيب (١٢٦/١)، المساعد (١١٧/٣).

أمنع من ذلك^(١).

قال ابن مالك: "وعلامته ذلك صلاحية جعل الفاء مكان (حتى)"^(٢).

ثانيًا: أن يكون مسببًا عما قبلها^(٣)، فإن لم يكن سببًا مثل: (سُرْتُ حتى تطلع الشمس) فالحكم حينئذٍ وجوب النَّصْبِ على الغاية، بخلاف الكوفيين فقد أجازوا فيه الرفع، وحَكَّوْا من كلام العرب: (سُرْتُ حتى تَطْلُعَ الشمس) برفع تطلع^(٤)، وهذا ما ذهب إليه الكسائي^(٥)، وأيضًا أجاز في ما كان حالًا متسببًا عما قبله النصب، فقد أجاز نصب (تَهَرَّ)^(٦) في قول حسان^(٧) [من الكامل]:

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وقد أشار ابن عصفور بأنه فاسد^(٨)، وقيل: إنه مردود^(٩)؛ وذلك "لأنه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس^(١٠)؛ لأن النواصب تخلص الفعل للاستقبال والمعنى على الحال، فلا سبيل لما قال"^(١١).

(١) ينظر: الهمع (١١٤/٤)، المساعد (١١٧/٣، ١١٨).

(٢) ينظر: التسهيل، ص ٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/٣)، مغني اللبيب (١٢٦/١)، المساعد (١١٩/٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٤/٤).

(٥) ينظر: الهمع (١١٤/٤).

(٦) ينظر: المساعد (١١٨/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١٦٨/٢)، الهمع (١١٤/٤).

(٧) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص ١٨٤، والكتاب (١٩/٣)، النكت (٧٠٢/١)، تحصيل عين الذهب،

ص ٣٩٠، شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، مغني اللبيب (١٢٩/١)، المساعد (١١٨/٣)، الهمع (١١٤/٤).

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٨/٢).

(٩) ينظر: المساعد (١١٨/٣)، الهمع (١١٥/٤).

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٨/٢)، المساعد (١١٨/٣)، الهمع (١١٥/٤).

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٨/٢)، الهمع (١١٥/٤).

ثالثًا: أن يكون فضلة، ففي نحو: (سَيَرِي حتى أدخلها) لا يصح؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيري حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة فيرفع^(١)؛ لأنه تم الكلام قبل (حتى)، فيبقى ما بعدها جملة مستأنفة، فيرفع على معنى: فأنا أدخلها؛ وذلك لأن (حتى) بمنزلة الفاء في السببية، وليست بمنزلة الفاء في إشراك الفعل الآخر الأول^(٢).

القسم الرابع: حتى الناصبة للفعل

وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، والخلاف بين سيبويه والأخفش، وموقف النحاة من هذا الخلاف.

أولاً: مذاهب النحاة

أ - مذهب البصريين ومن تبعهم: أنَّها حَرْفُ جَرٍّ، والناصب (أن) المضمرة بعدها^(٣).

وهذا مذهب جمع غفير من النحاة أذكر منهم، سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، والفارسي^(٦)، والزمخشري^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وابن مالك^(٩)، وابن هشام^(١٠).

وقد احتج البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إن الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (حتى) أنا أجمعنا على أن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من

(١) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٦، ١٢٧).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٦).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦١، ١٦٦٢)، الجنى الداني، ص ٥٥٤.

(٤) ينظر: الكتاب (٣/١٦، ١٧).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/٣٨).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٨٢)، الإغفال (٢/٧٢)، الإيضاح للفارسي، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٧) ينظر: المفصل، ص ٢٩٤.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٣٠).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٥).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (١/١٢٥).

عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن)، وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ....^(١).

ب - مذهب الكوفيين ومن تبعهم:

اختلف الكوفيون في النصب بـ (حتى) فعند بعض الكوفيين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب^(٢).

وزهد الكسائي: "إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً وأنها جازة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين"^(٣).

وزهد الفراء: "إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى"^(٤).

ونقل أبو عمر الجرمي عن يونس أنه قال: "إن من العرب من ينصب بـ (حتى) في كل شيء"^(٥).

وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في و "سرت حتى أدخل المدينة": إن المستقبل منصوب بـ (حتى)، لقيامها مقام (أن) فخالف أصحابه، لأنهم

(١) ينظر: الإنصاف (٥٩٨/٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٣/٤)، ارتشاف الضرب (١٦٦٢/٤).

(٣) ينظر: الهمع (١١٢/٤).

(٤) ينظر السابق، ارتشاف الضرب (١٦٦٢/٤).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، الهمع (١١٦/٤).

يقولون: إن النصب بها بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين؛ لأنه يقول: إن النصب بها لا بمضمر بعدها^(١).

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما تنصب بنفسها لأنها إما أن تكون بمعنى (كي) فتعمل عملها، وإما أن تكون بمعنى (إلى) فتعمل عمل (أن)^(٢).

وأما الكسائي فقال: "إنما قلت: إنها تخفض بإلى مضمرّة أو مظهرّة لأن التقدير في قولك: (ضربت القوم حتى زُيّد) حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف (انتهى ضربي إلى) تخفيفاً، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة"^(٣).

وقد بيّن الأنباري رأيه فيما ذهب إليه الكوفيون قال: أما قول الكوفيين: "إنها إذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي)، و (كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها"^(٤)، ف "لا نسلم أن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق وإنما تنصب تارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها"^(٥).

وأما قولهم: بأنها إذا كانت بمعنى (إلى أن) فإنها تعمل عمل (أن) وهو النصب، فقد أشار الأنباري بفساده^(٦).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٣١).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/٥٩٨)، شرح الكافية للرضي (٤/٥٣).

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/٥٩٨).

(٤) ينظر السابق (٢/٦٠٠).

(٥) ينظر السابق (٢/٥٧٧).

(٦) ينظر: الإنصاف (٢/٦٠٠).

وقال الرضي: "وفيما قالوا بُعد؛ لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقاءه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل"^(١).

أما قول الكسائي فقد سبق أن ذكرت تعقيبات بعض النحاة عليه، ولا داعي لإعادته ها هنا.

أما ما حكاه الجرمي عن يونس بأنه سمعه يقول: "إن من العرب مَنْ يَنْصِبُ بـ (حَتَّى) في كُلِّ شيء"^(٢) فقد ردَّ عليه أبو حيان حيث قال: وهي "لغة شاذة لا ينبي الكلام عليها"^(٣).

ثانيًا: الخلاف بين سيبويه والأخفش، وموقف النحاة من ذلك

قال سيبويه: "واعلم أنَّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلَّا النصب، من قَبْلِ أَنَّهُ إذا لم يكن واجبًا رجعت (حَتَّى) إلى (أَنْ) و (كَيْ)، ولم تُصَر من حروف الابتداء، كما لم تُصَر (إِذَنْ) في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: (إِذَنْ أَظُنُّكَ)، و(أُظُنُّ) غير واقع في حال حديثك"^(٤).

بينما أجاز أبو الحسن الأخفش الرفع بعد النفي حيث قال: "ما سرتُ حتى أدخلُها، معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب (حتى)، ألا ترى أنك لو قلت: (ما سرت فأدخلُها)، أي ما كان سير ولا دخول، أو قلت: ما سرت فإِذَا أنا داخل الآن لا أُمْنَع، كان حسنًا"^(٥).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٣/٤).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، الهمع (١١٦/٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، وينظر أيضًا: الهمع (١١٦/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٤/٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٢١٨/٣).

موقف النحاة من ذلك:

قيل: هي مسألة خلاف بين سيويه وأبي الحسن، وقيل: لَيْسَتْ مسألة خلاف^(١)، وذكر المبرّد أن ما ذكره الأخفش لا يجوز؛ "لأنّك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول"^(٢)، ونُقل عن الزجاج أنه قال: "لا خلاف بين سيويه والأخفش، والوجه الذي أجاز عليه الأخفش الرفع، لم يتكلم عليه سيويه، ولو تكلم عليه لم يمنع ذلك"^(٣).

وقد غلّط السيرافي الأخفش فقال: "وغلط أبو الحسن، وذلك أن الدخول في (حتى) إذا رفع إنما يقع بالسير، فإذا نفى السير لم يكن الدخول".

ثم قال: "والذي عندي أن أبا الحسن أراد أن ما يدخل على قولك: (سرت حتى أدخلها) بعد وجوب الرفع، فتبقى جملة الكلام؛ فلذلك رآه صحيحًا في القياس، وإن كانت العرب لا تتكلم به"^(٤).

ونقل ابن عقيل اتفاق النحاة على عدم سماعه، فقال: "واتفقوا على أنه لم يُسمع، وكونه لم يُسمع مع كثرة ما يستعمل من هذا في كلامهم، دليل على عدم صحة هذا القول"^(٥).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٣).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/٤٢).

(٣) ينظر: المساعد (٣/١٢٠).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢١٨، ٢١٩).

(٥) ينظر: المساعد (٣/١٢٠).

القسم الخامس: أن تكون حتى بمعنى الفاء.

حتى - كما أسلفت - إذا رُفِع المضارع بعدها لكونه حالاً، أو مؤوَّلاً به، فهي بمنزلة الفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها^(١)، وهي عند أكثر النحويين حرف ابتداء وليست عاطفة؛ لأنها إنما تَعْطِفُ المفردات لا الجمل^(٢).

بينما "ذهب أبو الحسن إلى أنَّها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل. وإذا دَخَلَتْ على الماضي أو على المستقبل على جهة السبب نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا حتى بَكَى)، وَ (لَأُضْرِبَنَّه حتى يَبْكِيَ)"^(٣). وثمَّه الخلاف بين الأخفش والجمهور "أنَّ الأخفش يُجيز الرفع في (فيبكي) على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلَّا النصب بمعنى (إلَّا أن) أو بمعنى (كَي)"^(٤).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال العلماء، تبَيَّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن (حتى) تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون حرف جر.

الثاني: أن تكون حرف ابتداء.

الثالث: أن تكون حرف عطف.

وهو مذهب البصريين، وهو المذهب الصحيح؛ وذلك لسلامة أقوالهم مما وُجِّه إليه رأي الكوفيين.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الجني الداني، ص ٥٥٧.

(٢) ينظر: المساعد (١١٨/٣، ١١٩)، ارتشاف الضرب (١٦٦٧/٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٧/٤)، الجني الداني، ص ٥٥٧، ٥٥٨، المساعد (١١٩/٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٧/٤)، الجني الداني، ص ٥٥٨.

المسألة الثلاثون

[في المجازاة بـ(كَيْفَ)]

قال الفارسي: "حكى أبو عمر في حروف الجزاء (كَيْفَمَا)"^(١).

ذكر الفارسي أن (كيف) لم يجئ فيه الجزاء وإن كان القياس لا يمتنع منه؛ فالخليل وأصحابه لم يحكوا فيه الجزاء، وإن كان المعنى لا يمنع ذلك، ليُعْلَمَ أَنَّ الجزاء ليس حُكْمُهُ أَنْ يكون بالأسماء، وهو مثل (لكن) بالتخفيف لم يجئ النصب معه كما جاء في (إِنَّ و أَنَّ و لعلَّ و ليت) وقد لحقتها (ما) كافةً كما لحقت (إِنَّ و أَنَّ و لعلَّ و ليت)^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في المجازاة بـ (كيف) على ثلاثة مذاهب، فمنهم من منع المجازاة بها عملاً، ومنهم من أجاز مطلقاً، ومنهم من أجاز بشرط اقترانها بـ (ما) ، ولكل حجته.

أولهما: مذهب النحاة المانعين المجازاة بـ (كيف) عملاً:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز المجازاة بها^(٣)، وعلى رأسهم سيبويه حيث قال: "سألت الخليل عن قوله: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على أيِّ حالٍ تكن أكن"^(٤).

فسيبويه وغيره من النحاة يجازون بها معنى لا عملاً، ويجب كون فعلئها متفقي اللفظ

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٦/١).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٧٠/٢، ١٧١).

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٤٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٨٦٨/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٦٠/٣).

والمعنى غير مجزومين كالمثال السابق، ولا يجوز "كيف تجلس أذهب" بالاتفاق^(١).

وقد نقل ابن السراج عن المبرد كلاماً بين فيه رأيه، فقال: "وقال محمد بن يزيد: والقول عندي في ذلك: إنَّ علة الجزاء موجودة في معناها فما صحَّ فيه معنى الجزاء جوزي به وما امتنع فلا جزاء فيه، وإنما امتنعت (كيف) من المجازاة؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاماً قبل أن تكون جزاءً، والدليل على تقديم الاستفهام وتمكنه أنَّ الاستفهام يدخل على الجزاء كدخوله على سائر الأخبار فتقول: (أإنَّ تأتي آتِك) ونحوه ولا يدخل الجزاء على الاستفهام ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكناً يقع على المعرفة والنكرة جوزي به وأما كيف فحق جوابها النكرة، وذلك قولك: كيف زيد فيقال صالح أو فاسد ولا يقال الصالح ولا أخوك لأنها حال والحال نكرة"^(٢).

وأيضاً ممن منع المجازاة بها السيرافي^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن الحاجب حيث ذكر أن المجازاة بها شاذة^(٥)، وأشار ابن عصفور إلى بطلان المجازاة بها؛ لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله، وهذا محال، إلّا أن يقترن بالكلام قرينة تخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل (كيفما يكن من قام أكن)^(٦).

وقال ابن مالك: إن (كيف) لا تعمل شيئاً حملاً على الاستفهامية؛ لأنها الأصل^(٧).

(١) ينظر: الهمع (٣٢١/٤)، مغني اللبيب (٢٠٥/١).

(٢) ينظر: رأي المبرد في الأصول في النحو (٥٦/٢، ٥٧). ولم أقف على قوله في (المقتضب).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

(٥) ينظر: الكافية في علم النحو، ص ٤٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢، ١٩٧).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٣).

وقال أبو حيان: (كيف) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١) للجزاء لكنها لا تجزم ومفعول ﴿يَشَاءُ﴾ محذوف لفهم المعنى، ويكون التقدير: "كيف يشاء أن يصوركم"^(٢). وغيرهم كثير.

حجج أصحاب هذا المذهب:

أولاً: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات، وقُصِرَتْ هي على أحد الأمرين؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة، ضعفت عن التصريف بها في المجازاة^(٣).

فإذا قلت: "كيف زيد؟" فيقال: (صالح) أو (سقيم) ولا يقال: (الصالح) ولا (السقيم)^(٤).

ثانياً: أنها لما لم يُجَبَّرَ عنها، ولم يُعَدَّ عليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ، وما، وأي ضعفت ونقص تصرفها عن تصرف أخواتها، ولم تكن ثمَّ ضرورة تدعو إلى المجازاة بها؛ لأن (على أيِّ حال) تغنى عنها في الجزاء^(٥).

ثالثاً: أنك إذا قلت: "كيف يكن زيد أكن" فقد ضمنت أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وهذا محال؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان من جميع جهاتها وفي جميع أوصافها،

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٩٥/٢).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣)، والنكت (٧٣٣/١)، إصلاح الخلل، ص ٢٣٤، الإنصاف (٦٤٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٧٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣)، الأصول في النحو (٥٧/٢).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣)، والنكت (٧٣٣/١)، الإنصاف (٦٤٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

لذلك لا تتحقق المجازة بها، أمّا إذا قلت: (أين يكن زيد آته)، فقد شرطت على نفسك أنك تساويه في مكانه وتحل محله، وهذا الأمر ممكن غير متعذر^(١).

رابعًا: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلّا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة هنا؛ لذلك ينبغي أن لا يجازى بها؛ لأن (أيّا) تغني عنها^(٢).

وقد ضعف هذا الوجه الأنباري؛ لأن (أيّا) كما تتضمن الأحوال تتضمن أيضًا الزمان، والمكان، وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يستغنى بها عن متى ما وأينما ...، وغيرها من أدوات الجزاء؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل^(٣).

ثانيهما: مذهب النحاة المجوزين المجازة بـ (كيف) مطلقًا:

وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم حيث قالوا: إنه يجوز المجازة بـ (كيف) مطلقًا، كما يُجَازى بـ (متى) و (أينما) وغيرها من كلمات المجازة^(٤).

ومن البصريين قطرب^(٥) حيث زعم أنه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع العرب، وذلك أنه قال: في كيف معنى الشرط، فإنك إذا قلت: "كيف يكن أكن"، فمعناه على أي حال يكون أكون عليه^(٦).

(١) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣٥، والإنصاف (٦٤٥/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٤٤/٢).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق (٦٤٣/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٠/٣)، ارتشاف الضرب (١٨٦٨/٤)، مغني اللبيب

(٢٠٥/١)، المساعد (١٣٨/٣)، الهمع (٣٢١/٤)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٣/٣).

(٥) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب. لازم سيويه، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر. له من التصنيفات:

"المثلث"، و"النوادر"، و"العُكْل في التحو"، وغيرها. توفي سنة ست ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢٤٢/١)، (٢٤٣).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٩٥/٢، ١٩٦)، ارتشاف الضرب (١٨٦٨/٤)، مغني اللبيب (٢٠٥/١)،

المساعد (١٣٨/٣، ١٣٩)، شفاء العليل (٩٧٣/٣)، الهمع (٣٢١/٤)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٣/٣).

وأيضًا الزجاجي فقد ذكر في (باب الجزاء) (كَيْفَ) وعدّها حرفًا من حروف الجزاء^(١).

وبيّن البطلوسي أن كلام الزجاجي وهو جعله كلمات المجازة جميعًا حرفًا مخرجه المجاز والتسامح؛ لأنها ليست كلها حروفًا، وإنما استجاز أن يسميها حروفًا لعلتين:

إحدهما: أن كل ما كان منهما اسمًا، فإنما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه، فلما ناب مناب الحرف استجاز أن يسميه حرفًا.

وثانيتهما: أن الأسماء والأفعال قد يجوز أن تسمى حروفًا، وذكر في جملتها كيف^(٢).

حجج أصحاب هذا المذهب:

أولًا: احتجوا بأن قالوا: إنما يجوز المجازة بـ (كيف) ؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازة في الاستفهام، فـ (كيف) سؤال عن الحال، كما أن (أين) سؤال عن المكان، و (متى) سؤال عن الزمان؛ ولأن معناها كمعنى أدوات الجزاء فـ "كيفما تكن أكن" معناها في أي حال تكن أكن، كما أن معنى "أينما تكن أكن" في أي مكان تكن أكن^(٣).

واستدلوا بقول الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء^(٤)، لكنه لم يقل بأنها من حروف الجزاء، فـ (كيف) يجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازة، لأنها مشابهة لها^(٥).

ثانيًا: احتجوا بأن قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إنما لم يجز المجازة بها لأنها لا تتحقق بها؛ لأنك إذا قلت: (كيف تكن أكن) فقد ضمنت أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر؛ لأننا

(١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢١١، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص ٢٣٤.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣٤.

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٤٣/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٦٠/٣)، والإنصاف (٦٤٣/٢).

(٥) ينظر: الإنصاف (٦٤٣/٢).

نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم (كيف تكون أكون)؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعموه؛ فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه^(١).

ثالثًا: احتجاجوا بأن قالوا: إن ما احتج به خصومنا لا يلزم؛ لأننا إنما قلنا: "كيف تكن أكن" فهو عموم يخرج مخرج الخصوص؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز، ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة وسقم، وما أشبه ذلك، وأنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن^(٢).

وأكدوا قولهم بأن قالوا: إن الإنسان إذا وعد صاحبه أن يجيئه، ثم حصل له عائق من مطر أو مرض لا يسمى مخالفًا لوعده؛ لأن وعده إنما كان معلقًا بشرط السلامة، وارتفاع الموانع، وقد يوجد مثل ذلك في الأزمنة والأمكنة^(٣).

وقد ضَعُفَتْ حجج أصحاب هذا الرأي:

وسبق أن أشرت إلى أن (كيف) لا تتحقق المجازاة بها؛ لأنه يتعذر أن يكون المجازي على جميع أحوال المجازي وصفاتها، وذلك لكثرتها وتنوعها^(٤).

أما قولهم: "إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعموه".

قال الأنباري: إن "الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدّر أن هذا الكلام قد خرج على حال عِلْمِهَا المجازي، فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صح الكلام، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلومًا....، فلما كان

(١) ينظر: الإنصاف (٦٤٣/٢)، (٦٤٤).

(٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣٥.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: الإنصاف (٦٤٥/٢)، وإصلاح الخلل، ص ٢٣٥.

الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء....^(١).

ثالثهما: مذهب النحاة المجوزين المجازاة بـ(كيف) إن اقترنت بـ(ما):

قال به بعض النحويين^(٢)، كالجرمي حيث ذكر أن (كيفما) من حروف الجزاء^(٣)، وكذا الزجاجي^(٤)، وأيضاً الكوفيون يدخلون (كيفما) و (كيف) في حروف الجزاء^(٥).

حجج أصحاب هذا المذهب:

أجازوا ذلك اعتماداً على القياس، فقاموا (كيف) على (حيث) فقالوا: "كيفما تكن أكن"^(٦).

وقد سبق أن أشرت إلى أن الفارسي ذكر أن القياس لا يمنع من كون (كيف) من كلمات المجازاة، إلا أن الخليل وأصحابه لم يذكروها من ضمن كلمات المجازاة^(٧)، كما أنه لم يوردها هو أيضاً وذلك في حديثه عن كلمات المجازاة في كتابه (الإيضاح)^(٨)، واكتفى في (المسائل البصريات)^(٩) بما حكاه الجرمي. فليس في الجزم بـ (كَيْفَ) سماع، ومن أجازته صرح – كما أسلفت – بأنه إنما أجازته قياساً^(١٠)، وكذلك (كَيْفَما).

(١) ينظر: الإنصاف (٦٤٥/٢).

(٢) ينظر: المساعد (١٣٩/٣)، مغني اللبيب (٢٠٥/١)، المجمع (٣٢١/٤)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٣/٣).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٦/١).

(٤) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢١١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٥٧/٢).

(٦) ينظر: المساعد (١٣٩/٣).

(٧) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٧٠/٢، ١٧١).

(٨) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٥١ – ٢٥٣.

(٩) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٦/١).

(١٠) ينظر: المساعد (١٣٩/٣).

بعد مناقشة المسألة، وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ القياس لا يمنع من المجازاة بـ (كَيْفَ) وهو ما ذهب إليه الجرمي كما حكاه عنه الفارسي، الذي يبدو أنه كان مُجيزًا لذلك وإن لم يصرّح بذلك، إلّا أن الأولى عدم المجازاة وهو المذهب الصحيح؛ لعدم ورود السماع به. هذا والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني

موقف الفارسي من آراء الجرّميّ

في التّراكيب

المسألة الأولى

[في حذف مفعولي ظننت اقتصاراً]

ذهب أبو عمر الجرمي إلى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش الذي أوضح أن الاقتصار على الفاعل في هذا الباب لا يحسن^(١)، فقال في قوله عز وجل: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ...﴾^(٢) : "ولا تعجني قراءة من قرأ الأولى بالياء، ليس لذلك مذهب في العربية؛ لأنه إذا قال: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ فإنه لم يُوقِعْهُ على شيء"^(٣).

قال الفارسي: "ووجه قوله عندي في هذا أن (علمت) و(ظننت) وبأبهما قد أجريا مجرى القسم في كلامهم؛ ألا تراهم تلقوها بما يتلقى به القسم في نحو قوله عز وجل: ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾^(٤)، وحكى سيويه: (ظَنَنْتُ لَتَسْبِقَنِي)^(٥) وأنشد^(٦):

(١) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٧٢.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٨. اختلف القراء في الآية قرأ ابن كثير وأبو عمرو "لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ" بالياء وكسر السين و"فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ" بالياء وضم الباء وكسر السين. وقرأ نافع وابن عامر "لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ" بالياء و"فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ" بالتاء وفتح الباء. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم "لَا تَحْسَبَنَّ" و"فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ" بالتاء وفتح الباء فيهما. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/١٠٠، ١٠١)، والبحر المحيط (٣/١٤٣، ١٤٤)، حجة القراءات لأبي زرعة، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٢٣)، وينظر أيضاً: المسائل الحلييات، ص ٧٢.

(٤) سورة فصلت: من الآية: ٤٨.

(٥) الكتاب (٣/١١٠). ولفظه: "أظن لَتَسْبِقَنِي"، وينظر أيضاً: المسائل الحلييات، ص ٧٣، والحجة للقراء السبعة (٣/١٠٣).

(٦) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه، ص ٣٠٨ برواية:

صَادَقَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وينسب في الكتاب (٣/١٠٩، ١١٠)، وشرح الكتاب للسيراfi (٣/٣١٥)، والنكت (٢/٧٥٦)، والمقاصد النحوية للعيني (٢/١٦٠)، وخزانة الأدب (٩/١٥٩-١٦١)، وبلا نسبة في المسائل الحلييات، ص ٧٣، الحجة للقراء السبعة (٣/١٠٣)، خزانة الأدب (١٠/٣٣٤)، شرح الأشموني على الألفية (١/٣٦٨).

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مِثِّي إِنَّ المُنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

فكما أن القسم، وإن كان جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، لا يكون كلاماً مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك (ظننت) و(علمت) لما كانا قد أجريا مجراه لم يستحسن الاقتصار عليهما حتى يوصل بالمفعولين، وأيضاً فإن ذلك وإن كان جملاً، فإنها تدخل على المبتدأ والخبر، فكما أن سائر ما يدخل على المبتدأ وخبره لا يستقل حتى يدخل عليهما، كذلك كان (علمت) و(ظننت) وبأيهما^(١).

وقال في قراءة من قرأ "يحسبن" الأولى بالياء: إِنَّ "الذين" "في موضع رفع بأنه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقع يَحْسِبَنَّ على شيء"^(٢).

وقال أبو عمر الجرمي أيضاً: "يقبح الاقتصار على (عَلِمْتُ) و(ظَنَنْتُ) وأن لا يعديها إلى مفعولين وإن لم يقبح ذلك في غير باب (عَلِمْتُ)"^(٣).

قال الفارسي: "وهذا عندي كما قال؛ وذلك أنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم شيئاً أو تظن آخر، فإذا كان كذلك صار كالابتداء بالنكرة، نحو: (رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ) و(قَامَ رَجُلٌ)، وليس كذلك قولك: (أَعْطَيْتُ) ولا (أَعْلَمْتُ)؛ لأن ذلك مما قد يجوز أن لا يفعله؛ فلذلك حسن هذا وامتنع الأول"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الاقتصار على الفاعل في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ويمكنني مناقشة هذه المسألة من جانبين:

أحدهما: بيان مفعولي "يحسبن" على قراءة من قرأ بالياء، وعلى قراءة من قرأ بالتاء.

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٧٢، ٧٣.

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠٣/٣).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٣/٢).

(٤) ينظر السابق (٨٧٣/٢)، ٨٧٤.

ثانيهما: بيان مذاهب النحاة في حذف مفعولي هذا الباب اختصاراً^(١).

الجانب الأول:

بيان مفعولي "يَحْسِبْنَ" على قراءة من قرأ بالياء، والتاء.

خرَجَ النحاة قراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله: "لا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ" بالياء وكسر السين، و"فلا يَحْسِبُنَّهُمْ" بالياء وكسر السين وضم الباء^(٢) على ثلاثة أوجه: أحدها: قال أبو الحسن الأخفش: لا تعجبنني قراءة من قرأ "يَحْسِبَنَّ" الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شيء^(٣)، وكذا قال أبو علي: لم يقع على شيء و(الذين) في موضع رفع بأنه فاعل (يَحْسِبُ)، وقد تحيى هذه الأفعال في كلامهم لغوًا، وما جرى في كلامهم لغوًا لا يكون في حكم الحمل المفيدة^(٤).

ثم بين أن "يَحْسِبُ" في قولهم "فلا تحسبنهم" بدلاً من الأولى، وقد عُذِّي إلى مفعوليه^(٥) وهما كما ذكر ابن عطية "الضمير" و"بمفازة"، فاستغني بهما عن تعدية الأولى إليهما^(٦). وذهب أبو البقاء إلى أن مفعولا "يَحْسِبْنَ" محذوفان اكتفاءً بمفعولي "تحسبنهم"؛ "لأنَّ" الفاعل فيهما واحد، فالفعل الثاني تكرير للأول؛ وحسن لَمَّا طال الكلام المتصل بالأول^(٧). والفاء في قوله "فلا تحسبنهم" زائدة، ولا تكون الفاء حرف عطف؛ لأنَّ المعنى: "لا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ" بما أُنُوا أنفسهم بمفازة من العذاب"، فإذا كان كذلك لم يجز تقدير

(١) حذف الاختصار حذف الشيء لغير دليل. ينظر: التذييل والتكميل (٨/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، شفاء العليل (٣٨٩/١).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠١، ١٠٢/٣)، البحر المحيط (١٤٣/٣).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٢٣/١)، وينظر أيضاً: الحجة للقرء السبعة (١٠٣/٣)، المسائل الحلبيات، ص ٧٢.

(٤) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠٣/٣، ١٠٤)، وينظر أيضاً: المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٣/٣).

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠٤/٣، ١٠٥)، والمحرر الوجيز (٥٥٣/١).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١٤٣/٣، ١٤٤).

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٩٤.

العطف؛ لأن الكلام لم يستقل بعد، فيستقيم فيه تقدير العطف، ولا تكون فاء جواب الجزاء، فلم يبق إلا أن تكون زائدة^(١).

وفعل الفاعل في "فلا يحسبهم" "تعدى إلى ضميره، وحذفت واو الضمير لدخول النون الثقيلة"^(٢).

ثانيها: ما ذكره الزمخشري وهو أن "المفعول الأول محذوف على: لا يحسبهم الذين يفرحون بمفازة، بمعنى: لا يحسب أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و(فلا يحسبهم) تأكيد"^(٣).

وقد ذكر أبو حيان أن هذا التقدير لا يصح^(٤)، ولم أقف على سبب عدم إجازته لذلك

في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا ...﴾^(٥) كما ذكر، بل في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٦)، في قراءة من قرأ بياء الغيبة، وقد نبه على ذلك السمين الحلبي^(٧).

قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون، ﴿الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتاً، أي: ولا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: ﴿أَحْيَاءُ﴾ والمعنى: هم أحياء لدلالة الكلام عليهما"^(٨).

رد عليه أبو حيان بأن هذا التقدير لا يجوز؛ "لأن فيه تقديم المضمرة على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تتعدى، وهي باب رب بلا خلاف، نحو ربه رجلاً أكرمه، وباب نعم وبئس في نحو: نعم رجلاً زيد على مذهب البصريين، وباب التنازع على مذهب سيويه، في

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠٥/٣) المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٠٥/٣، ١٠٦)، والمحرر الوجيز (٥٥٣/١).

(٣) ينظر: الكشف (٦٧٣/١)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٧٨.

(٦) سورة آل عمران: من الآية ١٦٩.

(٧) ينظر: الدر المصون (٥٢٧/٣).

(٨) ينظر: الكشف (٦٥٨/١)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١١٧/٣)، الدر المصون (٤٨٠/٣).

نحو: ضرباني وضربت الزيدين، وضمير الأمر والشأن وهو المسمى بالجهول عن^(١) الكوفيين، نحو: هو زيد منطلق....، وزاد بعض أصحابنا: أن يكون الظاهر المفسر خبراً للضمير، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام ٢٩] التقدير عنده ما الحياة إلا حياتنا الدنيا، وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن المذكورة^(٢).

ورد عليه السمين الحلبي قائلاً: "أمّا قوله (يؤدي إلى تقديم المضمير إلى آخره) فالزمخشري لم يقدّر صناعة بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لمّا أراد أن يُقدّر الصناعة النحوية قدره بلفظ (أنفسهم) المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهّم أنها مرفوعة تأكيداً للضمير في "قتلوا"، ولم ينتبه أنه إنما قدرها مفعولاً أول منصوبة^(٣).

ثالثها: قال بعضهم: "بمفازة هو مفعول (حسب) الأول، ومفعوله الثاني محذوف دلّ عليه مفعول (حسب) الثاني؛ لأنّ التقدير: لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة؛ وهم في (فلا تحسبنهم) هو أنفسهم؛ أي فلا يحسبن أنفسهم، وأعنى بمفازة الذي هو مفعول الأول عن ذكره ثانياً لحسب الثاني"^(٤).

قال أبو البقاء: "وهذا وجهٌ ضعيف متعسف"^(٥).

وخرّج النحاة قراءة نافع، وابن عامر "لا يحسبن" بالياء و"فلا تحسبنهم" بالتاء وفتح الباء فيهما^(٦)، بأن المفعولين اللذين يقتضيهما الحسابان في قوله (لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا) محذوفان، لدلالة ما بعدهما عليهما، ولا يجوز البدل كما جوّز في قراءة ابن كثير وأبي عمرو اختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما^(٧).

(١) الصواب "عند".

(٢) ينظر: البحر المحيط (١١٧/٣)، وينظر أيضاً: الدر المصون (٤٨٠/٣، ٤٨١).

(٣) ينظر: الدر المصون (٤٨١/٣).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٩٤.

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١٠١/٣، ١٠٦)، البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٧) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١٠٧/٣)، المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٤/٣).

بينما قراءة حمزة، والكسائي، وعاصم "لا تحسبن" و"فلا تحسبنهم" بناء الخطاب وفتح الباء فيهما^(١) فقد خرّجها النحاة على وجهين:

أحدهما: ما ذكره الزمخشري أن المفعول الأول "الذين يفرحون" والثاني "بمفازة" وقوله: "فلا تحسبنهم" تأكيد تقديره "لا تحسبنهم، فلا تحسبنهم فائزين"^(٢).

ثانيهما: ما ذكره ابن عطية أن "الذين" مفعول أول لـ "تحسبن"، والمفعول الثاني محذوف لدلالة ما بعده عليه، وحسن تكرار الفعل في قوله "فلا تحسبنهم" لطول الكلام، وهي عادة العرب وذلك تقريب لذهن المخاطب^(٣).

الجانب الثاني:

اختلف النحاة في حذف مفعولي هذا الباب اقتصاراً على أربعة مذاهب: أحدها: مذهب سيبويه ومن وافقه.

ظاهر كلام سيبويه منع حذفهما اقتصاراً^(٤)، ويدل على ذلك قوله في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل): وذلك أن "حَسِبْتُ بمنزلة كَانَ، إِنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ، فَيَكُونَانِ فِي الْاِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ.

ألا ترى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُمَا كَمَا لَا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ مُبْتَدَأُ، وَالْمَنْصُوبَانِ بَعْدَ حَسِبْتُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بَعْدَ لَيْسَ وَكَانَ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ حَسِبْتُ وَكَانَ....."^(٥).

(١) ينظر: البحر المحيط (١٤٤/٣)، الحجة للقراء السبعة (١٠١/٣، ١٠٧)، حجة القراءات لأبي زرعة، ص ١٨٦.

(٢) ينظر: الكشف (٦٧٣/١)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، وينظر أيضاً: البحر المحيط (١٤٤/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٦٥/٢، ٣٦٦)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، شرح الأشموني علي الألفية (٣٧٣/١)، وأوضح المسالك (٧٠/٢).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٦٥/٢، ٣٦٦)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، التذييل والتكميل (١٠/٦)،

وقال في موضع آخر: "فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلت إِنِّي وَلَعَلِّي وَلَكِنِّي وَلَيْتَنِي؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها لا يُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها...." (١).

وكذا الأخفش فمذهبه المنع (٢)، وحجته في ذلك: "أنَّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال الله تعالى: ﴿وَضُوتُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِصٍ﴾ (٣) فأجرى ظنَّ مجرى والله، كأنه قال: والله ما لهم من محيص، ومثل ذلك كثير، فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها" (٤).

وهذه الحجة هي توجيه أبي علي الفارسي لقول الأخفش في (المسائل الحلبيات) (٥).
وممن وافق الأخفش في المنع الجرمي (٦) حيث ذهب إلى ما ذهب إليه.
وقال القوَّاس (٧): "ومنع الجرمي حذفهما محتجاً بأنه لا يكون حينئذ للإخبار بهذه الأفعال في قول القائل: علمت أو ظننت مثلاً فائدة؛ إذ كل فاعل لا يخلو من علم أو ظن" (٨).
وكذا الفارسي حيث بين أن "عَلِمْتُ" و"ظَنَنْتُ" لا يستحسن حذف مفعوليهما اقتصاراً؛ لأنها تجري مجرى القسم، فكما أنه لا يكون كلاماً مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك كان "عَلِمْتُ" و"ظَنَنْتُ" وبأيهما (٩).

-
- (١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٦٨)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥)، التذيل والتكميل (٦/ ١١).
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١١)، المسائل الحلبيات، ص ٧٢، أوضح المسالك (٢/ ٧٠)، التذيل والتكميل (٦/ ٩)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٩٧)، الهمع (٢/ ٢٢٥)، شرح الأشموني على ألفية (١/ ٣٧٣).
(٣) سورة فصلت: من الآية: ٤٨.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١١)، التذيل والتكميل (٦/ ٩).
(٥) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٧٢، ٧٣.
(٦) ينظر السابق، ص ٧٢، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٩٧)، الهمع (٢/ ٢٢٥).
(٧) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، المشهور بابن القوَّاس. له من التصانيف: "شرح ألفية ابن معطٍ"، و"شرح كافية ابن الحاجب". ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٩٩).
(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ (١/ ٥١٦)، وينظر أيضاً: التذيل والتكميل (٦/ ١١).
(٩) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٧٣.

وممن منع حذفهما ابن طاهر^(١)، وابن خروف^(٢)، وأبو علي الشلوبين^(٣)، واختاره ابن مالك^(٤) حيث قال: "فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجوز الحذف، كإقتصارك على أظن، من قولك: أظن زيدًا منطلقًا، فإنه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظن لا ييقن، فتتزل من جملة الحديث منزلة: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق في ظني، أن يقتصر على: في ظني، كذا لا يجوز لمن قال: (أظن زيدًا منطلقًا)، أن يقتصر على أظن؛ ولأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا علم ما"^(٥).

وعقب النحاة على هذا المذهب فقال ابن عصفور: إن ما استدل به الأخفش "لا حجة فيه؛ لأنَّ العرب لا تُضمَّنُها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم؟"^(٦).

أما القوَّاس فبعد أن نقل قول الجرمي في منعه حذف مفعولي هذا الباب اقتصارًا محتجًا بأنه لا يكون حينئذٍ في الإخبار بهذه الأفعال فائدة... علق عليه بقوله:

"... بأننا لا نسلم عدم الفائدة مطلقًا، وإنما يلزم إن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علمًا قطعياً أو ظنيًا، ولأن ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب إليه"^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، التذيل والتكميل (١٠/٦)، الجمع (٢٢٥/٢).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢، ٥)، التذيل والتكميل (١٠/٦)، أوضح المسالك (٧٠/٢)، شفاء العليل (٣٨٩/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢، ٥)، وينظر أيضًا: التذيل والتكميل (١٠/٦).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، وينظر أيضًا: التذيل والتكميل (١٠/٦).

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي (٥١٦/١)، وينظر أيضًا: التذيل والتكميل (١١/٦، ١٢).

ثانيها: مذهب من جَوَز حذفهما مطلقاً، وهو مذهب أكثر النحويين^(١)، ومنهم ابن السراج^(٢)، حيث قال: "واعلم أن كل فعل متعدد لك ألاّ تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلا^(٣) ثلاثة لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب.

وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك"^(٤).

وكذا السيرافي فقد جَوَز الاختصار على الفعل والفاعل^(٥).

وكأن الذي دعاها لهذا كما ذكر ابن مالك "أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضرب عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، إذا كنت تخبر عن الفعل"^(٦).

فأول ابن مالك قول الأخفش بأنه "لم يقصد جواز الاختصار مطلقاً، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظني ذاهباً؟ ظن عبد الله، ولمن قال: من أعلمك أني ذاهب؟ أعلم عبد الله؛ ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر"^(٧).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، أوضح المسالك (٧٠/٢)، الهمع (٢٢٥/٢).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١٧١/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، الهمع (٢٢٥/٢).

(٣) الصواب "أو إلى".

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١٧١/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨١/١)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، الهمع (٢٢٥/٢).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٩/٦).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٦/٢)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٩/٦، ١٠).

ومن جَوَزِ الاقتصار على الفاعل أيضًا في هذا الباب ابن الخباز^(١)، واختاره ابن عصفور حيث بيّن أنه الصحيح، فقد "حكى سيبويه أنهم يقولون: مَنْ يسمع يَحُلُّ^(٢) معناه: أي يقع منه خَيْلَةٌ، وقال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(٣) أي يعلم"^(٤).

ومن جَوَزِ أيضًا الاقتصار على الفاعل القَوَاسِ قياسًا على غيرها من الأفعال؛ لأنها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا^(٥)، وغيرهم كثير.

ثالثها: مذهب من فصل فأجاز في ظَنَنْتُ وما في معناها، ومنع في عَلِمْتُ وما في معناها، وهذا هو مذهب الأَعْلَمِ ومن أخذ بمذهبه^(٦).

وحجتهم في ذلك: "أَنَّ كُلَّ كلام مبني على الفائدة، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلّم به، قال: فإذا قلت: (ظَنَنْتُ) كان مُفيداً؛ لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله: ظَنَنْتُ، أَنَّهُ قد وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: (عَلِمْتُ) كان غير مفيد؛ لأنَّه معلوم أَنَّ الإنسان لا يخلو من عِلْمٍ إذا له أشياء يعلمها بالضرورة، كَعِلْمِهِ أَنَّ الاثنين أكثر من الواحد"^(٧).

انتقد هذا المذهب ابن عصفور حيث قال: ما ذهب إليه الأَعْلَمُ فاسد، "بل الصحيح أَنَّهُ يجوز: عَلِمْتُ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار لأنَّ الكلام إذا أمكن حملة على ما فيه فائدة كان أولى.

(١) ينظر: توجيه اللمع، ص ١٨٤.

(٢) وهو مثل ذكره الميداني و"المعنى مَنْ يَسْمَعُ أخبارَ الناس ومعايِبهم يقع في نفسه عليهم المكروه". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠٠/٢).

(٣) سورة النجم الآية: ٣٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١٢/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٣/٦).

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي (٥١٦/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٢/٦).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، أوضح المسالك (٧٠/٢)، الجمع (٢٢٥/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣٧٣/١).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، التذييل والتكميل (١٢/٦).

فإذا قال قائل: (علمتُ) علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد^(١).

رابعها: مذهب من منع قياساً، وأجاز في بعضها سماعاً، وهو اختيار أبي العلاء إدريس^(٢)، وزعم أنه رأي سيويه^(٣)، "فلا يتعدى الحذف في ظننتُ وحلَّتُ وحسبتُ، ويحتج على ذلك بأنها أفعال أُتي بها لتفيد معنى في الجملة، فتركها دون الجملة رجوعاً عن المقصود، ولا يجوز كما لا يجوز حذف ما أُتي به لمعنى...."^(٤)، وعلى ما حكاه سيويه فهو مسموع في ظننتُ، وحلَّتُ، وحسبتُ^(٥).

وقال صاحب البسيط: "وأما حلَّتُ فيظهر اطراد الخلاف فيها بالمنع وعدمه، فالمنع حملاً على ظننتُ، والجواز لما فيها في نفسها"^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي في أن من قرأ "لا يحسبنَّ" بالياء فإنه لم يُوقعه على شيء، وكذا في أنه يمتنع حذف مفعولي هذا الباب اقتصاراً.

وأرى أنه يجوز حذف مفعولي هذا الباب إن وجدت قرينة محصلة للفائدة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (١٢/٦).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، الجمع (٢٢٦/٢).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٩/١، ٤٠) وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (١٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤، ٢٠٩٨).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٤/٦).

المسألة الثانية

[في حذف أحد مفعولي ظننت اختصاراً]

قال الجرمي: "(ظَنَنْتُ زَيْدًا وَظَنَنْي مُنْطَلِقًا)، حكى عن بعض العرب أنهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول، قال: وهو عندي جائز"^(١).

قال الفارسي: "والقول عندي كما قال؛ لأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، وكما يجوز أن يحذف المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ كذلك يجوز هذا، ويزداد الحذف في هذا الموضع حسناً أن الجملة الثانية فيها تفسير للمحذوف، فإذا جاز الحذف للدلالة وإن لم يقتزن به ما يفسره فالحذف مع اقتزان ما يفسره به أجدر"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حذف أحد مفعولي ظنَّ وأخواتها اختصاراً، أي لدليل، ففيه قولان: أحدهما: ذهب الجمهور إلى إجازة ذلك^(٣) بقلة^(٤)، وحكى الجرمي عن بعض العرب أنهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول في نحو "ظَنَنْتُ زَيْدًا وَظَنَنْي مُنْطَلِقًا"، ثم قال: "وهو عندي جائز"^(٥)، ووافقه الفارسي ذاكراً بأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، فكما يجوز حذف المبتدأ دون الخبر، وكذا العكس، فكذلك يجوز هنا، وأيضاً كما يجوز الحذف لدليل وإن لم يقتزن به ما يفسره، فالحذف هنا أجدر لاقتزانه بما يفسره به^(٦).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٣٧٨/١)، الهمع (٢٢٦/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣٧٤/١)، التذييل والتكميل (١٤/٦).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٤/٦).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢).

(٦) ينظر السابق.

وكذا ابن مالك فقد جَوَّز الحذف إن دل عليه دليل^(١)، وأيضًا أبو حيان حيث قال:
"والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف، وقد ورد به السماع"^(٢)، حيث قالَ
الشَّاعِرُ^(٣) [من الكامل].

وَلَقَدْ نَزَلَتْ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
"أي: فلا تظني غيره كائنًا"^(٤).

ثانيهما: ذهب أبو إسحاق بن ملكون^(٥) "إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصارًا كما
لا يجوز اقتصارًا"^(٦)، ووافقه ابن الحاجب^(٧).

وقال ابن عصفور^(٨). "حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس
عليه"^(٩). ثم قال أبو حيان: "وهذا منه جنوح إلى مذهب ابن ملكون"^(١٠).
 واحتج ابن ملكون، ومن معه بأنها بمنزلة كان وأخواتها، فكما لا يقتصر في باب كان

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٤/٦).

(٣) البيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص ١٥٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك
(٥٦٧/١)، شرح التصريح على التوضيح (٣٧٩/١). وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور (٣١٢/١)، التذييل
والتكميل (١٤/٦)، المساعد (٣٥٣/١)، الهمع (٢٢٦/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣٧٤/١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٣٧٩/١)، توضيح المقاصد والمسالك
(٥٦٧/١)، شرح الأشموني على الألفية (٣٧٤/١).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن ملكون الحضرمي الأشبيلي . روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد،
وروى عنه ابن خروف والشَّكْلَوِيْن. ألف "شرح الحماسة" و"التكت على تبصرة الصيمري"، وغير ذلك. توفي سنة أربع
وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٣١/١).

(٦) ينظر : التذييل والتكميل (١٤/٦)، توضيح المقاصد والمسالك (٥٦٧/١)، شرح التصريح على التوضيح (٣٧٨/١)،
الهمع (٢٢٦/٢).

(٧) ينظر: الهمع (٢٢٦/٢).

(٨) لم يصرِّح ابن عصفور بهذا القول في شرح الجمل (٣١٢/١) وإنما قال: "وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون
اختصاراً أو اقتصاراً، فأما الاختصار فجائز قليل".

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (١٦/٦).

(١٠) ينظر السابق.

على اسمها ولا على خبرها، فكذلك في هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر^(١).
"وعَلَّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كُلِّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر
في الأصل، فلم يجوز حذف أحدهما دون الآخر، وفرَّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز
حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منهما إلى اثنين
بما يتعدى إلى واحد"^(٢).

وقد ردَّ الجمهور ما قاله ابن ملكون من منع الحذف قياساً على باب كان^(٣)، ففرقوا
بينهما حيث قالوا: إنّ "مرفوع كان كالفاعل، وخبرها كالحادث لها فصار عوضاً عنه، فلذلك
امتنع الحذف هناك بخلاف هنا"^(٤).

ويؤيد ما قالوا ورود السماع بالحذف _ كما أسلفت _.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنّ الفارسي موافق للجرمي فيما
ذهب إليه من جواز حذف أحد مفعولي ظننت إذا دل عليه دليل، وهو رأي جمهور النحويين،
والأخذ بهذا الرأي أولى من الرأي القائل بالمنع؛ لأن السماع يعضده.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر السابق (١٤/٦)، الجمع (٢٢٦/٢).

(٢) ينظر: الجمع (٢٢٦/٢).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (١٤ / ٦).

المسألة الثالثة

[في استعمال (أقل) و(قل) للدلالة على النفي]

قال أبو عمر الجرمي: "إذا قلت: (أقل رجل يقول ذاك إلا زيد) و(قل رجل يقول ذاك إلا عمرو) رفعت؛ لأنه نفي في الحقيقة.

ومما يدل على أنه استعمل استعمال النفي وقام مقامه أنك أبدلته من (أقل) ولا يجوز البديل في الإيجاب، ألا ترى أنك لو قلت: (أكرم القوم جاءني إلا زيداً) لم يجوز إلا النصب ولم يجوز البديل، فكذلك في (قل) لو كان موجباً لم يجوز البديل، ألا ترى أنك لو قلت: (جاءني أكرم الرجال إلا زيداً) لم يجوز البديل ولا جاز إلا النصب"، فقد استعملت "أقل" استعمال الحرف^(١).
أما الفارسي فقد فصل الحديث في المسألة، بكلام جيد، أورد هنا بعضاً من كلامه، قال: "ألا ترى أنهم قالوا (قل رجل يقول ذاك إلا زيد) كما قالوا (ما رجل يقول ذاك إلا زيد). وقالوا (أقل رجل يقول ذاك إلا زيد) فأبدلوا زيداً من (أقل)، وأجروه مجرى (قل رجل يقول ذاك إلا زيد)".

ف"أقل" بمنزلة حرف النفي، وحرف النفي ينبغي أن يدخل على كلام تام، والكلام التام إما أن يكون فعلاً وفاعلاً وإما ظرفاً، وكذلك ينبغي أن يكون الوصف الواقع بعد الاسم المضاف إليه "أقل" فعلاً وفاعلاً أو ظرفاً؛ لأن الظرف كالفعل والفاعل، ولو كان الوصف مبتدأ أو خبراً لا يحسن؛ لأن "ما" في الأصل لا تنفيه وإنما تنفي الفعل^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في قولهم: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" و"قل رجل يقول ذاك إلا

زيد"

ويمكنني مناقشة هذه المسألة من ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٦٠، ٦١.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٥-١٠٩، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (٣/٣٦٥-٣٦٧).

أولها: اختلافهم في أن يكون "زيد" بدلاً من "أقل" و"قل":

قال سيبويه: "وتقول: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد".

وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، فليس زيد بدلاً من الرجل في قل، ولكن قل رجل في موضع (أقل رجل)، ومعناه كمعناه، و(أقل رجل) مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه؛ لأنك تدخله في شيء تُخرج منه من سواه^(١).

ف"زيد" هنا بدل من متوهم لا ملفوظ به حملاً على المعنى المؤول به الكلام^(٢).
خلافاً للجرمي^(٣)، والفارسي^(٤)، ومن وافقهما الذين أجازوا إبدال "زيد" من "أقل"؛ لأنه استعمل استعمال النفي، ولم يبدل من "رجل" المحرور، بل أجري مجرى "قل رجل".
وذهب السيرافي^(٥)، والأعلم^(٦)، إلى أنه لا يصح أن يكون بدلاً من "أقل"؛ لأنه لو أبدل من "أقل رجل" لطرح في التقدير؛ فبقي "يقول ذاك إلا زيد" وهذا لا يصح، ولكننا نرده إلى معناه، و"أقل" ينصرف على معنيين:

أحدهما: النفي العام، والتقدير "ما رجل يقول ذاك إلا زيد".

والآخر: ضد الكثرة، والتقدير: "ما يقول ذاك كثير إلا زيد".

ومعناهما يؤول إلى شيء واحد.

وذهب ابن خروف إلى جواز أن يكون "زيد" بدلاً من "أقل" حملاً على المعنى^(٧).

(١) ينظر: الكتاب (٣١٤/٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٢١١/٨).

(٣) ينظر: المسائل المشورة، ص ٦٠.

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٧، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (٣٦٥/٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥٤/٣).

(٦) ينظر: النكت (٦١٦/١، ٦١٧).

(٧) ينظر: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨)، وارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).

وقال الرضي: "ولا يجوز إبدال (زيد) من لفظ المضاف إليه في: أقل رجل...، لأن (أقل) يكون، إذن، في التقدير مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبت، وهو لا يضاف إلا إلى ما نفي الحكم عنه.

ولا يجوز ، أيضاً، إبداله من لفظ (أقل)، إذ لو أبدلت منه طرحته من التفسير فيبقى قولك: يقول ذلك إلا زيد"، وهذا لا يصح، مبيناً أن "زيداً" بدلٌ من المضاف إليه "أقل" على المعنى المؤول به الكلام^(١).

واختار أبو حيان ما ذهب إليه السيرافي موضحاً أنه هو الصحيح؛ "لأنَّ أَقْلَ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدّر المحمول عليه، وأقلُّ لا يبقى، ف(زيد) بدل من الضمير"^(٢).

ثانيها: اختلافهم في البدل من الضمير هل يجوز أم لا؟.

ظاهر كلام سيبويه أنه يجوز الإبدال من الضمير في "يقول" في نحو: "ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً" حيث قال: فإن رفعت "زيد" وقلت: "ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً" فجائز حسن^(٣)، ونصَّ على ذلك السيرافي^(٤)، وكذا في نحو: "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيد" فإذا أريد به التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض، فقد أجاز فيه السيرافي الإبدال من الضمير^(٥)، ومنعه ابن خروف، موجباً النصب في "إلا زيداً"^(٦).

وبين أبو حيان أن هذا هو الأظهر؛ لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البدل^(٧).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩٥/٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣١٢/٢).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥٣/٣)، وينظر أيضاً: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢١٣٨/٥).

(٦) ينظر: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).

(٧) ينظر: التذيل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).

ثالثها: اختلافهم في إعراب "أقل" و "قل".

للمنحويين خلاف في إعرابه، ف"أقل" مبتدأ لا خبر له، لأن الحرف لا يخبر عنه عند الجرمي^(١)، أو لما فيه من معنى النفي عند الفارسي^(٢)، ومما يدل على أنه مُنَزَّل منزلة النفي امتناع العوامل الداخلة على المبتدأ من الدخول عليه - أعني أقل - امتناعها من الدخول على ما لزمه حرف النفي^(٣)؛ أو لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني^(٤)؛ أو لأنه بمعنى الفعل عند ابن النحاس^(٥)، وكذا القول في "قل" فلا فاعل له؛ لأن الحرف لا يكون له فاعل^(٦).

قال الفارسي: "وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ 'قُلَّ' بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ النَّافِيِ اسْتِجَازَتُهُمْ كَقَفِّهِ بِ (مَا) الْكَافَّةِ وَاخْتِزَالُهُمُ الْفَاعِلَ مَعَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، فَتَقْدِيرُ هَذَا: مَا يَقُومُ زَيْدٌ".
 "وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ (قُلَّ) لَا فَاعِلَ لَهُ، وَأَنَّهُ نَافٍ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ، أَنَّهُمْ أَجْرَوْا خِلَافَهُ مِثْلَهُ، فَقَالُوا: كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ، فَأَجْرَوْهُ مُجَرَّي: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ"^(٧).

وهناك رأي آخر للفارسي في "أقل" وهو أنه مبتدأ حذف خبره استغناء بالصفة الجارية على المضاف "أقل" إليه، كما حذف خبر الاسم بعد "لولا" كذلك^(٨).
 وردَّ عليه الرضي قائلاً: "وفيما قال نظر؛ لأنه لا معنى لقولك: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود كما لا معنى لقولك: أقائم الزيدان موجود"^(٩).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٦١.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٦.

(٣) ينظر السابق، ص ١١١.

(٤) ينظر: الخصائص (٣٨٨/٢).

(٥) ينظر: التعليقة على المقرب، ص ٢٩٥، وينظر أيضاً: الأشباه والنظائر (٩٤/٣). وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، المعروف بابن النحاس، قرأ النحو على ابن يعيش، وقرأ القراءات والخلاف. "لم يصنف شيئاً غير ما أملى على الأمير بشار بن موسى بن طرنطاي الرومي شرحاً للمقرب وشرح القصيدة التي في الأفعال لمحسن الشواء الحلبي". توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة. ينظر: البلغة، ص ٢٤٨.

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٦١.

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (٤٠٥/٢، ٤٠٦).

(٨) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٦، وينظر أيضاً: شرح الكافية للرضي (٩٤/٢) وخزانة الأدب (٣٦٥/٣).

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩٤/٢).

ثم بين الرضي أن قول الفارسي في جعله "أقل" مبتدأ لا خبر له؛ لأن فيه معنى الفعل، هو الحق^(١).

وقال بعضهم: جملة "يقول ذاك" هي خبر للمبتدأ "أقل"^(٢).

وضَعَف هذا القول من وجهين:

أحدهما: أن "يقول ذاك" صفةٌ لرجل، وليس بخبر للمبتدأ بدليل جزيه على رجلٍ في تنيته وجمعه^(٣).

والآخر: أنهم يقولون: "أقلُّ من يقول ذلك إلا زيد، وقلَّ من يقول ذلك إلا زيد، و(من) نكرة، لا بدَّ لها من وصف، وأقلُّ رجل يقول، بمعنى: أقلُّ من يقول، فالجملة، إذن، وصف للنكرة، كما كانت وصفاً لمن"^(٤).

أما صفة المضاف إليه "أقل" فإنه إما أن يكون فعلاً وفاعلاً، وإما ظرفاً؛ لأن الظرف كالفاعل والفاعل، وليس المبتدأ وخبره مما يجري مجرى الفعل والفاعل ههنا، ويؤكد ذلك ما قاله أبو الحسن حيث قال: "لو قلت: أقلُّ رجلٍ وجهه حسنٌ" أو: "أقلُّ رجلٍ ذي جُمَّة"^(٥) لم يحسن^(٦).

قال أبو علي: "فدلَّ ذلك على أنهم جعلوا (أقلَّ) بمنزلة (ما)، و(ما) حقُّها أن تنفي فعلَ الحال في الأصل، ويؤكد ذلك أنه صفة، والصفة ينبغي أن تكون مصاحبة للموصوف

(١) ينظر السابق (٢/٩٤، ٩٥).

(٢) ينظر السابق (٢/٩٤).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر (٣/٩٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٩٥).

(٥) الجُمَّة بالضم: "مُجْتَمَعُ شعر الرأس وهي أكثر من الوُفْرَة"، و"الجُمَّة من شعر الرأس: ما سَقَطَ على المنكبين". قال ابن سيده: "الجُمَّة الشعر، وقيل: الحمة من الشعر أكثر من اللَّمَّة". وقال ابن دريد: "هو الشعر الكثير، والجمع جُمَّمٌ وجُمَّامٌ". ينظر: اللسان (٣/٢٠٤) مادة "جهم".

(٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٧، ١٠٨، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

فكما لا تدخل (ما) في نفي الفعل إلا على فعلٍ وفاعلٍ، كذلك ينبغي أن يكون الوصفُ الواقعُ بعد الاسم المضاف إليه (أَقْلُ) فعلاً وفاعلاً، أو ظرفاً....^(١).

فلو وقعت جملة من مبتدأ وخبر لم يحسن؛ لأن "ما" في الأصل لا تنفيها، إنما تنفي الفعل، ولو أوقعت صفةً لا معنى للفعل فيها نحو "ذي جُمَّة" لم يجوز، ولو أوقعت الصفة المشابهة للفعل نحو "ضاربٍ" و"صالحٍ" لم يحسن في القياس؛ لأن اسمَ الفاعل لا يسدُّ مسدَّ الجملة^(٢). بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه في كون "زيد" بدلاً من "أَقْلَ رَجُلٍ" حملاً على المعنى المؤوّل به الكلام هو المذهب الصحيح في نظري، خلافاً للجرمي ومن وافقه. وأن ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه بأن "أَقْلَ" مبتدأ لا خبر له، ومن وافقه، هو المذهب الصحيح لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٨، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (٣/٣٦٦).

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٠٩.

المسألة الرابعة

[في تقديم المنصوب وتأخيرهِ في "حَبَدًا"]

قال الجرمي فيما قرئ من كتابه:

"(حَبَدًا رَجُلًا زَيْدٌ، وَحَبَدًا زَيْدٌ رَجُلًا) فانتصب، (رَجُلًا) على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد (زَيْدٍ) أحسن" (١).

قال الفارسي:

"أما على ما أذهب إليه أنا في (حَبَدًا) فالأحسن أن يكون المُفسَّر إلى جانب (ذا) لأنه مُفسَّرٌ، ولا يقع بعد (زَيْدٍ)؛ لأنك تفصل بين التفسير والمُفسَّر بـ (زَيْدٍ)، وليس هو منهما، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون إلى جانب (ذا)؛ لئلا يُفصلَ بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما" (٢).

ثم قال: "فأما الحال فإنك إن شئت قدمت وإن شئت أخرت" (٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تقديم المنصوب وتأخيرهِ في نحو قولك: "حبذا رجلاً زيدٌ" فإن كان حالاً فقد ذهب الجرمي إلى أنك إن شئت قدّمته، وإن شئت أخرته (٤)، ووافقه في القول الفارسي (٥) وابن خروف (٦).

وفصل أبو حيان القول فقال: الأحسن تقديم الحال إن كان من ذا، وإن كان من المخصوص فالتأخير (٧).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٤٥/٢).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق (٨٤٨/٢).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٨٤٨/٢).

(٦) ينظر: الهمع (٥٠/٥).

(٧) ينظر السابق.

وقال الشاطبي: إن كان المنصوب حالاً فإما أن يكون صاحبه المخصوص أو (ذا)،
 "فإن كان صاحبه المخصوص فلا ينبغي التقديم؛ لأن المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله، والحال
 لا يتقدم على المبتدأ، وإما خبر مبتدأ محذوف، فكذلك أيضاً...
 وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق، لأن (ذا) مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من احتياجه
 إلى الحال، فلا فائدة في انتصاب الحال عنه، وهو غير معروف، كما ضعف انتصاب الحال عن
 النكرة لعدم الفائدة"^(١).

فإن كان تمييزاً فقد اختلف النحاة في ذكر التمييز قبله وبعده، على أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجرمي

قال الجرمي: "وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد (زَيْد) أحسن"^(٢).
 ونقل أبو حيان عنه أنه قال في (الفرخ): "إذا كان المنصوب تمييزاً قُبِحَ تَقْدِيمُهُ قَبْلَ
 زَيْد"^(٣)، وعقب الفارسي على قوله فقال: "فقول أبي عمر: إن تقدم المخصوص في (حَبْدًا)
 وتأخير التفسير أحسن مشكل: من أي وجه صار أَحْسَن؟ إلا أن تقول: إنه لما صار (ذَا)
 و(حَبْ) شيئاً واحداً كان بمنزلة المفعول حكمه أن يجيء بعد الفعل والفاعل.
 وقد قلنا: إن (رَجُلًا) منتصب عن (ذَا) فليس كالمفعول"^(٤).
 قال أبو حيان: "وهذا بناء من الجرمي على أَنَّ زَيْدًا فاعل بـ (حَبْدًا) قال والتمييز: إنما
 يكون بَعْدَ الْفَاعِلِ، وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ: امْتِلَاءُ مَاءٍ الْإِنَاءِ"^(٥).

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٥٥٨، ٥٥٩).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٤٥).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٢)، الجمع (٥/٥٠).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٤٧، ٨٤٨).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٢).

ثانيها: مذهب الكوفيين

قال الفارسي: "وَحُكِّي لِي: أَنَّ الْكُوفِيَّيْنَ لَا يَجِيزُونَ: (حَبَّدَا رَجُلًا زَيْدٌ) عَلَى التَّفْسِيرِ حَتَّى يُؤَخَّرَ (ذَا)"^(١). ثم قال: "وهذا قول لا وجه له عندي"^(٢).
بينما أيد الشاطبي مذهب الكوفيين فقال: "وإن كان تمييزاً فإتّما يصلح تمييزاً لـ (ذَا) لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يليه وإن كان تمييزاً له لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص في باب (نعم) فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام.

وأيضاً فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا ما دلّهم الاستقراء على امتناعه، فإذا لم يكن سماعٌ يشهد لجواز: (حَبَّدَا رَجُلًا زَيْدٌ)، وإتّما فيه ما يدل على التأخير" نحو قَوْلُ الشَّاعِرِ [من البسيط]^(٣):

* يَا حَبَّدَا جَبَلُ الرِّثَانِ مِنْ جَبَلِ*

"كان القول بالامتناع أرجح"^(٤).

ثالثها: مذهب الفارسي، ومن وافقه

قال الفارسي: "أما على ما أذهب إليه أنا في (حَبَّدَا) فالأحسن أن يكون المُفَسِّرُ إلى جانب (ذَا) لأنه مُفَسَّرٌ، ولا يقع بعد (زَيْدٍ)؛ لأنك تفصل بين التفسير والمُفَسَّرِ بـ (زَيْدٍ)، وليس هو منهما.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٤٨)، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية (٤/٥٥٨).

(٢) ينظر السابق.

(٣) تمام البيت:

يَا حَبَّدَا جَبَلُ الرِّثَانِ مِنْ جَبَلِ وَحَبَّدَا سَاكِنُ الرِّثَانِ مَنْ كَانَ.

وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٥، وفي المقاصد الشافية (٤/٥٥٤، ٥٥٥)، اللسان (٧/٤) مادة "حب". وبلا نسبة في

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٠٨)، والمجمع (٥/٤٥)، وخزانة الأدب (١١/١٩٧، ١٩٩)، والمقاصد الشافية

(٤/٥٥٩)، وأسرار العربية، ص ١١١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٥٥٩، ٥٦٠).

فإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون إلى جانب (ذا)؛ لثلا يُفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما^(١).

ووافقه أبو حيان، قال: "وإذا كان النَّصْبُ على التمييز، فالأحسن أن يلي (ذا)، ولا يكون بَعْدَ (زَيْد)، ولا شَكَّ أَنَّهُ يُقَالُ: حَبَّذا رَجُلًا زَيْدٌ، وَحَبَّذا زَيْدٌ رَجُلًا، وَحَبَّذا رَاكِبًا زَيْدٌ، وَحَبَّذا زَيْدٌ رَاكِبًا"^(٢).

رابعها: مذهب ابن الحاجب، وابن مالك

ذهب ابن الحاجب إلى أنه يجوز تقديم التمييز على المخصوص وأيضًا تأخيره^(٣)، وكذا ابن مالك حيث ذكر بأن كليهما سهل يسير واستعماله كثير، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر^(٤).

واستدل على ذلك بالشعر فمن تقديم التمييز على المخصوص قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥) [من الطويل]:

ألا حَبَّذا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ وفوا إذ تواصلوا بالإعانة والنَّصْرِ
وردَّ هذا الشاطبي قائلًا: "ومثله نادر لا يبنى على مثله"^(٦).

ومن تأخير التمييز على المخصوص قول رجل من طيئ [من الخفيف]^(٧):

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٤٥/٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤).

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو، ص ٥٠، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٢٥٦/٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، وينظر أيضًا: توضيح المقاصد والمسالك (٩٣١/٣)، المساعد

(١٤٣/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٥٩٥/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٢٩٧/٢).

(٥) البيت قائله غير معروف في شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، شفاء العليل (٥٩٦/٢)، شرح التسهيل لناظر

الجيش (٢٥٩٥/٥)، المقاصد الشافية (٥٦٠/٤)، الهمع (٤٩/٥).

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٥٦٠/٤).

(٧) البيت قائله غير معروف في شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، شفاء العليل (٥٩٦/٢)، شرح التسهيل لناظر

الجيش (٢٥٩٥/٥)، الهمع (٤٩/٥).

حَبَدًا الصبرُ شيمَةً لامرئٍ را م مُباراةٌ مُولَعٍ بالمعالي^(١)

بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي من أنه إذا كان المنصوب بعد "حَبَدًا" حالاً، فيجوز تقديمه على المخصوص وتأخيره. مخالفاً له إذا كان تمييزاً، فالأحسن عند الجرمي التأخير، وعند الفارسي التقديم. وأرى أنه يجوز الأمران التقديم والتأخير إذا كان المنصوب حالاً، وكذا إذا كان تمييزاً، إلا أن الأحسن تأخير التمييز على المخصوص لورود السماع به؛ لأن ما ورد من شاهدٍ على تقديم التمييز على المخصوص فهو من وضع ابن مالك وغير موجود في أي كتاب من كتب النحو قبل ابن مالك.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٥٩٥/٥)، وشفاء العليل (٥٩٦/٢).

المسألة الخامسة

[في توجيه إعراب "لا أَشْتُم"]

حُكي عن أبي عمر أنه قال في كتابه (الفرخ): "إن قوله^(١): (لا أَشْتُم) تَفْسِيرٌ لِلْحَلْفَةِ"^(٢).

قال الفارسي: "وهو عندي حسن كما أن ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٣) تفسير للوعد، ولا موضع له عندي على هذا"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعراب (لا أَشْتُم) في قول الشاعر^(٥) [من الطويل]:
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
وفيه الآراء الآتية:

(١) هذا جزء من بيت من بحر الطويل وتمامه:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

وقبله:

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رَنَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

وهو للفرزدق في ديوانه، ص ٥٣٩ برواية:

على قَسَمٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِي سُوءِ كَلَامٍ

وبنسبة في الكتاب (٣٤٦/١)، الكامل (١٥٥/١)، المقتضب (٣١٣/٤)، شرح الكتاب للسيراfi (٢٣٤/٢)، المحتسب (٥٧/١)، النكت (٣٨٣، ٣٨٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٢)، تذكرة النحاة، ص ٨٥، خزانة الأدب (٤٦٣/٤). وبلا نسبة في المقتضب (٢٦٩/٣) الحجة للقرء السبعة (٦٢/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٢)، (١١).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٧٧١/٢).

(٣) سورة المائدة: من الآية: ٩.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٧٧٣/٢).

(٥) سبق تخريجه.

أولها: قال سيبويه: "ولو حمّله على أنّه نَقَى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمّله على عاهدت جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى، لأنّه لم يكن يحمّله على عاهدت"^(١).

واختلف النحاة في تفسير ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر:

فسر المبرد^(٢)، وكذا أبو إسحاق الزجاج^(٣) قول عيسى بأنه يذهب إلى أن (لا أشتّم) و(خارجاً) حالان، وقد أراد "عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتمٍ، ولا خارجٍ من فيّ زورٍ كلامٍ، ولم يذكر الذي عاهد عليه"^(٤).

ولم يرتض هذا التفسير السيرافي^(٥)، والأعلم^(٦) حيث قال: "وكلام سيبويه يُخالف هذا لأنّه قال - يعني عيسى - : لم يكن يحمّله على عاهدت، ومعنى قول سيبويه: (ولو حمّله على أنّه نَقَى شيئاً هو فيه) أي : نَقَى الحال وهو قوله: لا أشتّم الدهر ولا خارجاً، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت على ما حكاه سيبويه عن عيسى فنصبه على أحد وجهين: إمّا أن يكون مفعولاً ثانياً لقوله: نَرَي، وإمّا أن يكون محمّولاً على حَلْفَة كأنه قال: على أن حَلَفْتُ لا شاتمًا ولا خارجاً، والمصدر يعملُ عملَ الفعل في الحال وغيره"^(٧).

وذكر السيرافي أن الأجود من هذين الوجهين كونه محمولاً على "حَلْفَة"؛ لأنّ (عَاهَدْتُ) في موضع المفعول الثاني فقد تمّ المفعولان بعاهدت^(٨).

(١) ينظر: الكتاب (٣٤٦/١)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٤/٢).

(٢) ينظر: الكامل (١٥٦/١)، المقتضب (٣١٣/٤)، (٢٦٩/٣)، (٢٧٠)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٤/٢)، النكت (٣٨٤/١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٤/٢)، النكت (٣٨٤/١).

(٤) ينظر: الكامل (١٥٦/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٥/٢).

(٦) ينظر: النكت (٣٨٥، ٣٨٤/١).

(٧) ينظر السابق، شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٥/٢).

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٥/٢).

وقد اقتفى الفرّاء هُذَي عيسى بن عمر فكان يذهب إلى نصب (لا أَشْتُم) و(خارجًا) على الحال^(١).

ثانيها: فسّر المبرّد^(٢) وكذا الزجاج^(٣) قول سيبويه بأنّه "جعل لا أَشْتُم جوابَ يمينٍ إمّا أن يكونَ جوابَ حَلْفَةٍ كأنّه قال: عاهدتُ ربِّي على أن أقسمْتُ، وعلى أن حَلَفْتُ لا أَشْتُم الدَّهر مُسَلِّمًا، أو يكونَ عاهدتُ بمعنى: أقسمْتُ، كأنّه قال: ألم تَرِنِي أَقْسَمْتُ".

ثالثها: قال الجرمي: إن قوله: (لا أَشْتُم) "تَفْسِيرٌ لِلْحَلْفَةِ"^(٤).

وعقب الفارسي فقال: "وهو عندي حسن كما أن ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٥) تفسير للوعد، ولا موضع له عندي على هذا، ولولا أن قبل (لا أَشْتُم) حالٌ وهي (قَائِمًا) جاز حمله على التفسير"^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن (لا أَشْتُم) في قول الشاعر^(٧) [من الطويل]:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُم الدَّهر مُسَلِّمًا ولا خارجًا مِنْ فِي زُورٍ كلام

تفسير للحلقة. وكان يرى ذلك بأنّه حسن. مستدلًا بالقياس في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ

اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٨). فكما جاز أن

يكون ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ تفسيرًا للوعد، فكذا (لا أَشْتُم) تفسير للحلقة.

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٣٤)، النكت (١/٣٨٤).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٧٧١).

(٥) سورة المائدة: من الآية : ٩.

(٦) ينظر المسائل البصريات (٢/٧٧٣).

(٧) سبق تخريجه.

(٨) سورة المائدة الآية: ٩.

المسألة السادسة

[في نصب "مثل ما"]

قال الجرمي في "مثل" في قوله تعالى: ﴿لِحَقِّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(١) بأنه منتصب على الحال من النكرة^(٢).

قال الفارسي: "وذو الحال الذكر"^(٣) المرفوع في قوله: ﴿لِحَقِّ﴾، والعامل في الحال هو (الحق)؛ لأنه من المصادر التي وُصِفَ بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حق) في قوله: ﴿لِحَقِّ إِنَّهُ لِحَقِّ﴾، وإلى هذا ذهب أبو عمرو^(٤) ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في حق، وهذا لا اختلاف في جوازه^(٥).

وأُشِدَّ أبو عثمان^(٦) [من الرمل]:

وتداعى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مثل ما أثمرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

قال أبو العباس: قال أبو عمر الجرمي: موضع "مثل" حال من النكرة^(٧).

(١) سورة الذاريات: من الآية ٢٣. اختلف القراء في "مثل ما" فقرأ عاصم والأعمش بالرفع صفة "الحق" ينظر: معاني القرآن للقراء (٨٥/٣)، وكذا أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقر بالنصب. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٤٩٢/٢).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٢١/٦)، المسائل البغداديات، ص ٣٤٢.

(٣) يعني الضمير.

(٤) في الحجة للقراء السبعة (٢٢١/٦) (قول أبي عمرو) والصحيح: (أبي عُمر) كما ذكر ذلك في المسائل البغداديات، ص ٣٤٢، وهو تحريف.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢٢١/٦).

(٦) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه، ص ١١٥ برواية:

فَجَرَى مِنْ مَنْخَرَيْهِ زَيْدٌ مثل ما أثمرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

وبلا نسبة في الأصول في النحو (٢٥٤/١)، التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، المسائل البغداديات، ص ٣٣٩،

الحجة للقراء السبعة (٣٥١/٤)، (٢١٨/٦)، المسائل المنشورة، ص ٦٥، ٦٦، أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢)، شرح

المفصل لابن يعيش (٧٣/٥)، المقرب (١٠٢/١)، الدر المصون (٥٠/٥).

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، المسائل البغداديات، ص ٣٣٩.

قال الفارسي: "فَمِثْلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُمَرَ مُعَرَّبٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَبْنِي، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جَيِّدٌ، وَلَا مَوْضِعَ لِمِثْلٍ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى قَوْلِهِ"^(١).

ثم قال: "وَإِنَّ أَقْوَى الْأَقَاوِيلِ قَوْلُ سَيَبَوِيه، وَهُوَ أَنَّهُ بُنِيَ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُعَرَّبٍ"^(٢).
دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب "مثل" في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٣)، ففيه الأقوال الآتية:

أولها: ذهب سيبويه إلى نصب "مثل" في الآية، لكنه لم يصرح في "كتابه" ببنائه على الفتح، و"ما" لغو^(٤).

وثقل عنه أنه قال: إن "مثل" مبني على الفتح؛ لأنه مضاف إلى غير متمكن وهو "أنكم"^(٥).

وقد ارتضى النحاة مذهبه، حيث أوضح أبو جعفر النحاس بأنه أصح الأقوال^(٦).
وذكر الفارسي أنه إنما بُنِيَ مثل وغيره "إذا أضيفت إلى المبنى لأنها تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتذكير، والجزاء والاستفهام، تقول: هذا غلامٌ زيدٌ، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلامٌ من ضربٍ؟ فيكون استفهاماً كما نقول: صاحبٌ من ضربٍ أضرب، فيكون جزاءً، فمن بنى هذه المبهمة إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا: جاءني صاحبٌ خمسة عشر، ولا غلامٌ هذا؛ لأنَّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).

(٢) ينظر السابق.

(٣) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

(٤) ينظر: الكتاب (٣/١٤٠).

(٥) ينظر: إعراب القرآن النحاس (٤/٢٤١)، المسائل المنشورة، ص ٦٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٤١).

إبهامها وبعدها من الاختصاص بالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمّة، فلمّا أُضيفت إلى المبنية، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في (مثل) قول سيويه^(١).

قال ابن الشجري: "أراد أبو عليّ أنك إذا أضفت صاحباً إلى خمسة عشر، وغلاماً إلى هذا، لم يَجُزْ فيهما، لإضافتهما إلى هذين المبنيين، البناء، كما جاز في (مثل) لإضافتك إياه إلى (أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)؛ لأن هذين الاسمين لا إبهامَ فيهما يتقضى بناءهما لإضافتهما إلى مبنيّ كما في (مثل) ونحوه من الإبهام والشياع"^(٢).

ثانيها: ذهب الكسائي إلى أن "مثل" منصوب على القطع^(٣) بعد المنعوت على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره "أعني".

ثالثها: ذهب الفراء إلى نصب "مثل" على المصدر، والتقدير: "إنه لحق حقاً مثل ما"^(٤).

وكذا الزجاج فقد أجاز نصبه على التوكيد في أحد قوليه، وذلك على معنى "إنه لحق حقاً مثل نطقكم"^(٥)، وأيضاً الرضي فقد جَوّز في "مثل" "أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: أنه لحق تحقّقاً مثل حقيقة نطقكم"^(٦).

رابعها: ذهب بعض الكوفيين^(٧)، ومنهم الفراء^(٨) إلى انتصاب "مثل" على حذف الكاف، والتقدير: "إنه لحق كمثل ما أنكم تنطقون"، وما على هذا القول زائدة، والتقدير: كمثل نطقكم.

(١) ينظر: الحجة للفراء السبعة (٦/٢١٧، ٢١٨)، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٣، ٦٠٤).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٤).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٤١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/٨٥)، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٤١).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/٥٤).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/١٨١).

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٣٢٤).

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/٨٥)، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٤١).

وذكر مكي أن هذا القول لا يجوز عند البصريين^(١).

خامسها: ذهب الجرمي إلى أنه منتصب على الحال من النكرة وهو "لحق"^(٢)، كما قال بهذا القول بعض البصريين^(٣).

قال أبو بكر ابن السراج: "ولا اختلاف في جوازه على ما قال"^(٤).

وقال الفارسي: "ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حَقٌّ) في قوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ﴾، وإلى هذا ذهب أبو عمرو^(٥) ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في حَقٌّ، وهذا لا اختلاف في جوازه"^(٦).

وقال ابن الشجري: "وأقول: إننا إذا نصبنا (مِثْلَ مَا) على الحال من الذكر الذي في (حَقٌّ)، فالعامل فيه حَقٌّ، فهذا لا مانع منه، وإن جعلناه حالاً من (حَقٌّ) فما العامل فيه؟ فهذا ممّا أرى القياس يدفعه"^(٧).

سادسها: ذهب أبو عثمان إلى "إن (مِثْلَ) و(ما) جُعِلَا اسماً واحداً مثل: خمسة عشر، وإن كانت ما زائدة"^(٨).

وعقب أبو علي الفارسي على ما قاله فقال: "أقول: إنَّ ما قاله أبو عثمان: إِنَّهُ يُبْنَى (مِثْلَ مَا) مثل: خمسة عشر.... موضعٌ للدفع لِقَلَّتِهِ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ لا نظيرَ لَهُ، وليسَ حكمُ ما كانَ

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٣٢٤).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٦/٢٢١)، المسائل البغداديات، ص ٣٤٢، الأصول في النحو (١/٢٥٦)، المحرر الوجيز (٥/١٧٦)، مشكل إعراب القرآن (٢/٣٢٣).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٤١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/٢٥٦).

(٥) في الحجة للقرء السبعة (٦/٢٢١) (قول أبي عمرو) والصحيح: (أبي عُمر) كما ذكر ذلك في المسائل البغداديات، ص ٣٤٢، وهو تحريف.

(٦) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٦/٢٢١)، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٥).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٥).

(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/٢٥٤)، الحجة للقرء السبعة (٦/٢١٨)، المسائل المشورة، ص ٦٥، مشكل إعراب

القرآن (٢/٣٢٣)، المحرر الوجيز (٥/١٧٦)، البحر المحيط (٨/١٣٦)

مثله في القلة القياس عليه، وصرف ما يتوجه على غيره إليه^(١).

وقال ابن يعيش: "وما قال أبو عثمان فضيفاً أيضاً لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأمّا (لا رجل في الدار) فليس ممّا نحن فيه؛ لأنّ (لا) عاملة غير زائدة، و(ما) في ﴿مَثَلُ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾^(٢) فيمن ذهب إلى بنائها زائدة، ولا يكون فيه حجة، ويؤيد مذهب سيويه في أنّ البناء ليس لتركيب (ما) مع (مثل) أنّك لو حذف (ما) لبقى البناء بحاله نحو: (مثل أنكم) لإضافته إلى غير متمكن^(٣).

سابعها: "والكوفيون يجعلون مثلاً محلاً، فينصبونه على الظرف، ويجيزون زيد مثلك بالنصب، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون (مثل) فيها منصوباً على الظرف"^(٤).
أما "مثل ما" في قول النابغة فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: مذهب سيويه والنحويين

قال أبو عثمان: "سيويه والنحويون يقولون: إنما بُني (مثل)؛ لأنّه أضافه إلى غير معرب وهو (أنكم)"^(٥).

وقد ارتضى النحاة مذهب سيويه، فقال المبرد: "وقولي كقول سيويه"^(٦).

وقال الفارسي: "وإنّ أقوى الأقاويل قول سيويه، وهو أنّه بُني لأنّه أضيف إلى غير معرب"^(٧).

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩.

(٢) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط (١٣٦/٨)، روح المعاني (١٧/٢٧).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٥).

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢٥٦/٢).

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٦/٢).

ثانيها: مذهب الجرمي

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن "مثلاً" حال من النكرة^(١).

وقد اتفق النحاة على جواز ما ذهب إليه، فقال المبرّد: "ولا اختلاف في جوازه على ما قال أبو عُمر"^(٢)، وكذا قال أبو بكر ابن السراج^(٣).

وقال الفارسي: "فمثلاً على قول أبي عُمر مُعْرَبٌ وإن كان مُضَافاً إلى مبني، وهو من هذا الوجه جيّد، ولا موضع لمثل من الإعراب على قوله"^(٤).

وقال ابن يعيش: "وما ذهب إليه الجرمي صحيح، إلا أنه لا ينفك من ضعف؛ لأنّ الحال من النكرة ضعيف"^(٥).

ثالثها: مذهب أبي عثمان المازني

ذهب أبو عثمان "إلى أنّ (مثل) مع (ما) جُعِلَ بمنزلة شيءٍ واحدٍ"^(٦)، "فجعلهُ بمنزلة (خَمْسَةَ عَشَرَ) وإن كانت (ما) زائدة"^(٧).

وقد أجاز قوله المبرّد^(٨)، خلافاً للفارسي حيث قال: "فأمّا البيت الذي احتجّ به فليس فيه حجةٌ له"^(٩)، من وجهين:

أحدهما: "وقد يجوز أن لا يقدر (مثل) مع (ما) كشيءٍ واحد، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التقدير: مثل شيءٍ أثمره حُمَاضُ الجبل، فيبنى مثل على الفتح لإضافتها إلى

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٤)، شر المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/٢٥٦).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).

(٦) ينظر: الحجة للثراء السبعة (٦/٢١٨)، (٤/٣٥١)، المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٤)،

شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٣).

(٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٣).

(٨) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).

(٩) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٤٠.

(ما) وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حجةً على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحدٍ^(١).

والوجه الآخر: "وهو أن يجعل (ما) والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض"^(٢)، "بل لا يتوجه إلا على هذه الجهة؛ لأنه إن جعل (ما) مبنية مع (مثل) في البيت بقيت غير مضافةً ألا ترى أنها ليست من الأسماء التي تُضاف إلى الفعل، فإذا لم يَجْزُ إضافتها إلى ما بعدها لكونه فعلاً امتنع هذا التقدير فيه؛ لأن (مثل) يبقى مفرداً، وهو ممّا لا يُوصَفُ به مفرداً، لقلة الفائدة به وضعف المعنى فيه"^(٣).

قال ابن يعيش: "وما قال أبو عثمان فضيعةً أيضاً لقلة بناء الحرف مع الاسم"^(٤). بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن "مثل" منتصب على الحال من النكرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٥). وقول الشاعر^(٦) [من الرمل]:

وتداعى منخراه بدمٍ مثل ما أثمر حمّاض الجبل

وقد رجح قول سيبويه في كون "مثل" مبني؛ لأنه أضيف إلى غير معرب، والأحسن الأخذ بهذا الرأي.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٦/٢١٨، ٢١٩)، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٦/٢١٩)، والمسائل البغداديات، ص ٣٤٠، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٤٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).

(٥) سورة الذاريات من الآية : ٢٣

(٦) سبق تخريجه.

المسألة السابعة

[في العدد]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: [في عدم استعمال "إحدى" مفردة بنفسها]

قال أبو عَمَرَ الجرمي: "ولا يقولون رأيتُ إحدى، ولا جاءني إحدى، حتى يُضَمَّ إلى غيره"^(١).

قال الفارسي في "أحد": "وقد أثَّوهُ على غيرِ بنائِهِ، فقالوا: إحدى وعِشْرُونَ، وإحدى عشرة، فاستعملوه مضموماً إلى غيره"^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "إحدى" لا تستعمل إلاّ مضمومة مع غيرها، "ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها"^(٣).

قال الجرمي: "ولا يقولون رأيتُ إحدى، ولا جاءني إحدى حتى يُضَمَّ إلى غيره"^(٤).
قال أبو العباس ثعلب: "يقال: هو أحد الأَحْدِينَ وإحدى الإِحدِ على معنى لا مثيل له"^(٥).

وقال الفارسي: "وقد أثَّوهُ على غيرِ بنائِهِ، فقالوا: إحدى وعِشْرُونَ، وإحدى عشرة، فاستعملوه مضموماً إلى غيره"^(٦)، وكذا قال ابن يعيش^(٧).

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٣.

(٢) ينظر السابق، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) ينظر: النحو الوافي (٤/٤١٥).

(٤) ينظر: التكملة، ص ٢٧٣، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤) وذكر أنّه "أبو عمرو".

(٥) ينظر: شفاء العليل (٢/٥٧٠).

(٦) ينظر: التكملة، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤).

وقال ابن مالك "ولا تستعمل إحدَى في تنييف^(١)، وغيره دون إضافة، وقد يقال لما يُستعظم ممّا لا نظير له: هو أحدُ الأحدين، وإحدى الإحد^(٢)".

وصوّب ابن عقيل^(٣)، وكذا السلسيلي^(٤)، وغيرهما لفظ ما جاء في كتاب "التسهيل" فقالوا: صوابه أن يقال "ولا تستعمل إحدَى في غير تنييف دون إضافة- فلا نقول: جاء إحدَى، بل إحدَى النساء مثلاً؛ لأن "إحدَى" تستعمل في تنييف دون إضافة.

واستدلوا على ذلك بما ورد في كتاب الله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِحْدَى

الْحُسَيْنَيْنِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿قَالَتِ إِحْدَاهُمَا﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِنَّهَا لِأَحْدَى الْكَبِيرِ﴾^(٧).

بعد مناقشة المسألة تبين لديّ أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن "إحدَى" لا تستعمل إلا مضمومة مع غيرها، وهو المذهب المتفق عليه من النحاة جميعاً، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) قال أبو عمرو بن بقی: "التَّيْفُ: ينطلق على الواحد إلى التسع، ولا يُستعمل مفرداً..." ينظر: ارتشاف الضرب (٧٥٧/٢).

(٢) ينظر: التسهيل، ص ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١٦/٢).

(٣) ينظر: المساعد (٨٤/٢، ٨٥).

(٤) ينظر: شفاء العليل (٥٧٠/٢).

هو أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. الشافعي. سمع من عبد الرحيم ابن أبي اليُسْر، وغيره. اشتغل بالعربية وغيرها. توفي سنة سبعين وسبعمئة. ينظر: الوفيات لابن رافع (٣٤٢/٢). وقيل: توفي سنة ستين وسبعمئة. ينظر: بغية الوعاة (٢٠٥/١)، شذرات الذهب (٣٢٤/٨، ٣٢٥).

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٥٢.

(٦) سورة القصص: من الآية: ٢٦.

(٧) سورة المدثر الآية: ٣٥.

المسألة الثانية: [في تعريف العدد المفرد وتمييزه]

حكى أبو عمر عن أبي زيد: أن قومًا من العرب غير فصحاء يقولون: "الخَمْسَة الأَثواب" ^(١).

قال الفارسي: "لم يقولوا: (النَّصْفُ الدَّرْهَم) ولا (الثُّلُثُ الدَّرْهَم) وامتناعه من الاطراد يُدُلُّ على ضَعْفِهِ" ^(٢).

وقال في موضع آخر: "إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَحَقَّتَهُمَا الْاسْمَ الثَّانِي الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ: عَشْرَةُ الْأَثْوَابِ، وَخَمْسَةُ الْأَثْوَابِ" ^(٣).
دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تعريف العدد المضاف في نحو "الخَمْسَة الأَثوابِ"، ففيه مذهبان:

أولهما: مذهب البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلا في الاسم الأخير المخفوض نحو قولك: "خَمْسَة الأَثْوَابِ" ^(٤).

قال سيبويه: "وَتُدْخَلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، لِأَنَّهُ يَكُونُ الْأَوَّلُ بِهِ مَعْرِفَةً.... وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأَثوابِ...." ^(٥).

وقد اقتفى هُذَي سيبويه في تعريف المضاف إليه بالألف واللام دون العدد المضاف جمع

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر السابق، ص ٢٧٧.

(٣) ينظر: الإيضاح، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٢/٥)، ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢)، المساعد (٩٠/٢)، مجالس ثعلب، ص ٥٩٠.

(٥) ينظر: الكتاب (٢٠٦/١).

من النحاة كالمبرد^(١)، والفارسي^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وأبي حيان^(٥)، والسيوطي^(٦)، وغيرهم.

أما قولهم: "الخُمْسَةُ الأَثْوَابُ" فهو "محمول على زيادة ال في الأول"^(٧)، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه^(٨).

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بعدم تعريف العدد المفرد المضاف؛ لأنه ورد ذلك عنهم في استعمالهم، ومنه قول الفرزدق^(٩) [من الكامل]:

ما زال مذ عقدت يداؤه إزارُهُ فسما فأدرك خُمْسَةَ الأشبار

ثانيهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى جواز مصاحبة أل للجزأين في العدد المضاف نحو: "الخُمْسَةُ الأَثْوَابُ"^(١٠).

واحتجوا بما حكاه الكسائي عن العرب أنها تقول: "الخُمْسَةُ الأَثْوَابُ"^(١١)، قال شبهوه

(١) ينظر: المقتضب (١٧٥/٢).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري، ص ٢٥٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٢/٢).

(٦) ينظر: الهمع (٣١٤/٥).

(٧) ينظر: المساعد (٩٠/٢).

(٨) ينظر: السابق (٩٠/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).

(٩) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٢٦٧. برواية "قَدْناً" بدلاً من "فسما"، المقتضب (١٧٦/٢)، التكملة، ص ٢٧٧،

٢٧٨، توجيه الهمع، ص ٤٤٥، شرح المفصل لابن يعيش (١٣١/٢)، (٢٧/٤)، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥)، وبلا

نسبة في مغني اللبيب (٣٣٦/١)، الهمع (٣١٤/٥)، اللسان (١٥٥/٥) مادة "خمس".

(١٠) ينظر: المساعد (٩٠/٢)، شرح الكافية الشافية (١٦٧٧/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢)، ارتشاف

الضرب (٧٦٢/٢، ٧٦٣)، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).

(١١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٦، المفصل، ص ٢٥٨، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥) شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار

(٥٩٥/٢) [رسالة دكتوراه].

بقولهم: هذا الحسن الوجه، والكثير المال^(١).

ولم يرتضِ النحاة تعريف الاسمين المضاف والمضاف إليه، وقد حكى أبو عمر الجرمي^(٢)، وأبو عثمان المازني^(٣)، عن أبي زيد الأنصاري أن قومًا من العرب غير فصحاء يقولون: "الخُمْسَةُ الأَثواب".

وقد ردَّ هذه الحكاية الأخفش سعيد بن مسعدة، وقال: "ليس بمأخوذ بها"^(٤).

وقال أبو عمر الجرمي: "فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأَثواب بالخفض: كيف تقول: (هذا نصف الدرهم)، وثلاث الدراهم، أُنجز هذا النصف الدرهم والثلاث الدراهم؟ فقال لا؟ هذا غير جائز، لا أقول إلا (هذا نصف الدرهم)، وثلاث الدراهم، فقلت له: فما الفصل بينهما؟ فقال الفصل بينهما أن العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلم بهذا، فقلت له: فهذه رواية أصحابنا عنهم تعارض روايتكم"^(٥).

واستدل الجرمي بقول الفرزدق^(٦) [من الكامل]:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارُهُ فسمَا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٧)

وذكر المبرِّد أن تعريف العدد المفرد المضاف خطأ فاحشٌ قال: "وقد اجتمع النحويون على أنَّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حجةٌ على مَنْ خالفه منهم. فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أثوابٍ، كما تقول: هذا صاحبُ ثوبٍ، فإن أردتَ التعريفَ قلت: هذه ثلاثة الأَثواب، كما تقول: هذا صاحبُ الأَثوابِ؛ لأنَّ المضافَ إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأَثوابِ، كما يستحيل هذا الصاحبُ الأَثوابِ. وهذا محال في كلِّ وجه...."^(٨).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٣/٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢)، ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢)

(٢) ينظر: التكملة، ص ٢٧٦، ٢٧٧، والأشباه والنظائر (١٢٤/٥).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٤/٥).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر السابق (١٢٤/٥، ١٢٥).

(٦) سبق تخرجه.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).

(٨) ينظر: المقتضب (١٧٥/٢).

بينما عدَّ الفارسي امتناعه من الاطراد دلالة على ضَعْفِهِ، فلا يقال: الثُلُثُ الدَّرْهَمُ، ولا النَّصْفُ الدَّرْهَمُ^(١).

وردَّ ابن عصفور ما أجازته الكوفيون من دخول الألف واللام على العدد المضاف في "الخمسَة الأَثواب" قياسًا على "الحسن الوجه" قائلًا: "وهذا خطأ؛ لأنَّه إمَّا جاز الجمع بين الألف، واللام والإضافة في باب الحسن الوجه؛ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً"^(٢).

وتبعه السيوطي ثم قال: "وإنما عوَّل الكسائي في ذلك على السَّماع، ولم يكن ليروي - رحمه الله - إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء، ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والتَّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه"^(٣).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبَيَّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلا في تمييز العدد المفرد المضاف فيقال "خمسَة الأَثواب"، وهو مذهب البصريين وهو المذهب الصحيح لسلامته مما وُجِّه إليه غيره. هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٣/٥، ١٢٤).

المسألة الثالثة: [في تعريف العدد المركب وتمييزه]

روى أبو عُمَرَ الجرمي عن أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ: "أَنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الحَمْسَةُ عَشَرَ الدَّرْهَمُ". قال الجرمي: "وليسَ له من القياسِ وَجْهٌ"^(١).

قال الفارسي: تقول: "... الخمسةَ عَشَرَ دِرْهَمًا لأنَّ الاسمَ لا يُعرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ. وكذلك عَرَفْتَهُ العَرَبُ"^(٢). قال ابنُ أَحْمَرَ يصفُ عِشْبًا^(٣) [من الوافر]:

تَقَفًّا فَوْقَهُ القَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الخَازِرِ بازٍ بِهِ جُنُونًا
"فَعَرَفَ الاسمَ الأوَّلَ من الاسمين"^(٤).

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في تعريف العدد المركب وتمييزه في نحو: "خمسة عشر درهماً"، ففيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في "العَشْرَ"، ولا في "الدَّرْهَمَ"، وقد أجمعوا على جواز إدخال الألف واللام على الأول منهما فقط، فيقولون: "الحَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا"^(٥).

واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥.

(٢) ينظر السابق.

(٣) البيت لابن أحمَر الباهلي في توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٤٤٤، التكملة، ص ٢٧٥، ٢٧٦، الإنصاف (٣١٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٧/٣)، اللسان (١٧٦/٥) مادة "خوز"، (٢٠٤/١١) مادة "فقاً"، (١٧٧/١٢) مادة "قلع"، وخزانة الأدب (٦/ ٤٤٢ - ٤٤٤). وبلا نسبة في الكتاب (٣٠١/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٦/٣)، شرح الكافية للرضي (١٤٦/٣).

(٤) ينظر: التكملة، ص ٢٧٦.

(٥) ينظر: الإنصاف (٣١٢/١، ٣١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢).

فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه^(١).

واستدلوا بالسمع ومنه قول ابن أحرر^(٢): [من الوافر]

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجَنَّ الْخَازِرَ بَارٍ بِهِ جُنُونًا

وقالوا: "وإنما لم يجر دخول الألف واللام على (درهم)؛ لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يَكُون إلا نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المحدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل"^(٣).

ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم.

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (أل) على كُلِّ جزءٍ من المركب، وتمييزه على حاله من التنكير فيقولون: "الخمسَة العشر دِرْهَمًا"^(٤)، وحكى ذلك الأخفش عن العرب^(٥).

كما جَوَّزُوا دخول الألف واللام على جزئي المركب وتمييزه فيقولون: "الخَمْسَة العَشَرَ الدرْهَم"^(٦)؛ وهو قياس عند بعضهم^(٧).

وممن أجاز ذلك الفرَّاء^(٨)، وحكى الأخفش ذلك عن العرب^(٩).

واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب،

(١) ينظر: الإنصاف (٣١٣/١).

(٢) سبق ترجمته

(٣) ينظر: الإنصاف (٣١٣/١، ٣١٥).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢، ٧٦٤)، الإنصاف (٣١٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شفاء العليل (٥٧٣/٢)، شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣)، المساعد (٩١/٢).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، المسائل الحلييات، ص ٢٨٩، المسائل الشيرازيات (٢٣٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شفاء العليل (٥٧٣/٢)، شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣)، المساعد (٩١/٢).

(٦) ينظر: الإنصاف (٣١٢/١)، ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، المساعد (٩١/٢).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).

(٨) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء (٣٣/٢)، وينظر أيضًا: شفاء العليل (٥٧٣/٢)، ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، شفاء العليل (٥٧٣/٢)، المساعد (٩١/٢).

وإذا صح ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جداً^(١).

ولم يرتضِ النحاة هذا المذهب، ففي قولهم: "الخُمْسَةُ العَشْرَ درهما" قال الفارسي: "... لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللامِ في الاسمِ الثاني"^(٢). وخرَجَ اللام التي في "العشر" على أنها زائدة؛ "لأن (خُمْسَةً عَشَرَ) اسمان جُعلا اسماً واحداً، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم يخل من أحد وجهين، إما أن تعرف بعض الاسم، أو تعرفه تعريفين، فلا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرفه تعريفين، فإذا لم يخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما، ثبت أنها زائدة"^(٣).

وقال ابن الأنباري: "أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال وتُعدّه عن القياس: أما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب، فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه...."^(٤).

وقال ابن الحُبَّاز قول العرب: "الخُمْسَةُ العَشْرَ درهماً"، "وليس له في القياس وجه؛ لأن المركب إنما يعرف أول شطريه"^(٥).

وذكر ابن مالك أن دخول حرف التعريف على جزئي المركب ضعيف^(٦)، وكذا قال الرضي^(٧). وقال ابن مالك: "وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائداً"^(٨).

أمّا تعريف جزأي المركب مع تمييزه في قولهم: "الخُمْسَةُ العَشْرَ الدرهم"، فلم يرتضه النحاة أيضاً.

(١) ينظر: الإنصاف (٣١٣/١).

(٢) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥.

(٣) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٢٣١، ٢٩٠، وينظر أيضاً: سر صناعة الإعراب (٣٦٥/١).

(٤) ينظر: الإنصاف (٣١٥/١، ٣١٦).

(٥) ينظر: توجيه اللمع، ص ٤٤٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).

قال المبرد: وبعضهم يقول: "أخذت الخمسة العشر الدرهم"، وهذا خطأ فاحش^(١).

قال ابن يعيش: هو فاسد؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة^(٢).

وقال ابن عصفور: "وذلك شاذّ جدّاً، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز"^(٣).

وقال ابن مالك: "ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيجاء به منبّهًا على ضعفه وقبحه"^(٤). وكذا الرضي فقد قبحه^(٥).

ونصّ ابن عقيل بقصره على السماع، مع إمكان تأويلهما بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز^(٦). وغيرهم كثير.

ثالثها: مذهب أبي الحسن الأخفش

روى أبو عمر الجرمي عن أبي الحسن الأخفش: "أن بعض العرب يقول: الخمسة عشر الدرهم"^(٧).

ولم يرتض النحاة هذا المذهب أيضًا، قال الجرمي: "وليس له من القياس وجه"^(٨). وقال المبرد: هذا خطأ فاحش^(٩).

وقد سبق أن أشرت إلى أنه يُكتفى بتعريف صدر المركب؛ "لأنّ الثاني قد صار مع الأول بالتركيب كالشيء الواحد، فيكفي في ذلك تعريف الأول فقط"^(١٠)، أما تعريف التمييز

(١) ينظر: المقتضب (١٧٥/٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٤).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٨/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).

(٦) ينظر: المساعد (٩١/٢).

(٧) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥، ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢).

(٨) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥.

(٩) ينظر: المقتضب (١٧٥/٢).

(١٠) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٥٩٧/٢) [رسالة دكتوراه].

فلا يجوز؛ لوجوب تنكيهه، وقد نصَّ على ذلك النحاة كابن الأنباري^(١)، والرضي^(٢).
وذكر أبو عبد الله الفخار أن تعريف التمييز غير مستقيم، "فإن سُمِعَ ما ظاهره ذلك من
كلام العرب حُكِمَ على الألف واللام بالزيادة.
ولو كان التمييز مما يصح تعريفه عند العرب، لا طَرَدَ ذلك وكثر كثرةً تدل على الصحة،
ولمَّا نَدَرَ ما ظاهره ذلك علم أنه مما لا يصح تعريفه"^(٣).
بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي
فيما ذهب إليه من أن العدد المركب وتمييزه لا يُعرَّف من موضعين، فليس له من القياس وجه،
وإن كانت بعض العرب قد عرّفته فتقول: "الخمس عشرة درهم".
وأرى أن مذهب البصريين وهو أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلّا على صدر العدد
المركب هو الصحيح.
هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الإنصاف (٣١٥/١).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).

(٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٥٩٧/٢) [رسالة دكتوراه].

المسألة الرابعة: [في إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دواب"]

روى أبو عمر الجرمي عن أبي زيد أنَّ العرب تقول: "ثلاث دواب ذكرٍ فَجَعَلَهَا اسماً"^(١).

وقد فصل الفارسي الحديث في المسألة بكلام جيّد، ففيها مذهبان أحدهما: "الدَّابَّةُ — وإن كان في لفظه تأنيثٌ — فَإِنَّهُ يُذَكَّرُ لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ فَاَلْمَوْصُوفُ الْمَحذُوفُ فِي الْكَلَامِ الْمَقَامَةُ الصِّفَةُ مُقَامُهُ مُرَادٌّ فِي الْمَعْنَى وَعَلَى هَذَا قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَوَابٍّ، فَذَكَرُوا وَإِنْ كَانَ التَّأْنِيثُ قَدْ ثَبَتَ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ وَهُوَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ"^(٢).

ثانيهما: ما حكاه أبو عمر في موضع^(٣)، وما حكاه أبو عثمان في موضع آخر عن أبي زيد عن العرب أَنَّهُ قَالَ: "ثَلَاثُ دَوَابٍّ فَأَجْرَى قَوْلُهُمْ: دَابَّةٌ مُجْرَى الْأَسْمِ الْمُؤَنَّثِ، وَحَذَفَ التَّاءَ مِنْ ثَلَاثٍ، كَمَا يَحْذِفُهَا مِنَ الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: ثَلَاثِ عُتُقٍ....، فعلى هذا القياس يُقَالُ: دَابَّةٌ فَارِهَةٌ، وَعَلَى الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ — وَهُوَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ — يُقَالُ: دَابَّةٌ فَارَةٌ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ وَأَصَحُّ فِي الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَظْهَرَ"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إسقاط العلامة من ثلاثة في قولهم: "ثلاث دواب"، على مذهبين:

أولهما: مذهب القائلين بإثبات التاء في "ثلاثة دواب"

قال سيبويه: "وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكور؛ لأنَّ أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت، فأجرّوها على الأصل وإن كان لا يُتكلّم بها إلّا كما يُتكلّم بالأسماء"^(٥).

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٨٣.

(٢) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٢.

(٣) ينظر: التكملة، ص ٢٨٣.

(٤) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب (٥٦٣/٣).

وذكر الفارسي أن مذهب سيويه أكثر في الاستعمال وأصح في القياس^(١)، ويقويه ثلاثة أمور:

أحدها: أن "دابة" صفة في الأصل، والموصوف محذوف في الكلام، وأقيمت الصفة مقامه^(٢). وكذا ابن عصفور قال: "فكأن الأصل: ثلاثة أشخاص دواب"^(٣).

ثانيها: "ما جاء في التنزيل من قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٤) فأجرى اسم العدد على الموصوف (الذي هو) الحسنات، فكما أن قوله ﴿...فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا...﴾ وإن كان الموصوف محذوفاً في الكلام كذلك يكون الدواب بمنزلة ما موصوفه مثبت في الكلام غير محذوف منه وأجرى التذكير عليه، كما أجري التأنيث على الحسنات"^(٥).

ثالثها: "أنهم لما قالوا: الأبطح والأبرق، فأجروه مجرى الأسماء في حذف الموصوف معه وأنهم لا يكادون يقولون مكاناً أبطح، ولا مكاناً أبرق، ولم يخرجوه عن حكم الصفة بدلالة أنهم أجروه مجرى أبيض وأحمر، ونحو ذلك في منعهم إياه الصرف فكما أجري هذا ونحو ذلك مجرى الصفات التي لم يُحذف معها الموصوف، كذلك قولهم: دابة...."^(٦).

بينما عدّ أبو حيان مجيء العدد بالتاء في "ثلاثة دواب" من الألفاظ الشاذة التي تؤوّلت^(٧).

ثانيهما: مذهب القائلين بإسقاط التاء من "ثلاث دواب"

حكى أبو عمر^(٨)، وأبو عثمان^(٩) عن أبي زيد أن العرب تقول: ثلاث دواب ذكر

(١) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٣.

(٢) ينظر السابق، ص ١٢٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٥/٢).

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٠.

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٢.

(٦) ينظر السابق، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٥١/٣).

(٨) ينظر: التكملة، ص ٢٨٣.

(٩) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٣.

فَجَعَلَهَا بِذَلِكَ اسْمًا.

قال الفارسي: "فَأَجْرَى قَوْلُهُمْ: دَابَّةٌ مُجْرَى الاسْمِ الْمُؤَنَّثِ وَحَذَفَ التَّاءَ مِنْ ثَلَاثٍ، كَمَا يَحْذِفُهَا مِنَ الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: ثَلَاثٍ عُنُقٍ، وَثَلَاثٍ شِيَاةٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا وَاحِدُهُ مُؤَنَّثٌ، فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يُقَالُ: دَابَّةٌ فَارِهَةٌ"، وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرَ مِنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ^(١).

وقال ابن عصفور: "فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (ثَلَاثُ دَوَابٍّ ذُكُورٍ)، فَعَلَى جَعْلِ الدَّابَّةِ اسْمًا"^(٢).
وقال ابن مالك: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَسْقُطُ تَاءَ الْعَدَدِ الْمُضَافِ إِلَى دَوَابٍّ لِتَأْنِيثِ لَفْظِهَا مَعَ قَصْدِ تَذْكِيرِ الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ صِفَةٌ جَرَتْ بِمَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ، فَاعْتَبِرَ فِي الْعَدَدِ لَفْظُهَا"^(٣).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي في أحد قوليه كان موافقاً للجرمي فيما رواه عن أبي زيد من إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دواب".
وفي القول الآخر قال: "وتقول: ثلاثه دواب، إذا أردت المذكر لأن الأصل صفة"^(٤).
وقد اعتمد الفارسي هاهنا على التعليل الذي يرتبط بمذهب القياس ارتباطاً وثيقاً، فهو ركن من أركانه.

وأرى أن قولهم: "ثلاث دواب" أظهر؛ لأن القياس على ما سمع أولى من القياس على ما لا يسمع.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر: المقرب (٣٠٧/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١٣/٢).

(٤) ينظر: التكملة، ص ٢٨٣.

المسألة الثامنة

[كان الزائدة في جملة التعجب]

قال أبو عمر الجرمي: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا: فِي (كَانَ) ضَمِيرُ (مَا) وَ أَحْسَنَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ" (١).

قال أبو علي الفارسي: "هذا القول فاسد" (٢)؛ لأن "كان" هاهنا لا تكون إلا ملغاة (٣) "لا فاعل لها، لأنَّ زيادةَ المفردِ أَسهلُ مِنْ زيادةِ الجملة، وإذا استعملتِ العربُ اللَّفْظَ استعمالاً ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استغنى عن الفاعل...." (٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في "كان" في قولك: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"، على مذهبين:

أحدهما: مذهب القائلين بأن "كان" ناقصة لها اسم وخبر.

ذهب إلى هذا المذهب بعض النحاة كالجرمي الذي ذكر أن في "كَانَ" ضميراً لـ (مَا) وأحسن في موضع الخبر (٥).

وكذا الزجاجي قال: "وَأَعْلَمُ أَنَّ (كَانَ) تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ وَحَدَّثَهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا لِاتِّسَاعِهِمْ فِيهَا؛ وَلَأَنَّهَا أَصْلٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ وَحَدَّثَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، مَا: رَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ، وَ(كَانَ): فِعْلٌ ماضٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ فِيهَا، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا" (٦).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١)، وفي المسائل البغداديات ص ١٦٧، حيث لم يصرح الفارسي في عبارته بأن الجرمي من نص على هذا القول، وإنما ذكر أن قائله من متقدمي أهل العربية.

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١).

(٣) ينظر: المسألة في المسائل البغداديات، ص ١٦٧ وما بعد.

(٤) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (٩٥٥/١) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١)، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، والجمع (١٠١/٢).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١)، المسائل البغداديات، ص ١٦٧.

(٦) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٠٣.

ونسب الرضي إلى السيرافي أنه قال: "(كان) خبر (ما) وفيها ضميره، وأحسنَ زيداً، خبر (كان)"^(١).

موقف النحاة:

لم يرتضِ هذا المذهب جمع من النحاة كأبي علي الفارسي الذي حكم على قول الجرمي بأنه فاسد^(٢) في موضع، ونصَّ على عدم جوازه في موضع آخر، وقد علَّل ذلك قائلاً: "فلو أنَّ الأمر في (كان) على ما ذهب إليه، لوجب أنَّ يكونَ على (أفعل) دونَ (فعل)، ألا ترى: أنَّكَ لا تجدُ فعلاً للتعجبِ مَبْنِيًّا على (فعل)"^(٣).

وكذا البطليوسي فقد ذكر أن هذا المذهب هو أبعد الأقوال من الصواب؛ "لأنه جعل خبر ما في التعجب على غير وزن أفعل، وجعل خبر كان فعلاً ماضياً، وليس معها (قد) ملفوظاً بها، ولا مقدرة، وأيضاً فإن التعجب مما يزيد، وينقص، وتتفاضل فيه الأشياء، والأشياء متساوية في الكون، وأيضاً فإن التعجب إنما هو من الحدث الذي يدل عليه لفظ الفعل لا من الزمن...."^(٤)، وأيضاً ابن عصفور فقد حكم على هذا المذهب بالفساد^(٥).

وعلق الرضي على ما قاله السيرافي ذاكرةً أنَّ فيه بُعداً، لأن فعل التعجب لا بد أن يكون على (أفعل) لا على (فعل)^(٦).

ثانيهما: مذهب القائلين بأن "كان" زائدة.

ذهب إلى هذا المذهب جمع من النحاة لكنهم اختلفوا في معنى (كان)، وفي فاعله، وذلك على مذهبين:

أحدهما: مذهب السيرافي ومن وافقه.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٣٣/٤).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل، ص ١٩١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٣٣/٤).

ذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا (زائدة): "أنه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على زمان، وفاعلها مصدرها"^(١).

ونقل عن السيرافي أنه قال: إن فاعلها مضمّر فيها وهو ضمير المصدر، أي: كان كون لأنّ الفعل لا بد له من فاعل^(٢)، ووافقه الصيّمي^(٣).

وقد عقب ابن مالك على قول السيرافي فقال: "وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالي بأن يقال خلّوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثاً من غير محدث عنه؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالي بخلوها من الإسناد...."^(٤).

ثانيهما: مذهب ابن السراج، والفارسي، ومن وافقهما. ذهب أبو بكر بن السراج إلى أن "كان" ملغاة لا فاعل لها^(٥)، وكذا قال الفارسي^(٦)، وحجته في ذلك ما يأتي:

أولاً: أن "زيادة المفرد أسهل من زيادة الجملة، وإذا استعملت العرب اللفظ استعمالاً ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل"^(٧)، و"دليل ذلك (قلّما) فإنّها لما استعملت استعمال (ما)

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٦/١)، وينظر أيضاً: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٧/٤).

(٢) ينظر: شرح الجزولية للأبّدي (٩٥٥/١) [رسالة دكتوراه]، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١)، وفي ص (٤٠٩/١) نسب ابن عصفور هذا الرأي للفارسي، ونسب رأي الفارسي الذي سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - للسيرافي وهو خطأ.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة (١٩١/١، ١٩٢)، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢). وهو أبو محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصيّمي التّحويّ. له من التصانيف: "التبصرة في النحو". ينظر:

بغية الوعاة (٤٩/٢). توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. ينظر: معجم المؤلفين (٢٦٠/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٣/١)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٢١٤/٤).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٦٧.

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٦٧ وما بعد، وينظر أيضاً: شرح الجزولية للأبّدي (٩٥٥/١) [رسالة دكتوراه]، شرح

الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١)، شرح الكافية للرضي (١٩٢/٤)، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢).

(٧) ينظر: شرح الجزولية للأبّدي (٩٥٥/١) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١)، التذييل والتكميل

(٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢).

في أنَّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل، فكذلك (كان) لما استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل....^(١).

ثانيًا: ويؤكد أيضًا أن "كان" لا تكون إلا ملغاة "... أنَّ فعل التعجب إنما يتعدى إلى الأسماء فتنبص فيه نحو: (ما أحسن زيداً)، ولم يَقَعْ في شيء منه موضع المفرد جملةً فيكون في موضع نصب، فكذلك لا يجوز أن يكون (أحسن زيداً) في قولك: (ما كان أحسن زيداً) في موضع نصب^(٢).

وقد اختار البطلوسي مذهب من قال إنها زائدة موضحاً بأنه أحسن ما قيل^(٣). وقد قال بزيادتها جمع من النحاة كابن يعيش^(٤)، وابن مالك^(٥)، والرضي^(٦)، والأزهري حيث أوضح أنه "ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل أنها لم يُؤْت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على الماضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب؛ لكونه سلب الدلالة على الماضي"^(٧).

وقد أشار الصبان^(٨) إلى أن هذا المذهب هو مذهب الفارسي — كما أسلفت — والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح فـ"كان" على هذا المذهب لا تامة ولا ناقصة، وعلى مذهب السيرافي ومن وافقه تامة^(٩).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١)، وشرح الجزولية للأبّذي (٩٥٥/١) [رسالة دكتوراه]، التذييل والتكميل (٢١٣/٤، ٢١٤)، الهمع (١٠١/٢).

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ١٦٨.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل، ص ١٩١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٢ - ٣٤٤).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/ ١٩٠ - ١٩٢، ٢٣٢، ٢٣٣).

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٥١).

(٨) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي. له من التصانيف: "شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية"، و"حاشية على شرح الأشموني في النحو"، وغيرهما. توفي سنة ست ومائتين وألف. ينظر: معجم المؤلفين (٣/ ٥١٦).

(٩) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٣٥٤).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان معارضاً لما ذهب إليه الجرمي من أن "كَانَ" عاملة في قولك: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"، والأرجح في نظري هو مذهب الفارسي ومن وافقه من أن "كان" زائدة لا عمل لها مطلقاً، ولا فائدة منها إلاّ الدلالة على أن زمن التعجب في الماضي.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة التاسعة

[في حذف الفعل، ونصب أَعْوَر، وذا نابٍ، وأمر]

قال الجرمي: "(اسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَثُرَ عَنْ نَابِهِ) حيث قال القائل: (أَعْوَرٌ^(١)) وذا نابٍ"^(٢).

فظاهر ما ذهب إليه الجرمي أنه حال، لكنه يُقدَّر فعلاً عاملاً في الحال.
وقال أيضاً: "(أَمَرَ مَبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْحَكَاتِكَ)^(٣) ينتصب بإضمار رأيت أمر مَبْكِيَاتِكَ"^(٤).

ووافقه الفارسي في تقدير فعل في كلا القولين^(٥).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب الأعيان نحو "أَعْوَر" وما أشبهه، وفيه الرأيان الآتيان:
أولهما: ذهب سيويه إلى أن "أَعْوَر" في قول بني أسد "أَعْوَر وذا نابٍ" منتصب على أنه مفعول به، حيث قال: كأنه قال: "أَتَسْتَقْبِلُونَ أَعْوَرَ وذا نابٍ!"^(٦)، ثم قال: "وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ لأنَّه موضعُ يكون الاسمُ فيه معاقِباً للفظِ بالفعل، فاختر فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء، والرفعُ جيِّدٌ؛ لأنَّه المحدثُ عنه والمستفهمُ، ولو قال: أَعْوَرُ وذو نابٍ، كان مصيباً"^(٧).

(١) ينظر: اللسان (٣٣١/١٠) مادة "عور".

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٥/٢).

(٣) هو مثل، قال المفضل: "بَلَعْنَا أَنْ فَتَاةً مِنْ بَنَاتِ الْعَرَبِ كَانَتْ لَهَا خَالَاتٌ وَعِمَاتٌ، فَكَانَتْ إِذَا زَارَتْ خَالَاتَهَا أَهْلِيْنَهَا وَأَضْحَكْنَهَا، وَإِذَا زَارَتْ عِمَاتَهَا أَذْبَنُهَا وَأَخَذْنَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ لِأَيُّهَا: إِنْ خَالَاتِي يَلْطَفْنِي، وَإِنْ عِمَاتِي يَكِينِي، فَقَالَ أَبُوْهَا وَقَدْ عَلِمَ الْقِصَّةَ: أَمَرَ مَبْكِيَاتِكَ، أَيِ الزَّمِي وَاقْبَلِي أَمْرَ مَبْكِيَاتِكَ، وَيُرْوَى (أَمَرُ) بِالرَّفْعِ، أَيِ: أَمْرَ مَبْكِيَاتِكَ أَوَّلَى بِالْقَبُولِ وَالْإِتْبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠/١).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٥/٢).

(٥) ينظر السابق (٩٠٤/٢، ٩٠٥).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٤٣/١)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسرياني (٢٣١/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٣٤٧/١).

وكذا السيرافي^(١)، والأعلم^(٢) ذكر أن الفعل الناصب للأعور وذا ناب هو الفعل "أَسْتَقْبِلُونَ" مما شاهدته من حاله.

وقد اقتفى ابن مالك هذي سيويه فظاهر كلامه أنه منصوب على المفعول به^(٣)، وهو تأويل الأكثرين من النحاة^(٤).

ثانيهما: ذهب الجرمي^(٥)، وابن خروف^(٦) إلى أن أعور وذا ناب حال، والتقدير فيه: "أَسْتَقْبِلُونَهُ أعور"، وكذا قال ابن عصفور^(٧)، ثم قال: و"يَخْرُجُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أحدهما أن يكون تفسير معنى، وإنما أراد: أَسْتَقْبِلُونَهُ أَعْوَر، وإذا استقبلوه أَعْوَر فقد استقبلوا الأَعْوَر. والثاني أن يكون حذف المفعول اقتصاراً أو اختصاراً، فيكون تفسير إعراب"^(٨).

وقد عقب ابن خروف على رأي سيويه فقال: "ظاهره أنه مفعول، ولم يُرد ذلك، إنما قاله على جهة التفسير والبيان، وحقيقة التقدير فيه: أَسْتَقْبِلُونَهُ أَعْوَر وذا ناب، ولم يذكر في الباب مفعولاً، وإنما أراد ما يظهر في التفسير، ولم يقصد الإعراب ولا إلى الفعل الذي هذا الاسم بدل منه"^(٩).

وقال ابن عصفور: قول سيويه "أَسْتَقْبِلُونَ أَعْوَر" مشكل؛ لأنَّ الأسماء التي ذكر في هذا الباب أحوال مبيّنة"^(١٠).

*** **

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٣١).

(٢) ينظر: النكت (١/٣٨٢).

(٣) ينظر: التسهيل، ص ٨٩، شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٢١، ١٢٤)، وينظر أيضاً: المساعد (١/٤٨٠)، التذييل والتكميل (٧/٢٢٨، ٢٢٩).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٧/٢٢٩)، المساعد (١/٤٨٠)، الهمع (٣/١٢٩).

(٥) ينظر المسائل البصريات (٢/٩٠٥).

(٦) ينظر: الهمع (٣/١٣٠)، المساعد (١/٤٨١)، التذييل والتكميل (٧/٢٣٠).

(٧) ينظر السابق.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٧/٢٣٠)، المساعد (١/٤٨١).

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (٧/٢٣٠).

(١٠) ينظر السابق.

كما اختلف النحاة في إضمار ناصب بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب مما أحق بالتحذير والإغراء - لا في معناهما - ^(١) في نحو: "أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْحِكَاتِكَ" من حيث الوجوب والجواز، ففيه وجهان:

أحدهما: قد استشهد به سيبويه على جواز إضمار الفعل وإظهاره فقال في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا عَلِمْتَ أَنَّ الرجل مُسْتَعْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل): "وَكَلَّهْمَ يَفْسِّرُ مَا يَنْوِي، وَإِنَّمَا سَهَّلَ تَفْسِيرُهُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدَهُمْ بِإِظْهَارٍ".

وذكر من هذه الأشياء قول العرب: "أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْحِكَاتِكَ" أي "عليك أَمَرَ مبكياتك" ^(٢).

ووافقه السيرافي الذي ذكر من أوجه الإضمار وجهًا يجوز فيه الإضمار وعدمه، وهو ما عقد به سيبويه الباب ^(٣)، وكذا الشاطبي فقد أجاز في هذا المثل ومثله "الطَّبَّاءُ عَلَى الْبَقَرِ" ^(٤) إظهار الفعل المقدر ^(٥).

والوجه الآخر: ذكر الجرمي أَنَّهُ "يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ رَأَيْتَ أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ" ^(٦)، ووافقه الفارسي ^(٧).

وقد التزم بوجوب حذف العامل في هذه الأمثال المسموعة عن العرب ونحوها جماعة

(١) ينظر: النحو الوافي (١٠٦/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٥٣/١، ٢٥٥، ٢٥٦)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (١٦٤/٣).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥٤/٢، ١٥٥).

(٤) وهو مثلاً، "يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصدقة". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٤٤/١).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (١٦٤/٣).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٥/٢).

(٧) ينظر السابق (٩٠٤/٢، ٩٠٥).

من النحاة كابن مالك^(١)، والرضي^(٢)، وأبي حيان^(٣)، وابن هشام^(٤)، والأزهري^(٥).
وقد علّل بعضهم ذلك بأنه إنما وجب حذف العامل هنا؛ "لأن ذكره يغيّر المثل،
والأمثال لا تغيّر، لأنها لما شَبّه مضرّ بها بموردها، لزم أن يلتزم فيها أصلها"^(٦).
بعد عرض المسألة تبين لدي أنّ ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من نصب
(أَعْوَرَ) و(ذا نابٍ) في قولهم: "أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ" على الحالية بفعل مقدر يُعَدُّ رأيًا حسنًا، إلّا أنّ
الأخذ برأي سيويّه من نصب (أَعْوَرَ) على المفعولية هو الأولى؛ لأنّ الأكثرين عليه، وموافقتهم
أولى.

وأما ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من إضمار الناصب في قولهم: "أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ
لَا أَمَرَ مُضْحِكَاتِكَ" أرى أنّ الأخذ به أولى من الرأي القائل بجواز الإضمار والإظهار؛ لأنّ
ذكره يغيّر المثل عما تكلمت به العرب.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: التسهيل، ص ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٤٣/١).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٧٧/٣).

(٤) ينظر: أوضح المسالك (١٨٥/٢).

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٤٧٣/١).

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٤٧٣/١)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٨٥/٢)، شرح الكافية للرضي (٣٤٣/١).

المسألة العاشرة

[في حذف الجار وإيصال الفعل إلى "أن"]

أنشد أبو عمر الجرمي في (الفرخ) قول الراجز^(١) [من الرجز]:

تَرْوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٢)

قال الفارسي: "هذا مثل ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾^(٣) تقديره عندي : تَرْوِّحِي تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي: أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيله، يريد: تقيلي فيه فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى (أَنْ)، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه (أَفْعَلُ)"^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على الحذف فيما أنشده الجرمي من قول الراجز^(٥):

تَرْوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٦)

فقال الفارسي: بأنه على تقدير: "تَرْوِّحِي تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي: أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيله، يريد: تقيلي فيه فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى (أَنْ)، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه (أَفْعَلُ)"^(٧).

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح على التوضيح (٩٨/٢). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٩٠٤/٢)، الإيضاح للفارسي، ص ١٦٤، المحتسب (٢١٢/١)، المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٩/١)، أمالي ابن الشجري (١٠٠/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٢)، شرح الكافية الشافية (١١٢٩/٢، ١١٣٠)، شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٣٤٣، أوضح المسالك (٢٩١/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٦٦٧/٦)، المقاصد الشافية (٥٨٥/٤)، شرح الأشموني على الألفية (٣٠٢/٢)، خزانة الأدب (٥٧/٥).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٤/٢).

(٣) سورة النساء: من الآية: ١٧١.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٤/٢، ٩٠٥).

(٥) سبق تخريجه

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٤/٢).

(٧) ينظر السابق (٩٠٤/٢، ٩٠٥).

وأشار ابن جني إلى كثرة الحذف في هذا البيت وطوله فقال: "أصله: ائتي مكانا أجدر بأن تقيلي فيه، فحذف الفعل الذي هو (ائتي) لدلالة تروحي عليه، فصار (مكاناً) أجدر بأن تقيلي فيه، ثم حذف الموصوف الذي هو (مكاناً) فصار تقديره أجدر بأن تقيلي فيه، ثم حذف الباء أيضاً تخفيفاً فصار أجدر أن تقيلي فيه، ثم حذف حرف الجر فصار أجدر أن تقيله، ثم حذف العائد المنصوب فصار أجدر أن تقيلي، ففيه إذاً خمسة أعمال، وهي حذف الفعل الناصب، ثم حذف الموصوف، ثم حذف الباء، ثم حذف (في)، ثم حذف الهاء، فتلك خمسة أعمال. وهناك وجه سادس، وهو أن أصله أئتي مكانا أجدر بأن تقيلي فيه من غيره، كما تقول: مررت برجل أحسن من فلان"^(١).

وقال أبو بكر: "وإنما قلنا: إنه جعل الظرف مفعولاً على السعة فقال: تقيله ولم نقل إنه أراد تقيلي فيه، ثم حذف قولك فيه رأساً؛ لأننا إذا قلنا أن تقيله كُنَّا حذفت شيئاً واحداً، وحذف شيء واحد أحسن من حذف شيءين بلا شبهة"^(٢).

ووصف ابن مالك هذا البيت بالغريب؛ لكثرة الحذف فيه^(٣). وقد أشار إلى أن حذف (من) من أفعل التفضيل إذا كان صفة بأنه نادر قليل^(٤)، وكذا ذكر ابنه^(٥)، وذكره الشاطبي^(٦)، وغيرهم من النحاة.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي استدل بما أنشده الجرمي من قول الرّاجز^(٧)

[من الرجز]:

تروّحي أجدر أن تقيلي غداً بجنبي باردٍ ظليل

(١) ينظر: المحتسب (٢١٢/١)، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (٥٧/٥).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٥٠/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (١١٢٩/٢، ١١٣٠).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٣٤٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٥٨٥/٤).

(٧) سبق تخرجه.

أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيليه، يريد: أن تقيلي فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى "أن". وأرى أن حذف "من" الجارة للمفضول عليه مع مجرورها قليل بعد الصفة.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الحادية عشرة

[في نوع الفاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ

مُلَاقِيكُمْ﴾^(١)]

قال أبو عمر: الفاء في "فإنه" دخلت للتوكيد، قال: "لأن هذا إيجاب مخالف للصفة لا للموصوف، وإذا كان هذا هكذا أدخلت للتوكيد"^(٢).
قال أبو علي: "يجوز أن تقيم الموصوف مقام الصفة؛ لأن الصفة تبنى مع الموصوف، وإذا كانت تبنى معه جاز أن يجاب بالفاء على حد ما أوجب في الموصوف.
ومعنى الجزاء هاهنا مستغلق؛ لأن الموت هو ملاقيهم هربوا أم لم يهربوا، فإن هذا جواب لمن قدر أنه إن يفرّج نجا...."^(٣).

دراسة المسألة:

لا تخلو الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ من أن تكون زائدة غير مُعْتَدِّ بها، أو للتأكيد، أو للعطف، أو للجزاء كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.
أولاً: مذهب من قال إن الفاء زائدة:

ذهب إلى هذا القول الفراء^(٤) قائلًا: "ومن ألقى الفاء فهو على القياس"^(٥)، وكذا

(١) سورة الجمعة: من الآية: ٨. قرأ الجمهور "فإنه"، وقرأ زيد بن علي "إنه" بغير فاء. ينظر: البحر المحيط (٢٦٤/٨)،

وفي قراءة ابن مسعود "منه مُلَاقِيكُمْ" من غير "فإنه" ينظر: الكشاف (١١٢/٦)، والتفسير الكبير للرازي (٧/٣٠).

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٦٧.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١٥٦/٣)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٢٦٤/٨).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١٥٦/٣).

الأخفش فقد جَوَّز أن تكون الفاء زائدة^(١)، وحكى أبو يعلى^(٢) عن أبي عثمان المازني أنه قال مثل ذلك^(٣)، واختار هذا المذهب الفارسي مبيناً أنه لا يجوز حمل "الفاء" على الجزاء ولا على العطف، لعلّ أذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى؛ لذلك حكم بزيادتها؛ لأنها قد ثبتت زيادتها في قوله^(٤) [من الكامل]:

لا تجزعي إن مُنِفساً أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي

"ألا ترى أنّ إحدى الفاءين لا تكون إلّا زائدة، لأنّ (إذا) إنّما يقتضي جواباً واحداً"^(٥). وردّ ابن يعيش هذا المذهب؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل^(٦).

ثانياً: مذهب من قال إنها للتوكيد:

ذهب إلى هذا القول الجرمي فقال: "لأن هذا إيجاب مخالف للصفة لا للموصوف، وإذا كان هذا هكذا أدخلت للتوكيد"^(٧).

وردّ عليه أبو علي الفارسي بأنه "يجوز أن تقيم الموصوف مقام الصفة؛ لأن الصفة تبنى مع الموصوف، وإذا كانت تبنى معه جاز أن يجاب بالفاء على حد ما أجبنا في الموصوف"^(٨).

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤٣/١)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٧٤٣/٢)، الأصول في النحو (٢٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٣/١)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٥٦/٣، ١٢٥٧).

(٢) هو محمد بن أبي زُرعة الباهلي النحوي أبو يعلى. أحد أصحاب المازني، له كتاب "النكت على كتاب سيبويه". قال الفارسي فيه: "كان أبو يعلى أحذق من المبرد". ينظر: بغية الوعاة (١٠٤/١).

(٣) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤٣/١)، وينظر أيضاً: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٥٧/٣).

(٤) البيت للتمر بن تَوَلَّب، وهو بنسبة في الكتاب (١٣٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١٨، ٤١٥/١)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٤٧٣/١)، اللسان (١٤٣/٥) مادة "حلل"، و(٣٢٢/١٤) مادة "نفس". وبلا نسبة في المقتضب (٧٦/٢)، الحجة للقرء السبعة (٤٤/١)، اللسان (٢٧٨/١٠) مادة "عمر".

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤٣/١، ٤٤).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٣/١).

(٧) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٦٧.

(٨) ينظر السابق.

ثالثاً: مذهب من قال إنها للجزاء:

ذهب إلى هذا القول جماعة من النحويين كالزجاج الذي قال: "ودخلت الفاء في خبر إن، لأن ﴿الَّذِي تَفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ فيه معنى الشرط والجزاء"^(١). وكذا ابن جني فقد ذكر أن الفاء للجزاء ودخلت لما في الكلام من معنى الشرط فقال: "فإن قال قائل: إن الموت ملاقيهم على كل حال فَرُّوا أو لم يَفَرُّوا، فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا محالة؟

فالجواب: أن هذا على جهة الرد عليهم أن يظنوا أن الفرار ينحيهم"^(٢). وقد جوّز مكّي دخول الفاء في خبر "إن؛ لأنه قد نعت اسمها بـ "الذي" وهو مبهم، والإبهام حدٌ من حدود الشرط، وحسن ذلك؛ لأن الذي قد وُصِل بالفعل "تَفَرُّونَ منه". ثم قال: "ويجوز أن يكون (إنّ الموت الذي تَفَرُّونَ منه) ابتداء وخبر، (الموت) ابتداء، و(الذي تفرون منه) الخبر، وتكون الفاء في (فإنّه ملاقيكم) جواباً للجملة، كما تقول : زيد منطلق فقم إليه"^(٣).

وممن قال: إن الفاء دخلت لما في "الذي" من معنى الشرط الزمخشري^(٤)، والرازي^(٥)، وأبو البقاء العكبري^(٦)، وأبو حيان^(٧) وغيرهم كثير. ولم يرتض أصحاب المذهب الأول القائلين بأنها زائدة هذا المذهب، فقال أبو علي: "ولم يُستجز حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى"^(٨).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٧١/٥).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢٦٧/١).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٣٧٧/٢).

(٤) ينظر: الكشف (١١٢/٦).

(٥) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٧/٣٠).

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٧١.

(٧) ينظر: البحر المحيط (٢٦٤/٨).

(٨) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤٣/١).

وقال في موضع آخر: "ومعنى الجزاء هاهنا مستغلق؛ لأن الموت هو ملاقيهم هربوا أم لم يهربوا، فإن هذا جواب لمن قدر أنه إن يفرّز نجا"^(١).

وقد بيّن أبو البقاء علّة منع أصحاب المذهب الأول هذا الرأي من وجهين: أحدهما: "إنما يجوز ذلك إذا كان الذي هو المبتدأ، أو اسم إن، والذي هنا صفة". وثانيهما: "وهو أنّ الفرار من الموت لا يُنَجّي منه؛ فلم يشبه الشرط"^(٢). وقد أجب عن الأول: "بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ولأنّ الذي لا يكون إلا صفة، فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مُراد، فكذلك إذا صرّح به. وأما ما ذكره ثانياً فغير صحيح، فإنّ خلقاً كثيراً يظنون أنّ الفرار من أسباب الموت يُنَجّيهم إلى وقت آخر"^(٣).

وذكر السمين الحلبي أن ما أجازته مكي مردود؛ "لأنه لا ترتّب بين قوله: (إن الموت الذي تفرّون) وبين قوله: (فإنّه ملاقيكم) فليس نظيراً لما مثله"^(٤).

رابعاً: مذهب من قال إنها للعطف:

في "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج"^(٥) ما نصّه: "ويجوز أن يكون قوله (الذي تفرّون) خبر (إن)، كأنه قال: الموت هو الذي تفرون منه، نحو القتل أو الحرب، ويكون الفاء في (فإنّه ملاقيكم) للعطف". وردّ الفارسي هذا المذهب قائلاً: "فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه لم يصحّ حمله على العطف"^(٦).

(١) ينظر: المسائل المثورة، ص ١٦٧.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٧١، وينظر أيضاً: الدر المصون (١٠/٣٢٩).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: الدر المصون (١٠/٣٢٩، ٣٣٠).

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٢/٧٤٤).

(٦) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١/٤٣).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(١) للتوكيد، وإنما هي زائدة، وهو الأرجح؛ لأنَّ الفاء إذا لم تلحق لمعنى الجزاء؛ لبعده في اللفظ والمعنى.

"فأما اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غير مستغنى عنه ولا يستقل الجزاء إلاَّ به.... ولم يكن الوصف كذلك - لأنَّك في أكثر الأمر محيّر في ذكره وتركه - لم يكن موضعاً للجزاء....".

"وأما بُعْدُ الجزاء في المعنى، فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأما ما كان واقعاً لا محالة، فإنَّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاق لهم، فَرُّوا أو لم يَفَرُّوا"^(٢).

ولم تلحق أيضاً لمعنى العطف فثبت حينئذٍ أنها زائدة^(٣) دالة على التأكيد.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) سورة الجمعة: من الآية: ٨.

(٢) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة (٤٣/١، ٤٤)، شرح اللمع للباقولي، ص ٥٤٦.

(٣) ينظر: شرح اللمع للباقولي، ص ٥٤٦، والحجة للقرءاء السبعة (٤٤/١).

المسألة الثانية عشرة

[في معاني حروف العطف]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في مجيء الفاء بمعنى الواو].

قال الجرمي: "ولم تجئ الفاء بمعنى الواو إلا في البلدان، قالوا: (أصاب المطر كذا فكذا)"^(١).

قال الفارسي: "قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتأول على موضوعها في اللغة، ولا تخرج عن بابها بشيء، وقد يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في معنى "الفاء" على مذاهب:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أن "الفاء" للترتيب في كل موضع^(٣)، وقد اختاره جمع من النحاة كالفارسي^(٤)، وابن عصفور^(٥)، والأبدي^(٦)، وغيرهم.

ثانيها: مذهب الفراء

اختلف في النقل عنه، فقليل عنه: إنه موافق للبصريين في أنها للترتيب "إلا في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مُرتبة"^(٧).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٤٠.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٨/١)، شفاء العليل (٧٨٢/٢)، المساعد (٤٤٨/٢).

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٤٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٣٠/١).

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (٦٠١/١) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٨/١).

ونقل ابن هشام^(١)، والأزهري^(٢)، والسيوطي^(٣) عنه بأنه أنكر الترتيب في الفاء مطلقاً، وهو يرى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً لما قبلها واحتج على صحة مذهبه بما ورد في كتاب الله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٤) بأن مجيء البأس قبل الإهلاك^(٥).

ولا حجة للفراء فيما استدل به، حيث تحتل الآية أمرين: أحدهما: أردنا إهلاكها^(٦)، ومعلوم أن إرادة الإهلاك يكون قبل مجيء البأس^(٧). وثانيهما: "أنه يريد بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، أنه أهلكها هلاكاً من غير استئصال، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال"^(٨).

ثالثها: مذهب الجرمي

ذهب إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر^(٩)، فقد زعم أنها لمطلق الجمع كالواو^(١٠)، واستدل على ذلك بقولهم: "أصاب المطر كذا فكذا"^(١١).

-
- (١) ينظر: مغني اللبيب (١/١٦١).
- (٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/١٦١).
- (٣) ينظر: الهمع (٥/٢٣٢).
- (٤) سورة الأعراف: من الآية: ٤.
- (٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٣٧١)، وينظر أيضاً: الجني الداني، ص ٦٢، الهمع (٥/٢٣٢).
- (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٠)، الهمع (٥/٢٣٢)، شرح الجزولية للأبدي (١/٦٠١) [رسالة دكتوراه]، الجني الداني، ص ٦٢، مغني اللبيب (١/١٦١).
- (٧) ينظر: شرح الجزولية للأبدي (١/٦٠١) [رسالة دكتوراه].
- (٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٠).
- (٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٩)، ارتشاف الضرب (٤/١٩٨٥)، المساعد (٢/٤٤٨)، شفاء العليل (٢/٧٨٢)، شرح التصريح على التوضيح (٢/١٦١)، الهمع (٥/٢٣٢)، خزانة الأدب (١١/٨).
- (١٠) ينظر: الجني الداني، ص ٦٣، والمسائل المثورة، ص ٤٠.
- (١١) ينظر: المسائل المثورة، ص ٤٠.

وكذا بأبيات من الشعر أذكر منها قول امرئ القيس^(١) [من الطويل]:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٢)
ولا حجة للجرمي فيما استدل به.

فأما قول العرب: "أصاب المطر كذا فكذا"^(٣).

فتأوله أبو علي فقال: "قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتأول على موضوعها في اللغة، ولا تخرج عن بابها بشيء. وقد يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"^(٤).
وذكر ابن عصفور^(٥)، وكذا الأُبْدِي^(٦) أن الفاء هاهنا للترتيب، حيث قال الثاني منهما: "إِذَا ثَبَّتَ أَهْمُ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْمَطَرُ قَدْ عَمَّ الْأَمَاكِنَ فِي حِينٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ التَّرْتِيبَ - وَلَا بُدَّ - يَرْجِعُ إِلَى الذِّكْرِ، فَكَأَنَّ الْأَمَاكِنَ لَمْ تَحْضُرْ فِي خَلْدِ الْمَخْبِرِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا بِتَذَكُّرِهَا، وَيَرْتَبِهَا عَلَى حَسَبِ ذِكْرِهِ لَهَا. وَالْعَرَبُ لَا تَقْصُرُ التَّرْتِيبَ عَلَى الزَّمَانِ، بَلْ تَرْتَّبُ بِالنَّظَرِ إِلَى الذِّكْرِ...."^(٧).

وأما قول امرئ القيس^(٨) [من الطويل]:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
الرواية الصواب أن يقال: "بين الدخول وحومل، بالواو"، وهي القياس، لأن البينية لا

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢١، وهو بنسبة في الكتاب (٢٠٤/٤، ٢٠٥)، سر صناعة الإعراب (٥٠١/٢)، شرح الجزولية للأُبْدِي (٦٠٢/١) [رسالة دكتوراه]، الجنى الداني، ص ٦٣، شرح التصريح على التوضيح (١٥٧/٢)، الهمع (٢٢٥/٥)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٤٦٣/١)، خزانة الأدب (٢٢٤/٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٦/٢)، وأوضح المسالك (٣٥٩/٣)، مغني اللبيب (١٦١/١، ١٦٢)، (٣٥٦/٢)، شفاء العليل (٧٨٢/٢).

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١٦١/٢).

(٣) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٤٠.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٤٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٣٠/١).

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأُبْدِي (٦٠٣/١، ٦٠٤) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر السابق.

(٨) سبق تخريجه.

يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب"^(١)، "وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حَوَمَل فهو بمنزلة (اِخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فالعمرون)"^(٢).

واختلفوا في التخريج:

فقال يعقوب بن السَّكِّيت^(٣): "إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل الدخول فحومَل"^(٤).

وقال خطَّاب الماردي^(٥): "إنه على اعتبار التعدد حكماً؛ لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول: قعدت بين الكوفة تريد: بين دورها وأماكنها.... قال: وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذاً إذا ثبتت الرواية"^(٦).

وقال ابن هشام: "وقال بعض البغداديين: الأصلُ (ما بين) فحذف (ما) دون بين، قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب"^(٧).

رابعها: مذهب الكوفيين

ذهبت طائفة منهم إلى أن الفاء لا تُرتَّب بمنزلة الواو^(٨).

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١٥٧/٢، ١٥٨).

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٣٥٩/٣).

(٣) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السَّكِّيت، له تصانيف كثيرة في النحو، ومعاني الشعر، وتفسير دواوين العرب. توفي سنة أربع وأربعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٣٤٩/٢).

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١٥٨/٢).

(٥) هو أبو بكر خطَّاب بن يوسف بن هلال الماردي. "روى عن أبي عبد الله بن الفَخَّار وأبي عمر أحمد بن الوليد وهلال بن غريب، وروى عنه ابنه: عبد الله وعمر، واختصر الزَّاهر لابن الأنباري. وله حظٌّ من قَرْضِ الشَّعر". وله كتاب "الترشيح". توفي بعد الخمسين والأربعمئة. ينظر: بغية الوعاة (٥٥٣/١).

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١٥٨/٢).

(٧) ينظر: مغنى اللبيب (١٦٢/١).

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٩/١).

وقد استدلوا على صحة مذهبهم بما استدل به الفرّاء والجرمي، إلا أنّهم حملوا سائر الأماكن على ذلك^(١).

ورُدّ هذا المذهب، فقال ابن عصفور: "والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول: اختصم زيد وعمرؤ، ولا تقول: اختصم زيد فعمروؤ. فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء"^(٢).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن "الفاء" لا تكون بمعنى الواو إلا في الأماكن والمطر، وقد جوّز الوجهين: أن تكون، ويجوز ألا تكون. والأحسن الأخذ بالمذهب البصري من أن "الفاء" للترتيب في كل موضع، لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر السابق (٢٣١/١).

(٢) ينظر السابق (٢٣١/١).

المسألة الثانية: [في مجيء أو بمعنى الواو]

قال الجرمي: "(أو): قد تكون بمعنى الواو أحياناً، كقولك: لا تجالس زيداً أو عمرًا أو خالدًا، أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس"^(١).

قال الفارسي مُعقِّباً على قول الجرمي: "هذا لا يجوز، وذلك أن (أو) إنما توجب أن يكون أمره ألا يجالس أحداً منهم، فإن جالس بعضهم فقد عصاه، ويعلم أنه نهاه عن الباقيين بدليل، وذلك أن المعنى الذي من أجله نهاه عن زيد موجود في عمرو وخالد فلما كان المعنى موجوداً في ذينك كما كان موجوداً في الأول علم أنه نُحْي عن كلهم.

ولا يعلم أنه نُحْي عن كلهم بنفس (أو) وإنما يعلم بدلالة، ولو نهاه بالواو لم يكن مطيعاً حتى يجمعهم كلهم، فثبت بما ذكرنا أن (أو) لا يصح أن تكون بمعنى الواو"^(٢).

وزعم الجرمي أن الأصمعي أنشداهم البيت الذي هو^(٣):

وكان سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُخُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُخُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوْخُ

لرجل من هذيل^(٤).

على أن "أو" في قوله: "أو يسرخوه" بمعنى "الواو".

قال الفارسي: وكان القياس أن يكون العطف هاهنا بالواو دون "أو"؛ "لأن العطف بـ (أو) في هذا الموضع في المعنى: سَيَّانٍ أَحَدُهُمَا، وَسَيَّانٍ أَحَدُهُمَا كَلَامٌ مُسْتَحِيل، كما أن (سَوَاءً

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٤٢.

(٢) ينظر السابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٣) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢)، شرح شواهد المغني للسيوطي

(١٩٨/١)، خزانة الأدب (١٣٧/٥)، اللسان (٣١١/٧) مادة "سوا"، وبلا نسبة في الإيضاح للفارسي، ص ٢٢٢،

إيضاح الشعر ص ٣٥٦، ٣٥٨، الخصائص (٢٧٦/١)، وخزانة الأدب (٧٠/١١).

وذكر البغدادي أن أبا علي قال في كتابه "إيضاح الشعر": "وقد رأيته ملقفاً من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي

وهما:

وقال راعيهم: سَيَّانٍ سِرْكُمْ وأن تقيموا به واعْبَرَتِ السُّوْخُ

وكان مثلي أن لَا يَسْرُخُوا نَعْمًا حيث استردت مواشيهم وتَسْرِخُ

وعلى هذا لا شاهد فيه". ينظر: خزانة الأدب (١٣٧/٥).

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٨، ٣٥٩، والحجة للقراء السبعة (٢٦٦/١).

زيد أو عمرو) كذلك؛ لأن (سَوَاءً) و(سَيِّئاً) واحدٌ في المعنى والذي حَسَنَ ذلك للشاعر أنه يرى (جالِسَ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ)، فيستقيم له أن يُجالسهما جميعاً، و(كُلِّ الحُبْزِ أو التَّمَرِ)، فيجوز له أن يجمعهما في الأكل، فلمّا صارت تجري مجرى الواو في هذه المواضع استجاز أن يستعملها بعد (سَيِّئِ)، ولم نعلم ذلك جاء في (سَوَاءً)، وقياسه قياس (سَيِّئِ)"^(١).

وأنشد الجرمي أيضاً^(٢) [من الطويل]:

ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غياييا

قال الفارسي: "فهو من باب (جالس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ)، ألا ترى أنه إن لبث شهرين فقط، أو شهرين وبعضَ ثالث، فقد ائتمَرَ، وليس الموضع مقتضياً لوقوع الواو كما يقتضي الواو بعد (سَيِّئِ) و(سَوَاءً)"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في مجيء "أو" بمعنى "الواو" على مذهبين:

أولهما: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أن "أو" لا تكون بمعنى "الواو"^(٤)، ومنهم الفارسي^(٥)، والأبْذِي^(٦)، وغيرهما، فلا يجوز العطف بالواو في نحو قولك: "جالِسُ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ"^(٧).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) البيت لابن أحرر في معاني القرآن للأخفش (٣٤/١)، وأما ابن السجري (٧٥/٣)، والمساعد (٤٥٩/٢).
وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص ١٦٣، ٣٥٩، والخصائص (٦١١/٢)، المحتسب (٢٢٧/٢)، (٢٢٨)، والإنصاف (٤٨٣/٢) وخزانة الأدب (٧١/١١).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٩.

(٤) ينظر: الإنصاف (٤٧٨/٢)، المقاصد الشافية (١٢٤/٥).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٤٢، ٤٣.

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأبْذِي (٦٣٤/١) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر السابق.

واحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو فإن معناها الجمع بين الشيئين، فهو مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر.

ثم قالوا: "فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"^(١).

ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم

ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى "الواو"^(٢)، ووافقهم قُطْرُب^(٣)، وكذا الأخفش^(٤)، والجرمي^(٥) قال: قد تكون "أو" بمعنى "الواو" أحياناً كقولك: "لا تجالس زيداً أو عمراً أو خالدًا، أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس"^(٦). وأيضاً الأزهري^(٧)، وابن مالك^(٨).

واحتجوا بأدلة من القرآن والشعر، فمما احتجوا به من القرآن الكريم قوله:

﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٩)، ومن الشعر احتجوا بأبيات منها ما احتج بها الجرمي فقد زعم أن الأصمعي أنشداهم البيت الذي هو^(١٠):

(١) ينظر: الإنصاف (٤٨٠/٢، ٤٨١).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٣/٣)، الإنصاف (٤٧٨/٢)، الجني الداني، ص ٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح (١٧٤/٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣٨٢/٢).

(٣) ينظر: الخصائص (٦١٠/٢، ٦١١).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، الجني الداني، ص ٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح (١٧٤/٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣٨٢/٢).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٤٢، ارتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، الجني الداني، ص ٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح (١٧٤/٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣٨٢/٢).

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٤٢.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة (٦٥٧/١٥، ٦٥٨)، ارتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، المساعد (٤٥٩/٢)، الهمع (٢٤٨/٥). هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى، ومن تصانيفه: "التهذيب في اللغة" و"تفسير ألفاظ مختصر المزي"، و"شرح شعر أبي تمام"، و"الأدوات". توفي سنة سبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٩/١، ٢٠).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٢/٣)، الهمع (٢٤٨/٥).

(٩) سورة الصافات: الآية: ١٤٧.

(١٠) سبق تخريجه.

وكان سيّان أن لا يسرّحوها نَعَمًا أو يسرّحوه بها واغْبَرَّتِ السُّوح
لرجل من هذيل^(١).

وأنشد لابن أحمر^(٢):

ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غيايبا^(٣)

الجواب عن كلمات الكوفيين ومن وافقهم:

أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٤) فقد خرج النحاة "أو" في هذه الآية على أربعة أقوال:

أحدها: قول سيبويه: "وهو أن (أو) ها هنا للتخيير، والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي يُخَيَّرُ في أن يقول: هم مائة ألفٍ، وأن يقول: أو يزيدون"^(٥).

ثانيها: عن بعض البصريين: "أن (أو) ها هنا لأحد الأمرين، على الإبهام"^(٦).

ثالثها: ذكره الفراء^(٧)، وكذا أبو عبيدة^(٨) أن "أو" ها هنا في معنى "بل".

رابعها: ذكره ابن جني بأن "أو" في الآية للشك^(٩)، والمعنى "أنَّ الرائي إذا رآهم شكَّ في عدَّتْهم لكثرتهم"^(١٠).

أما ما أجاز به الجرمي في نحو "لا تجالس زيدًا أو عمرًا أو خالدًا" أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس، على أن "أو" تستعمل بمعنى "الواو"^(١١).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٨، ٣٥٩، الحجة للقرّاء السبعة (١/٢٦٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٩.

(٤) سورة الصافات: الآية: ١٤٧.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، خزانة الأدب (١١/٦٩). لم أقف على قوله في "الكتاب".

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، خزانة الأدب (١١/٦٩).

(٧) ينظر: معاني القرآن للقرّاء (٢/٣٩٣)، الخصائص (٢/٦١١).

(٨) ينظر: مجاز القرآن (٢/١٧٥).

(٩) ينظر: الخصائص (٢/٦١١)، أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، خزانة الأدب (١١/٧٠).

(١٠) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، الإنصاف (٢/٤٨١)، خزانة الأدب (١١/٧٠).

(١١) ينظر: المسائل المثورة، ص ٤٢.

فلم يجزه أبو علي؛ "لأن (أو) إنما توجب أن يكون أمره ألا يجالس أحدًا منهم، فإن جالس بعضهم فقد عصاه، ويعلم أنه نهاه عن الباقيين بدليل ولا يعلم أنه نهي عن كلهم بنفس (أو) وإنما يعلم بدلالة، ولو نهاه بالواو لم يكن مطيعا حتى يجمعهم كلهم، فثبت بما ذكرنا أن (أو) لا يصح أن تكون بمعنى الواو"^(١).

أما ما زعمه الجرمي من أن الأصمعي أنشد لهم البيت الذي هو^(٢):

وكان سيّان أن لا يسرّحوها نَعَمًا أو يسرّحوها واغْبَرَّتِ الشُّوحُ

لرجل من هذيل^(٣) فقد احتج به الجرمي ومن وافقه على أن "أو" بمعنى "الواو"،

وقد علّل النحاة جواز مجيء "أو" بمعنى "الواو" ها هنا في هذا البيت:

فقال أبو علي "في التذكرة القصصية": "إنما جاز أو مع سيّان اتّساعًا، وذلك أنّهم لما رأوا

أنّ أو يُجمع بها ما قبلها وما بعدها كما جمع بالواو وإن كان المعنى مختلفا شَبَّهوا بها

فعطفوا بها في هذا الموضع كما يعطف بالواو"^(٤).

وذكر في "إيضاح الشعر"^(٥)، وكذا البغدادي^(٦) أن العطف في البيت بالواو دون "أو"؛

لأن العطف بـ"أو" هاهنا مستحيل؛ لأن "سواء" و"سيّا" تكون بين شيئين فصاعدًا، و"أو"

تكون لأحد الشيئين، ولو جعلت "أو" في البيت لأحد الشيئين لكان المعنى سيّان أحدهما،

وسيّان أحدهما وهذا كلام مُستحيل.

وكذا ابن جني فقد علّل في كتابه (الخصائص)^(٧) في "باب تدرّج اللغة" استعمال "أو"

ها هنا بمعنى "الواو" مبينًا أن سواء وسيّان لا يستعمل كلاهما إلا بالواو.

(١) ينظر السابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٢) سبق تخرّجه.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٨، ٣٥٩، والحجة للقراء السبعة (٢٦٦/١)، خزانة الأدب (١٣٧/٥).

(٤) ينظر: خزانة الأدب (١٣٦/٥)، وينظر أيضًا: المسائل البصريّات (٧٢٦/١).

(٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٧، ٣٥٨.

(٦) ينظر: خزانة الأدب (١٣٤/٥).

(٧) ينظر: الخصائص (٢٧٦/١) مع الهامش (٦)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٣٥/٥).

أما ما أنشده الجرمي لابن أحمر^(١):

ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غَيَابًا
على أن "أو" فيه بمعنى "الواو".

فقد خرّجه النحاة على حذف المعطوف عليها وحرف العطف أو على حذف
المضاف، وليس على أن "أو" بمعنى "الواو".

قال أبو علي: هذا "من باب (جالس الحسن أو ابن سيرين)؛ ألا ترى أنه إن لبث
شهرين فقط، أو شهرين وبعض ثالث فقد ائتمّر، وليس الموضع مقتضياً لوقوع الواو كما
يقتضي الواو بعد (سيّ) و(سواء)"^(٢).

وذكر ابن جني في (المحتسب)^(٣) أنه على حذف المضاف أي: "ألا فالبثا شهرين أو
شهري نصف ثالث....".

وقال في (الخصائص)^(٤): "أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث، ألا تراك لا تقول
مبتدئاً: لبث نصف ثالث، لأن ثالثاً من الأسماء المضمّنة بما معها".
وكذا ابن الشجري قال: "أراد: ونصف ثالث؛ لأن لبث نصف الثالث لا يكون إلاّ
بعْدَ لبث الشهرين"^(٥).

وأيضاً الأنباري فقد ذكر أنه على حذف المعطوف عليه وحرف العطف، فدلّ بذلك
على صحة ما ذهب إليه البصريون من أن "أو" لا تكون بمعنى "الواو" هاهنا^(٦).
بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي
فيما ذهب إليه من مجيء "أو" بمعنى "الواو".

وأرى أن مذهب البصريين هو الصحيح في نظري؛ لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٩.

(٣) ينظر: المحتسب (٢/٢٢٨).

(٤) ينظر: الخصائص (٢/٦١١).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٥).

(٦) ينظر: الإنصاف (٢/٤٨٣، ٤٨٤).

المسألة الثالثة عشرة

[العطف على الضمير المجرور]

قال أبو عمر: "يجوز: (عَلَيْكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا) قال : ولو حذف (أَنْتَ) وجررت الاسم كان قبيحاً، وهذا مع (أَنْتَ) أمثل، يعني الجر" ^(١).
بينما ذكر الفارسي أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، فقال: "فكما يقبح بل لا يجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ما هو بمنزلة" ^(٢).
دراسة المسألة:

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار في نحو قولك: "مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ"، ويجوز في الشعر ^(٣)، ومنهم ابن السراج ^(٤)، والزجاجي ^(٥)، والفارسي ^(٦)، وابن عصفور ^(٧)، والرضي ^(٨)، وغيرهم كثير.
وقد احتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا: إنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢).

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٦/٢).

(٣) ينظر: الإنصاف (٤٦٣/٢)، البسيط (٣٤٥/١)، شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٢).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٤٩٧/١).

(٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٨.

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٦/٢)، الحجة للقرء السبعة (١٢١/٣)، (١٢٢).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٣/١).

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٤/٢).

منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطَفُ الاسم على الحرف لا يجوز"^(١).

ومنهم من احتج بأن قال: "لما كان المضمير المجرور لا يُعْطَفُ على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بزيد وبك، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيد وك، كذلك تقول: مررت بك وبزيد، فتحمل كل واحدٍ منهما على صاحبه"^(٢). ف"حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار"^(٣).

ومنهم من احتج بأن قال: "إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون (يا غلام) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يُفْصَلُ بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر"^(٤).

وقد ضعف ابن مالك الحجتين الأخيرتين فقال: أما قولهم: "أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر....".

"فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: (رب رجل وأخيه)،.... وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد"^(٥).

أما قولهم: إن "ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين".

(١) ينظر الإنصاف (٤٦٦/٢).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (١٤٥/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٤٧/٣).

(٤) ينظر: الإنصاف (٤٦٧/٢).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٣، ٢٣٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٤٧/٣، ١٢٤٨).

فيدلُّ على ضَعْفِهَا أن "شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبذل منه، وضمير الجر يؤكد ويبذل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما" فقد تبين ضعف هذه الحجة^(١).

ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور، وذلك نحو قولك: "مَرَزْتُ بك وزيد" ^(٢).

ووافقهم يونس^(٣)، وقطرب^(٤)، وأبو الحسن الأخفش^(٥)، وأبو علي الشلوين^(٦)، وابن مالك^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والسمين الحلبي^(٩).

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن قالوا: إن السماع يعضد ما قالوا، والقياس يقويه^(١٠)،

أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ، وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ^(١١).

-
- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٣، ٢٣٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٤٦/٣، ١٢٤٧).
- (٢) ينظر: الإنصاف (٤٦٣/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٠/٣، ٢٣٢) البحر المحيط (١٥٦/٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٠/٣، ٢٣٢، ٢٣٣)، البحر المحيط (١٥٦/٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥).
- (٤) ينظر: خزانة الأدب (١٢٤/٥).
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٠/٣، ٢٣٢، ٢٣٣)، البحر المحيط (١٥٦/٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥)، بينما مذهبه في كتابه معاني القرآن (٢٢٤/١) المنع.
- (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٣/٣)، البحر المحيط (١٥٦/٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥).
- (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٣/٣)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، خزانة الأدب (١٢٤/٥).
- (٨) ينظر: البحر المحيط (١٥٦/٢).
- (٩) ينظر: الدر المصون (٣٩٤/٢).
- (١٠) ينظر: البحر المحيط (١٥٦/٢)، الدر المصون (٣٩٤/٢).
- (١١) سورة البقرة: من الآية: ٢١٧.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) [من البسيط]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ
"وأما القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابع الخمسة فكما يُؤكِّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبدلُ منه
فكذلك يُعْطَفُ عليه"^(٢).

وقد ردَّ المانعون ما احتج به أصحاب هذا المذهب: فأما قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣)؛ "فلا حجة لهم فيه؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل
الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة
الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنهم يقولون: (صددته عن
المسجد)، ولا يكادون يقولون: (كفرت بالمسجد)؟"^(٤).
وأما قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥) [من البسيط]:

فَازْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

"فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك)"^(٦).

ثالثها: مذهب الجرمي والزيادي

ذهب الجرمي "إلى جواز العطف مع التأكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل
إذا أُكِّد، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به"^(٧).

(١) البيت غير معروف قائله وهو من شواهد الكتاب (٣٨٣/٢)، الإنصاف (٤٦٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش
(٢٨٢/٢)، المقرب (٢٣٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٤/٣)، شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢)، البحر
المحيط (١٥٧/٢)، الدر المنصون (٣٩٦/٢).

(٢) ينظر: الدر المنصون (٣٩٦/٢)، البحر المحيط (١٥٧/٢).

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢١٧.

(٤) ينظر: الإنصاف (٤٧١/٢، ٤٧٢).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) ينظر: الإنصاف (٤٧٢/٢)، خزانة الأدب (١٢٦/٥).

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر (١٥٨/٤)، شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٢).

حيث قال: "يجوز: (عَلَيْكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا) قال: ولو حذف (أَنْتَ) وجررت الاسم كان قبيحاً، وهذا مع (أَنْتَ) أمثل، يعني الجر" (١).

ووافقه الزيادي في جواز العطف من غير إعادة الخافض إن أُكِّد بالضمير (٢).

وقد عقب الرضي على ما ذكره الجرمي، ذاكراً أنه ليس بشيء؛ لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد ضمير المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف (٣).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان مخالفاً للجرمي فيما ذهب إليه من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض إن أُكِّد بالضمير.

وأرى أن مذهب البصريين ومن وافقهم كالفارسي من عدم جواز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار، هو الأقرب إلى الصواب، لقوة ما احتجوا به من أدلة. هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٧/٣)، المساعد (٤٧٠/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢، ٣٣٧).

المسألة الرابعة عشرة

[في توجيه الرواية المشهورة في نصب "مُسَحَّتًا"، ورفع "مُجَلَّفٌ"]

قال الشاعر^(١) [من الطويل]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

برفع "مجلف" حملاً على المعنى أي: "بقي مُسَحَّتًا"، قال الجرمي: "وهذا قول الخليل، وليس البيت في الكتاب، فلا أدري أسمعته عنه أم قاسه...."^(٢).

قال الفارسي: فمن نصب "مُسَحَّتًا" "كان (يَدَعْ) من التَّرك، و(مُسَحَّتٌ) مفعول، وحمل (مُجَلَّفٌ) بعده على المعنى؛ لأنَّ معنى (لم يَدَعْ من المال إلا مُسَحَّتًا) تقديره: لم يبق من المال إلا مُسَحَّتٌ، فحمل (مُجَلَّفٌ) على ذلك"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في توجيه الرواية المشهورة: وهي نصب "مُسَحَّتًا"، ورفع "مُجَلَّفٌ" في قول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

ففيه الآراء الآتية:

أولها: حكى الجرمي عن الخليل بأنه رفع "مُجَلَّفٌ" بالحمل على المعنى أي "لم يبق إلا مسحه حَمَلٍ أَوْ مُجَلَّفٌ عليه"^(٥).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٣٨٦ برواية "مُجَرَّفٌ" بدلاً من "مجلف". وهو بنسبة في معاني القرآن للقرّاء (١٨٢/٢)، (١٨٣)، مجاز القرآن (٢١/٢)، الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢٠٤، إيضاح الشعر، ص ٥٧٧، المحتسب (٣٦٥/٢)، الخصائص (١١٠/١)، الكشف (٤٧٥/١)، (٩١/٤)، خزانة الأدب (١٤٤/٥-١٥٣). وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص ٣٤٦، ٣٤٧، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧، المحتسب (١٨٠/١)، الإنصاف (١٨٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١).

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧.

ثم قال: "وهذا قول الخليل^(١)، وليس البيت في الكتاب، فلا أدري أسمعته عنه أم قاسه.."^(٢).

وأجاب الفارسي بأن قال: "ومثل ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قوله^(٣):

بادتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَأَ، وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمُغْزَاءُ

لأن معنى (بادتْ إلا رواكد) معناه: بها رواكد، فحمل مُشَجَّجًا على ذلك"^(٤).

وكذا ابن يعيش يرى "أنه رفع (أو مجلف) على معنى: (بقي من المال مُسَحَّتٌ)"^(٥).

ثانيها: حكى هشام عن الكسائي أنه كان يعطفُ مجلفًا على الضمير في مسحت^(٦).

ثالثها: نسب ابن السيد إلى الفرّاء أنه رفع (أو مجلف) بالابتداء، وخبره مضمّر، فكأنه قال:

"أو مجلف كذلك"^(٧)، وذهب إلى هذا القول أيضًا ابن الأنباري^(٨)، وغيره من النحاة.

رابعها: "قال جماعة من البصريين: رفع مجلفًا على خبر لمبتدأ مضمّر كأنه قال: أو هو

مجلف"^(٩)، وقد نسب البغدادي هذا القول إلى ثعلب^(١٠).

(١) ينظر قول الخليل في إيضاح الشعر، ص ٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧، خزانة الأدب (١٤٦/٥).

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٨، ٥٧٩.

(٣) البيتان من الكامل منسوبان للشماخ في ديوانه، ص ٤٢٧، ٤٢٨، والبيت الثاني مفردًا لذِي الرمة في ملحق ديوانه،

(ص ٦٦١) ذكره المستعرب "كارليل" تحت عنوان: "أبيات مفردات وهي منسوبة إلى ذي الرمة وبعضها غير صحاح".

وبلا نسبة في الكتاب (١٧٣/١، ١٧٤)، شرح الكتاب للسرياني (٢٩/٢)، إيضاح الشعر، ص ٥٧٧، ٥٧٨،

المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧، النكت (٢٨٦/١)، خزانة الأدب (١٤٦/٥، ١٤٧).

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٧، ٥٧٨، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٦/٥، ١٤٧).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١).

(٦) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣٠، خزانة الأدب (١٤٨/٥).

(٧) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣٠، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٨/٥).

(٨) ينظر: الإنصاف (١٨٩/١)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٨/٥).

(٩) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٢٣١.

(١٠) ينظر: خزانة الأدب (١٤٧/٥).

خامسها: لأبي علي الفارسي (في التذكرة) رأيٌّ ثانٍ حيث قال: "مُجَلَّفٌ معطوفٌ عَلَى عَضٍّ وهو مصدر جاء على صيغة المفعول.... كأنَّه قال: وعَضَ زمانٌ أو تجلِّف" ^(١).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنَّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما حكاه عن الخليل من رفع "مُجَلَّفٌ" في قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢) [من الطويل]:

..... من المَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفٌ

بالحمل على المعنى أي: (بقي مُسَحَّت)، لكن الجرمي لا يعلم أسمع الخليل هذا البيت، أم قاسه على أبيات الكتاب؟ وقد أجاب الفارسي بالقياس على أبيات الكتاب كَقَوْلِهِ ^(٣) [من الكامل]:

بادتْ وَغَيَّرَ آيَهْنَ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرَهْنَ هَبَاءُ

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَا، وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ

وقد اعتمد على الشعر هاهنا مع وصله كعادته بالأقيسة المنطقية السديدة التي شغف بها شغفاً كبيراً. وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: خزانة الأدب (١٤٧/٥)، إصلاح الخلل، ص ٢٣٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

المسألة الخامسة عشرة

[في توجيه رواية رفع "يا لَعْنَةُ اللَّهِ"]

أنشد أبو عمر قَوْلَ الشَّاعِرِ^(١) [من الرجز]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ على أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلُ الْوَقِيرِ وَالْحَمِيرِ وَالْحُزْمِ^(٢)

قال الفارسي: إنّ "يا" دَخَلَتْ يراد بها منادى محذوف.

وأنشد قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٣) [من البسيط]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ على سَمْعَانِ من جَارِ^(٤)

فـ"يا" هنا لا تكون إلّا لغير اللعنة^(٥).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في رواية رفع "يا لَعْنَةُ اللَّهِ" في قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٦) [من البسيط]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ على سَمْعَانِ من جَارِ

ونظيره قَوْلُهُ^(٧) [من الرجز]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ على أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلُ الْوَقِيرِ وَالْحَمِيرِ وَالْحُزْمِ

(١) البيت لابن دارة، واسمه سالم بن مسافع في الانتصاف، من الإنصاف (١١٨/١)، واللسان (٦٣/٥) مادة "حزم"،

والمسائل البصريات (١٥٧/١). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٣٢٤/١)، الإنصاف (١١٨/١).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٤/١).

(٣) البيت قائله غير معروف وهو من شواهد الكتاب (٢١٩/٢)، الكامل (١١٩٩/٣)، المسائل الشيرازيات

(١٩٥/١)، الحجة للقرءاء السبعة (٤٩/٣)، (٣٨٤/٥)، الإغفال (١١٨/٢)، التبصرة والتذكرة (٣٦٠/١)، أمالي ابن

الشجري (٦٩/٢، ٤١٤)، الإنصاف (١١٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٥/١)، شرح التسهيل لابن مالك

(٢٤٥/٣)، الهمع (٤٤/٣، ٤٥).

(٤) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة (٤٨/٣، ٤٩)، (٣٨٤/٥).

(٥) ينظر السابق (٣٨٤/٥).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) سبق تخريجه.

ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قال سيويه: ف"يا" هنا لغير اللعنة^(١)، ووافقه المبرّد فكأنه قال: "يا قوم لعنة الله والأقوام كلّهم"^(٢)، والفارسي^(٣)، وكذا الصيّمي حيث قال: "فالمنادى غير اللعنة، ولذلك رفعها، ولو وقع النداء عليها لُنصبت؛ لأنّها مُضَافَةٌ"^(٤). وقال أيضًا بحذف المنادى ابن الشجري حيث أراد: "يا هؤلاء لعنة الله على سمعان"^(٥). وكذا قال ابن الأنباري^(٦).

وفصّل ابن مالك الحديث في المسألة فقال: "وكان حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله قد حذف لزومًا، فأشبهه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به، كإياك في التحذير، وكسقيا له، في الدعاء، إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرًا أو دعاء، لأن الأمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا، حتى صار الموضع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك"^(٧). وقد اعترض أبو حيان هذا القول ووصف ما ذكره ابن مالك من دليل على الحذف بأنه تلفيق هذيان واستقراء لا يسوغ^(٨).

وردّ ناظر الجيش^(٩) عليه بأن ابن مالك ليس هو وحده القائل بجواز حذف المنادى، فالرد لا ينبغي أن يكون على ابن مالك فحسب بل على جميع القائلين بجواز الحذف، ثم إنه

(١) ينظر الكتاب (٢/٢٢٠)، وينظر أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨٦).

(٢) ينظر: الكامل (٣/١١٩٩).

(٣) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (٣/٤٨، ٤٩)، (٥/٣٨٤).

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/٣٦٠).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٦٩، ٧٠، ٤١٤).

(٦) ينظر: الإنصاف (١/١١٨).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٤٥).

(٨) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش (٧/٣٥٣٣).

(٩) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (محب الدين)، نحوي، بياي. له من التصانيف: "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك"، و"شرح التلخيص للقزويني". توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة. ينظر: معجم المؤلفين (٣/٧٧٩).

نسب كلام ابن مالك إلى الهذيان والتلفيق لكنه لم يبين وجه ذلك^(١).

ثانيها: ذكر ابن يعيش أنه يُحتملُ فيه وجهان: أحدهما: الوجه السابق الذكر وهو أن هناك منادى محذوفًا.

والآخر: "أن يكون (يا) مجرّد التنبيه كأنه نُبّه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دُعائه، و(اللّعة) رفعٌ بالابتداء، و(على سمعان) الخبر"^(٢).

ثالثها: ذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز حذف المنادى ولم يرد بذلك سماع عن العرب فيقبل، فـ"يا" في البيت للتنبيه، ولا تكون للنداء؛ لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادي يُعدُّ إجحافًا كثيرًا^(٣).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنّ الفارسي قد استدل بما أنشده الجرمي من قول الشاعر^(٤) [من الرجز]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ على أَهْلِ الرَّقَمِ

وكذا بما أنشده هو من قول الشاعر^(٥) [من البسيط]:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

على أن (يا) هنا لغير اللعنة لذلك رُفعت، وقد ارتضى أكثر النحاة هذا القول والأخذ به أحسن.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٥٣٣/٧، ٣٥٣٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٦/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٥٣٣/٧)، الهمع (٤٥/٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

المسألة السادسة عشرة

[في توجيه قول العرب: يا ربُّ اغفر لي]

حكى الجرمي عن العرب: "يا ربُّ اغفر لي، قال: يريد يا ربِّي"^(١)

قال أبو علي: "تأويل هذا عندي أنه لَفَظَ بالإنفراد، وهو يريد الإضافة في المعنى"^(٢)

دراسة المسألة:

أورد النحويون قول العرب: "يا ربُّ اغفر لي" كشاهد على حذف الياء - مع ملاحظتها في النية - وبناء المنادى على الضم .

فقال سيبويه في (باب إضافة المنادى إلى نفسك): "وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغْفِرْ لي، ويا قومُ لا تَفْعَلُوا، وثبأتُ الياء فيما زعم يونس في الأسماء"^(٣) أي في المضاف لغة^(٤).

وكذا الجرمي فقد حكى قولهم: "يا ربُّ اغفر لي"، ثم قال: أي يا ربِّي^(٥).

وذكر الزجاجي بأنها لغة عن العرب فمنهم مَنْ يقول: "يَا غُلَامُ أَقْبِلْ"^(٦)، لكنه لم ينص عليها بالضم^(٧).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣١٩/١).

(٢) ينظر: السابق، المسائل الشيرازيات (١٦٢/١، ١٦٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٠٩/٢).

(٤) ينظر: هامش الكتاب (٢٠٩/٢) رقم (٧).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٣١٩/١).

(٦) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٦٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٥٢/٤).

وقال الفارسي: إن معنى ما زعمه سيبويه^(١)، والجرمي^(٢) عن بعض العرب من حذف الياء، وبناء المنادى على الضم "عندي في هذا أنهم يُجْرُونَ اللفظ على الأفراد، ومعناهم فيه الإضافة"، ثم قال: "لولا ذلك ما كان لتخصيصه بعض العرب في هذا فائدة؛ لأنَّ ذلك إذا أُريدَ به الأفراد فكلُّ العرب كذلك يقول، وإنما جازَ أن يُرادَ بالنداء المضاف - وإن كان اللفظُ على الأفراد - كما جازَ أن يُرادَ بقولهم قَبْلُ وبعْدُ وما أشبههما الإضافة وإن كان اللفظ على الأفراد، وكما جازَ أن يُرادَ بكلِّ وبعضِ الإضافة وإن كان اللفظ فيهما الأفراد"^(٣).

وقد استشكل بعض النحاة هذه اللغة كخطاب الماردي الذي وصفها بأنها قليلة رديئة قبيحة؛ لأنَّه يلتبس المضاف بغيره^(٤)، وأنكر ابن هشام اللخمي^(٥) الضم^(٦)، ثم قال: "إنما أجاز سيبويه الضم فيما يزداد فيه الإضافة فيما كثر حتى إذا ضمته عُلِمَ أنَّ المراد فيه الإضافة"^(٧).

وبَيَّن الماردي أنَّها لغة قليلة، ثم قال: "فإن قلت فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت: كلاهما محتمل .

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال: جعلوه معرفاً بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٦٢، ١٦٣).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٣١٩).

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٦٢، ١٦٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٨٥٢)، الهمع (٤/٣٠١).

(٥) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي النَّحوي، يكنى بأبي عبد الله. من مؤلفاته: "كتاب الفصول"،

والمجمل في شرح أبيات الجُمَل"، وغيرهما. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٨، ٤٩).

(٦) ينظر: الهمع (٤/٣٠١).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٨٥٢)، الهمع (٤/٣٠١).

كما هي في (يا رجل) إذا قصدت رجلاً بعينه^(١).

ثم ذكر أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أظهر لثلاثة أوجه:

"أحدها: أنهم جعلوه لغة في المضاف، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

الثاني: لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل (أَفْتَدِ مَخْنُوقُ)^(٢) ... وحذف حرف النداء قليل.

والثالث: أنه لو كان غير منوي بالإضافة لكان في الأصل صفة لأي، وأسماء الله تعالى لا توصف بها (أي) فتعين كون الأصل (يا ربي) ثم حذف المضاف إليه تخفيفاً، وبني على الضم، لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة^(٣).

وقال ابن عقيل: "ووجه هذه اللغة أنه لما حذف الياء، قدر كأن الاسم لا ياء معه فبني على الضم^(٤)".

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي استشهد بقول العرب في بناء المنادى على الضم، وقد نقلها عن غيره كسيبويه، والجرمي الذي يبدو موافقته لهما، فقد أول ذلك بإرادة الإضافة في المعنى، والأخذ بهذه اللغة هو الأنسب؛ لكونها مسموعة عن بعض العرب.

هذا والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٠٨٣/٣).

(٢) أي يا مخنوق . وهو مثل "يضرب لكل مشقوق عليه مضطر". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٧٨/٢).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٠٨٣/٣، ١٠٨٤).

(٤) ينظر: المساعد (٣٧٧/٢).

المسألة السابعة عشرة

[إبدال الألف من الياء في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم]

حكى عن أبي عمر الجرمي "أنَّ إبدال الألف من الياء إنما يجوز في النداء، ولا يجوز في غيره، إلا أن يضطر إليه شاعر، ويدل على جواز ذلك في غير النداء - كما ذهب إليه أبو الحسن - ما أنشده أبو زيد لرجل من عبد شمس جاهلي^(١) [من الوافر]:
أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا، وَيُرَوِّبِي النَّقِيعُ^(٢).

قال الفارسي: "فإذا كان هذا جائزاً في غير النداء فهو في النداء أجوز"؛ لأنه "موضع

حذف وتغيير، وإذا جاز ذلك أمكن أن يكون قوله ﴿يَبْنُوْمٌ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي﴾^(٣) على هذا المذهب"^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على جواز إبدال الألف من الياء في النداء، لكنهم اختلفوا في غيره، في نحو قَوْل الشَّاعِرِ^(٥):

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا، وَيُرَوِّبِي النَّقِيعُ

(١) البيت منسوب لثَّقِيع - وقيل: ثَّقِيع بن جرموز بن عبد شمس، وهو جاهلي في النوادر، ص ١٨٠. وبلا نسبة في معاني القرآن للقرّاء (١٧٦/٢)، المسائل الشيرازيات (١٦٩/١)، شرح التسهيل لابن مالك (١٤٦/٣)، شرح الكافية الشافية (١٠٠٥/٢، ١٠٠٦)، شرح الأشموني على الألفية (١٩٥/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٢٧٠/٧)، المقرب (٢١٧/١)، الهمع (٢٩٩/٤)، ارتشاف الضرب (١٨٥٠/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١٠١/٢)، شفاء العليل (٧٢٩/٢)، المساعد (٣٧٦/٢)، اللسان (٣٤١/١٤) مادة "نقع".

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).

(٣) سورة طه: من الآية : ٩٤. اختلف القرّاء في "يا بن أم" فقرأ ابن عامر، وأبو بكر، وحزمة، والكسائي، وخلف بكسر الميم. وقرأ غيرهم بفتح الميم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٢٥٥/٢)، وفي التفسير الكبير للرازي (١٠٨/٢٢) قرأ حزمة والكسائي بكسر الميم والباقون بالفتح وتقديره (يا ابن أمه).

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).

(٥) سبق تخرجه.

فمنهم من أجاز الإبدال، ومنهم من خصه بالضرورة.

قال أبو زيد الأنصاري: "قال المفضل^(١): كَذَا أَنشَدَنَاهُ أَبُو الْعَدْرَجِ، (إلى أمّا)"، يريد
أمي فقلبت الياء ألفاً^(٢).

وحكي عن أبي عمر الجرمي "أنَّ إبدال الألف من الياء إنما يجوز في النداء، ولا يجوز
في غيره، إلا أن يضطر إليه شاعر"، واستدل على جوازه في غير النداء بقول الشاعر^(٣):
..... إلى أمّا، ويرويني النقيع^(٤).

وكذا المازني فقد أجاز في غير النداء قلب ياء المتكلم ألفاً، فأجاز: "قام غلاماً"^(٥).
وقال الفارسي: "فإذا كان هذا جائزاً في غير النداء فهو في النداء أجوز"؛ لأنه موضع
حذف وتغيير^(٦).

بينما خص ابن عصفور قلب الياء ألفاً، والكسرة فتحة بالضرورة^(٧).
وذكر ابن مالك^(٨)، وأبو حيان^(٩)، وابن عقيل^(١٠) أنه ربما ورد القلب في غير النداء
وذلك في نحو قول الشاعر^(١١):
أطوّف ما أطوّف، ثم آوي إلى أمّا، ويرويني النقيع

(١) هو أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى الضبي. أديب، نحوي، لغوي، عالم بالشعر وأيام العرب. من آثاره: "معاني
الشعر"، و"الأمثال"، و"الالفاظ"، و"العروض"، و"المفضليات". توفي سنة ثمان وستين ومائة. ينظر: معجم المؤلفين
(٩٠٥/٣).

(٢) ينظر: النوادر، ص ١٨٠ مع هامش (٣). وينظر أيضاً: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٥١/٤)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٨٥/٣).

(٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).

(٧) ينظر: المقرب (٢١٦/١، ٢١٧)، وينظر أيضاً: الهمع (٢٩٩/٤).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٤٦/٣).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٥٠/٤).

(١٠) ينظر: المساعد (٣٧٦/٢).

(١١) سبق تخريجه.

وأشار السيوطي إلى قلة قلبها ألقاً^(١).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أنه يجوز قلب ياء المتكلم ألقاً في النداء، وهو المذهب المتفق عليه من النحاة. أما في غير النداء فقد خصه الجرمي بالضرورة، وجوّزه الفارسي، وأرى أن القلب في غير النداء جائز لكنه قليل.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الهمع (٢٩٩/٤).

المسألة الثامنة عشرة

[في الندبة]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في ندبة المثنى]

قال أبو عمر الجرمي في الندبة: "وَعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ"^(١).

قال أبو علي: "وَنُدْبَةُ هَذَا مُشْكِلَةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عُمَرَانَ) لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَوَاحِدٍ، أَوْ اسْمِ اثْنَيْنِ، فَلَا يَكُونُ اسْمٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ الْاِثْنَيْنِ، فَإِذَا لَمْ يَجُزْ هَذَا ثَبَتَ أَنَّهُ اسْمُ اثْنَيْنِ، فَإِذَا كَانَ اسْمُ اثْنَيْنِ صَارَ مِثْلَ (يَا رَجُلًا) لَا يَجُوزُ نَدْبَتُهُ كَمَا لَا يَجُوزُ نَدْبَةُ (يَا رَجُلًا).

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ثَبَتَ الْعِلْمَ زَالَ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا وَيُنْكَرَ، فَاحْتَجْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ فِي زَوَالِ تَعْرِيفِ الْعِلْمِ عَنْهُ، وَكَوْنُهُ مُعَرَّفًا بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ فِي الْخَبَرِ، وَبِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي النِّدَاءِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْدُبَ يَا رَجُلًا وَنَحْوَهُ فِي النِّدَاءِ كَذَلِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْدُبَ يَا عُمَرَانَ.

ومما يدلُّك على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو بهذين الزيدين، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجوز وصف المبهم به"^(٢).

وقال أبو عمر أيضًا: و"تقول في البحرين: يَا بَحْرَانَاهُ، وَيَا مُسْلِمَانَاهُ"^(٣).

قال أبو علي: "يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (مُسْلِمَانَاهُ) اسْمَ رَجُلٍ أَوْ شَيْءٍ، لِأَنَّ النِّكَرَةَ لَا يَجُوزُ نُدْبَتُهَا"^(٤).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٧/١).

(٢) ينظر السابق (٣٢٧/١، ٣٢٨).

(٣) ينظر السابق (٣٢٥/١، ٣٣٨).

(٤) ينظر السابق (٣٢٥/١).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على ندب المثنى فقالوا: "إذا نُدِبَ المثنى قلت يا زيدانه على رأي البصريين والكوفيون يُجيزُونَ هذا ويُجيزُونَ أيضاً يا زيدانيه بقلب الألف ياءً...." ^(١). وسيأتي الحديث عنه مفصلاً - إن شاء الله - في فتح نون التثنية في ندبة المثنى.

خلافًا للفارسي الذي أنكر قول الجرمي في ندبة المثنى في مثل: "واعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ" ^(٢). فأشار إلى أن ندبة مثل هذا القول مشكلة ^(٣)؛ "لأن التثنية لا تندب لأنها منكورة ولا تخاف لبساً" ^(٤)، واستدل على كون "عُمَرَانِ" نكرة فقال: "ألا ترى أنك إذا ثنيت العلم زال أن يَكُونَ علماً وينكر، فاحتجت أن تعرفه بالألف واللام، وصار بمنزلة رجل في زوال تعريف العلم عنه...."

ومما يدل على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو: (بهذين الزيدين)، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجز وصف المبهم به ^(٥).

وقال أيضاً: إن ما ورد من الأسماء المثناة ك (مُسْلِمَانَاة)، ونحوه ينبغي أن يكون "اسم رجل أو شيء، لأن النكرة لا يجوز نُدْبُهَا" ^(٦).

بعد مناقشة المسألة تبين لديَّ أنَّ الفارسي كان مخالفاً للجرمي فيما ذهب إليه من ندبة المثنى في مثل: "واعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ" حيث أنكر ما قاله، وقال في "مُسْلِمَانَاة"، ونحوه: ينبغي أن يكون اسم شخص، أو شيء؛ لأنَّ المثنى لا يندب لكونه نكرة، فقد أورد الحكم ثم دلل عليه بما يراه صواباً.

وأرى أنه يجوز ندبة المثنى؛ لأنها تدخل تحت المفرد ^(٧).

(١) ينظر: شفاء العليل (٢/٨٢٣).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٧).

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢١٦.

(٥) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٧، ٣٢٨).

(٦) ينظر السابق (١/٣٢٥)، المسائل المنشورة، ص ٢١٦.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٥/٣٨٦).

المسألة الثانية:

[في فتح نون التشية في ندبة المثنى، وحذف التنوين في نحو قولهم: وَأَغْلَامَ زَيْدَاة]

قال أبو عمر: وَفُتِحَتِ النُّونُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: يَا بَحْرَانَاة، وَيَا مُسْلِمَانَاة لئلا تَلْتَبِسَ^(١).
قال أبو علي: "يعني أنك فَتَحْتَ وَلَمْ تَكْسِرْ فَتُتْبِعْهَا الْأَلْفَ كَمَا أَتْبَعَتْهُ فِي قَوْلِكَ: (وَأَغْلَامَكِيَّة)؛ لأنك لو أَتْبَعْتَ الْكَافَ الْحَرْفَ التَّبَسِ الْمَذْكُورَ بِالْمُؤَنَّثِ"^(٢).
وقال أبو عمر: وتقول: "وَأَغْلَامَ زَيْدَاة، فَتَحَذِفُ النُّونَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ"^(٣).
قال أبو علي: "هَذَا يُحْذَفُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ وَلَأنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْكَلِمَةِ كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ كَذَلِكَ؛ وَلَأنَّهُ حَرْفٌ أَبْدَلُ مِنَ النُّونِ"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حركة نون المثنى في الندبة، وفيه مذهبان:

أحدهما: مذهب البصريين، ومن وافقهم

يلتزم البصريون فتح نون التشية في ندبة المثنى، فيقولون: يَا زَيْدَانَاة وَيَا بَحْرَانَاة"^(٥)، قال الجرمي: "وَفُتِحَتِ النُّونُ لئلا تَلْتَبِسَ"^(٦).
قال الفارسي: "يعني أنك فَتَحْتَ وَلَمْ تَكْسِرْ فَتُتْبِعْهَا الْأَلْفَ كَمَا أَتْبَعَتْهُ فِي قَوْلِكَ: (وَأَغْلَامَكِيَّة)؛" لأنك لو أَتْبَعْتَ الْكَافَ الْحَرْفَ التَّبَسِ الْمَذْكُورَ (وَأَغْلَامَكَاة) بِالْمُؤَنَّثِ (وَأَغْلَامَكِيَّة)^(٧).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١، ٣٢٥، ٣٣٨).

(٢) ينظر السابق (٣٢٦/١).

(٣) ينظر السابق (٣٢٦/١).

(٤) ينظر السابق (٣٢٦/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، المساعد (٥٤٠/٢)، شفاء العليل (٨٢٣/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١، ٣٣٨).

(٧) ينظر السابق (٣٢٦/١).

وعَلَّل ابن مالك سلامة الألف فقال: إن "في الفتح وسلامة الألف إيهام أن اللفظ ليس لفظ تشنية، وإنما هو من الأعلام المختمة بألف ونون مزيدتين كسلمان ومروان"^(١).

ثانيهما: مذهب الكوفيين

يجيز الكوفيون أمرين:

أحدهما: فتح نون التشنية في ندبة المثني فيقولون: يا زيداناه.

ثانيهما: يجيزون أيضاً وكذا ابن مالك^(٢) قلب الألف ياء فيقولون: يا زيدانيه^(٣)، قال ابن مالك: "وهو عندي أولى من الألف"^(٤)، ويدل على ذلك "أن أبا حاتم^(٥) حكى أن العرب تقول في نداءهن مثني: يا هنانيه، ولم يحك: يا هناناه، والقياس إنما يكون على ما سمع لا على ما لم يسمع"^(٦).

ووافقه الرضي حيث قال: "وقلب الألف ياء بعد نون التشنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها ف(وازيدانيه) أكثر من (وازيداناه)، لئلا يشتبه المثني بفعْلان"^(٧).

واختلف النحاة أيضاً في حذف التنوين من نحو قولهم: "واغلام زيداه"، وفيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه يجب حذف التنوين لسكونه وسكون ألف الندبة في نحو

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣، ٢٧٦)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧)، الجمع (٦٩/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، المساعد (٥٤٠/٢)، الجمع (٦٩/٣)، شفاء العليل (٨٢٣/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، وينظر أيضاً: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).

(٥) هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني. "كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر" من مصنفاته: "إعراب القرآن"، "المقصود والممدود"، و"القراءات" توفي سنة خمسين - أو خمس وخمسين، وقيل: أربع وخمسين، وقيل: ثمان وأربعين - ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٦٠٦/١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٦/٣)، المساعد (٥٤٠/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤١٥/١).

قولهم: "واغلام زيداه"^(١).

حيث قال سيبويه وتقول: "واغلام زيداه، إذا لم تُضَفْ زيدا إلى نفسك، وإنما حذفت التنوين؛ لأنه لا ينجزم حرفان"^(٢).

قال الجرمي: وتقول: "واغلام زيداه، فَتَحَذِفُ التَّوْنَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ"^(٣).

وعقب الفارسي معللاً فقال: "هذا يُحَذَفُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ وَلَأنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْكَلِمَةِ كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ كَذَلِكَ؛ وَلَأنَّهُ حَرْفٌ أَبْدَلُ مِنَ النُّونِ"^(٤).

ووافقهم ابن مالك^(٥)، وكذا أبو عبد الله الفخار ذاكراً أن هذا المذهب هو الأقوى^(٦).

واحتج البصريون "بأنه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين، فلزم أن يحذف في هذا الباب، لأنه باب تغيير؛ وقد ألف فيه حذف التنوين"^(٧).

ثانيها: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى جواز "حذف التنوين وإثباته مع فتحه، فيقولون: وَأَغْلَامَ زَيْدَنَاهُ، مُحَافَظَةً عَلَى بَقَاءِ أَلْفِ النَّدْبَةِ، وَمَعَ كَسَرِهِ وَقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً، فيقولون: وَأَغْلَامَ زَيْدَنِيهِ، عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ"^(٨).

واحتجوا بأن قالوا: إِنَّ "الأصل في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، وهو الغالب فيه،

(١) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٤٩/٢) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (١٣٢/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٢)، المساعد (٥٤١/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٢٢/٢).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: التسهيل، ص ١٨٦، شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣)، (٢٧٥).

(٦) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٥٠/٢) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر السابق.

(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٢)، المجمع (٦٨/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١٣٢/٢)، شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٤٩/٢، ٧٥٠) [رسالة دكتوراه]، شرح الأشموني على الألفية (٦٠/٣)، المساعد (٥٤١/٢).

وحذفه لالتقاء الساكنين شاذ^(١).

ثالثها: مذهب الفراء

أجاز الفراء إثباته وتحريكه لالتقاء الساكنين بالكسر فتقول: واغلام زَيْدَيْهِ، أو الفتح فتقول: واغلامَ زَيْدَنَاهُ - كالمذهب السابق -، وأضاف وجهًا ثالثًا وهو "حذف التنوين وإقرار الكسرة وقلب الألف ياءً، أي فتقول: واغلامَ زيديه"^(٢).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن النون فتحت - في ندبة المثني عند الجرمي، والمسمى به عند الفارسي - لئلا يلتبس، وكذا وافقه في حذف النون من قولهم: "واغلام زَيْدَاهُ" وقد علّل الجرمي ذلك، لالتقاء الساكنين، بينما علّل الفارسي ذلك؛ "لأنّهُ على حرف واحد؛ ولأنه لا ينفصل من الكلمة. كما أن التَّنْوِينَ كذلك، ولأنه حرف أبدل من النون"^(٣)، فرأيهما في الخلافين حسن. هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٥٠/٢) [رسالة دكتوراه].

(٢) ينظر: المساعد (٥٤١/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢١٨/٥، ٢٢١٩)، شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٦٠/٣).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١).

المسألة التاسعة عشرة

[في صفة النُدبة]

ذهب أبو عمر "إلى أَنَّ صِفَةَ النُّدْبَةِ لَا تَلَحُّقُهَا الْعَلَامَةُ لِلنُّدْبَةِ"^(١).

ووافقه الفارسي قال: "لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى، لأن الندبة ضَرَبٌ من النداء، فلو جاز أن تَلَحُّقَ الصِّفَةُ علامة النُّدْبَةِ لجاز أن يَدْخُلَ في حكم النداء، فيكون معمول النداء كالموصوف، فإذا لم يكن الوصف معمولاً للنداء ولا داخلاً في حكمه من حيث كان معرباً لم يجز لحاق علامة الندبة فيه، ولو جاز دخولها في الصفة لجاز دخولها في قولك: وَازَيْدَاهُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَانُ"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إلحاق علامة النُدبة بالصفة، على مذهبين:

أحدهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إلحاق علامة النُدبة بالصفة، نحو قولك: "وازيدُ الظريفاه"^(٣)، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري^(٤)، والفرّاء^(٥)، وأبو الحسن ابن كَيْسَانَ^(٦)، وغيرهما من الكوفيين، وكذا ابن مالك^(٧).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٥/١).

(٢) ينظر السابق (٥١٣/١، ٥١٤).

(٣) ينظر: الإنصاف (٣٦٤/١)، الجمع (٦٩/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٢٦/٢)، المقتضب (٢٧٥/٤)، الأصول في النحو (٣١٩/١)، المسائل البصريات (٥١٣/١)، ٥١٤، ٦٨٠، الإنصاف (٣٦٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٤/٣)، ارتشاف الضرب (٢٢١٦/٥)، شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٥٠/٢) [رسالة دكتوراه]، المساعد (٥٣٧/٢)، شفاء العليل (٨٢١/٢)، الجمع (٦٩/٣).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢١٦/٥)، المساعد (٥٣٧/٢)، شفاء العليل (٨٢١/٢).

(٦) ينظر: الإنصاف (٣٦٤/١)، ارتشاف الضرب (٢٢١٦/٥).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٤/٣)، الجمع (٦٩/٣).

واحتجوا بأن قالوا: "أجمعنا على أنه يجوز أن نلقي علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: (واعبد زَيْدَاه، واغلام عَمْرَاه) فكذلك هاهنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه؛ فإذا جاز أن تُلقَى علامة النُدْبَةِ على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلقَى على الصفة.

والذي يدلُّ على ذلك ما رُوِيَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمُعتان - أي قَدَحَانِ - فقال: (و اجمُعتَي الشَّامِيتَيْنَاه) وألْقَى علامة الندبة على الصفة"^(١).

وقيل: "هذا من تمثيل يونس؛ وعلى أنه مسموع من العرب أبو البقاء وابن عصفور"^(٢). لم يرتضِ النحاة هذا المذهب، حيث زعم الخليل أنه خطأ^(٣)، وقال المبرِّد: "وهذا عند جميع النحويِّين خطأ؛ لأنَّ العلامة إمَّا تَلْحَقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت والنَّعْثُ خارج من ذا"^(٤).

وقال الأنباري أما قول الكوفيين: "(إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه) قلنا : لا نسلم؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة، ألا ترى أنك لو قلت (عبد) في قولك عبد زيد أو (غلام) في قولك غلام عمرو - لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت (زيد) في قوله: (هذا زيد الظريف) يتم الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مُحْيِيّاً: إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، فَبَانَ الفرقُ بينهما.

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله: (واجمعتي الشاميتيناه) فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يقاس

(١) ينظر: الإنصاف (١/٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) ينظر: المساعد (٢/٥٣٨).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٢٢٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/٢٧٥).

عليه، كقولهم (وامن حَفَرَ بئرَ زَمَزَمَاه) وما أشبه ذلك^(١).

ثانيهما: مذهب البصريين

ذهب الخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، والجرمي^(٤)، وعامة البصريين^(٥) إلى أنه لا يجوز إلحاق علامة الندبة بالصفة، حيث فرق "سيبويه بين الصفة والصلة، فألحق العلامة آخر الموصوف، فقال: وازيدا العاقل؛ لأن الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال واللزوم"^(٦)، ووافقهم الفارسي حيث قال: "الدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت تجري عليه في إعرابه قولهم في النداء: يا زيدُ العاقلُ، ألا ترى أن الموصوف مبني والصفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دَلَالَةٌ على أنهما لَيْسَا بجارين مجرى الشيء الواحد، فإذا كان كذلك لم يجوز قَوْلُ يُونُسَ في إلحاقه علامة الندبة بالصفة؛ لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى؛ لأن الندبة ضَرَبٌ من النداء، فلو جاز أن تَلَحَقَ الصِّفَةُ علامةُ النُّدْبَةِ لجاز أن يَدْخُلَ في حكم النداء...."^(٧).

احتج البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أن لا يجوز"^(٨).

وذكر أبو عبد الله الفخار أن هذا المذهب أظهر^(٩).

(١) ينظر: الإنصاف (٣٦٥/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٢٥/٢)، المسائل البصريات (٦٨٠/١)، المساعد (٥٣٧/٢)، شفاء العليل (٨٢١/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٢٥/٢، ٢٢٦)، المساعد (٥٣٧/٢)، شفاء العليل (٨٢١/٢)،

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٥/١).

(٥) ينظر: المساعد (٥٣٧/٢)، شفاء العليل (٨٢١/٢)، الإنصاف (٣٦٥/١)، الهمع (٦٩/٣).

(٦) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٥٠/٢) [رسالة دكتوراه].

(٧) ينظر: المسائل البصريات (٥١٣/١، ٥١٤).

(٨) ينظر: الإنصاف (٣٦٥/١).

(٩) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٥٠/٢) [رسالة دكتوراه].

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أنّ صفة النُدْبَةِ لَا تَلْحَقُهَا عَلاَمَةُ النُّدْبَةِ، وإنما تَلْحَقُ آخر الموصوف، وهو المذهب الصحيح ؛ لسلامته مما وُجِّه إليه مذهب الكوفيين .

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة العشرون

[في أمّا]

حكى الجرمي عن الأصمعي المجازاة بـ "أمّا" المفتوحة الهمزة وزعم أنّه لم يحكه غيره^(١). قال الفارسي: إن موضع "أنّ" في نحو قولهم: "أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وأمّا زيداً ذاهباً ذهب معك"، ومنه قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبّع
نصب بالفعل، وما زائدة لازمة عوضاً من الفعل^(٣).

ثم قال: وما حكاها الجرمي عن الأصمعي من المجازاة بـ (أمّا) يقويه البيت الذي ذكرناه للعباس بن مرداس؛ "لأنّه ليس في البيت ما يُحمل عليه (أنّ) فيتعلّق به، كما أنّها في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، متعلّق بأنطلق معك.

فإن قلت: يكون متعلّقاً بفعلٍ مضمّرٍ يُفسّره ما بعده.... فالجواب: ما يكون تفسيراً لا يُعطى به على المفسّر ألا ترى: أنّك تقول: إنّ زيداً ضربته، ولا يجوز إنّ زيداً فضربتّه، فإذا لم يجز عطف المفسّر على المفسّر كانت الفاء في قوله: (فإنّ قومي)، جواب شرطٍ، و(أمّا) جزاءً، و(أنت) مرتفعٌ بفعلٍ مضمّرٍ^(٤).

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٨.

(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه، ص ١٠٦. برواية: "أمّا كُنت" بدلاً من "أمّا أنت"، الكتاب (٢٩٣/١)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١١٦/١)، تحصيل عين الذهب، ص ١٩٧، شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٢)، المقاصد الشافية (٢٠٩/٢)، أمالي ابن الشجري (٤٩/١). وبلا نسبة في المسائل البغداديات، ص ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، إيضاح الشعر، ص ٧١، النكت (٣٥٦/١)، الخصائص (٥٥٧/٢)، أمالي ابن الحاجب (٤١١/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٨١/٢)، المقاصد الشافية (٦٥٦/٣)، الإنصاف (٧١/١)، مغني اللبيب (٣٥/١)، (٥٩)، (٤٣٧/٢)، (٦٩٤)، الجنى الداني، ص ٥٢٨، التذيل والتكميل (٢٣٢/٤). وروى أبو حنيفة الدنيوري، وابن دريد "إما كنت ذا نفر" وعلى هذا فلا شاهد في البيت. ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (١١٧/١)، عدّه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٦٦/١).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٤، ٣٠٧.

(٤) ينظر السابق، ص ٣٠٨.

دراسة المسألة

اختلف البصريون والكوفيون في "أَنْ" المفتوحة في قولهم: "أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا" ونحوه، هل هي بمعنى إن الشرطية، أو أنها في تقدير "لأن"؟ مع اتفاقهم على حذف الفعل وجعل "ما" عوضًا منه خلافاً للمبرّد، وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

أولاً: مذهب البصريين

ذهب سيويه إلى أن (أَمَّا) أصلها "أَنْ" مصدرية، ضُمَّت إليها "ما" زائدة مؤكّدة عوضاً عن الفعل المحذوف^(١)، وهو مذهب الجمهور^(٢)، حيث قال في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره): "ومن ذلك قول العرب: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انطلقْتُ معك، فإنّما هي (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يُجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل"^(٣).

وقال في موضع آخر: وسألته - يعني الخليل - عن قوله "أما أنت منطلقاً انطلق معك، فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحدّثنا به يونس. وذلك لأنّه لا يجازى بأنّ"^(٤).
والتقدير في هذا ونحوه: "لأن كُنْتَ أَنْتَ مِنْطَلَقًا انطلق معك"، وشبهها سيويه بـ"إِذْ"، ولأجل أن الثاني استحق بالأوّل جاز دخول الفاء في الجواب في قول الشاعر^(٥):

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وهذا هو قول البصريين^(٦).

وقيل: إن الفاء في "فإن قومي" حرف زائد، وقد حكى ذلك أبو الحسن الأخفش^(٧).

(١) ينظر: الكتاب (٢٩٣/١)، ينظر أيضاً: المدارس النحوية، ص ٢٦٢.

(٢) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٦٢، المقاصد الشافية (٢٠٨/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٩٣/١).

(٤) ينظر السابق (١٠١/٣).

(٥) سبق خريجه.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ١٩١، ١٩٠)، النكت (٣٥٧/١)، شرح التصريح على التوضيح (٢٥٨/١).

(٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٩، وخزانة الأدب (١٤/٤).

ورواه أبو عثمان أيضاً^(١).

وذكر الفارسي أن في حمل البيت عليه تقوية لما ذهب إليه سيبويه من أن "أما" مركبة من أن الناصبة و"ما"، إلا أن القول بزيادتها ليس من مذهب سيبويه^(٢).
وقال ابن الحاجب في "أماله"^(٣): إن "دخول الفاء ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط؛ لأن قولك: أن كنت منطلقاً انطلقت، بمعنى قولك: إن كنت منطلقاً انطلقت، لأن الأول سبب للثاني في المعنى، فلما كان كذلك دخلت دلالة على السببية كما تدخل في جواب الشرط، فهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق والتعليل....".

ثانياً: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) المفتوحة، بمعنى المكسورة التي للمجازاة، وعلى ذلك يحملون: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٤)، "ويحتجون بأنها تُقرأ: (إن تَضِلَّ) بكسر (إن) والمعنى عندهم سواء"^(٥)

وحكى الجرمي عن الأصمعي المجازاة بـ (أما) وزعم أنه لم يحكه غيره^(٦).

وذكر الفارسي أن ما حكاها الجرمي يقويه قول الشاعر^(٧):

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

لأنه ليس هناك ما يتعلق به (أن) في البيت، كما أنها في قولهم: أَمَا أَنْتَ منطلقاً أنطلق

(١) ينظر المسائل البغداديات، ص ٣٠٩.

(٢) ينظر السابق، ص ٣٠٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٤١١/١).

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢. قرأ الأعمش وحمزة "إن تَضِلَّ" بكسر الهمزة، جعلها حرف شرط. وقرأ الباقر بفتح همزة أن، وهي الناصبة. ينظر: البحر المحيط (٣٦٥/٢).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسرياني (١٩٠/٢)، والنكت (٣٥٧/١)، شرح الكافية للرضي (١٤٩/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٢)، المقاصد الشافية (٢٠٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٢٥٨/١).

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٨، خزانة الأدب (١٣/٤، ١٤).

(٧) سبق تخريجه.

مَعَكَ، متعلق بأنطلقُ مَعَكَ^(١)، وكذا قال ابن يعيش^(٢).

وقال الرضي: إن ما قاله الكوفيون لا أراه بعيداً عن الصواب، وذلك "لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أمّا المعنى فلأن معنى قوله: أمّا أنت ذا نَقَر ... البيت: إن كنت ذا عدد، فَلَستُ بقرّد، وأمّا اللفظ، فلمجيء الفاء في هذا البيت"^(٣).

ثالثاً: مذهب المبرّد

ذهب إلى أنه يجوز إظهارُ الفعل مع (أن) المفتوحة، وجعل "ما" زائدة فتقول: "أمّا كنت منطلقاً انطلقتُ معك"^(٤) كزيادتها في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مَيِّتَقَهُمْ﴾^(٥) ^(٦). ولم يرتضِ النحاة ما قاله، فقال السيرافي: "وليس على ما قال دليلٌ لأنّها زائدةٌ في هذا الموضع، ثمّ لزمّت عوضاً ولم تُستعمل إلا على ذلك، وحسُنَ حذف الفعل لإحاطة العلم بأنّ (أن) هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأ، فكان ذلك بمنزلة فعل محذوفٍ لحضور الدلالة عليه"^(٧).

وذكر الرضي أن ما قاله المبرّد لا يستند إلى سماع^(٨). وردّ قوله أبو حيان^(٩)، وكذا السيوطي^(١٠)؛ لأنّ أمّا كنت منطلقاً انطلقت كلام جرى مجرى المثل، يُقال كما سمع، ولا يطرد فيه قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة "ما".

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٨، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (١٤/٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/٢).

(٣) شرح الكافية للرضي (١٤٩/٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٤/٤)، شرح الكتاب للسيرافي (١٩١/٢)، شرح الكافية للرضي (١٤٩/٢)، المقاصد الشافية (٢٠٨/٢)، الجمع (١٠٦/٢).

(٥) سورة النساء: من الآية : ١٥٥، و سورة المائدة : من الآية : ١٣.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٩١/٢)، المقاصد الشافية (٢٠٨/٢).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٩١/٢)، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية (٢٠٨/٢).

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٤٩/٢).

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٤/٤).

(١٠) ينظر: الجمع (١٠٦/٢).

رابعاً: مذهب الفارسي وابن جني

نُسب إلى أبي علي الفارسي أنه قال: إن "ما" زائدة وهي الرافعة الناصبة^(١)، وكذا ابن جني^(٢)، حيث قال: "فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل: بـ (ما)؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع والناصب، فعملت عمله من الرفع وال نصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجِلَّة أصحابنا من قبله في أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه"^(٣). بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبينّ لديّ أنّ الفارسي لم يكن مجيزاً لما حكاه الجرمي عن الأصمعي من المجازاة بـ "أمّا"، فقد حاول تفسير رأي الأصمعي، ذاكراً أن بيت العباس يُقوّي مذهب الجزاء؛ لأنه ليس هناك ما يتعلّق به "أنّ" في البيت. وقد صرّح في موضع بأن "أمّا" في قولهم: "أمّا أنت منطلقاً"، ونحوه ليست بجزاء، وإنما هي "أنّ" الناصبة ضُمّت لها "ما" المزيدة عوضاً عن "كان" المحذوفة، وهو المذهب الصحيح في نظري.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٣/٤)، الخصائص (٥٥٨/٢)، الهمع (١٠٦/٢)، المدارس النحوية ص ٢٦٢.

(٢) ينظر: الخصائص (٥٥٧/٢، ٥٥٨)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (٢٣٣/٤)، الهمع (١٠٦/٢).

(٣) ينظر: الخصائص (٥٥٧/٢، ٥٥٨).

المسألة الحادية والعشرون

[في الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء

[والأفعال]

قال أبو عمر: "اعلم أن حروفاً وضعت للفعل وهو لا يتصل إلا بها نحو (ربما) و(قلما) و(قد) و(سوف) وما أشبه ذلك"^(١).

قال الفارسي: "(وكأنما) و(إنما) يجوز بعدهما الاسم والفعل، وأما (هلا) و(لوما) فإنه لا يكون بعدهما إلا الفعل مضمراً أو مظهراً إذا كانت في هذه المواضع لأنها للتحضيض، وأما (ربما) فإنها هيئت للدخول على الفعل؛ لدخول (ما) على (رب) وكانت قبل دخول (ما) لا تدخل على الفعل.

وكذلك (قلما) تدخل على الفعل وتكفيها (ما) وإن كانت فعلاً؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) عليها كانت بمنزلة الحرف، ألا ترى أنهم قالوا: (قلّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد) فلما استعملت استعمال النفي في الأصل ودخلت (ما) عليها ازدادت تأكيداً لشبه الحرف. و(كأنما) و(إنما) ليستا بهذه المنزلة؛ لأن قبل دخول (ما) هما للتوكيد فلذلك لما دخلت عليهما لم تخرجهما من التوكيد"^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "قد" و"السين" و"سوف" وما أشبه ذلك لا يليها الفعل إلاّ مظهراً، ولا يحسن أن يليها فعل مضمراً إلاّ في الشعر.

فقال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): "فمن تلك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، ومن تلك الحروف أيضاً سَوْفَ يَفْعَلْ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سَيَفْعَلْ. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لَنْ يَفْعَلْ، فأشبهتها في

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٧٠.

(٢) ينظر السابق، ص ١٧٠، ١٧١.

أن لا يُفصل بينها وبين الفعل^(١)، ومن تلك الحروف (قلما) فلا يليها إلاّ الفعل^(٢)، ووافقه الجرمي^(٣).

وقد شبه السيرافي^(٤) وكذا الأعلام^(٥) "قد" من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، وكذا القول في "السين" و"سوف" في الامتناع من الفصل كالقول في "قد"، "وَوَجْهٌ آخِرٌ فِي السَّيْنِ وَسَوْفَ أَكْثَمُ إِثْبَاتٍ (لَنْ)، وَلَنْ نَقِيضَتْهَا، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ (لَنْ) وَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ السَّيْنُ وَسَوْفَ"^(٦).

ثم قال السيرافي: "وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئاً واحداً بمعنى حرف مهياً للفعل بعده...."^(٧).

ووافقهم الفارسي، قال: ف"قلما) تدخل على الفعل وتكفها (ما) وإن كانت فعلاً؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) عليها كانت بمنزلة الحرف،...."^(٨).

وما ورد منها على الهيئة الاسمية أو تقدم فيها الاسم كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٩) [من الطويل]:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فعند سيبويه محمول على الضرورة؛ لأن "حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاهما

(١) ينظر: الكتاب (١١٤/٣، ١١٥).

(٢) ينظر السابق (١١٥/٣).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/٣، ٣٢٥).

(٥) ينظر: النكت (٧٥٩/٢).

(٦) ينظر السابق، شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٥/٣).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٥/٣).

(٨) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠.

(٩) البيت لعمر بن ربيعة في النكت (١٥١/١)، ولمرّار الفقعسي في خزانة الأدب (٢٢٦/١٠ - ٢٣١)، تحصيل عين الذهب، ص ٦٧، مغني اللبيب (٣٠٦/١، ٣٠٧). وبلا نسبة في الكتاب (٣١/١)، (١١٥/٣)، خزانة الأدب (٢٤٥/١).

فعلاً مقدرًا^(١)، وعلى تقدير فعل عند ابن هشام^(٢).

أما (رُبَّما) فمسألة مختلف فيها، ففيها مذهبان:

أولهما: مذهب سيويه ومن وافقه

ذهب سيويه إلى أن (رُبَّما) لا يليها إلاَّ الفعل، فقال: "جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقول)، ولا إلى (قلَّ يقول)، فألحقوها ما و أخلصوها للفعل"^(٣).

ووافق الجرمي^(٤)، وفصل السيرافي القول في المسألة فقال: "فأما (رب) فهي حرف خفض لا يجوز أن يليها فعل ولا تدخل حروف الخفض على الأفعال، وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئاً واحداً بمعنى حرف مهيأ للفعل بعده، ولا تعمل شيئاً، وجعلوا فيه المعنى الذي يريدونه"^(٥).

وقد اقتفى هدي سيويه الفارسي قال: "وأما (ربما) فإنها هيئت للدخول على الفعل لدخول (ما) على (رب) وكانت قبل دخول (ما) لا تدخل على الفعل"^(٦). وقيل: هذا مذهب الجمهور^(٧)، وقد ورد السماع بذلك ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا

(١) ينظر: مغني اللبيب (٣٠٧/١). وفي الكتاب (١١٥/٣) ما نصّه "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم".

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٣٠٧/١).

(٣) ينظر: الكتاب (١١٥/٣)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/٣)، المقاصد الشافية (٦٩٨/٣).

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٥/٣).

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠.

(٧) ينظر: الجني الداني، ص ٤٥٦.

مُسْلِمِينَ ^(١)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) [من الخفيف]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ ^(٣).

ثانيهما: مذهب الكسائي ومن وافقه

ثُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّ (رُبَّمَا) تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ^(٤)، وَعُزِّيَ هَذَا الرَّأْيُ لِلْمَبْرَدِ ^(٥) وَالزَّمْخَشَرِيِّ ^(٦).

وَكَذَا الْجَزُولِيُّ ^(٧) قَالَ فِي (رُبَّ): "وَمَتَى لِحَقَّتْهُ (مَا) سَاغَ أَنْ تَلِيَهُ الْجُمْلَتَانِ الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا مَاضِيًّا مَعْنًى أَوْ مَعْنًى وَلَفْظًا وَكَثِيرًا مَا يُخَذَفُ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ رُبَّ" ^(٨).

وَوَافَقَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ فَإِنَّمَا عِنْدَهُ تَلِيهَا الْجُمْلَتَانِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ^(٩)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١٠) [من الخفيف]:

(١) سورة الحجر الآية: ٢.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، ص ١٨٩ برواية "تجزع" بدلاً من "تكره"، ونسبة في الكتاب (١٠٨/٢)، (١٠٩) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٢١٢/٥، ٢١٣)، تحصيل عين الذهب، ص ٢٨٠، ٢٨١، النكت (٤٩٨/١). وبلا نسبة في الكتاب (٣١٥/٢)، معاني القرآن للأخفش (٣٦/١)، المقتضب (٤٢/١)، مغني اللبيب (٢٩٧/١)، المقاصد الشافية (٦٩٧/٣، ٦٩٨).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٦٩٧/٣، ٦٩٨).

(٤) ينظر السابق (٦٩٩/٣).

(٥) ينظر: الجنى الداني، ص ٤٥٦.

(٦) ينظر السابق.

(٧) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، أخذ عنه العربية جماعة من النحاة منهم الشلوبين، وابن معيط. له من التصانيف: "شرح أصول ابن السراج"، وله "المقدمة المشهورة". توفي سنة سبع وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢٣٦/٢).

(٨) ينظر: المقدمة الجزولية، ص ١٢٦، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية (٦٩٩/٣).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٢/٣).

(١٠) البيت لأبي دؤاد الإيادي في شرح التسهيل لابن مالك (٤٠/٣، ٤١)، الجنى الداني، ص ٤٥٥، مغني اللبيب (١٣٧/١)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٤٠٥/١، ٤٠٦)، خزانة الأدب (٥٨٦/٩-٥٨٨). وبلا نسبة في المقاصد الشافية (٦٩٩/٣)، رصف المباني ٢٧٠، ٣٨٤، برواية "الطاعن" بدلاً من "الجامل"، الجنى الداني، ص ٤٤٨، شرح الكافية الشافية (٨١٩/٢).

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلِّ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

أما حروف التحضيض وهي: "لَوْلَا"، و"لَوْمًا"، و"هَلَا"، و"أَلَا"، ففيها مذهبان:

أحدهما: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أن حروف التحضيض لا تليها إلا الجملة الفعلية، وقد يليها اسم لكنه معلق بفعل ظاهر مؤخر عن ذلك الاسم^(١).

وقد ارتضى هذا المذهب جمهرة من النحاة كالفارسي^(٢)، وابن مالك^(٣).

وقال الشاطبي: "وهو الراجح؛ لأن السماع يُساعدهم"^(٤).

ومن أدلة لزومها الفعل لفظاً قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾^(٥).

وأما تقديرًا فنحو قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦) [من الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِّي، لَوْلَا الْكَمِّيِّ الْمُقْتَنَّا^(٧)

ثانيهما: مذهب الكوفيين

يجيز الكوفيون وقوع الاسم بعد حروف التحضيض^(٨).

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠.

(٣) ينظر: التسهيل، ص ٢٤٣، ٢٤٤، شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٧/٣)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).

(٥) سورة التوبة: من الآية: ١٢٢.

(٦) البيت لجرير في ديوانه، ص ٩٠٧ برواية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ سَعْيِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِّي هَلَا الْكَمِّيِّ الْمُقْتَنَّا

وفي خزانة الأدب (٥٥/٣، ٥٨، ٦٠)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٦٦٩/٢)، المفصل، ص ٣٧٦، ٣٧٧، شرح

المفصل لابن يعيش (٨٨/٥، ٨٩)، المقاصد الشافية (٢٠٢/٦). وللفرزدي في اللسان (٤٣/٩) مادة "ضطر".

وقيل: للأشهب بن رُمَيْلَةَ في شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٥). وبلا نسبة في الصَّاحِي، ص ٢٥٣، شرح التسهيل

لابن مالك (٤٢٨/٣)، مغني اللبيب (٢٧٤/١)، المساعد (٢٢٠/٣)، شرح الكافية للرضي (٤٤٣/٤).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٤٣/٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٨/٣، ٤٢٩)، المساعد (٢١٩/٣، ٢٢٠).

(٨) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).

واستدلوا بقَوْل الشَّاعِر^(١) [من الطويل]:

وَنُبْتُتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشْفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وخرَّجه البصريون على إضمار كان الشَّائِئَةِ أي "هَلَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَا"^(٢).

وكذا قال هشام، قال: "التقدير فهلا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أَقْيَسُ"^(٣).

أما الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، وكذا يجوز أن يليها بعدها الأفعال فهي إِنْمَأْ، وَكَأْتَمَأْ، وَلَكِنْ، ونحو ذلك، ففي (إِنَّمَأْ) و(كَأْتَمَأْ) مذهبان:

أحدهما: مذهب سيبويه، ومن وافقه

ذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن يليها بعدها الأسماء وكذا يجوز أن يليها بعدها الأفعال، قال: "لأنها حروفٌ لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل"^(٤). ووافقه في جواز إيلاء الاسم والفعل بعد هذه الحروف الفارسي^(٥)، وابن عصفور^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وغيرهم، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ

(١) البيت لقيس بن الملوح، أو الصمة القشيري، أو ابنُ الدُّمينة في شرح التصريح على التوضيح (٧٠٢/١)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٢١/١). أو لأحد هؤلاء أو لإبراهيم بن الصولي في خزانة الأدب (٦٠/٣، ٦٢، ٦٣)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (٥٤١/٢) إلى قيس بن الملوح. وقيل: ابن الدمينة. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٧٤/١)، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٠٧، (٥٨٣/٢)، المقاصد الشافية (٣/٦، ٢٠٣) شرح التصريح على التوضيح (٤٣٢/٢)، شرح الأشموني على الألفية (١٥٢/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٤٢/٢، ٤٤٣)، شرح الكافية للرضي (٤٤٣/٤).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٣/٦).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٧٤/١).

(٤) ينظر: الكتاب (١١٦/٣)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيراقي (٣٢٦/٣).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧٠، ١٧١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٥٠/٥).

عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(١)، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٢) فأولاهما الفعل^(٣).

ثانيهما: مذهب الكسائي والأخفش

روى الكسائي^(٤)، والأخفش^(٥) عن العرب "إنما زيدًا قائمٌ" بالإعمال مع زيادة (ما)، وجوّز الأخفش أيضًا في (كأنَّ) الإعمال و(ما) موجودة^(٦).

ونُقِلَ عن ابن السراج بأنه أجرى غير ليثما مجراها قياسًا^(٧)، وقال في (الأصول)^(٨) ما نصّه: "وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول: (إنما زيداً منطلق) وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق....".

ووافقه الزجاجي في القياس، قال في (باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتُسَمَّى حُرُوفَ الرَّفْعِ): "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (إنما زيداً قائمٌ)،.... فَيُلْغِي (ما)، وينصب بِ (إن)، وكذلك سائر أخواتها"^(٩).

وقال ابن عصفور معقّباً على قول الزجاجي: "والذي ينبغي أن يُحمَل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كلّ

(١) سورة فاطر : من الآية: ٢٨.

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)، التذييل والتكميل (١٥٠/٥).

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٧٥/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/١)، التذييل والتكميل (١٤٩/٥)، شرح الكافية الشافية (٤٨١/١)، ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣).

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٧٥/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/١)، شرح الكافية الشافية (٤٨٠/١)، التذييل والتكميل (١٤٩/٥)، ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٤٩/٥).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/١)، شفاء العليل (٣٦٩/١).

(٨) ينظر: الأصول في النحو (٢١٩/١).

(٩) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٣٠٢، ٣٠٤، وينظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)، التذييل والتكميل (١٤٩/٥).

فاعلٍ، وإن كنت إنما سمعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك"^(١). وقال ابن مالك: بأن ما ورد عن العرب من النصب في "إنما زيدًا قائمٌ"، "يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في أعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ"^(٢). بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي موافق للجرمي فيما ذهب إليه من أن هناك حروفاً وضعت للفعل وهو لا يتصل إلا بها كـ "رُبَّما"، و "قلما"، و "قد" وما أشبه ذلك. فعرض قول الجرمي للائتناس، واستضاء برأي سيوييه في المسألة. هذا الله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)، وينظر أيضاً: التذييل والتكميل (١٤٩/٥).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/١).

المسألة الثانية والعشرون

[في أحكام ها]

حكى أبو عمر أن منهم من يقول: "(هَاءُ)، و(هَاءُوا)، فهذا مثل (اضْرِبَا) و(اضْرِبُوا)"^(١).

وحكى أيضاً بأنهم يقولون: "(ها يا رجل) و(ها يا رجلان) و(ها يا رجال)، فهذا بمنزلة (رُوَيْدَ) في أنك تستعمله للواحد والاثنين والجميع"^(٢).

وقال أيضاً: "ومما سُمِّيَ به الفعل (هَآ) وتلحقه الكَافُ (هَآكَ) وتُلْحِقُ الهمزةَ الكَلِمَةَ فتقول: (هَآ)، فتكون الهمزة مفتوحةً.

وتُلْحِقُ الكَافَ فتقول؛ هَآكَ، وهَآكُمَا، وهَآكُم، وهَآكَ، وهَآكُنَّ. فما تُلْحِقُ من علامة الخطاب يُبَيِّنُ أَعْدَادَ الْمُخَاطَبِينَ وتَأْنِيهِهُمْ وتَذَكِيرُهُمْ.

وتحذف الكاف فتَجْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلفَصْلِ مثل ما كان يكون في الكاف لو ثبتت، فتقول: هَآ لِلذَّكَرِ وهَآ لِلْمَرَأَةِ وتُوصَلُ به علامة الضمير فتقول للمؤنث: هَآي مثل هَآي"^(٣).

قال أبو علي: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كلامهم شيء من هذه الأصوات التي سُمِّيَتْ بها الأفعال ظهر علامة الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الحَرْفِ، وَجَبَّيْهُ يُشَكِّلُ على الحُكْمِ بَأَنَّ (لَيْسَ) فعل؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِمَ بكونها فعلاً بِلَحَاقِ الإِضْمَارَاتِ لَهَا، و(هَآ) قد وُجِدَ هذا فيها وهي صَوْتُ فِعْلاً.

فأما هَاتِ فقد يجوز أن يَكُونَ مِثْلَ (هَآ) صَوْتاً، ويجوز أن يكون فعلاً صحيحاً اشْتُقَّ من الصَّوْتِ مثل دَعَدَعْتُ وهَاهَيْتُ، وكَأَنَّ هَذَا جَارَ فِيهِ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى خِلَافِهِ الذي هُوَ (هَاتِ).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٨.

(٢) ينظر السابق، ص ١٤.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣٠).

فكما فَعَلُوا ذلك بالخِلَافِ كَذَلِكَ اسْتُجِيزَ ذلك في خِلَافِهِ الذي هو (هَآ) وإن لم يكن فِعْلاً وَوَوَّطاً ذلك تعاقبُ الحَرَكَاتِ على همزته لاختلاف المخاطبين^(١).

دراسة المسألة:

".... (ها) من الأصوات المسمّى بها الفعلُ في الأمر، ومسمّاه (خُذْ)، و(تَنَاولْ)، ونحوهما"^(٢). وفيه اللغات الآتية:

اللغة الأولى:

حكى أبو عمر أن منهم من يقول: (هَاء) و(هَاءُوا)^(٣)، و"هَآ يا رجل"^(٤). وحكى هذا أيضاً أبو بكر بن السَّرَّاج^(٥)، قال الجرمي: "وذلك قليل"^(٦).

اللغة الثانية:

حكى أبو عُمر أن منهم من يقول: "(ها يا رجل) و(ها يا رجلان) و(ها يا رجال)، فهذا بمنزلة (رُوَيْدَ) في أنك تستعمله للواحد والاثنين والجميع"^(٧)، وكذا قال ابن جني^(٨).

اللغة الثالثة:

قال أبو عمر: "ومما سُمّي به الفعل (هَآ) وتلحقه الْكَافُ (هَآكَ)، وتُلْحِقُ الْهَمْزَةُ الْكَلِمَةَ فتقول: (هَآء)، فتكون الهمزة مَفْتُوحَةً.

وتُلْحِقُ الْكَافَ فتقول: هَآءُكَ، وهَآءُكُمْ، وهَآءُكَ، وهَآءُكُمْ....

(١) ينظر: المسائل البصريّات (١/٤٣٠، ٤٣١).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٢).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٨، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٤).

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر السابق.

(٧) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٤.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/٣٢٠).

وتحذف الكاف فَتَجْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلْفَصْلِ مثل ما كان يكون في الكاف لو ثبتت، فتقول: هَاءٌ لِلذَّكْرِ وهَاءٌ لِلْمَرَأَةِ وَتُوصَلُ به عَلامَةُ الضَّمِير فتقول للمؤنث: هائي مثل هائي^(١).

وعقب أبو علي على هذه اللغة فقال: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كَلَامِهِمْ شَيْءٌ من هذه الأصوات التي سُمِّيَتْ بها الأَفْعَالُ ظهر علامةُ الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الحَرْفِ وَجْهٌ يُشْكِلُ على الحكم بأنَّ (لَيْسَ) فعل؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِمَ بكونها فعلاً بِلِحَاقِ الإِضْمَارَاتِ لَهَا. و(هَآ) قد وُجِدَ هذا فيها وهي صَوْتُ فِعْلاً. فأما هَاتِ فقد يجوز أن يَكُونُ مِثْلَ (هَآ) صَوْتًا، ويجوز أن يكون فعلاً صحيحاً اشْتَقَّ من الصَّوْتِ مثل دَعَدَعْتُ وَهَاهَيْتُ، وَكَأَنَّ هَذَا جَارَ فِيهِ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُمْ أَجَزُّهُ مُجَرَّى خِلَافِهِ الذي هُوَ (هَاتِ)"^(٢).

اللغة الرابعة:

ومنهم من يقول: "هَاءٌ يَا رَجُلُ، وهَاءٌ يَا امْرَأَةَ، وللاثنتين؛ هَاؤُمَا، وللرجال هَاؤُمْ، وللنساء. هَاؤُنَّ"، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كُنِيبَهُ﴾^(٣) ^(٤). وقد عقب النحاة على هذه اللغة، فقال الفارسي: "واعلم أن قولهم (هاؤُما) و(هاؤُما) من نادر العربية وما لا نظيره، ألا ترى أنه ليس في الأسماء المسمَّى بها الأفعال اسم ظهر فيه علامة الضمير كما ظهر في (هاؤُما) و(هاؤُما)، وإنما يكون الضمير الذي تتضمنه على حدِّ الضمير الذي يكون في أسماء الفاعلين، وهذا مما يدلُّك أنها أسماء؛ لأن الضمير لا يظهر في الأسماء المقامة مقام الفعل، إلا أن ذلك وإن كان نادراً عن قياس نظائره، فهو غير شاذ في

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣٠).

(٢) ينظر السابق (١/٤٣٠، ٤٣١).

(٣) سورة الحاقة من الآية: ١٩.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣١)، سر صناعة الإعراب (١/٣١٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣).

الاستعمال؛ ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابٍ﴾^(١) " (٢).

وقال ابن يعيش في موضع: "وهذه أجود لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز"^(٣).

وقال في موضع آخر: "فأما (هاؤم) فغريب من نادر العربية؛ لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر، نحو: (قُمْتُمْ) و(قُمْتُمَا)، و(ضربْتُكم)، و(ضربْتُكما)، وهذا مما يؤكد كون هذه الألفاظ أسماء، وليست أفعالاً"^(٤).

وكذا ابن هشام في (تذكرته) فقد ذهب إلى ندورة تنثية (هاء) وجمعها، ثم رأى مع ندوره أنه غير شاذ في الاستعمال، وذلك لوروده في التنزيل^(٥).

اللغة الخامسة:

قال الفارسي: "ومنهم من يحذف من (هاء) وهم قليل فيقولون: هَاكَ يَا رَجُلُ، و هَاكُمَا يَا رَجُلَانِ، و هَاكُمُ يَا رَجَالُ، و هَاكُنَّ، وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ"^(٦).

اللغة السادسة:

ومنهم من يقول: "هَآُ يَا رَجُلُ على مثالِ خَفْ يَا رَجُلُ، وللاثنتين: هَاءَا على مثالِ خَافَا، وللجميع: هَاءُوا على مثالِ خَافُوا، وللمرأة: هَائِي يا امرأة.... وتقول للمرأتين: هَاءَا يَا مَرَاتَانِ، وتقول للنسوة: هَآنَ يَا نِسْوَةٌ. وإذا قال لك رَجُلٌ: هَآُ، فأردت أن تقول: لَا أَفْعَلُ قُلْتُ: لَا أَهَاءُ وَأُهَاءُ"^(٧).
"قال الفراء: حكى لي الكسائي: إلام أَهَاءُ فَأُهَاءُ"^(٨).

(١) سورة الحاقة: من الآية: ١٩.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣).

(٤) ينظر السابق (٣/٣٤).

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (٣/٢٠٢).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣١).

(٧) ينظر: المذكر ولمؤنث لأبي بكر بن الأنباري (٢/٣٣٣، ٣٣٤).

(٨) ينظر السابق (٢/٣٣٤)، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٩٢).

وقد عقب النحاة على هذه اللغة فقال الفارسي أما قولهم: هَاءِيا فقليل في اللغة رديء في القياس^(١).

وذكر ابن جني أن هذه اللغة التي تتصرف تصرف: خَفْ لغة قليلة^(٢).

اللغة السابعة:

ومنهم من يقول: "(هَأْ) بهمزة ساكنة، و(هَآ) و(هؤوا) كما تقول (طَأْ)، و(طَآ)، و(طُؤوا)، و(هئي يا امرأة) كما تقول: (طئي)، و(هَأَنْ) كما تقول: (طَأَنْ)، وقياس هذه اللغة أن تجعلها من بابِ (وَهَبَ يَهَبُ) مِمَّا فَاؤُهُ وَاوٌ"^(٣).

بعد مناقشة المسألة، وبيان اللغات في (هَآ)، تبين لدي أن الفارسي كان مخالفاً للجرمي فيما حكاه عن العرب من كون "ها" فعلاً، واصفاً إياه بالشذوذ ثم أبان بأنه إنما يجوز ذلك قياساً على "هات" في كونها صوت فعل، وكذا يجوز أن يكون فعلاً صحيحاً مثل (هاهيت) ونحوه، فكما أجازوا هذا في "هات"، فكذا جاز في خلافه.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٢/١).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٣١٩/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٣).

المسألة الثالثة والعشرون

[في الترخيم]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: [ترخيم النكرة كـ"فُلان"، و"طامِر" ^(١)، و"كَروان"].

قال أبو عمر: "سَمِعْتُ الْأَصْمَعِي يَقُول: سَمِعْتُ الْعَرَب يَقُولُونَ: (يَا فُلَا تَعَالَ) قال في إثر هذا: وترخيم طامِر لا يجوز، لأنه كناية عَنِ اسْمِهِ" ^(٢).

قال أبو علي: "وَمَنْعُ تَرْخِيمِ ذَا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ (يَا فُلَا) مشكل ألا ترى أَنَّ (فُلان) كناية، كما أن ذَا كناية وكلاهما معرفة علم، يدلُّك على أنَّهما علمان أنَّهم حذفوا التنوين مع كل واحدٍ مِنْهُمَا كما حذفوه مع الأعلام، فقالوا: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَطَامِرُ بْنُ طَامِرٍ كما قالوا: زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو" ^(٣).

وقال أبو عمر: "أَطْرُقَ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى" ^(٤) ^(٥).

قال أبو علي: "رَحِمَهُ مَرَّتَيْنِ" ^(٦).

(١) ورد في اللسان مادة "طمر" (١٤٤/٩): "وَطَمَرَ فِي الْأَرْضِ طُمُورًا: ذَهَبَ. وَطَمَرَ إِذَا تَغَيَّبَ وَاسْتَخْفَى؛ وَطَمَرَ الْفَرَسُ وَالْأَخْبِيلَ يَطْمُرُ فِي طَيْرَانِهِ. وَقَالُوا: هُوَ طَامِرٌ بْنُ طَامِرٍ لِلْبَعِيدِ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ وَلَا يُعْرَفُ أَبُوهُ وَلَمْ يُدْرَ مِنْ هُوَ. وَيُقَالُ لِلْبَرْغوثِ: طَامِرٌ بْنُ طَامِرٍ؛ مَعْرِفَةٌ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ. الطَامِرُ: الْبَرْغوثُ، وَالطَوَامِرُ: الْبَرَاغِيثُ".

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٨/١، ٣٣٩).

(٣) ينظر السابق (٣٣٩/١).

(٤) هو مثل: "يَضْرِبُ لِلَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ غَنَاءٌ، وَيَتَكَلَّمُ فَيُقَالُ لَهُ: اسْكُتْ وَتَوَقَّ اتِّشَارَ مَا تَلْفِظُ بِهِ كِرَاهَةً مَا يَتَعَقَّبُهُ. وَقَوْلُهُمْ: (إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرْيَةِ) أَيِ تَأْتِيكَ فَتَدُوسُكَ بِأَخْفَافِهَا". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٣١/١، ٤٣٢). وذكر الجوهري بأن قولهم: أَطْرُقُ كَرًا أَطْرُقُ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرْيَةِ. مثل "يُضْرَبُ لِلْمَعْجَبِ بِنَفْسِهِ". ينظر الصحاح (١٥١٥/٤، ١٥١٦) مادة "طرق". وذكر البغدادي في خزنة الأدب (٣٧٤/٢) أنه بيت من الرجز، وهو مثل. فكل الروايات فيه (القَرْيَةِ) بدلًا من (الْعَرَى).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٠/١).

(٦) ينظر السابق (٣٤١/١).

دراسة المسألة:

اتفق الجمهور على أنه لا يستثنى من العلم المفرد شيء^(١)، ويدخل في هذا ما كان كناية عن العلم كترخيم "فلان"^(٢)، حيث قال الجرمي: "سَمِعْتُ الْأَصْمَعِي يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ: (يَا فُلَا تَعَالَ)"^(٣)، وقد استثنى مسألة "طَامِر" وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقد قال أيضاً بترخيم "فلان" فيقال: "يا فُلَا أَقْبَلْ" جمهور النحاة - كما أسلفت - كالمبرد^(٤)، والفارسي^(٥)، وابن الشجري^(٦)، وابن عقيل^(٧)، والسيوطي^(٨)، وغيرهم. أما "طَامِرُ بْنُ طَامِرٍ" كناية عمن لا يعرف، ولا يعرف أبوه، فقد استثناه الجرمي فلم يجز ترخيمه^(٩)؛ لأنه كناية عن اسمه^(١٠).

"واستشكل ذلك الفارسي من جهة أن طامراً كناية، وهو علم، لحذف التنوين في قولهم: طامر بن طامر، كما في قولهم: فلان بن فلان، فليكن مثل فلان في الترخيم"^(١١). ورد قوله ابن عقيل^(١٢)، والسيوطي^(١٣)، لأن فلاناً كناية عن الأعلام فترخم كما يُرخم العلم، وطامر ليس كذلك، فهو كناية عن ما لا يرخم.

وقد اختلف النحاة في قولهم: "أَطْرُقَ كَرًا"، ففيه قولان:

(١) ينظر: الهمع (٨٣/٣).

(٢) ينظر: المساعد (٥٤٩/٢).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٨/١، ٣٣٩)، المساعد (٥٤٩/٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٣٧/٤).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١)، وينظر أيضاً: المساعد (٥٤٩/٢).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣٣٧/٢).

(٧) ينظر: المساعد (٥٤٩/٢).

(٨) ينظر: الهمع (٨٣/٣، ٨٤).

(٩) ينظر: الهمع (٨٣/٣)، المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(١٠) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(١١) ينظر: المساعد (٥٤٩/٢)، المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(١٢) ينظر: المساعد (٥٤٩/٢).

(١٣) ينظر: الهمع (٨٣/٣، ٨٤).

أولهما: زعم الخليل بن أحمد أن ذكر الكروان يقال له: كَرَا^(١). وكذا نُسِبَ هذا القول للمبرّد^(٢).

قال ابن مالك: "فعلى هذا ليسَ في قَوْلهم: (أَطْرُقَ كَرَا) إِلَّا حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ"^(٣). ووافقه أبو حيان^(٤)، وابن عقيل^(٥)، وغيرهما في أنه على هذا القول لا ترخيم فيه، وشذوذ حَذْفُ حرف النداء منه ونحوه.

ثانيهما: قال الفارسي: قال أبو عمر: "أَطْرُقَ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ بالعري"^(٦). ثم عقب الفارسي فقال: "رَحْمَةُ مَرَّتَيْنِ"^(٧).

قال المبرّد: "لو رَحِمْتَ (كروانا) فيمن قال: يا حارُّ لقلت: يا كَرَا أَقبل، وكان الأصل يا كَرُوْ، لكن تحرّك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً"^(٨)، وتبعه أبو علي القالي^(٩) حيث قال: "الكرا: الكروان، وهو عند أهل النظر والتحقيق من أهل العربية ترخيم كروان، وإثما أراد الراجز: أطرق يا كروان، فرخّم"^(١٠).

وذكر ابن مالك أن (كرا) فيه شذوذان:

"أَحَدُهُمَا: حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ (أَيُّ).

والثاني: تَرْخِيمُهُ عَلَى تَقْدِيرِ الاسْتِفْلالِ وَلِذَلِكَ أُبْدِلَتْ وَاوُهُ أَلْفًا.

(١) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٣٢/١)، وفي شرح الكافية الشافية (١٣٦١/٣) زعم بعض أهل اللغة.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٦/٥)، المساعد (٥٦٣/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٣٦١/٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٦/٥).

(٥) ينظر: المساعد (٥٦٣/٢).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٠/١).

(٧) ينظر السابق (٣٤١/١).

(٨) ينظر: المقتضب (١٨٨/١، ١٨٩).

(٩) هو إسماعيل بن القاسم بن عيّدون، أبو علي البغدادي المعروف بالقالي. من مصنفاته: "الأمالي"، و"النّوادر"، و"المقصور والممدود"، و"شرح المعلقات". توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٥٣/١)، معجم

الأدباء (٧٢٩/٢).

(١٠) ينظر: خزانة الأدب (٣٧٤/٢، ٣٧٥).

وَلَوْ رُحِّمَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَّنْوِي المَحْدُوفَ لَقِيلَ: (كَرَّو) ^(١).

وقال أبو حيان: "المشهور أنَّه ترخيم كَرَوَان على لغة: يا حَارُّ: فشذوذٌ مِنْ كونه نكرة مقبل عليها، وَمِنْ حَذَفِ حرفِ النداء" ^(٢). وكذا قال ابن عقيل ^(٣).
وذكر السيوطي أن قولهم: "أطرق كرا" ترخيم "كروان" "شاذٌ قياسًا واستعمالًا، أما القياس؛ فلأنَّ الترخيم بابُه الأعلام، وأما الاستعمال فلقلة المستعملين له" ^(٤).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "فلان" كناية عن العلم فيرخم كما يُرخم العلم، ومُعارضًا له في منعه ترخيم "طامرُ بنُ طامرٍ"، قائلاً: "فليكن مثل فلان في الترخيم" ^(٥).
وأرى أن الأخذ برأي الجرمي في منعه ترخيم طامر هو الأحسن؛ لسلامته مما وُجِّه إليه قول الفارسي.

أما قول أبي عُمر: "أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى" فقد استدل به الفارسي على أن الكَرَا مرخم من "كَرَوَان" ترخيم بعد ترخيم. فقد حذفت النون والألف من الكلمة ثم قلبت الواو ألفًا فقليل "كَرَا" وهو المذهب المتفق عليه من معظم أهل العربية. والأخذ بهذا القول هو الأنسب.
هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٣٦٠، ١٣٦١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤٦).

(٣) ينظر: المساعد (٢/٥٦٣).

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر (٢/١٧٩، ١٨٠).

(٥) ينظر: المساعد (٢/٥٤٩).

المسألة الثانية: [ترخيم "حَيَوَة"]

قال أبو عمر: "لو رَحَّمتَ (حَيَوَة) تركتها في كل حال على حالها يعني على: يا حارٍ ويا حارٌ"^(١).

قال أبو علي: "وهذا صحيح؛ لأن هذا إنما جاء في العَلَم وهذا في الترخيم علم على تعريفه الذي كان"^(٢).

وقال في موضع آخر: "حَيَوَة حرف شَدَّ عَنِ القياس، فَأُجْرِيَ في الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يُرَحَّم، فتقول يا حَيَوٌ"^(٣).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على ترك "حَيَوَة" في الترخيم على حالها؛ لأن في الكلمة اعتلال مخالف للقياس^(٤)، والقياس "حَيَّة"^(٥).

فقال سيبويه: "وتقول في حَيَوَة: يا حَيَوٌ أقبِلْ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها؛ لأنه حرف أُجْرِيَ على الأصل وجُعِلَ بمنزلة غَزَوْ، ولم يكن التغييرُ لازماً وفيه الهاء"^(٦). وكذا الجرمي قال: "لو رَحَّمتَ (حَيَوَة) تركتها في كل حال على حالها يعني على يا حارٍ ويا حارٌ"^(٧).

ووافقه الفارسي فيما ذهب إليه^(٨).

وقال ابن الحاجب: وتقول "في حَيَوَة يا حَيَوٌ، ولا يُدْغَمُ لما ثبت من شدوذه، وفيه

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٣٨٦/١).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٠/٥).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٧٤/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٢٥١/٢).

(٧) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١)، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (٣٨٦/١).

نظر^(١) وكذا أبو حيان فقد أقرّه على حاله أيضًا^(٢)، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "حيوة" في ترخيمها تُترك في كل حالها فيقال: يا "حيو" وهذا هو المذهب المتفق عليه من النحاة.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٠١/١)

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٠/٥).

المسألة الثالثة: [ترخيم "معاوية"]

قال أبو عُمر: وقال الشاعر^(١):

أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا بْنَ الْأَفْضَلِ

رَخَّمَ "معاوية" مَرَّتَيْنِ^(٢).

قال الفارسي: "وتقدير هذا أنه لَمَّا كَثُرَ مُرَحَّجًا مِنْهُ الْهَاءُ جَرَى (مُعَاوِيَا) اسْمًا فَكَأَنَّكَ

رَخَّمْتَ اسْمًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَاءٌ"^(٣).

دراسة المسألة

اختلف النحاة في ترخيم مُعَاوِيَةٍ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ^(٤) [من الرجز]:

فَقَدْ رَأَى الرَّاءُونَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا بْنَ الْأَفْضَلِ

على وجهين:

الوجه الأول:

قال سيوييه: (هذا بابٌ إذا حذفتَ منه الهاءَ وجعلتَ الاسمَ بمنزلة ما لم تكن فيه الهاءُ

أبدلتَ حرفاً مكانَ الحرفِ الذي يلي الهاءَ):

"وقد حملهم ذلك على أن رَحَّمُوهُ حَيْثُ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا هَاءَ فِيهِ.

قال العجاج^(٥):

(١) الرجز للعجاج وتماه:

فَقَدْ رَأَى الرَّاءُونَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا بْنَ الْأَفْضَلِ

وهو من شواهد الكتاب (٢٥٠/٢)، النكت (٥٨٠/١)، تحصيل عين الذهب، ص ٣٣٢، المقاصد الشافية

(٤١٠/٥). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٣٤١/١)، الخصائص (٨٤٦/٣)، ارتشاف الضرب (٢٢٤٠/٥)،

(٢٢٤٢)، المقاصد الشافية (٤١٥/٥)، الهمع (٨٦/٣)، خزنة الأدب (٣٧٨/٢).

وروايته في ديوان العجاج، ص ١٤٨:

فَقَدْ رَأَى الرَّاءُونَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا يَزِيدُ يَا بْنَ الْأَفْضَلِ

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٤١/١).

(٣) ينظر السابق.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

فقد رأى الرءاونَ غيرَ البطلَ أنَّك يا معاوي يا ابن الأفضَلِ

يريد: يا مُعاوية^(١).

فقد حمّله سيبويه هاهنا "والفرّاء على أنه رُحِمَ بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءٌ ثانٍ؛

لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُهُ إذ المرخَّم لا يُنعتُ"^(٢).

قال أبو الحسن الأَخفش: "البيتُ للعجاج يمدحُ به يزيدُ بن معاوية، ولا أدري كيف

هذه الرواية، إلا أن سيبويه هكذا رواه، وتقديرُ هذا الترخيم أنه لَمَّا رَحِمَ مُعاويةَ فأسقطَ الهاءَ

صارَ كاسمٍ لا هاءَ فيه ثُمَّ رَحِمَهُ فأسقطَ الياءَ، ولو قالَ قائلٌ: إنَّ الياءَ التي بعدَ الواوِ من مُعاويةَ

وإنَّ ابنَ الأفضَلِ نعتٌ لمعاويٍ وليسَ فيه حرفُ نداءٍ كانَ أَقْيَسَ وأَجوَدَ"^(٣).

وذكر الجرمي أنه رَحِمَهُ مَرَّتَيْنِ فقال: يا مُعاوي^(٤)، وقال ابن كيسان: إنَّ "بعضَ المنشدين

له من العرب ينشدُ يا مُعاويَ، فيقطع الكلمة في النداء على الواوِ ثُمَّ يَقولُ: يا بَنَ الأفضَلِ"^(٥).

وقال الفارسي: "...أنه لَمَّا كَثُرَ مُرَحِّمًا منه الهاء جري (مُعاوي) اسما فكأنك رَحِمْتَ

اسما لم يكن فيه هاء"^(٦).

وأشار الأَعلم في أحد قوليه بأن هذا القول ضرورة قبيحة^(٧).

ومن نصٍّ أيضًا على أنه ترخيم بعد ترخيم الرُّماني^(٨)، وتبعه ابن خروف^(٩).

(١) ينظر: الكتاب (٢٤٩/٢، ٢٥٠، ٢٥١).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤١٠/٥).

(٣) ينظر: النكت (٥٨٠/١).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٤١/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٢/٥).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٣٤١/١).

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٣٣٣.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية (٤١٥/٥)، خزانة الأدب (٣٧٨/٢).

(٩) ينظر السابق.

الوجه الثاني:

قاله الأعلم: "ويحتمل أن تكون الياء من قوله: (يا ابنَ الأفضَل) ياءَ معاويةَ على تقدير يا معاويَ ابنَ الأفضَل، فتوهَّمت ياء (يا ابنَ) التي للنداء، وإِثْمًا هي ياءُ معاويةَ"^(١). ويرده ما قاله ابن كيسان - كما أسلفت - من "أنَّ بعضَ المنشدين له من العرب ينشدُ يا مُعَاوِ، فيقطع الكلمة في النداء على الواو ثُمَّ يَقُول: يا بُنَّ الأفضَل"^(٢). وذكر أبو حيان أن حذف التاء مع ما قبلها قليل، والكثير حذف التاء وحدها^(٣). بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي موافقٌ للجرمي فيما ذهب إليه من أن "مُعَاوِ" في قول العجاج^(٤) [من الرجز]:

أَنْكَ يَا مُعَاوِ يَا بُنَّ الْأَفْضَلِ

مُرْخَمٌ من "مُعَاوية" ترخيم بعد ترخيم، وفصل الفارسي القول في المسألة فذكر أن الهاء كُثِرَ حذفها للترخيم، فكان الاسم - مُعَاوِ - لا هاء فيه فَرَّخَمَ بحذف الياء من آخره^(٥)، وهو الأنسب.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص ٣٣٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤٢).

(٣) ينظر السابق (٥/٢٢٤٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٤١).

المسألة الرابعة: [ترخيم الخماسي: كـ "مُنْقَاد"، وـ "مَنْصُور"، وـ "عُثْمَان"، وـ "سِنُور"]^(١)

وـ "قَنْوَر"^(٢) وـ "هَبِيخ"^(٣)]

قال أبو عمر: "ولا يُحذفُ في (مُنْقَادِ) الألف في الترخيم فَيَتَّبِعُهُ الأصل كما يتبعه الزائد في (مَنْصُور) في الحذف.

قال: وقد أجازة الأخفش فقال: (يَأْمُنُقُ) يُشَبِّهُهُ بالزائد"^(٤).

قال أبو علي: في "(منقاد) لا يحذف الألف مع الدال، قال: لأنه بدل من الأصل"^(٥). وقال في ترخيم "منصور": "فإن كان قَبْلَ آخر الاسم حَرْفٌ مَدَّ زَائِدٌ اتَّبَعَتْهُ الزائد في الحذف إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة أَحْرَفٍ فَقُلْتُ في رَجُلٍ اسْمُهُ مَنْصُورٌ: يا مَنْصُ"^(٦).

أنشد أبو عمر الجرمي لابن هَمَّامِ السَّلُولِي^(٧) [من المتقارب]:

*أَفِقْ عُثْمَ عَنْ بَعْضِ تَعْدَائِكَ"^(٨).

الشاهد فيه ترخيم "عثمان" بحذف الألف والنون وذلك لزيادتهما فيقال: "يا عُثْمَ".

قال الفارسي: "فإن كان في آخر الاسم زيادتان زيدتا معاً حذفتها معاً"^(٩).

(١) ورد في اللسان مادة "سنر" (٢٧٤/٧): بأن من معاني السِّنُّور "الهَرُّ، مشتق منه وجمعه السَّنَانِيرُ، وقيل: أصل الذَّب، وقيل: السَّيْدُ.

(٢) القَنْوَرُ، "بتشديد الواو: الشديذ الضَّخْمُ الرأس من كل شيء. وكلُّ قَطٍّ غليظ: قَنْوَرٌ" ينظر: اللسان (٢٠٩/١٢) مادة "قَنْوَر".

(٣) الهَبِيخُ: بتشديد الياء: الغلام، والرجل الذي لا خير فيه، ويطلق أيضاً: على الأحق المسترخي، والوادي العظيم أو النهر العظيم، وقيل: واد بعينه. ينظر: اللسان (١١/١٥) مادة "هَبِيخ".

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٥) ينظر: المسائل المنتورة، ص ٢٢٦.

(٦) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٩٢.

(٧) هذا الشطر من قصيدة لعبد الله بن همام السَّلُولِي، مدح بها عبيد الله بن زياد بن أبيه في شرح أبيات مغني اللبيب للبغداد (٢٦٢/٧) وقامه: أَقُولُ لِعُثْمَانَ لَا تَلْحَنِي أَفِقْ عُثْمَ عَنْ بَعْضِ تَعْدَائِكَ.

وبنسبة أيضاً في المسائل البصريات (٣٤٠/١)، (٣٤١) برواية "تَعْدَائِكَ" بدلاً من "تَعْدَائِكَ". وبلا نسبة في أمالي الشجري (٣١٣/٢، ٣١٤)، والإفصاح للفارقي، ص ١٧٥.

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٠/١، ٣٤١).

(٩) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٩٢.

وقال أبو عمر: "أكثرهم يحذف واو (سَنَوْر) في الترخيم لسُكُونِهَا"^(١).

قال أبو علي: "كأنه يجعلها كالتّي في (مَنْصُور)"^(٢).

قال أبو عمر: "وهو أجود"^(٣).

قال أبو علي: حذف الواو أجود؛ "لأنها زائدة في الحقيقة، ويجوز ألا تحذف لأنها ليست بمدة، فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"^(٤).

وقال أبو عمر: واو "فَنَوْر" ويا "هَبِيخ" لا تحذف؛ لأنه لما تحركت لم تشبه الزائد^(٥).

قال أبو علي: "... لا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِ الْأَخْيَرِ وَالْيَاءِ الْأَخْيَرِ مِنْ (فَنَوْر) وَ(هَبِيخ)؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ (سَمِيدَع)"^(٦).

دراسة المسألة:

إذا كان ما قبل الآخر حرف مدّ كـ "مُنْقَاد"، ففيه قولان:

أحدهما: مذهب الأخفش

فقد جَوّز حذف الألف مع الدال في "مُنْقَاد" فيقال: يَأْمُنُقُ^(٧)؛ "لأنها بدل من الأصل، فكأنها زائدة لأنها مدة"^(٨).

وُثِّقَ عن الجرمي في أحد قوليهِ أنه أجاز حذف الألف والدال في "مُنْقَاد"، موافقاً للأخفش فيما ذهب إليه^(٩).

(١) ينظر: المسائل البصريّات (٣٤١/١).

(٢) ينظر السابق (٣٤٢/١).

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٢٥.

(٥) ينظر: المسائل البصريّات (٣٤٢/١).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٠/٢).

(٧) ينظر: المسائل البصريّات (٣٣٩/١)، المسائل المنثورة، ص ٢٢٦، المساعد (٥٤٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح

(٢٥٩/٢)، الجمع (٨٥/٣).

(٨) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٢٦.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٤/٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١١٣٩/٤).

ثانيهما: مذهب جمهور النحاة

نقل الفارسي عن الجرمي أنه قال: "ولا يُحذف في (مُنْقَادِ) الألف في الترخيم فَيَتْبَعُهُ الأصل كما يتبعه الزائد في (مَنْصُور) في الحذف"^(١).

وهذا هو مذهب جمهور النحاة كالفارسي^(٢)، وابن الشجري^(٣)، وابن الخباز^(٤)، وابن مالك^(٥)، وأبي حيان^(٦)، والأشموني^(٧)، والأزهري^(٨)، والسيوطي^(٩)، وغيرهم كثير، وقد عللوا عدم حذف الألف؛ لأنها منقلبة عن الأصل، فأصل "مُنْقَاد" مُنْقَوذٌ.

أما "مَنْصُور" فقد اتفق النحاة على حذف آخره مع حرف المد فيقال يا "مَنْصُ"، ومن هؤلاء سيبويه^(١٠) وقد احتجَّ بكلام معناه أنه لما كان الحرفُ الأصليُّ في مَنْصُور قد وجب حذفه؛ لأنَّه طَرَفٌ صار هذا الحرفُ الأصليُّ في الحذف كالزائدِ الثاني من الزائدين اللذين زيدا معًا في "سَعْدَان" ونحوه، فصار الحرف الأصلي بمنزلة الزائد، وقد ساوى الزائدان الزائدَ والأصليَّ، وقد وجب حذفُ الزائدين فوجبَ حذفُ الزائدِ والأصليِّ^(١١).

وقد اقتفى هُذَي سيبويه في حذف الآخر مع حرف المد النحاة كالجرمي^(١٢)،

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٢٦.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣١١/٢).

(٤) ينظر: توجيه اللمع، ص ٣٣٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٠/٣).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٣/٥).

(٧) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٧١/٣).

(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢٥٩/٢).

(٩) ينظر: الهمع (٨٤/٣، ٨٥).

(١٠) ينظر: الكتاب (٢٥٩/٢).

(١١) ينظر: النكت (٥٨٥/١، ٥٨٦).

(١٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

والزجاجي^(١)، والفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، وابن الشجري وقد ذكر أنّ علّة حذف الواو مع الطرف في "منصور" ونحوه لاجتماع أربع شرائط:

الأولى: سكون حرف العلّة.

الثانية: بقاء الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف.

الثالثة: كون ما قبل الواو مضمومًا.

الرابعة: الحرف المعتل هنا زائدًا لا أصلًا^(٤).

وأيضًا ممن قال بحذف الآخر مع حرف المد ابن الخباز^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والسيوطي^(٨)، وغيرهم كثير.

أما "عثمان" ففي آخره زائدان زيدا معًا، فتحذفهما معًا؛ لأن الاسم بعد حذفهما يكون ثلاثيًا، حيث قال سيبويه: "هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد وذلك قولك في عُثْمَان: يا عُثْمُ أَقْبِلْ...." ^(٩).

وأنشد الجرمي لابن هَمَّامِ السَّلُولِي^(١٠) [من المتقارب]:

أَفَقِ عِثْمَ عَنْ بَعْضِ تَعْدَائِكَ^(١١).

(١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٧٠.

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٩٢، التعليقة على الكتاب (٦/٢).

(٣) ينظر: اللمع، ص ٨٤.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣١٠/٢).

(٥) ينظر: توجيه اللمع، ص ٣٣٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٣/١).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٣/٥).

(٨) ينظر: الهمع (٨٤/٣)، البهجة المرضية، ص ٢٨٧.

(٩) ينظر: الكتاب (٢٥٦/٢).

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٠، ٣٤١/١).

وقد اقتفى هُدي سيبويه بحذف الزيادتين من آخر (عثمان) فيقال: يا "عثم" أيضًا ابن السراج^(١)، وكذا الفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، وابن الشجري^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والشاطبي^(٧)، وغيرهم.

وقد اختلف النحاة في حذف الواو إذا كانت غير مسبوقة بحركة تجانسه في نحو ترخيم "سَنُور" وما أشبهه، وفيه قولان:

أولهما: ما ذكره الجرمي فيما حكى أبو علي الفارسي أن أكثر النحويين يحذفون واو "سَنُور" في الترخيم لِسُكُونِهَا^(٨) كما يقال في "منصور": "يا مَنْصُر"، قال الجرمي: بل هو أجود^(٩)، قال أبو علي: "فحذفها أجود لأنها زائدة في الحقيقة"^(١٠).

ثانيهما: جوّز أبو علي أيضًا: "ألا تحذف لأنها ليست بمدة فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"^(١١).

وذكر ابن يعيش أنه إذا "كان قبل الحرف الأصلي زائدٌ غيرُ مدّة، لم يُحذف لمفارقته الزائد الأول في (مروان)، (وحمرء)، وذلك لو سمّيت بـ (سَنُور)...، لقلت فيمن قال: (يا حار) بالكسر: (يا سَنُورُ أقبل)... وعلى قول من قال: (يا حار) بالضّم: (يا سَنّا)، ... فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"^(١٢).

(١) ينظر: الأصول في النحو (٣٢٠/١، ٣٢١).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٩٢.

(٣) ينظر: اللمع، ص ٨٤.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣١٣/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٠١/١).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٤/٥).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٤٣١/٥).

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٣٤١/١).

(٩) ينظر السابق (٣٤٢/١).

(١٠) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٢٥.

(١١) ينظر السابق.

(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٣/١).

ووافقه ابن الحاجب في عدم حذف الواو فقال في : (سَنَوْرٍ) (يَاسِنًا) ^(١). وكذا الرضي فقد أشار إلى أنها لا تحذف أيضًا ^(٢).

وقال أبو عبد الله الفخار: "ولا تحذف الواو وإن كانت زائدة؛ لأنها ليست حرف مد ولين، وإنما هي حرف لين؛ لأن حركة ما قبلها من غير جنسها" ^(٣).
 وذهب جمهور النحاة إلى أنه إن تحرك حرف اللين لم يجوز أن تحذف الواو في "قَنَوْرٍ" والياء في "هَبَيْخٍ".

فقال سيويه: هذا (بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف): "وذلك قولك في قَنَوْرٍ: يا قَنَوَّ أَقْبَلْ، وفي رجل اسمه هَبَيْخٌ: يا هَبَيَّ أَقْبَلْ" ^(٤).
 "واحتج سيويه لإثبات هذه الزوائد بكلامٍ معناه أَنَّ الواو في قَنَوْرٍ والياء في هَبَيْخٍ تَجْرِيَانِ بِجَرَى الْأَصْلِيِّ وَإِنْ كَانَا زَائِدَتَيْنِ، وَكَأَنَّ تَرْتِيبَ زِيَادَتِهِمَا أَنَّ أَصْلَ قَنَوْرٍ مِنْ قَنَرَ فَزِيدَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ فَصَارَ قَنَوْرٌ بِمَنْزِلَةِ جَدُولٍ، وَجَدُولٌ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِيهِ، وَالْوَاوُ فِيهِ بِمَحَلِّ الْفَاءِ مِنْ جَعْفَرٍ، وَكَأَنَّ أَصْلَ هَبَيْخٍ مِنْ هَبَخَ وَزِيدَتْ فِيهِ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ الْأَخِيرَةُ فَصَارَتْ كِيَاءً عَثِيرٌ...." ^(٥).

وقد اقتفى هُذَي سيويه في حذف آخر "هَبَيْخٍ" و"قَنَوْرٍ"، فيقال: يا هَبَيَّ ويا قَنَوَّ، ولا يحذف ما قبلهما لتحرك حرف اللين فيهما جمع من النحاة كالجرمي ^(٦)، والفارسي ^(٧)، وابن

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٠٠/١).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٠٢/١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٤٤/٢) [رسالة دكتوراه].

(٤) ينظر: الكتاب (٢٦٠/٢)، وينظر أيضًا: النكت (٥٨٦/١).

(٥) ينظر: النكت (٥٨٦/١).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٢/١).

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٠-٧/٢).

الشجري^(١)، وأبي حيان^(٢)، والمرادي^(٣)، والشاطبي^(٤)، والأزهري^(٥)، والسيوطي^(٦)، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما نقله عنه من أنه لا تُحذف الألف من "مُنْقَادٍ" في الترخيم؛ لأن حرف العلة ليس زائداً؛ وإنما منقلب عن أصل وهو المذهب الصحيح في نظري.

وكذا موافقاً له في ترخيم "مَنْصُور" فيقال: يا "مَنْصُ" بحذف آخره مع حرف المدّ وهو المذهب المتفق عليه من النحاة.

وأيضاً موافقاً له فيما استشهد به على ترخيم "عُثْمَان" فيقال: يا "عُثْمَ" بحذف الزيادتين من آخره، وذلك لكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما.

وأيضاً موافقاً له فيما ذهب إليه من أن الأجود حذف واو "سِنُور"، وجوّز الفارسي وجهاً آخر وهو عدم الحذف، وقد ذهب إلى هذا المذهب جمع من النحاة وأرى أن الأخذ برأي الجرمي أحسن.

ووافقه أيضاً فيما ذهب إليه من أنه لا يصح حذف الواو من "قَنْوَرٍ" وكذا الياء من "هَبَيْخٍ"، وهو المذهب المتفق عليه؛ لأن حرف اللين قبل الآخر ليس ساكناً فلا يصح حذفه. هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣٣١/٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٣/٥).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١١٣٨/٤).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤٣٠/٥).

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢٥٨/٢).

(٦) ينظر: الهمع (٨٤/٣).

المسألة الرابعة والعشرون

[في ما لا يَنْصَرَفُ من الأمثلة وما يَنْصَرَفُ]

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: [في صرف "أحمر" إذا نُكِّرَ]

ذهب الجرمي في كتابه "إلى صَرْفِ (أَحْمَر) في النكرة"^(١).

وللفارسي في المسألة قولان:

أحدهما: ذهب إلى صرف أحمر إذا نُكِّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ^(٢).

وثانيهما: عدم الصرف، قال في (باب ما كان على وَزْنِ الْفِعْلِ): لو سَمَّيْتَ رجلاً بأحمر

ثم نَكَّرْتَهُ لم يَنْصَرَفْ^(٣).

قال في (باب الصِّفَةِ التي لا تَنْصَرَفُ): "وأَحْمَرُ لا يَنْصَرَفُ في النِّكْرَةِ لِقيامِ سَبَبَيْنِ في

التَّنْكِيرِ وهو الْوَزْنُ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْوُصْفِ"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في صرف "أحمر" عند قصد تنكيهه، وفيه مذهبان:

أولهما: مذهب الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما

ذهب الخليل^(٥)، وسيبويه^(٦) إلى أن "أحمر" إذا نُكِّرَ لم ينصرف.

ونقل ابن مالك عن الأخفش في أحد قوليه أنه خَالَفَ سيبويه مُدَّةً ثُمَّ وَافَقَهُ في كِتَابِهِ

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٢).

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٣٧.

(٣) ينظر السابق، ص ٢٢٩، التعليقة على الكتاب (١٥/١٦).

(٤) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٢٩.

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧، شرح الكتاب للسرياني (٣/٤٦١)، النكت (٢/٨١٤).

(٦) ينظر: الكتاب (٣/١٩٨)، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧، شرح الكتاب للسرياني (٣/٤٦١)، توجيه المع

لابن الخباز، ص ٤١٩، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٩٣)، أمالي ابن الحاجب (٢/٤٨٢).

(الأوسط)، "وأكثر المصنّفين لا يذكرون إلاّ مُحَالَفَتَهُ، وَذَكَرَ مُوَافَقَتَهُ أَوَّلَى لِأَنَّهَا آخِرُ قَوْلِهِ"^(١).
وقد اقتفى هُذِي الخليل، وسيبويه المازني^(٢)، والزجاج^(٣)، والزجاجي^(٤)، والفارسي في
أحد قوليهِ^(٥)، وابن الخباز^(٦)، وابن الناظم^(٧)، وكذا الأشموني مبيّنًا بأنه المذهب الصحيح^(٨).
واحتجوا بالآتي:

قال سيبويه "وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر
إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة فإنما صيّرته إلى حاله
إذ كان صفة"^(٩).

وحكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري في لغاته: "قلت للهذلي: كيف تقول للرجل
له عشرون عبدًا كلّهم أحمر؟ فقال: له عشرون أحمر قال: فقلت له: فكيف تقول إذا كان
يقال: لهم أحمد؟ فقال: له عشرون أحمدًا، فأجزي أحمدًا ولم يُجْزِ أَحْمَرُ"^(١٠).

ويقوي مذهب سيبويه ما قاله الفارسي من "أن (أربعًا) قد وصفوا به وهو على زنة
الفعل، ومع هذا فلم يخرجوه من التسمية فصرفوه، فكذلك هذا إذا سمي به ونكر لا يخرج
من الصفة لأنهم قد اجمعوا على ترك صرف (أربع)"^(١١).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٤٩٩/٣)، وينظر أيضًا: شرح التصريح على التوضيح (٣٥٠/٢)، شرح الأشموني
على الألفية (١٧٠/٣).

(٢) ينظر: مجالس العلماء، ص ٧١، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣)، النكت (٨١٤/٢).

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨.

(٤) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٥/٣، ١٦)، الإيضاح للفارسي، ص ٢٢٩، المسائل المنثورة، ص ٢٠٥.

(٦) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٤١٩.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٤٦٩.

(٨) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (١٧٠/٣).

(٩) ينظر: الكتاب (١٩٨/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣).

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ص ٢٩١، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٥٩٠/٥، ٥٩١).

(١١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٥.

ويقوي ذلك أيضًا أن النحاة منعوا صرف "أدهم" - وسيأتي الحديث عنه بصورة مفصلة - وبابه، فكذلك ينبغي أن يكون أحمر وبابه إذا سُمِّي به، ثم نُكِّر^(١).

ثانيهما: مذهب الأخفش ومن وافقه

قال الزجاج: "وزعم الأخفش^(٢) وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو (أحمر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة"^(٣).

ووافقه الجرمي وذلك في صرف "أحمر" في النكرة^(٤)، وكذا المبرّد فقد رجّح قول الأخفش، فقال: "ولا أراه يجوز في القياس غيره"^(٥).

وكذا الفارسي في أحد قوليه فقد تابع الأخفش وأخذ برأيه، وقاس عليه وهذا يفهم من قوله: "وَلَوْ سَمَّيْتَ بِمَسَاجِدَ رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْ؛ لِأَنَّهُ شَابَةٌ الْأَعْجَمِيِّ الْمَعْرِفَةُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخَادِ نَظِيرٌ فَإِنْ نَكَّرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْ أَيْضًا فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ، كَمَا تَصْرِفُ أَحْمَرَ فِي قَوْلِهِ إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ"^(٦)، وأيضًا ابن يعيش^(٧) وغيرهم.

وحجّتهم في ذلك كما ذكر الأخفش: "أَنَّ أَحْمَرَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِعَلْتَيْنِ: وَزُنَ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ، فَإِذَا سَمَّيْنَا بِهِ فَقَدْ زَالَتِ الصِّفَةُ وَامْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِعَلْتَيْنِ وَزُنَ الْفِعْلِ وَالتَّعْرِيفِ، فَإِذَا تَنَكَّرَ بَقِيَتْ فِيهِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ وَزُنُ الْفِعْلِ فَوَجَبَ أَنْ يَنْصَرَفَ...." ^(٨).

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٥/٥٩٢)، وينظر أيضًا: المسائل المنثورة، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧، مجالس العلماء للزجاجي، ص ٧٠، النكت (٢/٨١٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٦٢)، التعليقة على الكتاب (٣/١٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٩٣)، توجيه اللمع لابن الحباز، ص ٤١٩.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٢).

(٥) ينظر: المقتضب (٣/٣١٢).

(٦) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٣٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١٩٣).

(٨) ينظر: النكت (٢/٨١٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٦٢).

وقد سأله المازني فقال: "ألست تقول: نسوة أربع فتحفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى.

قال : فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن أربعاً اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميت به لأن الأصل فيه صفة فلم يأت الأخفش بمقنع^(١).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي في أحد قوليّه كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من صرف أحمر إذا نُكّر، ويبدو ذلك واضحاً في متابعته للأخفش فقد أخذ برأيه في صرف أحمر في النكرة بعد التسمية، وقاس عليه.

وفي قول ثانٍ تابع سيبويه في عدم الصرف إذا نُكّر، والأخذ بهذا الرأي أولى؛ لقوة ما احتجوا به.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٢/٣)، النكت (٨١٥/٢)، مجالس العلماء للزجاجي، ص ٧٠، ٧١.

المسألة الثانية: [في منع صرف "أدهم" و"أداهم"]

ذكر أبو عمر الجرمي فيما حكى أبو علي الفارسي: أنهم لم يصرفوا "أدهم" و"أداهم" وإن كانوا قد كسروه تكسير الأسماء^(١).

قال أبو علي الفارسي: "وإذا كانوا قد كسروه تكسير الأسماء وقد أولوه العوامل كما أولوها ومع هذا فلم يخرجوه من ترك الصرف لأنه في الأصل صفة"^(٢).

وقال: " (أدهم) - وإن سمي به - لا ينصرف، وذلك أن الصفات والأسماء تتداخل، وإذا كانت تتداخل لم ينكر أن تتفق جميعها"^(٣).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على منع صرف "أدهم" و"أداهم"، خلافاً لابن جني فيما حكي عنه بأنه صرح بصرف أسماء ستة ومنها "أدهم" للقيد^(٤).

قال سيبويه (هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام): "وأما أَدَهْمُ إذا عنيت القيد،.... فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب. فإن قال قائل: أصرفُ هذا لأني أقول: أَدَاهِمُ وأراقمُ. فأنت تقول الأبطحُ و الأباطحُ، و أجارحُ و أبارقُ وإنما الأبرقُ صفة"^(٥).

قال السيرافي في شرح قوله: "وقد أجرت العرب (أدهم) إذا أردت القيد و(الأسود) إذا عنيت الحية.... أيضاً صفات، وإن كانت أسماء لأشياء بأعيانها، وذلك لأننا قد عرفنا معنى الأدهم في غير القيد وهو الأسود من الخيل.

وإنما قيل للقيد أدهم لسواده فقد عرف معنى اللون في الأدهم وشاركه فيه غيره والقصد فيهما ذوا اللون....

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق، ص ٢٠٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٨٦٠)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٣٢٤).

(٥) ينظر: الكتاب (٣/٢٠٠، ٢٠١).

وقولهم (أراقم) و(أداهم) لا يوجب الاسمية (لأرقم)، وأدهم؛ لأن العرب قد قالت: أباطح و أجارع و أبارق، وقد أحاط العلم بأن هذه صفات....^(١).

ووافقه في منع صرف "أدهم" الجرمي^(٢)، والمبرد^(٣)، وكذا الفارسي فقد رجح في "التذكرة" مذهب سيوييه بإجماعهم على ترك صرف "أدهم" مما استعمل استعمال الأسماء من هذه الصفات^(٤).

وقال في "المسائل المنشورة"^(٥): "وإذا كانوا قد كسروه تكسير الأسماء وقد أولوه العوامل كما أولوها، ومع هذا فلم يخرجوه من ترك الصرف لأنه في الأصل صفة".

وذكر الشاطبي أنه إنما منع الأدهم من الصرف، "لكونه وُضع في الأصل لأن يكون وصفًا من (الدُّهْمَة) وهي السَّوَاد، كقولك: ثوبٌ أَدْهَمُ، وفرسٌ أَدْهَمُ،.... ثم استعمل القَيْدُ لِدُهْمَتِهِ، وتُنَوِّسِي ذلك المعنى فيه، فصار يُطلق لا باعتبار الوصف، ولكن بَقِي في عدم الصَّرْف على أصله".

ثم ذكر الدليل على كونه استعمل اسم قولهم: الأدهم فجمعوه على "أفَاعِل"؛ لأن مثل هذا الجمع يختص بالأسماء لا بالصفات^(٦).

وأيضًا ممن منع "الأدهم" من الصرف، لكون الوصفية أصلًا فيه، ثم طرأت عليه الاسمية الأشموني^(٧)، وكذا الأزهري^(٨)، والسيوطي^(٩)، وغيرهم كثير.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٥/٣، ٤٦٦).

(٢) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٠٥.

(٣) ينظر: المقتضب (٣٤٠/٣).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٥٩٢/٥).

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٠٥.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٥٩٤/٥، ٥٩٥).

(٧) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (١٤٠/٣).

(٨) ينظر شرح التصريح على التوضيح (٣٢٤/٢).

(٩) ينظر: البهجة المرضية، ص ٢٩٨.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقاً للجرمي في منعه صرف "أدهم" و"أداهم" مراعاة لأصل وضعه كونه وصفاً للشيء، ثم طرأت عليه الاسمية وهو مذهب سيبويه الذي ارتضاه النحاة وهو الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: [في منع صرف "أفضل منك" إذا سُمِّي به]

قال الجرمي: "ولو سميت رجلاً (أفضل منك) لم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة"^(١).
قال الفارسي: "فإذا سميت بـ (أفضل منك) لم تصرفه في النكرة، لأنك قد جعلته صفة بـ (منك) فيحصل فيه الوصف وزنة الفعل"^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنك إذا سميت رجلاً "أفضل منك" لم ينصرف في المعرفة لوزن الفعل والتعريف^(٣)، فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف لوجود "منك" معه تؤكد الوصفية^(٤)، ووزن الفعل^(٥)، وذلك بإجماع من النحاة، منهم سيبويه^(٦)، والأخفش^(٧)، والجرمي^(٨)، والزجاج^(٩)، والفارسي^(١٠)، وابن عصفور^(١١)، وابن الناظم^(١٢)، والرضي^(١٣)، وكذا المرادي حيث قال: فإن سمي "بأفضل" مع (من) ثم نكر امتنع الصرف قولاً واحداً^(١٤)، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً لما ذهب إليه الجرمي من أنك إذا سميت بـ "أفضل منك" لم تصرفه في المعرفة والنكرة. ويقوي هذا القول إجماع النحاة على ذلك.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٢/١).

(٢) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٧٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٢/٢)، شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٤٦٩.

(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٤١٩، المسائل المنشورة، ص ٢٧٤، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٢/٢)، المسائل المنشورة، ص ٢٧٤.

(٦) ينظر: الكتاب (٢٠٢/٣)، وينظر أيضاً: توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٤١٩.

(٧) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٤١٩.

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٢/١).

(٩) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩.

(١٠) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٧٤.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٢/٢).

(١٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٤٦٩.

(١٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٧٧/١).

(١٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٢٢٤/٤).

المسألة الرابعة: [في منع صرف "أَفْعَل" في قولهم: "هذا رجلٌ أَفْعَلٌ"]

ذهب أبو عمر إلى أن قولهم: "هذا رجلٌ أَفْعَلٌ" لا يَنْصَرِفُ على حال مثل قول سيويه^(١).

ووافقه الفارسي في منع الصرف، حيث رجَّح قول سيويه^(٢).

وقال في (المسائل المنثورة)^(٣) ما نصه: "وتقول: (كل رجلٍ أَفْعَلٌ) لا تصرفه لأن (أَفْعَل) هاهنا صفة قد أجريته على (رجل) فلما مثلته بشيء لا ينصرف لم ينصرف، فكذلك أيضاً هذا، ألا ترى أنك إذا قلت: (كل أحسن زيد) — لا ينجر — فإنما تريد هذا المثال، فلما مثلت بالفعل لم تصرف لأنك مثلته بالفعل".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في منع صرف "أَفْعَل" في نحو قولهم: "هذا رجلٌ أَفْعَلٌ" على مذهبين:

أولهما: مذهب سيويه، ومن وافقه

ذهب سيويه إلى أنه لا ينصرف على حال، حيث قال: "وتقول: إذا قلت هذا رجلٌ أَفْعَلٌ لم أصرفه على حال؛ وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصّةً، فصار كقولك كلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ نصبٌ أبداً؛ لأنك مثلت به الفعل خاصّةً"^(٤).

ووافقه في منع الصرف الجرمي^(٥)، وكذا الزجاج^(٦)، والفارسي^(٧) موضحاً أن قول سيويه صحيح وسيأتي بيان ذلك في موضعه — إن شاء الله تعالى — .

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٣/١).

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٢/٣، ٢٣).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٧.

(٤) ينظر: الكتاب (٢٠٣/٣، ٢٠٤)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٧/٣، ٤٦٨)، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٣/١).

(٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٢٥.

(٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٦، ٢٠٧، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣، ٢٣).

ثانيهما: مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد

ذهب الأخفش إلى أن "كل أفعل يكون صفة فلا ينصرف في المعرفة"^(١)، ف"إذا سمّي به ثم نكر انصرف"^(٢).

وهو مذهب المازني وقد خطأ سيويه، فقال: "إن سيويه أخطأ في قوله: (هذا رجلٌ أفعل) حين ترك صرف (أفعل)"^(٣).

قال المبرد: "لم يصنع المازني شيئاً والقول عندي إنه ينصرف؛ لأنّا رأيناهم حين وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع"^(٤).

وقد عقب الفارسي على قولي الأخفش والمبرد، قال: "وعلى قول الأخفش: (كل أفعلٍ يكون صفة فلا ينصرف في المعرفة) وإنما جرّ هاهنا (أفعل) لأنه نكرة وهو ليس بصفة؛ لأنه مثل مثالا فقال: (كل أفعلٍ يكون صفة) أي ليس هو الساعة صفة؛ لأن (كل) لا يدخل على المعارف"^(٥).

وأما قول المبرد: "لم يصنع أبو عثمان شيئاً"، فقال الفارسي: إنما قال المبرد ذلك؛ "لأن (أفعل) الواقع بعد الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أفعل) الذي ارتفع به (زيد) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أفعل) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكلّ مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال يعم أمثلة، فقول سيويه إذاً صحيح"^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من أن (أفعل) لا ينصرف في المعرفة والنكرة، هو مذهب سيويه والأخذ به أولى من

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٦.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ص ٣١٠، المسائل المنثورة، ص ٢٠٦.

(٣) ينظر: النكت (٨١٧/٢)، شرح الكتاب للسرياني (٤٦٨/٣)، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣).

(٤) ينظر شرح الكتاب للسرياني (٤٦٨/٣)، النكت (٨١٧/٢)، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٠٦.

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٢/٣، ٢٣).

الرأي القائل إذا سُمِّي بـ (أفعل) ثم نُكِّر انصرف؛ لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه علّتان التعريف ووزن الفعل، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه علّتان الوصف ووزن الفعل^(١).
هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: أسرار العربية، ص ٣١٠.

المسألة الخامسة: [في صرف "حُبَارَى" إذا قلت: "حُبَيْر"]

قال أبو عمر: إذا سميت رجلاً "حُبَارَى" ثم حقرتها قلت: "حُبَيْر"، صرفته^(١).
قال أبو علي: "وجه قول أبي عمر: أن (حُبَارَى) تأنيثه تأنيث بحرف. فإذا سقط الحرف الذي للتأنيث صرفته فهو بمنزلة (ثلاث) إذا أخذتها من (ثلاثة) أصرفها، وإذا كانت ثلاث من (ثلاث نسوة) لم أصرف فكذلك (حُبَيْر)"^(٢).
وقال هي موضع آخر: "فأما (حُبَارَى) فإنك إذا صغرته لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه و لأن حَذَفَت العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها"^(٣).

دراسة المسألة:

إذا سميت رجلاً "حُبَارَى" ثم حقرتها فقلت: "حُبَيْر"، ففيها مذهبان:
أولهما: مذهب سيويه ومن وافقه

ذهب سيويه إلى منع صرفه، فقال: "ولو سميت رجلاً حُبَارَى، ثم حقرته فقلت: حُبَيْر لم تصرفه؛ لأنك لو حقرت الحُبَارَى نفسها فقلت: حُبَيْر كنت إنما تعني المؤنث، فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة، كعُنَيْق^(٤)، ووافقه السيرافي^(٥)، والفارسي^(٦)؛ لأن مصغر (حُبَارَى) "يبقى على تأنيثه؛ و لأن حَذَفَت العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها"^(٧)، وكذا ابن خروف^(٨)، وأبو عبد الله الفخار^(٩)، وغيرهم.

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٦٥.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٣٦/٣)، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٨/٤).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣)، المسائل المنثورة، ص ٢٦٥.

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).

(٨) ينظر: شرح كتاب سيويه لابن خروف، ص ٣٢٥.

(٩) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٩٣١/٣) [رسالة دكتوراه].

ثانيهما: مذهب الجرمي:

ذهب الجرمي إلى صرف "حُبَارَى" إذا حقرتها فقلت: "حُبَيْرٌ"^(١).

ووجه الفارسي رأيه فقال: إن "حبارى" تأنيثه تأنيث بحرف، فإذا سقط الحرف الذي للتأنيث صرفته فهو بمنزلة (ثلاث) إذا أخذتها من (ثلاثة) أصرفها، وإذا كانت ثلاث من (ثلاث نسوة) لم أصرف فكذلك (حُبَيْرٌ)"^(٢).

وبين أبو عبد الله الفخار أن "حُبَارَى" بخلاف "ثلاث"، حيث قال: "ثلاث من قولك: ثلاث نسوة مؤنث من غير علامة، وثلاثة من قولك: ثلاثة رجال مؤنث بالعلامة، فان سميت مذكراً بالأول فهو بمنزلة زينب في ترك الصرف، فان سميته بالثاني منزع التاء فهو بمنزلة جعفر في وجوب الصرف؛ لأنه إنما كان مؤنثاً بالتاء، فلما زالت التاء زال حكمها، وهذا بخلاف حبارى، فإنه مؤنث بالألف والمعنى، فإذا صغرته فقلت: حُبَيْرٌ فإنه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاء التأنيث بالمعنى بعد زوال التأنيث بالألف، فجرى لذلك مجرى زينب"^(٣).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن "حُبَارَى" إذا حقرتها فقلت: "حُبَيْرٌ" فهي مصروفة، وقد أجاب الفارسي بعدم الصرف مقتضياً هذّي سيبويه، والأخذ بهذا الرأي أحسن؛ لأن "حُبَارَى" وإن حذفت منها ألف التأنيث المقصورة، فهي باقية على تأنيثها.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٦٥.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٩٣١/٣) [رسالة دكتوراه].

الفصل الثالث

موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ

الصّرفيّة

المسألة الأولى

[فيما أُنت من الأسماء من غير إلحاق العلامة بها]

قال أبو عمر الجرمي: "والنَّبْلُ واحدٌ لا جماعة له، ولا يُقالُ نَبْلَةٌ إِنَّمَا يُقالُ نَبْلٌ للجماعة" (١).

قال الفارسي: النَّبْلُ مؤنثٌ: "فإذا أفردوا الواحد قالوا: (سَهْمٌ)، كما قالوا: إِبِلٌ، فإذا أفردوا قالوا: ناقةٌ أو جَمَلٌ" (٢).

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في كلمة (النَّبْل)، هل لها واحد فيقال له: نَبْلَةٌ، أم لا واحد لها؟ وفيه الأقوال الآتية:

قال الجرمي: "والنَّبْلُ واحدٌ لا جماعة له، ولا يُقالُ نَبْلَةٌ إِنَّمَا يُقالُ نَبْلٌ للجماعة" (٣).

وقال يعقوب بن إسحاق: "ربما قالوا للواحد من النبل: نبلة" (٤)، وكذا قال أبو حنيفة (٥).

وقال أبو حاتم: "والنَّبْلُ: جماعةٌ لا واحد لها مِنْ لَفْظِهَا، وهي مؤنثَةٌ، وَرَبَّمَا جَمَعُوا

(١) ينظر: التكملة، ص ٣٨١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١٣٣/٢) .

(٥) ينظر: اللسان (١٨٠/١٤) مادة "نبل". وهو أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري. كان نحوياً لغوياً، وراوي ثقة. من مصنفاته: "لحن العامة"، والشعر والشعراء"، و"الأنواء". توفي سنة إحدى - أو اثنين - وثمانين. وقيل: سنة تسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٣٠٦/١).

فقالوا: نِبَالٌ^(١)، وكذا قال ابن التستري الكاتب^(٢).

وذكر الفارسي أنهم إذا أفردوا واحده قالوا: (سَهْمٌ)، كما قالوا: إِبِلٌ، فإذا أفردوا قالوا: نَاقَةٌ أو جَمَلٌ^(٣)، وكذا ابن منظور قال: "والصحيح أنه لا واحد له إلا السَّهْمُ"^(٤).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً لما قاله الجرمي من أن النَّبَلُ واحدٌ لا جماعة له، فلا يقال: نبلة. فإذا أفردوه قالوا: "سَهْمٌ". والأخذ بهذا القول أولى .

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المذكر و المؤنث لأبي حاتم السجستاني، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: المذكر و المؤنث لابن التستري الكاتب، ص ١٠٦.

هو أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب. كان نصرانيًا. ينظر: الفهرست للنديم، ص ١٩٤، هدية العارفين (٣٨٨/١). له من الكتب "الرسل في الفتوح على حروف المعجم"، وكتاب "المذكر والمؤنث"، وكتاب "المقصود والممدود". توفي بعد سنة ستين وثلاثمائة. ينظر: هدية العارفين (٣٨٨/١، ٣٨٩).

(٣) ينظر: التكملة، ص ٣٨١.

(٤) ينظر: اللسان (١٨٠/١٤) مادة "نبل".

المسألة الثانية

[في دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه]

قال أبو عمر الجرمي: "سَمِعْتُ أبا عُبَيْدَةَ يَقُولُ: الحُلُوبَةُ يُقَالُ للوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْحُلُوبُ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلْجَمَاعَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَتُوبَةٌ وَرَكُوبَةٌ"^(١).

وقال أيضاً: سَمِعْتُ يُونُسَ يَقُولُ: "هَذَا كَمَوْءٌ كَمَا تَرَى لَوَاحِدِ الْكَمَاءِ فَيُذَكَّرُ وَنَهْ، فَإِذَا أَرَادُوا جَمْعَهُ قَالُوا: هَذِهِ كَمَاءٌ"^(٢).

قال الفارسي: "وَقَالُوا: حُلُوبَةٌ لِلوَاحِدَةِ، مِمَّا تُحْلَبُ، وَقَالُوا لِلْجَمِيعِ: حُلُوبٌ، وَيُقَالُ لِلْجَمَاعَةِ: الْحُلُوبَةُ أَيْضاً"^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٤) "فَمِنْ الْجُنَابَةِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّطَهُّرَ، وَهُوَ أَيْضاً صِفَةٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ كَمَا أَنَّ بَشَرًا كَذَلِكَ، وَكَمَا أَنَّ الْحُلُوبَ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ"^(٥).

ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) [مِنْ الْكَامِلِ]:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سَوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

(١) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩، الحجة للقرآن السبعة (١٥٩/٣) (١٣٨/٥)، المسائل الحلبات، ص ١٦٥، ١٦٦.

(٢) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩.

(٣) ينظر السابق، ص ٣٦٨.

(٤) سورة المائدة: من الآية: ٦.

(٥) ينظر: الحجة للقرآن السبعة (١٥٩/٣).

(٦) البيت لعنترة بن شداد العبسي في شرح ديوانه، ص ١٥٤، ومعاني القرآن للقرآن (١٣٠/١)، (١٣٨/٢)، وخزانة

الأدب (٣٩٢، ٣٩٠/٧). وبلا نسبة في الحجة للقرآن السبعة (١٣٨/٥)، إعراب القرآن للنحاس (٤٥٣/٢)، (٤٠٦/٣).

وقال: ومثل ذلك الكمؤ والكمأة، فقد جاءت فيها تاء التأنيث بعكس ما هو معروف^(١).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "حلوب"، و "ركوب"، و "قتوب" لا تستعمل إلا جمعاً، ولكنهم اختلفوا في دخول التاء عليها، فمنهم من قال: إنها تستعمل للواحد كـ "تمرة"، ومنهم من قال: إنها تستعمل للواحد والجمع.

وحكى الجرمي عن أبي عبيدة أنه قال: "الحلوبة يُقَالُ للواحد والجماعة، والحلوب لا يُقَالُ إلا للجماعة، ومثل ذلك قَتُوبَةٌ وركوبَةٌ"^(٢).

وقال الأصمعي: "الرَّكُوبَةُ: ما يركبُ والعُلُوفَةُ: ما يعلفون، والحلوبة: ما يخلبون، والواحد والجميع في هذا كله سواء"^(٣).

وذكر أبو جعفر النحاس قول الشاعر^(٤) [من الكامل]:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

ثم قال: "فنعت حلوبة بسود لأنها بمعنى الجمع"^(٥).

وكذا الفارسي قال: إن (حلوبة) للجمع ها هنا؛ "لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً، والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً وجعل السود وصفاً لها، فإن قلت: يكون حلوبة في البيت واحداً ولا يكون جمعاً؛ لأنه تفسير العدد وهذا الضرب من العدد يفسر

(١) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩، ٣٦٨.

(٢) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩، الحجة للقرء السبعة (٣/ ١٥٩)، (٥/ ١٣٨)، المسائل الخلبات، ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٢/ ٥٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٣).

كألآحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد، فكذاك الحلوبة يراد به الجمع ولا يمتنع أن تكون تفسيراً، كما لا يمتنع عشرون نفرًا، وثلاثون قتيلاً، ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهي على لفظ الآحاد^(١).

وذكر الزمخشري أن "حلوبة" للواحد، أما "حلوب" فللجمع^(٢)، وكذا قال الرضي^(٣)، وغيرهم كثير.

أما قولهم: الكمُّ والكُمأة، ففيه قولان:

أحدهما: قال أبو عمر الجرمي^(٤): "سمعتُ يونس يقول: هذا كموءٌ كما ترى لواحدٍ الكمأة فيذكرونها، فإذا أرادوا جمعه قالوا: هذه كمأة"^(٥).

وقال أبو زيد: "قال مُنتَجِعٌ^(٦): كمءٌ واحدٌ وكمأةٌ للجميع"^(٧)، وكذا قال رؤبة بن العجاج كما قال مُنتَجِعٌ^(٨).

وقد ذكر الفارسي أن تاء التأنيث قد جاءت بعكس ما هو معروف، ومن ذلك الكمُّ

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٣٨/٥).

(٢) ينظر: المفصل، ص ٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٠/٣).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٢٦/٣).

(٤) نُسِبَ في المقاصد الشافية (٣٧٥/٦) إلى أبي عمرو، وهو تحريف واضح فإن أبا عمرو بن العلاء لم يسمع يونس، وإنما يونس هو الذي سمع أبا عمرو بن العلاء، وأما من سمع يونس فهو أبو عمرو الجرمي. ويذكر أن وفاة أبي عمرو بن العلاء سنة ١٥٤ هـ، ووفاة يونس سنة ١٨٢ هـ، ووفاة الجرمي ٢٢٥ هـ.

(٥) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩.

(٦) هو المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طي. لغوي أخذ من علماء زمانه كالأصمعي. ينظر: إنباه الرواة (٣٢٣/٣).

(٧) ينظر: النوادر، ص ٥١٤، وينظر أيضاً: التكملة، ص ٣٦٩، الخصائص (٨٣٨/٣)، المقاصد الشافية (٣٧٥/٦).

(٨) ينظر: النوادر، ص ٥١٤، التكملة، ص ٣٧٠، الخصائص (٨٣٨/٣)، المقاصد الشافية (٣٧٥/٦).

والكمأة^(١).

قال ابن يعيش: "فأما "الكمأة"،... فعكس هذا الجمع، وهو نادر الجمع؛ لأن الكثير أن يكون ما فيه التاء للواحد، نحو: (تمرة)، و(طلحة)، وما سقطت منه للجمع، نحو: (تمر)، و(طلح)، وهذا إذا كان فيه التاء كان للجمع، وإذا كان عاريًا منها، فهو للواحد، ووجهه أن التاء قد تلحق الجمع لتأكيد تأنيث الجمع"^(٢).

وذكر أيضًا ابن عصفور^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وغيرهما أن لحاق التاء الجمع فرقًا بينه وبين المفرد لم يجرى إلا قليلًا، نحو كمأة للجمع، وكمئ للواحد.

والقول الآخر: قال أبو خيرة^(٥): "كمأة للواحدة، وكموء للجميع"^(٦). قال أبو زيد: "قد يقال: كمأة وكمء؛ كما قال أبو خيرة"^(٧).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما سمعه عن أبي عبيدة من أن "حلوبة" تستعمل للواحد والجمع، و"حلوب" لا يستعمل إلا في الجمع فقط، وهو الصحيح؛ لأن السماع يؤيده.

وكان موافقًا له أيضًا فيما سمعه عن يونس من أن الـ"كمؤ" للواحد، و"كمأة" للجمع، فقد جاءت تاء التأنيث بعكس ما هو معروف، فالتاء هنا لتأكيد تأنيث الجمع، وهو نادر قليل.

(١) ينظر: التكملة، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٢٤).

(٣) ينظر: المقرب (٢/٧٢).

(٤) ينظر: المساعد (٣/٢٩٣).

(٥) هو نمشل بن زيد أبو خيرة الأعرابي البصري. صنف كتاب "الحشرات". ينظر: بغية الوعاة (٢/٣١٧).

(٦) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩، ٣٧٠، الخصائص (٣/٨٣٨)، المقاصد الشافية (٦/٣٧٥)، النوادر، ص ٥١٤.

(٧) ينظر: الخصائص (٣/٨٣٨).

المسألة الثالثة

[في الفرق بين الواحد والجمع في الصفات]

قال أبو عمر الجرمي عن يونس: "فإذا أرادوا المذكر قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ، وهذا حمامةٌ ذكرٌ، وهذا بطةٌ ذكرٌ"^(١).

قال الفارسي: "ومؤنثُ هذا الباب لا يكونُ له مُذكَّرٌ من لفظه لِمَا كان يُؤدِّي إليه من التباسِ المذكرِ الواحدِ بالجمع"^(٢).

ثم قال: ويدلُّ على وقوع الشاةِ على الذَّكرِ قَوْلُ الشاعرِ^(٣) [من الكامل]:

وكأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كِلَاهُمَا أَوْ اسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانِ

"فأبدلَ شاةً مِنْ أسْفَعٍ"^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "شاة"، و"حمامة" وما أشبه ذلك، اسم مؤنث يستعمل للمذكر والمؤنث حيث نقل أبو عَمَرَ^(٥) عن يونس^(٦) أنهم إذا "أرادوا المذكر قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ ، وهذا حمامةٌ ذكرٌ ، وهذا بطةٌ ذكرٌ".

(١) ينظر: التكملة، ص ٣٦٦.

(٢) ينظر السابق.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه، ص ١٤٣، وفي اللسان (٩٣/١) مادة "أرن"، و (١٦٧/٨) مادة "شوه". وبلا نسبة في التكملة، ص ٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) ينظر: التكملة، ص ٣٦٦، ٣٦٧.

(٥) ينظر: السابق، ص ٣٦٦.

(٦) ينظر: السابق، والمفصل، ص ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٨٣/٣).

وقال أبو هفان^(١): "أخبرني التّوزي والجرمي عن أبي زيد قال: تقول العرب: نعامة ذكّر، وحمامة ذكّر، وحيّة ذكّر، وجرادة ذكّر، وبطة ذكّر"^(٢).

وذكر أبو حاتم أنه يقال: "هذا جرادة ذكّر، وهذه جرادة أنثى، وهذا حمامة ذكّر، وهذه حمامة أنثى، ولا يقال للواحد: حمام، وهو مما يغلط فيه كثير من الناس، فيقولون: حمام ذكّر، وإنما الحمام جماع"^(٣).

وقال الفارسي: "ومؤنث هذا الباب لا يكون له مُذكّر من لفظه لِمَا كَانَ يُؤدّي إليه من التباس المذكر الواحد بالجمع"^(٤)، وكذا قال الزمخشري^(٥).

وقال ابن يعيش: "ولا يُفصل بين مذكّره ومؤنثه بالتاء؛ لأنك لو قلت للمؤنث: (حمامة)، وللمذكّر: (حمام)، لالتبس بالجمع، فتجنّبوه لذلك، واكتفوا بالصفة"^(٦).

وقال الرضي: "وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقيّ التذكير، وليس بعلم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن"^(٧).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما نقله عن يونس من استعمال شاة، وحمامة، وما أشبه ذلك للمذكر والمؤنث، وأن مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه. وهو المذهب الصحيح المتفق عليه من النحاة.

(١) هو أبو هفان عبد الله بن أحمد بن حَرْب المهزومي الشَّاعِر. أخذ عن الأصمعي. روى عنه أحمد بن أبي طاهر. ينظر:

تاريخ بغداد (٣٧٨/٩). صنف: "صناعة الشعر"، و"أخبار الشعراء". ينظر: بغية الوعاة (٣١/٢).

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٦٠٤/١).

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، ص ٨٦، ٨٧.

(٤) ينظر: التكملة، ص ٣٦٦.

(٥) ينظر: المفصل، ص ٢٤١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٢/٣).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٩/٣).

المسألة الرابعة

[في وضع الواحد موضع الجمع]

أنشد أبو عمر عن أبي زيد^(١) [من الرجز]:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

"وفسره أبو عمر: الظَّاعِنِينَ"^(٢).

وكذا الفارسي استشهد به على وضع الواحد موضع الجمع فأراد الجنس في "الظَّاعِنِ"^(٣). فالجمعية هاهنا مستفادة من كون ال للجنس، لا أنَّها تدلُّ عليها وضعاً^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحاة على حمل (ال) في الوصفين على الجمع في قول الراجز^(٥) [من الرجز]:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

(١) البيت من أرجوزة "نسبها السخاوي (في سفر السعادة) لمنظور بن مرثد الأسدي. قال: وقيل لغيره. ونسبه الصاغاني (في العباب) لمنظور بن حبة الأسدي، وهما واحد، فإن مرثداً أبوه وحبة أمه... ينظر: خزانة الأدب (١٣٢/٦-١٣٨). وبلا نسبة في النوادر، ص ٢٤٨، المسائل العسكرية، ص ١٠٦، المسائل البصريات (٣٥٩/١)، (٧٣٩/٢)، إيضاح الشعر، ص ٥٢٢، المسائل الشيرازيات (٣٠٢/١)، الأصول في النحو (٥١٤/٢)، أمالي ابن الشجري (٧٥/١)، (٢١٣/٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٧٣٩/٢).

(٣) ينظر السابق (٣٥٩/١).

(٤) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦).

(٥) سبق تخريجه.

وفيه قولان:

أحدهما: فسره أبو عمر بـ "الظَّاعِنِينَ"^(١).

قال أبو عثمان المازني: "يريد بالظَّاعِن: اسم جنس"^(٢)، والمعنى: الظَّاعِنِينَ، فـ (اللام) هاهنا دالة على الجمع، وكذا عند ابن السَّراج^(٣).

وذهب الفارسي^(٤)، وابن الشجري^(٥) أيضًا إلى أن الجمعية مستفادة من كون ال للجنس، والمعنى: الظَّاعِنِينَ الْمُؤَلِّين.

وقال الفارسي: "سألني أبو يعقوب الماوردي: إذا حُسِّن أن تكون اللام للجمع في الظَّاعِنِينَ دالَّةً على الجمع فيه على قول المازني وابن السَّراج فلم لا يحسن ذلك في الظَّاعِن مع أفراد ظَّاعِن"، كما جاز ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾^{(٦)؟}^(٧).

قلت له: "الفرق بينهما أن ذلك في (الذي) اتساع، وأنه لم يخل من دليل يدل عليه ملفوظ به، ألا ترى أنه قال: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) وقال:

(١) ينظر: المسائل البصريات (٧٣٩/٢).

(٢) ينظر: المسائل العسكرية، ص ١٠٦، خزانة الأدب (١٣٣/٦).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٥٩/١)، (٧٣٩/٢)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٣٣/٦).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٥/١) (٢١٣/٢)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٣٤/٦).

(٦) سورة البقرة: من الآية: ١٧.

(٧) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦)، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (٧٣٩/٢).

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ^(١)

واللام محمولة على (الذي) اتساعاً فلا يحتمل من الاتساع ما يحتمله الأصل، ألا ترى أن حملها على (الذي) اتساع فيها حتى قال أبو عثمان ليست بمعنى (الَّذِي)، ولكنها دالة على (الَّذِي)، وتوالي الاتساعات مرفوض، وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة (الَّذِي) في هذا فأن لا تحسن أن تجعل بمنزلة (الَّذِي) فيه مع تَعَرِّيْهَا من دليل يدل عليه أولى؛ لأن (الذي) لا يسوغ ذلك فيها متعربة من دليل يدل عليه^(٢).

قال البغدادى: وقوله فيه نظر من وجهين:

"الأول: أنَّ قوله اللام محمولة على الذي اتساعاً ممنوعاً، فإنَّها موضوعة لمعنى الذي وفرعية بالاشتراك، وليست محمولةً على الذي.

والثاني: قوله: (وتوالي الاتساع مرفوض) ممنوع أيضاً، فإنَّ المجاز وهو من الاتساع في اللغة قد يُتَجَوَّز به إلى مجازين أو أكثر^(٣).

وقد ذكر أنه "إنما حُمِلَ أَل في الوصفين على الجمع؛ لأنَّ المعنى دَلَّ على أنَّ المراد: إن تصبحي راحلةً مع الظاعنين، وليس لإفرادهما معنى...."^(٤).

(١) هذا صدر بيت من الطويل وتماه:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وهو للأشهب بن زُمَيْلَة. شاعر إسلامي مخضرم في خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥-٣٠)، وفي الكتاب (١٨٦/١، ١٨٧)، واللسان (٢١٦/١١) مادة (فلج)، وفي النكت (٢٩٤/١). وقال الأعلام: ويقال لابن زُمَيْلَة أيضاً. وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات (٣٧٥/١)، ونتائج الفكر، ص ١٣٩، وخزانة الأدب (٣١٥/٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٧٣٩/٢، ٧٤٠)، وينظر أيضاً: خزانة الأدب (١٣٣/٦، ١٣٤).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (١٣٤/٦).

(٤) ينظر السابق (١٣٣/٦).

ثانيهما: جوّز الرضي الوجه السابق، وأجاز وجهًا آخر وهو "أن يكون إفراده لكونه

صفه مقدرٍ مفردٍ اللفظ، أي في الجمع الظاعن"^(١).

وقد أشار البغدادي إلى أنه ليس لإفرادهما معنى^(٢) - كما أسلفت -.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنّ الفارسي كان موافقًا للجرمي في جعل آل في الظّاعن

المؤلّي في قول الشاعر^(٣) [من الرجز]

..... أو تُصْبِحِي في الظّاعن المؤلّي

على الجمع، والمعنى "الظّاعنين المؤلّين" وهو مذهب أغلب النحاة، والأخذ به أحسن.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٨/٣).

(٢) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦).

(٣) سبق تخريجه.

المسألة الخامسة

[في المَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ]

حكى أبو عمر في مصدر غَرِي^(١): غَرَاءٌ بالمد^(٢).

قال الفارسي: قالوا في المصدر: (الغراء) فمدُّوه وهو شاذٌّ، والقياس (غَرَى). ونظيره في الخروج عن القياس: الظَّماء في مصدر ظَمِيَ يَظْمَى ظَمًى^(٣).

وقال في موضع آخر: إن من الكلمات التي لا تُعلم من جهة القياس على الصحيح (الغراء)^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف أهل اللغة في مصدر (غَرِي)، وفيه مذهبان:

أولاً: مذهب القائلين بأن المصدرَ (غراء) بالمد

ذهب جماعة من أهل اللغة إلى أن مصدر (غَرِي) ممدود، لكنهم اختلفوا فيه هل هو بفتح الغين المعجمة أم بكسرها؟ وفيه قولان:

أولها: قال أبو علي القالي: "وزعم يونس والفراء^(٥) أن العرب تقول: غَرِي الرَّجُلُ بِالرَّجُلِ

(١) غَرِي بالشياء: أُولِعَ به. ينظر: اللسان (٤٤/١١) مادة "غرا".

(٢) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٣.

(٣) ينظر السابق، ص ٢٣.

(٤) ينظر السابق، ص ٤١، ٤٢.

(٥) ينظر رأي الفراء في كتابه المقصور والممدود، ص ٤٠، وينظر أيضًا: المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص ٢٢،

٣٢٧، ارتشاف الضرب (٥١٤/٢)، المخصص (١٠٣/١٥)، النكت (٩٧١/٢).

يَعْرِى به غَرَاءٌ بالمد^(١). وتُقِل عن سيبويه (الغراء) بالمد^(٢)، قال الفارسي: قال سيبويه: "غَرِي

به، وهو غَرٍ، وهو الغراء ممدود، كما قالوا: الظَّماء"^(٣).

وقال أبو الطيب الوشاء^(٤): "و(الغراء) مصدر: غَرِيت بالشيء، ممدود، و(الغرا) ولد البقرة، مقصور يكتب بالألف؛ لأن التثنية: غَرَوَان، وبكسر أوله الذي يستعمل للسرّج، مقصور يكتب بالألف"^(٥).

وقد نص جماعة من النحاة على أنّ مدّ (الغراء) - بالغين المعجمة المفتوحة - مصدر (غَرِي فهو غَرٍ) شاذّ وقياسه القصر، ومنهم سيبويه قال: "وقالوا: غَرِي يَعْرِى غَرِي وهو غَرٍ. والغراء شاذّ ممدود كما قالوا: الظَّماء"^(٦)، وتبعه الفراء فيما نُقِل عنه^(٧)، وأبو الحسن الأخفش^(٨)، والفارسي^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وغيرهم.

(١) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص ٢٢.

(٢) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩، مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٢، ٤٣..

(٣) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٢، ٤٣.

(٤) هو أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشاء النحوي. أخذ عن المبرّد و ثعلب، وروى عن عبد الله بن أسعد الوراق. له من التصانيف: "الجامع في النحو"، والمختصر فيه، و"المقصود والممدود"، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١٨/١)، إنباه الرواة (٦١/٣، ٦٢)، تاريخ بغداد (٢٦٨/١، ٢٦٩).

(٥) ينظر: الممدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء، ص ٥٠.

(٦) ينظر: الكتاب (٥٣٨/٣).

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٥٠١/٢).

(٨) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٣.

(٩) ينظر السابق، ص ٢٣.

(١٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٥٠١/٢). وفي شرح الجمل لابن عصفور (٣٦٠/٢)، وأوضح المسالك

(٢٩٢/٤) وشذّ (الغراء) بكسر الغين المعجمة.

وثانيهما: حكى أبو عمر الجرمي: "غَرِي غِرَاء"^(١). قال ابن ولاد: "والغراء الذي يُغرى به ممدودٌ، إذا كَسَرَتْ أَوَّلُهُ، فإذا فَتَحَتْ أَوَّلَهُ قَصَرَتْ فَقُلْتُ: هو غَرَا، وكتابه بالألف؛ لأنك تقول: سَرَجٌ مَعْرُوسٌ وَسَهْمٌ مَعْرُوسٌ"^(٢).

وقال ابن سيده: "وبعض أصحابنا يقول: إن غِرَاء هو المصدر والغَرَاء الاسم وكذلك يقول في الظَّمَاء كما يقول في تَكَلَّمَ كلامًا وإنما مصدرُ تَكَلَّمَ تَكَلُّمًا...."^(٣).

وقد نصَّ جماعة من النحاة على أنَّ مَدَّ (الغراء) - بالعين المعجمة المكسورة - مصدر (غَرِي) شاذٌّ قال ناظر الجيش: "ونقله سيبويه والفرَّاء (غِرَاء) بالمدَّ على وزن (فَعَال) على جهة الشذوذ"^(٤)، وتابعهما ابن عصفور، قال (في شرح الجمل): "وشدَّ من ذلك الغِرَاء، يقال: غَرِي يغرى فهو غِرٌ والمصدر الغِرَاء"^(٥).

(١) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٣.

(٢) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد، ص ٩٢.

(٣) ينظر: المخصص (١٥/١٠٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٩/٤٦٤٨).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٦٠)، و ينظر أيضًا: أوضح المسالك (٤/٢٩٢).

ثانيًا: مذهب القائلين بأن المصدر غرّي بالقصر

حكى أبو الخطاب^(١) وأبو زيد^(٢) والأصمعي^(٣) وأبو الهيثم^(٤) في مصدر غرّي: غرّي بالقصر، على القياس في إخوته، والقياس مع الأصمعي كما ذكر أبو علي القالي^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وغيرهما.

فالضابط عند النحويين أن مما يُعلم من المنقوص بقياس ما كان مصدرًا لـ (فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه على فَعِلٍ كقولك: (هَوِيَ يَهْوِي هَوًى، فهو هَوٍ) فإن المعتل الآخر في هذا المثال وغيره من الأمثلة التي ينطبق عليها هذا الضابط يقع مقصورًا؛ لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر كـ (بَطَرَ يَبْطُرُ بَطْرًا فهو بَطْرٌ)، و(فَرَحَ يَفْرَحُ فَرْحًا، وهو فَرْحٌ)^(٧). من عرض المسألة يتضح لي أن أبا علي الفارسي صرح بأن (الغراء) بالمد مجهول قياسي، وأن فيه لغتين:

-
- (١) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩.
- هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، أخذ عنه سيبويه والكسائي، وكان دينًا ورعًا ثقة. ينظر: بغية الوعاة (٧٤/٢)، البلغة، ص ١٧٨، ١٧٩.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥١٤/٢)، المساعد (٣٣٠/٣)، المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص ٣٢٧.
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٥١٤/٢)، شرح الكتاب للسيباني (٢٧١/٤)، النكت (٩٧١/٢)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٣، المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص ٢٢، ٣٢٧، المخصص (١٠٣/١٥)، المفصل، ص ٢٦٠، شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٤)، المساعد (٣٣٠/٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣٢٧/٢)، تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩.
- (٤) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩.
- هو أبو الهيثم الرازي، إمام لغوي، أدرك العلماء وأخذ عنهم. مات سنة ست و سبعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٣٢٩/٢).
- (٥) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص ٢٢، ٣٢٧.
- (٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٤).
- (٧) ينظر: المخصص (١٠٣/١٥)، المقاصد الشافية (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، أوضح المسالك (٢٩٢/٤).

أحدهما: إن (الغراء) بكسر الغين المعجمة مصدر (غَرِيَ) وهو ما حكاه عن أبي عُمر الجرمي.

وثانيهما: إن (الغراء) بفتح الغين المعجمة مصدر (غَرِيَ) وهو ما حكاه عن سيبويه والفرّاء، وقد زعم الفارسي أنّ مدّه شاذّ مع فتح الغين،، وقياسه القصر، وعلى هذا يكون من الممدود السماعي.

وأرى أن الأنسب الأخذ بمذهب القائلين بالقصر في مصدر (غَرِيَ) فيقال: (غَرَى) ؛ لأنّ نظيره من الصحيح مفتوح؛ لذلك فإنّ المعتل الآخر منها يقع مقصوراً.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السادسة:

[في تشية الممدود نحو "حمراء"]

قال أبو عمر الجرمي: "كلُّ العَرَبِ تقولُ (حمراوان)"^(١).

وقال الفارسي: "فقالوا: حمراوان، وحمراوي، وكانت أولى من الياء؛ لأن الياء عندهم تقرب من الألف، وهي أقرب إلى الألف من الواو إليها، وقبل الهمزة ألف، فلو أُبدِل من الهمزة ياء لكان يجتمع حرفان كأثهما من مخرج واحد، وذلك مُستكرة عندهم، ألا تراهم يَفِرُّونَ منه إلى الإدغام أو الحذف، ومع ذلك فإنَّ الياء لم يكثر إبدال الهمزة منها كثرة إبدال الهمزة من الواو، ولم يَكُنْ إلى إبدالها من الألف سبيل؛ لأنها لا تكون إلَّا ساكنةً وقبلها ساكنٌ وبعدها آخر، وهو الياء الأولى في الإضافة، أو حرفُ الإعراب في التشية".

"وجواب آخر في قلبهم الهمزة واوًا في تشية (حمراوان) ونحوه وهو: أنا نقول: إنَّه لو لم تُقلَب الهمزة واوًا في التشية فقليل: حمراءان، لوجب في الجمع الذي على حد التشية بالألف والتاء أن نقول: حمراءات، لانتظام هذا الضرب من الجمع ما في تشيته، فكانَ تجتمع علامتان للتأنيث في الاسم فوجب إبدال هذه الهمزة في التشية لما وجب حذف تاء التأنيث من هذا الجمع، وذلك قولك: مُسَلِّماتٍ"^(٢).

دراسة المسألة

اختلف النحاة في تشية الممدود إذا كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث، وفيه الآراء

الآتية:

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٤٢.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٧٩ - ٤٨٢.

أحدها: ذكر سيبويه في تشنية "حمراء" بقلب همزتها المبدلة من ألف التأنيث واوًا، ولم يذكر فيها غيره^(١)، وأيده الجرمي فقال: "كلُّ العرب تقول (حمراوان)"^(٢).

وذكر المبرّد علّة قلبها واوًا فقال: "إنما قلبوها واوًا؛ لأن الهمزة لما ثقل وقوعها بين ألفين في كلمة ثقيلة بالتأنيث، وأرادوا قلبها كان الواو أولى بها من الياء؛ لأن الهمزة في الواحد منقلبة من ألف تأنيث، وليست الهمزة من علامات التأنيث...."

وقال بعضهم: إنما جعلوه واوًا، دون الياء؛ لأنه لما كره وقوع الهمزة بين ألفين، وكانت الياء أقرب إلى الألف، كرهوا أيضًا الياء لشبهها بالألف، فاختاروا الواو البعيدة منها"^(٣).

وقال بعضهم: "اختاروا الواو؛ لأنها أبين في الصوت من الياء"^(٤)، ثم قال السيرافي: "فهذا مذهب أصحابنا"^(٥).

وقد اقتفى هذّي سيبويه في قلبها واوًا جمع من النحاة، منهم الفارسي^(٦)، والزمخشري^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وغيرهم كثير.

ثانيها: أجاز الكسائي التشنية بالهمزة فيقال: "حمراءان"، وكذا بالواو فيقال: "حمراوان"، وأيضًا جوّز قلبها ياء فيقال: "حمرايان" حملًا على ما يجوز في باب رداء"^(٩).

(١) ينظر: الكتاب (٣/٣٩١)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٢/٥٦١، ٥٦٢)، المساعد (١/٦٠)، التذيل والتكميل (٢/٢٤).

(٢) ينظر: التكملة، ص ٢٤٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤١)، والنكت (٢/٩٠٧، ٩٠٨).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤١).

(٥) ينظر السابق.

(٦) ينظر: التكملة، ص ٢٤١، ٢٤٢، المسائل البغداديات، ص ٤٧٩ - ٤٨٢.

(٧) ينظر: المفصل، ص ٢٢٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٠٢).

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤١، ١٤٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٠٣).

ثالثها: حكى المبرّد عن أبي عثمان المازني قلبها ياءً فيقال: "حمرايان"^(١)، وهي لغة لبعض بني فزارة^(٢).

رابعها: حكى أبو حاتم^(٣)، وابن الأنباري^(٤) عن العرب إقرار الهمزة فيقال: "حمراءان".

وقد حكم النحاة بشذوذ إقرار الهمزة في تثنية "حمراء"، ومنهم ابن عصفور^(٥)، وأبو حيان^(٦)، وابن عقيل^(٧)، وغيرهم.

خامسها: نقل النحاس عن الكوفيين إجازتهم الأمرين القلب والإقرار^(٨).

بعد مناقشة المسألة تبينّ لديّ أنّ الفارسيّ كان موافقاً للجرميّ فيما نقله عن العرب من قلب همزة "حمراء" في الثنية واوًا وبقائها وهو الأرجح.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٤٢، شرح الكافية للرضي (٣/٣٥٤).

(٢) ينظر: المقرب (٢/٤٦)، المساعد (١/٦٠)، التذييل والتكميل (٢/٢٤)، ارتشاف الضرب (٢/٥٦٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٦٢)، المساعد (١/٦٠)، الهمع (١/١٤٨).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٦٢)، المساعد (١/٦٠).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٤٣).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٢/٢٤).

(٧) ينظر: المساعد (١/٦٠).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٦٢)، التذييل والتكميل (٢/٢٤).

المسألة السابعة

[في تشية (ضِبْعان)]

زعم أبو عمر الجرمي "أنهم إذا أرادوا تشية (ضِبْعان) قالوا في تشيته: (ضِبْعان) فثَنُوا المذكّر على اسم المؤنث ، فغلب المذكّر المؤنث في هذا الباب"^(١).

قال الفارسي: "ومما تُثِّي على غير واحدٍ قولهم (ضِبْعان) لذكر الضَّبَاع"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تشية (ضِبْعان)، وفيه قولان:

أحدهما: زعم أبو الحسن^(٣)، والجرمي^(٤) "أنهم إذا أرادوا تشية (ضِبْعان) قالوا في تشيته (ضِبْعان) فثَنُوا المذكّر على اسم المؤنث، فغلب المذكّر المؤنث في هذا الباب".

"وقد حكى أبو بكر الأنباري أن ضِبْعًا يقع على الذكر والأنثى، فعلى هذا لا تغليب فيه إلا إن نُقل أن من لا يقول للمذكر إلا ضِبْعان، ولا يقول للمؤنث إلا ضِبْع، فإذا تُثِّي قال فيهما: ضِبْعان، فإن ذلك يكون من تغليب المؤنث على المذكر"^(٥).

وقال ابن عصفور: "ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضِبْع للمؤنث وضِبْعان للمذكر فإنك تقول فيهما: ضِبْعان...."^(٦).

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٣٦.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٣٦، التكملة، ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٣٦.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٨/١).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٤/١ ، ١٤٥).

وقد حكم ابن مالك^(١)، والرضي^(٢)، وكذا أبو حيان^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وغيرهم بشذوذ ضُبْعان في ضُبْع وضُبْعانٍ و "وجه الشذوذ أنه غُلِبَ لفظُ المؤنث على لفظ المذكر؛ لأن ضُبْعًا هو للمؤنث وضُبْعانًا هو للمذكر، فحين ثَنَّوا قالوا ضُبْعانٍ، وإنما غُلِبَ لفظ المؤنث لأنه أخف من لفظ المذكر لتجرده عن الزوائد"^(٥).

ثانيهما: قال أبو زيد: "وقالوا ضُبْعٌ وضُبْعانٍ وثَلَاثُ أَضْبُعٍ وهي الضَّبَاعُ وَ ضِبْعَانٍ وضِبْعَانانٍ وثَلَاثَةُ ضِبْعَانَاتٍ وَ هي الضَّبَاعُ الذَّكَارَةُ مِنْهَا"^(٦).

وعقب أبو علي الفارسي فقال: "إنه لا يخلو من أن يكون قاله قياسًا أو سماعًا، وإنما لم نقطع على أنه قاله سماعًا؛ لأنه لم يُسند القول فيه إليهم كما أسنده في (الضَّبْع) فقال: (قالوا: ضُبْعٌ)، فيحتمل أن يكون قال ذلك قياسًا على (الضَّبْع)، ويحتمل أن يكون سمع اللفظة كما حكاها مُثَنَّا، فإن كان قاله قياسًا كان قول أبي الحسن أَوْلَى؛ لأنه رَوَى استغناءهم بتثنية المؤنث عن تثنية (ضِبْعانٍ)، ولا يجوز القياسُ في ما يَرُدُّ المسموعُ أو المفهومُ منه، وإن كان قد سمع هذه اللفظة مُثَنَّا فلا دلالة في سماعها على دفع ما رواه أبو الحسن وأبو عُمَر؛ لأنه يمكن أن يكون القائل لذلك من العرب جَمَعَ (ضِبْعانًا) المفردَ على (ضِبْعانٍ)؛ لأن (فِعْلانًا) من أبنية الجموع، فيجوز أن يكون جمع (ضِبْعانًا) بحذف الزيادة"^(٧).

وقال ابن عصفور: "وقد قالوا فيهما: ضِبْعانان على الأصل، وذلك قليل"^(٨).

(١) ينظر: التسهيل، ص ١٤، شرح التسهيل لابن مالك (٨٢/١).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٨٥/٣).

(٣) ينظر: التذيل والتكميل (٣١٨/١).

(٤) ينظر: المساعد (٥١/١).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل (٣١٨/١)، المساعد (٥١/١).

(٦) ينظر: النوادر، ص ٥٣٧، وينظر أيضًا: إيضاح الشعر، ص ١٣٦، ارتشاف الضرب (٥٥٩/٢)، التكملة، ص ٢٤٤.

(٧) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٣٦، ١٣٧.

(٨) ينظر: المقرب (٤٢/٢).

وذكر ابن مالك أنهم لم يقولوا في تشنيته (ضُبْعَانِ) مع أنه القياس^(١)، وكذا الرضي فقد أشار إلى أنه هو القياس.^(٢)

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي موافق للجرمي فيما ذهب إليه من أن "ضُبْعَان" مثنى "ضَبْع" و "ضُبْعَان" وذلك بتغليب المؤنث على المذكور؛ لأنه أخف.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٩٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/٣٨٥).

المسألة الثامنة:

[في كِلْتَا]

كان أبو عمر الجرمي يقول: "كِلْتَا فِعْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوِي"^(١).

قال الفارسي: فأما قول أبي عمر الجرمي إنه (فِعْتَل) "فلا يتجه؛ لأن التاء لا تزداد في الأوسط في الأسماء، وإنما تزداد في الأول والآخر نحو تُرْتُب... وَتَرْتُمُوت..."^(٢).

وقال في موضع آخر: "وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبْلَوِي لا على أنه لام"^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في التاء في "كِلْتَا" هل هي بدل من الألف أو الواو، أم أنها زائدة؟ ففيها قولان:

أحدهما: ذكر سيويه "كِلْتَا" بعد "بُنْتُ"، ثم قال: "ومن قال: رأيتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ، فإنه يجعل الألف ألفَ تَأْنِيث"^(٤).

قال أبو بكر: "قال أبو العباس: التاء في (كِلْتَا) عند سيويه بدلٌ من ألفٍ (كِلا) مثلاً

التاء التي هي بدلٌ من واوٍ فَحُذِفَ أَلْفُ التَأْنِيثِ وَرَدَّ مَا التاءُ بدلٌ منه"^(٥).

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٧٩٤/٢).

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٦٣/٣، ٣٦٤)، وينظر أيضاً: النكت (٨٩٦/٢).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣٠٣/٢)، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).

وقال السيرافي: "ومن فسر من أصحابنا أن التاء في كلتا عوض من الواو فغير خارج عما قلنا؛ لأننا نقول إن الألف في (اسم) عوض مما حذف، وكذلك في (ابن) وما جرى مجراه، ولا يمنع ذلك من رده إلى الأصل في النسبة، ومن قال إن التاء بدل من الواو، كما يبدل الحرف مكان الحرف، في نحو قوله: سِتَّةٌ وأصلها سدسة لزمه أن يقول كِلْتَيَّ"^(١)، وهو أيضاً قول الأعلام"^(٢).

ثانيهما: كان الجرمي يقول: "كِلْتَا فِعْتَلْ، التاء زائدة، والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوِي"^(٣)، وقيل عنه: إن "التاء عَلِمُ تأنيثها، والنسبة إليها: كِلَوِي"^(٤).

ولم يرتضِ النحاة هذا القول، فقال السيرافي: "وليس ذلك بقول مختار؛ لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود؛ لأنها زيادة تاء قبل لام (الفعل) ولا أعلم له في الكلام نظيراً"^(٥)، وكذا قال الأعلام"^(٦).

وقال الفارسي: "وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبَلَوِي لا على أنه لام"^(٧).

ثم قال في موضع آخر: قول الجرمي إنه فِعْتَلْ لا يتجه؛ "لأن التاء لا تزداد في الأوساط في الأسماء، وإنما تزداد في الأول والآخر"^(٨).

وقال ابن جني: ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤).

(٢) ينظر النكت (٨٩٧/٢).

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤)، النكت (٨٩٧/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٨/٣)، سر صناعة الإعراب (١٥١/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤).

(٦) ينظر: النكت (٨٩٧/٢).

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٧٩٤/٢).

أحدها: أن التاء لا تكون علامة تأنيث للواحد إلا وقبلها فتحة نحو (طَلْحَة)، أو تكون قبلها ألف، نحو (سِغْلَة)، واللام في (كِلْتَا) ساكنة.

ثانيها: أن علامة التأنيث لا تكون وسطاً أبداً، إنما تكون آخرًا لا محالة، و(كِلْتَا): اسم مفرد يفيد معنى التثنية باتفاق من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن.

ثالثها: أن (فَعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيَحْمَل (كِلْتَا) عليه^(١).

وكذا قال ابن يعيش^(٢)، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "كِلْتَا" على وزن "فَعْتَل" و التاء زائدة، وهو قول مردود من النحاة جميعًا وليس من الفارسي فحسب.

وأرى أن ما ذهب إليه الجرمي من أن وزن (كِلْتَا): فَعْتَل صحيح، ويؤكد صحة ذلك أن (كلا) و (كِلْتَا) هما كلمتان دخيلتان إلى العربية الشمالية من العربية الجنوبية دالتان على العدد (٢) بلفظهما ومعناهما، فالألف فيهما أصلية، والتاء في (كِلْتَا) زائدة والوزن (فَعْتَل) وبناءً على هذا يكون كلام الجرمي صحيحًا من خلال دراسة الساميات.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/١٥١، ١٥٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٦٨).

المسألة التاسعة

[في الجمع بالواو والنون]

أنشد أبو عمر قَوْلَ الشَّاعِرِ^(١) [من الرجز]:

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنًا وَالْغَيْنَا وَقَدْ تَدَلَّى عِنَبًا وَتَيْنَا

والخيلُ تَعْدُو عُصَبًا ثَيْنَا

"قال أبو عمر عن بعض أصحابه: إنه قال لأعرابي: ما بطنُ والغين؟ فقال: هناك والغون"^(٢).

"وقالوا: إوزة وإوزون"، قال الشاعر^(٣) [من البسيط]:

تُلْقَى الْإِوزُنُ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا فَوْضَى، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مَنْثُورُ

"وقالوا: حرّة، وإحرون"، قال الشاعر^(٤) [من الرجز]:

لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ وَالْخَمْسُ قَدْ يُجْشِمُكَ الْأَمْرَيْنِ

(١) الرجز للأغلب العجلي في معجم البلدان (٣٥٥/٥) مادة "والغين". وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات (١٣٧/١)، والتكملة، ص ٤٣٨، ٤٣٩، المقاصد الشافية (١٨٧/١)، إيضاح شواهد الإيضاح (٨٠٠/٢)، أمالي ابن الشجري (٢٦٨/٢)، التذييل والتكميل (٣٢٤/١).

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١، ١٣٨).

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص ٤٦ برواية: "تمشي وبينَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مَنْثُورُ". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص ١٥٩، ١٦٠، المساعد (٥٤/١، ٥٥)، المسائل الشيرازيات (١٣٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١٧/٣)، اللسان (٣٢٤/٥) مادة "دور"، (٢٠٢/١٥) مادة "وزز".

(٤) الرجز لزيد بن عتّاهية التميمي في اللسان (٨٠/٤، ٨١)، مادة "حرر". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص ١٥٩، المسائل الشيرازيات (١٣٨/١)، التكملة، ص ٤٤٢، سر صناعة الإعراب (٦١٧/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٠/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١٧/٣)، المقاصد الشافية (١٧٩/١).

وقال الشاعر^(١) [من الرجز]:

قد رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْدَ هِينَا قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكْرِينَا

قال الفارسي: "فكلُّ هذا جمع بالواو والنون، وليس شيء منه مما يُعلم، فكَذلك عِلْيُون"^(٢).

دراسة المسألة:

ألقى النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه كلمات وردت عن العرب مجموعة هذا الجمع، ومن تلك الكلمات: "والْعُون"، قال أبو عمرو: "دخلنا والِغَيْن، ثم قال: وَبَبُك والِغَيْن بالبحرين"^(٣).

وأنشد أبو عُمَر^(٤) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٥) [من الرجز]:

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنًا وَالِغَيْنَا وَقَدْ نَدَلَّى عِنَبًا وَتَيْنَا^(٦)

وقال عن بعض أصحابه: "إنه قال لأعرابي: ما بطنُ والِغَيْن؟ فقال: هناك والِغُون"^(٧).

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب (٤٩٤/٣) برواية: "شَرِيتُ" بدلاً من "رَوَيْتَ"، شرح الكتاب للسيباني (٢٣٤/٤)، سر صناعة الإعراب (٦١٨/٢) المسائل الشيرازيات (١٣٨/١) إيضاح الشعر، ص ١٥٧، اللسان (١٣٢/٢)، مادة "بكر"، (٣١٣/٥) مادة "دهدة"، (٣٢٤/١٥) مادة "يمن".

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١)، (١٣٧).

(٣) ينظر: معجم البلدان (٣٥٥/٥) "والغ".

(٤) وردت هذه الرواية عن أبي عمرو في بعض الكتب، وهو تحريف واضح، فقد جاء في المخصص (١٢٠/٣) أن هذا جاء في نقل أبي عمرو عن أبي عبيدة، وليس من المعقول أن يكون أبو عمرو بن العلاء ناقلاً عن أبي عبيدة. ينظر نسبه هذا الرأي لأبي عمرو في المخصص (١٢٠/٣)، والمقاصد الشافية (١٨٧/١).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١)، التكملة، ص ٤٣٨، ٤٣٩، أمالي ابن الشجري (٢٦٨/٢).

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١).

وأشار الفارسي إلى أن "والغين" جمع بالواو والنون وليس مما يعلم^(١).

وكذا "حرّة" و "إحرّون". قال سيبويه: "وزعم يونس أنّهم يقولون: حرّة وحرّون، يشبّهونها بقولهم: أرض وأرضون؛ لأنّها مؤنّثة مثلها".

ثم قال: "وقالوا: إوزّة وإوزّون، كما قالوا: حرّة وحرّون".

وزعم يونس أنّهم يقولون أيضاً: حرّة وإحرّون، يعنون الحرار كأنه جمع إحرّة، ولكن لا يُتكلّم بها^(٢).

ونقل السيرافي ما حكاه الجرمي عن يونس أيضاً: "أنّهم يقولون: (أحرّون) بفتح الألف وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد"^(٣)، وكذا قال الأعلام^(٤).

ونقل الفارسي عن الجرمي بأنهم قالوا: "حرّة وإحرّون"^(٥) - بكسر الألف - قال الشاعر^(٦) [من الرجز]:

لا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ

وعقب الفارسي وذكر أنه جُمع بالواو والنون أيضاً: وليس مما يُعلم^(٧).

فقالوا إذن في "حرّة": "وحرّون" وفي "إحرّة": "إحرّون"، كذا قالوا في "إوزة": "إوزّون".

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٧، ١٣٨).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٥٩٩، ٦٠٠)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٣٠).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٣٠).

(٤) ينظر: النكت (٢/١٠٠٩).

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٨).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٨).

وقد طول النحاة في تعليل جمع حَرَّة وإوَزَّة هذا الجمع كالفارسي^(١)، وابن جني^(٢). ولخص أبو حيان قولهم فقال: "إن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضًا من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثًا بالتاء، أو نقص توهماً كإوَزَّة وإحَرَّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا"، ثم قال: "وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحصِّل طائلاً،..."^(٣).

وكذا يلحق بجمع المذكر السالم "دُهَيْدِهِيْنَا" و "أُبَيْكِرِيْنَا"، قال الشاعر^(٤) [من الرجز]:

قَدْ شَرَيْتُ إِلَّا دُهَيْدِهِيْنَا قُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِيْنَا

قال سيبويه: "فكأنَّه حَقَّرَ دَهَادَه فَرَدَّه إلى الواحد وهو دَهْدَاة، وأدخل الياء والنون كما تُدْخَل في أَرْضِيْنَ وَسَنِيْنَ، وذلك حيث اضْطُرَّ في الكلام إلى أن يُدْخَلَ ياء التصغير، وأما أُبَيْكِرِيْنَا فإنه جَمْعُ الأَبْكَرِ، كما يُجْمَع الجُرُزُّ والطُّرُقُ فتقول: جُرُزَاتٌ وطُرُقَاتٌ، ولكنَّه أَدْخَلَ الياء والنون كما أَدْخَلَهَا في الدُّهَيْدِهِيْنَ"^(٥).

وقال الفارسي: "فالقول في ذلك إنه ضرورة"^(٦).

وأشار أبو حيان إلى أنهم قالوا: دَهَيْدِهُون، وَأُبَيْكِرُون، وكذا إَوْزُون، وَحَرُون، وغيرها من الكلمات التي تعد مسموعة لا تُطْرَد، وقد فات فيها شَرْطُ الجمع بالواو والنون^(٧)، وغيرهم

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٥٩-١٦٢.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٦١٦، ٦١٧، ٦٢٤).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١/٣٢٨).

(٤) سبق تخرجه.

(٥) ينظر: الكتاب (٣/٤٩٥).

(٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٥٧.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٧٦، ٥٧٨).

كثير.

بعد مناقشة المسألة تبينّ لديّ أنّ الفارسيّ كان موافقاً للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "والغين" و "حرّين". و "إحرّين" - جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم مفرده: "حرّة" - ، و "أبيكرين" و "دهيديّين" صفات جمعت بالواو والنون، وذلك تشبيهاً لما لا يعقل بما يعقل، فهي ملحقة بها.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة العاشرة

[في التغيير الذي يعتري جمع التّكسير]

قسم الجرمي التغيير في التّكسير ثلاثة أقسام:

"منها ما يُزاد على ما كان عليه واحده، مثل عَبْدٍ وَعَبِيدٍ، وَثَوْبٍ وَأَثَوَابٍ، ومنه ما ينقص منه، مثلُ إِزَارٍ وَأُزْرٍ، ومنه ما لا يُزاد في حروفه ولا ينقص منه، ولكن تُعَيَّر حركاته مثل سَقْفٍ وَسُقُفٍ، وَأَسَدٍ وَأُسْدٍ"^(١).

لم يعترض أبو علي على هذه القسمة، وهذا يشير إلى موافقته لها.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنّ هناك تغييراً يعتري المفرد عند جمعه تكسيراً، لكنهم اختلفوا في تقسيمه: قسمه الجرمي ثلاثة أقسام:

قسم فيه زيادة مثل عَبْدٍ، وَعَبِيدٍ. وقسم فيه نقص مثل إِزَارٍ وَأُزْرٍ. وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ولكن فيه تغيير في حركاته مثل سَقْفٍ وَسُقُفٍ^(٢).

"واعترضه الأستاذ أبو علي بأنه يقتضي أن تغيير الحركات ليس في الأولين، وليس كذلك، ففي التقسيم تداخل، وإصلاحه أن يقال في الثالث: وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ثم تقول: وجميع هذه الأقسام لا بد فيه من تغيير الحركات"^(٣).

وقال ابن الدّهان: "جمع التّكسير على أربعة أضرب:

(١) ينظر: التكملة، ص ٤٠٨.

(٢) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (٢٦٩/١)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٣٨/١، ٣٣٩).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٩/١)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٣٩/١).

أحدها: ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحو: كِتَابٌ وَكُتُبٌ.

الثاني: ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده، كَفُلْسٌ وَأَفْلُسٌ وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ.

الثالث: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات نحو سَقْفٌ وَسُقْفٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ.

الرابع: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الْفُلُكُ لِلوَاحِدِ وَالْفُلُكُ لِلْجَمْعِ، وَنَاقَةٌ هِجَانٌ، وَنَوَقٌ هِجَانٌ...^(١).

وقسم ابن مالك التغير الظاهر ستة أقسام:

"إما بزيادة كَصِنُو وصنوان، أو بحذف كَتُخِمَةٌ وَتُخْمٌ، أو بتبديل شكل كَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجَلٌ وَرَجَالٌ، أو بنقص وتبديل شكل كَقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كَغَلَامٌ وَغُلَمَانٌ. والتغير المقدر كُفْلُكُ، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع"^(٢).

واعترض هذا التقسيم أبو حيان قائلاً: "ولا تحرير فيه لأن قوله: (بزيادة كَصِنُو وصنوان، وبنقص كَتُخِمَةٌ وَتُخْمٌ) هو في التحقيق من زيادة وتبديل شكل، ونقص وتبديل شكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد"^(٣)، وكذا قال المرادي^(٤)، "ففي التحقيق يكون في تقسيمه تداخل"^(٥).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (٢٨١/٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٣/١)، ينظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح (٥١٩/٢، ٥٢٠)، توضيح المقاصد والمسالك (١٣٧٧/٥)، التذليل والتكميل (٢٦٨/١، ٢٦٩)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٣٨/١).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل (٢٦٩/١).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٣٧٧/٥)، وينظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح (٥٢٠/٢).

(٥) ينظر: التذليل والتكميل (٢٦٩/١).

وقال الأزهري: ويجاب عن ابن مالك "بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأنه لا يرى تقدير التغير كما يؤخذ من كلامه الآتي، والمشهور تقسيم التغير إلى قسمين: لفظي وتقديري. فاللفظي ما تقدم. والتقديري نحو: فُلْكِ، ودِلَاص، وهِجَان^(١).

بعد مناقشة المسألة تبين لدى أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن التغير الذي يعتري جمع التكسير ثلاثة أقسام: قسم فيه زيادة في بعض الحروف، وقسم فيه نقص في بعض الحروف، وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ولكن فيه تغير في حركاته، فقد ذكر هذه القسمة الفارسي ولم يعترض عليها، وأرى أن هذا هو الأصل في التقسيم، ولكن التغير بالضبط يعتري الأقسام الثلاثة، وليس القسم الثالث فحسب، وقد نبه على ذلك الأستاذ أبو علي - كما أسلفت -.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٥٢٠/٢).

المسألة الحادية عشرة

[في جمع (هَبَيَّ) ^(١) جمع تكسير]

حُكي عن أبي عمر أنه قال: "أقول (هَبَيَّ) فأظهر ولا أدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحرّكاً" ^(٢).

أما الفارسي فلم يجز في (هَبَيَّ) إلا الإدغام؛ لأن الياء الثانية ملازمة غير مفارقة ^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جمع (هَبَيَّ) جمع تكسير، وفيه قولان:

أحدهما: قال سيبويه: "إذا جمعت فَعَلٌ نحو... هَبَيَّ قلت: هَبَيُّ...؛ لأنّها بمنزلة غير المعتلّ نحو مَعَدَّ وجُبُنَّ، ولا تُغيّر الألف في الجمع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفاً لازماً، ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ما قبلها ساكن وليس بألف" ^(٤).

وقال السيرافي في شرح ما قاله سيبويه: "اعلم أن ألف الجمع تقع ثالثة فيما كان واحده على أربعة أحرف في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحرّكاً كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً....

قوله: ولا تغيّر الألف في الجمع الذي يليها، يعني ولا تكسر الألف في هَباي الياء الأولى من ياء هَباي على ما ذكرنا من كسر هذه الألف لما بعدها.

(١) الهَبِيُّ: الصبي الصغير، والأنثى هَبِيَّةٌ. ينظر: اللسان (١٥/١٧) مادة "هتأ".

(٢) ينظر: المسائل الحليّات، ص ٣٤٠.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر: الكتاب (٤/٤١٥).

وقوله: لأن بعدها حرفًا لازمًا يعني لأن بعد الألف حرفًا يلزم السكون والإدغام فيما بعده، وليس هذا الحرف الساكن بعد الألف بألف....^(١).

وقال الفارسي: ووجه قول سيويه "أنه لما جرى مجرى الصحيح في الواحد لسكون ما قبله وتعاقب حركات الإعراب عليه، جعله بمنزلة (مُرَضَّة) ونحوها، فقال في الجمع (هَبَائِي) كما تقول (مَرَضٌ)"^(٢).

وقد اقتفى هَدي سيويه أبو إسحاق الزجاج حيث سأله رجلٌ غريبٌ فقال: كيف تجمع هَبِيَّ وهَبِيَّةً جمع تكسير؟ فقال أبو إسحاق: "أقول هَبَائِي كما ترى، فأدغم، وأصل الياء الأولى عندي السكون قولاً ولولا ذلك لأظهرتها"^(٣)، وأيضاً الفارسي^(٤)، وغيرهما.

ثانيهما: حُكي عن أبي عمر الجرمي^(٥)، وأبي عثمان^(٦) أنه قال: "أقول (هَبَائِي) فأظهر ولا أدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحرِّكاً".

لم يرتضِ هذا القول الفارسي حيث قال: "كأن أبا عثمان جعله بمنزلة (مَعَاي) ولم يجعله بمنزلة (مَرَضٌ)، لأن الضاد الثانية ملازمة للأخرى، والياء الثانية لا تلزم الأولى في (مَعَاي)؛ ألا ترى أنها تسقط في الجر والرفع، فلما لم تلزم لم يجر الإدغام،.... وليس كذلك الواحد من (هَبَائِي)، ألا ترى أن كل واحد من المثليين قد لزم صاحبه في الواحد ولم ينفصلاً، وكما كانا في الواحد بمنزلة الصحيح في هذا المعنى، كذلك كانا في الجمع بمنزلته، فكان تشبيهه بـ (مَرَضٌ) لما

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (٣٥٢/٥، ٣٥٣).

(٢) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٣٤٠.

(٣) ينظر: مجالس العلماء، ص ٢٣٦، الأشباه والنظائر (٥٤/٥).

(٤) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٣٤٠، ٣٤١.

(٥) ينظر السابق، ص ٣٤٠.

(٦) ينظر السابق.

ذكرنا أولى من تشبيهه بـ (معاي).... وجب أن لا يجاز في (هباي) إلا الإدغام؛ لأن الثانية ملازمة غير مفارقة" ^(١).

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من الإظهار في (هباي)، جمع (هي).

وأرى أن الإدغام هو الوجه، والأخذ به أولى من الرأي القائل بالإظهار.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر السابق.

المسألة الثانية عشرة

[في جمع "يد"]

قال أبو عمر الجرمي: "سمعتُ أبا عُبيدة يقول: سمعتُ أبا عمرو يقول: إذا أرادَ المعروفَ قال: له عندي أيادٍ، وإذا أرادَ جمعَ اليدِ قال: أيدي، فذكرتُ ذلك لأبي الخطابِ الأخفش - وكان من مُعلّمي أبي عُبيدة - فقال: ألمَ يسمعَ أبو عمرو قولَ عدي^(١):

سَاءَهَا مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِي نَا وَإِشْنَأُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ

وما أنشد أبو زيد^(٢):

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحُهَا أَيَادِي

(وَحكى أبو بكرٍ عن أبي العباسِ نحوَ هذا، وزاد: قال أبو الخطاب: إنها هي في عِلْمِ الشَّيْخ - يعني أبا عمرو - ولكن لَمْ تَحْضُرْهُ)"^(٣).

قال الفارسي: "وَجُمِعَ (يد) النِّعْمَةُ عَلَى (أيدي) في العدد القليل، وفي الكثير: (أيادي) مثل: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ وَأَكَالِبٍ"^(٤).

(١) البيت من الخفيف لعدي بن زيد في الإغفال (١٨٣/٢، ١٨٤)، اللسان (١٤٧/٨) مادة "شنق"، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣). وبلا نسبة في الخصائص (٢٢١/١)، اللسان (٣٠٩/١٥) مادة "يدي"، خزانة الأدب (٤٨١/٧).

(٢) البيت من الوافر نسبه أبو زيد في نوادره، ص ٢٥٥ برواية (الأيادي) لرجل من عبد شمس جاهلي، واسمُهُ نُفَيْعٌ، وروى أبو حاتم بأنه نُفَيْعٌ. وبلا نسبة في الإغفال (١٨٤/٢)، التكملة، ص ٤٣٦، الخصائص (٢٢١/١)، اللسان (١٥٦/٩) مادة "طوح"، (٣٠٩/١٥) مادة "يدي"، شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٩/٣).

(٣) ينظر: الإغفال (١٨٣/٢، ١٨٤).

(٤) ينظر السابق (١٨٣/٢).

وقد قالوا: "يَدِيَّةٌ"^(١) وأيدٍ وأيادٍ، في الجارحة والنَّعَم"^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في "أَيْدٍ" جمع "يَدٍ"، وفي جمعه "أَيَادِي" أيهما يقصد به المعروف والصنائع، وأيهما يقصد به الأعضاء؟ وفيه الأقوال الآتية:

قال الجرمي: "سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقُولُ: إِذَا أَرَادَ الْمَعْرُوفَ قَالَ: لَهُ عِنْدِي أَيَادٍ، وَإِذَا أَرَادَ جَمْعَ الْيَدِ قَالَ: أَيْدٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي الْخَطَّابِ الْأَخْفَشِ....

فَقَالَ: أَلَمْ يَسْمَعْ أَبُو عَمْرٍو قَوْلَ عَدِيٍّ"^(٣):

سَاءَ مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِي نَا وَإِشْنَأُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ

....."، ثم ذكر أبو الخطاب بأنها في علم أبي عمرو ولكن لم تحضُرهُ"^(٤).

ف" (الأيادي) تقال في الأعضاء و (يَد) و (أَيْدٍ) و (أَيَادٍ) في المعروف"^(٥)، ووافقه في نقض ما قاله أبو عمرو أبو زيد في (نوادره)^(٦).

(١) قال الجوهري في الصحاح (٢٥٣٩/٦، ٢٥٤٠) مادة "يدي": وَتُجْمَعُ الْيَدُ عَلَى "أَيْدٍ وَيُدِيٍّ". "وَالْيَدُ: النِّعْمَةُ وَالْإِحْسَانُ تَصْطَنَعُهُ، وَتُجْمَعُ عَلَى يُدِيٍّ، وَيُدِيٍّ، مِثْلُ غُصَيٍّ وَعَصِيٍّ". وقال أبو الهيثم: "وَتُجْمَعُ الْيَدُ يَدِيًّا مِثْلَ عَبْدٍ وَعَبِيدٍ، وَتُجْمَعُ أَيْدِيًّا ثُمَّ تُجْمَعُ الْأَيْدِي عَلَى أَيْدَيْنٍ، ثُمَّ تُجْمَعُ الْأَيْدِي أَيَادِيٍّ". ينظر: اللسان (٣٠٩/١٥) مادة "يدي".

(٢) ينظر: التكملة، ص ٤٣٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: الإغفال (١٨٣/٢، ١٨٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣)، شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٥/٤، ٣٢٦).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٦/٤).

(٦) ينظر: النوادر، ص ٢٥٥، وينظر أيضًا: شرح المفصل لا يعيش (٣٢٩/٣).

وقال الفارسي: "وَتَجْمَعُ (يَد) النِّعْمَةَ عَلَى (أَيْدٍ) فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ، وَفِي الْكَثِيرِ: (أَيَادٍ) مِثْلُ: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ وَأَكَالِبٍ"^(١).

ويبدو أن ابن جني كان موافقاً لما ذهب إليه أبو عمرو فقد أشار إلى أن (الأيادي) أكثر ما تستعمل في النعم لا في الأعضاء^(٢).

وقال ابن يعيش: "ف (الْيَدُ) الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ تَجْمَعُ عَلَى (أَيْدٍ).....، وَيَجْمَعُ (الْأَيْدِي) عَلَى (أَيَادٍ)"^(٣).

وأشار ابن عصفور إلى أن جمع "يد" "أَيْدٍ"^(٤)، وقد شذت العرب فجمعت بعض الجمع، فالذي جاء من ذلك مجموعاً جمع تكسير "أَيَادٍ" ونحوه مما هو مسموع^(٥).

بعد مناقشة المسألة تبين لدى أن الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما نقله عن أبي عبيدة عن أبي عمرو من أن (أَيْدٍ) جمع (الْيَدِ) التي هي العضو، و (أَيَادٍ) تقال في النعم والمعروف والصنائع، وإنما تجمع يد النعمة والمعروف على (أَيْدٍ) و (أَيَادٍ)، وهو الصحيح؛ لورود السماع به، ومنه قوله الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾^(٦)، "المعنى أولى النعم في الدين والبصائر فيه...."^(٧).

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: الإغفال (١٨٣/٢).

(٢) ينظر: الخصائص (٢٢١/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣).

(٤) ينظر: المقرب (١٠٦/٢).

(٥) ينظر: السابق (١٢٧/٢).

(٦) سورة ص: الآية: ٤٥.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (٣٢٦/٤).

المسألة الثالثة عشرة

[في جمع "سَوَاء"]

حكى أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة أنهم قالوا: سَوَاسِوَةٌ فصَحَّحُوا الواو^(١).

قال الفارسي: "فَأَمَّا (سَوَاسِوَةٌ) فالقول فيه عندي: أَنَّهُ من باب (ذَلَاذِل) و(ذَلِيل)^(٢) وهو جمعُ (سَوَاءٍ) من غير لفظه، وقد قالوا: سَوَاسِيَّةٌ"^(٣).

ثم قال: "وَأَمَّا صَحَّت الواوُ في مَنْ قال: (سَوَاسِوَةٌ)، لِيُعْلَمَ بذلك أَنَّهَا لَمْ في الأصل، وَأَنَّ الْيَاءَ في مَنْ قال: (سَوَاسِيَّةٌ) منقلبةٌ عنها، وكان هذا أَجْدَر بالتَّصْحِيحِ حيث لم تَصِحَّ هذه الواوُ في موضع"^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جمع "سَوَاءٍ"، فحكى أبو عمر^(٥)، وأبو عثمان^(٦) عن أبي عبيدة أنهم قالوا: "سَوَاسِوَةٌ" فصَحَّحُوا الواو، وقال أبو عثمان في "سَوَاسِوَةٌ": "وهذا من الشَّاذِّ؛ لصَحَّةِ الواو طَرَفًا مكسورًا ما قَبْلُهَا"^(٧).

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٢٧/١).

(٢) قال سيوييه في الكتاب (٢٢٨/٣) ما نصّه: "ويقول بعضهم: جَدِيلٌ وَذَلِيلٌ، يَحْذِفُ أَلْفَ جَنَادِلَ وَذَلَاذِلَ وَيَنُونُونَ، يَجْعَلُونَهُ عَوْضًا مِنْ هَذَا الْمَحْذُوفِ". وَذَلَاذِلُ الْقَمِيصِ أَي: "مَا يَلِي الْأَرْضَ مِنْ أَسَافِلِهِ، الْوَاحِدُ ذُلْدُلٌ...". ينظر: اللسان (٤٢/٦) مادة "ذلل".

(٣) ينظر: الإغفال (٥٠٧/٢).

(٤) ينظر السابق (٥٠٨/٢).

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٢٧/١).

(٦) ينظر السابق، المسائل العضديات، ص ٩٣، الإغفال (٥٠٥/٢)، المنصف (١٣٣/٢، ١٣٤)، المسائل الحلييات، ص ٣٤٢.

(٧) ينظر: المنصف (١٣٤/٢).

وذكر الفارسي أن "سَوَاسِوَةً" جمع "سَوَاءٍ" من غير لفظه، وإِنَّمَا صَحَّت الواو فيه، لِيُعْلَمَ بذلك أَنَّهَا لَامٌ فِي الْأَصْلِ^(١)، وَأَنَّهُ مِنْ مَضَاعَفِ الْأَرْبَعَةِ^(٢)، وَقَدْ قَالُوا: "سَوَاسِيَّة" فإلياء منقلبة عن الواو^(٣).

وقال ابن مالك: "سَوَاسِوَةً" شاذٌّ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٤).

وقال ابن عقيل: القياس: "سَوَاسِيَّة"^(٥)، وكذا قال ناظر الجيش^(٦)، وغيرهما، وقد سمع على الأصل، قال الشاعر^(٧) [من الطويل]:

سَوَاسِيَّةٌ سُودُ الْوُجُوهِ كَأَنَّهُمْ ظُرَابِيٌّ غَرْبَانٍ بِمَجْرُودَةٍ مَحَلِّ

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما حكاه عن أبي عبيدة من تصحيح الواو في "سَوَاسِوَةً"، ليعلم أنها لام في الأصل، وأنه من مضاعف الأربعة، وأرى أن القياس: "سَوَاسِيَّة" في جمع "سَوَاء" فالسماع يؤيده.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الإغفال (٥٠٧/٢، ٥٠٨).

(٢) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٢٧/١).

(٣) ينظر: الإغفال (٥٠٧/٢، ٥٠٨).

(٤) ينظر: التسهيل، ص ٣٠٥.

(٥) ينظر: المساعد (١٢٨/٤).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٠٦٩/١٠).

(٧) البيت للبعيث في اللسان (١٨٢/٩) مادة "ظرب"، وبلا نسبة في شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٠٦٩/١٠)،

المساعد (١٢٨، ١٢٩/٤)، شرح التصريح على التوضيح (٧١٠/٢).

المسألة الرابعة عشرة

[في ما لا يُكسر مما سُمي به جمع من الأعلام]

حكى "أبو عُمر عن أبي عبيدة أنهم قالوا: (ناقَة مَفاتيح) و (أَيُّنُقْ مَفاتيحات)، وهي الحَصْبَة الكثيرة اللَّبَن، قال: وقد قالت العرب في سَرَاوِيل: سَرَاوِيلَات، قال: وقالوا في وصف الضَّبْع: حَضَاجِرٌ وَحَضَاجِرَات" ^(١).

قال الفارسي: "فأمّا لحاق الواو والنون للكلمة وقد كُسِّرَتْ هذا التكسير، فإنهم استجازوا جمعه بالواو والنون كما جمعوه بالألف والتاء".

واستدل بما حكاه أبو عثمان فيما يظن "صَوَاحِبَات يُوسُف" ^(٢). فكما جمعوا هذا الجمع بالألف والتاء كذلك جمعوه بالواو والنون ^(٣).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنه إذا كان المسمى به على صيغة منتهى الجموع، فلا يُجمع إلّا جمع السلامة، فقال سيبويه: "أمّا ما لا يكسر فنحو: مَسَاجِدَ وَمَفَاتِيحَ، لا تقول إلّا مَسَاجِدُونَ وَمَفَاتِيحُونَ، فإن عُنيت نِسَاءً قلت: مَسَاجِدَاتٌ وَمَفَاتِيحَاتٌ؛ وذلك لأنّ هذا المثال لا يُشبه الواحد، ولم يشبه به فيكسر على ما كُسِّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف، وهو لا يكسر على شيء؛ لأنّه الغاية التي يُنتهى إليها، ألا تراهم قالوا: سَرَاوِيلَات حين جاء على مثال ما لا

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨.

(٢) ورد هذا القول في حديث نبوي. أخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها في "باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه" فقال: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"، وفي ص ٣٩٠ "فَإِنَّكَ صَوَاحِبَ يَوْسُفَ أَوْ صَوَاحِبَاتِ يُوسُفَ". ينظر: سنن ابن ماجة (١/٣٨٩، ٣٩٠). وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب في "باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما". ينظر: سنن الترمذي (٥/٦١٣).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨-١٦٩.

يكسّر، ولو أردت تكسير هذا المثال رجعت إليه، فلمّا كان تكسيره لا يرجع إلّا إليه لم يحرك^(١).

ووافقه النحاة كأبي عمر الجرمي فيما حكاه عن أبي عبيدة بأن العرب قالت: "ناقة مفاتيح" و "أَيُنُقُ مفاتيحات"^(٢)، قال أبو عمر: "سألت أبا عبيد^(٣) عن معنى (ناقة مفاتيح) فقال: إذا كانت مخصبة في كثرة الشحم واللبن"^(٤). وقال أيضاً: "وقد قالت العرب في سراويل: سراويلات، قال: وقالوا في وصف الضَّبُع: حَضَاجِرُ وَحَضَاجِرَات"^(٥).

وكذا ابن السراج فقد أشار إلى أنه جمع لا يُكسّر^(٦)، وأيضاً السيرافي^(٧)، والفارسي^(٨)، وابن مالك فقد قال: "وما كان من المجموع على وزن (مفاعل) أو (مفاعيل) لم يَجُزْ تكسيره؛ لأنّه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه.

لكنّه قد يُجمع بالواو والتّون كقولهم في (نواكس): (نواكسون).... أو بالألف والتاء كقولهم في (حدّايد): حدّايدات...."^(٩).

(١) ينظر: الكتاب (٤٠٧/٣).

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام. كان إمام أهل عصره في كلّ فنّ من العلم، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وغيرهم. له من التّصانيف: "الغريب المصنف"، و"غريب القرآن"، و"غريب الحديث"، و"معاني القرآن"، وغيرها. توفي سنة ثلاث - أو أربع - وعشرين ومائتين، وقيل: سنة ثلاثين. ينظر: بغية الوعاة (٢٥٣/٢، ٢٥٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥٦/٤)، وفي إيضاح الشعر، ص ١٦٨ "أبو عبيدة".

(٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨.

(٦) ينظر: الأصول في النحو (٢٣٤/٢).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥٦/٤).

(٨) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٨٨٩/٤)، وينظر أيضاً: شفاء العليل (١٠٥٣/٣).

ووافقهم أبو حيان^(١)، ومن المحدثين عباس حسن^(٢)، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة تبينّ لديّ أنّ الفارسيّ كان موافقاً للجرميّ فيما حكاه عن العرب من أن ما سُمّي به من الجمع لا يُكسّر وهو المذهب المتفق عليه؛ لعدم وجود نظير له في المفردات ليحمل عليه عند جمعه، وإنما يجمع بالألف والتاء إن سميت به امرأة، وبالواو والنون إن سُمّي به رجل.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١/٤٧٤، ٤٧٥).

(٢) ينظر: النحو الوافي (٤/٥٠٩).

المسألة الخامسة عشرة

[في النسب إلى الجمع]

قال أبو عمر الجرمي في قولهم "نصاري": "هو محذوف من قولهم (النصرانيّين) بحذف ياء ي النسب من الأصل، وجمعه على حد الحذف كما جمع قولهم (مهالبة) و (أشاعرة) وإن كان جمع (أشعري) و (مهلي) فكذلك هذا، وجعلت الهاء من (مهالبة) و (أشاعرة) عوضاً من حذف ياء ي النسب، وها هنا لا يصح أن تعوض لأن الياء ياء التأنيث"^(١).

قال الفارسي: "جاء (نصاري) كأنه جمع (نَصْران)، ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون)، إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام"^(٢).

وقال: وقالوا "أَشْعَرِيٌّ" و "أَشْعَرُونَ"، فحذفوا ياء ي النسب مع الجمع بالواو في هذا الموضع ونحوه^(٣)، وذكر أن الواحد من "المهالبة" "مَهْلَبِيٌّ"، وليس بـ "مَهْلَبٍ" وإنما هو نسب إليه^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنك في الإضافة إلى الجمع الصحيح المكسر عليه واحده، فإنك توقعه على الواحد الذي كُسِّر عليه^(٥)، وإنما اختاروا الإضافة إلى الواحد؛ لأن المنسوب ملابس

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٦١، ٢٦٢.

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٧٠/٣).

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٧٣.

(٤) ينظر: المسائل العضديات، ص ٩٤.

(٥) ينظر: الكتاب (٣٧٨/٣).

لكل واحد من الجماعة، وأيضاً لفظ الواحد أخف^(١).

ففي "نصاري" ثلاثة أقوال:

أولها: قال الخليل: بأنه جمع نصريّ مثل مَهاري جمع مَهريّ، بحذف إحدى ياءي النسب، وإبدال الياء ألفاً كما قالوا: صَحاريّ^(٢).

ثانيها: قال سيبويه: "وأما نصاري فنكرة، وإنما نصاري جمع نصران ونَصْرانية، ولكنّه لا يُستعمل في الكلام إلّا بياءي الإضافة إلّا في الشعر، ولكنهم بنوا الجميع على حذف الياء، كما أن ندأمي جماع نَدْمان، والنصاري ههنا بمنزله: النَّصْرانيّين"^(٣).

وقد رجح أن يكون نصاري جمع نصران فهو أقيس، وما قاله الخليل فهو مذهب إذ لم نسمعهم قالوا: نصريّ^(٤)، وأنشد قول الشاعر^(٥) [من الطويل]:

فكَلَّتْهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَخْنَفِ

ووافقه الجرمي فكأنك قلت: نصاري مثل المهالبة والأشاعرة إلّا أنه هاهنا لا يصح التعويض^(٦).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيراfi (١٢٨/٤)، الكتاب (٣٧٨/٣)، شرح المفصل لا بن يعيش (٤٧٤/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٤١١/٣)، شرح الكتاب للسيراfi (١٦٠/٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٥٥/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٤١١/٣).

(٥) البيت لأبي الأَخْزَرِ الحِمَاطِيّ في الكتاب (٤١١/٣)، الإنصاف (٤٤٥/٢)، شرح الكتاب للسيراfi (١٦٠/٤)، واللسان (٢٧٠/١٤) مادة "نصر". وبلا نسبة في الكتاب (٢٥٥/٣، ٢٥٦)، والنكت (٨٤٣/٢)، تحصيل عين الذهب، ص ٤٦٥، التعليقة على الكتاب (٦٩/٣، ٧٠)، إيضاح الشعر، ص ١٥٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٤٦/١)، (١٤٧).

(٦) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٦١، ٢٦٢.

وذهب السيرافي إلى ذلك أيضًا حيث ذكر أن الغالب في الاستعمال النسبة، فيقال: نَصْرَائِيٌّ وَنَصْرَائِيَّةٌ، والأصل نَصْرَانُ وَنَصْرَانَةٌ وذلك مثل (نَدْمَان) و(نَدْمَانَةٌ)، فإذا جمع رد إلى الأصل فيقال: نصاري^(١)، وكذا قال الأعلم^(٢).

وقال الفارسي: وقد "جاء (نصاري) كأنه جمع (نَصْرَان) ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون) إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام"^(٣).

ثالثها: جَوَزَ الزجاج الأمرين، فيجوز أن يكون واحدهم نَصْرَان وتأتيته نصرانة، ويجوز أن يكون واحدهم نَصْرِي مثل: بغير مَهْرِي، وإبل مَهَارِي^(٤).

ومثل "نصاري" "مَهَالِيَّةٌ"، ونحوه فتوقع الإضافة على واحده، وقد "زعم الخليل أن نحو ذلك قولهم في المسامعة: مِسْمَعِيَّ والمَهَالِيَّةُ مُهَلِّيٌّ؛ لأنَّ المِسَامِعَةَ، والمَهَالِيَّةَ جمع فيرد إلى الواحد، والواحد مِسْمَعِيٌّ: مُهَلِّيٌّ"^(٥). فحذفت ياء النسبة، ثم أحدثت ياء للنسبة، وإن شئت قلت واحد المهالبة والمسامعة: مُهَلَّبٌ، ومِسْمَعٌ ثم أضفت إليه الياء^(٦).

فالتاء في المهالبة، والأشاعرة، ونحوه عوض من حذف ياء النسب^(٧).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣/٤، ٢٤).

(٢) ينظر: النكت (٨٤٢/٢، ٨٤٣).

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٧٠/٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (١٤٦/١، ١٤٧).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٢٨/٤)، الكتاب (٣٧٨/٣)، الأصول في النحو (٢٩٩/٢).

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٢٨/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٣/٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٠/٢).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٦٣٩/٢)، المساعد (٢٩٥/٣)، المسائل المنشورة، ص ٢٦٢.

وقيل: لبيان النسب ولو حذفت التاء كان جمعًا لكل واحد مهلب، ونحو ذلك^(١).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبينّ لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "نَصَارَى" جمع مثل "مَهَالِيَّة" و "أَشَاعِرَة"، وقد بنوا الجميع على حذف الياء في النسب، وقد ورد الجمع في "نَصَارَى" على ما استعمل في الشعر دون الكلام.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٦٣٩/٢)، المساعد (٢٩٥/٣).

المسألة السادسة عشرة

[في النسب إلى "رمل"]

ذكر أبو عمر الجرمي أنهم قالوا في الإضافة إلى رمل: "رملِي"، وأنشد عن أبي زيد قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ^(٢)

قال أبو علي: "إذ كانوا قد قالوا في النسب إلى الرَّمْلِ رَمَلِيٌّ، وإلى الحمض: حَمَضي"^(٣)،
"بتحريك الثاني وهو حرف صحيح، فأن يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى"^(٤).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على زيادة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب، فإذا كان ثلاثيًا فقد
اختلفوا في تحريك ثانيه إذا كان ساكنًا أم قيس، أم شاذ؟

ذكر الجرمي أنهم قالوا في الإضافة إلى رمل: رَمَلِيٌّ، وأنشد عن أبي زيد قول
الشاعر^(٥) [من الطويل]:

(١) تمام البيت:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الْفَوَارِقُ

وهو لِعُبَيْسِ بْنِ شَيْحَانَ، وقد أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ. في النوادر، ص ٢١٠. وبلا نسبة في المسائل البصريات (٨١٥/٢)، مقاييس
المقصود والممدود، ص ٢٣، المسائل العضديات، ص ٢٠٠. براوية: "الهموم الطَّوَارِقُ" بدلًا من "الْفَوَارِقُ".

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٨١٥/٢).

(٣) ينظر: التكملة، ص ٢٦١، وينظر أيضًا: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (١١٥٧/٣).

(٤) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (١١٥٧/٣).

(٥) سبق تخريجه.

كُمَيْتٌ كَنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الْفَوَارِقُ^(١)

قال أبو حاتم السجستاني: "(رَمَلِيَّةٌ): مَنْسُوبَةٌ إِلَى الرَّمْلِ مِنَ السَّيْرِ فِيمَا أَظُنُّ"^(٢)، وكذا نسيبه الفارسي إلى "الرَّمْل" أيضًا^(٣).

وحكي عن المبرد أنه قال: حَمْضٌ وَحَمْضٌ^(٤).

وقال الفارسي: تحريك العين بالفتحة من التَّغْيِيرِ الَّذِي يَلْحَقُ النَّسَبَ كَمَا قَالُوا: "إِبِلٌ حَمْضِيَّةٌ" إِذَا أَكَلَتْ الْحَمْضَ^(٥).

وقال الأعلام^(٦)، وابن يعيش^(٧)، والرضي^(٨)، وغيرهم: إنه إن صح ما قاله المبرد، فحَمْضِيَّةٌ بَقْتُحِ الميم ليس بشاذ، فعلى هذا يكون قياسًا، وذكر ابن يعيش أن "حَمْضِيَّةً" أجود^(٩).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا لما ذكره الجرمي من أنهم قالوا في الإضافة إلى رَمَلٍ: "رَمَلِيٌّ" بتحريك عينه بالفتح، وأرى أنه صحيح، ويؤيده القياس، فقد قيل: إِبِلٌ حَمْضِيَّةٌ.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨١٥/٢).

(٢) ينظر: النوادر، ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) ينظر: المسائل العضديات، ص ٢٠٠.

(٤) ينظر: النكت (٨٨٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٣/٢).

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ٢٠٠.

(٦) ينظر: النكت (٨٨٥/٢).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣).

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٣/٢).

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣).

المسألة السابعة عشرة

[في أصل "شراحيل"]

قال أبو عمر : " (شراحيل) لا يدرى ما أصله" ^(١).

قال الفارسي: "يريد لا يدرى ما واحده ، فهو جمع في الحقيقة ، ولا يجوز أن يكون واحده (شرحول) و(شرحال) وإنما يريدون: لا يدرى ما أصله أي لا يدرى ما واحده ، فهذا هو المعنى، والعرب قد نطقت بـ (شراحيل) وليس في كلامهم اسم واحد على هذا الوزن، وإذا كان هذا هكذا ثبت أنه جمع وأنه بمنزلة (مساجد)" ^(٢).

دراسة المسألة:

اتفق أكثر النحاة على أن (شراحيل) لا يكون إلا جمعًا لا واحد له، لكنهم اختلفوا في لفظه أهو عربي ، أم أعجمي جاء على وزن الجمع العربي؟ خلافًا لأبي إسحاق الزجاج الذي قال: "فأما (شراحيل) فمن الجمع، والواحد (شرحال) ، فهو غير مصروف" ^(٣).

قال سيبويه : "وأما شراحيل فتحقيقه ينصرف؛ لأنه عربي ولا يكون إلا جماعًا" ^(٤).

وقال الجرمي: "شراحيل" لا يدرى ما أصله" ^(٥)، وفسر الفارسي قوله بأنه أراد لا يدرى ما واحده، فلا يجوز أن يكون واحده "شرحال" و "شرحول" فهو جمع في الحقيقة" ^(٦).

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب (٢٢٩/٣).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٧٦.

(٦) ينظر السابق.

وذكر ابن هشام^(١)، وكذا الأزهري^(٢) أن (شراحيل) أعجمي حيث قالوا: بأنه إذا سُمِّيَ بهذا الجمع الذي هو على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) أو بما وازنته من لفظ أعجمي مثل (شراحيل) فإنه ممنوع من الصرف .

وذكر الشاطبي أن (شراحيل) مما لحق بالجمع، وإن لم يكن جمعاً حقيقة^(٣).

وقال السيوطي: (شراحيل) جمع سُمِّيَ به الرجل، قد منعه العرب من الصرف كـ (مساجد) لو سميت به فلا خلاف في منع صرفه^(٤).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن (شراحيل) لا يدرى ما أصله، وفسره بأنه أراد لا يدرى ما واحده، وهو الصحيح؛ لأنه لا واحد له.

هذا والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: أوضح المسالك (١١٧/٤ ، ١١٨).

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٣٢١/٢).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٦١٤/٥).

(٤) ينظر: الهمع (٨٠/١).

المسألة الثامنة عشرة

[في أبنية التصغير]

قال أبو عمر: "التصغير على ستة أوجه، وهي (فُعِيل) و (فُعَيْعِل)، و (فُعَيْعِل) مثل (فلس) و (درهم) و (بيطار) - إذا صغرت - فكذلك قال الخليل" (١).

المقصود بالوجوه الستة:

نصّ الفارسي في (التكملة) على أنها ثلاثة أبنية، وأنه لا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة (٢)، والمقصود بقوله: (في الأمر العام) أن هناك ثلاثة أبنية أخرى تعود في التقدير إلى الأبنية الثلاثة التي نصّ عليها، والأبنية المتبقية هي (أُفَيْعَال) مثل أُجَيْمَال، و (فُعَيْلِي) مثل حُبَيْلِي، و (فُعَيْلَاء) مثل (حُمَيْرَاء) (٣).

وقال في موضع آخر: وإنما ذكر الجرمي ثلاثة أوجه؛ "لأنه أراد أن يعرفنا أن مثل هذه الزيادات قد تدخل على هذه الأمثلة وهي علامات، فإذا دخلت كان ثباتها في التصغير كثبتها في الأصل لا يغيرها التصغير" (٤).

دراسة المسألة :

اتفق النحاة على أنّ أبنية التصغير على ثلاثة أمثلة وهي: "فُعِيل" و "فُعَيْعِل" و "فُعَيْعِل"، قيل للخليل: "لم تُثبِت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْتُ معاملة

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: التكملة، ص ٤٩٦.

(٣) ينظر: هذا التفسير في المقتصد في شرح التكملة، ص ٩٩٥.

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٨٢.

الناس على (فلسي)، و (درهم)، و (دينار)"^(١).

وقد اقتفى سيبويه هذّي الخليل حيث نصّ على أن التصغير في هذا الباب على ثلاثة أمثلة^(٢)، ووافقهما الجرمي^(٣)، وعللّ الفارسي ذلك قائلاً: وإنما ذكر ثلاثة أبنية؛ "لأنه أراد أن يعرفنا أن مثل هذه الزيادات قد تدخل على هذه الأمثلة وهي علامات، فإذا دخلت كان ثباتها في التصغير كتباً في الأصل لا يغيرها التصغير"^(٤).

وكذا الزجاجي ذكر أن أبنية التصغير ثلاثة^(٥)، بينما ذكر السيرافي أنه لو ضم سيبويه إلى أبنية التصغير وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله وذلك "أُفْعِل" ^(٦).

وقد ردّ ذلك ابن عصفور ذاكراً أنّ (أُفْعِلًا) راجع إلى فُعَيْل؛ "لأنّه مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف"، وذكر أن هناك أيضًا من الأسماء المصغرة قيل: إنها على غير ذلك من الأمثلة ك (فُعَيْلان) في نحو: "سُكَيْرَان"، و "فُعَيْلِي" ك "حُبَيْلِي"، و "فُعَيْلَاء" ك "حُمَيْرَاء" وفي الحقيقة كلها ترجع إلى "فُعَيْل"؛ "لأنّ ألفي التانيث الممدودة والمقصورة والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب"، فقد تبين أنّ هذه الأمثلة الثلاثة وهي "فُعَيْل" و "فُعَيْل" و "فُعَيْل" عامة لجميع الأسماء المصغرة^(٧).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩٨)، المقتضب (٢/٢٣٦).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٤١٥)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٦٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩٨).

(٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٨٢.

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢٤٥.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٦٥).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٩٦).

بعد مناقشة المسألة تبين لديّ أنّ الفارسيّ كان موافقاً للجرميّ فيما ذهب إليه من أنّ أبنية التصغير ثلاثة، فهي مختصة به، لكنها غير جارية على نظام الميزان الصرفي العام^(١).

هذا والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: النحو الوافي (٤/٥١٥).

المسألة التاسعة عشرة

[فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة]

حكى الجرمي "ويكون على (تَفْعِيلَة)، قالوا: "تَرْعِيَّةٌ"، وهي القطعة من السنام والشحم"^(١)، وقال: "زعم سيبويه أنهم يقولون: تَفْعَّةٌ، ولم أره معروفاً وإن صحَّت فهي (فَعْلَة)"^(٢).

قال الفارسي: "وقال قوم: "تَرْعِيَّةٌ" فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه، وقال الفرزدق^(٣):

كَأَن تَطْلُعَ التَّرْعِيْبُ فِيهِ عَذَارٍ يَطْلُعْنَ إِلَى عَذَارٍ"^(٤).

وقال في (تَفْعَّة): "إِنَّ الصَّحِيحَ فِي زِنَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تَكُونَ (تَفْعَلَه) وَلَا تَكُونَ (فَعْلَة)"^(٥)، "والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يَسْقُطُ معه التاء، وهذه دلالة لا مَدْفَع لها، ولا معترَض عليها"^(٦).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل في نحو "تَرْعِيَّة":

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤).

(٢) ينظر السابق (٢٥٩/٤)، المسائل البغداديات، ص ٤٠٧.

(٣) البيت من الوافر من قصيدة في مدح أبي السمحاء أحد بني مرثد من بني قيس في ديوانه، ص ١٨٢ برواية "التَّرعِيْبُ فِيهَا"، وفي التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤، ٢٥٩). وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي (١٥٨/٥).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤، ٢٥٩).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٠٧، المسائل العضديات، ص ٢٠٩، المسائل الشيرازيات (٣٧٩/١).

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٠٧.

فقال سيبويه: "ولكنه يكون صفةً على تفعيلة، وهو قليل في الكلام، قالوا: ترعية، وقد كسر بعضهم التاء كما ضموا الياء في يسروع^(١). وهو وصف ولا يجيئ بغير الهاء"^(٢).

وروى أبو عبيد عن الفراء: "إنه لترعية مال إذا كان يصلح المال على يده"^(٣).

وروى سلمة^(٤) عن الفراء: "يقال: ترعية وترعية وترعاية وترعاية وترعية بهذا المعنى"^(٥).

وحكى الجرمي: ويكون على تفعيلة: ترعية^(٦).

وقال أبو بكر: "وقد كسر بعضهم التاء إتباعاً وفي كتابي محمد وأحمد ترعية"^(٧).

وقال الفارسي: "وقال قوم (ترعية) فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه"، وقال الفرزدق^(٨) [من الوافر]:

كَأَن تَطْلُعَ التَّرْعِيْبُ فِيهِ عَذَارٍ يَطْلُعْنَ إِلَى عَذَارٍ^(٩)

(١) اليسروع: "الدودة الحمراء تكون في البقل ثم تنسلخ فتصير فراشة . قال ابن بري: اليسروع أكبر من أن ينسلخ فيصير فراشة لأنها مقدار الإصبع ملساء حمراء". ينظر: اللسان (١٧٢/٧) مادة "سرع" .

(٢) ينظر: الكتاب (٢٧١/٤) ، وينظر أيضا : التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤) .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٦٤/٣) مادة " رعى " .

(٤) هو سلمة بن عاصم أبو محمد البغدادي النحوي . صحب الفراء، وروى القراءة عنه ثعلب، والغساني، والكسائي.

قال ابن الأنباري: "كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب لأن سلمة كان عالماً وكان يراجع الفراء فيما عليه....". توفي بعد السبعين ومائتين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٨٢/١).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (١٦٤/٣) مادة " رعى " .

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤) وفي الأصول في النحو (٣٧٠/٢) "والجرمي قال : ترعية" .

(٧) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٠/٢).

(٨) سبق تخريجه.

(٩) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤، ٢٥٩).

وقال ابن عصفور: "وعلى تَفْعَلَّة، وتلزمه الهاء: وهو قليل في الكلام. قالوا: تَرْعِيَّة. وقد كسر بعضهم التاء، فقال: تَرْعِيَّة، إِتْبَاعًا"^(١).

وقد أشار أبو حيان إلى أن تَرْعِيَّة بكسر التاء قد جعله بعضهم أصلاً، وتُفْعَلَّة تُرْعِيَّة بضم التاء لغة^(٢).

وكذا اختلفوا في (التاء) في "تَفْعَلَّة"، هل هي أصلية، أم زائدة؟ ففيه قولان:

أحدهما: قال سيبويه: "ويكون على (فَعَلٍّ) وهو قليل. قالوا: تَفْعَلَّة، وهو اسم"^(٣)، وهو مثل تَفْعَلَّة ذاك^(٤).

وقال أبو عُمَر الجرمي: "زعم سيبويه أنهم يقولون: تَفْعَلَّة، ولم أره معروفاً وإن صحَّت فهي فَعَلَّة"^(٥).

وقال أبو بكر ابن السراج: "وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في بابِ التاء وجُعِلَ على مثال: تَفْعَلَّة يقال: جاءَ على: تَفْعَلَّة ذاك مثل: تَفْعَلَّة ذاك كذا أخذته عن محمد بن يزيد رحمه الله"^(٦).

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٨١/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٩٨/١).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٧٨/٤).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٩/٤).

(٥) ينظر: السابق ، والأصول في النحو (٣٧٤/٢) ، المسائل البغداديات ، ص ٤٠٧ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٤/٢) ، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (٢٥٩/٤) ، المسائل البغداديات ،

ص ٤٠٧ ، اللسان (١٢١/١) مادة : "أف".

وقد اقتفى هُدي سيويه ابن بري^(١) في أبنية الكتاب قال: "تَفَعَّلَ فَعَلَّةً"^(٢)، وكذا ابن عصفور وذكر أنه لم يَجِ على "فَعَلَّة" إلا اسما، وهو قليل^(٣)، وغيرهما.

ثانيهما: حُكي عن أبي عمرو الشيباني^(٤) أنه قال: "جاء على تَأْفِيَةِ ذَاكَ أي تَفَعَّلَ"^(٥).

وروى الفارسي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي^(٦) أنه قال: "أتاني في إِفَانِ ذَلِكْ، وَأَفَانِ ذَلِكْ، وَأَقَفِ ذَلِكْ، وَتَفَعَّلِ ذَاكَ"^(٧).

ثم قال الفارسي: "إن الصحيح في زنة هذه الكلمة أن تكون "تَفَعَّلَ" ولا تكون "فَعَلَّةً"^(٨).

"والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يَسْقُطُ معه التاء، وهذه دلالة لا مَدَفَع لها، ولا معترض عليها"^(٩)، وكذا احتج بما حكاه عن أبي عمرو الشيباني، وعن ما قاله ابن الأعرابي^(١٠).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة في "تَرَعِيَّة" تبين لدي أن الفارسي لم يخالف الجرمي فيما ذهب إليه من أنه على زنة "تَفَعَّلَ" وهو مذهب سيويه، والأخذ بهذا الرأي أولى

(١) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي. من مصنفاته: "اللباب في الرد على ابن الحشّاب في رده على الحريري في درة الغوّاص"، و "حواشي على الصحاح" توفي سنة ثنتين وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٣٤/٢).

(٢) ينظر: اللسان (١٢١/١) مادة "أفف".

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٦٦/١).

(٤) هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني اللغوي. صاحب العربية. كان من أعلم الناس باللغة. توفي سنة ست عشرة ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (٢٥٦/١ - ٢٦٤).

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ٢٠٩.

(٦) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبد الله. كان نحوياً، وراوية لأشعار العرب. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (١٢٨/٣ - ١٣٠).

(٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٠٨، اللسان (١٢١/١) مادة "أفف".

(٨) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٠٧، المسائل العضديات، ص ٢٠٩، المسائل الشيرازيات (٣٧٩/١).

(٩) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٠٧.

(١٠) ينظر: المسائل العضديات، ص ٢٠٩، المسائل البغداديات، ص ٤٠٨.

من الرأي القائل بأنه على زنة "تَفْعَلَّة".

أَمَّا فِي "تَفْعَلَّة" فَلَمْ يَكُنِ الْفَارْسِي مُوَافِقًا لِلْجَرْمِي فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ وَزْنَ "فَعْلَلَّة" بَلْ
"تَفْعَلَّة" فَالْتَاءُ هُنَا زَائِدَةٌ. وَأَرَى أَنَّ الْأَخْذَ بِقَوْلِهِ أَحْسَنُ.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة العشرون

[فيما لَحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرِ الْفَعْلِ]

قال أبو علي: "قال أبو بكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلَهَوْر) صفة"^(١).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما لحقته الزوائد من بنات الأربعة وكان الزائد أوًا رابعة في نحو "فَعْلُول" هل هو صفة، أم اسم، وفيه قولان:

أحدهما: قال سيبويه: والواو "تَلْحَقُ رَابِعَةً" فيكون الحرف على مثال فَعْلُول، وهو قليل في الكلام قالوا: كَنَهَوْرٌ وهو صفة، و بَلَهَوْرٌ وهو صفة"^(٢)، ووافقه الجرمي"^(٣)، وأبو العباس"^(٤) فيما نُقِلَ عنهما.

وقال السيرافي: بلهور ملك الهند، ويقال لكل ملك عظيم منهم بلهور"^(٥).

ثانيهما: قال الزبيدي"^(٦): "وبلهور اسم ملك عن المبرد"^(٧).

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٩١/٤)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢٦٩/٤)، النكت (١١٧١/٢).

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٨٩/٥).

(٦) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي. عالم بالنحو واللغة والأخبار، له من التصانيف: كتاب "الواضح في النحو"، و "الأبنية"، و "مختصر العين"، وغيرها. توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة. ينظر: البلغة، ص ٢٦٢.

(٧) ينظر: الاستدراك، ص ٣٠.

وقال ثعلب: "بَلَهَوْر)، اسم ملك من ملوك الأعاجم"^(١)، ووافقه ابن السراج^(٢)، ثم قال:
"والصفة: بَلَهَوَّق: وَهُوَ الْوَضِيءُ الْحَسَنُ"^(٣).

وقال باسمية "بَلَهَوْر" أيضاً الأعلام^(٤)، وكذا أبو حيان^(٥).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي في هذه المسألة اكتفى بذكر أقوال النحاة ولم يدل برأيه فيها، في حين الجرمي كان موافقاً لسيبويه فيما ذهب إليه من أن "بَلَهَوْر" صفة.

وأرى بجواز الأمرين: الاسمية والوصفية.

هذا والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٦/٢)، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٦/٢).

(٤) ينظر: النكت (١١٧١/٢).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٠/١).

المسألة الحادية والعشرون

[ما قيس من المعتل من بنات الواو]

قال أبو العباس: "قَوُوانٌ" غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيانٌ فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة، والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم^(١).

قال الفارسي: "قَوِيانٌ" قد أعلت فيه اللام بقلبها ياءً، فلا تعلل العين منه، ولا تدغمه في اللام^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قلب لام الكلمة ياء إذا اجتمعت في كلمة واحدة واوان، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحركة في نحو: "قَوُوان"، وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: قال سيبويه: "وتقول في فَعْلانٍ من قَوِيْتُ قَوَّانٌ"

ثم قال: "ومن قال ﴿حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾^(٣) قال قَوُوانٌ"^(٤)، فهذا مذهب سيبويه،

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢/٥، ١٢٣).

(٢) ينظر السابق (١٢٤/٥).

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٤٢. اختلف القراء في الآية: قرأ البزري عن ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ بياءين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة. وقرأ ابن كثير في رواية قبل، وأبو عمرو وابن عامر وحمة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ بياءً واحدةً مشددةً. ينظر: الحجة للقراء السبعة (١٢٩/٤)، والتفسير الكبير للرازي (١٣٩/١٥).

(٤) ينظر: الكتاب (٤٠٩/٤)، وينظر أيضًا: النكت (١٢٢٦/٢)، الممتع الكبير في التصريف (٤٨٠/٢)، شرح الكتاب للسيراfi (٣٣٨/٥)، التبصرة والتذكرة (٩٢١/٢).

والأخفش^(١)، وكذا أبو عثمان المازني^(٢)، وصححه ابن عصفور^(٣)، حيث قال: "ألا ترى أنك إذا نسبت إلى صَوِي بعد التسمية به قلت: صَوِيٌّ؟ لا خلاف في ذلك، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحركة وقبل الأولى ضمة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو، فكذلك (قَوُوانٌ)."

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ مثل (قَوُوان) لم يجرى في كلامهم مصحَّحًا ولا معلَّلًا، فإذا بنيتَه فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صَوِيٌّ^(٤).

ثانيها: ذهب الأخفش^(٥) في - أحد قوله - ، والجرمي إلى أنه لا يجوز إلَّا "قَوِيان"^(٦). وكذا نُقِلَ عن المازني بأنه قال ذلك أيضًا^(٧)، ووافقهم أبو العباس المبرد، حيث قال: "(قَوُوان) غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول (قَوِيان) فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياء؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم"^(٨)، ووافقهم الفارسي^(٩)، وغيرهم كثير.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة (٩٢١/٢).

(٢) ينظر: المنصف (٢٨١/٢)، (٢٨٢).

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٤٨١/٢).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٨٤/١)، والمساعد (١٣٧ / ٤).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢ / ٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٨ / ٥)، الأصول في النحو (٤٦٩ / ٢)،

المنصف (٢٨٢ / ٢)، التبصرة والتذكرة (٩٢٢ / ٢)، المساعد (١٣٧ / ٤)، ارتشاف الضرب (٢٨٤ / ١).

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة (٩٢٢ / ٢).

(٨) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢ / ٥)، (١٢٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٨ / ٥)، الأصول في النحو (٢ / ٢)

(٩٦٩)، المنصف (٢٨٢ / ٢)، التبصرة والتذكرة (٩٢٢ / ٢).

(٩) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٤ / ٥).

ويقوي ما قالوه في ذلك: أن سيويه قال: "وتقول في فَعْلُوَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ولا تقول: غَزَوُوَّةٌ"^(١). "فاستثقلوا واوين بينهما ضمة، فقلبوا الأخيرة منهما ياء، فلما كانت الواوان في: غَزَوُوَّةٌ لا تَثْبُتَانِ، وجب ألا تَثْبُتَا في قَوَّوَانٍ"^(٢).

ولم يرتضِ هذا المذهب النحاة كابن عصفور فقال: "وأما ما ذهب إليه أبو العباس من أن اجتماع واوين، الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة، لا يجوز لثقله، فباطل؛ لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره"^(٣)، وقد سبق أن أشرت إلى أن "صَوَّوِيًّا" مثل "قَوَّوَانٍ".

ثالثها: ذهب ابن جني إلى الإدغام فيقال: "قَوَّانٍ"؛ ليسلم من ظهور الواوين؛ لأنه إذا قال: (قَوَّيَان) التبس (فَعْلَان بَفَعْلَان)^(٤)، وكذا الصَّيْمَرِيّ فقد جَوَّز الإدغام بإجماع^(٥).

وقد ردّ ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جني فقال: و"أما ما ذهب إليه ابن جني، من أن قلب الضمة كسرةً، والواو ياء، يؤدي إلى الإلباس، فالإلباس غير محفول به، ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوزنين كثيرًا، كمُختار فإنه متردد بين (مُفْتَعِل) و (مُفْتَعَل)....."^(٦).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من قلب لام الكلمة ياء إذا اجتمعت في كلمة واحدة واوان، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحركة.

(١) ينظر: الكتاب (٤ / ٤١٤)، وينظر أيضًا: التبصرة والتذكرة (٢ / ٩٢٢)، شرح الكتاب للسرياني (٥ / ٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢ / ٩٢٢)، شرح الكتاب للسرياني (٥ / ٣٣٩).

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢ / ٤٨١).

(٤) ينظر: المنصف (٢ / ٢٨٢)، وينظر أيضًا: الممتع الكبير في التصريف (٢ / ٤٨٠).

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢ / ٩٢٢).

(٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢ / ٤٨١).

المسألة الثانية والعشرون

[في إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن إبدال الواو المكسورة همزة مقصورٌ على السماع، وذلك في نحو: "وِشاحٍ وإِشاحٍ" و "وِقَادَةٍ وإِفَادَةٍ"^(١).

قال الفارسي: القياسُ عندي قول أبي عُمر^(٢) الذي لا يرى إبدالَ الهمزة من الواو المكسورة مُطَرِّداً؛ "لأنَّ الاطرادَ في المضموم إنما هو لاشتباهاها بالواوين، والمكسورة لا تُشبهُ الواوين، إلاَّ أنه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثرَ من البدل في المفتوحة؛ لأنَّ الواو بالياء أشبهُ من الألف بالواو، وإنما يحسنُ البدلُ بحسب ما يصادف من إزالة المثّلين والمتقارِبين، فبحسب قُرْبِ المشبَّه يحسنُ البدلُ، ولا ينبغي أن يجوزَ البدلُ في المكسورة غيرَ أوَّل"^(٣).

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في إبدالِ الهمزة من الواو المكسورة المصدّرة، وفيه قولان:

أولهما: ذهب الجمهور إلى أن إبدالَ الهمزة من الواو المصدّرة مُطَرِّد منقاس^(٤)، ونقل النحاة بأنه ظاهر كلام سيبويه^(٥) الذي قال: "ولكنَّ ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت

مكسورةً مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً"^(٦).

(١) ينظر: التكملة، ص ٥٧٩، ٥٨٠.

(٢) في الإغفال (٢/٢٤٦): (قول أبي عمرو)، والصحيح: (أبي عمر) كما ذكر في التكملة، ص ٥٨٠، وهو تحريف.

(٣) ينظر: الإغفال (٢/٢٤٦).

(٤) ينظر: المساعد (٤/٩٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٥٠٢٠)، ارتشاف الضرب (١/٢٥٩).

(٥) ينظر: المساعد (٤/٩٣)، ارتشاف الضرب (١/٢٥٩).

(٦) ينظر: الكتاب (٤/٣٣١).

وقال ابن جني: قال المازني: "وأعلم أنّ الواو إذا كانت أوّلاً وكانت مكسورةً، فمن العرب مَنْ يُبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها...."^(١).

وذكر الفارسي أن المازني "يذهب إلى أن إبدالها مكسورة مُطَرِّدٌ"^(٢).

وقال الرضي: إن "المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً، والأولى كونه سماعياً"^(٣).

وذكر ناظر الجيش أن النقل عن المازني مختلف فيه، فهؤلاء يذكرون أنه مجيز لذلك قياساً، وهناك من يرى بأنه يتبع فيه السماع^(٤)، وسيأتي بيان ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

وكذا المبرّد يفهم من قوله بأن همز الواو المكسورة أولاً قياسٌ حيث قال: "وكلّ واوٍ مكسورة وقعت أوّلاً فهمزها جائز"^(٥).

وقال ابن مالك: إنّه "مطرّد على لغة"^(٦)، قال أبو حيان معقّباً على قول ابن مالك: "ولا أعلم أحداً نصّ على أنّ ذلك لغة"^(٧).

(١) ينظر: المنصف (٢٢٨/١ ، ٢٢٩).

(٢) ينظر: التكملة، ص ٥٧٩، ٥٨٠.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٧٨/٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٠٢٠/١٠).

(٥) ينظر: الكامل (٤٣٠/١).

(٦) ينظر: التسهيل، ص ٣٠١، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).

ثانيهما: ذهب الجرمي إلى أن إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة مقصورٌ على السماع^(١).

وكذا المازني فيما نقل عنه^(٢). حيث قال ابن عصفور: "وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبَع في ذلك السماع"^(٣). وكذا المبرد فقد نقل عنه بأنه قال: "لا يَطْرُدُ"^(٤).

ونقل الفارسي قول سيبويه وفسره حسبما يرى ذلك، حيث قال سيبويه: "وليس ذلك مطردًا في المفتوحة، ولكن ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورةً مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولًا، كرهوا الكسرة فيها"^(٥).

ثم ذكر أن في قول سيبويه هذا دلالة على ما يقوله أبو عمر من أنه ليس بمطرد.

فقوله: "ناسًا كثيرًا" فيه دلالة على أنه ليس ذلك عند الكل^(٦)، وقد رجح ما قاله أبو عمر ذاكراً أنه هو القياس؛ "لأنَّ الاطرادَ في المضموم إنما هو لاشتباهاها بالواوين، والمكسورة لا تُشَبِّهُ الواوين، إلَّا أنَّه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثرَ من البدل في المفتوحة.." ^(٧).

وقد عقب ابن عصفور على ما قاله المازني فقال: إن ما ذهب إليه فاسد، قياسًا وسماعًا:

(١) ينظر: التكملة، ص ٥٧٩، ٥٨٠، ارتشاف الضرب (٢٥٩/١)، المساعد (٩٣/٤)، وفي الإغفال (٢٤٦/٢): (قول أبي عمرو)، والصحيح: (أبي عمر).

(٢) ينظر: المتع الكبير في التصريف (٢٢٢/٢)، ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).

(٣) ينظر: المتع الكبير في التصريف (٢٢٢/٢) وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٠٢٠/١٠).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٣١/٤)، وينظر أيضًا: الإغفال (٢٤٦/٢).

(٦) ينظر: الإغفال (٢٤٦/٢).

(٧) ينظر السابق.

أما القياس فالواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو حتى يقلبوا الواو إلى الياء، فكذا "وِشاح" فالكسرة في النية بعد الواو، "وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلاؤها، نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وِشاح.

فإن قيل: فهلا أُعِلَّت بقلبها ياء، كما فُعل بها في طَيّ، فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك، لأنَّ المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأُعِلَّت بإبدال الهمزة منها. وأما السماع فلأنهم قد قالوا: إسادةٌ وِشاح وإعاء وإفادة، وكثُرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوَّلًا^(١).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنَّ الفارسي موافق للجرمي فيما ذهب إليه من كون إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة في نحو: "وِشاح" فيقال: "إشاح" مقصوراً على السماع فلا يطرُد.

وأرى أن القول باطراد ذلك جائز، والأولى كونه سماعياً.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢/٢٢٢).

المسألة الثالثة والعشرون

[الإدغام في (أذكر) ونحوه]

"قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكَّرٌ) وهو القياس الجيّد البالغ"^(١).

قال الفارسي: "ليس هذا بردّ على سيويّه؛ لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مُذَكَّرٌ)، أي لم يقولوه فيسمع منهم، والجرميّ يميزه قياساً، وقد يميز القياس أشياء لا تستعمل كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَر) وهو مع ذلك غير مسموع"^(٢).

دراسة المسألة

اختلف النحاة في إدغام "اذكر"، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: (إذْكَر) بلا إدغام وهو قول أبي عمر الجرمي^(٣)، ثم قال: "وهو القياس الجيّد البالغ"^(٤). وأنشد قول الشاعر^(٥) [من الرجز]:

تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا وَالْهَرَمُ تَذْرِيهِ اذْذِرَاءً عَجَبًا

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥).

(٢) ينظر السابق.

(٣) نُسِبَ هذا الرأي إلى (أبي عمرو) في بعض المصادر كالممتع الكبير في التصريف (٢٣٧/٢)، المفصل، ص ٤٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٤١٠/٥، ٥٥٥)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٨٧/٣)، والظاهر أنه تحريف. والصحيح: (قول أبي عمرو) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥)، المنصف (٣٣١/٢)، سر صناعة الإعراب (١٨٧/١).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥).

(٥) البيت لأبي جِكَك في سر صناعة الإعراب (١٨٧/١)، الممتع الكبير في التصريف (٢٣٧/٢)، المقرب (١٦٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤١٠/٥)، المقاصد الشافية (٣٨٦/٩). وبلا نسبة في المفصل، ص ٤٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٥٥٥/٥).

ونقل الشاطبي عن المازني - في أحد قوليهِ - بأنه حكى "أذكر فهو مُذكر" ^(١).

قال ابن جني: "قال لي أبو علي: وأجاز بعضهم وهو أبو عُمر الجرمي (أذكر)؛ لأنّ تاء (أفعل) لا يلزم أن يجيء قبلها ذالٌ أبداً، فأشبهت (أقتلوا) في البيان.

يقول: كما أظهروا (أقتلوا) مع تحرك التاءين - لأنّه لا يلزم أن يكون بعد تاء (أفعل) تاءٌ أبداً نحو: (أحتلم وأعتلم) - كذلك قالوا: (أذكر) فقلبوا التاء دالاً للتقريب، ولم يدغموا؛ لأنّه لا يلزم أن يكون قبل التاء ذالٌ نحو قولهم: (استلم، وابسم) ^(٢).

ثم قال أبو علي: "والجرميّ يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَرَ) وهو مع ذلك غير مسموع" ^(٣).

ثانيها: (أذكر) بالإدغام وذلك بقلب الأول للثاني، قال بذلك سيويه، حيث منع "أذكر" وأوجب الإدغام، فقال: "وإنما منعهم من أن يقولوا: (مُذكر) كما قالوا (مُزدان) أن كلّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لا تدغم فيها علي حالٍ فلم يشبّهوها بها" ^(٤).

وذكر أبو عثمان - في أحد قوليهِ - أن "أذكر" هو الأجود ^(٥).

وقال ابن يعيش: "وإنما وجب إبدالها دالاً هنا؛ لأنهم كرهوا اجتماعهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما، وذلك أنّ الدال والذال والزاي مجهورة والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت،

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣٨٥/٩، ٣٨٦).

(٢) ينظر: المنصف (٣٣١/٢)، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية (٣٨٥/٩).

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥).

(٤) ينظر: الكتاب (٤٦٩، ٤٧٠/٤)، وينظر أيضاً: شرح شافيه ابن الحاجب للرضي (٢٨٧/٣).

(٥) ينظر: المنصف (٣٣٠/٢، ٣٣١).

فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهر الدال والذال، فيقع العمل من جهة واحدة، ثمّ أدغموا الدال والذال فيها".

ثم قال: "وإنّما جاز قلبُ الأوّل إلى جنس الثاني، لأنّ الأوّل أصليّ، والثاني زائدٌ، فكروها إدغامَ الأصليّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصليّ، وأدغموه..."^(١).

واحتجوا بما ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٢)، ويقول تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾^(٣).

ثالثها: (ادّكر) بالإدغام وذلك بقلب الثاني للأول، قال الزّجاج: "وقد قال بعض العرب (مُدْكِر) بالذال معجمةً، فأدغم الثاني في الأول وهذا ليس بالوجه إنّما الوجه إدغام الأول في الثاني"^(٤).

وبيّن رضي الدين أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان "ادّكر" – بالذال المهملة – أولى من "ادّكر" – بالذال المعجمة –^(٥).

وذكر السمين الحلبي أنه بالذال المعجمة شاذ؛ لأنّ الأوّل يقلب للثاني، لا الثاني للأوّل^(٦).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٥٥/٥).

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٥.

(٣) سورة القمر: من الآية: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (٨٨/٥).

(٥) ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب للرضي (٢٨٩/٣، ٢٩٠).

(٦) ينظر: الدر المصون (١٣٦/١٠).

بعد مناقشة المسألة، وبيان أقوال النحاة تبينّ لدي أن الفارسيّ لم يكن موافقاً للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "مُذَكَّر" هو القياس الجيد، وأرى أن قول أبي عُمر صحيح من جهة القياس، إلّا أن الأولى والأجدر الإدغام؛ لأنه الأفصح والأخف لورود ذلك في كتاب الله عزّ وجلّ.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة والعشرون

[حكم الإدغام قبل الضمير]

قال أبو عُمر في "رَدَّن": "كأنهم عندي قدَّزُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء"^(١).

قال الفارسي: "وهذه اللغة غير مأخوذٍ بها لِقَلَّتْها في الاستعمال، وشذوذها عن القياس؛ لأنَّه إذا كان أهلُ الحجاز قد أظهروا التضعيفَ في مثلِ اردد، ومَنْ يَرْتَدِدْ، وهذا النحو، ولم يُدْغِمُوا مع تعاقب الحركات التي هي للبناء عليها....، فإن لا يُدْغَمُ نحو: حَمَّتْ، ورَدَّتْ، التي لا تصل إليها الحركة على حالٍ من الأحوالِ أولى بالإظهار"^(٢).

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في حكم الإدغام قبل الضمير، وفيه ثلاثة مذاهب:

أولها: حكى سيبويه عن الخليل "أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ وَمَدَّنَ ورَدَّتْ جعلوه بمنزلة رَدَّ وَمَدَّ"^(٣)، وقال أبو عُمر: "كأنهم عندي قدَّزُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء"^(٤).

ولم يرتضِ النحاة هذه اللغة فوصفها السيرافي بأنها لغة رديئة، وذكر أنها فاشية في عوام

أهل بغداد^(٥).

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٠/٤).

(٢) ينظر: المسائل العضديات، ص ٧٥، التكملة، ص ١٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب (٥٣٥/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٨/٤)، التعليقة على الكتاب (٤٠/٤) المسائل العضديات، ص ٧٥، ٧٤، توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٦)، ارتشاف الضرب (٣٤٣/١)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٢٧١/١٠).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٠/٤).

(٥) ينظر: الكتاب للسيرافي (٢٦٨/٤).

وقال الفارسي: "وهذه اللغة غير مأخوذ بها لقلتها في الاستعمال، وشذوذها عن القياس"^(١).

وأشار ابن مالك إلى أن الإدغام قبل الضمير لغة^(٢).

ووصفها الرضي بأنها شاذة قليلة^(٣)، وذكر المرادي^(٤)، وكذا ابن عقيل^(٥) أنها ضعيفة.

ثانيها: "وحكى بعض الكوفيين: رَدَّنْ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها؛ وحكى في رَدَّت: رَدَّات، بزيادة ألف"^(٦).

ولم يرتض النحاة أيضًا هذه اللغة، وقد وصفها المرادي بأنها في غاية الشذوذ، "ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها"^(٧)، وكذا حكى بشذوذها ابن عقيل^(٨)، وناظر الجيش^(٩)، وغيرهم.

ثالثها: ذهب جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم إلى وجوب فك الإدغام في نحو:

رَدَّدَتْ، وِرْدَدَنْ، وَاِرْدُدَنْ^(١٠).

(١) ينظر: المسائل العضديات، ص ٧٥، التكملة، ص ١٨٨.

(٢) ينظر: التسهيل، ص ٣٢١.

(٣) ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب للرضي (٢٤٥/٣).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٦).

(٥) ينظر: المساعد (٢٥٨/٤).

(٦) ينظر السابق، ارتشاف الضرب (٣٤٣/١)، توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٦)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٢٧١/١٠).

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٤).

(٨) ينظر: المساعد (٢٥٨/٤).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٢٧١/١٠).

(١٠) ينظر: المساعد (٢٥٧/٤)، توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٦)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥٢٧٠/١٠)، (٥٢٧١).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي لم يكن موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن الإدغام في "رَدَّن" قُدِّر قبل دخول النون، ووصفها الفارسي بأنها لغة قليلة، شاذة عن القياس.

وأرى أن فك الإدغام في "رَدَّن" فيقال: رَدَّن هو الأحسن؛ لسلامته مما وُجِّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة والعشرون

[في تخفيف الهمزة في "جُون" و"مَر" و"يَسْتَهْزُون"]

سأل مروان بن سعيد المهلب^(١) أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش فقال: "كيف تخفف همزة جُون؟ فقال جُون، فجعلها واوًا خالصة"، وإنما لم تُجْعَل بين بين؛ لأن الألف لا تقع بعد ضمة فكذلك ما قرب منها، وسأله عن تخفيف همزة "مَر". فقال: "مِير، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة".

وكذا سأله عن تخفيف همزة يستهزون، فقال أبو عمر: "يستهبزون فجعلها بين بين، ونحاً بها لانضمامها نحو الواو"^(٢).

قال الفارسي: إن "الهمزة إذا تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها قلبها أهل التخفيف إذا خففوا ياءً، كما قالوا في مَر جمع مَرَّة - من مَأْرَثُ بَيْنَ القوم: إذا أَفْسَدَتْ وَحَرَّشَتْ -: مِير"^(٣). وكذا جُون تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة فيقال جُون^(٤).

أما "يَسْتَهْزُون" فقد رجع الفارسي قلبها ياء فيقال: "يستهبزون" فهو أسوغ، ولا يجوز قلبها واوًا وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له؛ لأنه ليس هناك واوٌ مضمومة قبلها كسرة^(٥).

(١) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب. نحوي مبرز وهو أحد أصحاب الخليل. ينظر: بغية الوعاة

(٢) (٢٨٤/٢)، معجم الأدباء (٢٦٩٨/٦).

(٣) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٥٤، ٣٥٥/١).

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١).

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٥٧/١).

(٥) ينظر السابق (٣٥٦/١).

"ويقوي قلبها إلى الياء أُمَّها في جُونٍ ومِيرٍ قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكَذلك في "يستَهزِون" تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة"^(١).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنه إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة قلبت بعد الضمة واوًا خالصة، وبعد الكسرة ياء خالصة، وذلك في نحو: "جُونٍ" فيقال: "جُونٍ"، و"مِيرٍ" فيقال: "مِيرٍ"^(٢).

وإنما وجب هاهنا القلب؛ لأن الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة لم يستقم أن تجعلها بين بين وتنحو بها نحو الألف؛ لأنها مفتوحة والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقلبناها واوًا محضة"^(٣).

أما "يَسْتَهْزِون" فقد اختلف في تخفيف همزته النحويون، ففيه ثلاثة أقوال:

أولها: قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بَيْنَ بَيْنٍ... وهو قول العرب وقول الخليل"^(٤)، فتقول في "يستَهزِون" "يستَهزِون" فتجعلها بين بين^(٥)، واحتج بأن حركتها بها أولى^(٦)، ووافقه الجرمي، حيث قال: "يستَهزِون"، فجعلها بين

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٥٧/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٥٤٣، ٥٤٤/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، الحجة للقرء السبعة (٣٥٤/١، ٣٥٥).

(٣) ٣٥٧، المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، المساعد (١١٣/٤)، ارتشاف الضرب (٢٧١/١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، الحجة للقرء السبعة (٣٥٤/١، ٣٥٥)، المساعد (١١٤/٤)، الكتاب (٥٤٤/٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٥٤٢/٣).

(٦) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٥٣/١)، إعراب القرآن للنحاس (١٩١/١).

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٩١/١).

بين، ونحاً بها لانضمامها نحو الواو"^(١)، قال أبو عثمان: "فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدر أن ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه"^(٢).

وقد اختار بعد التحقيق هذا القول أبو إسحاق الزجاج^(٣) وغيرهم كثير.

ثانيها: ذهب الأخفش إلى تخفيفها بقلبها بعد الكسرة ياء فتقول: "يَسْتَهْزِئُونَ"^(٤)، واحتج بأن همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها، قال: وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة فلذلك جعلها ياء محضة؛ لأنه لو جعلها بين بين لكان قد نحأها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة"^(٥).

وقال أبو علي: "إن قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين فلم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضمة؟

قيل: إنّه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له، ألا ترى أنّه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟ وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكرهته تقريبتها من واو مضمومة قبلها كسرة فإن يُرْفَضَ

(١) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (٣٥٥/١).

(٢) ينظر السابق (٣٥٦/١).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٨٩/١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٤٤/١)، وينظر أيضاً: الحجة للقرّاء السبعة (٣٥٦/١، ٣٥٤)، شرح الكتاب

للسيرافي (٢٧٥/٤)، المساعد (١١٤/٤)، ارتشاف الضرب (٢٧١/١) المقتضب (١٥٧/١) شفاء العليل (١٠٨٦/٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، المساعد (١١٤/٤).

قلبها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجر قلبها واواً صارت نحو: شيوخ على أن (يستهيون) أسوغ في هذا^(١).

فكما جاز قلبها في جُون ومِير، فكذلك هاهنا^(٢).

ولم يرتض النحاة قول أبي الحسن الأخفش، فقال المبرد: "وليس على هذا القول أحد من النحويين"^(٣). ورُدَّ أيضًا: "بأنه لم يسمع الإبدال في مثل يستهيون وسئل، قالوا: والقياس جعلها بين بين كسائر أخواتها"^(٤).

ثالثها: أمّا (مُسْتَهْزُون) فقال فيه أبو إسحاق الزجاج: "ضعيف لا وجه له إلا شاذًا على لغة من أبدل الهمزة ياء فقال في استهزأت: استهزيت، فيجب على لغة استهزيت أن يقال مستهزون"^(٥).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الفارسي كان موافقاً للجرمي فيما ذهب إليه من أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها ضمة أو كسرة قلبت بعد الضمة واواً خالصة فيقال في "جُون": "جُون"، وكذا تقلب بعد الكسرة إلى ياء فيقال في "مِير": "مِير" وهو المذهب المتفق عليه .

أما "يَسْتَهْزُون" فجعلها الجرمي بين بين، في حين ذكر الفارسي أن القلب إلى الياء أسوغ. وأرى أن جعلها بين بين هو الأرجح بعد التحقيق.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١/٣٥٧، ٣٥٦).

(٢) ينظر السابق (١/٣٥٧).

(٣) ينظر: المقتضب (١/١٥٧).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٥٠٤)، المساعد (٤/١١٤).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٠).

المسألة السادسة والعشرون

[الخلاف في (سِئَة)]

قال أبو عمر الجرمي: "سمعت أبا عُبَيْدَةَ يَقُولُ: سِئَةُ الْقَوْسِ مَهْمُوزَةٌ"^(١).

قال الفارسي: "وإذا حصل أنها من الهمز بهذه الرواية فَمَنْ ترك الهمز فيها فإنما يتركه للتخفيف، والتخفيف في هذه إنما يكون بانقلابها ياءً؛ لأنَّ الهمزة إذا تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها قلبها أهل التخفيف إذا خففوا ياءً"، فـ"سِئَة" مثل "مِير"^(٢).

وقال في موضع آخر: "وإذا كان كذلك كانت العينُ منها همزةً، واللامُ ياءً أو واوًا، وليس (أَوْسَيْتُ) كذلك. ويقوي ذلك أنَّ بعض البصريين قد روى: أَسَأَيْتُ الْقَوْسَ: إذا جعلتَ لها سِئَةً"^(٣).

وقال أيضًا: "ويجوز أن يكون المحذوفُ الْعَيْنُ فيكون مثل (مُذ) و(السَّه) ... ويؤكد هذا ويقويه ما حكاه أبو عمر عن أبي عبيدة (سِئَةً)"^(٤).

دراسة المسألة :

يمكنني دراسة هذه المسألة من جانبين:

أولاً: اختلاف النحاة في همز "سِئَة"، وتركه للتخفيف، ففيها قولان:

(١) ينظر: التكملة، ص ٤٤١، المسائل الشيرازيات (٣٤/١، ٣٥)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، المسائل البصريات (٣٤٦/١، ٣٤٧)، المقتصد في شرح التكملة، ص ٨٧٨. ونُسِبَ هذا الرأي (لأبي عَمْرٍو) في المخصص (١٩٥/١٥) والظاهر أنه تحريف.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١).

(٣) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (٣٤٦/١).

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٧/١).

أحدهما: روى محمد بن يزيد عن أبي عمر الجرمي عن أبي عبيدة بأنه ذكر أن الـ"سِيَّة" مهموزة^(١)، ونقل ابن جني^(٢)، وابن منظور^(٣)، وغيرهما عن أبي عبيدة أنّ زُؤْبَةً يَهْمِزُ (سِيَّةَ القوس) وسائر العرب لا يَهْمِزُهَا.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب لغةً أخرى في (سئة)، قال: "قال ابن الأعرابي: ويقال سُوءة، تضمّ وتهمز"^(٤).

أما الفارسي فيرى أنه إذا كانت "سِيَّة" من الهمز بهذه الرواية، فمن تركه فإنما هو للتخفيف، والتخفيف يكون بانقلابها إلى ياء كـ "مِثْر" يقال: "مِير" فكذا "سِيَّة"^(٥).

ثانيهما: أنها غير مهموزة، وهي لغة سائر العرب عدا زُؤْبَةَ بن العجاج كما أشرت سابقاً نقلاً عن ابن جني^(٦)، وابن منظور^(٧)، وغيرهما.

** ** *

ثانياً: اختلاف النحاة في المحذوف في قولهم: "سِئَةُ القوس"، فيجوز فيه أمران:

-
- (١) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٤/١، ٣٥)، المسائل البصرييات (٣٤٦/١، ٣٤٧)، التكملة، ص ٤٤١، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، المقتصد في شرح التكملة، ص ٨٧٨. ونُسِبَ هذا الرأي (لأبي عمرو) في المخصص (١٩٥/١٥) والظاهر أنه تحريف.
- (٢) ينظر: المنصف (٣١٠/١، ٣١١).
- (٣) ينظر: اللسان (٣٢٠/٧) مادة "سيا".
- (٤) ينظر: مجالس ثعلب، ص ٧٢، وينظر أيضاً: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢.
- (٥) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١).
- (٦) ينظر: المنصف (٣١٠/١، ٣١١).
- (٧) ينظر: اللسان (٣٢٠/٧) مادة "سيا".

أحدهما: يجوز أن يكون المحذوف لام الكلمة

ذهب جماعة من النحاة إلى أن المحذوف لام الكلمة ويدلُّ على ذلك أن بعض البصريين قد حكى: "أسأيتُ القوس: إذا اتَّخَذَتْ لَهَا سِيَّةً"^(١)، وحكى أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي "سوءة القوس"^(٢)، لكنهم اختلفوا في أصله هل هو واو أم ياء؟ ففي توجيهه ثلاثة أقوال:

أولاً: إن اللام واو في قياس قول الخليل وسيبويه^(٣)، وقد علل الفارسي ذلك بقوله: "فلو كان ياءً لوجب في قولهما أن تُبدل من الضمة كسرةً لتصح الياء، كما فُعل ذلك في (بيض)"^(٤).

وتابعهما الجوهري، قال: "سِيَّةُ القوس: ما عُطِفَ من طرفيها. والجمع سِيَّاتٌ، والهاء في الواحد عوضٌ من الواو. والنسبة إليها سِيَوِيٌّ"^(٥).

ثانياً: إن اللام ياء في قياس قول أبي الحسن^(٦)، وعلل الفارسي ذلك بقوله: "لأنه يقصر هذا على الجمع، نحو يُبِضُّ"^(٧).

ثالثاً: يجوز الأمران على قول الفارسي حيث قال: "كنت أرى أن سِيَّةَ القَوْسِ مِثْلُ (شِيَّة) الفاء واوٌ محذوفةٌ مِثْلُ (شِيَّة)، واللام ياء، وقد ذكر أبو بكر في مَوْضِعٍ عن محمد بن يزيد عن

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، التكملة، ص ٤٤١.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب، ص ٧٢، وينظر أيضاً: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، المسائل البصرييات (٣٤٦/١)، المخصص (١٩٥/١٥).

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، وينظر أيضاً: المخصص (١٩٥/١٥).

(٥) ينظر: الصحاح (٢٣٨٧/٦) مادة "سيا"، وينظر أيضاً: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٨٥/١٧).

(٦) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢، المسائل الشيرازيات (٣٦/١)، المنصف (٢٩٧/١ - ٣٠٠)، المخصص (١٩٥/١٥).

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٦/١).

أبي عمر عن أبي عُبَيْدَةَ قال: (سِنَّةٌ) بالهمز، فإذا كان كذلك - وقد حكى أحمد بن يحيى هو أيضًا هذه الحكاية - فإن الفاء سينٌ واللام على قول الخليل واوٌ، وعلى قول أبي الحسن يجوز أن يكون من الياء والعين همزة (سِنَّةٌ) على هذا يحتمل أمرين، يجوز أن يكون اللام محذوفة وهي الياء أو الواو على الاختلاف الذي بين الخليل وغيره، وهو على قول الخليل واوٌ، ولو كانت واوًا انقلبت أيضًا للكسرة قبلها، وهذا أشبه؛ لأن أكثر ما يحذف اللام....^(١).

ثانيهما: يجوز أن يكون المحذوف عين الكلمة

قال الفارسي في موضع: " ويجوز أن يكون المحذوف العين فيكون مثل (مُدْ) و(السَّه) ... ويؤكد هذا ويقويه ما حكاه أبو عمر عن أبي عبيدة (سِنَّةٌ)"^(٢).

وقال في موضع آخر: " والحذف في عين الفعل في هذا النحو قليل، إنما جاء في (مُدْ)...."^(٣).

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا لما حكاه الجرمي عن أبي عبيدة من أن (سِنَّةٌ) مهموزة بدليل قوله: "ويقوي ذلك أن بعض البصريين قد روى: أسأيتُ القوسَ: إذا جعلت لها سِنَّةً"^(٤)، وقد استدل بما حكاه الجرمي ليبين أن أصل (سِنَّة) الهمز، ولكن يُترك الهمز فيها للتخفيف، وأنه يجوز فيها - أي سِنَّة - قولان: يجوز أن تكون اللام محذوفة وهي الياء أو الواو، ويجوز أن تكون العين محذوفة.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٦/١، ٣٤٧).

(٢) ينظر السابق (٣٤٧/١).

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٦/١).

(٤) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٧٢.

وحذف اللام في هذا المثال ، ونحوه هو الأرجح؛ لأنَّ أكثر النحاة مالوا له على الاختلاف الذي بينهم ؛ ولأنَّ حذف العين في هذا النحو قليل وقد نصَّ على هذا الفارسي.

هذا والله تعالى أعلم

الفصل الرابع

موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ

في الأصول النحويّة

مقدمة

"لنحو أصول تُحكمه، وضوابط تضبطه، اعتنى بها الأئمة، ليكون الاستدلال، والاحتجاج على منهاج موثوق مأمون، ولا يستقيم بناء النحو بناءً متيناً إلا بتلك الأصول ودرايتها معرفةً وتحقيقاً، حيث هي العمادُ وإلى الاستناد...."^(١).

فأصول النحو كما يراها ابن الأنباري: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"^(٢).

أمّا السيوطي فيرى أنها: "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"^(٣).

وقد بين ابن الأنباري فائدة هذه الأصول، فقال: "وفائده التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"^(٤).

ومن أهم الأدلة النحوية التي اصطلح عليها النحاة: السماع، والقياس، والتعليل^(٥).

وقد وجدت عند الفارسي تأثراً بقضايا من هذا النوع تتضح في كتبه، وينقله آراء النحاة، ومن بينهم الجرمي. فقد اتخذ من القرآن الكريم وقراءاته، والشعر ورواياته مداداً لا ينضب، ووقوداً لا ينفد لتدعيم قواعده وتوثيقها، فضلاً عن اهتمامه بالحجة العقلية، ووسائلها كالتعليل، والاستدلال، وما أشبه ذلك.

(١) ينظر: الياقوت في أصول النحو، ص ٣.

(٢) ينظر: لمع الأدلة، ص ٨٠، وينظر أيضاً: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٣.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٣، وينظر أيضاً: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٣.

(٤) ينظر: لمع الأدلة، ص ٨٠، وينظر أيضاً: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٤.

(٥) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٦٣.

أولاً: السَّماع

السَّماع أصل من أصول النُّحو ودليل من أدلتها^(١) سماه ابن الأنباري بـ "النقل" وعرفه بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(٢).

وعرفه السيوطي بأنه: "ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فَشَمَلَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فَسَدَتِ الألسنة بكثرة المولدين، نَظْمًا ونَثْرًا، عن مسلم أو كافر"^(٣).

وقد عُني به النحاة عناية كبيرة، وكرسوا حياتهم وأفنوا عمرهم في الحفاظ عليه، فقدموا لنا في هذا المجال جهدًا خلاقًا قد لا نجد له نظيرًا في تراث أي أمة من الأمم.

قال الفارسي: "فحكم السَّماع في الشيء أن يتقدَّم القياس، فإذا لم يتقدَّمه فلا موضع للقياس؛ لأنَّه حينئذٍ غيرُ موصلٍ إلى المراد، ولا مؤدِّ إلى الغرض المطلوب. ألا ترى: أنَّ الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلَّم غيرُ العربي الفصيح بلزومه إيَّاه، واستعماله له كما يتكلَّم العربيُّ الفصيح، فإذا أدَّى إلى خلافِ كلامِ العربِ كانَ فاسدًا، وخلافَ ما قُصِدَ بِهِ له"^(٤).

ويدخل في موضوع السماع الاستشهاد بأنواعه:

١ - الاستشهاد بالقرآن والقراءات.

٢ - الاستشهاد بالنثر من أمثال وأقوال.

٣ - الاستشهاد بالشواهد الشعرية.

وقد تأثر الفارسي بجملة هذه الأنواع، وبما نقله من روايات عن أبي عُمر الجرمي، وعن غيره من النحاة.

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٩.

(٢) ينظر: لمع الأدلة، ص ٨١، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٩.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٧٤، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص ١٢٩.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٣٠٦.

(١) الاستشهاد بالقرآن والقراءات

استشهد أبو علي بكثير من الآيات القرآنية مثله في ذلك مثل بقية النحاة في عد القرآن المصدر الرئيس في تثبيت القواعد النحوية^(١).

وهو يعتمد كثيراً في إصدار أحكامه على القرآن^(٢)، فتارة يخالف الجرمي فيما ذهب إليه، وتارة يوافقه. ويكفي هنا أن أذكر مثالين مما خالف فيه أبا عمر الجرمي، وهما:

(١) خالفه فيما جاء في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(٣)، وفي قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتَتْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٥). فمذهب الجرمي أن "أن" الثانية في هذه الآية مكررة للتأكيد وطول الكلام^(٦). ومذهب أبي علي الفارسي أنها مرتفعة بالظرف^(٧) — كما أسلفت^(٨).

(٢) ذهب الجرمي إلى اشتراط العطف في (باب التنازع)^(٩). وقد رد ما قاله الفارسي — كما

أسلفت — واحتج عليه بقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(١٠). فهذه الآية

(١) ينظر: التكملة، ص ١١١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.

(٤) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.

(٥) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤.

(٦) ينظر: الإغفال (٢/٤٥٠).

(٧) ينظر: السابق (٢/٤٥٥).

(٨) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٩ — ٥٣.

(٩) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٩٣ — ٩٧.

(١٠) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

تُعَدُّ من أشهر أمثلة النحاة في هذا الباب، فقد أعمل الفعل الثاني، ولم يكن هناك حرف عطف^(١).

ومما وافق فيه الجرمي:

(١) وافقه فيما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٢) من أن

"مثل ما"^(٣) منتصب على الحال من النكرة^(٤). قال الفارسي: "فَمِثْلٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُمَرَ مُعَرَّبٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جَيِّدٌ، وَلَا مَوْضِعَ لِمِثْلٍ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى قَوْلِهِ، وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾^(٥)." ^(٦).

(٢) ووافقه فيما ذهب إليه من أن (حتى)^(٧) على ثلاثة أضرب:

١- أن تكون جارة. ٢- أن تكون عاطفة. ٣- أن تكون ابتدائية. وعضد

قوله في (حتى) الجارة بما ورد في كتاب الله في نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٨) ^(٩).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

(٢) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٩٣ - ٢٩٩.

(٤) ينظر: الحجة للقرآن السبعة (٦/٢٢١)، المسائل البغداديات، ص ٣٤٢.

(٥) سورة المعارج: من الآية: ١١. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومئذٍ"، وقرأ الباقون بكسر

الميم. ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص ٧٢٣، والدر المصون (٦/٣٤٩).

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).

(٧) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٣١ - ٢٥٥.

(٨) سورة القدر: الآية: ٥.

(٩) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٨٢ - ٦٩٠)، الإغفال (٢/٧٢ - ٧٩)، الإيضاح للفارسي، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

وهو على اهتمام بالقراءات، يدل على ذلك تأليفه كتابًا خاصًا بها هو كتاب (الحجة للقراء السبعة)^(١). ومما وافق فيه الجرمي:

(١) وافقه فيما جاء في الآية الكريمة: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [آل عمران/١٨٨] فقال: "قال أبو الحسن لا يعجبني قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شيء، ونرى أنه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنه قد جرى مجرى اليمين في نحو: علم الله لأفعلن"^(٢).

وكان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه لا يستحسن حذف مفعولي (ظننت) و(علمت) وبأحدهما اقتصارًا^(٣).

(٢) ووافقه فيما جاء في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٤). فنقل رأي الجرمي، وأخذ بروايته، فقال: زعم الجرمي أن أبا عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد^(٥) قرؤوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ بالنصب^(٦).

(١) ينظر: التكملة، ص ١١٢.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١٠٣/٣).

(٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٦٥ - ٢٧٥.

(٤) سورة طه: من الآية: ٦٣. قرأ أبو عمرو، وعيسى بن عمر، والحسن، وسعيد بن جبير وجماعة معهم (إِنَّ هَذَيْنِ) بتشديد النون وبالياء في هذين. وهناك خمس قراءات أخرى: قرأ حفص عن عاصم (إِنَّ هَذَانِ) بتخفيف النونين، وقرأ ابن كثير (إِنَّ هَذَانِ) بتخفيف نون (إِنَّ) وتشديد نون (هذان)، وقرأ عبد الله بن مسعود (إِنَّ هَذَانِ) بفتح أن وبغير لام لساحران. وروي عن أبي بن كعب "ما هذان إلا ساحران"، وعنه أيضًا: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"، وأيضًا: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ". ينظر: التفسير الكبير للرازي (٧٥/٢٢، ٧٦)، والبحر المحيط (٢٣٨/٦). والقراءة المشهورة بتشديد نون "إِنَّ هَذَانِ" بألف ونون خفيفة وهي قراءة أكثر جماهير القراء كنافع، وابن عامر، وحمزة، وغيرهم. ينظر: دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية (٣٤٨/٤)، والحجة للقراء السبعة (٢٢٩/٥).

(٥) هو عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، روى عن الحسن البصري، وروى عنه بشار بن أيوب. توفي سنة أربع وأربعين ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٥٣١/١).

(٦) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٢٦٢، الحجة للقراء السبعة (٢٣٠/٥).

وذهب الفارسي أيضاً إلى أن أبا عمرو وحده قرأ "إِنَّ" مشددة بالنون، و "هذين" بالياء^(١).

دراسة المسألة:

إِنَّ مما أشكل على كثير من الناس قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ [طه/٦٣]^(٢). فقد اختلفت فيه القراءات، وتعددت فيه وجهات النظر. وسوف أتناول هنا قراءة أبي عمرو ومن معه بتشديد "إِنَّ" وبالياء في "هَذَيْنِ".

ذكر الفراء في (معانيه)^(٣) أنها قراءة أبي عمرو، وكذا قال ابن خالويه^(٤)، والفارسي^(٥)، وأبو زرعة^(٦)، وأيضاً السمين الحلبي^(٧).

وزعم الجرمي أنه قرأ بها أبو عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد^(٨).

وذكر الزجاج أن هذه القراءة قرأ بها أبو عمرو وعيسى بن عمر^(٩)، وكذا قال النحاس

(١) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٢٢٩/٥).

(٢) ينظر: دَقَائِقُ التَّفْسِيرِ الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية (٣٤٨/٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن للقرء (١٨٣/٢، ٢٩٣).

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص ٢٤٢.

وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان. إمام اللغة والعربية. له من التصانيف: "الجمال في النحو"، "الاشتقاق"، وغيرهما. توفي سنة سبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٥٢٩/١، ٥٣٠).

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٢٢٩/٥).

(٦) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص ٤٥٤. هو أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة القارئ. ينظر: الصاحبي، ص ٤٧٢ هامش (١).

(٧) ينظر: الدر المصون (٦٣ / ٨).

(٨) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٦٢، الحجة للقرء السبعة (٢٣٠/٥).

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦١/٣).

وأضاف أنها رويت أيضاً عن الحسن^(١)، وسعيد بن جبير^(٢)، وإبراهيم النخعي^(٣)، وعاصم الجحدري^(٤)، وكذا قال أبو حيان وأضاف بأنها قراءة عائشة، والأعمش^(٥)، وابن عبيد، ولم يذكر عيسى بن عمر^(٦).

وقد أخذ معظم النحاة بهذه القراءة متابعين لها، مقتدين بها، بينما ردّها بعضهم، لتمسكهم الشديد بما خُطّ في المصحف، وبما عليه كثرة القراء، ولرغبتهم في الدقة والتثبيت^(٧).

فقال الفراء: "وقد كان أبو عمرو يقرأ ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٨) ولست أجتري على ذلك وقرأ ﴿فَأَصْدَقَ وَ أَكُونَ﴾^(٩) فزاد واوا في الكتاب. ولست أستحب ذلك"^(١٠). وقال أبو عبيد: "رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذين) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا نصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها"^(١١).

(١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، روى عنه أبو عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة. توفي سنة عشر ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢١٣/١).

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي تابعي، أخذ عنه أبو عمرو. توفي سنة خمس - وقيل: أربع - وتسعين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٧٧/١).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، قرأ عليه سليمان الأعمش، وطلحة. توفي سنة ست - وقيل: خمس - وتسعين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٣٣/١).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣/٣).

وهو عاصم بن العجاج الجحدري البصري، أخذ عن سليمان بن قتيبة، وأخذ عنه عيسى بن عمر. توفي سنة ثمان وعشرين ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٣١٧/١).

(٥) هو سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، أخذ عن النخعي، وعاصم، وروى عنه حمزة الزيات. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٨٦/١).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٢٣٨/٦).

(٧) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٢٣. بتصرف.

(٨) سورة طه: من الآية: ٦٣.

(٩) سورة المنافقون: من الآية: ١٠.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للقراء (٢٩٣/٢، ٢٩٤).

(١١) ينظر: البحر المحيط (٢٣٨/٦)، الدر المصون (٦٤/٨).

وقال الزجاج: "فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أُجيزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجَزْ مُخَالَفَتَهُ؛ لأن أتباعه سنة" (١).

وذكر ابن الحاجب أن قراءة أبي عمرو واضحة (٢)، وكذا قال السمين الحلبي، ولكن استشكلت من حيث خطُّ المصحف؛ "وذلك أنَّ رَسْمَهُ (هذه) بدون ألفٍ ولا ياءٍ فإثباته بالياء زيادةٌ على خطِّ المصحف" (٣) لذلك قال الزجاج: لا أُجيزها (٤).

قال السمين الحلبي: "وهذا لا ينبغي أن يُردَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نَصُّوا هم أنه لا يجوزُ القراءةُ بها فليكن هذا منها، أعني ممَّا خَرَجَ عن القياس" (٥).

وكذا الألوسي (٦) قال معقبًا على قول الزجاج: "وليس بشيء لأنه مشترك الإلزام ولو سلم فكُم في القراءات ما خالف رسمه القياس مع أن حذف الألف ليس على القياس أيضًا" (٧).

بعد عرض المسألة تبين لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذكره من قراءة أبي عمرو بن العلاء، فقد نقل الفارسي عن الجرمي أن أبا عمرو بن العلاء ومن معه قرؤوا بتشديد النون في "إنَّ" وبالياء في "هذَّين"، وتابعه الفارسي في ذلك إذ إنه لم يدل برأي يخالفها بوجه

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٦٤)، وينظر أيضًا: الإغفال (٢/٤٠٩)، الدر المصون (٨/٦٤).

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/١٥٦).

(٣) ينظر: الدر المصون (٨/٦٤)، وينظر أيضًا: روح المعاني (١٦/٧١٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٦٤)، وينظر أيضًا: الإغفال (٢/٤٠٩)، الدر المصون (٨/٦٤)، روح

المعاني (١٦/٧١٢).

(٥) ينظر: الدر المصون (٨/٦٤).

(٦) هو أبو الثناء محمود بن عبد الله محمود الألوسي، شهاب الدين. مفسر، محدث، فقيه، لغوي، أديب. له من التصانيف: "روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني"، وله أيضًا "دقائق التفسير" توفي سنة سبعين ومائتين وألف. ينظر:

معجم المفسرين، ص ٦٦٥.

(٧) ينظر: روح المعاني (١٦/٧١٢).

من الوجوه مما يدل دلالة واسعة على اهتمامه بالبحث عن القراءات والانتفاع بها في الاستشهاد.

وأرى أنها قراءة واضحة لا ينبغي ردّها. قال سيوييه: "إلا أنّ القراءة لا تُخالف؛ لأنّ القراءة السُّنَّة"^(١).

(٢) الاستشهاد بالنشر

فالنشر يشمل أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم، وعلى الرغم من الاستشهاد به إلا أنه يظل قليلاً بمقارنته بالشعر، ويتضح ذلك جلياً عند أبي علي الفارسي فقد عده من روافد الاحتجاج، لكنه فعله في الأمثال بصورة قليلة قياساً بالشعر، فقال: "لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوُّز الضرورة فيه"^(٢).

وقد استشهد الفارسي بمجموعة من أمثال العرب نقلها عن أبي عُمر الجرمي وهي:

(١) ذكر الجرمي^(٣)، ووافقه الفارسي^(٤) من أن (وَحَدَه)^(٥) منصوب إلا في ثلاثة مواضع: "نَسِيحٌ وَحَدِه"، و "جَحِيشٌ وَحَدِه"، و "عُيَيْرٌ وَحَدِه".

(٢) قال أبو عمر في (قَضَّهِمْ)^(٦): "قَضَّهِمْ بِقَضِيضِهِمْ) يرفع وينصب"^(٧). وقد

ورد هذا القول في أمثال العرب "جاءَ الْقَوْمُ قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"^(٨).

(١) ينظر: الكتاب (١/١٤٨).

(٢) ينظر: المحتسب (٢/٧٠).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٩).

(٤) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢، ٣.

(٥) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٦٣ - ١٦٩.

(٦) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٧٠ - ١٧٤.

(٧) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٧، ٤٢٨).

(٨) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/١٦١).

(٣) قال الجرمي في نصب (أَعَوَزَ) و (ذَا نَابٍ)^(١): "اَسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَشَرَ عَنْ نَابِهِ" حيث قال القائل: (أَعَوَزَ وَذَا نَابٍ)^(٢).

(٤) وقال أيضاً: في نصب (أَمَرَ)^(٣) بإضمار فعل "أَمَرَ مُبَكِّيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْجِكَاتِكَ"^(٤).

(٥) وقال أبو عمر في (الترخيم)^(٥): "أَطْرُقَ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى"^(٦). وقد وافقه الفارسي فيما ذهب إليه — كما أسلفت — .

وقد استعان أبو علي بما ورد من أقوال العرب، وبما نقله أبو عمر الجرمي عن العرب وجعله حجة، ويكفي أن أذكر أربعة أقوال:

(١) قال الجرمي (في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى)^(٧): "قال أبو زيد: تزوجت امرأة وبامرأة"^(٨). وقد وافقه الفارسي فيما يبدو — في أحد قوليه — وعضده بما ذكره من أن هذا النقل جاء عن تميم^(٩).

(٢) حكى الجرمي عن العرب: "يا ربُّ اغفر لي، قال: يريد يا ربي"^(١٠). ووافقه

الفارسي فيما نقله عن العرب، وأوّل ذلك بإرادة الإضافة في المعنى^(١١) — كما أسلفت — ^(١٢).

(١) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣١٩ — ٣٢٢.

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٥).

(٣) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣١٩، ٣٢١ — ٣٢٢.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٥).

(٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٣٨٧ — ٣٩٠.

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٤٠).

(٧) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٨٦ — ٩٢.

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٤).

(٩) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٤/٣٢٧).

(١٠) ينظر: المسائل البصريات (١/٣١٩).

(١١) ينظر: السابق، المسائل الشيرازيات (١/١٦٢، ١٦٣).

(١٢) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٥٣ — ٣٥٥.

(٣) حكى أبو عُمر (في باب ما لا يَكْسَرُ مما سُمِّي به جمع من الأعلام)^(١) "عن أبي عبيدة أنهم قالوا: (ناقة مَفَاتِيح) و (أَيْنُقُ مَفَاتِيحَات)، وهي الخَصْبَةُ الكثيرة اللَّبَن. قال: وقد قالت العرب في سَرَاوِيل: سَرَاوِيلَات. قال: وقالوا في وصف الضَّبُع: حَضَاجِرُ وَحَضَاجِرَات"^(٢). ووافقه الفارسي فيما حكاها^(٣).

(٤) قال أبو عمر: "سَمِعْتُ الْأَصْمَعِي يَقُول: سمعت العرب يقولون: (يَا فُلَا تَعَالَ) قال في إثر هذا: وترخيم طامر لا يجوز؛ لأنه كناية عن اسمه"^(٤).

ووافقه الفارسي فيما نقله عن العرب من ترخيم "فلان" فيقال: "يا فُلَا" وعارضه في منعه ترخيم "طامر"^(٥)، قائلاً: "فليكن مثل فلان في الترخيم"^(٦) - كما أسلفت -^(٧).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الجرمي "كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الاتيان بصورة متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب فلم يكن يجذب قياس ما لم يرد على ما ورد لمجرد التمرين والتدريب لأن هذه التمرينات لا تفيد في تعلم العربية"^(٨).

ومن الأمثلة التي تدل على تضعيفه القياس إذا لم يرد به سماع عن العرب ما حكاها عن أبي الحسن من أنه "أجاز (ليت أنك ذاهب)، و (لعل أنك ذاهب)، و (كأن أنك ذاهب)"^(٩)، و "لكن أنك ذاهب"^(١٠).

(١) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٦٨.

(٣) ينظر السابق، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٨، ٣٣٩).

(٥) ينظر السابق (١/٣٣٩).

(٦) ينظر: المساعد (٢/٥٤٩).

(٧) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

(٨) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص ٢٢٨، المدارس النحوية، ص ١١٤.

(٩) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٢٥١، المسائل المنشورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(١٠) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨.

قال أبو عمر: "وهذا ضعيف"^(١)، وقال في موضع آخر: "هذا رديء في القياس"^(٢)؛
"لأنها إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه
(ليت)^(٣) قال: وقد سُمع هذا في (ليت)^(٤).

سبق أن تحدثت عن هذه المسألة في العامل^(٥). وأود أن أشير إلى أن أبا عمر — كما
أسلفت — ذكر أن وقوع "أَنَّ" بعد "ليت" ضعيف رديء في القياس^(٦)، ثم قال بالسماع في
ذلك^(٧).

وقد أجاز النحويون ذلك لورود السماع فيه حيث قال الشاعر^(٨) [من الطويل]:

فيا ليت أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَ غَرَامِ

واعتمد الفارسي في إجازته ذلك على القياس فقال: "فكما جاز أن يبتدأ (أَنَّ) بعد
(لولا) حيث تقدمت عليه، وإن لم يجوز أن يبتدأ به أولاً، كذلك جاز أن تقع بعد (ليت) وإن
لم يجوز أن يبتدأ بها أولاً، بل ذلك في (ليت) أولى؛ لأنه عامل فيها ومغير، وليس لـ (لولا) في
(أَنَّ) عمل"^(٩). أما وقوع "أَنَّ" بعد "لعل" و "كأن" و "لكن" فقد جعله الجرمي ضعيفاً رديئاً في
القياس^(١٠). وقبح الفارسي في موضع وقوعه بعد "كأن"، وعلل ذلك بـ "أن (كأن) هي (أن)

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١، والمسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١.

(٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣١ — ٣٨.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١، والمسائل المنثورة، ص ١٨٨، ٢٣٥.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥٢، المسائل المنثورة، ص ١٨٨.

(١٠) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١، المسائل المنثورة، ص ١٨٨.

هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه. فكأنه إذا قال: (كأن أُنْكَ) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح^(١).

وفي موضع آخر يبدو أنه ارتضى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من وقوع "أن" بعد "لعل" و "لكن" و "كأن" إذ أنه لم يدل برأي يخالفه سوى ما قاله في موضع — كما أسلفت — من تقبيح وقوعه بعد "كأن".

حيث قال: "لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على (أن) لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بها، إذ قد صار قبلها شيء تعتمد عليه"^(٢).

وقال في "كأن": "أنها لما ضُمَّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال ذلك الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين، وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان"^(٣).

وأرى أنه لم يثبت سماع بوقوع "أن" بعد "لعل" و "كأن" و "لكن" فالفصل أولى.

أما "ليت" فقد ورد السماع به لذا أجز في غيرهِ.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المسائل المنشورة، ص ١٨٨.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: المسائل الحلييات، ص ٢٥٢.

(٣) الاستشهاد بالشواهد الشعرية:

اعتمد أبو علي على الشعر كرافد من روافد الاحتجاج النحوي أكثر من النثر، ويظهر جلياً فيما عرضت له من مسائل، فتارة يوافق الجرمي فيما يرويّه عن العرب من كلام منشور، ومن شعر ويقويه بما ورد من شواهد شعرية، وتارة يخالفه فيما ذهب إليه.

والأمثلة الواردة في هذا المجال كثيرة، وقد مرّ بنا في أكثر من موضع. ولعلي هنا أسلط الضوء على ما لم يرد، وأيضاً على أبرز ما ورد على سبيل المثال لا الحصر.

(١) قال الفارسي: قال أبو العباس: حُكِيَ لي أن أبا عمر اجتهد في طلب لولاك ولولاي في شعر فصيح، أو كلام منشور عن العرب فلم يجده^(١).

وقال الفارسي أيضاً: "أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: إنّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَخْجُجْ^(٢).

قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير لحن"^(٣).

دراسة المسألة:

أجمع أئمة النحويين من البصريين والكوفيين على رواية "لولاك" و "لولاي" عن العرب^(٤).

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٠/٢).

(٢) البيت من السريع وتماه:

أُوْمِتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُدُجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَخْجُجْ

لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أخجج". وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٣/٢، ٣٤٤)، خزانة الأدب (٣٣٣/٥). وبلا نسبة في التعليقة على الكتاب (٨٩/٢)، المفصل، ص ١٦٦، أمالي ابن الشجري (٢٧٧/١، ٢٧٨)، الإنصاف (٦٩٣/٢)، المجمع (٢٠٨/٤، ٢٠٩)، وقد جاء في بعض المصادر برواية: "بَكْفَيْهَا" بدلاً من "بَعَيْنَيْهَا".

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٨٩/٢، ٩٠).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣)، النكت (٦٦٤/١).

فاستشهد سيويه^(١) بيت الحكم الثقفي^(٢) [من الطويل]:

وكم مَوْطِنٍ لولاي طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلَّةِ النَّيفِ مُنْهَوَى

وكذا استشهد به الكِسائي^(٣)، والفراء^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وغيرهم من النحاة.

خلافاً لأبي عمر الجرمي الذي نقل عنه أبو العباس بأنه اجتهد في طلب لولاك ولولاي في الشعر الفصيح، والكلام المأثور عن العرب فلم يجده^(٧).

وكذا أبو العباس فإنه ينكر لولاي ولولاك، ويَزْعُمُ بأنه خطأ، "لا يَصْلُحُ أن تقولَ إلّا (لولا أنت)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٨) ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناه أجودُّ، ويدَّعي الوجه الآخر فيُجيزُهُ على بُعْدٍ"^(٩).

ثم قال: فقولهم: "لم يأت عن ثِقَّةٍ، وأنَّ الذي استَغواهم بيتُ الثَّقفي، وأنَّ قصيدته فيها خطأ كثير"^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب (٣٧٣/٢، ٣٧٤)، شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣)، النكت (٦٦٤/١).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في الكتاب (٣٧٣/٢، ٣٧٤)، الكامل (١٢٧٧/٣)، شرح الكتاب للسيرافي

(٣/١٣٥)، المسائل البصريات (٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٩)، النكت (٦٦٤/١)، المفصل، ص ١٦٤، شرح المفصل لابن

يعيش (٣٤٣/٢)، خزانة الأدب (٣٣٦/٥، ٣٤٢، ٣٤٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٩٠/٢، ٦٩١)، الجمع

(٢٠٨/٤).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: المفصل، ص ١٦٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٣/٢، ٣٤٤).

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٠/٢)، خزانة الأدب (٣٤٠/٥).

(٨) سورة سبأ: من الآية: ٣١.

(٩) ينظر: الكامل (١٢٧٨/٣)، وينظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣)، خزانة الأدب (٣٣٨/٥).

(١٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣) ..

وقال أيضاً في قول الشاعر^(١) [من السريع]:

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ

"إذا نظرت إلى القصيدة رأيت الخطأ فيها فاشياً"^(٢).

وقد ردّ أئمة البصريين والكوفيين هذا القول، فقال السيرافي: "وما كان لأبي العباس أن يُسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"^(٣). وكذا قال الأعلام^(٤).

وأنكر الأنباري أيضاً ما قاله المبرد، فقال: "فلا وَجْهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم، وأشعارهم". وذكر أن عدم مجيئها في التنزيل لا يدل على أنها غير جائزة ولا فصيحة^(٥)، وغيرهم كثير قد ردّوا ما قاله المبرد.

بعد عرض المسألة، وبيان أقوال النحاة تبين لدي أن الجرمي فيما نُقِلَ عنه اجتهد في طلب لولاك ولولاي في الشعر الفصيح والكلام المنثور، لكنه لم يجده مخالفاً بذلك أئمة النحاة وعلى رأسهم سيويه، وقد رأيت الفارسي يأخذ برأيه ورأي المبرد، الذي لم يقف عند حدّ رفض ما جاء عن بعض الشعراء بل الطعن في روايتها، واصفاً بأنها غلط ولحن، وذلك ما لم توافق قواعده النحوية وكذا أقيسته وذلك في مثل قول الشاعر^(٦) [من السريع]:

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: خزانة الأدب (٣٤٠/٥)، التعليقة على الكتاب (٩٠/٢).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣).

(٤) ينظر: النكت (٦٦٤/١).

(٥) ينظر: الإنصاف (٦٩٠/٢ - ٦٩٥).

(٦) سبق تخريجه.

فلا يليها إلا الضمير المرفوع، مُدَلَّلًا على صحة رأيه بما ورد في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى:

﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١) ^(٢).

وأرى أنه لا يقتصر إيلاء "لولا" الضمير المرفوع فحسب بل الضمير المجرور أيضًا فيقال:

"لولاي" و "لولاك" وقد ورد ذلك في الشعر، وأجمع على ذلك أئمة النحويين، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) سورة سبأ: من الآية: ٣١.

(٢) ينظر: المدارس النحوية، ص ١٣١.

(٢) قال الجرمي (في نصب الخبر مقدّمًا في "ما")^(١): "إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدّمًا، نحو (ما مُنْطَلِقًا زَيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"^(٢).

وأيدّه الفارسي في أحد قوليه، وقوّى جواز النصب في خبر (ما) مقدّمًا بما ورد من شعر عن بعض البغداديين^(٣) [من الوافر]:

لو أَنَّكَ يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وما بالحرِّ أَنْتَ ولا الخَلِيقُ^(٤).

(٣) قال الجرمي (في نصب (أيما) ورفعها)^(٥): النصب أحسن في قَوْل الشاعر^(٦) [من الرجز]:

قَوْلُكَ أَقْوَلاً مَعَ التَّخْلَافِ فيه ازْدِهَافُ أَيَّما ازْدِهَافِ

ووافقّه الفارسي فيما ذهب إليه^(٧) - كما أسلفت -.

(٤) استشهد الجرمي على جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين^(٨) بقَوْل الشاعر^(٩) [من المتقارب]:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنُهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وقَوْل الشاعر^(١٠) [من الطويل]:

(١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٤ - ٢٧.

(٢) ينظر: المسائل البصريّات (٨٥٧/٢).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٤٨٢، ٤٨٣.

(٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ١١٠ - ١١٣.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: المسائل البصريّات (٤٩٥/١، ٤٩٦).

(٨) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٢٠٩ - ٢٢٢.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) سبق تخريجه.

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَ^(١)

لم يرتض الفارسي ما ذهب إليه الجرمي، فهو يضمم الجار فيما توهم فيه العطف على عاملين^(٢).

(٥) أنشد أبو عُمر قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٣) [من الرجز]:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقَمِ أَهْلُ الْوَقِيرِ وَالْحَمِيرِ وَالْحُزْمِ^(٤)

وأنشد الفارسي مثله قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٥) [من البسيط]:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ^(٦)

ف (يا) هنا وردت لغير اللعنة وقد اختلف فيها^(٧).

(٦) أنشد أبو عُمر^(٨) وأبو علي^(٩) عن أبي زيد^(١٠) [من الرجز]:

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعَتَّلِي أَوْ تُصِحِّي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(١١)

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢، ٨٦١)

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٤/١)

(٥) سبق تخريجه.

(٦) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٣٨٤/٥)، (٤٨/٣)، (٤٩).

(٧) سبق الحديث عنها بصورة مفصلة، ص ٣٥٠ - ٣٥٢.

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٧٣٩/٢).

(٩) ينظر: المسائل البصريات (٣٥٩/١)، المسائل العسكرية، ص ١٠٦.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٤٢٥ - ٤٢٨.

(٧) أنشد أبو عمر^(١) وأبو علي^(٢) عن أبي زيد^(٣) [من الطويل]:

كُمَيْتُ كِنَازَ لَحْمِهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الْفَوَارِقُ^(٤)

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨١٥/٢).

(٢) ينظر: المسائل العضديات، ص ٢٠٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

ثانيًا: القياس

تعريف القياس:

عرّف ابن الأنباري القياس بقوله: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقَيَسَ رَمَحَ أي قدر رَمَحَ"^(١).

أما القياس في النحو "فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٢).

وللقيام أربعة أركان:

(١) أصل، وهو المقيس عليه.

(٢) فرع، وهو المقيس.

(٣) حكم.

(٤) علّة جامعة^(٣).

وللقيام أربعة أقسام:

"١ - حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل (قيمة: قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل: (ثور: ثورَة).

٢ - حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله (قاما: قيامًا) أو تصحيحه لصحة فعله مثل: (قاومت: قوامًا). وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات.

(١) ينظر: لمع الأدلة، ص ٩٣، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص ٢٢١.

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٥، وينظر أيضًا: أصول النحو العربي، ص ٦٨، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٠٣.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٠٨، في أصول النحو، ص ١٠٨، لمع الأدلة، ص ٩٣.

٣- حمل نظير على نظير: منعوا (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل التعجب)، وأجازوا تصغير أفعل التعجب حملاً على اسم التفضيل.

٤- حمل ضد على ضد: من أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن)، أولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل^(١).

مكانة القياس عند النحاة:

يعتبر القياس أصلاً من الأصول النحوية، ودليلاً من أدلتها، وله مكانة كبيرة عند نحاة العربية. فكان ابن أبي إسحاق^(٢) "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"^(٣)، ثم عمق الخليل وسيبويه هذا المذهب النحوي^(٤). ولم يكن يرى الكسائي النحو إلا قياساً لذلك يؤثر عنه أنه قال [من الرمل]:

إنما النحو قياس يُتَّبَعُ وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعُ^(٥).

ومن تكلم في القياس الجرمي^(٦)، والمأزني وكان أشد من الجرمي اعتناءً بالقياس، فكان يرى أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"^(٧). حتى جاء الفارسي فرسخه، ومد جذوره في النحو، وأكثر من التحليل والتعليل، وفضله على غيره من أدوات النحو الأخرى^(٨)،

(١) ينظر: في أصول النحو، ص ١١٠، ١١١، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٢٠-٢٣٧.

(٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. كان شديد التجريد للقياس. توفي سنة سبع عشرة ومائة. ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٦-٢٨.

(٣) ينظر: في أصول النحو، ص ٨٣، المدارس النحوية، ص ٢٣، الشاهد وأصول النحو، ص ٢٢٥، التكملة، ص ٨١.

(٤) ينظر: التكملة، ص ٨١.

(٥) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص ٢٣٠، معجم الأدباء (١٧٤٧/٤)، انباه الرواد (٢٦٧/٢)، تاريخ بغداد (٤١٠، ٤٠٩/١١).

(٦) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص ٢٢٨.

(٧) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص ٢٢٨، الخصائص (٢٨٢/١).

(٨) ينظر: التكملة، ص ٨١.

وهذا ما يلاحظه الباحث في كتبه، فهو يعرف النحو بأنه القياس إذ يقول في تعريفه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"^(١).

وقد نقل عنه ابن جني أنه قال: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"^(٢).

وقد كان أبو علي "يستأنس بالقياس ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح"^(٣).

والأمثلة الواردة في هذا المجال كثيرة، ولعلي هنا أسلط الضوء على أبرز القضايا التي تتعلق بمبدأ القياس والتي تأثر بها الفارسي ونقلها عن الجرمي وهي:

(١) قياس العلة:

ومعناه "أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"^(٤).

ومن أمثله التي نقلها الفارسي عن غيره من النحاة والتي يبدو فيها موافقته للجرمي في عدم اطراد ذلك في (وشاح وإشاح، و وفادة وإفادة)^(٥) ونحوه، بل قصره على السماع، فقال: "وأبو عثمان يذهب إلى أن إبدالها مكسورة مُطَرَّدٌ، وأبو عُمر يقصر ذلك على المسموع"^(٦).

(٢) قياس الشبه:

ومعناه: قياس بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى، أو اللفظ^(٧). ومن أمثله:

(١) ينظر: التكملة، ص ٨١، ٨٢، ١٨١.

(٢) ينظر: الخصائص (٣٦٤/٢)، وينظر أيضًا: التكملة، ص ٨١.

(٣) ينظر: التكملة، ص ١١١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة، ص ١٠٥، وينظر أيضًا: التكملة، ص ٨٥.

(٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٤٨٣ - ٤٨٦.

(٦) ينظر: التكملة، ص ٥٧٩، ٥٨٠، ٨٥.

(٧) ينظر: القياس في اللغة العربية، ص ٧٤، التكملة، ص ٨٥.

- أنشد أبو عمر قول الشاعر^(١) [من الرجز]:

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنٌ وَالْغَيْنَا وَقَدْ تَدَلَّى عِنَبًا وَتَيْنَا

وقال عن بعض أصحابه: "إنه قال لأعرابي: ما بطنٌ والغين؟ فقال هناك والغون"^(٢).

"وقالوا: إوزة و إوزون" قال الشاعر^(٣) [من البسيط]:

تُلْقَى الإوزن في أكناف دارتها فَوْضَى، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مَنُثُورُ^(٤).

فهذه الأمثلة التي أجمع عليها النحاة والتي يعضدها السماع اعتمد عليها الفارسي في إصدار حكم صرفيٍّ بجواز جمع "عَلْيُون" على ضوء فكرة القياس، حيث قال: "فكلُّ هذا جمع بالواو والنون"^(٥) وليس شيء منه مما يُعلم، فكَذلك عَلْيُون"^(٦)، وذلك لانعقاد شبه بينهما وهو ما يُسمى بقياس الشبه.

(٣) القياس المرفوض

قال أبو عمر في "أحقًا أنك ذاهب؟" و "أكبر ظني أنك منطلق": "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفًا، لأنه قليل الاستعمال، وإنما جاء في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهًا من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل (أحقًا) نصبًا بالمصدر كأني قلت: (أحقَّ حقًا أنك ذاهب)...."^(٧).

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٧، ١٣٨).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٨).

(٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٤٤٣ - ٤٤٧.

(٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٣٨، ١٣٧).

(٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٨٤، ١٨٥.

وقد سبق أن فصلت الحديث في المسألة^(١). وأود أن أشير إلى أن الجرمي قد اعتمد في بيان رأيه على وجه من وجوه القياس، مُضعِّفاً النصب على الظرفية، وقد أبان الفارسي بأن ذلك جائز غير ممتنع، لكنّه يُعدُّ من القياس المرفوض، فقد ورد السماع عن العرب بالنصب على الظرفية. وقد نطقوا بـ (في) داخلة عليه كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) [من الوافر]:

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بمالي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

ويبدو أن الفارسي مجيز للوجهين، لكنه يُرجح الرأي الأقوى وهو المسموع عن العرب؛ لأن القياس يجب طرحه إذا كان غير معاضد للسماع، فقال: "فإذا عَضَدَ ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدّمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها"^(٣).

(٤) الحمل على المعنى

عنى أبو علي عناية كبيرة بالحمل على المعنى يتجلى في جملة ما يتجلى فيما نقله عن الجرمي.

- قال الجرمي في " (هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ) تحمله على المعنى"^(٤)، ووافقه الفارسي فيما ذهب إليه من أن "دِرْهَمًا" محمولٌ على أعطى^(٥) - كما أسلفت^(٦) -.

- قَالَ الشَّاعِرُ^(٧) [من الطويل]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ من المَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

(١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١١٩ - ١٢٧.

(٢) سبق تخرجه.

(٣) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١/٨٨).

(٤) ينظر: المسائل البصريّات (٢/٨٧٤).

(٥) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (٣/٣٦٣).

(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٧٩ - ١٨١.

(٧) سبق تخرجه.

برفع "مجلف" حملاً على المعنى أي "بقي مُسَحَّت". قال الجرمي: "وهذا قولُ الخليل، وليس البيتُ في الكتاب، فلا أدري أسمعُه عنه أم قاسه" ^(١).

وقد أجاب الفارسي بأن قال: "ومثلُ ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قوله ^(٢):

بادتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَا، وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ

لأن معنى (بادتْ إلا رواكد) معناه : بها رواكدُ، فحمل مُشَجَّجًا على ذلك ^(٣) - كما أسلفت ^(٤) -.

(٥) القياس على المسموع

القياس لا يكون إلا على ما سمع من العرب. قال الفارسي: قال الجرمي: " - في حَذَارٍ وَنَحْوِهِ - لا نَقِيسُهُ، قال: ولكن نَقُولُهُ فيما قالوه، ولا نَقِيسُ ما لم يقولوا منه على الذي قَالُوهُ" ^(٥).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قياس "حَذَارٍ" بمعنى "احذر"، ونحوه مما هو على وزن "فَعَالٍ"، ففيه مذهبان:

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٥٧٧، ٥٧٨، المسائل العضديات، ص ٧٦، ٧٧، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٦/٥)، ١٤٧.

(٤) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٤٧ - ٣٤٩.

(٥) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣٠).

إحدهما: ذهب سيويه إلى أن "فَعَالٍ" في الأمر مُطَرَّد مقيس في كل ما كان على بناء فَعَلَ، و فَعُلَ، و فَعِلَ^(١)، وذلك "مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي مُجَرَّد متصرف تام"^(٢)، ووافقه الأخفش^(٣)، وكذا ابن عصفور مُعَلَّلًا جواز القياس في الأفعال الثلاثية في نحو "نَزَالَ"، و "حَذَارٍ"؛ "لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ، وَحُكْمِهَا أَنَّ تُعَامَلَ مُعَامَلَةُ الْفِعْلِ الَّذِي هِيَ بِمَعْنَاهِ فِي التَّعَدِّي وَتَرْكِهِ"^(٤).

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه سيويه مبيِّنًا بأنه هو الصحيح؛ "لأن ذلك قد كثر كثرة تسوغ القياس، فيجوز عنده أن يقال: قَوَامٌ بِمَعْنَى: قَم، وَ ضَرَابٌ بِمَعْنَى: اضرب"^(٥).

ثانيهما: ذهب بعضهم إلى عدم القياس، حيث ذكر الجرمي أن "حَذَارٍ"، ونحوه مما كان على وزن "فَعَالٍ" لا يقاس، ولكن يقال فيما قالوه، ولا يقاس ما لم يقل على الذي قالوه^(٦).

وذهب المبرِّد إلى أنه لا يقاس شيء من الثلاثي على وزن "فَعَالٍ"، ولا من غيره^(٧)؛

"لأن في ذلك ابتداع اسم لم يتكلم به العرب"^(٨).

وقال الصَّيِّمِيُّ: "وَعَيَّرُ سِيَّوِيهِ يَمْنَعُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِمَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَنْ بَابِهِ"^(٩).

(١) ينظر: الكتاب (٢٨٠/٣)، ينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيباني (٤٦/٤)، التبصرة والتذكرة (٢٥٢/١)، المفصل،

ص ١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش (٤٥/٣)، ارتشاف الضرب (٢٢٩٠/٥).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٩٠/٥).

(٣) ينظر السابق، توضيح المقاصد والمسالك (١١٦٠/٤).

(٤) ينظر: المقرب (١٣٢/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٩٠١/٨).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٠/١).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٩٠/٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١١٦٠/٤)، شرح التسهيل لناظر الجيش

(٣٩٠١/٨).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٩٠١/٨).

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢٥٢/١).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبين لدي أنّ الفارسي نقل قول الجرمي في مسألة "حَذَارٍ" من أنّه لا يقاس عليه، ولكن يقال فيما قالوه، ولا يقاس ما لم يقل على الذي قالوه، ولم يدل برأي يخالفه. وأرى أن الأنسب الأخذ بالرأي القائل أن "حَذَارٍ" ونحوه تُعدّ من الألفاظ القياسية المطّردة؛ وذلك لكثرة ورودها في الكلام؛ بشرط أن يكون من فعلٍ ثلاثي مُجرّد متصرف تام، فلو احتل شرط من هذه الشروط فيجب حينئذٍ الاختصار على المسموع عن العرب.

هذا والله تعالى أعلم

(٦) مخالفة السماع للقياس:

١- قال الفارسي: "وقد روى أبو عُمَرَ عن أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ: أَنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الحَمْسَةُ عَشَرَ الدَّرْهَمَ قال: وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقِيَاسِ وَجْهٌ"^(١).

سبق أن أشرت إلى هذه المسألة^(٢)، وأود أن أشير هنا إلى أن الفارسي قد أوردتها وغيرها من المسائل القياسية، ليدلل على اتساعه في القياس، وبعد غوصه، وسداد أقيسته. ونظرًا لاهتمامه البالغ بالقياس فقد دعاه إلى أن يروي أساليب وردت عن العرب اتسمت بالضعف ولا وجه لقياسها^(٣). وعلل رفضها؛ "لأنَّ الاسمَ لا يُعرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ"^(٤).

٢- قال الفارسي: "وروى الكسائي: الحَمْسَةُ الأَثْوَابِ. وروى أبو زيدٍ فيما حكى عنه أبو عمر: أن قومًا من العرب يقولونَه غيرَ فصحاء. ولم يقولوا: (النَّصْفُ الدَّرْهَمِ). ولا (الثُلُثُ الدَّرْهَمِ) وامتناعُهُ من الاطرَادِ يَدُلُّ على ضَعْفِهِ...."^(٥).

سبق وأن تحدثت عن هذه المسألة^(٦)، وأوردتها هنا لأدلل على اتساع أقيسة الفارسي التي لم تكن تقف عند حد رواية أساليب عن العرب نقلها بعض النحاة، وإنما تمتد أحيانًا للحكم بضعف هذه الأساليب الواردة عن العرب وذلك لمخالفتها للقياس، حيث لم يكتفِ بالحكم بضعف هذه الأساليب فحسب بل كان يدلي بأساليب أخرى وشواهد توثق وتقوي رأيه في القياس^(٧)، وأورد هنا شاهدًا واحدًا يؤكد ما أقول، حيث قال: و بَيِّتُ الْفَرَزْدَقِ^(٨) [من الطويل]:

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَمَا فَادَرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥، ٨٢.

(٢) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٠٦ - ٣١٠.

(٣) ينظر: التكملة، ص ٨٢.

(٤) ينظر السابق، ص ٢٧٥.

(٥) ينظر السابق، ص ٢٧٦-٢٧٨، ٨٣.

(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٠٢ - ٣٠٥.

(٧) ينظر: التكملة، ص ٨٢، ٨٣.

(٨) سبق تخرجه.

يؤكد خلاف ما رواه الكسائي^(١).

٧- يلاحظ الباحث في كتب الفارسي استعماله بعض الأحكام الداخلة في موضوع القياس سواء ما نقلها عن غيره من النحاة كأبي عمر الجرمي، أو فيما يصدره من أحكام، ومن ذلك ما يأتي:

أ- الإجماع: ومن أمثلة ذلك ما نقله الفارسي عن الجرمي، فقال: قال أبو عمر الجرمي: "كلُّ العربِ تقولُ (حمران) "^(٢)، ووافقه فيما نقله عن العرب من قلب همزة "حمرء" في التثنية واوًا وبقائها - كما أسلفت -^(٣).

ب- استعمل الفارسي ألفاظًا كالأكثر والأصح والأقيس في ترجيح رأي على آخر، قال: روى أبو عمر الجرمي عن أبي زيد أن العرب تقول: "ثلاثُ دوابٍّ ذكورٍ...."^(٤)، ثم ذكر الفارسي أن هذا القول أظهر^(٥)، وقول سيويه: "وتقول: ثلاثُ دوابٍّ إذا أردت المذكر...."^(٦) كأنه أكثر في الاستعمال، وأصح في القياس^(٧) - كما أسلفت -^(٨).

قال الجرمي: "وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فهي نفْيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحدًا جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا فينصبوا"^(٩).

قال الفارسي: "الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال والأقيس، فقوَّنه من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما أتاني إلا زيدٌ؛

(١) ينظر: التكملة، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) ينظر: التكملة، ص ٢٤٢.

(٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٣٤ - ٤٣٦.

(٤) ينظر: التكملة، ص ٢٨٣.

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٣.

(٦) ينظر: الكتاب (٥٦٣/٣)، وينظر أيضًا: المسائل العضديات، ص ١٢٢.

(٧) ينظر: المسائل العضديات، ص ١٢٣.

(٨) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٣١١ - ٣١٣.

(٩) ينظر: الحجة للقرء السبعة (١٧٠/٣).

واحدٌ فكما اتفقوا على: (ما أتاني إلا زيدٌ) على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزله ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ^(١) - كما أسلفت -^(٢).

ج- الشاذ: ومن أمثلته المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال "قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكَّرٌ) وهو القياس الجيد البالغ"^(٣).

قال الفارسي: "والجرمي يميزه قياسًا، وقد يميز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَرَ) وهو مع ذلك غير مسموع"^(٤). - كما أسلفت -^(٥).

قال الجرمي: "ومما سُمِّيَ به الفعل (هَآ) وتلحقه الكَافُ (هَآكَ) وتُلْحِقُ الهمزةَ الكَلِمَةَ فتقول: (هَآءُ)، فتكون الهمزة مَفْتُوحَةً. وتُلْحِقُ الكَافَ فتقول: هَآءُكَ، وهَآءُكُمْ، وهَآءُكَ، وهَآءُكُمْ. فما تُلْحِقُ من علامة الخطاب يُبَيِّنُ أَعْدَادَ الْمُخَاطَبِينَ وتَأْنِيهِهُمْ وتَذَكِيرُهُمْ.

وتحذف الكاف فَتَجْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلْفَصْلِ مثل ما كان يكون في الكاف لو ثبت، فتقول: هَآءٌ لِلذَّكَرِ وهَآءٌ لِلْمَرَأَةِ وتُوصَلُ به عَلامَةُ الضَّمِيرِ فتقول للمؤنث: هَآئِي مثل هَآئِي"^(٦).

قال الفارسي: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كلامهم شيءٌ من هذه الأصوات التي سُمِّيَتْ بها الأفعال ظهر علامة الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الحَرْفِ، وَجِيئُهُ يُشَكِّلُ على الحُكْمِ بَأَنَّ (لَيْسَ) فعل؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِمَ بكونها فِعْلاً بِلِحَاقِ الإِضْمَارَاتِ لَهَا، و (هَآ) قد وُجِدَ هذا فيها وهي صَوْتُ فِعْلاً.

(١) ينظر السابق (١٦٨/٣).

(٢) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ١٤٥ - ١٥٤.

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٨٧ - ٤٩٠.

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٠/١).

فأما هَاتِ فقد يجوز أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (هَاءِ) صَوْتًا، ويجوز أَنْ يكونَ فعلاً صحيحاً اشْتَقَّ من الصَّوْتِ مِثْلَ دَعَدَعْتُ وَهَاهَيْتُ، وَكَأَنَّ هَذَا جَارَ فِيهِ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى خِلَافِهِ الَّذِي هُوَ (هَاتِ).

فكما فَعَلُوا ذلكَ بِالْخِلَافِ كَذَلِكَ اسْتُجِيرَ ذلكَ فِي خِلَافِهِ الَّذِي هُوَ (هَاء)....^(١) - كما أسلفت -^(٢).

د- استعمل الفارسي لفظة (نادر) في (حكم الإدغام قبل الضمير)^(٣)، فقال: "وزعم الخليل وغيره أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ"^(٤).

قال أبو عُمر الجرمي: "كأنهم عندي قَدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء"^(٥).

قال الفارسي في موضع: "فأما قول بعضهم رَدَّتْ و رَدَّنَا يريدون. رددت ورددنا فمن النادر الذي إن لم يُعْتَدَّ به كان مذهبًا. لقلته في الاستعمال. وأَنَّهُ غير قويٍّ في القياس"^(٦).

وقال في موضع آخر: "وهذه اللغة غير مأخوذٍ بها لِقَلَّتْهَا في الاستعمال، وشذوذها عن القياس"^(٧)؛ لِأَنَّهُ "إِذَا اجْتَمَعَ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى إِظْهَارِ (أُرْدُدْ) وَنَحْوِهِ، مَعَ تَعَاقُبِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَلَيْهَا، فَأَنْ لَا يُدْغَمَ نَحْوُ: رَدَدَنَّ الَّذِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ الْبَتَّةَ لِاتِّصَالِهِ بِالضَّمِيرِ أَوَّلَى"^(٨).

هذه بعض من ملامح القياس النحوي التي احتج بها الفارسي لأحكامه التي يصدرها، والتي نقلها عن النحاة كأبي عمر الجرمي. معتمداً على التحليل والتعليل في أغلب الأحيان لبيان ما يقاس عليه كما مرّ بنا. أمّا ما لا يقاس عليه (كجَنَابَتِي) في قول العرب: "هما خَطَّانِ

(١) ينظر السابق (١/٤٣٠، ٤٣١).

(٢) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٨٢ - ٣٨٦.

(٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٩١ - ٤٩٣.

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤/٤٠). التكملة، ص ١٨٨، المسائل العضديات، ص ٧٤.

(٥) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤/٤٠).

(٦) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (١/١٠١).

(٧) ينظر: المسائل العضديات، ص ٧٥، التكملة، ص ١٨٨.

(٨) ينظر: التكملة، ص ١٨٨، المسائل العضديات، ص ٧٥.

جَنَابَيَّ أَنْفَهَا"، فحكمه يُحْفَظ وَلَا يُقَاسُ^(١)، مَخَالَفًا لِلجَرْمِيِّ^(٢) الذي اِقْتَفَى هَذِي سَبِيوِيَه^(٣) في جعلها من الظروف المبهمة - كما أسلفت -^(٤).

ويرتبط بمذهب القياس عند النحاة عدة موضوعات منها:

أ- الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ

العِلَّةُ في اللغة: "هي السبب".

واصطلاحًا: "هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في بنائها أو إعرابها"^(٥). والتعليل عند النحويين معناه "النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونها من الأسباب الداعية لتلك الأحكام"^(٦).

نبذة مختصرة عن العِلَّة:

لقد كانت العِلَلُ النحوية جارية على ألسنة النحاة منذ نشأة النحو، وكان الخليل أول من بسط القول في العِلَلِ النحوية^(٧)، وذلك بعدما سئل عن العِلَلِ النحوية فقليل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: (إن العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أَلَيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)"^(٨).

(١) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٦٢، وينظر أيضًا: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٤/١)

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٥٠١/١)، واللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب"، شرح التسهيل لناظر الجيش (١٩٩٦/٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٠٥/١، ٤٠٦)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (١٤٣١/٣).

(٤) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٣١ - ١٣٣.

(٥) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي (٦٧٨/٢).

(٦) ينظر: التكملة، ص ٩٨.

(٧) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص ٣١٧.

(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٦٥، ٦٦، التكملة، ص ٩٨، ٩٩، الأصول دراسة إستيمولوجية،

ص ١٦١، ١٦٢، الشاهد وأصول النحو، ص ٣١٧، ٣١٨.

"وهكذا فتح الخليل للنحاة من بعده باب استنتاج العلل لأي حكم من الأحكام النحوية. ولذلك تنوعت العلل عند النحاة وتقسمت إلى علل نحوية وصرفية وتفرعت كل واحدة من هاتين إلى فروع كالعلة القياسية والعلة الحكمية والعلة الضرورية والعلة الوصفية والعلة الصحيحة والعلة الفاسدة"^(١).

وقد عني أبو علي عناية فائقة بالتعليل، ساعده على ذلك دقة عقله وسعة ذهنه، فضلاً عما وهبه الله من تبحر في علمه، فمن النادر أن نجد مسألة من المسائل القياسية من غير تعليل^(٢).

وقد كان ابن جني يتعجب من تعليلاته التي يوردها تأييداً لمذهب ما، أو لِمَا ينفرد به من آراء خاصة قائلاً: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"^(٣).

والأمثلة الواردة في هذا المجال كثيرة، فتارة يذكر التعليل وفيه مخالفة لرأي الجرمي، وتارة تأييد لرأيه، وتارة لِمَا ينتخبه لنفسه من آراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ - قال الجرمي في كتابه: "إن ناساً قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدماً، نحو (ما مُنْطَلِقاً زيدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"^(٤).

ذكر الفارسي - في أحد قوليهِ - أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوباً على المخبر عنه في (ما) في نحو (ما قائماً زيدٌ) وقد علّل لنا ذلك بأنه لا يبلغ من قوّته أن يُتَّسَع فيه بتقديم الخبر، كما يُتَّسَع في (ليس) الأصل لذلك إذا قُدِّم الخبر في (ما) على المبتدأ رَجَعَ إلى الأصل وهو الرفع^(٥) - كما أسلفت -^(٦).

(١) ينظر: التكملة، ص ٩٩.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر: الخصائص (١/١٨١)، وينظر أيضاً: المدارس النحوية، ص ٢٦٤.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٥٧).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤، ٥٩٥.

(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٤ - ٢٧.

٢- قال الجرمي: "ليس ذهب الشام مثل دَخَلْتُ البيت"^(١).

ولم يرتضِ الفارسي ما قاله الجرمي، وقد علّل لنا ذلك قائلاً: "لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أَعَدُّ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحْمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سيئويه قد حمله على الاختصاص وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قام) يتمتع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية...."^(٢). - كما أسلفت -^(٣).

٣- قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سِيرَ عليه مَخَافَةُ الشَّرِّ، ولم يُجَزَّ في ذا غيرُهُ، كما لا يجوز إلا دُخِلَ الْبَيْتُ، لأن معناه في البيت. فلما حذفت (في) رفعت، ولو جاز (سِيرَ بِهِ المخافة) لم يكن إلا رفعاً"^(٤).

ولم يرتضِ الفارسي ما ذهب إليه الجرمي من أن المفعول له لم يقيم مقام ما لم يُسَمَّ فاعله لكون التقدير فيه التنكير، إذ أنه يكون نكرة ومعرفة، وإنما للأسباب الآتية:

أولاً: أن " انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقيم مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقيم المفعول به مُقَامَ الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه".

ثانياً: أن المصدر يضاف إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، "ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقيم مقام الفاعل".

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١)، وفي المسائل البغداديات، ص ٥٤٩ "أبو عمرو" والظاهر أنه تحريف.

(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١، ٦١)، المسائل البغداديات، ص ٥٤٩، ٥٥٠.

(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٨٦ - ٩٢.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٣/١)، الأصول في النحو (١٩٧/١).

ثالثًا: متى أقمت المفعول له "مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكون مفعولاً له، ولم يكن عليه دلالة؛ لأنه إنما يُعَلِّمُ كونه مَفْعُولًا لَهُ متى كان فضلة بعد الفاعل يُقَدَّرُ وُصُولُ الفعل إليه باللام" (١). — كما أسلفت — (٢).

٤ - قال الجرمي في "مثل" في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ (٣) بأنه منتصب على الحال من النكرة (٤).

وكذا قال في "مثل" في قَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) [من الرمل]:

وتداعى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مثل ما أثمر حُمَاضُ الْجَبَلِ (٦).

وقد اعتمد الفارسي في إسناد رأيه بدليل اصطلاح عليه النحاة وهو علل البناء. مستضيئاً برأي سيويه في بناء "مِثْلٍ مَّا" وقد علل لنا سبب ذلك؛ لأنه أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ وهو "أَنْتُمْ" (٧)، ذاكراً أن (مِثْلٍ مَّا) على قول الجرمي في كونه معرباً وإن كان مُضَافاً إِلَى مَبْنِي يُعَدُّ وَجْهًا جَيِّدًا، ولا موضع لـ "مِثْلٍ" من الإعراب (٨).

وقد رجح قول سيويه (٩) — كما أسلفت — (١٠)؛ لأنه يتجه عنده تعليله وهو الأكثر سداداً في نظره.

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٢٤-٢٣٠).

(٢) ينظر: الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١١٤ - ١١٨.

(٣) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

(٤) ينظر: الحجة للقرء السبعة (٦/٢٢١)، المسائل البغداديات، ص ٣٤٢.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٤)، المسائل البغداديات، ص ٣٣٩.

(٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).

(٨) ينظر السابق.

(٩) ينظر السابق.

(١٠) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٩٣ - ٢٩٩.

٥- قال أبو عمر الجرمي: "يقبح الاختصار على (عَلِمْتُ) و (ظَنَنْتُ) وأن لا يعديها إلى مفعولين وإن لم يقبح ذلك في غير باب (عَلِمْتُ)"^(١).

ووافقه الفارسي، وعلّل ذلك بقوله: "وذلك أنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم شيئاً أو تظن آخر، فإذا كان كذلك صار كالابتداء بالنكرة، نحو: (رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ) و (قَامَ رَجُلٌ)، وليس كذلك قولك: (أَعْطَيْتُ) ولا (أَعْلَمْتُ)، لأن ذلك مما قد يجوز أن لا يفعله...." (٢) - كما أسلفت - (٣).

٦- قال أبو عمر الجرمي: " (ظَنَنْتُ زَيْدًا وَ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا)، حكى عن بعض العرب أنهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول، قال: وهو عندي جائز"^(٤). ووافقه الفارسي، وعلّل ذلك بقوله: "لأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، وكما يجوز أن يحذف المبتدأ، دون الخبر، والخبر دون المبتدأ كذلك يجوز هذا، ويزداد الحذف في هذا الموضع حسناً أن الجملة الثانية فيها تفسير للمحذوف، فإذا جاز الحذف للدلالة وإن لم يقتزن به ما يفسره فالحذف مع اقتران ما يفسره به أجدر"^(٥) - كما أسلفت - (٦).

٧- روى الجرمي عن أبي الحسن الأخفش: "أنّ بعض العرب يقول: الحَمْسة عَشَرَ الدَّرْهَم قال: وليس له من القياس وَجْهٌ"^(٧).

ووافقه الفارسي، وقد علّل لنا رفضه لهذه الصورة، بخروجها عن القياس؛ "لأنّ الاسم لا يُعرَفُ من مَوْضِعَيْنِ"^(٨) - كما أسلفت - (٩).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٣/٢).

(٢) ينظر السابق (٨٧٣/٢، ٨٧٤).

(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٦٥ - ٢٧٥.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢).

(٥) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢).

(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

(٧) ينظر: التكملة، ص ٢٧٥.

(٨) ينظر السابق، ص ١٠٠، ٢٧٥.

(٩) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٠٦ - ٣١٠.

٨- ذهب أبو عمر الجرمي "إلى أنَّ صِفَةَ النُّدْبَةِ لَا تَلْحَقُهَا الْعَلَامَةُ لِلنُّدْبَةِ"^(١).

ووافقه الفارسي، وقد علَّل لنا عدم إلحاقها العلامة بقوله: "لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى، لأن الندبة ضُرِبَ من النداء، فلو جاز أن تَلْحَقَ الصِّفَةُ علامة النُّدْبَةِ لجاز أن يَدْخُلَ في حكم النداء...."^(٢) - كما أسلفت -^(٣).

٩- قال أبو عمر الجرمي: "وَلَا يُحْذَفُ فِي (مُنْقَادِ) الْأَلْفِ فِي التَّرْخِيمِ فَيَتَّبِعُهُ الْأَصْلُ كَمَا يَتَّبِعُهُ الزَّائِدُ فِي (مَنْصُورِ) فِي الْحَذْفِ"^(٤).

ووافقه الفارسي وعلَّل لنا عدم حذف الألف في (منقاد) بقوله: "لأنه بدل من الأصل"^(٥) - كما أسلفت -^(٦).

١٠- وقال أبو عمر: "لَوْ رَحِّمْتَ (حَيَوَةَ)^(٧) تَرَكْتَهَا فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى حَالِهَا يَعْنِي عَلَى: يَا حَارٍ وَيَا حَارُ"^(٨).

ووافقه الفارسي، وعلَّل ذلك قائلاً: "لأن هذا إنما جاء في العَلَمِ وهذا في الترخيم علم على تعريفه الذي كان"^(٩).

(١) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٥/١).

(٢) ينظر السابق (٥١٣/١ ، ٥١٤).

(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٦٥ - ٣٦٨.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٢٦.

(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٩٦ - ٣٩٨ ، ٤٠٢.

(٧) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٨) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

(٩) ينظر السابق.

١١- وقال أبو عمر في الترخيم^(١) أيضاً: "أكثرهم يحذف واو (سَنَوْر) في الترخيم" وعَلَّلَ سبب ذلك لِسُكُونِهَا^(٢).

قال أبو علي: "كأنه يجعلها كالتّي في (مَنْصُور)"^(٣). قال أبو عمر: "وهو أجود"^(٤).

وعَلَّلَ الفارسي ذلك قائلاً: حذف الواو أجود؛ "لأنها زائدة في الحقيقة. ويجوز ألا تحذف لأنها ليست بمدة، فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"^(٥).

١٢- قال أبو عُمَرَ الجرمي (في باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه)^(٦): "سمعتُ أبا عُبيدة يقول: الحُلُوبَةُ يُقَالُ للواحدِ والجماعةِ، والحلوبُ لا يُقَالُ إلّا للجماعة"^(٧). ووافقه الفارسي، وعَلَّلَ ما ورد في كلام العرب من الشعر - كحلوب - فقال في قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٨) [من الوافر]:

رَأَهُ أَهْلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى رِعَاءُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الْحُلُوبِ

"فالحلوب هنا جماعَةٌ. ألا ترى أَنَّ رِعَاءَ النَّاسِ لَا يَسْعَوْنَ، فِي طَلَبِ حُلُوبٍ وَاحِدَةٍ"^(٩).

١٣- قال أبو عُمَرَ الجرمي: "كلُّ العربِ تقولُ (حَمَراوان)"^(١٠). ووافقه الفارسي، وعَلَّلَ قلب الهمزة واوًا في تثنية (حَمَراوان) بقوله: "فقالوا: حَمَراوان، و حَمَراويّ، وكانتُ أولى من

(١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٩٦ - ٣٩٧، ٤٠٠ - ٤٠٢.

(٢) ينظر: المسائل البصريّات (٣٤١/١).

(٣) ينظر السابق (٣٤٢/١).

(٤) ينظر السابق.

(٥) ينظر: المسائل المنشورة، ص ٢٢٥.

(٦) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٤١٩ - ٤٢٢.

(٧) ينظر: التكملة، ص ٣٦٩، والمقتصد في شرح التكملة، ص ٧٢١، ٧٢٢.

(٨) البيت لعنترة بن شداد العبسي في شرح ديوانه، ص ٣٢. برواية:

أَرَاهُ أَهْلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى رِعَاءُ الْحَيِّ فِي طَلَبِ الْحُلُوبِ.

وبنسبة أيضاً في إيضاح شواهد الإيضاح (٦٣٢/٢) برواية (أراه) بدلاً من (راه). وبلا نسبة في التكملة، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

١٠١، المقتصد في شرح التكملة، ص ٧٢١، المخصص (١٠١/١٦).

(٩) ينظر: التكملة، ص ١٠١، ٣٦٩، ٣٦٨، وينظر أيضاً: المقتصد في شرح التكملة، ص ٧٢١.

(١٠) ينظر: التكملة، ص ٢٤٢.

الياء؛ لأنّ الياء عندهم تقرب من الألف، وهي أقرب إلى الألف من الواو إليها، وقبل الهمزة ألف، فلو أُبدل من الهمزة ياء لكان يجتمع حرفان كأثهما من مخرج واحد، وذلك مُستَكْرَهٌ عندهم، ألا تراهم يفرّون منه إلى الإدغام أو الحذف، ومع ذلك فإنّ الياء لم يكثر إبدال الهمزة منها كثرة إبدال الهمزة من الواو، ولم يكن إلى إبدالها من الألف سبيل؛ لأنّها لا تكون إلا ساكنة وقبلها ساكنٌ وبعدها آخر، وهو الياء الأولى في الإضافة، أو حرف الإعراب في التثنية".

"وجواب آخر في قلبهم الهمزة واواً في تثنية (حَمَراوان) ونحوه وهو: أنّا نقول: إنّّه لو لم تُقلب الهمزة واواً في التثنية فقليل: حَمَراءان، لوجب في الجمع الذي على حدّ التثنية بالألف والتاء أن تقول: حَمَراءات، لانتظام هذا الضرب من الجمع ما في تثنيته، فكان تجتمع علامتان للتأنيث في الاسم فوجب إبدال هذه الهمزة في التثنية لما وجب حذف تاء التأنيث من هذا الجمع، وذلك قولك: مُسَلِماتٍ"^(١) - كما أسلفت -^(٢).

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٤٧٩-٤٨٢.

(٢) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٣٤ - ٤٣٦.

ب - الاحتجاج والاستدلال:

وهو وسيلة ترتبط بموضوع التعليل الذي يرتبط بمذهب القياس فهو كثيراً ما يورد الحكم ثم يدل عليه بقوله "يدلك" أو "والدليل على ذلك" ... الخ^(١).

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١ - ذهب الجرمي إلى "أنَّ" الثانية في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(٢)، ونحو ذلك مكررة للتأكيد^(٣).

قال أبو علي: قول أبي عُمر الجرمي لا يجوز عندي؛ "لأنَّه لا يخلو من أن يقع التكرير للتأكيد في (أنَّ) وحدها دون صلتها، أو يقع التكرير فيها مع صلتها، ولا يجوز أن يكون التكرير في (أنَّ) وحدها دون صلتها، لا تُكرَّر سائر الموصولات دون صلاتها

وبذلك أيضاً على امتناع جواز تكريرها بغير صلتها أنَّها للتأكيد، وتثبت الشيء، فكما لا يتكرَّر حرفان للتأكيد، ولا تجتمع (أنَّ) مع (إنَّ) المكسورة، كذلك أيضاً يكون اجتماعها وتكررها مع المفتوحة أبعد^(٤) - كما أسلفت -^(٥).

٢ - قسم الجرمي (حتى^(٦)) إلى ثلاثة أقسام^(٧)، ووافقه الفارسي حيث قال: اعلم أنَّ حتى على ثلاثة أضرب:

١ - أن تكون جازة.

٢ - أن تكون داخلية على الجمل ومنصرفاً بعدها الكلام إلى الابتداء.

(١) ينظر: التكملة، ص ١٠١.

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.

(٣) ينظر: الإغفال (٤٤٩/٢، ٤٥٠).

(٤) ينظر السابق (٤٥٣/٢).

(٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٣٩ - ٥٣.

(٦) سبق الحديث عنها بصورة مفصلة، ص ٢٣١ - ٢٥٥.

(٧) ينظر: المسائل البصريات (٨٨٩/٢).

٣ - أن تكون عاطفة في نحو قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَ الزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

ف (حتى) هنا عاطفة. "والدليل على ذلك أنها لا تخلو من أن تكون عاطفة أو جارة، فلو كانت جارة لانخفض الاسم بعدها، ولم يُعطَف على ما قبلها، ولم يَشْرِكْ في إعرابه. فلمَّا شَرِكَ ما بعدها في إعراب ما قبلها ثَبَتَ أنها عاطفة، ولو كانت غير عاطفة لَجَرَّتْ" (٢).

٣ - قال أبو عمر الجرمي (في ندبة المثني)^(٣): "وا عُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ"^(٤).

قال أبو علي: "ونُدْبَةُ هَذَا مُشْكِلَةٌ. ألا ترى أن عُمَرَانِ لَا يَخْلُو من أن يكون اسماً لواحد، أو اسم اثْنَيْنِ. فلا يكون اسم واحد وقد وصفه بصفة الاثنين، فإذا لم يجوز هذا ثبت أنه اسم اثنين. فإذا كان اسم اثنين صار مثل يا رجل لا يجوز ندبته كما لا يجوز ندبة يا رجل".

ألا ترى أنك إذا ثبت العلم زال أن يَكُونَ علماً وينكر ومما يدل على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو بهذين الزيدتين، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجوز وصف المبهم به"^(٥).

ويحتج الفارسي بالسماع عن العرب لأحكام صرفية ومن أمثلة ذلك:

قال أبو عمر الجرمي عن يونس "فإذا أرادوا المذكر قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ، وهذا حمامةٌ ذكرٌ، وهذا بطةٌ ذكرٌ"^(٦).

قال الفارسي: "ومؤنثُ هذا الباب لا يكون له مُدَكَّرٌ من لفظه لِمَا كان يُؤدِّي إليه من

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الإغفال (٧٢/٢، ٧٣)، المسائل البصريات (٦٨٢/١، ٦٨٣).

(٣) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٧/١).

(٥) ينظر السابق (٣٢٧/١، ٣٢٨).

(٦) ينظر: التكملة، ص ٣٦٦.

التباس المذكّر الواحد بالجمع^(١).

ثم قال: ويدل على وقوع الشّاة على الذّكر قَوْلُ الشاعر^(٢) [من الكامل]:

وكأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كِلَاهِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاهُ إِرَانِ

"فَأُبْدَلُ شَاهٌ مِنْ أَسْفَعٍ"^(٣) - كما أسلفت -^(٤).

ج - الاستدلال بالأصل والفرع:

استطاع أبو علي أن يضع حكماً قياسياً من فكرة الاستدلال بالأصل^(٥)، مما يدل على فطنته ودقته في القياس، وكذا في إصدار الحكم وفق منهاج موثوق مأمون، ومن أمثلة ذلك:

(١) قال أبو عُمر الجرمي: التاء في "كِلْتَا"^(٦) زائدة، والحرف الذي بعدها حرفُ التثنية^(٧).

قال أبو علي: "إِنَّ قَوْلَ أَبِي عُمر فِي ذَلِكَ لَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ، وَالْأَصُولُ تَدْفَعُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّاءَ لَمْ تُزِدْ فِي هَذَا النِّحْوِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي التَّاءِ فِي نَحْوِ (بَلَّتَعِ) إِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَقَدْ ثَبَتَ الْبَدَلُ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ لَا تَمَّ قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ نَحْوِ (شَرَوَى) وَ (تَقَوَى) ... فَكَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي كِلْتَا تَكُونُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَلَا تَكُونُ زَائِدَةً كَمَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً فِي غَيْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ"^(٨).

(١) ينظر السابق.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: التكملة، ص ٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٥) ينظر: التكملة، ص ١٠٤.

(٦) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص ٤٤٠ - ٤٤٢.

(٧) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٤٨، وينظر أيضاً: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).

(٨) ينظر: إيضاح الشعر، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٢) قال الجرمي في كتابه: "إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدمًا"^(١)، نحو: (ما مُنْطَلَقًا زَيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"^(٢).

ذكر الفارسي - في أحد قوليه - أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما)^(٣)، فقال: "اعلم أنّ (ما) النافية مشبهة بـ (ليس)، وجهه الشبه أنّها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)، وتدخّل على المبتدأ والخبر، كما تدخّل (ليس) عليها، فإذا انتقض معنى النفي رجع إلى الأصل ولم تعمل عمله، لقيام جهة واحدة من الشبه، وهي الدخول على الابتداء والخبر، وكذلك إذا قدّم الخبر على المبتدأ رجع إلى الأصل، لأنّه لا يبلغ من قوّته أن يتّسع فيه بتقديم الخبر، كما يتّسع في الأصل.

ألا ترى: أنّ هذه الفروع العوامل لم يتّسع فيها اتّساعهم في الأصول، فلم يتّسع في اسم الفاعل الاتّساع الذي في نفس الفعل، ولا في المشبهة باسم الفاعل اتّساع اسم الفاعل، فكذا هذا الحرف لا يتّسع فيه اتّساع (ليس) في تقديم الخبر، فكان أحد الشبهين يقاومه هذا الاتّساع الذي هو تقديم الخبر فيبقى شبه واحد وهو الدخول على المبتدأ والخبر، فلا يعمل حينئذ عمل (ليس) كما أنّه في نقض النفي لما بقي شبه واحد لم يعمل عملها"^(٤).

(١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص ١٤ - ٢٧.

(٢) ينظر: المسائل البصريّات (٢/٨٥٧).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤.

(٤) ينظر السابق، ص ٥٩٥.

خاتمة البحث



الخاتمة

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، والصلاة والسلام على أنبيائه ورسله،
دعاة الهدى، ومصابيح الرشاد.. وبعد:

هذه خاتمة هذه الرحلة العلمية، ومن خلال هذا البحث تبينت أمور، وتجلت حقائق،
وهي على جانبين:

أحدهما: ما يتعلق بالشخصيتين:

من أهم النتائج التي اشتمل عليها هذا الجانب ما يأتي:

١- أبرز البحث مكانة الجرمي العلمية، ويظهر ذلك جلياً في تقدير المؤرخين له، وإكثارهم من
الثناء عليه.

٢- توصل البحث إلى أن للفارسي مكانة علمية لم يكن يصل إليها لولا غزارة علمه، واتساع
معارفه، وتشعب ثقافته، فهو يُعدُّ موسوعة علمية عربية في عصره.

٣- أبرز البحث مصنفات الفارسي التي تدلُّ على ثقافته الواسعة؛ إذ إنَّه ألف في عدد من
العلوم، كالقراءات، وتفسير القرآن الكريم، واللغة، والنحو، والصرف، وغيرها، فنالت إعجاب
كثير من العلماء؛ لأنها عُدت من نفائس التراث، ولكن بعض مؤلفاته عنت عليها أيدي الزمان
وعُدت من المفقودات، ولم يبق منها غير أسمائها.

٤- حاول البحث تحرير سنة وفاة الفارسي، والراجح أنه توفي في سنة ٣٧٧هـ.

الثاني: ما يتعلق بالجانب العلمي:

من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا الجانب، ما يأتي:

١- مجموع ما وقفت عليه من المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي، والتي خالفه فيها -
نحوًا، وصرفًا، وأصولًا - إحدى وثمانون مسألة فردية دون المندرج تحت بعضها، وقد رأيت في
خمس مسائل لم يظهر موافقة أو مخالفة للجرمي.

٢- المسائل الفردية والفرعية التي وافق فيها الفارسيّ الجرميّ في (العامل، والتراكيب) أكثر من المسائل التي عارضه فيها^(١).

٣- المسائل (الصّرفيّة) التي وافق فيها الفارسيّ الجرميّ أكثر من التي خالفه فيها^(٢).

٤- أبو عُمر الجرميّ بصري المذهب لكن لم يكن متعصباً لمذهبه فقد أخذ عن الكوفيين في بعض آرائه.

٥- لاحظت عند رجوعي إلى بعض المصادر سواء للفارسيّ أو لغيره ورود تحريف في نسبة بعض الأقوال إلى أبي عَمْرٍو والظاهر أنه أبو عُمر الجرميّ، وقد نبهت على ذلك في الحاشية.

٦- لم يرِدْ للحديث النبوي أي ذكر من الجرميّ فيما نقل عنه الفارسيّ فيما عرضتُ له من مسائل في البحث، وكذا الفارسيّ سوى ما استدل به عما قاله أبو عثمان فيما يظن (صَواحِبَاتُ يُوسُف) فقد ورد هذا القول في الحديث النبوي - كما أسلفت - ولعلهما في ذلك يسايران جمهور النحاة من البصريين والكوفيين في منعهم الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير الأحكام العربية.

٧- شغف أبو عليّ شغفاً كبيراً بالتعليل، فهو يعرض آراء النحاة السابقين ويناقشها بفكر ثاقب وعقلية تنظيرية، كما أنه لا يتردد في إبداء رأيه وإن كان فيه مخالفة لآراء من ينقل عنهم. فتارة يوافق البصريين في آرائهم، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة أخرى ينفرد بآرائه التي توصل إليها باجتهاده.

٨- اعتمد أبو عُمر في بعض مسأله على النقل عن العرب عن طريق بعض شيوخه كيونس، والأخفش، وأبي زيد، والأصمعي، فهو لم يسمع عن العرب مباشرة.

٩- أبو عليّ يميل إلى التعليل والتحليل في أغلب مسأله النحويّة والصّرفيّة - بخلاف الجرمي - وإلى الاستطراد في بعض المسائل بحيث لا يترك زيادةً لمستزيد فقد زاد كلامه في إحدى المسائل

(١) ينظر: ملحق نتائج الدراسة، ص ٥٥٣ - ٥٥٨.

(٢) ينظر السابق، ص ٥٥٩ - ٥٦٠.

إلى عشرين صفحة^(١)، وتارة يذكر قولاً عن النحاة كالجزمي مثلاً: فيسكت ولا يُعقَّبُ بشيءٍ في موضع إيراد القول، فحيناً أجد له تعقيماً في موضع آخر في نفس الكتاب أو في كتاب آخر، وتارة لا يتيسر لي الحصول على رأي له في نفس المسألة.

١٠- ولع أبو عليّ الفارسيّ بالقياس، فقد جعل من صحائف كتبه حتى (الحجة للقرّاء السبعة) منبراً للقياس. ويبدو أن الفارسيّ كان منطقياً وذواقاً في اختياره للقياس الأفضل، وهو ما عرف به، فكان يعيب على ابن كثير أنه لا يستمر على قياس واحد^(٢).

وختاماً: فهذا جهد المقلّ، وأعلم يقيننا بأنني لم أعطِ الموضوع حقه، ولم أصب في كلّ ما ذكرت مع أنها غاية كلّ حيّ، ولكن حسبي أنني بذلت قصارى جهدي، ف" فطرة الإنسان مبنية على النقصان، إن أصاب في معنى أخطأ في معنى، وإن كمل من جهة نقص من أخرى، وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الأشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض، ولا في السماء"^(٣). وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

(١) ينظر: الإغفال (٤٤٨/٢-٤٦٨)، وينظر الحديث في المسألة في البحث، ص ٣٩ - ٥٣.

(٢) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة (٤١٢/١).

(٣) ينظر: مقدمة ابن السيد في كتابه إصلاح الخلل، ص ١٩.

ملحق بنتائج دراسة آراء علميين

من أعلام

المدرسة البصريّة والبغدادية

ملحق بنتائج دراسة آراء علمين من أعلام المدرسة البصرية والبغدادية

من خلال هذا الجدول تبين لدي أن المسائل النحوية والصرفية التي وافق فيها الفارسي - بغدادي المذهب - الجرمي - بصري المذهب - أكثر من التي خالفه فيها، وبذلك يثبت أن الفارسي قد غلبت عليه النزعة البصرية، لكن لم تخرجه عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين كما قال الدكتور: شوقي ضيف^(١).

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
أولاً: في العامل			
١ -	نصب الخبر مقدماً في (ما) وافقه في موضع.	١ -	نصب الخبر مقدماً في (ما) خالفه في موضع.
٢ -	في حكم رفع المضارع المتصرف بعد (أن) المخففة من الثقيلة.	٢ -	في تقديم خبر (إن) - الجار والمجرور - على اسمها
٣ -	في حكم جعل (ما) فاعلاً لـ (نعم) و (بئس).	٣ -	في وقوع (أن) بعد (ليت)، و (لعل)، و (كأن)، و (لكين).
٤ -	في الاشتغال.	٤ -	حكم إبدال (أن) الثانية من الأولى.
٥ -	في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى، وافقه في "زوّج".	٥ -	في حكم كون فاعل (نعم) علماً أو مضافاً إلى علم.

(١) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٤٦.

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
٦-	في وقوع المصدر ظرفًا.	٦-	في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرَف تارة أخرى، خالفه في "دَهَبْتُ الشَّامَ"، و "دَخَلْتُ الْبَيْتَ".
٧-	في الظرفية المكانية: - في (محلّة)، و (حلّة). - قريبًا منك وبعيدًا.	٧-	في العامل والمصدر: - فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار فعل.
٨-	في انتصاب (أول) على الظرفية.	٨-	في الظرفية المكانية (في جنابتي).
٩-	في الاستثناء: - في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ - "ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا".	٩-	في التنازع.
١٠-	خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ (ما).	١٠-	في بيان سبب عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل.
١١-	في وَحْدِهِ.	١١-	في الاستثناء في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ".

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
١٢-	في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهْم) في قولهم: "قَضَّهْم بِقَضِيضِهِمْ".	١٢-	في الحال إذا قلت: "ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ".
١٣-	في الفصل بين أفعال التفضيل و (مِنْ).	١٣-	في لات.
١٤-	في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي.	١٤-	وصف موصوفين مع اختلاف العامل، والعامل في الصفة.
١٥-	في عطف الجملة الاسمية على الفعلية.	١٥-	في حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين.
١٦-	في عطف الفعل على الاسم بالواو.	١٦-	عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف.
١٧-	في حتى.		
١٨-	في المجازاة بـ (كَيْفَ).		

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
ثانيًا: في التراكيب			
١٩-	في حذف مفعولي ظننت اقتصارًا.	١٧-	في تقديم المنصوب وتأخيره في (حَبَّذا) إذا كان تمييزًا.
٢٠-	في حذف أحد مفعولي ظننت اختصارًا.	١٨-	كان الزائدة في جملة التعجب.
٢١-	في استعمال (أقلُّ)، و (قلّ) للدلالة على النفي.	١٩-	في نوع الفاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾.
٢٢-	تقديم المنصوب على المخصوص وتأخيره في حَبَّذا إذا كان حالًا.	٢٠-	في معاني حروف العطف.
٢٣-	في توجيه إعراب "لا أَشْتُمُّ".	٢١-	العطف على الضمير المجرور.
٢٤-	في نصب "مِثْلَ مَا".	٢٢-	في ندبة المثني.
٢٥-	في العدد.	٢٣-	في أمّا.

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
٢٦-	في حذف الفعل، ونصب أعور، وذا ناب، وأمر.	٢٤-	في أحكامها.
٢٧-	في حذف الجار وإيصال الفعل إلى (أن).	٢٥-	في الترخيم: في منعه ترخيم "طامر بن طامر".
٢٨-	في توجيه الرواية المشهورة في نصب (مُسَحَّتًا)، ورفع (مُحَلَّف).	٢٦-	في ما لا يَنْصَرَفُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ وما يَنْصَرَفُ: - في صرف (حُبَارَى) إذا قلت: حُبَيْر.
٢٩-	في توجيه رواية رفع "يا لَعْنَةُ اللَّهِ".		
٣٠-	في توجيه قول العرب: "يا ربُّ اغفر لي".		
٣١-	إبدال الألف من الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.		
٣٢-	في فتح نون التثنية في ندبة المثني، وحذف التنوين في نحو قولهم: "وَأَغْلَامُ زَيْدَاه".		

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
٣٣-	في صفة النُدبة.		
٣٤-	في الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء والأفعال.		
٣٥-	في الترخيم: - ترخيم (فلان)، و (كروان)، وترخيم (حيوة)، و (معاوية)، وترخيم الخماسي ك (مُنْقَادٍ)، و (مَنْصُورٍ)، و (عُثْمَانٍ)، و (سِنُورٍ)، و (قَنُورٍ)، و (هَبِيخ).		
٣٦-	في ما لا يَنْصَرِفُ من الأمثلة وما يَنْصَرِفُ: - في صرف (أحمر) إذا نُكِّرَ. - في منع صرف (أدهم) و (أداهم). - في منع صرف "أَفْضَلَ مِنْكَ" إذا سُمِّيَ به. - في منع صرف "أَفْعَلُ" في قولهم: "هذا رجلٌ أَفْعَلُ".		

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
ثالثًا: في الصرف			
٣٧-	فيما أُنت من الأسماء من غير إلحاق العلامة بها.	٢٧-	في كِلْتَا.
٣٨-	في دخول التاء الاسم فرقًا بين الجمع والواحد منه.	٢٨-	في جمع (هبي) جمع تكسير.
٣٩-	في الفرق بين الواحد والجمع في الصفات.	٢٩-	في جمع (يد).
٤٠-	في وضع الواحد موضع الجمع.	٣٠-	فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة ك (تَقَّة).
٤١-	في تثنية الممدود نحو (حمراء).	٣١-	الإدغام في (أذكر) ونحوه.
٤٢-	في تثنية (ضِبْعَان).	٣٢-	حكم الإدغام قبل الضمير.
٤٣-	في الجمع بالواو والنون.	٣٣	في تخفيف الهمزة في (يَسْتَهْزُونَ).
٤٤-	في التغير الذي يعتري جمع التَّكْسِير.		
٤٥-	في جمع (سَوَاء).		

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ الجرميّ	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسيّ الجرميّ
٤٦ -	في ما لا يُكسّر مما سُمي به جمع من الأعلام.		
٤٧ -	في النسب إلى الجمع.		
٤٨ -	في النسب إلى (رَمَل).		
٤٩ -	في أصل (شَرَّاحِيل).		
٥٠ -	في أبنية التّصغير.		
٥١ -	فيما لحَقَّتْهُ الزّوائد من بنات الثلاثة ك (تَرْعِيَّة).		
٥٢ -	ما قيس من المعتلّ من بنات الواو.		
٥٣ -	في إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة.		
٥٤ -	في تخفيف الهمزة في (جُؤْن)، و (مِئْر).		
٥٥ -	الخلاف في (سَيَّة).		

الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسي الجرمي	الرقم	المسائل التي خالف فيها الفارسي الجرمي
رابعاً: في الأصول			
٥٦-	توجيه قراءة ﴿إِنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾.		
٥٧-	إيلاء (لولا) الضمير المحرور.		
٥٨-	القياس على المسموع ك (حَذَارِ)، ونحوه.		

الفهارس الفنية

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية.
- (٣) فهرس أمثال العرب.
- (٤) فهرس الأبيات الشعرية.
- (٥) فهرس المصادر والمراجع.
- (٦) فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١ - سُورَةُ الْبَقَرَةِ			
-١	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾	١٧	٤٢٦
-٢	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَذَبٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾	٨٩	٤٦
-٣	﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾	٩٠	٧١
-٤	﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٢٣٦
-٥	﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	٢١٧	٣٤٥ ، ٣٤٤
-٦	﴿إِنْ بُدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠-٧١ ، ٧٥ ، ٧١
-٧	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	٢٨٢	٣٧١

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	٢ - سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ		
-٨	﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ^ج ﴾	٦	٢٥٨
-٩	﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ ﴾	١٥٩	١٥٧
-١٠	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ﴾	١٦٩	٢٦٨
-١١	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّما ﴾	١٧٨	٢٦٨
-١٢	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ^ط ﴾	١٨٨	٤٩، ٢٦٥، ٥٠٨
	٣ - سُورَةُ النَّسَاءِ		
-١٣	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ^ط ﴾	٦٦	١٤٨
-١٤	﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ ﴾	١٥٥	٣٩، ٥٣، ٣٧٢
-١٥	﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ^ج ﴾	١٧١	٣٢٣
-١٦	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ^ج ﴾	١٧٦	٩٥

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٤ - سُورَةُ الْمَائِدَةِ			
١٧-	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ ^ج	٦	٤١٩
١٨-	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ^ي	٩	٢٩٢
١٩-	﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾	١٣	٣٧٢ ، ٥٣ ، ٣٩
٥ - سُورَةُ الْأَنْعَامِ			
٢٠	﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	٢٩	٢٦٩
٢١-	﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ ^ع	٣٨	٢٣
٢٢-	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^ط	٥٤	٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠٦
٢٣-	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٢٣
٢٤-	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ^ط	١٦٠	٣١٢

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٦ - سُورَةُ الْأَعْرَافِ			
٢٥-	﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾	٤	٣٣٢
٢٦-	﴿حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا﴾	٩٥	٢٣٦
٧ - سُورَةُ الْأَنْفَالِ			
٢٧-	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾	٦	٣٨٠
٢٨-	﴿نِعَمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾	٤٠	٦٠-٦١
٢٩-	﴿حَكَ عَنْ بَيْنَةٍ﴾	٤٢	٤٨٠
٨ - سُورَةُ التَّوْبَةِ			
٣٠	﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾	٥٢	٣٠١
٣١-	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتٰ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	٦٣	٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥٦
٣٢-	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾	١٢٢	٣٧٨

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	٩ - سُورَةُ يُونُسَ		
٣٣ -	﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ^ج ﴾	٤٢	١٤٣
	١٠ - سُورَةُ هُودَ		
٣٤ -	﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	١٩	٤٧، ٤٨، ٤٩
٣٥ -	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٠٨	٤٧، ٤٨
	١١ - سُورَةُ يُوسُفَ		
٣٦ -	﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾	٣٥	٢٣١
٣٧ -	﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	٣٧	٤٧، ٤٨، ٤٩
٣٨ -	﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾	٤٥	٤٨٩
	١٢ - سُورَةُ الْحَجَرِ		
٣٩ -	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	٣٧٦-٣٧٧

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	١٣ - سُورَةُ النَّحْلِ		
٤٠ -	﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾	٣٠	٦١
	١٤ - سُورَةُ الْكَهْفِ		
٤١ -	﴿إِن تَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	٥٠٦، ٩٦، ٩٤، ٩٣
	١٥ - سُورَةُ طه		
٤٢ -	﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨
٤٣ -	﴿يَبْنَوْنَ لَا تَأْخُذْ بِلِجَتِي﴾	٩٤	٣٥٦
	١٦ - سُورَةُ الْحَجِّ		
٤٤ -	﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾	٧٨	٦١-٦٠

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	١٧ - سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ		
٤٥ -	﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾	٣٥	٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤٤ ، ٥٠٦
٤٦ -	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	٤٠	١٥٧
٤٧ -	﴿ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٥٤	٢٣٥
	١٨ - سُورَةُ النُّورِ		
٤٨ -	﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾	٦	١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ٥٥٤
	١٩ - سُورَةُ الْفُرْقَانِ		
٤٩ -	﴿ إِنَّ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾	٤٢	٥٤ ، ٥٦
	٢٠ - سُورَةُ الشُّعَرَاءِ		
٥٠ -	﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾	٢٢٤	١٩٨ ، ١٩٩

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٢١- سُورَةُ الْقَصَصِ			
٥١-	﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾	٢٦	٣٠١
٢٢- سُورَةُ الْأَحْزَابِ			
٥٢-	﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾	٣٧	٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٢
٢٣- سُورَةُ سَبَأٍ			
٥٣-	﴿أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	١٤	٥٩
٥٤-	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	٢١٥، ٢١٨
٥٥-	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٥١٨، ٥٢٠
٢٤- سُورَةُ فَاطِرٍ			
٥٦-	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٢٨	٣٧٩-٣٨٠

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٢٥ - سُورَةُ الصّٰفَّٰتِ			
٥٧-	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٣٣٩ ، ٣٣٨
٢٦ - سُورَةُ ص			
٥٨-	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢
٥٩-	﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾	٤٥	٤٥٦
٢٧ - سُورَةُ فَصَّلَتْ			
٦٠-	﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	٧	٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧
٦١-	﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِّنْ مَّخِصٍ﴾	٤٨	٢٧١ ، ٢٦٥
٢٨ - سُورَةُ الدُّخَانِ			
٦٢-	﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾	٥٤	٨٧ ، ٨٦

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	٢٩ - سُورَةُ الْجَاثِيَةِ		
٦٣ -	﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَالْحَيَا بِهِ الْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾	٥-٣	٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩
	٣٠ - سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ		
٦٤ -	﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾	٢٣	٢٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٥٠٧ ، ٥٣٩
	٣١ - سُورَةُ النَّجْمِ		
٦٥ -	﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى ﴾	٣٥	٢٧٤
٦٦ -	﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾	٣٩	٥٤

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	٣٢ - سُورَةُ الْقَمَرِ		
٦٧ -	﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾	١٥ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٥١ ، ٤٠	٤٨٩
	٣٣ - سُورَةُ الْحَشْرِ		
٦٨ -	﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾	١٧	٤٨ ، ٤٧
	٣٤ - سُورَةُ الْجُمُعَةِ		
٦٩ -	﴿ قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾	٨	٤٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٥٥٦ ، ٣٣٠
	٣٥ - سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ		
٧٠ -	﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ ﴾	١٠	٥١٠
	٣٦ - سُورَةُ الْحَاقَّةِ		
٧١ -	﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كُنْبِيَهْ ﴾	١٩	٣٨٥ ، ٣٨٤ ، ٩٤

الرقم	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	٣٧- سُورَةُ الْمَعَارِجِ		
٧٢-	﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾	١١	٥٠٧
	٣٨- سُورَةُ الْمُزَّمِّلِ		
٧٣-	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	١٠٥
٧٤-	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾	٢٠	٥٩
	٣٩- سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ		
٧٥-	﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ﴾	٣٥	٣٠١
	٤٠- سُورَةُ الْإِنْسَانِ		
٧٦-	﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	٣١	١٩٨
	٤١- سُورَةُ الشَّمْسِ		
٧٧-	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾	٩	٤٥
	٤٢- سُورَةُ الْقَدْرِ		
٧٨-	﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٥٠٧، ٢٤١، ٢٣١

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	رقم
٤٥٩	"مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَابٌ يُوسَفُ"	١-
٦٢	"نعم عبدُ الله خالد بن الوليد"	٢-

ثالثًا: فهرس أمثال العرب

رقم الصفحة	المثل	رقم
٥١٣، ٣١٩	"اسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَشَرَ عَنْ نَابِهِ"	١-
٣٨٨، ٣٨٧ ٥١٣، ٣٨٩	"أَطْرَقَ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى"	٢-
٥١٣، ٣١٩	"أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ"	٣-
٣٥٥	"افْتَدِ مَخْنُوقٌ"	٤-
٣٢١، ٣١٩ ٥١٣، ٣٢٢	"أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْحِكَاتِكَ"	٥-
٥١٢، ١٧٠	"جَاءَ الْقَوْمُ فَضُّهُمْ بِقُضِيضِهِمْ"	٦-
١٦٨، ١٦٣ ٥١٢، ١٦٩	"جَحِيشٌ وَخَدِهِ"	٧-
٣٢١	"الطَّبَّاءُ عَلَى الْبَقَرِ"	٨-
١٦٨، ١٦٣ ٥١٢، ١٦٩	"عَيَّرَ وَخَدِهِ"	٩-
١٦	"مَا مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ"	١٠-
٢٧٤	"مَنْ يَسْمَعُ يَجَلْ"	١١-
١٦٨، ١٦٣ ٥١٢، ١٦٩	"نَسِيحٌ وَخَدِهِ"	١٢-

رابعًا فهرس الأبيات الشعرية

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
(باب الهمزة)				
فصل الهمزة المضمومة				
١-	بادتْ وَغَيَّرَ آيَهْنَ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَأَ، وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ	الشماخ	الكامل	٣٤٨، ٣٤٩ ٥٢٩
فصل الهمزة المكسورة				
٢-	طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ	أبو زيد الطائي	الخفيف	١٨٢، ١٨٧ ١٨٨
(باب الباء)				
فصل الباء المفتوحة				
٣-	تَنْحِي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازًا مِقْضَبًا وَالهَرَمُ تَدْرِيه اذْدِرَاءَ عَجَبًا	أبو حِكَاك	الرجز	٤٨٧
فصل الباء المكسورة				
٤-	فَالْيَوْمَ قَرِبتْ نَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَازْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ	-	البسيط	٣٤٥
٥-	رَأَاهُ أَهْلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى رِعَاءُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الْحُلُوبِ	عنتر بن شداد	الوافر	٥٤٢

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
(باب التاء)				
فصل التاء المضمومة				
٦-	أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيُّتْ	عمر بن قعاس المرادي	الوافر	١٨٩
(باب الجيم)				
فصل الجيم المكسورة				
٧-	أَوَمْتُ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ	عمر بن أبي ربيعة	السريع	٥١٧، ٥١٩
(باب الحاء)				
فصل الحاء المضمومة				
٨-	وَكَاثِنٌ سَيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرُخُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُخُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتْ السُّوْحُ وَكَاثِنٌ مِثْلِينَ أَنْ لَا يَسْرُخُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَدَّتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِخُ	أبو ذؤيب الهذلي	البسيط	٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠
(باب الدال)				
فصل الدال المكسورة				
٩-	أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحُهَا أَيَادِي	نُفَيْعٍ / نُفَيْعِ	الوافر	٤٥٤
١٠-	وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ	أشهب بن رُمَيْلة/ ابن رُمَيْلة	الطويل	٤٢٧
١١-	فَلَا، وَاللَّهِ لَا يُلْقَى أَنْاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ	-	الوافر	٢٣٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
(باب الراء)				
فصل الراء الساكنة				
١٢-	بئسَ قَوْمٌ اللهُ قَوْمٌ طُرِقُوا فقروا جَارَهُمْ حَمًّا وَحِرْ	-	الرملي	٦٣
فصل الراء المفتوحة				
١٣-	أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ	الربيع بن ضُبُع الفَزَارِي	المنسرح	٢٠٠
١٤-	وَمَا كَانَ مَعْرُوفًا أَنْ نَرَدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعَقَّرَا	النابعة الجعدي	الطويل	٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٠، ٥٢٢
فصل الراء المضمومة				
١٥-	رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ	أبو دؤاد الإيادي	الخفيف	٣٧٨
١٦-	لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكُ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيَسِّرُ	الفرزدق	الطويل	٢٥
١٧-	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ	الفرزدق	البسيط	١٦، ١٧
١٨-	تُلْقَى الْإِوْزُنُ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا فَوْضَى، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مَنُثُورُ	أوس بن حجر	البسيط	٤٤٣، ٥٢٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
١٩-	هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَادِيرُهَا فليس بَاتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا	الأعور الشَّيْ	المتقارب	٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٠، ٥٢١
فصل الراء المكسورة				
٢٠-	ما زال مذ عقدت يداؤه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار	الفرزدق	الكامل	٣٠٣، ٣٠٤، ٥٣٢
٢١-	يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ	-	البسيط	٣٥٠، ٣٥٢، ٥٢٢
٢٢-	كَأَنَّ تَطْلُعَ التَّرْعِيبِ فِيهِ عَذَارٍ يَطْلُعْنَ إِلَى عَذَارٍ	الفرزدق	الوافر	٤٧٣، ٤٧٤
٢٣-	أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِثْمُ وَفُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ	-	الطويل	٢٨٨
٢٤-	يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعْلَ الْمُحْبُورِ وَالهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الهُبُورِ	العجاج	الرجز	١١٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
(باب السنين)				
فصل السنين المفتوحة				
٢٥-	عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعَدْتُ يَتُوسَا	-	الخفيف	٢٣٨
فصل السنين المضمومة				
٢٦-	أَيُّ حَقٍّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمُ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ	أبو زيد الطائي	الوافر	٥٢٨ ، ١٢٤
فصل السنين المكسورة				
٢٧-	أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ وَعِيدُكُمْ إِيَّاي وَسَطَ الْجَالِسِ	أسود بن يَعْفَر	الطويل	١٢١ ، ١١٩
(باب العين)				
فصل العين الساكنة				
٢٨-	إِنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ	الكسائي	الرمل	٥٢٥
فصل العين المفتوحة				
٢٩-	تَعُدُّنَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِّي، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا	جرير / الفرزدق / أشهب بن رُمَيْلَة	الطويل	٣٧٨
فصل العين المضمومة				
٣٠-	أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ	العباس بن مرداس السُّلَمي	البسيط	٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٣١-	فيا عَجَبًا حَتَّى كُئِيبُ تَسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ	الفرزدق	الطويل	٢٤٧
٣٢-	بَرَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ	ذو الرّمة	الطويل	١٤٩
٣٣-	وَنُبِّتَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا	قيس بن الملوّح/ الصمة القشيري/ ابن الدّمينّة	الطويل	٣٧٩
٣٤-	أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى أَمَّا، وَيُزَوِّنِي النَّفِيعُ	نفيّع/ نقيّع بن جرموز بن عبد شمس	الوافر	٣٥٧، ٣٥٦
فصل العين المكسورة				
٣٥-	لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكَتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي	النمر بن تَوَلّب	الكامل	٣٢٧
(باب الفاء)				
فصل الفاء المفتوحة				
٣٦-	طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَزُلْفًا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى أَحْقُوقَهَا	العجاج	الرجز	٩٨، ١٠٢، ١٠٣

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
فصل الفاء المضمومة				
٣٧-	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفُ	الفرزدق	الطويل	٣٤٧، ٣٤٩، ٥٢٨
فصل الفاء المكسورة				
٣٨-	قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخْلَافِ فِيهِ ازْدَهَافُ أَيَّمَا ازْدَهَافِ	رؤبة بن العجاج	الرجز	١١٠، ١١٣، ٥٢١
٣٩-	فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَاسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ	أبو الأخرز الحِمَاني	الطويل	٤٦٣
(باب القاف)				
فصل القاف الساكنة				
٤٠-	لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَنَقِ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِلْسَّبَقِ	رؤبة بن العجاج	الرجز	٩٩، ١٠٢
فصل القاف المضمومة				
٤١-	كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الْفَوَارِقُ	عُبَيْسُ بْنُ شَيْحَانَ	الطويل	٤٦٦، ٤٦٧، ٥٢٣
فصل القاف المكسورة				
٤٢-	سَاءَ مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِي نَا وَإِشْنَاقِهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ	عدي بن زيد	الخفيف	٤٥٤، ٤٥٥

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٤٣ -	أما واللهِ عالمٌ كُلِّ غَيْبٍ وَرَبِّ الْحِجْرِ والْبَيْتِ العَتِيقِ لو أنك يا حُسين خُلِقْتَ حُرًّا وما بالْحُرِّ أنت ولا الخَلِيقِ	إلى بعض البغداديين / إلى امرأة من غَنِيّ	الوافر	١٤ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٥٢١
(باب الكاف) فصل الكاف المفتوحة				
٤٤ -	أَقُولُ لِعُثْمَانَ لَا تَلْحَنِي أَفِقْ عُثْمَ عن بعض تَعْدَائِكَا	عبد الله بن همام السلولي	المتقارب	٣٩٩ ، ٣٩٦
فصل الكاف المكسورة				
٤٥ -	فَإِنَّكَ مِنْ عَشْرٍ وَعَشْرٍ مُنَاخَةٌ إلى بَابِهِ أو تَهْلِكِي فِي الْهُوَالِكِ	ذو الرمة	الطويل	٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧
(باب اللام) فصل اللام المفتوحة				
٤٦ -	أَتَتْنِي تَمِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبِقَاعِ سِبَاهَا	الشَّمَّاحُ بن ضرار الذبياني	الطويل	١٧١ ، ١٧٢
٤٧ -	ولم أمدح لأرضيه بشعري لَيْمًا أن يَكُونَ أفاد مالا	ذو الرمة	الوافر	٩٦
٤٨ -	فَحَيَّرَ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوَّبُ قَالَ: يَا لَا	زهير بن مسعود الضبي / الفرزدق / سُوَيْد	الوافر	١٧٥ ، ١٧٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
فصل اللام المضمومة				
٤٩ -	سَرَى بعدما غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْعَوْرِ مُنْخُلٌ	-	الطويل	١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠
فصل اللام المكسورة				
٥٠ -	فَنَعَمْ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَكْذَبٍ زَهِيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ	أبو طالب عم النبي	الطويل	٦١
٥١ -	حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيْمَةً لِأَمْرِي رَا مَ مُبَارَاةٍ مُوَلِّعٍ بِالْمَعَالِي	-	الخفيف	٢٨٩
٥٢ -	رُبَّمَا تَكْرَهُ النَفُوسُ مِنَ الْأَمِ رٍ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ	أمية بن أبي الصّلت	الخفيف	٣٧٧
٥٣ -	وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بَدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ	النابعة الجعدي	الرمل	٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٥٣٩
٥٤ -	سَوَاسِيَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ كَأَنَّهُمْ ظُرَائِي غُرَبَانِ بِمَجْرُودَةٍ مَحَلِّ	الْبَعِيثُ	الطويل	٤٥٨
٥٥ -	فَقَدْ رَأَى الرَّاءُونَ غَيْرَ الْبَطْلِ أَنْكَ يَا مَعَاوِ يَا ابْنَ الْأَفْضَلِ	العجاج	الرجز	٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥
٥٦ -	قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَمَنْزِلِ بِسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	امرؤ القيس	الطويل	٣٣٣

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٥٧-	إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي	منظور بن مرثد	الرجز	٤٢٥، ٤٢٨، ٥٢٢
٥٨-	وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقُوُولِ	كعب الغنوي	الطويل	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨
٥٩-	الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَّةٌ تَسْعَى بِرَبِّهَا لِكُلِّ جَهْلٍ	عمرو بن مَعْدِي كرب	الكامل	١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤
٦٠-	يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ	حسان بن ثابت	الكامل	٢٤٩
٦١-	تَرْوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ	أحيحة بن الجلاح	الرجز	٣٢٣، ٣٢٤
(باب الميم)				
فصل الميم الساكنة				
٦٢-	يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلُ الْوَقِيرِ وَالْحَمِيرِ وَالْحُزْمِ	ابن دارة	الرجز	٣٥٠، ٣٥٢، ٥٢٢
فصل الميم المضمومة				
٦٣-	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا	لبيد بن ربيعة	الكامل	٢٦٦
٦٤-	صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	عمر بن ربيعة/ مرار الفقعسي	الطويل	٣٧٥

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٦٥-	نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتِ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ	مهمل بن مالك الكناني / محمد بن عيسى التميمي	الكامل	١٨٦
٦٦-	لا تنه عن خُلُقٍ وتَأْتِي مِثْلُهُ عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمٌ	الأخطل / أبو الأسود الدؤلي / المتوكل الكناني / الطرماح / لسابق البربري	الكامل	٢٢٦ ، ٢٢٥
فصل الميم المكسورة				
٦٧-	فيا ليت أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَقَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَغَرَامٍ	-	الطويل	٥١٥ ، ٣٥
٦٨-	ألم ترني عاهدت ربي وإني لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ	الفرزدق	الطويل	٢٩٢ ، ٢٩٠
٦٩-	فيها اثنتان وأربعون حلوبة سُودًا كخافية الغراب الأسحم	عنتر بن شداد	الكامل	٤٢٠ ، ٤١٩
٧٠-	وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	الأعشى	الطويل	٢١١

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٧١-	ولقد نَزَلْتُ، فلا تَظُنِّي غَيْرُهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ	عنتره بن شداد	الكامل	٢٧٧
٧٢-	مَشَّيْنٌ كما اهتزت رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ	ذو الرمة	الطويل	٢١١
(باب النون)				
فصل النون الساكنة				
٧٣-	لا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ وَالْخَمْسُ قَدْ يُجْشِمُكَ الْأَمْرَيْنِ	زيد بن عتاهية التميمي	الرجز	٤٤٣، ٤٤٥
فصل النون المفتوحة				
٧٤-	يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا	جرير	البسيط	٢٨٧
٧٥-	تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِرِ بَارٍ بِهِ جُنُونَا	ابن أحرر الباهلي	الوافر	٣٠٦، ٣٠٧
٧٦-	نحن هَبَطْنَا بَطْنًا وَالْغَيْنَا وقد تَدَلَّى عِنَبًا وَتَيْنَا والخيلُ تَعْدُ عُصَبًا ثَيْنَا	الأغلب العجلي	الرجز	٤٤٣، ٤٤٤، ٥٢٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
٧٧-	قد رَوَيْتُ إِلَّا دَهْدِهِنَا قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكْرِنَا	-	الرجز	٤٤٤ ، ٤٤٦
فصل النون المضمومة				
٧٨-	رؤبة والعجاج أورثاني نجران ما مثلهما نجرانُ	رؤبة/ ابن رؤبة	الرجز	١٦
٧٩-	علموني كيف أبكي— هم إذا خفَّ القطيرُ	-	الرمل	٩٥
فصل النون المكسورة				
٨٠-	وكأَنَّهَا هِيَ بَعْدَ غَبِّ كِلَاهُنَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَأُهُ إِرَانِ	لبيد بن ربيعة العامري	الكامل	٥٤٦ ، ٤٢٣
٨١-	مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيْهُمَ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ	امرؤ القيس	الطويل	٢٣٢ ، ٢٤٤ ٢٤٦
٨٢-	لنعم مؤثلاً المولى إذا حُذِرْتُ بأساءُ ذي البغي واستيلاءُ ذي الإحنِ	-	البسيط	٦١
(باب الهاء)				
فصل الهاء الساكنة				
٨٣-	لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ	المنتخل الهذلي/ ذو الإصبع العدواني	المتقارب	٢٥
٨٤-	تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرِهِ وَبئس امرأً وَإِنِّي بِئْسَ المَرَّةُ	-	الرجز	٦٧

الرقم	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
فصل الهاء المفتوحة				
٨٥-	أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا	ابن مروان النحوي/ مروان النحوي/ المتلمس	الكامل	٢٣١، ٢٤٢، ٥٤٥
(باب الواو)				
فصل الواو المكسورة				
٨٦-	وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتَ كَمَا هَوَى بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوَى	يزيد بن الحكم الثقفي	الطويل	٥١٨
(باب الياء)				
فصل الياء المفتوحة				
٨٧-	أَلَا فَالْبُثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نَصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَيَّبْتَنِي غَيَابِيَا	ابن أحمر	الطويل	٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١
(باب الألف)				
٨٨-	أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا إِنْ النِّعَامُ فِي الْقَرْيِ	-	الرجز	٣٨٧

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المطبوعات

الألف:

- أبو علي الفارسي حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربي وآثاره في القراءات والنحو: د. عبد الفتاح إسماعيل شلي. ط ٣، (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- إتحاف فضلاء البشر: لأحمد بن محمد البنّا. ت: د. شعبان إسماعيل، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي. ت: د. محمد إبراهيم البنّا، ط ١، (دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي. ت: د. رجب عثمان، م. ر: د. رمضان عبد التواب، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الاستدراك على سيويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مُهَدَّباً: لأبي بكر الزبيدي. اعتناء المستشرق الإيطالي: اغناطيوس كويدي، (روما، ١٨٩٠م).
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري. ت: محمد بهجة البيطار، (المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
- الأشباه والنظائر في النحو: للإمام جلال الدين السيوطي. ت: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- الاشتقاق: لأبي بكر بن دريد. ت: عبد السلام هارون، ط ١، (بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لابن السيد البطليوسي. ت: حمزة عبد الله التّشّرتي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

- الأصول دراسة إبستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب النّحو - فقه اللّغة - البلاغة: د. تّمّام حَسّان. (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- الأصول في النّحو: لأبي بكر بن السّراج. ت: محمد عثمان، ط١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد. ط٤، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس. ت: زهير غازي زاهد، ط٢، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج. ت: إبراهيم الأبياري. (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي. ط١٥، (بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري. ت: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السوريّة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
- الإغفال وهو المسائل المصلّحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج: لأبي علي الفارسي. ت: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، دبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: لأبي نصر الفارقي. ت: سعيد الأفغاني، (جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- الاقتراح في علم أصول النّحو: لجلال الدين السيوطي. ع: د. محمود سليمان ياقوت، (دار المعرفة الجامعيّة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م).
- ألفية ابن مالك في النّحو والصرف: لابن مالك الأندلسي. (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، د.ت).

- أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. ت: فخر صالح سليمان قداره، (عمّان – الأردن: دار عمّار، بيروت – لبنان: دار الجليل، د.ت).
- أمالي ابن الشَّجَرِيّ: لهبة الله بن الشجري: ت: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لأبي الحسن القفطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، (القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد: لأبي العباس بن ولّاد التميمي. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).
- الأنساب: لأبي سعد السَّمْعَانِي. ج ٣، ت: عبد الرحمن اليماني، ط ٢، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م). ج ١٠، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين بن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
- الإيضاح العضدي: لأبي علي النحوي. ت: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، (بيروت – لبنان: عالم الكتب، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).
- إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي القيسي. ت: د. محمد بن حمود الدّعجاني، ط ١، (بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م).
- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. ت: د. موسى بناي العليلى، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢ م).

- الإيضاح في علل النَّحو: لأبي القاسم الزجاجي. ت: د. مازن المبارك، ط ٣، (بيروت: دار النفائس، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).

الباء:

- البسيط في شرح جُمل الزجاجي: لابن أبي الربيع القرشي. ت: د. عياد بن عيد الثبتي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م).
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، (دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- البلغة في تراجم أئمة النَّحو واللغة: لمجد الدين الفيروز ابادي. ت: محمد المصري، ط ١، (دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

التاء:

- تاريخ بغداد أو مدينة السّلام: للخطيب البغدادي. ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد الصَّيْمَرِيّ. ت: فتحي أحمد مصطفى عَلِيّ الدين، ط ١، (مكة: إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العُكْبَرِي، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية، (الأردن: بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنمري. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).
- تحفة المودود في المقصور والممدود: للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي. ط ١، (مصر: مطبعة الجمالية، ١٣٢٩ هـ).

- تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي. ت: د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي. ت: حسن هندراوي، ط ١، (دمشق: دار القلم، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك. ت: محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي. ت: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، (مطبعة الأمانة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- التعليقة على المقرب (شرح المقرب): بهاء الدين بن النحاس. ت: د. خيري عبد الراضي، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ش. ت: د. زكريا النوتي، ود. أحمد الجمل، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب): للإمام فخر الدين الرازي. قدم له: هاني الحاج، ت: عماد البارودي، (القاهرة - مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت).
- التكملة: لأبي عليّ النحوي. ت: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، (بيروت - لبنان: عالم الكتب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لابن جني. ت: أحمد ناجي القيسي، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب، ط ١، (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م).
- توجيه اللمع: لأحمد بن الحجاز. ت: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط ١، (القاهرة - مصر: دار السلام، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمُرادي. ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- التوطئة: لأبي عليّ الشلوبيني، ت: د. يوسف أحمد المطوع، (جامعة الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري. ج ٣، ت: د. عبد الحليم النجار، م. ر: أ. محمد علي النجار، (الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب)، وج ١٥، ت: أ. إبراهيم الإبياري، (دار الكتاب العربي، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧م).

الجيم:

- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري. ج ٩، ت: عبد القادر الأرناؤوط، (مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- الجامع لأحكام القرن والمبَيَّن لما تَضَمَّنَتْهُ من السُّنَّةِ وآيِ الْفُرْقَانِ: لأبي عبد الله القُرْطُبِي. ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان عرقسوسي، وماهر حبوش، ج ١٧، ط ١، (لبنان - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- الجُمْل في النحو: للخليل بن أحمد. ت: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- الجُمْل في النحو: للزجاجي. ت: د. علي توفيق الحمد، ط ٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- الجنى الداني في حروف المعاني: للمُرادي. ت: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

الحاء:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني. ت: د. عبد الحميد هندراوي، ط ١، (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- حجة القراءات: لأبي زرعة. ت: سعيد الأفغاني، ط ٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه. ت: د. عبد العال سالم مكرم، ط ٣، (دار الشروق، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- الحجة للقراء السبعة: لأبي عليّ الفارسيّ. ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، م. ر: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط ١، (دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- حروف المعاني: لأبي القاسم الزجاجي. ت: د. عليّ الحمد، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، إريد - الأردن: دار الأمل، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

الخاء:

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي. ت: عبد السلام هارون، ط ٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- الخصائص: لأبي الفتح بن جني. ت: محمد عليّ النجار، ط ١، (بيروت - لبنان: عالم الكتب، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

الدال:

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي. ت: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، (بيروت، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- دَقَائِقُ التَّفْسِيرِ الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية: ج ٤، جمع وتقديم وتحقيق: د. محمد السيد الجليلند، ط ٢، (دمشق، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ديوان أبي زيد الطائي : ت: نوري حمودي القيسيّ ، (بغداد : مطبعة المعارف، ١٩٦٧) .
- ديوان الأعشى: ت. ش: د. محمد حمود، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٦م).
- ديوان امرئ القيس: ش: عبد الرحمن المصطاوي، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ديوان أمية بن أبي الصلت: ت. ش: د. سجع جميل الجبيلي، ط ١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م).
- ديوان أوس بن حجر: ت. ش: د. محمد يوسف نجم، ط ٣، (بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ت: د. نعمان محمد أمين طه، ط ٣، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م).
- ديوان حسان بن ثابت: ش: أ. عبد أ. مهنا، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ديوان شعر ذي الرمة: عنى بتصحيحه: كارليل هنري هيس، (كلية كمبريج: مطبعة الكلية، ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م).
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: ت: د. صلاح الدين الهادي، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٨م).
- ديوان العباس بن مرداس السلمي: ت. يحيى الجبوري، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

- ديوان العجاج: ت: د. سعدي ضناوي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار صادر، ١٩٩٧م).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ط ١، (بيروت: المطبعة الوطنية، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م).
- ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي: ت: مطاع الطرايشي، ط ٢، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ديوان الفرزدق: ش: أ. علي فاعور، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ديوان النابغة الجعدي: ت. ش: د. واضح الصمد، ط ١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م).

الذال:

- ذكر أخبار إصبهان: لأبي نعيم أحمد عبد الله الإصبهاني. (دار الكتاب الإسلامي، ملتنقى أهل الأثر).

الراء:

- الرد على النحاة: لابن مضاء. ت: د. محمد إبراهيم البناء، ط ١، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري. ت: د. عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ"، ط ٩، (القاهرة: دار المعارف).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. ت: أ. د. أحمد الحزّاط، ط ٣، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل الألوسي البغدادي. ت: الشيخ محمد أحمد الأمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

الزاي:

- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر الأنباري. ت: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، (العراق - بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧).

السين:

- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جني. ت: د. حسن هندراوي، ط ٢، (بيروت، دمشق: دار القلم، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).
- سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط. عيسى الحلبي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م).
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح): لأبي عيسى محمد بن عيسى. ج ٥، ت: إبراهيم عطوه عوض، ط ٢، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).

الشين:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه: للدكتورة خديجة الحديثي، (مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَبَ: لابن العماد الحنبلي، ت: محمود الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى (إيضاح الشُّعر): لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هندراوي، ط ١، (دمشق: دار القلم، بيروت: دار العلوم والثقافة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- شرح أبيات سيويه: لأبي جعفر النحاس. ت: د. زهير غازي زاهد، ط ١، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي. ج ٥، ج ٧، ت: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، ط ١، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- شرح أشعار الهذليين: لأبي سعيد السّكريّ. ت: عبد الستار أحمد فراج، م. ر. محمود محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم بدر الدين بن مالك. ت: محمد باسل عيون السّود، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين بن عقيل، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل: ليوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن نور الدين. ت: حسن حمد. إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- شرح ألفية ابن مُعطي: ت: د. علي موسى الشوملي، ط ١، (الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- شرح التسهيل: لجمال الدين ابن مالك. ت: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩ م).
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): لناظر الجيش. ت: أ. د. علي فاخر، أ. د. جابر البراجة، أ. د. إبراهيم العجمي، أ. د. جابر مبارك، أ. د. علي السنوسي، أ. د. محمد راغب، ط ١، (القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- شرح التصريح على التوضيح أو (التصريح بمضمون التوضيح في النّحو): لخالد الأزهرى. ت: محمد باسل عيون السّود، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي. ت: د. صاحب أبو جناح. توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن بن خروف الإشبيلي. إعداد: د. سلوى محمد عرب، ط ١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).
- شرح ديوان عنتر: للخطيب التبريزي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- شرح ديوان لبید بن ربیعة العامري: ت: د. إحسان عبّاس، (الكويت، ١٩٦٢م).
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية): ت: علي سعيد الشينوي، ط ١، (طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ).
- شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاسترأبادي. ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م).
- شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي. ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطي، (لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، د. ت).
- شرح الكافية: للرضي. ت: يوسف حسن عمر، (بيروت: مطابع الشرق، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين بن مالك. ت: د. عبد المنعم هريري، ط ١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، إحياء التراث، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب): لأبي الحسن بن خروف، ت: خليفة محمد خليفة، ط ١، (طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ).
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- شرح المفصل للزمخشري: لموفق الدين بن يعيش. ت: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- شرح اللمع: لابن برهان العُكبري. ت: د. فائز فارس، ط ١، (الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- شرح اللمع: لأبي الحسن الباقلوي الأصفهاني. ت: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد السلسيلي. ت: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط ١، (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

الصاد:

- الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس. ت: أحمد صقر، (القاهرة: فيصل عيسى الحلبي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م).
- الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية: لإسماعيل بن حمّاد الجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

الغين:

- غاية النهاية في طبقات القُرّاء: للإمام شمس الدين بن الجزري الدمشقي. اعتنى بنشره: ج. برجستراسر، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

الفاء:

- الفهرست: للنديم أبي الفرج المعروف بالوراق. ت: رضا - تجدد، (طهران، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م).
- في أصول النحو: لسعيد الأفغاني. (بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

القاف:

- القرآن الكريم.
- القياس في اللغة العربية: لمحمد الخضر حسين. ط ٢، (دار الحديث، ١٩٨٣ م).

الكاف:

- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: لجمال الدين بن الحاجب. ت: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير الجزري. ر: د. محمد يوسف الدقاق، ج ٦، ج ٧، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- الكامل: لأبي العباس المبرّد. ت: د. محمد أحمد الدالي، ط ٣، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- الكتاب: لسيبويه. ت: عبد السلام محمد هارون، ط ١، (بيروت: دار الجيل، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م).
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم الزمخشري. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. فتحي عبد الرحمن، ط ١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

اللام:

- لسان العرب: لابن منظور. ط٦، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٨م).
- لَمْعُ الأدلّة: لأبي البركات الأنباري. ت: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
- اللع في العربية: لأبي الفتح بن جني. ت: سميح أبو مُغلي، (عمان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨م).

الميم:

- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج. ت: هدى محمود قراعة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى. ت: د. محمود فؤاد سزكين، (مصر - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي. ت: عبد السلام محمد هارون، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. ت: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٠م).
- مجمع الأمثال: لأبي الفضل الميداني. ت: محمد محي الدين عبد الحميد، (مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، (الكويت: دار ابن قتيبة، د.ت).

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح بن جني. ت: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، (القاهرة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي. ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
- المخصص: لأبي الحسن علي المعروف بابن سيده، ج ٣، ج ١٥، ج ١٦، ط ١، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٧ هـ).
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف. ط ٧، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨ م).
- المذكر والمؤنث: لابن التستري الكاتب. ت: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- المذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري. ت: محمد عبد الخالق عزيمة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
- المذكر والمؤنث: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني. ت: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق - سورية: دار الفكر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- المسائل البصريّات: لأبي علي الفارسي. ت: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط ١، (القاهرة: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- المسائل الحليّات: لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هنداوي، ط ١، (دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هنداوي، ط ١، (الرياض: كنوز إشبيلية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).
- المسائل العسكريّات في النّحو العربي: لأبي علي النّحوي. ت: أ. د. علي جابر المنصوري، (عمّان: دار الثقافة، الدار العلمية الدولية، ٢٠٠٢ م).

- المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي. ت: د. علي جابر المنصوري، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- المسائل المشكّلة المعروفة (بالبغداديات): لأبي علي النحوي. ت: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (بغداد: مطبعة العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٣ م).
- المسائل المنتورة: لأبي علي الفارسي. ت: مصطفى الحدري، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٦ م).
- المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل. ت: د. محمد كامل بركات، ط ٢، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى: إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
- مشكل إعراب القرآن: مكّي القيسي. ت: ياسين محمد السواس، ط ٢، منقحة، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت).
- معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش. ت: فائز فارس، ط ٣، (دار البشير، دار الأمل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي زكريا الفراء. ت: محمد النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط ٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج. ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لياقوت الحموي الرومي، ت: إحسان عباس، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م).
- معجم البلدان: لياقوت عبد الله الحموي الرومي. (بيروت - دار صادر، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م).

- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: لعادل نويهض. قدم له: سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية حسن خالد، ط ٣، (مؤسسة نويهض الثقافية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م).
- المعجم المفصل في النحو العربي: إعداد د. عزيزة فوّال بابتي، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: لعمر رضا كحالة، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- معجم كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي. ت: د. عبد الحميد هنداي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس. اعتنى به: د. محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).
- مغني اللبيب من كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري. ت: محمد محي الدين عبد الحميد، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت).
- المفصل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري. وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل: للسيد محمد بدر الدين الحلبي. قدّم له وراجعته: د. محمد عز الدين السعيد، ط ١، (بيروت - لبنان: دار إحياء العلوم، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشَّاطِبيّ. ج ١، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج ٢، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنّا، ج ٣، ت: أ. د. عيَّاد عيد التُّبَيْتِي، ج ٤، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنّا، د. عبْد المجيد قطامش، ج ٥، ج ٦، ت: د. عبْد المجيد قطامش، ج ٩، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنّا، ط ١، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى: معهد البُحوث العلميّة و إحياء التّراث الإسلامي، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- المقاصد النَّحْوِيَّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب: "شرح الشواهد الكبرى": لبدر الدين محمود العيني. ت: محمد باسل عيون السود، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

- مقاييس المقصور والممدود: لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن محمود هندراوي، ط ١، (الرياض: دار اشبيليا، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني. ت: د. كاظم بحر المرجان، (الجمهورية العراقية - منشورات وزارة الثقافة والإعلام: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م).
- المقتصد في شرح التكملة: لعبد القاهر الجرجاني. ت: د. أحمد بن عبد الله الدويش، ط ١، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المقتضب: لأبي العباس المبرّد. ت: محمد عبد الخالق عزيمة، (عالم الكتب، د.ت).
- المقدمة الجزولية في النّحو: لعيسى بن عبد العزيز الجزوليّ. ت: شعبان عبد الوهاب محمد، م. ر: د. حامد أحمد، د. فتحي جمعة، ط ١، (مطبعة أم القرى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- المقرب: لابن عصفور. ت: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، ط ١، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- المقصور والممدود: لأبي زكريّا الفراء . أخرجه: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشه ووضع فهارسه: عبد الإله نبهان، محمد خير البقاعي، (دار قتيبة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- المقصور والممدود: لأبي العباس بن ولاد . ت: بولس برونله، (مطبعة ليدن، ١٩٠٠م).
- المقصور والممدود: لأبي علي القالي . ت: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط ١، (القاهرة- مكتبة الخانجي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي. ت: د. فخر الدّين قباوة، ط ١، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦م).
- الممدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء. ت: د. رمضان عبد التّواب، (مصر- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م).

- المنصف: لأبي الفتح بن جني. ت: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط ١، (وزارة المعارف العمومية: إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

النون:

- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين بن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي. قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: لعباس حسن، ط ١، (بيروت - لبنان: مكتبة المحمدي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري. ت: د. إبراهيم السامرائي، ط ٣، (الأردن - الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: لمحمد الطنطاوي. ت: أ. د. أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط ١، (مكة المكرمة - الزاهر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، (الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري. ت: د. محمد عبد القادر أحمد، ط ١، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

الهاء:

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي. (بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها استانبول، ١٩٥٥م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي. ت: أ. د. عبد العال سالم مكرم، أ. عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

الواو:

- الوفيات: لتقي الدين بن رافع السّلامي. ت: صالح مهدي عبّاس، أشرف عليه وراجعته: د. بشار عوّاد معروف، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- وفيات الأعيان وانباء أنباء الزّمان: لأبي العباس بن خلّكان. ت: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر).

الياء:

- الياقوت في أصول النحو: لعبد الله بن سليمان العتيق. (الرياض، ١٤٢٩هـ).

ثانيًا: الرسائل العلمية:

- ١- أبو غمّر الجرمي حياته وجُهوُده في النَّحو: إعداد: محسن سالم العميري. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. إشراف: أ. د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢- شرح الجزولية: للأبّذي. ت: د. سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه. إشراف: أ. د. محمد إبراهيم البنّا، كلية اللغة العربية - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ.

- ٣- شرح الجمل: لأبي عبد الله بن الفخّار. دراسة وتحقيق: د. حماد الشمالي، رسالة دكتوراه. إشراف: د. محمود محمد الطناحي، كلية اللغة العربية- بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٩هـ - ١٤١٠هـ.

سادساً: الفهرس التفصيلي للموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء.	ب
ملخص الرسالة باللغة العربية.	ج - د
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	هـ - و
الشكر والتقدير.	ز - ح
المقدمة.	ط - س
التمهيد: وفيه مبحثان ١ - ١٢	
أولاً: أبو عُمر الجرمي (حياته وآثاره)	٢ - ٦
اسمه ونسبه وكنيته.	٢
مولده ونشأته.	٣
شيوخه وتلاميذه.	٣
مكائنه العلمية.	٤
مؤلفاته.	٥
وفاته.	٦
ثانياً: أبو عليّ القارسيّ (حياته وآثاره)	٧ - ١٢
اسمه ونسبه وكنيته.	٧
مولده ونشأته.	٧
شيوخه وتلاميذه.	٩
مكائنه العلمية.	١٠
مؤلفاته.	١١
وفاته.	١٢

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول:	
مَوْقِفُ الْفَارِسِيِّ مِنْ آراءِ الْجَرَمِيِّ النَّحْوِيَّةِ فِي الْعَامِلِ، وفيه المسائل الآتية: ١٣ - ٢٦٣	
١ - في نصب الخبر مقدماً في (ما).	١٤
٢ - في تقديم خبر (إِنَّ) - الجار والمجرور - على اسمها.	٢٨
٣ - وقوع (أَنَّ) بعد (لَيْتَ) ، و (لَعَلَّ) ، و (كَأَنَّ) ، و (لَكِنَّ).	٣١
٤ - حكم إبدال (أَنَّ) الثانية من الأولى.	٣٩
٥ - في حكم رفع المضارع المتصرف بعد (أَنَّ) المخففة من الثقيلة.	٥٤
٦ - حكم كون فاعل نِعَم علماً أو مضافاً إلى علم.	٦٠
٧ - في حكم جعل (ما) فاعلاً لـ (نَعَم) و (بُئْسَ).	٦٥
٨ - في الاشتغال.	٧٧
٩ - في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى.	٨٦
١٠ - في التنازع	٩٣
١١ - في العامل والمصدر، وفيه أربع مسائل:	٩٨-١١٣
- ناصب (سماوة) في قول الشاعر: طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا فُزْلًا سَمَاوَةُ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْقَا	٩٨-١٠٣
- ناصب المصدر في قولهم: "ذَهَبَ انطلاقاً".	١٠٤-١٠٥
- فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل في نحو: "له صوتٌ صوتَ حمار".	١٠٦-١٠٩
- نصب (أَيَّما) ورفع في قولك: "لَهُ صَوْتُ أَيَّما صَوْتٍ".	١١٠-١١٣
١٢ - في بيان سبب عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل.	١١٤
١٣ - في وقوع المصدر ظرفاً.	١١٩
١٤ - في الظرفية المكانية، وفيه ثلاث مسائل:	١٢٨-١٣٧
- في (مَحَلَّة) و (حِلَّة).	١٢٨

رقم الصفحة	الموضوع
١٣١	- في جَنَابَيَّ.
١٣٤	- قريبًا منك وبعيدًا.
١٣٨	١٥- في انتصاب (أول) على الظرفية.
١٤٥	١٦- في الاستثناء.
١٥٥	١٧- خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ (ما) فعل أو حرف، أو ذات وجهين.
١٥٩	١٨- في الحال إذا قلت: "ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فالأَوَّلَ".
١٦٣	١٩- في وَخْده.
١٧٠	٢٠- في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهْمُ) في قولهم: "قَضَّهْمُ بِقَضِيضِهِمْ".
١٧٥	٢١- في الفصل بين أفعال التفضيل و (مِنْ).
١٧٩	٢٢- في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي.
١٨٢	٢٣- في لات.
١٩١	٢٤- وصف موصوفين مع اختلاف العامل، والعامل في الصفة.
١٩٥	٢٥- في عطف الجملة الاسمية على الفعلية.
٢٠١	٢٦- في عطف الفعل على الاسم بالواو.
٢٠٩	٢٧- في حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين.
٢٢٣	٢٨- عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف.
٢٣١	٢٩- في حتى
٢٣٢	- حتى الجارة.
٢٤٠	- حتى العاطفة.
٢٤٥	- حتى الابتدائية.
٢٥٠	- حتى الناصبة للفعل.
٢٥٥	- حتى بمعنى الفاء.
٢٥٦	٣٠- في المجازاة بـ (كَيْفَ).

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني:	
مَوْقِفُ الْفَارِسِيِّ مِنْ آرَاءِ الْجَزْمِيِّ فِي التَّرَاكِيِبِ، وفيه المسائل الآتية:	٢٦٤-٤١٥
١- في حذف مفعولي ظننت اقتصارًا.	٢٦٥
٢- في حذف أحد مفعولي ظننت اختصارًا.	٢٧٦
٣- في استعمال (أقلُّ) و (قلُّ) للدلالة على النفي.	٢٧٩
٤- في تقديم المنصوب وتأخيرهِ في (حَبَّذا).	٢٨٥
٥- في توجيه إعراب (لا أَشْتُمُّ).	٢٩٠
٦- في نصب "مِثْلَ مَا".	٢٩٣
٧- في العدد، وفيه أربع مسائل:	٣٠٠-٣١٣
- في عدم استعمال (إِخْدَى) مفردة بنفسها.	٣٠٠
- في تعريف العدد المفرد وتمييزه.	٣٠٢
- في تعريف العدد المركب وتمييزه.	٣٠٦
- في إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دوابّ".	٣١١
٨- كان الزائدة في جملة التعجب.	٣١٤
٩- في حذف الفعل، ونصب أَعْوَر، وذا نابٍ، وأَمَر.	٣١٩
١٠- في حذف الجار وإيصال الفعل إلى (أن).	٣٢٣
١١- في نوع الفاء في قوله تعالى:	٣٢٦
﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾	
١٢- في معاني حروف العطف، وفيه مسألتان:	٣٣١-٣٤١
- في مجيء الفاء بمعنى الواو.	٣٣١
- في مجيء أو بمعنى الواو.	٣٣٦
١٣- العطف على الضمير المجرور.	٣٤٢
١٤- في توجيه الرواية المشهورة في نصب "مُسَحَّتًا"، ورفع "مُجَلَّف".	٣٤٧
١٥- في توجيه رواية رفع "يا لَعْنَةُ اللَّهِ".	٣٥٠

رقم الصفحة	الموضوع
٣٥٣	١٦- في توجيه قول العرب: "يا ربُّ اغفِرْ لي".
٣٥٦	١٧- إبدال الألف من الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
٣٦٤-٣٥٩	١٨- في الندبة، وفيه مسألتان:
٣٥٩	- في ندبة المثنى.
٣٦١	- في فتح نون التثنية في ندبة المثنى، وحذف التنوين في نحو قولهم: "وَأَغْلَامَ زَيْدَاهُ."
٣٦٥	١٩- في صفة الندبة.
٣٦٩	٢٠- في (أَمَّا).
٣٧٤	٢١- في الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء والأفعال.
٣٨٢	٢٢- في أحكام (هّا).
٤٠٢-٣٨٧	٢٣- في الترخيم، وفيه أربع مسائل:
٣٨٧	- ترخيم النكرة ك (فُلَان)، و (طَامِر)، و (كَرْوَان).
٣٩١	- ترخيم (حَيَوَة).
٣٩٣	- ترخيم (مُعَاوِيَة).
٣٩٦	- ترخيم الخماسي ك (مُنْقَاد) و (مَنْصُور) و (عُثْمَان) و (سِنُور) و (قَنُور) و (هَبِيخ).
٤١٥-٤٠٣	٢٤- في ما لا يَنْصَرَفُ من الأمثلة وما يَنْصَرَفُ، وفيه خمس مسائل:
٤٠٣	- في صَرَفِ (أَحْمَر) إذا نُكِّرَ.
٤٠٧	- في منع صرف (أَدَهَم)، و (أَدَاهِم).
٤١٠	- في منع صرف "أَفْضَلَ مِنْكَ" إذا سُمِّيَ به.
٤١١	- في منع صرف (أَفْعَلُ) في قولهم: "هذا رَجُلٌ أَفْعَلُ".
٤١٤	- في صرف (حُبَارَى) إذا قلت: (حُبَيْر).

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث:	
مَوْقِفُ الْفَارِسِيِّ مِنْ آرَاءِ الْجَرَمِيِّ الصَّرْفِيَّةِ، وفيه المسائل الآتية:	٤١٦-٥٠٢
١- فيما أُنت من الأسماء من غير إلحاق العلامة بها.	٤١٧
٢- في دخول التاء الاسم فرقا بين الجمع والواحد منه.	٤١٩
٣- في الفرق بين الواحد والجمع في الصفات.	٤٢٣
٤- في وضع الواحد موضع الجمع.	٤٢٥
٥- في المقصُور والممدود.	٤٢٩
٦- في تثنية الممدود نحو (حمراء).	٤٣٤
٧- في تثنية (ضِبْعَان).	٤٣٧
٨- في (كِلْتَا).	٤٤٠
٩- في الجمع بالواو والنون.	٤٤٣
١٠- في التغيير الذي يعتري جمع التّكسير.	٤٤٨
١١- في جمع (هَيَّي) جمع تكسير.	٤٥١
١٢- في جمع (يد).	٤٥٤
١٣- في جمع (سَوَاء).	٤٥٧
١٤- في ما لا يُكسّر مما سُمِّي به جمع من الأعلام.	٤٥٩
١٥- في النسب إلى الجمع.	٤٦٢
١٦- في النسب إلى (رَمْل).	٤٦٦
١٧- في أصل (شَرَّاحِيل).	٤٦٨
١٨- في أبنية التّصغير.	٤٧٠
١٩- فيما لحِقَتْهُ الرّوائد من بَنَات الثّلاثة.	٤٧٣
٢٠- فيما لحِقَتْهُ الرّوائد من بَنَات الأربعة غير الفعل.	٤٧٨
٢١- ما قيس من المعتلّ من بنات الواو.	٤٨٠
٢٢- في إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة.	٤٨٣

رقم الصفحة	الموضوع
٤٨٧	٢٣- الإدغام في (أذكر) ونحوه.
٤٩١	٢٤- حكم الإدغام قبل الضمير.
٤٩٤	٢٥- في تخفيف الهمزة في (جُؤن)، و (مُئر)، و (يَسْتَهْرُؤُن).
٤٩٨	٢٦- الخلاف في (سئة).
الفصل الرابع:	
٥٤٧-٥٠٣	مَوْقِفُ الْفَارِسِيِّ مِنْ آرَاءِ الْجَرْمِيِّ فِي الْأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ
٥٠٤	- مقدّمة عن الأصول النحويّة.
٥٠٤	- الأدلة التي اصطلح عليها النحاة.
٥٠٥	- أولاً: السماع
٥٠٥	تعريفه.
٥٠٥	يدخل في موضوع السماع الاستشهاد بأنواعه
٥٠٦	(١) الاستشهاد بالقرآن والقراءات.
٥١٢	(٢) الاستشهاد بالنثر من أمثال وأقوال.
٥١٧	(٣) الاستشهاد بالشواهد الشعرية.
٥٢٤	- ثانيًا: القياس
٥٢٤	تعريف القياس.
٥٢٤	أركان القياس.
٥٢٤	أقسام القياس.
٥٢٥	مكانة القياس عند النحاة.
٥٢٦	القضايا التي تتعلق بمبدأ القياس:
٥٢٦	(١) قياس العلة.
٥٢٦	(٢) قياس الشبه.
٥٢٧	(٣) القياس المرفوض.
٥٢٨	(٤) الحمل على المعنى.

الموضوع	رقم الصفحة
(٥) القياس على المسموع.	٥٢٩
(٦) مخالفة السماع للقياس.	٥٣٢
(٧) أحكام داخلية في موضوع القياس.	٥٣٣
ما يرتبط بمذهب القياس من موضوعات: أ- العلة النحوية.	٥٣٦
تعريف العلة.	٥٣٦
نبذة مختصرة عن العلة.	٥٣٦
أمثلة عن التعليل.	٥٣٧
ب- الاحتجاج والاستدلال.	٥٤٤
ج- الاستدلال بالأصول.	٥٤٦
الخاتمة.	٥٤٨
ملحق بنتائج الدراسة.	٥٥٢
الفهارس الفنية:	٥٦٢
فهرس الآيات القرآنية.	٥٦٣
فهرس الأحاديث النبوية.	٥٧٥
فهرس أمثال العرب.	٥٧٥
فهرس الأبيات الشعرية.	٥٧٦
فهرس المصادر والمراجع	٥٩٠
- أولاً: المطبوعات.	٥٩٠
- ثانيًا: الرسائل العلمية.	٦١٠
فهرس الموضوعات.	٦١٢

والحمد لله أولاً وأخيراً